

# حلاص الجواهر

مع البستان الزاهر

\*\*\*\*\*

لمؤلفه

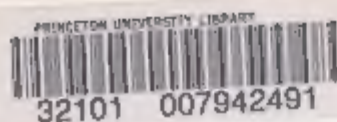
السيدة رضی الحسنی فیروز آبادی



دارالکتاب لاہور

۱۳۰۰ھ





PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or renew  
by this date.*





# خلاصہ حجت الاسلام

مع البکریان الزاهر

بقلم سماحة حجة الاسلام والمسلمين

السيد مرتضى الحسيني الفيروز آبادي اليزدي  
الجزء الاول

چاپخانه حیدری

۱۳۵۲ ش = ۱۳۹۳ ق

(Arab)

K82

.F57g

juz 1

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله فاطر الخالق اجمعين و الصلاة والسلام على أشرف الأولين و الآخرين و أفضل السفراء  
المنتجبين محمد خاتم النبيين و سيد المرسلين و على أهل بيته الطيبين الطاهرين و اللئمة الدائمة على أعدائهم  
و معادى أوليائهم و موالى أعدائهم من الآن الى يوم الدين .

( أما بعد ) فيقول الفقير الى ربه مرضى بن محمد الحسيني الفيروز آبادي انه بعد ما فرغت من تعليقني  
على الكفاية في سنة أجزاء المسألة بعناية الاصول ، عزمت أن أشرع في تأليف كتاب في الفقه من أوّل الطهارة  
الى آخر الديات يمتاز عما سواه من الكتب الفقهية بجودة العبارة و حسن النظم و شدة الاعتناء بنقل اقوال المسئلة  
ثم ادلتها من الآيات و الروايات جميعاً على الضبط و الدقة بعد الفحص بعد البأس .

فشرعت فيه بحمد الله تعالى و سميت الكتاب بالفروع المهمة في احكام الأمة ، و قد جاء كتاب الطهارة  
منه كتاباً مفصلاً في ثلاث مجلدات و هو أبسط من طهارة الجواهر و مصباح الفقيه بكثير و قد فرغت منه بعد  
تسع سنوات .

فرايت ان العمر لا يفي بتأليف سائر الكتب الفقهية على هذا النمط فعدلت عن تلك الخطة الى ذلك  
الايجاز و الاختصار وجاء أن أوفق بتأليف كتاب يشتمل على الفقه بتمامه من أوّله الى آخره فعزمت على تدوين  
مجموعة تشتمل على المتن و الشرح جميعاً فيكون المتن كرسالة عملية مشتملة على الفروع التي تم بها البلوى  
خاصة دون غيرها و يكون الشرح تعليقة عليه تتكفل الاشارة الى عمدة الأقوال و عمدة الأدلة مقتبساً لهما من  
كتاب جواهر الكلام في شرح شرائع الاسلام فتكون التعليقة هي لدى الحقيقة خلاصة للجواهر .

فشرعت فيهما و سميت المتن بمنتخب المسائل و سميت الشرح بخلاصة الجواهر مع البيان الزاهر و أرجو  
من الله تعالى أن يوفقني لإتمامهما و إكمالهما و أن ينفع الناس جميعاً بهما .

فالمتن للعموم و الشرح للخواص أعني طلبة العلم كثرهم الله تعالى و قد رتبته المتن على مقدمة و كتب  
عديدة و جعلت المقدمة في جملة من فروع التقليد مما تم به البلوى جرياً على وفق الرسائل العملية لعلما ثنائياً برار  
الماضين منهم و الباقيين رحمهما الله تعالى جميعاً .

## مقدمة

### في جملة من مروع التقليد

مسئلة ١ - يجب (١) على كل مكلف لم يبلغ رتبة الاجتهاد سواء كان عاماً محضاً او شخصاً يشتغل بتحصيل العلوم الدينية أن يكون في عباداته ومعاملاته و تمام أعماله الا الضروريات منها إما مقلداً للمجتهد الجامع

(١) هذا الوجوب عقلي بلا شبهة اذ لا يحصل الأمن من العقاب للمكلف العامي في عباداته ومعاملاته الا بالتقليد او بالاحتياط (امّا حصول) الأمن بالاحتياط فواضح فإن الواقع مما يدرك به لامحالة فلا عقاب حينئذ (و أمّا حصوله) بالتقليد فكذلك لأن الشارع هو الذي رخص فيه بمقتضى أدلة التقليد فإن طابق قول المجتهد مع الواقع فهو والا فالمقلد معذور لا بأس عليه بلا كلام وقد أوضحنا نحن أدلة التقليد في تعليقتنا على الكفاية كما هو حقه فراجع ، وكان الدليل الدال عليه عندنا امرين .

(الأول) استقرار سيرة العقلاء عموماً على رجوع الجاهل الى العالم في عامة أمورهم ومنها الامور الدينية والاحكام الشرعية ولا يكاد تكفي الآيات الناهية عن الظن في الردع مما استقر عليه سيرتهم من الرجوع الى قول العالم والأ لورد في الردع عنه مئات من الأخبار كما ورد في حق القياس كذلك ولم يكف الشارع بعموم تلك الآيات المعدودة لو سلم أصل شمولها لمثل المقام ولم تختص بالأمور الاعتقادية كما قيل .

(الثاني) الأخبار وهي على انواع :

(منها) ما دل على وجوب اتباع قول العلماء ( مثل قوله <sup>(١)</sup> عليه السلام ) و أمّا الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة أحاديثنا فإنهم حجتي عليكم و انا حجة الله ( او قوله <sup>(٢)</sup> عليه السلام ) سل العلماء ما جهلت و ابتاك ان تسألهم نعمتاً ( او قوله <sup>(٣)</sup> عليه السلام ) ان مجاري الأمور والأحكام على أيدي العلماء الى غير ذلك من الروايات . ( ومنها ) ما دل على ان للعوام تقليد العلماء ( و هو قوله <sup>(٤)</sup> عليه السلام ) فأما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه حافظاً لدينه مخالفاً على هواه مطيعاً لأمر مولاه فللعوام أن يقلدوه الخ .

( ومنها ) ما دل على جواز الإفتاء منطوقاً ( مثل قوله <sup>(٥)</sup> عليه السلام ) لا يان بن تغلب : اجلس في مسجد المدينة

(١) قضاء الوسائل الباب ١١ من صفات القاضي

(٢) قضاء الوسائل الباب ١٢ من صفات القاضي

(٣) قضاء المستدرك الباب ١١ من صفات القاضي

(٤) قضاء الوسائل الباب ١٠ من صفات القاضي

(٥) قضاء المستدرك الباب ١١ من صفات القاضي



للشرائط الآتية او محتاطاً اذا كان عالماً بموارد الاحتياط و بجوازه و مشروعيته إما عن اجتهاد أو عن تقليد فان نفس جواز الاحتياط في بعض الموارد هو أمر خلقي بين العلماء .

مسئلة ٢ - عمل العامي بلا تقليد و لا احتياط باطل ، بمعنى انه مما لا يكتفى به (١) الا اذا علم بعداً انه مطابق للواقع او لفتوى من وجب عليه تقليده فيكون صحيحاً حينئذ ، و ان كان عبادة بشرط تحققها مع قصد القرية .

مسئلة ٣ - الأقوى جواز (٢) الاحتياط حتى مع امكان الاجتهاد او التقليد و لو استلزم ذلك تكرار العمل كما اذا ترددت الصلاة في بعض المواضع بين القصر و الإتمام فيجتمع حينئذ بينهما فيأتي بالقصر مرة و بالإتمام أخرى .

و أفت الناس فانني أحب أن يرى في شيعتي منكم ( او قول (عليه السلام) ) لقمم بن عباس و اجلس لهم العصرين فأفت للمستفتي و علم الجاهل و ذكر العالم ( او قوله (عليه السلام) ) لمعاذ بن مسلم النحوي بلغني أنك تقعد في الجامع فتفتي الناس قلت نعم ( الى ان قال عليه السلام له ) اصنع كذا فانني كذا أصنع .

( و منها ) مادل على جواز الإفتاء مفهوماً ( مثل قوله (عليه السلام) ) من أفتى الناس بغير علم ولا هدى من الله لعنته ملائكة الرحمة و ملائكة العذاب و لحقه و زرع من عمل يقتياه ( او قوله (عليه السلام) ) يا أيها الناس اتقوا الله و لا تفتنوا الناس بما لا تعلمون ( او قوله (عليه السلام) ) من أفتى الناس بغير علم فليتبوء مقعده من النار الى غير ذلك من الروايات الدالة مفهوماً على جواز الإفتاء اذا كان عن علم و هدى .

(١) و يعرف وجه عدم الاكتفاء به مما تقدم في المسئلة السابقة ، اذ لا يحصل الأمن من العقاب الا فيما علم بعداً مطابقته للواقع او لفتوى من وجب عليه تقليده و انه مستجمع لتمام ما يعتبر فيه من الأجزاء و الشرائط حتى قصد القرية اذا كان عبادة كما اذا كان غافلاً حين العمل عن لزوم أحد الأمرين اما التقليد و اما الاحتياط فتمشى منه قصد القرية .

(٢) الظاهر انه لا كلام في جواز الاحتياط بل وجوبه اذا لم يمكنه الاجتهاد ولا التقليد و اما اذا أمكنه أحد الأمرين فلا كلام ايضاً على الظاهر في جواز الاحتياط في التوصلات ، و اما الاحتياط في العبادات فانما استلزم التكرار كما اذا لم يعلم المسافر ان الواجب فيما اذا خرج عن محل إقامته الى ما دون المسافة هل هو القصر او الإتمام فالاحتياط هاهنا بالإتيان بالصلاة مرتين مرة قصرأ و أخرى إتماماً هو محل الكلام بل قد يحكى الاتفاق على المنع عنه .

و اما اذا لم يستلزم التكرار كما اذا لم يعلم ان السورة هل هي واجبة في الصلاة ام لا فصلت مع السورة فالظاهر كما صرح به شيخنا الأضاري هو عدم ثبوت اتفاق على المنع عنه ( قال ) لكن لا يبعد نهاب المشهور الى

(١) قضاء المستدرك الباب ١١ من صفات القاضي

(٢) قضاء الوسائل الباب ١١ من صفات القاضي

(٣) قضاء الوسائل الباب ٤ من صفات القاضي

(٤) قضاء الوسائل الباب ٤ من صفات القاضي

(٥) قضاء الوسائل الباب ٤ من صفات القاضي

مسئلة ٤ - الأحوط احتياطاً وجوبياً لا استحبابياً هو عدم (١) تقليد الميت ابتداءً نعم إذا قلّد المجتهد

ذلك يعني الى المنع .

(اقول) و الحق هو جواز الاحتياط مطلقاً حتى في العبادات مع استلزامه التكرار كما في القصر والإتمام إذ لا إخلال بقصد الوجه فيما إذا أتى بكل من طرفي العلم الإجمالي بداعي احتمال وجوبه شرعاً (مضافاً) الى انه لا دليل على اعتبار قصد الوجه كما حقق في محله .

(نعم) ان الاحتياط هاهنا محلّ بالتمييز فقط ولا دليل ايضاً على اعتباره في العبادات اصلاً (و أمّا ما ادّعاه) شيخنا الأتقاني في شرائط الأصول العملية من ان الاحتياط المستلزم للتكرار مع التمكن من تحصيل العلم التفصيلي بالمأمور به لم يلزم بأمر المولى فلا إطاعة ولا امتثال (فهو ضعيف جداً) اذا كان الاحتياط المستلزم للتكرار بداعي عقائدي كما اذا كان في تحصيل العلم التفصيلي بالمأمور به كلفة ومشقة او بذل مال او نذر سؤال ونحو ذلك من الدواعي العقلية .

(١) المشهور بين اصحابنا الإمامية رضوان الله عليهم هو عدم جواز تقليد الميت ابتداءً وظاهره المنع عنه حتى فيما وافق فتواه مع فتوى الحيّ وعن الأخباريين وبعض الأصوليين جواز تقليد الميت ابتداءً (واستدلّ) على المنع بوجود ستة أوجهها امران (الأوّل) أصالة حرمة العمل بالظن خرج منها فتوى الحيّ بالكلام وبقي فتوى الميت على حالها (الثاني) الإجماع .

(اقول) أمّا الإجماع فلا يمكن الاعتماد عليه في المسئلة لجواز كون مدركه الوجوه الستة التي استندوا إليها لا رأي الإمام عليه السلام (مضافاً) الى جواز منع الإجماع من أصله لمخالفة الأخباريين بل والمحقق القمي من الأصوليين .

ولعلّ من هنا قد حكى عن الذكرى انه نقل خلاف البعض في المسئلة بل عن الأردبيلي و الشهيد الثاني نسبة المنع الى الأكثر وهو كاشف عن مخالفة جمع كثير في المسئلة .

(و أمّا أصالة حرمة العمل بالظن) فلا مجال للتمسك بها في المسائل المتفقة عليها بين الميت والحيّ فإن إطلاق أدلة التقليد ممّا يشمل الميت والحيّ جميعاً .

(نعم يمكن التمسك) بالأصل في المسائل المختلفة فيها لكن بتقريب آخر فيقال:

انه اذا عارض فتوى الميت مع الحيّ و يشنا عن التمسك بإطلاق أدلة التقليد لتعارض القنوين و قام الإجماع على عدم سقوط القنوين جميعاً بمجرّد المعارضة .

فالأمر دائر في فتوى الحيّ بين التعين والتخيير شرعاً فإننا نقطع بحجية فتوى الحيّ بلا شبهة إمّا تعييناً او تخييراً بينها وبين الميت ونشكك في حجية فتوى الميت من أصلها و الأصل عدم حجيتها وفديتنا اقسام الدوران بين التعين والتخيير في تعليلنا على الكفاية في آخر البرائة و انه يجب الاحتياط في الجميع بالأخذ بالمتيقن دون الآخر المشكوك لعدم حصول الإمتثال اليقيني إلا بذلك فراجع .

إلا ان هذا الأصل الذي قرّناه هو محكوم باستصحاب حكم المفتي فإن المجتهد من قبل مماته كان ممن يجوز تقليده فكذلك بعد مماته ، والموت والحياة ليسا إلا من الحالات المتبادلة للموضوع لا من



الحق ومات المجتهد جاز له البقاء على تقليده شرعاً (١) لكن بشرط ان يقلد الحق في مسألة جواز البقاء على تقليد الميِّت ، لا يقتوى من كان يقلده قنات ولا من تلقاء نفسه .

مسئلة - التقليد هو العمل (٢) بقول مجتهد معين بأن يأتي بالفعل استناداً الى قوله و اعتماداً على

القيود المقومة .

(و دعوى) ان مرجع ذلك الى استحباب جواز العمل برأي المجتهد و الرأي مما لا يبقى بعد الموت (هي غير مسموعة) فإن الرأي مما لا ينعدم لادقة ولا عرفاً كيف و العرف قد يعملون بأراء الماضين في بعض الموارد فلو كان الرأي مما ينعدم في نظرهم يسجد الموت لم يعملوا به وهذا واضح (و لكن اللازم) مع ذلك كله في المسئلة هو الاحتياط ولا يمكن دفع اليد عنه بوجه أصلاً وذلك لصير المشهور الى المنع عن تقليد الميِّت ابتداءً بل و لنقل الاجماع المستفيضة عليه (والله العالم) .

(١) والمستند في جواز البقاء على تقليد الميِّت هو استحباب الحكم المستفتى فيه بمعنى استحباب الاحكام التي قلد فيها المجتهد كوجوب الاستعاذة قبل البسملة او وجوب السورة بعد الفاتحة او حرمة العير و نجاسة الخمر و نحو ذلك من الأحكام الشرعية الظاهرية .

ويجوز أيضاً استحباب حكم المستفتى بالكسر اذا قلد المجتهد في زمان حياته فإن تقليده له كان جازراً من قبل مباته فهكذا من بعدهماته، وقد عرفت ان الحياة و المبات هما من الحالات المتبادلة للموضوع كالصغر و الكبر و نحوهما لامن القيود المقومة له كما افك قد عرفت ان الرأي مما لا ينعدم بالعدم ذى الرأي لادقة و لاهرفاً فلا مانع من هذه الجهة .

(بل و يجوز) ايضاً استحباب حكم المفتي في المقام فانه اذا جاز استحباب حكمه للتقليد الابتدائي كما تقدم فللاستمراري بطريق أولى .

(٢) التقليد في اللغة هو تعليق القلادة و نحوها في المنق و يظهر من بعض اللغويين ان التقليد هو ان يفعل الانسان كما يفعل الغير من غير ان يعرف وجهه و حكمته ، وهو الأظهر (و اما في الاصطلاح) فمن العضدي و غيره بل عن علماء الأصول انه العمل بقول الغير (و نسب) الفصول اليهم انه الأخذ بقول الغير (وقال شيخنا الانصاري) في رسالته المستقلة في آخر الأقوال انه متابعة قول الغير و الظاهر ان الجميع بمعنى واحد (و قد يقال) ان التقليد هو قبول قول الغير (و عن بعضهم) انه أخذ قول الغير، والظاهر انهما ايضاً بمعنى واحد . (و قد يقال) انه الالتزام بالعمل بقول الغير و لو لم يأخذ بعد فتواء و لم يأخذ رسالته و هو أوسع من الكل و هو الذي اختاره صاحب العروة و تبعه بعضهم و احتمله شيخنا الأنصاري ايضاً في رسالته المستقلة .

(و الأظهر) ان التقليد في الاصطلاح هو مأخوذ عن المعنى الثاني اللغوي وان المتعين من بين المعاني الثلاثة الاصطلاحية هو الأول اي العمل بقول الغير، لا مجرد أخذ قول الغير ، و لا مجرد الالتزام بالعمل بقول الغير .

(و ما قد يقال) من ان التقليد سابق على العمل و لذا يجب ان يكون العمل عن تقليد فلو كان التقليد هو نفس العمل لكان العمل لا عن تقليد (فضيف جداً) إذ لم تنزل آية ولم ترد رواية ولا ائمة الاجماع ولا

أية ولا يتحقق ذلك بمجرد الالتزام بالعمل بقتواء أو بأحد رسالته ما لم يعمل بقوله خارجاً فإدا التزم بالعمل بفتوى مجتهد معين أو أخذ رسالته ليعمل بها ومات المجتهد من قبل أن يعمل بقتواء لم يتحقق تقليده وليس له النفاء على تقليده أي العمل بقتواء أبداً .

مسئلة ٤ - إذا اختلف العلماء في العلم والفضيلة فيجب تقليد الأعلـم الأصل (١) لكن في المسائل المختلفة فيها دون المتفقة عليها ، ويجب أيضاً الفحص عن الأعلـم إذا لم يعرفه .

مسئلة ٥ - إذا اتحد العلماء في العلم والفضيلة يجب تقليد الأورع (٢) في المسائل المختلفة فيها ويجب أيضاً الفحص عنه إذا لم يعرفه كما في الأعلـم عيناً .

استقل العقل بوجوب كون العمل عن تقليد من الواجب على العامي إذا لم يكن محتطاً أن يقلد ، لأن يكون عمله عن تقليد فإذا عمل بقول المجتهد واستند إليه في عمله صدق عليه أنه قلده وهو يكفي وإن لم يصدق عليه أن عمله عن تقليد فتأمل جيداً .

(١) أما وجوب تقليد الأعلـم الأصل في المسائل المختلفة فيها «لأن مقتضى القاعدة الأولية هي تعارض الأمازين كما حقق في محله ومنه تعارض فتوى الأعلـم مع عمر الأعلـم بعد اليأس عن التمسك بإطلاق أدلة التقليد لتعارض الفتويين بينهما مع بعض .

والعلم بحروج أحدهما عن تحت الأدلة وانكان هو ناسط كليهما جميعاً ، ولكن الإجماع القطعي هو قلم بلا شبهة على عدم سقوط الفتويين جميعاً بمجرد معارضة بعضهما مع بعض بل أحدهما باقية على الحجة بلا كلام وبعد بقاء أحدهما على الحجة كذلك حيث نحتمل التمييز في قول الأعلـم ونحتمل التحير أيضاً بينه وبين قول غير الأعلـم ولا نحتمل التمييز في قول غير الأعلـم قطعاً فيكون الأمر في قول الأعلـم دائراً بين التمييز والتحير فيكون قول الأعلـم مقطوع الحجة أما تمييزاً أو تحيراً وقول غير الأعلـم مشكوك الحجة من أصله والأصل عدم حجيته فيجب الاحتياط حينئذ والاقتصار على المثيقين دون المشكوك ، إذ لا يحصل الامتنال اليقيني إلا أنه وقد بينا كما أنشرفنا أقسام الدوران بين التمييز والتحير وأنه يجب الاحتياط في الجميع في تعليقنا على الكفاية في آخر البرائة فراجع .

(وأما عدم وجوب ) تقليد الأعلـم في المسائل المتفقة عليها فلا إطلاق أدلة التقليد حينئذ وشمولها لكل من فتوى الأعلـم وغير الأعلـم جميعاً على حد سواء .

(وأما وجوب الفحص ) عن الأعلـم إذا لم يعرفه فلاش مع العلم باختلاف العلماء في العلم والفضيلة كما هو الغالب والعلم باختلافهم في الفتوى كما هو الغالب أيضاً وقد فرض وجوب تقليد الأعلـم كما عرفته آنفاً دون غير الأعلـم ، يعلم إجمالاً أن الحجة هو قول أحدهم بالخصوص لا قول جميعهم فيجب تمييزه أو لا مقدمة بالفحص الأكيد عنه ثم تقليده والعمل بقوله وفتواء وهذا واضح .

(٢) الكلام في هذه المسئلة من حيث وجوب تقليد الأورع في المسائل المختلفة فيها دون المتفقة عليها ووجوب الفحص عنه إذا لم يعرفه هو عين الكلام في المسئلة السابعة أي في تقليد الأعلـم حرفاً بحرف فلا تغفل

**مسئله ٨** - اذا كان بعض العلماء أعلم وكان بعضهم أودع وحب تقديم الأُعلم (١) اذا كان فيه من الورع

بالمقدار اللازم

**مسئله ٩** - المدول عن تقليد محقق حتى الى حي آخر اسكان من الأُعلم الى غير الأُعلم فقير حائز (٢)  
و كان من غير الأُعلم الى الأُعلم فواحد وامكان من المساوي الى المدي فالأظهر حواء (٣) وكذلك حكم  
المدول من الميت الى الحي .

**مسئله ١٠** - يشترط في المحقق امور (٤) المقدور والبلوغ والدكورة وطهارة المولد - بان لا يكون ولد

(١) ووجه تقديم الأُعلم على الأودع بمد تحقق الورع في الأُعلم بالمقدار اللازم ان الملاك فيه اقوى وأشد  
فيقدم ( قال ) في تقريرات شيخنا الاضاري أعلى الله مقامه ( ما لفظه ) وهل تحيّر بين الأُعلم والأودع او  
يقدم الأول او الثاني؟ وجوه الاقرب الثاني لأن المناط في الاستفتاء والمعلم بقوله أكد فيه من غيره واسكان  
أودع ( انتهى ) وهو جيد .

(٢) وذلك لما عرفت من وجوب تقليد الأُعلم ، ومنه يظهر ايضاً وجه وجوب المدول من غير الأُعلم  
الى الأُعلم .

(٣) وإن ادعى الاجماع على حرمة المدول عن المساوي الى المساوي ، بل استدأ عليها ( مصافاً ) الى  
ذلك بأصالة التعيين ايضاً الجارية في دوران الأمر بين التعيين والتحجير فإن فتوى من قلده من المتساويين  
حجة بلا شبهة إما تعييناً وإما تحجيراً بينها وبين فتوى المدي الآخر الذي لم يقلده فيقتصر على المتين  
دون المشكوك ( ولكن الاجماع ) لم يفت وعلى فرض ثبوته لا يمكن الركون اليه والاعتماد عليه لحوار كون  
مدركه الأصل المذكور لا رأى الامام عليه السلام .

( واما أصالة التعيين ) عند دوران الأمر بين التعيين والتحجير ، فهي والكانت حقاً ولكنها محدومة  
هما باستصحاب حواجز تقليد من يريد المدول اليه من قبل ان يقلد الأول . اي من يريد المدول عنه .

( ومن هذا كله ) يظهر لك حكم المدول من الميت الى الحي كما اشير في المتن فان كان من الأُعلم الى  
غير الأُعلم فقير حائز وان كان من غير الأُعلم الى الأُعلم فواحد وان كان من المساوي الى المساوي فمكر من  
اللقاء على تقليد الميت والمدول الى الحي حجير مباح وان كان المدول هم ، حوط رعاية للحياة في المعنى  
مهما أمكن .

(٤) ( اما اشتراط العقل ) في المحقق فيمكنه استقلال المقر بذلك وانه لا عورة لفتوى المجنون أبداً  
من غير حاجة الى آية او رواية وسحوها ( واما البلوغ والدكورة وطهارة المولد ) فلا دليل على الظاهر على  
اشتراطها سوى الاجماع وقد ادعاه الشهيد الثاني في الروضة في أول القضاء فراجع  
( واما الايمان والعدالة ) فيدل على اشتراطهما مصافاً الى الاجماع بعض الاحبار ايضاً ( مثل قوله <sup>(١)</sup>  
عليه السلام ) لملي بن سويد - لا تأخذن معالم دينك من غير شعثنا ( او قوله <sup>(٢)</sup> عليه السلام ) لا تأخذن ما هو به

(١) قضاء الوسائل الباب ١١ من صفات القاضي

(٢) قضاء الوسائل الباب ١١ من صفات القاضي

الربا - والإيمان والعدالة وقيل باشتراط الحرية والكتابة والصراصة ، وليس الأظهر عدم (١) اشتراط هذه الثلاثة الأخيرة

مسئلة ٩٢ - ثبت اجتهد المجتهد وهذا العلمية او الأورعة كسائر الموضوعات بالعلم لواحداني او شهادة عدلين من أهل الحرة بل الأظهر ثبوته أيضاً بحضر عدلين واحد من أهل الحرة بل باجتماع موثق واحد من أهل الخيرة (٢) وإن لم يكن عادلاً .

مسئلة ٩٣ - اذا قلد مجتهداً وأوقع عبادته ومعاملاته على صق فتواه فاكتمى مثلاً بكذا عند عن الوصوه ولو كان عبر الحاشية او اكتمى في التيمم بصره واحدة ولو كان عن عند الحاشية ، او اكتمى بمطلق العقد في

واحيه فاسد في دينكما على كل من في حشا وكر كثير القدم في أمره (او قوله) (٣) محذري الأمور والأحكام على ايدي العلماء بالله الاماء على حاله وحرامه (او قوله) (٤) والمفتي يحتاج الى معرفة معاني القرآن وحقائق الشئ (الى ان قال) (٥) ثم الى حسن الاحتياط ثم الى العمل الصالح ثم الحكمه والتقوى ثم حينئذ إن قدر ( الى غير ذلك ) مما ذكرناه في تعليقاتنا على الكفاية

( وأما قوله (٦) المحكي عن احتجاج الطبرسي وعن فقه العسكري (٧) وأما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه حافظاً لدينه مخالفاً على هواه مطعماً لأمر مولاه فللعوام أن يقلدوه ( ولطاهر ) انه من لا يعيد اعتبار شيء أكثر من العدالة ، فما يصبر من العروة من إفادته اعتبار امر آخر فوق العدالة وهو أن لا يكون المجتهد مقبلاً على الدنيا وطالبا لها مائماً عليها محذراً في تحصيلها ضعفاً لا يساعده القول المذكور من الامام (٨) .

(١) وذلك لعدم الدليل عليها لا من الكتاب ولا من السنة ولا هي مما سئل به ائمة ولا انفرد الاجماع عليها .

(٢) ووجه الثبوت بحضر موثق واحد وإن لم يكن عادلاً على ما حققناه في حكام النقحسات في منها ما المستقلة المسماة بالفروع المهمة في احكام الأمة هو امران .

( الاول ) استقرار سيرة العفاء جميعاً على العمل بحسب الثقة اذا أعاد الوتوق والاطمئنان .

( الثاني ) حمله من الاحبار التي ذكرنا تفصيلها هناك الواردة في ثبوت عن الوكيل ثقة وفي ثبوت الوصيه بثقة وفي ثبوت استبراء الأمة فهو الدايح اذا كان ثقة وفي حوار التعويل في دخول الوقت على اذان المؤذن اذا كان ثقة الى غير ذلك من الأخبار الواردة في هذا المعنى .

مراجع الوسائل كتاب الوكالة باب من الوكيل اذا صرف بعد عرله وكتاب الوصايا باب ثبوت الوصيه بحسب الثقة وابواب نكاح العيب والاماء باب سقوط استبراء لحاديه اذا اشترت من ثقة وأحرر واستبراءها وابواب الأذان والاقامة باب حوار التعويل في دخول الوقت على اذان الثقة

(١) قصه المستدرك الباب ١٠ من صفات القاضي

(٢) قضاء المستدرك الباب ١٥ من صفات القاضي

(٣) قضاء الوسائل الباب ١٠ من صفات القاضي .

النكاح وغيره ولو بالعارسي، ثم مات ذلك المجتهد ووصلت النوبة الى مجتهد آخر يرى بطلان ذلك كله فان كان المجتهد الآخر هو منسّس يجوز النكاح على تقليد الميت وكان مساوياً مع الميت في العلم والعصيلة او دونه في العلم والعصيلة بقى مادته على تقليد الميت ولا يقضى ولا بعيد شيئاً من أعماله السابقة وأما اذا كان منسّس لا يجوز النكاح على تقليد الميت او بجوّزه ولكن كان اعلم من الميت ولا بد حينئذ من العُدول اليه (١) وقضاء الاعمال السابقة او إعادتها بمقدار لا يوفعه في الحرج الشديد، والله العالم

(١) وذلك لما عرفت فلا من وجوب كون النكاح على تقليد الميت يقتوى الحيّ وما عرفته ايضاً من وجوب تقليد الاعلم الاصل عند الاختلاف في العلم والعصيلة فلا تفعل (ثم ان) تمام ما ذكر في المتن الى هذا هو وطبعة المقلد في الظاهر، أمّا مسجده أعماله السابقة في نفس الأمر وأن مقتضى الأدلة هل هو النساء على مسجتها حقيقة ام لا وهكذا أعمال نفس المجتهد ان تبدل رأيه الى رأى جديد.

فعمدة ما استدل به على صحتها او يمكن الاستدلال به للصحة أمور.

(منها) قاعدة لا تعداد (وفيه) مع اختصاصها بالهاء فقط دون سائر الصادات فضلاً عن المعاملات ان الاستدلال بها مبني على شمولها لصورة الجهل ايضاً ولم تحتص بصورة السبيل فقط أي الاجتزال والاحراء والشرائط ريدة او نقيصة عن سهو ونسيان لا عن جهل بالحكم او بالموضوع صوراً او تقصيراً (ومنها) إجماع على الاحراء في الصادات الذي ادعاه بعضهم (وفيه) مضاف الى عدم ثبوته في حد ذاته أقصا من بما عن العلامة وغيره من الاجماع على خلافه.

(ومنها) إجماع الأمر الظاهري عن الواقعي (وفيه) مضاف الى ما حققناه في محله من عدم الاحراء سواء كان الأمر الظاهري مؤدّى اشارة وأصل عملي شرعي كاستصحاب او برائة وهو مما لا يقتضى بالواجبات فقط أي ما اذا كان هناك تكليف وفقاً فيجمع الكلام في أن ما أتى به على طبق الظاهري هو هو يجري عن الواقعي بحيث لا يحتاج الى القضاء او الإعادة ام لا؟ ولا يكاد يشمل باب المعاملات أبداً

(ومنها) حديث الرّفع وكأنّ مقصود المستدل هو الاستدلال بحملة ما لا يعلمون بحزنية ما شك في حريته او شرطية ما شك في شرطته سواء كانت في الصادات او في المعاملات مر فوعه بالحديث المذكور ويكون هو حاكماً على أدلة الجزء او الشرط وموجهاً لحصر الجزئية او الشرطية بحال العلم فقط دون الجهد (وعليه) فالعمل الحالي عن الجزء والشرط والاحتياط هو صحيح تام لا مقتضى للقضاء او الإعادة فيه أصلاً (وفيه) ان الحكومة في المقام هي حكومة طهرية فإن لحاكم هو امر ظاهري ولا يكاد يرتفع به الجزء او الشرط إلا ظاهراً لا واقعاً، فلا يكاد يجري عند كثرة الخلاف وظهور كون العمل فافداً للجزء او الشرط حقيقة ما لم تكن الحكومة واقعية كي يرتفع بالحكم الجزء او الشرط حقيقة وإن شئت التحقيق أكثر من ذلك وأوسع فراجع تعليلتنا على الكفاية في إجماع الأمر الظاهري وعدمه



## كتاب الطهارة (١)

### وفيه فصول كثيرة

**فصل في الماء المطلق والمضاف** - (فالماء المطلق) هو ما صحّ أصلاً الماء عليه ذكر قيد معه وإذا ذكر معه القيد فهو ليس "قدم الماء كالماء الجاري والماء الكثر أو ماء البئر وماء المطر وماء العرات وماء الدجلة ونحو ذلك (وإن الماء المضاف) فلا يصحّ إطلاق لفظ الماء عليه إلا مع ذكر قيد معه وذلك كالماء المعتصر من الأحكام كماء العنب أو ماء الرمان أو ماء الطبخ ونحو ذلك أو كالماء الممتزج ببعض الأحكام مزجاً يخرجه عن الإطلاق كماء الملح أو ماء السكر أو ماء الطين ونحو ذلك.

**مسئلة ١** - الماء المطلق كله طاهر في نفسه مطلقاً للحدث والحدث حتماً (٢)

(١) وهي لغة الطهارة ضد القدارة و يطلق شرعاً على الطهارة من النجاسات المحبوسة كاللوز والعائذ و احواتهما و يسمى طهارة حسية و يطلق أيضاً على الأثر الحاصل من الوضوء والمسد والتيميم و يسمى طهارة حدئية ولكن المحقق في الشرائع أطلقها على نفس الوضوء والمسد والتيميم وهذا حكى عن الشهيد رحمه الله إلا أن الأول أسبق إلى الدهن وأنسب إلى المعنى اللغوي.

(٢) (قار في الجواهر) كذاً و سنة كادت تكون متواترة و إجماعاً محصلاً و مقولاً نقلاً مستفيضاً من متواتراً فما عن سعيد بن المسيب من عدم جواز الوضوء بماء البحر وما عن عبد الله بن عمر من أن التيميم أحب إليه لا يلتفت إليه (قار) على أن الثاني غير متحقق الخلاف بل لا يبعد أن يكون الأول قد انكر ضروريته من ضروريات الدين (انتهى)

(اقور) و الظاهر أن المسئلة كما شار إليه الجواهر من الضروريات (و يحتاج في انبات كون الماء طاهراً في نفسه) إلى قوله تعالى و قرب من السماء ماء طهوراً و تقرّب من ماء الأرض كلها من السماء (لقوله تعالى) و اقرب أيتهم الماء الذي نزلهم من أمّهم أمّهم من المطر أو (و لقوله تعالى) و و ازلنا من السماء ماء فقدر فاسكنهم في الأرض (و) و لم ير الله أرضاً من السماء ماء فسلكه يسبح في الأرض (و) إلى غير ذلك (من الآيات).

(و عليه) فإذا كان ماء السماء طهوراً كان ماء الأرض مثله لأنه منه (و هذا كله) من غير فرق بين أن قلنا أن المطهور هي للمعالجة و الظاهر أن الرسول للمعالجة في الرسالة و لاكول في الأكل و الحسود في الحسد و هكذا (و اقل) أنه اسم لما تنظف به كالوقود لما توقد منه والسحابة تسحر به و القطر لما يقطر به و هكذا (و قلنا) أنه بمعنى الظاهر في نفسه المطهر لغيره كما عن جميع كتّاب اللغويين من التهذيب سببه إلى لغة العرب فهو على كل حال يدل على المطلوب أي على طهارة الماء في نفسه

(و أمّا ما عن سبويه) من أن المطهور مصدر مثل قولهم نظفرت بهوياً حسناً قد و منه قوله: الطهور

## مسئلة ٢ - الماء المضاف لا يرفع حدثاً (١) -

لا صلاة إلا بظهور ، فلا يكاد يجري احتماله في الآية الشريفة أصلاً ، إذ ليس المراد من الظهور فيها المصدر ولا كلام .

( و دعوى ) ان الماء في قوله تعالى « وارسلنا من السماء ماء صهوراً » مكررة لا يعيد العموم صعيقه حدثاً وان المتصدر من الآية هو الحسن من قيل قولك هذا رجل لا امرأه لا لفرد لمهم الغرض المعين من قبل حائس رجل او حشى برجل ( و عبارة اخرى ) المارة هي اسم الحسن او رجل عليه السوس و احد الوحد ( و عبارة ) لم يقد الوحدة كما في المقام .

( و هكذا لا تحتاج ايضاً في إثبات كون الماء طاهراً في مصدر ) الى الروايات المروية في الوسائل في الباب ١ من اسماء المطلق ( مثل قول النبي صلى الله عليه وآله « خلق الله الماء طهوراً » لا يفسد شيء بالبحر ) او قول ابي ابي بصير ( عليه السلام ) الحمد لله الذي جعل ماء صهوراً ولم يجعله نجساً ( او قول ابي عبد الله عليه السلام ) ان الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً ( الى غير ذلك ) من الروايات .

( كما لا يحتاج في إثبات كون الماء مراداً للحدث الى قوله تعالى « ورسولنا عليكم من السماء ماء ليطهركم به » التارل في وقعة بدر ) قال الطبرسي ( في تفسيره ) و ذلك ان المسلمين قد سفهم الكفار الى اناء فملوا على كثير من فاصحوا محدثين و محسن ( الى ان قال ) فمصرهم الله حتى اغتسلوا به من الجنابة و يطهروا به من الحدث بالبحر ( و لا الى ما تقدم آنفاً ) من قول ابي عبد الله عليه السلام « ان الله جعل التراب صهوراً كما جعل الماء طهوراً »

( بل ولا يحتاج ايضاً في إثبات كون الماء مراداً للحدث ) الى قوله تعالى « ان الله يحب المتقنين و يحب المتطهرين » التارل في الاستنجاء بالماء كما يظهر من الاخبار الكثيرة المروية في الوسائل في الباب ٣٤ من أحكام الغلوة .

ولا الى الروايات التي رواها الوسائل في الباب ١ من الماء المعلق ( مثل قول ابي عبد الله عليه السلام ) كان سويسرا بيد اذا اصاب احدكم قطرة نزل فرسوا لحومهم بالمقادير و قد وسع الله عليكم ما بين السماء و الارض و جعل لكم الماء طهوراً فانظروا كيف تكونون ( او قول رسول الله صلى الله عليه وآله « و قول علي عليه السلام » ( و قول الصادق عليه السلام ) اناء يطهر ولا يطهري الماء يطهر العير ولا يطهر القبر الماء ، فلا يفي ذلك تطهير الماء بالحسن ما بين الظاهر بانصاله بالكر و نحوه فلا تغفل .

( ١ ) هذا هو المشهور بين الاصحاب في الشرائع و المختلف عن النهاية و انتهى و التذكرة و الذكرى و غيرهم الاجماع عليه ( و لكن ) عن الصدوق في الفقه و الأمالي تحوير الوضوء و الغسل من الجنابة بماء الوارد بل حكى تجويز الوضوء به عن جمع من المحدثين .

( و يدل على المشهور ) مصافاً الى الاجماع المستعمد و اصرافه ما دل على راقية الماء المحدث الى الماء المطلق دون المضاف فيستحب الحدث بعد التوضي أو الاغتسال بالمضاف ( رواية أبي حنيفة ) ( ١ ) عن أبي عبد الله

ولا يريد حساً (١) على الأقوى

عبد السلام في الرجل معه اللبن يتوضأ منها للصلاة قال لا إنما هو الماء والصعيد (و في رواه عبد الله بن المغيرة) (١)  
إذ كبر الرجل لا يقدر على الماء وهو يقدر على اللبن فلا يتوضأ إنما هو الماء والتيمم  
(و أما مدعى النسئ عليه السلام) (٢) من أنه توضأ بسيد ولم يقدر على ماء فهو مأثوم محمول على التقية لموافقته  
لأشهر مذاهب العامة كما في الوسائل أنه على كون المراد من السيد ما يسد فيه تمرات لتطيب الماء و تحسن  
صعته : دفع مروي عنه على نحو لا يخرج عن الإطلاق وله شاهد في بعض الروايات كما يظهر من أحد المسائل  
أدب ٢ من المصنف

(و قد عرفت مشهوراً) قوله تعالى «فلم تجدوا ماء فتيمموا» فيه تعالى بمحذور فقد الماء قد أمر بالتيمم  
و هو خارج لكونه أو لا يجب مع الماء كالمصنف لذكره ولم يستقل إلى التيمم  
(٣) استدل الصدوق «بتدريج» بحدث بوس عن أبي الحسن عليه السلام «قد قلت له الرجل يقتبس ماء الورد  
و يتوضأ به للصلاة قال لا بأس بذلك .

(و أحجب عنه المختلف) باطن في السند و الضح في التهذيب بأنه شديد الشدد و حتمل أيضاً  
أن المراد من ماء الورد الماء الذي وقع فيه الورد و هو حشده جمعاً بينه وبين روايتي أبي بصير و عبد الله و جواز  
الوسائل حمله على التقية لموافقته للعامة وليس يبعد .

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب شهرة ثلاث تكون إجماعاً (ولكن عن السند) في شرح الرسالة والمفيد  
في المسائل الخلافية تحوير إزاله البحث بالمصنف من عن المحدثين ذلك مروى عن الأئمة (و عن ابن أبي عقيل)  
ما ظاهره تحوير استعماله في دفع لحدث و في إزاله البحث جميعاً عند الضرورة (و عن الكاشاني) موافقة  
السيد في إزاله البحث بالمصنف بل حكى عنهما تظهير الأحم الصغيلة بالمسح على نحو يروى عنها العيين (و عن  
ابن الجنيد) تحوير غسل الدم «المسح استناداً إلى رواية عائشة التي هي من حمله ما احتج به السيد لتحوير  
إزالة الخس بالمصنف .

(و الحق) هو ما ذهب إليه المشهور من عدم رواة البحث بالمصنف أصلاً (و عمدة المستند) بعد إصراف  
مادر على رافعية الماء للبحث إلى الماء المطلق دون المضاف فتصحب النجاسة بعد غسل بالمصاف هي الأخبار  
لكثرة الآمرة «لغسل الماء» (مثل قوله عليه السلام) (٤) ولا يجري من الماء إلا الماء (أو قوله عليه السلام) (٥) فيما وقع  
فيه الكلب غسله بالتراب أو مرة ثم بالماء (و قوله عليه السلام) (٦) فيمن أحسب في ثوبه و ليس معه ثوب غيره أو  
أصاب ثوباً نصفه دم ولم يجد غيره ، فأبداً و حد الماء غسله أو إن وجد ماء غسله إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب المضاف

(٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب المضاف

(٣) الوسائل الباب ٣ من أبواب المضاف

(٤) الوسائل الباب ٩ من أحكام الخطوة

(٥) الوسائل الباب ١٢ من النجاسات

(٦) الوسائل الباب ٤٥ من النجاسات

مسئلة ٣ - الماء المضاف محسن (١) بمجرد ملاقات النجاسة وانكار المضاف كثيراً وكانت النجاسة بمقدار

الواردة في التطهير بالماء فلو كان غيره أيضاً مطهراً لورد في التطهير به أيضاً روايات وليس فليس  
( واحتج السيد ) بالإجماع و إطلاق بعض الآيات مثله قوله تعالى «و ثيابك فطهر» و إطلاق جملتين  
الروايات الآمرة بالتطهير و مثل الغرض من التطهير إزالة العيب و هي تحصل بالمضاف كما يشهد لذلك  
( رواية<sup>(١)</sup> حكم من حكيم ) قلت لا أبي عبد الله عليه السلام يقول فإذا أصاب الماء و قد أصاب يدي شيء من البول فأمسحه  
بالحائط و ما لئرا ثم تفرق يدي فأصبح به وجهي أو بهن حسدي أو يصيب ثوبي، قل لا بأس به و رواية<sup>(٢)</sup>  
عياض بن ابراهيم ) عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عن علي عليه السلام قل لا بأس ان يصل الدم بالماء  
( و أحاط المحتلف ) عن الإجماع بأنه لو قيل انه على خلاف دعواه أمكن ان أريد به إجماع أكثر الفقهاء  
( و أحاط المحقق ) على ما قيل عن قول المبيد أنه مردي عن الائمة بأنه يمنع دعواه و مطالبه بنقل ما ادعاه  
( و أم قوله تعالى ) و ثيابك فطهر فمد مسلم كقول المراد هو التطهير بالماء لا تشمر الثياب أو تقصرها  
و هكذا الأحكام الآمرة بالتطهير، كلها واردة في مقام وجوب التطهير لاسان ما يشهد به كي يتمسك بها  
( و أم حبرا حكم و عياض ) عن المحقق ان الأثر مخرج ( قل ) لأن البول لا يورث عن الحسد  
ما لئرا بانفاق من و من الخصم ( قل ) و أم حبرا عياض فمتروكه لأن عياض يرى ضعف الرواية و لا يعمل  
على ما يتفرد به ( انتهى ) .

( ١ ) لا خلاف على الظاهر في تنحس المضاف بملاقات النجاسة بل عن المعتمد هذا مذهب الأصحاب و في  
الحدائق انه نقل الإجماع على ذلك جملة من معتمدي الأصحاب و في الحواهر إجماعاً مقولاً نقلاً يستفاد منه  
التحصيلى انتهى .

( أقول ) و يدل عليه مضافاً الى الإجماعات المستفيضة التصوص الواو و جملة من أقسام المضاف و الأجسام  
المائعة ( مثل رواية<sup>(١)</sup> السكومي ) عن جعفر عليه السلام عن أبيه عليه السلام ان علياً عليه السلام سئل عن قدر طمحت و ادا في  
القدر ورة قال يهرق مرفها و يصل اللحم و يؤكل ( و صحيجه<sup>(٢)</sup> رواية<sup>(٣)</sup> ) عن أبي جعفر عليه السلام قال إذا وقعت  
الغارة في لسن فمات فامكار حامداً فألفه، و ما لبها و كل ما في و كان دائماً فلا تأكل و استصبح به و لئرت  
مثل ذلك ( و في رواية<sup>(٤)</sup> المستدرک ) عن علي عليه السلام قال و ان كان شيئاً مات في لا دام و فيه الدم في العسل أو  
في ديب أو في السمن فكان حامداً حنث ما فوقه و ما تحته ثم يؤكل بقيته و كان دائماً فلا يؤكل يستخرج به  
ولا يباع، الى غير ذلك من التصوص

(١) الوسائل الباب ٦ من التجلسان

(٢) الوسائل الباب ٣ من أبواب المضاي

(٣) الوسائل باب نجاسة المضاف بملاقات النجاسة

(٤) الوسائل في الباب المتقدم

(٥) وفي الباب المتقدم

رأس إبرة مالم تكن المضاف جارياً من الأعلى وإلا فلا تنجس الأعلى (١) بملاقات الأسفل بل ينحس خصوص الأسفل الملاقي للنجاسة .

مسئلة ٣ - إذا تنجس ماء المضاف كماء القنب أو ماء الرّمب و نحوهما ولا يظهر (٢) بمجرّد اتصاله بالكبر أو الجاري أو المطر مالم يستهلك في أحدها .

## فصل في الماء الجاري

مسئلة ١ - الماء الجاري وهو السبع السائل (٣) على الأرض ولو في الماطن كالقنوات لا ينحس بمجرّد

(١) الظاهر أنه لا خلاف في عدم تنجس المضاف بملاقاة النجاسة إذا كان المضاف جارياً من الأعلى فينجس الأسفل الملاقي للنجاسة دون الأعلى ، بل يظهر من الجواهر الإجماع على عدم تنجس المائي معتقلاً سواء كان ماء أو مائياً آخر بملاقات المنحس السابق منه و نقل هو عن مطبوعة الطنطاوي ما طاهره الاتفاق على عدم سريّة النجاسة من الأسفل إلى العالي في المضاف و نقل عن مصدريه الإجماع على عدم نجاسة العالي بالسافل في ماء الورد ونحوه

والظاهر كفايه هذا المقدار من الإجماعات في المسئلة بسببه معروسيه عدم السريّة من الأسفل إلى الأعلى في أذهان المشتري جميعاً ولو ثبت مع ذلك كله في سريّة النجاسة إلى الأعلى الجاري فالأصل عدمها بعد عدم عموم في المسئلة يقتضي السريّة مطلقاً بمجرد الملاقاة ولو لم فهو مستوفى عن ملاقات أسفل ما يجري من الأعلى (و لعلّ) من هذا في المدارك ولا تسرى النجاسة مع اختلاف السطوح إلى الأعلى قطعاً تمكناً بمقتضى الأصل السالم عن المعارض (إتتهى)

(٢) ولا يقاس المضاف المنحس بماء المتنحس فإن الثاني وان كان يظهر بمجرّد اتصاله بالكبر أو الجاري أو المطر كما سيأتي في الماء القليل إنشاء الله تعالى من غير حاجة إلى الإمتراح به و لاستهلاك فيه على الأطهر ولكن المضاف ليس كذلك .

والفرق بينهما أن ماء المتنحس بمجرّد أن اتصل بالكبر أو بالجاري أو المطر يظهر الجرة الأولى منه وينقسم به للاتصال فيظهر الأول الثاني والثالث وهكذا إلى آخر دفعة واحدة عرفية لحصول الاتصال بين الأجزاء كلها جميعاً بعضها مع بعض ، ولكن المضاف إذا اتصل بالكبر أو بالجاري أو المطر والجرة الأولى منه هي أنه يظهر بأحدها ولكن لا يظهر الجرة الأولى - الثاني إلا إذا خرج عن الإحصاء إلى الإطلاق ولا الذي الثالث إلا إذا صار مطلقاً أيضاً وهكذا إلى آخر الأجزاء وهذا هو عين الاستهلاك في المطلق كما لا يخفى (وعليه) مما عن العلامة من القول يظهر المضاف بمجرّد الاتصال بالكبر أو بالجاري ونحوهما صعب جداً

(٣) (قد يقال) إن الجاري هو السبع غير الشر ولو لم يمر (وفيه) أنه مما لا ساعده العرف ولا اللفظ ولا اصطلاح الفقهاء . نعم الظاهر لحقوق الناصر الجاري حكماً من حيث أن له مادة فتوجب اعتصامه وعدم انفصاله لا لحوقه به موضوعاً .



ملاقات النجاسة وإن لم تكن كراً (١) إلا إذا تغير بالنجاسة لونه أو طعمه أو رائحته فيجس (٢) ولا عرة

( وقد يقال ) إن الحاري هو ما جرى على الأرض ولو لم يكن ماءً كالمياه الحارية من دومان الثلج أو المصعد إلى وجه الأرض من قعر الشطوط أو الأبار بدلاء أو بالمصحات

( وفيه ) أن العري واللعة وإن لم يأتا عن إطلاق الحاري سلبه ولأن الحاري في اصطلاح الفقهاء الذين قد ذكروا له أحكاماً ورتبوا عليه آثاراً هو غيره وقد صرح في الجواهر أنه يظهر من كثير من كلماتهم اعتقاد التسع في الحاري بل عن غير واحد من الأساطين دعوى عدم الخلاف في كون السائل من غير سبع راكداً .

(١) المشهور هو عدم اعتبار الحرّية في الحاري بمعنى أنه لا يجس ملاقات النجاسة وإن لم يكن كراً بل عن جمع من الأصحاب دعوى الإجماع عليه ( وفي الجواهر ) أنه يمس للمتنافذ شتردي في كلمات الأصحاب تدصيل الإجماع على عدم اشتراط الحرّية حالاً للعلامة في بعض كتبه ( انتهى )

وعن المسالك متابعة العلامة صريحاً وعن ظاهر الصدوقين وليست احتياطاً لهذا القول ولكن عن غير واحد الصريح بعدم وضوح مخالفتهم للمشهور بل عن الشهيد الثاني أنه قد عدل عن هذا القول فيجس المخالف المريح بالعلامة فقط .

( وعلى كل حال ) يندرج على المشهور مضاف إلى الإجماعات المستتبعة إطلاقاً أخبار الحاري ( مثل مصمرة <sup>(١)</sup> ساعة ) قال سألته عن الماء الحاري يسال فيه قال لا بأس به . بناءً على ظهورها في السؤال عن حكم الماء الحاري الذي يسال فيه لا السؤال عن حكم الدوا في الماء الحاري ( ورواية <sup>(٢)</sup> المستدرك ) الماء الحاري لا ينجسه شيء ( وما عن فقه <sup>(٣)</sup> الرضا <sup>(٤)</sup> ) أن كل ماء جرى لا ينجسه شيء إلى غير ذلك من الأخبار ( ورويدل أيضاً ) على المشهور التعليل الواضح في عدم اعتبار ماء الحمام وهذا ماء الشرب على ما سبقي بتعيينهم بأن له مادةً وذلك لوجود لعله ينجسها في الماء الحاري ولو كان دون الحرّ

( وعن العلامة ) الاحتجاج لما ذهب إليه من اعتبار الحرّية في الحاري بملاقاة مادة على انحصار القليل بالملاقات مثل مفهوم قوله <sup>(٥)</sup> إذا كان الماء قد كثر لا ينجسه شيء ( وفيه ) مضافاً إلى قوائمه إطلاقاً المنطوق من إطلاق المفهوم طبعاً أن يطلق اصطوفاً ما هما أقوى من ناحية أخرى أيضاً وهي لتعديل المتقدم بأن له مادةً فإنه وإن كان في خصوص ماء الشرب والحمام ولكن مما يعرف منه أن كل ماء ذي مادة هو مما لا يتعمل بالملاقات فيكون هو كالصبر بالنسبة إلى إطلاق مادة على انحصار القليل بملاقات فيقدم عليه في مادة الاجتماع

(٢) الصاهر أن تجس الحاري إذا تعرّس بالنجاسة أحد أوصاف الثلاثة المتقدمه بل وهكذا كل ماء آخر بطريق أولى . هو مما لا خلاف فيه . بل قد صرح في الجواهر أن عليه الإجماع محضاً ومقبولاً ( قال ) كذا يكون متواتراً .

(١) الوسائل الباب ٥ من الماء المطلق .

(٢) في الباب ٥ من الماء المطلق .

(٣) المستدرك الباب ٥ من الماء المطلق .

بساير الأوصاف كالحرارة والبرودة وجوها وانكسارات من النعاسة (١) كذا لغيره بأوصاف المتنحس ولو كانت هي اللون أو الطعم أو الرائحة (٢) .

مسئلة ٢ - المراد من تعير الجاري وكثر ماء آخر دلحاسة هو التعير العملي لا التعير التقديري فإذا أريق في الماء الكثر في مصدر ابتداء مقدور من البول الذي لو أريق فيه في فصل الصيف لتعير به رائحته لم يقتحس (٣) وإذا أريق في ماء الكثر في فصل الصيف معدداً من البول وتغير به فعلاً رائحته نجس (٤) وإن

( أقول ) وبدلاً عليه معصفاً إلى ذلك أحذر كثيرة ( كالتسوي<sup>(١)</sup> المنهوي ) خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما عير لونه وطعمه أو ريحه ( أو<sup>(٢)</sup> قوله <sup>(٣)</sup> ) لا مأس إذا غلب لون الماء لون البول ( أو<sup>(٤)</sup> قوله عليه السلام ) فإذا تغير الماء وتغير الطعم فلا يوصف منه ولا تشرب ( أو قوله<sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup> ) إن تغير الماء فلا توصف منه وإن لم يتغير . بوالها فتوصف منه وكذلك الدماء إذا ساء في الماء وأشابهه ( أو قوله<sup>(٧)</sup> <sup>(٨)</sup> ) مما لم يكن فيه تعير وريح عالة - قلت هذا التعير قال الصفة - فتوصف منه إلى غير ذلك من الأحكام الكثيرة كما يظهر بمراجعة مياه الوسائل الباب ٣ و ٩ و ١٤ و ٢٢ من الماء المطلق .

(١) فإذا أريق مقدار من البول في الماء الجاري مثلاً المارد مصدر حاراً من غير أن يتغير لونه أو طعمه أو رائحته لم ينحس لعدم الدليل على تنجسه بذلك إلا إذا تغير به أحد أوصافه الثلاثة المتقدمة (٢) فإذا أريق ماء متنجس مصبوع بأخر مثلاً في ماء الجاري أو في ماء معتصم آخر مما سيأتي تفصيله وصار آخر لم يقتحس به لعدم الدليل عليه .

(٣) ووجه عدم التنحس أن التعير المذكور في الأحكام ظاهرة التعير العملي التعديري المتحقق فعلاً بل هو حقة فيه بلا شبهة دون التقديري التعليلي العبر المتحقق فعلاً فإنه من صبح سلته وبيع في هذا الحال ( وحكي عن العلامة ) وجه من تخرج عنه كعبه التعير التقديري وهو صعب جداً يعرف صفة مما ذكرناه .

(٤) وهكذا لا مر دأ وصفاً ماء كراً قد صبح بطاهر آخر محو لم نزل به طلاقه ثم أريق فيه مقدار من الدماء الذي لو لم يكن احمرار الماء لعهر فيه حرارة الدم تنحس به أيضاً بلا شبهة ( قال في الحواهر ) كما أفتى به كل من تعرض<sup>(١)</sup> المسئلة على ما نقل ( انتهى ) والسر فيه واضح فإن التعير فيه ليس تقديرياً بل فعلياً محقق عاينه ليس محسوساً بل بصر أو حود المانع وهو حرارة الماء ( والمحب ) من صاحبي العروة ومصباح الفقيه حيث أفتيا بالطهارة فيه .

( ولعل ) وجه مبرهما إلى ذلك تغير الأصحاب في المقاء بالتعير الحسي في قولنا التقديري فربما إن

(١) الوسائل الباب ١ من الماء المطلق .

(٢) الوسائل الباب ٣ من الماء المطلق .

(٣) الوسائل الباب ٣ من الماء المطلق .

(٤) الوسائل الباب ٣ من الماء المطلق .

(٥) الوسائل الباب ٩ من الماء المطلق .

كان لو ابرق فيه هذا المقدار معيه في فصل الشتاء لم يتغير رائحته  
مسئلة ٣ - الماء الجاري وما يلحق به حكماً مما له مادة كالناعم الغير الجاري وماء الحميم أي الحياض  
الصغار التي لها اتصال بالخزانة مساقية وتحوها وماء الشرب بناءً على عدم تنجسه بالملاقات اذا تغير روال تغير  
نفسه فهو طاهر من غير حاجة الى امتزاجه بماء الكر أو بالمطر او بما يخرج من مادته أصلاً (١)

## فصل

### في ماء الحمام

مسئلة ٤ - ماء الحمام بمنزلة الماء الجاري (٢) ولا ينحس بملاقات النجاسة وإن لم يكن كراً والمراد

التغير في المثل ليس بحسبي ولكنه سبب حداً من المراد من الحسبي في كلام الأصحاب هو الفعلي وهو  
متحقق في الماء قطعاً لا المحسوس بالمر . كي يقال انه ليس محسوساً به (مضافاً) الى انهم لو أرادوا من  
الحسبي ، المحسوس بالمر . فلا دليل عليه كي يشار إليه وهذا واضح

(١) هذا أحد القولين في المسئلة ، والقول الآخر هو الاحتياج الى الإمتزاج على النحو المذكور في  
المش وقد ينسب ذلك الى المشهور ولم نتحققه (وعلى كل حال) الحق هو الأول . وبدلاً عليه امران  
(الأول) انه بعد روال التغير تسمى الطهارة من المادة الى الجزء الأول من الماء المتنجس فيطهر  
ويغتسم به ويطهر الأول الثاني وهكذا يطهر الثاني الثالث الى آخر دفعة واحدة عريه  
(الثاني) إطلاق ما دلّ على عدم انفعال ماله مادة كما ستعرف بمسئله في ماء الحمام وماء الشرب خرج

منه حال التغير وبعد رواله يرجع الى الإطلاق لا الى استصحاب النجاسة فتأمل جيداً  
(٢) ويدل عليه (صحيحة<sup>(١)</sup> داود بن مرحبان) قال قلت لأبي جعفر عليه السلام ما تقول في ماء الحمام قال  
هو بمنزلة الماء الجاري (وفي رواية<sup>(٢)</sup> بكر بن حبيب) عن أبي جعفر عليه السلام قال ماء الحمام لا بأس به اذا كانت  
له مادة (وفي فقه<sup>(٣)</sup> الرضا عليه السلام) وماء الحمام سبيله سبيل الماء الجاري اذا كانت له مادة الى غير ذلك من  
الروايات

(واقاً صحيح<sup>(٤)</sup> محمد بن مسلم) عن أحدهما قال سألت عن ماء الحمام فقال أدخله بدار ولا تقتسل من  
ماء آخر إلا ان يكون فيهم حب اوكثر أهلهم فلا تدري فيهم حب أم لا (وصحيح<sup>(٥)</sup> علي بن جعفر عليه السلام)  
انه سئل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن النصراني يقتل مع المسلم في الحمام قال اذا علم انه نصراني اعتسأ  
بغير ماء الحمام (الدّائس) على الاعتسأ بغير ماء الحمام اذا كان فيه حب او نصراني -

(١) الوسائل الباب ٧ من الماء المطلق .

(٢) الوسائل الباب ٧ من الماء المطلق .

(٣) المستدرك الباب ٧ من الماء المطلق .

(٤) الوسائل الباب ٧ من الماء المطلق .

(٥) الوسائل في باب نجاسة الكافر .

من ماء الحمام ماء الحياض الصغار التي كانت متداولة في الحمامات في الزمن السابق وكانت متصلة بالحزاة مساقية ونحوها وكان الناس يقومون حولها ويقتلون منها .

مسئلة ٢ - يشترط في عدم تنجس ماء الحمام أعنى ماء الحياض الصغار المتصلة بالحزاة أن يكون ماء الحزاة بقدر الكرّ من إذا كان اتصال الحوض بالحزاة مساقية أو بأنبوب يكفي (١) كون مجموع ما في الحزاة وما في الحوض بقدر الكرّ وإذا كان اتصاله ممرقة فلا بد أن يكون ما في الحزاة وحدها بقدر الكرّ .

## فصل

### في الماء القليل

مسئلة ١ - الماء القليل وهو ما نفس عن الكرّ ينجس (٢) بمجرد ملاقات النجاسة وإن لم يتغير بها أحد

محمولان على الاستصحاب قطعاً مقتضى الجمع بينهما وبين ما يشتمل على الترحيص في الاعتسال بماء الحمام صريحاً وإمكان فيه حب أو نصراني (كما في رواية ' ابن أبي يعقوب ) عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت لأخبرني عن ماء الحمام يقتل منه الجنب والسني واليهودي والنصراني والمجوسي فقال إن ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بضعاً .

(وفي رواية ' الهاشمي ) سئل عن الرجل يدخل يقومون على الحوض في الحمام لا أعرف اليهودي من نصراني ولا الحب من غير الحب قال يقتل منه ولا يقتل من ماء آخر فإنه طهور ( وفي صحيحة ' ) تجد ابن مسلم ) قلت لأبي عبد الله عليه السلام الحمام يقتل فيه الحب وعمره اعتل من مائه؟ قال نعم لا بأس أن يقتل منه الجنب ولقد اغتسلت فيه الحب .

(١) وجه التكفاية أنه إذا كان اتصال الحوض بالحزاة مساقية أو بأنبوب فمعد مجموع ما في الحزاة والحوض ماء واحداً عرفاً فيكفي كون المجموع بقدر الكرّ في عدم تنجس ما في الحوض بملاقات النجاسة وأما إذا كان اتصاله بها ممرقة فمعد ما في الحزاة ماء آخر غير ما في الحوض فإمكان ما في الحزاة وحدها بقدر الكرّ لم يصعد ما في الحوض الصغير المتصل بها بملاقات النجاسة لأن له مادة وإلا فينجس بالاشبهة

( هذا كله ) في دفع النجاسة أي في عدم انعقاد ما في الحوض الصغير بملاقات النجاسة وأما إذا تنجس ما في الحوض الصغير بالتغير ثم زال التغير بنفسه أو بملاح آخر وأريد تطهيره فلا يكاد يكفي اتصاله بالحزاة ما لم يكن ما في الحزاة وحدها بقدر الكرّ سواء كان اتصاله بها مساقية أو بأنبوب أو ممرقة فتأمل جيداً .

(٢) هذا هو المشهور بين الأصحاب وذهب ابن أبي عمير من القدهاء وجمع من المتأخرين منهم المحدث الدشائي إلى عدم تنجسه بالملاقات ما لم يتغير وفي المدارك : وعن السيّد وابن ادريس التفصيل فإن كان القليل وارداً على النجس لا ينجس وإلا فينجس وسيأتي الكلام حول هذا التفصيل وبيان دليله والحوادث عنه في الماء

(١) الوسائل الباب ٧ من الماء المطلق

(٢) الوسائل الباب ٧ من الماء المطلق .

(٣) الوسائل الباب ٧ من الماء المطلق .

أوصافه الثلاثة لا اللون ولا الطعم ولا الرائحة .

المستعمل في غسل النجاسات فانظر

( والحو ) هو الأول ويبدأ عليه الأحبار المتواتره جداً كما يظهر من جملة الوسائل إل . ١٠ و ٨ و ١٠٠  
 د ١١ و ١٣ من الماء المطلق والباب ١ و ١٠ من الأسفار والباب ٣٨ من باب النجاسات  
 ( وفي موقفة محمد بن أبي عيسى ) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل من ماء إيماناً فيه ماء وقع في أحدهما  
 قدر لا يدرى أيتهما هو وحسرت له ماء وليد فقد على ماء غيرهما قال بهن بفهما بيمينهم ومشيهم ، واحتسب  
 بسر في اللفظ مؤنثه سمعته  
 ( وفي صحيحه أحمد بن محمد بن أبي صر ) قال سألت أبا الحسن عن رجل يدخل يده في الماء وهي قدومه  
 قال يكفي الأثناء .

( وفي فريضة أبي بصير ) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن النجس يعمل الركوة أو التور فيدخل أصبعه  
 فيه قال انكأته يده فأنزله فأهرقه الخ .  
 ( وفي إرواه أبي صر ) ما يدل عليه من حديث جده من ماء يقولها ثلاثاً ، إلى غير ذلك من لأخبار المتواتره  
 كما أشرنا وقد ذكرنا أحداً كثيرة في هذا المعنى في كتابنا الموسوم بالفروع لمهمة في احكام الأمة تقرب من  
 نحو خمسين رواية .

( وعن الرياس ) انه قد جمع بعض الأصحاب ما من حديث في هذا المعنى ( وعن مهدي شيخنا الأصمري  
 قيل انها تلحق ثلاثاً حدث ولعل لعدة من من الجميع ( الأحبار ) انه قاله على سبيل مؤلف الكلب  
 والحرير فانه لو لا انفعال القليل بملاقات لم ينعس مؤلفهما ( والأخبار ) الدالة مطلقاً على عدم تحسّر  
 الحر بملاقات ومعهوماً على تحسّر مادون الكر بملاقات ( والأخبار ) الواردة في النهي عن الاعتناء بمسالة  
 الحمام مطلقاً في بعضها من فيها عنه ولد الرنا وهو لا يظهر إلى سعة الماء في بعضها منه يجتمع فيها عنه  
 الناصب وهو أنس من الكلب فان مسألة الحمام ليست هي إلا إنباء القليله المحتممه شيئاً فشيئاً حتى يكثر  
 فلو لا انفعال القليل بملاقات المحاسة كولد الرنا بناء على نجاسته والناصب ونحوه لم يصح التعليل المذكور  
 ( والتعليلات ) لو اردت لعدم انفعال ماء الحمام أو الشر من له مدّة من إنباء القليل لو لم يعمل بملاقات لم  
 يصح التعليل المذكور أيضاً وهذا واضح إلى غير ذلك مما يحده المتتبع

( واما ما احتج به اس أبي عقيل ) ومن نفعه أو امكن الاحتجاج به لهم فهو أمور عديدة .  
 ( الأول ) عموم النسوي<sup>(١)</sup> المشهور خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما عير لونه أو طعمه أو  
 ريحه ( وفيه ) انه عموم يخص بما دل على انفعال القليل بملاقات .  
 ( الثاني ) إطلاقات ما ورد<sup>(٢)</sup> في عدم انفعال ماء العذير والنمط والحياس مما يمر به المسافر ( وفيه )  
 انها مصروفة إلى الكثير من الأغلب هو كونها أصناف الحر كما لا يخفى

(١) الوسائل الباب ٦ من الماء المطلق

(٢) الوسائل الباب ١٠٣ من الماء المطلق .



مسئلة ٢ - لا فرق في تنحس الماء القليل بملاقات النجاسة بين ان كان النجس قليلاً كرأس ابرة من

( الثالث ) صحيحة <sup>(١)</sup> ورواة عن أبي عبدالله عليه السلام قال سألت عن الحبل يكون من شعر الخنزير يستقي به الماء من الشرب يتوضأ من ذلك الماء قال لا بأس ( وفيه ) عدم دلالتها على حط النجس دلالة واضحة لعدم العلم بملاقات الحبل مع الماء ثم تصحيره الى الدلو بعد الانفصال من لستر <sup>(٢)</sup>

( الرابع ) صحيحة <sup>(٣)</sup> علي بن جعفر عليه السلام ، أحسنه عليه السلام انه سئل عن اليهودي والنصراني يدخل يده في الماء يتوضأ منه للصلاة قال لا إلا ان يضطر اليه ، تنقرب ان الماء القليل لو كان ينجس بالملاقات لما حار التوضأ منه ولو عند الاضطرار به وجب السمع ( وفيه ) انها من احاد مذهب الكندي لا من احاد عدم اعتبار القليل بالملاقات

( الخامس ) صحيحة <sup>(٤)</sup> ابن مسكان عن أبي عبدالله عليه السلام قال سألت عن الوضوء مما ولغ الكلب فيه والسمور أو شرب منه حل أو داه أو غير ذلك يتوضأ منه أو يقتل قال نعم إلا أن تجد غيره فتقتله عنه ( وفيه ) انها معارضة لما دل على نجاسة سؤ الكلب من الأحبار الشجرة ويمسح عليها على الماء الكثير وقد يشهد لهذا الحمد ما في موثقة أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السلام قال ولا شرب سؤ الكلب إلا ان يكون حوصاً كبيراً يستقي منه .

( السادس ) حراً لأحو <sup>(٥)</sup> انه قال لأبي عبدالله عليه السلام في حديث الرجل يستحي فيقع ثوبه في الماء الذي استسبحى به فقال لا بأس فسكت فقال أو تدري لم صار لا بأس به قلت لا والله فقال إن ماء أكثر من القدر ( وفيه ) ان التعليق وانكسب دعاً لا يحتسب بماء الاستنجاء فقد وانكر عمومته مما ينبغي ما تقدم في احاد اعتبار القليل مثل الأمر بإرافه الأثابين جميعاً والتسميم بمجرد العلم الاحادي بسحاسة أحدهما أو بكفاه الأثاب بمجرد دخول يد الرجل فيه وهي قدرة أو ندافة الركوة أو التودد بمجرد دخول أصبعه فيه وهو قدرة أو قوله عليه السلام ما يرد المبلد ينحس حناً من ماء الى غير ذلك ( وعليه ) فلا بد من تخصيص التعليق بماء الاستنجاء فقط

( السابع ) حمله من الاحاد التي لها ظهور أقوى مما تقدم أعني من الأمور الستة المتقدمة ( مثل حسنة <sup>(٦)</sup> محمد بن ميسر ) قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل الحبل ينسحب الى الماء القليل في الطريق ويريد أن يعتسل منه وليس معه إياه يغتفر ويداه قد رتان قال يضع يده ثم يتوضأ ثم يعتسل هذا مما قال الله عز وجل ما جعل عليكم في الدين من حرج .

( ورواية مكارم <sup>(٧)</sup> من أبي بكر ) قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام الرجل يصعب الكور الذي يعترف به من

(١) الوسائل الباب ١٣ من الماء المطلق .

(٢) ولو سلم ظهوره في مطلب الحسم لملاقات الحبل مع الماء عالياً وتقاطره الى الدلو فلا بد من حمله على

سورة عدم الملاقات والتقاطر جميعاً بينه وبين ما دل على اتمام القليل بالملاقات .

(٣) الوسائل في باب نجاسة الكافر .

(٤) الوسائل في باب سؤ الكلب والخنزير

(٥) الوسائل في باب طهارة ماء الاستنجاء .

(٦) الوسائل الباب ٨ من الماء المطلق .

(٧) الوسائل الباب ٩ من الماء المطلق .

## الدم أو كثيراً (١).

الحب في مكان قدر ثم يدخله الحب قال يصب من الماء ثلاثة اكف ثم يدلك الكور  
(رواية<sup>(١)</sup> علي بن جعفر عليه السلام) المحكيه عن قرب الاستاذ قال وسألته عن جنب ضام يده حبة  
فمسحه بحرقه ثم أدخل يده في غسله فدل أن يغسلها هل يحريه أن يغسل من ذلك الماء قال إن وجد ماء غيره  
فلا يحريه أن يغسل وإن لم يجد غيره أحرأ  
(ومرسلة المختلف) عن الناصر عليه السلام أنه سئل عن القرية والجربة من الماء يسقط فيها فارة أو جرد أو  
غيره فيموتون فيها فقال إذا غلب رائحته على طعم الماء أو لونه فأرقه وإن لم يغلب عليه فاشرب منه وتوضأ  
واطرح الميتة إذا أخرختها طرية

(ورواية<sup>(٢)</sup> زرارة) عن أبي جعفر عليه السلام وهي كمرسلة المختلف عيناً باختلاف في اللفظ .  
(ورواية<sup>(٣)</sup> أبي مريم الأنصاري) قال كنت مع أبي عبدالله عليه السلام في حائض له فحضرت الصلاة فنزع  
دلواً للموضوء من ركني له فخرج عليه قطعة من عذرة يابسة فأكمى برأسه وتوضأ بالسقي  
(وحسنه<sup>(٤)</sup> من يريد) قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام أعطس في معسل يبال فيه ويغتسل من الجنابة  
فيقع في الماء ما يشرب من الأرض فقال لا بأس

(والجواب) عن هذه الحملة من الأحاديث أعني من حسنة محمد بن ميسر وما بعدها أنه إذا أمكن حملها  
على ما لا ينافي الأحاديث المتواترة الواردة في أعمال القليل بالملاقات يحمل الماء القليل الذي قد انتهى إليه  
الرجل في الطريق على القليل بالإضافة إلى سائر المندرجات أو حمل القدر فيها على الوسخ الطاهر أي القدر  
اللعوي أو حمل العذرة اليابسة فيها على عذرة ما كولا اللحم إلى غير ذلك فهو وإلا فحملها مردود إلى أهلها ولا  
يمكن لأحد بها وطرح تلك الروايات المتواترة الدالة كلها على أعمال القليل بالملاقات لأجل هذه الروايات  
المعدودة إلا إذا كان في السليقة شيء فتأمل جيداً .

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل لم يحك الخلاف في ذلك عن أحد إلا عن الشيخ في مسوده  
واستنبطه (عن المسوط) القول بعدم تنحس القليل ما لا يمكن التحرر منه مثل رؤس الأبر من الدم  
فانه معصوم عنه لأنه لا يمكن التحرر عنه وحكي عنه الاحتجاج أيضاً بأن وجوب التحرر عنه مشقة عظيمة  
فيقتد

(وعن الاستنباط) القول بعدم تنحس القليل ما لا يدركه الطرف من الدم (لصحيحة<sup>(٥)</sup>) علي بن  
جعفر عن أخيه أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن رجل دغف فامتخط فصار بعض ذلك الدم قطعاً  
مصدراً فأصاب إناءه ولم يستس ذلك في الماء هل يصلح الوضوء منه فقال إن لم يكن شيئاً يستس في الماء فلا

(١) وجدتها في الجواهر ولم أجدها في الوسائل .

(٢) الوسائل الباب ٣ من الماء المطلق .

(٣) الوسائل الباب ٨ من الماء المطلق .

(٤) الوسائل الباب ٩ من المضاف والمتمم .

(٥) الوسائل الباب ٨ من الماء المطلق .

مسئلة ٣ - الماء المتنجس سواء كان قليلاً أو كثيراً يظهر (١) ماصاله بالكر أو الجاري أو المطر من غير حاجة الى امتزاجه به (٢) . . . . .

ما من وإن كان شيئاً بيتناً فلا تنوشت منه

( وفي الجميع ما لا يحق ) فان التحرر القطعي عن مثل رؤس الأبر من الدم مما لا يجب شرعاً كي لا مصدر أو يكون مشقة بل يجب التحرر عنه احتمالاً أي على نحو لا يعلم بالاصابة لا تفصيلاً ولا احتمالاً ولو أصيب واقفاً

( وأما الصحيحة ) ففيها احتمال كون مراد السائل من اصابة الالة اصابه نفس الالة من دون العلم باصابه الماء وإن مراد الامام عليه السلام من الاستبانة وعدمه هو العلم باصابه الماء وعدمه فان لم يعلم بها فلا بأس وإلا فلا يشوذاً منه .

( ولو قرئت ) عن هذا كله وسلم ظهور الصحيحة في عدم تنجس القليل مما لا يدركه الطرف من الدم ، فرجع اليد عن تمام الاطلاقات الأخص المتواترة الواردة في مقام البيان الدالة على انفصال القليل بالملاقات بمجرد رواية واحدة مع عدم مساعده المشهور من الأصحاب عليها في كما الاشكال مبنيًا مع ملاحظة ما تقدم في أخبار الافعال : ما يبل المبل يتنجس حباً من ماء فتذكر .

(١) ان طهارة الماء المتنجس باتصاله بماء معتم هم من لا خلاف فيه على الظاهر وليس الماء المتنجس هو كأعيان الجاسات أو انصاف المتنجس فلا يطهر إلا بالاستحالة الى موضوع آخر أو بالاستهلاك في الماء المعتم ( ويدد على طهارته به ) حلة من النصوص اصماً ( كصحيحه ) عهد بن اسماعيل الآتية . دالة على ان ماء الشر المتغير مما يطهر بالترج معللاً له بأن له مادة ( وقوله عليه السلام ) المتقدم في ماء الحمام ( ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضها بعضاً ) ( وعموم قول أبي حمزة عليه السلام ) في مرسله ان أبي عقيل المحكية في المختلف وغيره مشيراً الى الماء الذي كان في طريق الرّاح ( إن هذا لا يصيب شيئاً إلا طهره ) ( وعموم مرسله الكاهلي ) الآتية في ماء المطر ( كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر ) الى غير ذلك مما بعده المتنجس

(٢) حكى عن المعتم والتذكرة والذكرى القول باعشار الامتزاج وعن المحقق الثاني والشهيد الثاني عدم اعتباره أصلاً وهو الأقوى ودلت لما عرفت في التعليق على المسئلة الأخيرة من الجاري من ان الماء المتنجس بمجرد ان اتصل بالمعتم يطهر الجزء الاول منه ويعتم به ويظهر الاوّ الثاني والثاني الثالث وهكذا الى الآخر .

( مصافاً ) الى ان المستعاد مما تقدم في ماء الحمام من قول أبي حمزة عليه السلام ( ماء الحمام لا بأس به اذا كانت له مادة ) ومن فقه الرضا عليه السلام ( وماء الحمام سبيله سبيل الجاري اذا كانت له مادة ) وصحيحة عهد بن اسماعيل الآتية في ماء الشر ( ماء الشر واسع لا يصبه شيء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه فيخرج حتى يذهب الريح ويطيب طعمه لأن له مادة ) ان كل ماء ذي مادة هو ماء معتم لا يتفعل بالملاقات

( وعليه ) بمجرد ان اتصل الماء المتنجس بالكر أو بالجاري مساقية ونحوها أو اتصل بالمطر اندرج تحت هذه الكبرى الكلية وصديق عليه انه ماء ذو مادة لا يتفعل بالملاقات وهو مما كشف عن انه طهر أو لا

..... أو الى كون المظهر أعلى (١) او الى إلقاء الكرّ عليه دفعة واحدة (٢)

ثم صار مقتضياً لا يتفعل بالملاقات وهذا واضح .

(١) الطاهر انه لا فائد صريحا باعتبار كون المظهر أعلى سوى ما بوجهه بعض عمدت أصحاب كقولهم في الشرائع ويظهر أي مادون الدرّ بإلقاء كرّ عليه فما زاد دفعة ( قال في الجواهر ) لكن أظن أن مراد من وقعت منه من هذه العادة إما هو في مقابلة الشبح المكتفي بالتطهر ولو بالنسج ولو من تحت أو أمر آخر لا مدخلية له فيه ، نحن فيه والأفلا فلا شأن أحداً بسأع في الطهارة مع مبادات المظهر بل عن الرخص الاتفاق على حصول الطهارة بذلك ولعله كذلك انتهى .

( وكف كان ) الحق أن اعتبار الماء المتنجس بالعاصم ذا كال على نحو بعد أن ماء واحداً يطهر المتنجس بالعاصم مطلقاً سواء كان العاصم أعلى أو أدنى أو أسفل فإذا كان كرّاً بينهما فصل أو بينهما أنبوب قد انسدت نفقه وكان أحدهما طاهراً والآخر نجساً فمجرد أن ارتفع لعاصم أو انفتح الثقب يظهر المتنجس منهما سواء كان الطاهر أعلى أو أسفل أو مساوياً .

( وبدل على ذلك كله ) مصداقاً الى الوجهين المتقدمين أي في عدم اعتبار الامتزاج ( الإجماع القطعي ) على عدم اختلاف ماء واحد في الطهارة والنجاسة وحيث أن المجموع بعد عدهما ماء واحداً ليس بحس قطعا فالمجموع طاهر قطعا .

( نعم ) إذا كان اتصال المتنجس بالعاصم سحوا لاصحاب من أحدهما في الآخر كالأصناف من الميزاب أو المرقلة لا سحوا بعد أن ماء واحداً حينئذ لا بد وأن يكون المظهر أعلى لا أسفل فإن الأسفل مما لا يؤثر في الأعلى أصلاً لا طهارة ولا نجاسة كما تقدم الإجماع على الآخر في الماء المصفى فتدبر

(٢) لا شك في عدم اعتبار الدفعة الحقيقية فإنها محال كما سأل في الحقائق وإنما المراد بها الدفعة العرفية في الشرائع وعن جملة من كتب العلامة والشهد بل عن المشهور اعتبارها وعن الذكرى التصريح بكفاية الوقوع تدريجاً وعن المحقق الثاني الاعتراض عليه بورد النص وبأن وصول أول جزء منه الى النجس ينقص نقصانه عن الكرّ فلا يطهر .

( يقول ) إن اتصال المتنجس بالعاصم إن كان على نحو بعد أن ماء واحداً فقد عرفت أنه لا يعتبر حينئذ كون المظهر أعلى فصلا عن وقوعه عليه دفعة واحدة بل يكفي مجرد الاتصال به ولو كان المظهر أسفل وأما إذا كان سحوا لاصحاب من العاصم في المتنجس فلا دليل على اعتبار الدفعة .

وأما ما ادّعى المحقق الثاني من ورود النص في المدارك أن لم ينف عنه في كتب الحديث ولا نقله فلا في كتب الاستدلال ( قد ) وتصريح الأصحاب ليس بصحة انتهى ، وهو كذلك ( وعليه ) فإذا كان الماء العاصم في محرر كبير موضوع في السطح والماء المتنجس في صحن الدار واعتج من العاصم مرقلة الى المتنجس فمجرد وصول عمود الماء الغير المتقطع اليه يظهر المتنجس لسرايه الطهارة الى الجزء الأول منه الملاقى لعدم وجوده في المظهر الأول الثاني والثالث وهكذا الى الآخر من لصيرورة المتنجس حينئذ ماء له مادة .

مسئلة ٢ - ماء القليل نجس اذا أمتناه كرّاً ولا يطهر (١) على الأقوى

( نعم ) اذا فرض ما في المحرّم هو مقدار الحرّ على الدقّة لا أكثر ولا أقلّ فاذا اضمح المرقلة ووصل عمود الماء إلى المتنجّس فلا يظهر احتنجّس فان العمود الخارج من المرمّة مع ما في المحرّم لا يعدّ آن ماءً واحداً كي اذا انصهر بالمتنجّس طهره واعتصم المتنجّس به ، وهذا واضح (١) وهو المحكى عن الشيخ والمحقق وكسب العلامة وابن الحنيد وأكثر المشاخرين بل قيل انه المشهور ( وعن المرتضى ) في المسائل الرتبة ٥ بن ادرس ونجى ابن سعيد وابن حرّ والمحقق الثاني انه يظهر ( بل عن ابن ادرس ) انه يظهر من غير فرق بين إتمامه بظاهر أو سحر ( وعن بعضهم ) الاشتراط بإتمامه بظاهر .

( والأقوى ) كما ذكرناه في المتن انه لا يظهر ولو كان إتمامه بظاهر أمّا فيما كان المتمّم بالنسب نجساً فواضح فان سمّ النجس إلى النجس مما لا يظهر الا بدليل ولا دليل كما ستعرف وأمّا فيما كان المتمّم بالنسب طاهراً فحدّثك فان مقتضى أدلة انماء القليل بالملاقات هو تنجّس الثاني بالأوّل لا طهارة الأوّل بالثاني ( واحتج السيّد ) بأن البلوغ بمقدار الحرّ مما يستهلك النجاسة فينوي ملاقاتها قبل الكثرة وبمقدار ( وفيه ) أنه قيس محض لا يصير إليه مضافاً إلى أنه مع الفرق فيه قبل الكثرة ضعف وبمقدار أقوى ( وبأنه لو لا الحكم بالطهارة ) مع البلوغ كرّاً لم يحكم بطهارة الماء الكثير الذي قد وجد فيه نجاسة وذلك لا يمكن سقّ النجاسة على الكثرة .

( وفيه ) ان الحكم بالطهارة هنا إنما هو لمعارضه استصحاب عدم العلاقات إلى حال الكثرة باستصحاب عدم الكثرة إلى حال العلاقات فترجع إلى قاعدة الطهارة .

( واحتج ابن ادرس ) لمحتار به عموم قوله عنه اذا بلغ الماء كرّاً لم ينجس حسّاً مدّعياً ان هذه الرواية مجع عليها عند المخالف والمؤلف .

( وفيه ) ما عن المعشّي في حواشي ما ملخصه ان الحرس مرسل قد أرسله سيّد والشيخ وآخرون من جاء بعدهما والمرسل لا يعمل به وكتب لحدث خاتمة عمه والمجاهلون لم تعرف منهم عاملاً به سوى ابن حيّ وهو زبدي متبع المذهب ( قال ) وقد كنت أعجب من مدّعي اجتماع المخالف والمؤلف فيما لا يوجد إلا نادراً فاداً الرواية ماقطة ( انتهى )

( اقوا ) هذا مضافاً إلى ما في الحر من قصور الدلالة على مطلب ابن ادرس فان لفظ الماء فيه منصرف إلى الماء الطاهر بطهارة لأصلي ( وقوله عنه ) لم ينجس حسّاً منصرف إلى الدفع أي لا يفعل بالملاقات لا الرفع أي رفع النجاسة لموجوده في الماء ( وعليه ) فيكون المسعاد منه عن المستعد من قوله عنه الآتي اذا كان الماء قدر كرّ لم ينجسه شيء .

( ولو سلم ) هذا كله فهي معارضة بالأخبار<sup>(١)</sup> الناهية عن عسالة الحمام المحتمنة في شريعة لها البالغة أضرار الكثرة بالضرورة عملاً في بعضها بأن فيها عسالة ولد الزنا وهو لا يظهر إلى سبعة آباء وفي بعضها بأنه يجمع



## فصل في الماء الكر

مسئلة ١ - الماء اذا كان قدر كر لا ينحس شيء (١) إلا اذا تغير بالتحسنة لونه او طعمه او رائحته فيحس كما تقدم في الجاري عيناً .

مسئلة ٢ - اذا كان الكر حارياً من الأعلى الى الأسفل (٢) فان كان الأعلى والأسفل بعد أن ماء

فيه عسالة الناص وهو أنحس من الكلب الى غير ذلك فلو كان الماء النحس يظهر بمجرّد بلوغه كرّاً لم يقع النهي عن الاغتسال بها قطماً وهذا واضح .

(١) هذا الحكم اجماعي بين الأصحاب وما سيأتي من المعبد وملازم من تحسّ الحياض وهكذا الاوالي بملاوات النحاسة مطلقاً ولو كانت كرّاً فهو ليس خلافاً لمتنها في أصل الحكم عديته ان الحكم عندهما مختص بما سوى الحياض والأوالي .

( وعلى كل حال ) يدلّ على المطلوب مصداق الى الاجماع ، الأخبار الكثيرة التي كادت تكون متواترة وهي بين مصرّح بلعط الكرّ ومن ما يعرف منه ذلك ، بالقرائن ونحن نذكر هنا جملة من النصوص المصرّحة بلعط الكرّ وهي الكفاية ( كصحيحة ) (١) تجد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام وسئل عن الماء تمول فيه الدواب وتلع فيه الكلاب ويغتسل فيه الحب قال : اذا كان الماء قدر كرّ لم ينحس شيء ( وصحيحة ) (٢) معاوية بن صمار ( عن أبي عبد الله عليه السلام ) قال اذا كان الماء قدر كرّ لم ينحس شيء ( وصحيحة ) (٣) اسماعيل بن حابر ( قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الماء الذي لا ينحس شيء فقال كرّ ) ( الحديث ) الى غير ذلك من الأخبار ( وأما موثقة ) (٤) أبي بصير قال سألت عن كرّ من ماء مررت به وأنا في سفر قد مال فيه حمار أو بعل أو إسان قال لا تنوماً منه ولا تشرب ، فمحمولة على الكراهة والتنزيه بمقتضى الجمع بينها وبين ما تقدمها مما هو صريح في الطهارة .

(٢) وتفصيل لمسئلة ( انه اذا كان ماء الكرّ واقعاً في مكان ) غير حار ولا يمتز فيه تساوي السطوح قطعاً فلا فرق بين أن يكون ماء الكرّ في إناء له سطح واحد أو في إناء مصنوع كهيئة المنسر له سطوح عديدة متعدد مراقبه ( وأما اذا كان حارياً من الأعلى الى الأسفل ) فمن الممتز والمتنهي ان مقتضى إطلاق كلاميهما في المديرين المتصلين ببعضهما بعض ساقية عدم اعتبار تساوي سطوحهما فإذا كان أحدهما أعلى والآخر أسفل وحرى الماء من الأعلى الى الأسفل يتقوى أحدهما بالآخر .

( وعن الشهيد الثاني ) في الروس وفوائد القواعد ونعمه المدارك التصريح بعدم اعتبار تساوي السطوح

(١) الوسائل الباب ٩ من الماء المطلق .

(٢) الوسائل الباب ٩ من الماء المطلق .

(٣) الوسائل الباب ٩ من الماء المطلق .

(٤) الوسائل الباب ٣ من الماء المطلق .

واحداً كالحداري في أرض مسحدرة فكل من الأعلى والأسفل مما يتقوى بالآخر فإذا أصاب النجس الأعلى فلا ينحس الأعلى ولا الأسفل وإذا أصاب النجس الأسفل فلا ينحس الأسفل ولا الأعلى

وأما إذا كان الأعلى والأسفل بعد أن مائى كما إذا كان نصف الكر في السطح ونصف آخر في صحن الدار وانفتح مرقعة من الأعلى إلى الأسفل واتصل أحدهما بالآخر فلا يتقوى حينئذ الأعلى والأسفل ولا الأسفل بالأعلى فإذا أصاب النجس الأعلى تنحس الأعلى والأسفل جميعاً وإذا أصاب النجس الأسفل تنحس الأسفل دون الأعلى لعدم سراية النجاسة من الأسفل إلى الأعلى .

مسئلة ٣ - إذا تغير ماء الكر بملاقات النجاسة أحد أوصافه الثلاثة اللون أو الطعم أو الريح ثم راد التغير نفسه أو بتصفيق الرياح لم يظهر على الأقوى (١) .

مسئلة ٤ - الكر بحسب الوزن ألف ومائتا رطل (٢) بالمراقي . . . . .

مطلقاً حتى في الأعلى والأسفل اللذين لا يعد أن ماء واحد كما في مثال نصف الكر المذكور في المتن فيتقوى كل من الأعلى والأسفل بالآخر .

( وعن التذكرة والذكرى ) في مسئلة المديرين ماهو ظاهر في التفصيل فبالنسبة إلى الأعلى يصح اختلاف السطوح فلا يتقوى الأعلى بالأسفل فإذا أصاب النجس الأعلى فينحس الأعلى والأسفل جميعاً وأما بالنسبة إلى الأسفل فلا يصح اختلاف السطوح فيتقوى الأسفل بالأعلى فإذا أصاب النجس الأسفل لم ينحس شيء منهما أصلاً لا الأسفل ولا الأعلى .

( والأقوى ) هو التعميل منحو قد ذكرناه في المتن فإن كان الأعلى والأسفل بعد أن ماء واحداً فلا يعتبر تساوى السطوح أصلاً فيتقوى كل من الأعلى والأسفل بالآخر وانكنا بعد أن مائى يصح حينئذ اختلاف السطوح فلا الدلى يتقوى بالسافل ولا السافل يتقوى بالعالي فتأمل جيداً فإن المسئلة غير منقحة عند الأصحاب وكلما هم هنا مضطربة جداً .

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل لم ينقل الخلاف فيه من أحد إلا عن يحيى بن سعيد في الجامع وعن لهابة العلامة التردّد بل عن المنتهى نقل الخلاف فيه عن الشافعي وأحمد ولم ينسبه إلى أحد من أصحابنا ( وعلى كل حال ) الأقوى ماعليه المشهور وذلك لاستصحاب النجاسة بعد زوال التعبير فأنه من الحالات المتبادلة كالصبر والكسر لا من القيود المقومة كي يصحّ زواله بقاء الموضوع عرفاً

( ثم إن ) النجاسة هي من الأمور التي فيها اقتضاء البقاء كالملكية والروحية ونحوهما مما يحتاج رفعه إلى رافع وليست هي مما يرتفع نفسه كاشتعال السراج ونحوه كي يقتضى استصحابها على القول بصحة الاستصحاب في الشك في المقتضى وهذا واضح .

(٢) هذا المقدار مما لا خلاف فيه بين الأصحاب لا فتوى ولا نصاً أما فتوى ( في الجواهر ) إجماعاً منقولاً بل محصلاً ( انتهى ) وأما نصاً فلمرسلة (١) ابن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال الكر من الماء الذي لا يشحّه شيء ألف ومائتا رطل ( قال في الوسائل ) قال المحقق في المعتمد وعلى هذه عمل

الاصحاب ولا أعرف منهم. أدأ لها ( انتهى ) ( وأما الاحلاف ) في ان المراد من الرطل في المرسله هو العراقي أو المدني الذي هو فقد العراقي وضعه ( فيكون العراقي ثلثي المدني كما ان المدني هو ضعف العراقي و لعراقي ضعف لمكي ( فالمشهور ) هو العراقي ( وعن مصباح السيد وقصد لصدوق انه المدني ولا قائل بالمكي .

( وعمدنا استند له لمشهور ) موردنا الأول ( أصالة لطهارة بمعنى ان الماء إذا كان له ومائي طين بالعرفي وأما التحسين فان كان المراد من الرطل في المرسله الرطل العراقي لم يحسن وان كان المراد هو الرطل المدني تنجس بالأصل الطهارة

( الثاني ) ( لأحد بالمتيقن وإحراء الأصل عن الزائد لمشكوك بمعنى ان عند كون الماء بمقدار ألف ومائتي طين بالعراقي مسام لا يرب وقد اعتدوا لأحد مشكوك فيجوز لأحد عنه

( الثالث ) تناسب أوضاع لعراقي مع روايه الأشار الثلاثة أعني صحيحه سماعيد بن حابر لأبيه ( الرابع ) الجمع بين المرسله بمقدمه وصحيحه (١) حتى من مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام (٢) المصريح بستمأة رطل فار طين له العدير فيه ماء مجتمع تبول فيه الدواب وتلع فيه الدواب بحسن فيه الخشب قال إذا كان قدر كبر لم تنجسه شيء ( والدرستمأة رطل والجمع بينهما إنما هو بحمد الأول على أوطا العراق والثاني على أوطا حكة والآلزم طرح أحدهما .

( أقول ) ( أم الاستدلال ) أصالة الطهارة فمشار حد آول الماء الذي باع الماء ومائي أصل بالعراقي إذا أصابه المتنجس يحصل العلم الاحتمالي إنما ما تدفع جهرة الماء وما تدفع نجاسة المتنجس واستصحاب طهارة الأول معدرس باستصحاب نجاسة الثاني بعد عدم إمكان الالتزام بقائه كل منهما على حاله ( لا سيما إذا كان المتنجس بعد في الماء قبل أن يخرج عنه .

( وأما الاستدلال ) ( تناسب أوطا بالعراق مع روايه الأشار الثلاثة فذلك مشكوك وذلك لنتاسب أوطا المدنية كما في الجواهر مع روايه ثلثة أشار وتحت أعني روايه أبي بصير الآيه التي عمل بها المشهور في تقدير الكر بالمساحة ( ومما الاستدلال ) ( لأحد بالمتيقن وإحراء الأصل عن المشكوك فله وجه وحيه ون الكبر أمر الرضاوي والارضاوي المردد بين الأقل والأكثر مما لا مانع على ما حققناه في محله عن الأخذ بالمتيقن فيه وإحراء الأصل عن المشكوك .

( وأوجه من ذلك كله ) ( الاستدلال بالجمع بين المرسله والصحيحه فان روايات الأوطا هي ثلاثة ( والمرسله ) صرح تحت تألف ومائي رطل ( والصحيحه ) صرح تحت بستمأة رطل ( وهذا روايه أخرى ) (٣) لا من

(١) ويشهد له خبر على بن مالک المروزي في الوسائل في الباب ٧ من ذكاة الفطره قال كتب إلى الرجل أسأله عن الفبره وكم تدفع قال فكتب عليه السلام سه أوطا من يمر بالمديني وذلك سعة رطل باليمعادي

(٢) الوسائل الباب ٩ من الماء المطلق وفيه في الباب ١١

(٣) الوسائل الباب ٩ من الماء المطلق .

والرطل العراقي مائة وثلاثون درهماً (١) والدرهم نصف مثقال شرعي وخمسه فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل  
 أمي عمير عن عبدالله بن المعيرة برفعه عن أمي عبدالله عليه السلام إن الكر ستمائة رطل (ثم إن) الرطل المكي كـ  
 حكي التصريح به عن الشيخ . صواب الله عليه بن عن غير واحد هو رطلان بالعراقي (وعليه) فإذا كان بعض  
 الروايات ناطقة بألف ومائتي رطل وبعضها ستمائة رطل فمقتضى الجمع بينهما أن لأول عراقي ولثاني مكي  
 فيكون كل منهما قريباً على المراد من الآخر (ثم إن) هناك مؤيدات أخر فذكرها الحواهر لحمل المرسله  
 على العراقي فراجع .

(في شيء) وهو أن السند قد احتج بحديثه من القوا بألف ومائتي رطل بالمدي بأمرين (الاحتياط  
 ) بأنهم عليهم السلام من أهل المدينة فأجابوا باليهود عندهم اقوا (أما التمثيل بالاحتياط) فيه أنه في قدر الدليل  
 مما لا مجال له وقد عرفت الدليل على الرطل العراقي .

(وأما الأمر الثاني) فقد أجاب عنه الحواهر بأن عُرِف السند في كلام الحكم العالم بعرف المحاسب  
 بصدقه على عرف احتكلم والبلد قال (على أنه لم يعرف كونه عليه السلام قال ذلك وهو بائدسة انتهى) وما في  
 الوسائل ولأنهم أفتوا السائل على عدم بلده ولذلك اعترض في الصاع رطل العراقي (انتهى) .

(١١) قال في مصباح الفقيه: ومث الرطل العراقي المشهور كما في الحدائق وغيره أنه مائة وثلاثون درهماً  
 لثنا المدي والدرهم نصف مثقال شرعي وخمسه فكل عشرة دراهم حيثئذ سبعة مثاقيل والمثقال الشرعي ثلاثة  
 أرباع الصيرفي .

(إلى أن قال) وقد صرح بجميع ذلك جملة من أعظم الأصحاب ولم يقل الجاف في شيء منها عدا  
 ما عن المشتهى والتحرير من تعذر الرطل العراقي في ركاة الركعة مائة وثمانية وعشرون درهماً وأربعة  
 أسباع درهم .

(إلى أن قال) والظاهر أن مقتضاه تصريح بعض اللغويين بذلك (قال) فإن في الجمع حاكياً عن  
 المصاحح الرطل معيار يورث به ذكره أكثر من فتحه وهو بالمعداي ثمانمائة وأربعة وأربعون درهماً وأربعة  
 أسباع درهم وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم (قال) ولكنك حذر منه لأجل قوله "د" شهادة حل  
 الفقهاء لأجل تصريح بعض اللغويين .

(إلى أن قال) ويستعد من عليه المشهور من مكاتبه جمع من أراهم بن عبد الهمداني يعني المروية  
 في الباب السابع من ركاة فطرة الوسائل قال كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام على يدي أبي جعلت فداك إن أصحابنا  
 اختلفوا في الصاع بعضهم يقولون الصاع المدي وبعضهم يقولون الصاع العراقي قال فكتب إلي الصاع ستة  
 أرطال بالمدي وثمانية أرطال بالعراقي قال وأجيبني أنه يكون بالوزن المأ ومائة وسبعين ودية (قال) الوردية  
 بالكسر معسرة بالدرهم فكأن الرطل العراقي الذي هو سبع المجموع مائة وثلاثون درهماً (انتهى)

اقول - ويستعد من عليه المشهور من حديث أراهم بن عبد الهمداني أيضاً المروي في الوسائل في الباب ٧

(١) بل الحدائق في ركاة الثلاث صرح بأن هذا الخبر روى في كتاب عيون الأخبار وذكر الدرهم عوض الوردية

(منه)



شرعيه والمنقال الشرعي ثمانية عشر حصاً ثلاثة أرماع المنقال الصيرفي

مسئلة ٥ - الكرّ بحسب الماحقة ما كان كلّ من طوله وعرضه وعمقه ثلاثة أشرار (١) فيكون مبلع

من زكاة الفطرة المشتغل على قوله عنه تدفعه وزنا ستة ابطال برطل المدينة والرطل ( يعني بالمدني ) ماء وحصة وتسعون درهما البع وتقريب استعانة ما عليه المشهور من الحديث المذكور أن الرطل العراقي كما تقدم في صدر المسئلة هو ثلثا المدني فاذا كان المدني ( ١٩٥ ) درهما كان العراقي الذي ثلثاه ( ١٣٠ ) درهما قهراً فتأمل لعرف .

( ثم آتاه ) سيأتي منافي متحجرات الوضوء في ذيل استحباب كون الوضوء سداً وال غسل صاع مريد توضيح للمقام فانتظر .

(١) وتصيد المقام ان في الكرّ بحسب الماحقة اقوالاً

( الأول ) ما كان كلّ من طوله وعرضه وعمقه ثلاثة أشرار ونصف ومبلغ تكسيره ثلاثة وأربعون شبراً إلا

ثمن شبر وهذا القول هو المشهور كما في الحقائق والخواهر .

( الثاني ) ما ذكرناه في المتن وهو المحكي عن ابن مابويه وجماعة من القميين واحتاروا المختلف وحكي عن

الرواس والروسة والأردبيلي والهائي والمحقق الثاني وجر المعلوم وعليه حلة من متأخري المتأخريين

( الثالث ) ما بلغ تكسيره ستة وثلاثين شبراً وهو المحكي عن طاهر المعشر ومال اليه المدارك وبعض

من عاصرناه .

( الرابع ) ما بلغ تكسيره نحواً من ماء شبر وهو المحكي عن ابن الحنيد ( قال في المختلف ) وهو

قول غريب ( انتهى ) وهو كذلك

( الخامس ) ما بلغ تكسيره عشرة أشرار ونصف وهو المحكي عن الفط الرافندي .

( السادس ) الاكتفاء بكلّ ما روى حكام المدارك عن حال الدين بن طاوس رحمه الله

﴿ ومستند الأول ﴾ ( رواية <sup>(١)</sup> أبي حنيفة ) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكرّ من الماء كم يكون

فدعه؟ قال إذا كان الماء ثلاثة أشرار ونصف في مثله ثلاثة أشرار ونصف في عمقه في الأرض فذلك الكرّ من الماء

( ورواية <sup>(٢)</sup> الحسن بن صالح الثوري ) عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا كان الماء في الركي كرّاً لم ينحسه شيء

قلت وكم الكرّ قال ثلاثة أشرار ونصف عمقها في ثلاثة أشرار ونصف عرضها ( وفقه <sup>(٣)</sup> الرضا عليه السلام ) وكلّ شبر

عمق مائها ثلاثة أشرار ونصف في مثلها فسيلها سيل الجاري إلا ان يتغير لونها وطعمها ورائحتها .

( ودلالة هذه الروايات الثلاث ) على مدح المشهور وأصحة طاهرة فانها وان لم تقتصر على المعد الثالث

أعني الطول ولكن لعل العمق فيها قريبة حليّة على أن الاشارة المقابلة للعمق مفروضة في سطح الماء وهو يشمل

(١) الوسائل الباب ١٠ من الماء المطلق

(٢) الوسائل الباب ٩ من الماء المطلق .

(٣) المستدرک الباب ١٣ من الماء المطلق

تكثيره سبعة وعشرين شهراً .

كلاً من الطول والعرض جميعاً .

بل لفظ العرس في رواية الثوري مما ينفي عن الطول قطعاً لأن الطول لا يدّ أن يساوي العرس يريد عليه بل قيل أن رواية الثوري في الاستمرار مشتملة على السعد الثالث أيضاً أعني الطول ولكن كونه من الرواية بعيد جداً لحلو الرواية في الكافي والتهذيب عنه فيحتمل قوياً أنه زيادة من بعض النسخ اشتدّها ( ويؤيده ) مصافاً إلى ما قيل من خلو بعض النسخ الحظيّة أيضاً للاستمرار عنه أن الوابي والوسائل والحدائق وهم من أحلاء المحدثين لم يثيروا إلى الزيادة أصلاً فكأنّ الرواية في نسخهم كانت حالية عنها .

﴿ ومسنّد الثاني ﴾ ( صحيحة <sup>(١)</sup> اسماعيل بن حابر ) قال سألت ما عبادة عليه السلام عن الماء الذي لا ينحسه شيء فقال كرّ قلت وما الكرّ قال ثلاثة أشبار في ثلاثة أشبار ( ومرسله <sup>(٢)</sup> الصدوق ) في المطالب قال روى أن الكرّ هو ما يكون ثلاثة أشبار طولاً في ثلاثة أشبار عرضاً في ثلاثة أشبار عمقاً ( وعنه <sup>(٣)</sup> في المقنع ) أيضاً والكرّ ما يكون ثلاثة أشبار طول في عرض ثلاثة أشبار في عمق ثلاثة أشبار ( ودلالة هذه الروايات ) أعني الصحيحة ومرسلتي المطالب والمقنع على القول الثاني واسعة ظاهرة أيضاً أمّا المرسلتان فتتصريحهما بالسعد الثالث وأمّا الصحيحة فلا تصرف أحد الأَشبار في قوله عليه السلام ثلاثة أشبار في ثلاثة أشبار إلى السطح والآخر إلى العمق ومن المعلوم أن السطح ما يشمل الطول والعرض جميعاً كما تقدّم ( نعم إن التعبير المذكور ) أعني ثلاثة أشبار في ثلاثة أشبار في الأمور التي لا عمق لها أصلاً كالأقمشة ونحوها هو مما ينصرف لامحالة إلى الطول والعرض فقط بلا شبهة

﴿ ومسنّد الثالث ﴾ صحيحة <sup>(٤)</sup> ثابتة لاسماعيل بن حابر قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الماء الذي لا ينحسه شيء قال ذراعان عمقه في ذراع وشبر سبعة .

( وتقريب دلالتها ) أن الذراع شران والذراعان أربعة أشبار والمراد من سبعة كدّ من الطول والعرض ( وعليه ) فإذا حرمنا أربعة أشبار العمق في ثلاثة أشبار الطول ثم في ثلاثة أشبار العرض كان المجموع ستة وثلاثين شهراً .

( وعن المقنع ) أنه قال روى <sup>(٥)</sup> أن الكرّ ذراعان وشبر في ذراعين وشبر ولكن لم يعرف لها عامل ( وأما القول الرابع ) ففي المختلف لم تقع لاس الجنيّد في ذلك على حجة نقلية وفي المدارك لم تقع على ما خذه ( وأما القول الخامس ) فلا يستدل به على الظاهر سوى ما ذكره في مصباح العقبة ( قال ) وعن شارح الروضة أنه استدلل به برواية أبي بصير يعني بها ثلاثة أشبار ونصف في مثله ثلاثة أشبار ونصف في عمقه الخ يجعل في بمعنى مع فلا يمتزى الضرب ( قال ) وفيه ما لا يحق ( انتهى ) وهو كذلك فإن جعل ( في ) بمعنى ( مع ) مما

(١) الوسائل الباب ٩ من الماء المطلق .

(٢) الوسائل الباب ١٠ من الماء المطلق .

(٣) المستدرک الباب ١٠ من الماء المطلق .

(٤) الوسائل الباب ١٠ من الماء المطلق .

(٥) الوسائل الباب ١٠ من الماء المطلق .

مسئلة ٤ - لا فرق في عدم تنجس ماء الاراء بملاقات الحسة بين ماء الغدران والحياض والأواني

يحتج الى دليل ولا دليل ، نعم لو سلم ذلك لكنا في الرواية دليلاً على عشرة أشبار ونصف وذلك لا أشبار فضلاً عن أن المراد من ثلاثة أشبار ونصف الأولى بقرينة مقاميتها لثلاثة أشبار ونصف العمق هو ثلاثة أشبار ونصف في سطح الماء الشمار لكل من الطوار والعرض جميعاً فتكون النتيجة هي سم ثلاثة أشبار ونصف العرض وثلاثة أشبار ونصف الطوار الى ثلاثة أشبار ونصف العمق فيكون المجموع عشرة أشبار ونصف كما قاله الراوندي

( وأما القول السادس ) فكان مستنده هو الأخذ بأقل الروايات وحمل الزائد على الاستصحاب ( قال )

في المدارك وهو في عامة القوة لكن بعد صحة المستند ( انتهى ) وهو كذلك

قول ( وعنده الأقوال في المسألة هو الأول والثاني والثالث ومقتضى القاعدة هو الأخذ بأقل الروايات وهو ما دبر على ثلاثة أشبار وثلاثة أشبار أعني صحيحة اسماعيل بن جابر الأولى وحمل الزائد على ذلك على الاستصحاب ( وعند ) فتشبه القول الثاني والمسئلة وإليه يرجع القول السادس أيضاً وأما الخامس والرابع فقد عرفت أنه مما لا يستند له

( في أمور ) : ( منها ) أنه قد ذكر جمع من نقات أهل العصر وصلهم أنهم قد دروا الماء بالاراء المراقية فوجدوه بقرب من سمعة وعشرين شراً وورثته اما سمعي قرأته أيضاً بقرب منها من وحدته أقر منها بأشبار .

( ومنها ) أن طهر العلماء بمقتضى ما سمراتهم الأشبار الى ثلاثة وأربعين شراً إلا ثمن شراً أو ستة وثلاثين شراً أو سمعة وعشرين شراً أنهم قد فرسوا الكراً مرثعاً وعليه نزلوا الروايات وهو مشكل جداً لظهور الروايات في الماء المستدير ( إما ) بقرينة أن الكراً الموجود في الروايات هو مكبل أهل المراق وهو مدور لا مرثع ( أو بقرينة ) رواية الثوري وفقه الرضا عليه السلام الوارد في ماء الشرا اذا كان بقدر الكراً وماء الشرا مستدير لا مرثع ( أو بقرينة ) اطلاق الروايات فإن عرض الماء المستدير من أي نقطة لوحظ هو على حد سواء بمعنى أنه ثلاثة أشبار مثلاً بخلاف المرثع فمقن الرواية الأولى الى الثالثة أو من الرابعة الى الثانية هو أكثر من سابغ التقاط الى ما يقابله قطعاً .

و على هذا كله ، مقتضى صحيحة اسماعيل بن جابر الأولى التي أحدها به هو أن يكون الكراً أقل من سمعة وعشرين شراً كما ان مقتضى روايات القوا الأولى ورواية القوا الثالث أن يكون الكراً أقل مما قال به أهل القوا الأولى والثالث ولكن سر يد الروايات على الماء المرثع حيث به أحوط فلا يسعنا رفع اليد عنه سيما في صحيحة اسماعيل بن جابر الأولى إذ لم نقل أحد من الأصحاب بأقل من سمعة وعشرين شراً إلا الراوندي وقد عرفت ضعف قوله ووجهه .

( ومنها ) أنه قد وقع من الأعلام مناقشات عديدة من حيث السند في رواية أبي بصير التي هي عمدة مستند المشهور في صحيحة اسماعيل بن جابر الأولى التي هي عمدة مستند ابن بابويه والقميين واتباعهم وقد أحاط عن جميعها صاحب الحقائق واليهائي رحمه الله كما ينبغي .

( مضافاً ) الى أن الرواية التي قد عمل بها المشهور من المتقدمين والمتأخرين أو عمل بها ابن بابويه

(وعبرها (١)

## فصل في ماء البئر

مسئلة ١ - ماء البئر لا ينبس (٢) بملاقات النجاسة على الأقوى ما لم يتغير بها أحد أوصافه الثلاثة.

والفقيرون والعامة ومن عرفت من اتاعهم وهم من ائمة الفن وعلماء الرجال مما لا محار للمناقشة فيها أصلاً ( فالعمدة ) هو الجمع بين روايه أبي بصير وصحيحة اسماعيل بن حابر لا المناقشة في سندهما وقد عرفت ان الجمع بينهما هو الأخذ بالصحيحة وحمل الرواية على الاستصحاب ( والله العالم )

(١) والظاهر ان المسئلة مما لا حذر فيه سوى ما يحكى عن مقنعة الممعد وعن سائر من تنحس ماء الحياض والأواني بملاقات النجاسة وإن كان كثيراً ( قال في المدارك ) لا يطلق النهي عن استعمال ماء الأواني مع ملاقتها النجاسة وهو ضعيف ( انتهى ) وهو كذلك لأصراف النهي عنه إلى ما هو الغالب الشائع في الأواني وهو ما دون الكر بكثير .

( وأما الحياض ) إذا كانت بقدر الكر فقد صرح جملة من الاحيار بعدم انفعالها بالملاقات ( فهي موثقة<sup>(١)</sup> أبي بصير ) ولا تشرب سؤر الكلب إلا أن يكون حوصاً كبيراً يستسقى منه ( وفي حديث آخر ) أتى أهل المدينة رسول الله ﷺ فقالوا يا رسول الله ان حياضنا هذه تردها السبع والكلاب والنهائم فقال لهم : لها ما اخذت أفواهاها ولكم ساير ذلك .

( وفي رواية<sup>(٢)</sup> شعوان ) قال سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الحياض التي ما بين مكّة إلى المدينة تردها السباع وتناع فيها الكلاب وتشرب منها الحمير ويعتل فيها الحب ويثوص منها قال . وكم قد الماء قال إلى نصف الساق وإلى الركبة فقال توضع منه إلى غير ذلك .

(٢) هذا هو المشهور بين المتأخرين كما أن المشهور بين القدماء هو التنحس بمجرد ملاقات النجاسة وعن مستهل العلامة ونهديث الشيخ فوا ذلك وهو عدم تنحسه بالملاقات مع وجوب الرح نعمداً وفي المسئلة فور رابع وهو اعتدال الرية في ماء الشرب فامكان كراً فلا ينبس وإلا فينبس وقد نسه اندارك إلى عهد من عهد المصري من المتقدمين وعن الجمهورى اعتماد دراعين في أعاده الثلاثة حتى لا تنحس ( قال في الحدائق ) وقد تلخص من ذلك أن الأقوال في المسئلة خمسة ( انتهى ) .

( والحق ما عليه مشهور متأخرين ) من عاعتهم وجملة من المتقدمين كابن أبي عقيل والشيخ في أحد قوليه وشيحه الفصائري وغيرهم ويدل عليه روايات كثيرة

( كصحيحة<sup>(٣)</sup> محمد بن اسماعيل بن ربيع ) عن الرضا عليه السلام ماء الشرب واسع لا يعدده شيء إلا أن يتغير

(١) الوسائل الباب ١ من الاستاذ .

(٢) الوسائل الباب ٩ من الماء المطلق .

(٣) الوسائل الباب ١٤ من الماء المطلق .



إمّا لونه أو طعمه أو رائحته فينجس حيثئذ بالتغير كما تقدم ذلك في الماء الجاري والكر عيباً

ريحه أو طعمه فينرج منه حتى يذهب الريح ويطيب طعمه لأنه له مادة .

( وصححه <sup>(١)</sup> علي بن حمزة <sup>(٢)</sup> ) عن أخيه موسى بن حمزة <sup>(٣)</sup> قال سئلت عن شر ماء وقع فيه رطل من عذرة دابة أو ياسة أو دبيل من سرفيل أو صلح الوضوء منها قال لا بأس ( وفي حديث محمد ) مش ذلك إلا أنه قال لا بأس بذلك إذا كان فيها ماء كثير

( والظاهر ) أن التقييد بالماء الكثير هو لئلا يتغير بزبيل عذرة لا لأجل افعال ماء البشر بالملاقات إذا كان قليلاً .

( وصححه <sup>(٤)</sup> معاوية بن عمر ) عن أبي عبد الله <sup>(٥)</sup> قال سمعته يقول لا يغسل الثوب ولا تعاد الصلاة

مما وقع في الشر إلا أن يشاء من أتى غسل الثوب وأعاد الصلاة ورجعت الشر

( وحديث أبي حمزة ) قال قلت لأبي عبد الله <sup>(٦)</sup> شر يستقي منها ويتوضأ به ويغسل منه الثوب ويغسل

ثم علم أنه كان فيها ميت قال لا بأس ولا يغسل منه الثوب ولا يعاد منه الصلاة

( ورواه <sup>(٧)</sup> محمد بن القاسم ) عن أبي الحسن <sup>(٨)</sup> في الشر يكون جنباً وبين الخيف حمس شرع أو

أقل أو أكثر يتوضأ به قال ليس يكره من قرب ولا بعد توضأ منها ويعتدل ما لم يتغير الماء

إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة المروية في الوسائل في الباب ١٣ من الماء المطلق التي يستفاد منها

عدم افعال ماء البشر بالملاقات

( وثبت مستند قدمه الأصحاب ) الذين حلقوا من عذرة ماء البشر بالملاقات فقد غسل من الأحاديث

( العائدة الأولى ) الأحاديث الدالة بظهورها على تنجس الشر بالملاقات

( وصححه <sup>(٩)</sup> علي بن يقطين ) عن أبي الحسن موسى بن حمزة <sup>(١٠)</sup> قال سألت عن الشر تقع فيها

الحمامة والدجاجة أو الكلب أو الهرة فقال بحرث أن تخرج منها دلاء فإن ذلك يطهرها إن شاء الله تعالى

( وصححه <sup>(١١)</sup> محمد بن اسمعيل بن مريم ) عن الرضا <sup>(١٢)</sup> قال كتبت إلى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن

الرضا <sup>(١٣)</sup> عن الشر يكون في المنزل للوضوء فيقطر فيها قطرات من بول أو دم أو يسقط فيها شيء من عذرة

كالعرة ونحوها ما لم يظهرها حتى يحد الوضوء منها للصلاة فوقع <sup>(١٤)</sup> بحقه في كتابي يشرح دلاء منها

( وصححه <sup>(١٥)</sup> عبد الله بن أبي معفور ) عن أبي عبد الله <sup>(١٦)</sup> قال إذا أتيت الشر وأنت حطب فلم تجد دلوأ

ولا شيئاً تعرف به فتيتم بالصعيد فإن رب الماء رب الصعيد ولا تقع في الشر ولا تعبد على القوم منهم

( وحسنه <sup>(١٧)</sup> الصلاة ) أعني زيارته ويحد من مسلم وأما بصير قالوا قلنا له شر توضأ منها يحري البول

(١) الوسائل الباب ١٣ من الماء المطلق .

(٢) الوسائل الباب ١٣ من الماء المطلق .

(٣) الوسائل الباب ١٣ من الماء المطلق .

(٤) الوسائل الباب ١٧ من الماء المطلق .

(٥) الوسائل الباب ١٤ من الماء المطلق .

(٦) الوسائل الباب ١٣ من الماء المطلق .

(٧) الوسائل الباب ٢٣ من الماء المطلق .

قرباً منها أنحسها قال فقال انكأتم الشر في أعلى الوادي والوادي بحري فيه الدور من تحتها فكان سهمها قدر ثلاثة أذرع أو أربعة أذرع لم ينحس ذلك شيء وإمكان افتراق ذلك تحتها الح (ورواية<sup>(١)</sup> أبي صير) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عما يقع في الآدمي (إلى أن قال) ينحس (وكل شيء وقع في الشر ليس له دم من المقر والمحاصر وأشاء ذلك فلا بأس حيث دنا فهو مأخوذ على أنه لو وقع في الشر ماله نفس سائلة ففيها البأس .

(الطائفة الثانية) الأحبار المستقيمة من المتواترة الآمرة بالترح على اختلاف مقدراتها باختلاف النعاسات الواقعة في الشر كما يظهر ذلك من إجماع أبواب عديدة من ماء الوسائل (ولجواب عن الطائفتين جميعاً) أن أحبار الطهارة هي صريحة في أن ماء الشر مما لا ينحس بملاقات النعاسة إلا إذا لمع وأنش (وعليه) فلا بد من رفع اليد عن ظهور الطائفتين في النعاسة وحملها على ما لا بد في أحد الطهارة (فقوله عليه السلام) يحرك أن تنزح منها دلاء أي استحسماً فإن ذلك مصهرها إن شاء الله تعالى أي يرتفع به تلك المرتبة الصعبة من القذارة والتنفير والحرارة التي حصلت لها بوقوع النعاسة فيها (وقوله عليه السلام) ولا تعسد على القوم مائهم أي بوقوعك في الشر فتثير الحما والطين فيمتنع القوم من استعمال مائها لا أنه يفسد بملاقات الجسد ومنيته الذي على حسده غالباً فينحس (وقوله عليه السلام) وانكأتم افتراق من ذلك تحتها أي بالتغير بالبول من جهة القرب منه ولا كلام لنا عند التغير .

(وأما قوله عليه السلام) وكل شيء وقع في الشر ليس له دم (إلى أن قال) فلا بأس أي انكأتم له دم فيه الناس بمعنى أنه يتوحد حينئذ الأمر بنزح المقدرات ولو استحسماً مؤكداً بخلاف ما ليس له دم فلا يتأكد النزح له .

(ومن جميع ذلك) يظهر لك حال الطائفة الثانية فإن الأمر بالنزح فيها محمول على الاستحباب الأكيد ورفع التنفير والحزاة .

(ويؤيده) بل بدأ عليه ماورد<sup>(٢)</sup> في بعض الأحبار من الأمر بالترح حتى في مقعة ما لا تعس له كالعقرب وسام آرمس (ويؤيد) الاستحباب أيضاً الاختلاف الشديد الحاصل بين أحد الترح من حيث مقداراتها وهي الفارة مثلاً ورد برح دلاء وثلاث دلاء وخمس دلاء وسبع دلاء وثمانون دلاء وتزح الكد وهكذا في الكلب وبول الصبي والسنور والحريز، واختلاف الأحبار في مقدار الترح شديد هو من أقوى المؤيدات بل دليل قاطع على أن الترح في الأحبار هو ندي استحبابي يرتفع به النفرة والحرارة لا وجوبي شرطي يرتفع به النعاسة فتدخل حينئذ

﴿وأما مستند القول الثالث﴾ أي وجوب الترح تعسداً فهو كما يظهر من المدارك والحدائق وغيرهما عبارة عن الأمر الدالة على الترح وهو حقيقة في الوجوب (وفيه ما لا يحفى) فإن وجوب الترح إن كان

(١) الوسائل الباب ١٧ من الماء المطلق .

(٢) الوسائل الباب ١٩ من الماء المطلق .

مسئلة ٢ - اذا تغير ماء البئر بملاقات النحاسة أحد أو صافه الثلاثة المتقدمة في المسئلة السابقة فيطهر بالترج

حتى يزول التغير (١).

نفسياً فلا رمة ان لا يحوز طم البئر بالتراب بعد تجسسها ولا إهمالها وتركها وهذا مما لا محصل له وان كان شرطياً أي يجب الترح اذا أريد استعمالها فظاهر الوجوب الشرطي هو النحاسة أي لأجل سببه الاستعمالات من التوضي والاعتسال ونحوهما لا الوجوب التعدي

﴿ وأما مستند القول الرابع ﴾ وهو اعتبار الكرية في البئر وإلا فنحن بالملاقات فهو امر ان ( الأول )

عموم ما دل على انحصار القليل بالملاقات ( وفيه ) ان القليل منصرف عما له مادة كالبحار وماء البئر ونحوهما

( الثاني ) حديث الثوري وفقه الرما عليه السلام المتقدمان في ماء الكربة الصريحان في اعتبار الكرية في عدم انحصار

البئر بالملاقات وموثقة <sup>(١)</sup> عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن البئر يقع فيها ريد عدة ياسة أو رطة فقل

لا بأس اذا كان فيها ماء كثير، وقد عثر عليها الحدائق ومصاح الفقيه بموثقة أبي بصير وعثر الحواهر عنها

برواية أبي بصير والكل اشتباه والصحيح ما ذكرناه .

( وعلى كل حال ) أمّا حديث الثوري وفقه الرما عليه السلام فمصدقاً الى صنف سندها وإعراس الأصحاب

عنه فيهما من اشتراط الكرية في البئر إلا الصري كما تقدم وحوار حملهما على الآثار التي يجتمع فيها ماء

المطر ولا يسمع لها - انهما مما لا يقاومان التعليل المذكور في صححة ابن بري والمتقدمة ماء البئر واسع لا يفسده

شيء ( الى أن قال ) لانه له مادة المؤيد مثل هذا التعليل في غير واحد من أخبار ماء الحمام كما تقدم . يظهر

بل كالصريح في أن لمادة هي مادة الاعتصام أو كان الماء قليلاً لا كثيراً

( وأما موثقة عمر ) فاعتبار الكثرة فيها ليس إلا لأجل أن لا يتغير مائها بربيل عدة رطبه أو ياسة

لا لأجل أن لا يتغير مائها بمجرد الملاقات وهذا واضح .

﴿ وأما لقوا الخامس ﴾ من اعتبار دراعين في ماء البئر في أبعده الثلاثة فهي الحدائق لم نعثر له على

دليل ( انتهى ) وهو كذلك .

(١) هذا قول جمع من الأصحاب ولعله الأشهر أو المشهور ( وفي المسئلة قول ثان ) وهو ترج مائها أجمع

فإن تعدد ينزح الى أن يزول التغير وهو المنسوب الى الشيخ -

( وقول ثالث ) وهو ترج مائها أجمع فإن تعدد تراوح عليها أربعة رجال يوماً الى الليل وهو المنسوب

الى الصدوقين وسلا .

( وقول رابع ) وهو ان النحاسة الواقعة فيها انكاث منصوبة المقدّر ترج المقدّر فإن زال التغير فهو

والأ ترج حتى يزول التغير وإن لم تكن منصوبة المقدّر فترج البئر أجمع فإن تعدد تراوح عليها أربعة يوماً

وهو المنسوب الى ابن ادریس ( هذا وقد يظن من الحدائق بل صرح الحواهر ان القائلين بافعال البئر بالملاقات

قد اختلفوا في تطهيرها اذا تغير الى اقوال ثمانية .

( وعلى كل حال ) الحق في تطهير ماء البئر اذا تغير هو القول الأول ( ويدل عليه ) ( صححة محمد بن

اسماعيل ) المتقدمة في صدر المسئلة السابقة المشتبهة على قوله وينزح حتى يذهب الريح ويطيب طعمه لا نه لمادة

(١) الوسائل الباب ١٤ من الماء المطلق .

مسئلة ٣ - اذا تغير ماء البئر وال تغيره بنفسه او بعلاج آخر فلا يجب النزح أبدأ (١)

## فصل في ماء المطر

مسئلة ١ - ماء المطر في حال تقاطره من السماء بسرله الجارى فلا محس بملاقات النجاسة (٢) مالم

(و في صحيحة <sup>(١)</sup> أبي أسامة ) و ان تغير الماء بمعنى ماء البئر فحذ منه حتى يذهب الريح او في موثقته <sup>(٢)</sup> أسامة )  
و إن الت حتى يوحد ريح النش في الماء فرحت البئر حتى يذهب النش من الماء ( و في روايه <sup>(٣)</sup> أبي حنبل )  
الآ أن يتغير الماء فيتروح حتى يطيب ( و في روايه <sup>(٤)</sup> زائدة ) فإن غلب الريح فرحت حتى يطيب

( نعم في صحيحة <sup>(٥)</sup> معوية بن عمر ) الآ أن ينش في الماء غسل الثوب و أعاد الصلاة و فرحت البئر ( و في روايه <sup>(٦)</sup> أبي حنبل )  
أحيث فاستنق منه دلو فإن غلب عليه الريح بعد مدة دلو و فرحها كله ، ولكن الطائفة الأولى مرسحة في حوار  
الاقتصار على زوال التغير فقط فيحمل الطائفة الثانية على استحباب ما راد على روال التغير

( ١ ) كما هو ظاهر الحواهر و صريح المدارك و الحقائق فإن الأمر بالنزح في الأحكام المتقدمه هو

مقدمى لرفع التغير فإذا حصلت العادة بدون المقدمة فلا حاجة إليها أصلاً

( بل و هذا القول ) هو ظاهر كل من قد اعتصم ماء البئر بالمادة فيكمي روال التغير فقط في بهارته كما

تقدم في الجارى و ما يلحق به الأمر قبل ما غش الامتراح بالماء المعتم من كراً او مطر او ما يخرج من المادة  
و قد عرفت حال الامتراح في كل من الجارى و ماء القليل كما هو حقه فلا بعيد

( ٢ ) هذا المقدار مما لا خلاف فيه بين الأصحاب و انما الخلاف في اعتبار جريانه من الميراث او على

وجه الأرض و سبأتي الكلام فيهما و تنظر ( و يند ) على عدم انفعال المطر بالملاقات مضافاً الى عدم الخلاف  
فيه روايات كثيرة :

( ففي مرسله <sup>(٨)</sup> الكاهلي ) عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال قلت سئل على من ماء المطر

أرى فيه التغير و أرى فيه آثار القدر فتقطر القطرات على و ينتضح على منه و البيت يتوصاً على سطحه فكيف

(١) الوسائل الباب ١٧ من الماء المطلق .

(٢) الوسائل الباب ١٧ من الماء المطلق .

(٣) الوسائل الباب ١٧ من الماء المطلق .

(٤) الوسائل الباب ١٥ من الماء المطلق .

(٥) الوسائل الباب ١٤ من الماء المطلق .

(٦) الوسائل الباب ١٩ من الماء المطلق .

(٧) الوسائل الباب ٢٢ من الماء المطلق .

(٨) الوسائل الباب ٦ من الماء المطلق .

يتغير بل هو يطهر كل متغير قابل للنظير (١) ولا يعسر في ماء المطر على الأقوى حرمانه من الميزات (٢) أو على وجه الأرض (٣).

على ثيابنا قال ما بدأ بأش لا نفسه كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر .

(والمراد من التعبير هنا جمعاً بين العرصة وبين كل مادة على من المتغير بالخاصة نجس هو التغير بالأكساح و المراد من القدر معاء اللعوى كما ان المراد من قوله يتوصا على سطحه أى شطف عليه من البول والغائط و تحوّل من النجاسات وأما قوله فكيف أى يتفاضل من صفته و لو كيف له هو برول الماء عن الشيء فطرة قطرة .

( و رواية <sup>١</sup> أبي بصير ) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن النجس يكون خارجاً فتمطر السماء فتقطر على القطرة قال ليس به بأس ( و الظاهر ) ان المراد هكذا فتتبع على القطرة من النجس وهو محمول على عدم التعبير أيضاً لما أشير آنفاً .

( و في صحيحة <sup>٢</sup> هشام ) بن سالم انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن السطح ما عليه فيصيبه السماء فكيف فيصيب الثوب فقال لا بأس به ما أصابه من الماء أكثر منه ( و الظاهر ) ان اعتبار الأثرية هنا لثلاً يحصل التغير في ماء المطر بسبب البول المتكرر على السطح ، كما هو ظاهر قوله عن السطح ما عليه الى غير ذلك من الأخبار .

(١) وذلك لمصلحة الكاهن المتقدمة آناً المشتملة على قوله عليه السلام كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر ، من ولكل ما دل على عدم انفجار المطر بالملافات صبيحة انما لا يعمل من الماء بملاقات النجاسة هو ما يظهر باعتبارات الإجماع بل بالضرورة .

(٢) خلافاً للشيخ رضوان الله عليه فالمحكمي عن تهديده و استناده و مسوطة بل و عن جامع ابن سعيد أيضاً اعتبار الحريان من الميراث مستنداً (صحيحة <sup>٣</sup> هشام بن لحام) عن أبي عبد الله عليه السلام في ميراثين سلا أحدهما بول و الآخر ماء المطر و مختلف فأصاب ثوب رجل لم يصره ذلك

( و الرواية ) محمولة على عدم التغير و إلا فالتغير كما عرفت مراراً مما لا خلاف في نجاسته لأنصاً و لا فتوى ( و قد أحاط المدارك ) عن الصحيحة بأنها مما لا تدل على انفاد ما عدى الميراث بالملافات و هو حيد و أحود منه ما في الحديث ( قال ) و لعل ذكر الميراث في كلام الشيخ على جهة التمثيل كما احتمله جمع من المحققين ( انتهى ) .

(٣) خلافاً لما عن ابن حمزة في الوسيلة من اعتبار الجريان على وجه الأرض ( وقد استدلل له ) (رواية <sup>٤</sup>) على بن جعفر عليه السلام ) في كتابه عن أخيه موسى عليه السلام قال سألت عن البحر بحرى في مكان فيه العذرة فيصيب

(١) الوسائل الباب ٦ من الماء المطلق .

(٢) الوسائل الباب ٦ من الماء المطلق .

(٣) الوسائل الباب ٦ من الماء المطلق .

(٤) الوسائل الباب ٦ من الماء المطلق .



**مسئلة ٢** ... اذا تقاطر المطر على ماء متنجس قليل او كثير ، يظهر على ما عرفته آنفاً من ان المطر بمنزلة الجارى وما عرفته قبلا في الجارى والماء القليل من عدم اعتدال الامتزاج في تطهير الماء ابدأ نعم يعتبر ان يكون المطر بمقدار يصدق على المتنجس انه قد آء المطر (١) .

الثوب أسكنى فيه هل ان يصرء قال اذا جرى فيه مطر و<sup>٦</sup> ناس ( او روايه ثنية لعلي بن جعفر عليه السلام ) عن أخيه موسى عليه السلام قال وسألته عن الحيف يكون فوق السب فيصيبه المطر فيكب فيصيب الثياب فيصلى فيها قيل ان تغسل قال اذا جرى من ماء مطر ( ناس او صحيفه <sup>٧</sup> ) علي بن جعفر عليه السلام عن أخيه موسى عليه السلام قال سألته عن البيت يدل على طهره وتغسل من الحدة ثم يصبه مطر أو يؤخذ من مائه فينوض به للصلاة فقال اذا جرى فلا بأس به الخ

( او الجواب اما عن الرء به الأولى ) فان جرى من المطر في المكان الذي فيه العدة هو معروف في كلام السائل فأجابه عليه السلام بقوله اذا جرى فيه المطر فلا بأس أي بخلاف ما اذا جرى فيه المطر فيعمل ويشحس فالرواية دليل على اعتبار كون الجارى هو المطر دون غيره لا على اعتبار الحريص في المطر ( ومنه يظهر لك ) حال قوله عليه السلام في الرء انه الثانيه إذا جرى من ماء المطر لا بأس أي بخلاف ما اذا جرى من ماء الحيف فعليه عليه السلام ولا كرم لنا فيه ( نعم ان الصحيفه ) مما له إشعار باعتدال الحريص في ماء المطر ولكنه ليس بحد الدلالة والجمهور كى يعتمد عليه لقوة احتمال كون القصبة فيها مسوقه لبيان تحقق الموسوع من قبيل قولك ان درقت ولداً فأحسنته فإب لبس قال يؤخذ من مائه وينوض به للصلاة ؟ فقال عليه السلام إذا جرى فلا بأس به أي وأما اذا لم يجر فلا بأس لأن حد منه للتوسى به للصلاة ونحوها كى يكون به ناس ام لا يدون به ناس

( ثم انه لو قيل ) باعتدال الحريص في ماء المطر فالظاهر من أحكامه اعتدال الحرمان العملي دون التقديرى الشائى كما في الأراسى الرملية أي لو كانت حصرية مسلمة لجرى فيه المطر ( او عليه ) فما يظهر من الحدائق وحكى عن الأردبيلي من كفاية الحرمان التقديرى الثاني صعب جداً .

( ١ ) و خلاصة الكلام انه قد حكي عن ( بعض السادة العلماء ) كفاية وقوع فطرة واحدة من المطر على الماء المتنجس ( و عن الروم ) نعم المعد عنه ( قال ) ولكن العمل على خلافه ( انتهى ) ( و عن المشهور ) اعتبار الحرارة في المطر وظهرهم عدم صدق المطر على الفطرة او الفطرتين ؟ نحوهما بل مع الجواهر صريحاً عن تسببه ذلك مطراً .

( و عن المعالم ) ان الحكم بكفاية الفطرة غلط يدعى ان أقصى ما يقال انها تطهر الجزء المدفنى لها و بعد الانقطاع يكون الملاقى لها حكم القليل الغير المتصل سادة فلا يطهر الجزء الاول الثاني ولا الثاني الثالث وهكذا بل يعود الملاقى الى النجاسة

( اقول ) والتحقيق ان المطر كسائر الأقسام مما يصدق على القليل والكثير جميعاً فهو صادق على

( ١ ) الوسائل الباب ٦ من الماء المطلق .

( ٢ ) الوسائل الباب ٦ من الماء المطلق .

**مسئلة ٣ -** الماء القليل في حال تقاطر المطر عليه مما لا يتفعل بملاقات النجاسة (١) ما لم يتغير بل يطهر هو كل متنجس قابل للتطهير كالمطر بعينه .

## فصل

### في الماء المستعمل في غسل النجاسات

**مسئلة ١ -** الماء القليل المستعمل في غسل النجاسات المسمى بالفالة نجس على الأقوى (٢) وإن لم يتغير بها لونه ولا طعمه ولا رائحته من غير فرق بين المسئلة الأولى والثانية فيما يحتاج إلى التعدد كالمتنجس بالمول على ما ستعرف تفصيله وهكذا الأولى المتنجسة .

القطرة الواحدة أيضاً مل وعلى بعض القطرة ومقتضى كون القطرة بمنزلة الحارى أنه بمجرد ملاقاتها مع الحرء الأول يظهر الأول ويطهر الأول الثاني والثاني الثالث وهكذا دفة واحدة كما هو الحال في اتصال الحارى نفسه على القول بعدم اعتبار الامتراح في تطهير الماء كما تقدم .

(نعم يمكن أن يقار) أنه يجب أن يكون المطر بمقدار يصدق على المتنجس أنه قد رآه المطركى بدرجة بذلك تحت مرسله الكهلى كل شيء يراه المطر فقد ظهر ، فإذا كان الماء المنجس حوصاً كبيراً فهو فوق قطرة أو قطرتين من المطر فيه لا يصدق على المجموع أنه ما قد رآه المطركى يظهر بذلك بخلاف ما إذا كان الماء المنجس إناءً صغيراً فوقع فيه قطرات يسيرة فيصدق ويظهر بل إذا وقع قطرة واحدة على نقطة من الأرض المنجس فيصدق على تلك النقطة أنها ممرآة ماء المطر فتظهر فتدل جيداً

(١) فإن المطر إذا كان بمنزلة الحارى كما عرفت آتياً بالماء القليل في حال تقاصر المص عليه هو بماله مادة وقد عرفت قبلاً أن الاستعداد من التعليقات المتقدمة بعضها في ماء الحمام وبعضها في ماء البثران كل ماء دى مادة هو محتشم لا يعمل بالملاقات كما أنك قد عرفت آتياً أن كل ماء لا يعمل بالملاقات هو مما يطهر المتنجسات بالإجماع والضرورة .

(٢) عدة الأقوال في المسئلة أربعة

(الأول) أن المسئلة نجسة مطلقاً وهو الذي احتاره الشرائع والمختلف وحكى عن المتهى والقواعد والتحرير والتذكرة واللمعة والروضة وغيرهم بل قيل أنه المشهور بين الفائلين بأفعال القليل بالملاقات (الثاني) أن المسئلة طاهرة مطلقاً وهو المحكى عن مسوط الشيخ وبعض فوائد المحقق الثاني بل عن جماعة من متقدمي الأصحاب ومن الذكرى الميل إليه .

(الثالث) التفصيل بين المسئلة الأولى والثانية فيما يحتاج إلى التعدد فالأولى نجسة والثانية طاهرة لكن ذلك في غير الأولى وأما الأولى فمسائلها طاهرة مطلقاً وهذا القول محكى عن خلاف الشيخ .

(الرابع) التفصيل بين الوارد على النجاسة وموردها ولوارد طاهر والمورود نجس وهو المحكى عن السيد وابن إدريس ويظهر من المدارك هاها وفي الماء القليل احتيائه (والظاهر) أن هذا التفصيل يقول به كل من قل بطهارة المسئلة فيعسر الورد في طهارتها والأفان كان كل من القليل الوارد والمورود طاهر فكيف يلزم هو بأفعال القليل بالملاقات عايتة إن السيد وابن إدريس قد صرحا باعتبار الورد والبقية

قد أطلقوا ولم يصححوا به .

﴿و على كل حال يدل على المشهور﴾ من نجاسة العالة مطلقاً ما عدا المعتر من انها ماء قليل لاقي النجاسة فيجب أن ينجز (و قد أورد عليه) بأن الخرى ثابته بمفهوم قوله عنه إذا كان الماء قد ذكر لم ينجزه شيء و قد حقق في محله أن الشرط مما لا مفهوم له إلا في الجملة أن إذا لم يكن الماء قد ذكر ينجزه شيء و هذا مما لا كلام لنا فيه وإنما أنه ينجزه أي نجاسة من النجاسات فلا .

( و فيه ) أنه يمكن استفادة كلية الكبرى بترك الاستفعال في جملة من الأحبار المتقدمه في انفعال القليل بالملاقات ( مثل موثقه عمار ) عن أبي عبدالله عليه السلام قال سئل عن رجل معه إناءان فيهما ماء وقع في أحدهما قدر لا يدرى أيتهما هو ( الى أن قال عليه السلام ) بهر يقهما و يتيمم ( و صحيحه أحمد بن محمد بن أبي بصير ) قال سألت أبا الحسن عن الرجل يدخل يده في الإناء و هي قدرة ف يلقى الأمان ( و قوله بن بصير ) عن أبي عبدالله عليه السلام قال سألت عن الحب يحمل الركوة أو التور فيدخل أسفه فيه قال لا بأس به قدرة فأمره الى غير ذلك .

( ان قلت ) ان الروايات المذكورة كلها واردة في ورود النجاسة على الماء و لا دالة لها على انفعال القليل اذا كان وارداً على النجاسة .

( قلت ) يمكن الاستدلال لذلك بالأخبار <sup>(١)</sup> الناهية عن الاعتسار بفسالة لحمام معللاً في بعضها بأن فيها عسالة ولد الرقاد هو لا يطهر الى سبعة آد و في بعضها بأنه يجتمع فيها عسالة الناص و هو نجس من الكلب فان اعتداه في الناس في عصر الأئمة عليهم السلام أنهم كانوا يقفون حول الجباب الصغار المنبئة في الحمامات السدقة المستندة بحزاة و يأخذون منها الماء و يغسلون به فطيه كان وارداً في استعمالاتهم و مع ذلك قد نهى الإمام عليه السلام عن الاعتسار بتلك العسالات مما لا يحسنها لأنها عالة ولد الزنا و الناص و نجوها

﴿و استدلاً للمشهور﴾ أخبار آخر أيضاً لا يحلو بعضها عن تأييد بل عن دلاله ( كحجر العيص ) بن القاسم ) قال سألت عن رجل أصابته فطرة من مشبه به و صوء قد كان من بول أو قدر و غلب ما أصابه ( انتهى ) و الوصوء بفتح الواو هو الماء المستعمل في التطييف من النجاسات من بول أو عائط و نجوها ( و رواية <sup>(٢)</sup> عبدالله بن سنان ) عن أبي عبدالله عليه السلام قال لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل فقال الماء الذي يغسل به الثوب أو يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ منه و أشباهه و أما الذي يتوضأ الرجل فيغسل به وجهه و يده في شيء نظيف فلا بأس أن يأخذه غيره و يتوضأ به

في الرواية بعد التأمل في صدرها و دليها لا يبعد دعوى صحتها في الماء المستعمل من حيث أنه ماء مستعمل لا بأس بالتوضي منه و إنما لا يتوضي بالمستعمل في غسل الثوب لانه نجس ليس بنظيف و هكذا المستعمل

(١) الوسائل الباب ١١ من المضاف والمستعمل

(٢) الوسائل الباب ٩ من المضاف والمستعمل

(٣) الوسائل الباب ٩ من المضاف والمستعمل .

في غسل الحنطة لما على حد الحب من المنى غالباً واما اذا كان المستعمل تطيعاً لم يكن نجساً كالمستعمل في الوضوء المجتمع في إياه طاهر فلا بأس ان يأخذه الغير ويتوضأ به

( و موثقة عمار السامطي ) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الكوز والاباء يكون قدراً كيف يغسل وكم مرة يغسل؟ قال يغسل ثلاث مرات يصب فيه الماء فيحرك فيه ثم يفرغ منه ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ ذلك الماء ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ منه وقد ظهر ( انتهى ) فإن الغسالة لو كانت طاهرة لم توقف التطهير على مريبع الماء في كل من الغسالات الثلاث .

( وفيه ما لا يحصى ) فإن التفرع في كذا منها لعله لأجل تحقق العمل به ثلاث مرات و ان محرم التحريك بدون التفرع مما لا يحصى في صدق الغسل ثلاثاً أولاً لأنه لا يجوز استعمال المستعمل في الغسل ولو مرة في الغسل به مرة أخرى وان كان طاهر أشرعاً ولكنه مع ذلك كله لا يحل من ثبوت العمل به ما دل على العسر في الثياب مما سيأتي لك تفصيله لا يحل احداً عن تأييد طهارة المشهور من نجاسة العسالة

**بحجة القول الثاني** وهو طهارة العسالة مطلقاً أمور :

( منها ) الأصل ( وفيه ) انه مقطوع بما تقدم من الدليل بل الأدلة ( ومنها ) ان المستفاد من تنجس الأحبار والإجماعات قاعدة كلية وهي ان الماء المتنجس مما لا يظهر فإن ثبت على نجاسة العسالة انجرت القاعدة بمعنى ان الماء القليل المتنجس بملاقات المحل قد طهر المحل كما ان لو ثبت على طهارة العسالة انجرت قاعدة انماء القليل بالملاقات فتساقطان القاعدةان والمرجع أصل الطهارة .

( وفيه ) ان المستفاد من الأحبار وساعده الاعتناء ان الماء المتنجس بنجاسة خروجه مما لا يظهر المحل لا المتنجس بمحل العسل فإنه مما يظهر وهو يكتب بنجاسة المحل وينجس و المحل يكتب طهارة الماء و يظهر و ذلك بطير حجر الاستنجاء عيناً يظهر المحل وينجس الحجر .

( ومنها ) التعليل لطهارة ماء الاستنجاء في خبر الأول المتقدم ذكره في ماء القليل بقوله عليه السلام ان الماء اكثر من القدر ( وفيه ) ما تقدم هناك من الجواب عن التعليل مفصلاً فلا يعيد ( مصافاً ) الى انه لو تم لندب على عدم استعمال القليل مطلقاً بالملاقات لطهارة خصوص العسالة كما يدعيه الخصم

( ومنها ) خبر آخر <sup>(١)</sup> للأحول أعني محمد بن النعمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له استنجي ثم يقع ثوبي فيه و أنا جنب فقال لا بأس ( وفيه ) ان أقصى ما دللت عليه الرواية هو طهارة ماء الاستنجاء من المنى كطهارة ماء الاستنجاء من البول او الغائط عيناً كما سيأتي في محله لا طهارة العسالة مطلقاً من أي نجاسة كانت بل ولا طهارة غسالة المنى في غير موقع الاستنجاء كما لا يحدى .

( ومنها ) خبر <sup>(٢)</sup> عمر بن يزيد قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام اغتسل في مفتل ببال فيه و يغتسل من الجنابة

(١) الوسائل الباب ١٣ من المصاف والمستعمل .

(٢) الوسائل الباب ٩ من المصاف والمستعمل .

فيقع في الإياه ما ينزو من الأرض، فقال لا بأس به (و فيه) أن الحصر المذكور لو تمّ لكان من أدلة عدم انفعال القليل بالملاقات لا من أدلة طهارة العسالة وقد عرفت الجواب عنه وعن غيره في الفصل ماء القليل بالملاقات فلا يعيد .

(و منها) ما ورد من أن النبي ﷺ قد أمر بتطهير المسجد من بول الأعرابي بسبب ذنوب من الماء عليه فلو كانت العسالة نجسة لكان حسب الذنوب عليه مما يزيد المسجد نجاسة (و فيه) أن الرواية على ما حكى عن المعشر هي عن أبي هريرة وروايته مما يحرب به على الحداد قال الله تعالى «إن حائكم فسوق من أفتيوا» وأي فسق أعظم من كونه مع الفئة الناجية اعني معاوية وأصحابه .

(و منها) مرسله <sup>(١)</sup> الواسطي عن عمر اصحابنا عن أبي الحسن المامني قال مثل عن مجمع الماء في الحمام من غسالة الناس بسبب الثوب لا بأس (و فيه) أنها معارضة بالأخبار الكثيرة الناهية عن الاعتسال بغسالة الحمام سيما موثقة <sup>(٢)</sup> عندنا من أبي يعقوب التي علل النهي بأنه يجتمع فيها عسالة الناس وهو أنجس من الكلب .

**بحجة القول الثالث** الذي كان مرجه الى دعاوى ثلاث نجاسة العسالة الأولى وطهارة العسالة الثانية فيما يحتاج الى التعدد و طهارة عسالة الأواني مطلقاً أمور ثلاثة لكل دعوى أمر يحتس بها (فالأولى) أنه ماء قليل لاقي نجاسة فوجب الحكم بنجاسته (و للثانية) الأصل وانشاء الدليل على النجاسة و الروايات المتضمنة لطهارة ماء الاستنحاض (و للثالثة) أن الحكم بالنجاسة مما يحتاج الى دليل ولادليل .

(مضافاً) الى أنه لو كان المنعسل نجساً لما ظهر الإياه لأنه يلزم نجاسة البلة الباقية فينجس الماء الثاني بها و الثالث بالثاني وهكذا .

(و فيه) أن القول بنجاسة العسالة الأولى و ان كان حقاً ولكن طهاره الثانية لا، وذلك لأن الأصل منقطع بما ذكرناه من الدليل فإن إطلاق القدر في الروايات الثلاث المتقدمة في حد المسئلة مما يشمل المتحس بالبول المحتاج الى التعدد حتى بعد العسالة الأولى فإنه قدّر شريعاً فإذا لاقاه ماء قليل وجب الحكم بنجاسته كما وجب في العسالة الأولى عيناً و من هنا يظهر لك نجاسة عسالة الأواني مطلقاً فإن الإياه من قبل أن يكمل غسلاته الثلاث قدّر فإذا لاقاه القليل وجب الحكم بنجاسته أيضاً .

نعم في المرة الأخيرة بمجرد اتصال العسالة الثالثة بحكم طهارة الإياه و طهارة البلة الباقية فيه مقتضى قوله ﷺ طهر في آخر موثقة مما المتقدمه آنفاً الواردة في كيفية غسل الإياه فتدبر .

**بحجة القول الرابع** وهو التفصيل بين الوارد و المورود فالقليل الوارد على النجاسة طاهر و المورود لها نجس ما عني السيد في الناصريات و عن ابن اديس الحكم صحته وهو المورود حكماً بنجاسة القليل الوارد على النجاسة لا دعى ذلك الى أن الثوب لا يطهر من النجاسة الا بإيراد كرم من الماء عليه و ذلك يشق فدل

(١) في الواقع في باب ماء الحمام

(٢) الوسائل الباب ١١ من المساف والمستعمل



## فصل في ماء الاستنجاء

مسئلة ١ - ماء الاستنجاء أي الماء الذي يغسل به مخرج البول و العائذ طاهر شرعاً (١) فإذا أصاب

على أن الماء إذا ورد على نجاسة لا يعتبر فيه القلّة ولا الكثير كما يعتبر فيما يرد النجاسة عنه  
( وفيه ) أنه لا مصادف بين نجاسة القليل الوارد على الثوب المتنجس و بين طهارة الثوب به شرعاً إذا  
من لم يرد أن يظهر الثوب بعد انقضاء العدة عنه فيكتسب الماء نجاسة المحدث و يكتسب المحدث طهارة الماء كما  
هو المحار عين في حجر الاستنجاء والحجر يكتسب نجاسة المفعلة و المقعدة طهارة الحجر  
( بقي أمران أحدهما ) أنه على القول بغيرها لا يعد المحدث نجساً بل يرفع الحدث والحدث به جمعاً أم لا يجوز  
أم يفصل فحوز الأول دون الثاني ؟ وجوه بل أقوال ( أقواها الأخير ) .

أما رفع الحدث به فإن لم يرد من أي ماء طهر فشمها اتفاقاً على التطهير بالماء الطاهر و أم  
عدم رفع الحدث به فلرواية عبدالله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن الذي يغسل به الثوب و إذا لم  
يجر التوسيم به فالغسل بطريق أولى ( مضافاً ) إلى ما عرّفه المصنف و المنتهي من الإجماع على عدم حواص رفع الحدث  
بما تراه من النجاسة مضافاً

( ثانيهما ) أنه على القول بنجاسة العائذ فهل يعتبر التعدد في عالمه ما يعتبر فيه التعدد أم لا يعتبر أم  
يفصل فيعتبر في مسألة المسئلة الأولى دون الثانية وجوه بل أقوال ( ولأولاً ) محكي عن المحقق و العلامة ( و  
الثاني ) عن المعالم و بعض مشايخه ( و الثالث ) عن الشهيد و من أخر عنه و عن الأردبيلي الميل أنه و إن  
العائذ تابعة للمحدث و إن المحدث بعد غسله مرة أو لم يكن محتاجاً إلا إلى غسل مرة أخرى فكيف يحتاج  
غسلته إلى مرتين .

( و الأقوى ) هو الثاني و إن الدليل و إن قام على التعدد في البول لكن في غسلته مما لا دليل عليه فإذا  
غسلت مرة حررت المرتبة عن غسله مرة ثانية و يكون حاكمه على استصحاب النجاسة ( بل خبر العيص )  
متقدم قال سئل عن رجل أصابه قطرة من طشت فيه وضوء قال إن كان من بول أو قذر فليغسل ما أصابه ، دليل  
على نفي التعدد في مسألة البول حيث أنه قال فليغسل ما أصابه و لم يقل فليغسله مرتين كما ورد في غسل  
البول مرتين

(١) كما هو المشهور بين الأصحاب بل عن غير واحد دعوى الإجماع على الطهارة ( و بدل عليه ) مضافاً  
إلى ذلك ( صحيحة <sup>(١)</sup> ) عند الكرمي ) عن عتبة الهذلي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقع ثوبه على الماء  
الذي استنجى أين يجس ذلك ثوبه ؟ قال لا .

( و صحيحة <sup>(٢)</sup> ) عن النعمان ) عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له استنجي ثم يقع ثوب في فيه و أما حنب

(١) و (٢) الوسائل في الباب ١٣ من المضاف و المستعمل .

الثوب أو البدن لا يجب إزالته للصلاة لكن بشرط أن لا يتغير أحد أوصافه الثلاثة أي اللون أو الطعم أو الرائحة (١) و أن لا يصل إليه نجاسة من خارج و أن لا تعدى النجاسة تعدياً فاحشاً عن الموضع المعتاد و أن لا يخرج مع البول أو الغائط دم (٢) نعم إذا كان على مخرج البول منى و استنحى فالأقوى أن ذلك ممّا لا يضر بمعنى أن ماء الاستحساء لا ينحس حينئذ (٣) ويشترط أيضاً في ماء الاستحساء أن لا يكون فيه أجزاء متغيرة من المائع

فقال لأبأس به

(و رواية <sup>(١)</sup> الصدوق في العنا مسنده عن الأحول أنه قال: لأبي عبد الله عليه السلام في حدث الرحن يستنحي فيقع ثوبه في إماء الذي استنحى فقد لأبأس فسكت فقال أوتدي لم صار لأبأس به؟ قلت لا والله فقد لأبأس من القذر .

(و حسنة <sup>(٢)</sup> الأحول) يعني محمد بن النعمان قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أخرج عن الغلاء فاستنحى بالماء فيقع ثوبه في ذلك الماء الذي استنحيت به فقال لأبأس به .

(و عن لسيد) في المصباح أنه لأبأس بما ينتج من ماء الاستحساء على الثوب أو البدن، قال المحقق في محكي المعسر، وكلامه صريح في العموم ليس صريح في الظهارة (انتهى)

(و فيه) بعد تسليم ظهور كلامه، لابد في ذلك أن مجرد العموم خلاف ما يستفاد من الأحاديث المتقدمة فإن صحيحه عبد الكريم المشتمل على قوله أينحس ذلك قال لأمرئ في الظهارة وقوله عليه السلام في رواية الصدوق أن إماء أكثر من القذر كالصريح في الظهارة. و نفس قوله عليه السلام في صحيحة محمد بن النعمان و حسنة الأحول لا بأس به طهر في الظهارة كما في سائر الأحكام فيمنع <sup>(٣)</sup> عن المحدث بسبب الثوب قال لأبأس به و عن <sup>(٤)</sup> الدود يقع من الكيف على الثوب أسلم في فيه قال لأبأس به عن الرجل <sup>(٥)</sup> يتقي في ثوبه يجوز أن يصل في فيه ولا يفسله قال لأبأس به إلى غير ذلك .

(و بذلك يظهر لك) ضعف ما عن المذكور من ترجيح القوة للعموم (أو أصعب منه) في المدارك والحدائق من أن المراد من لعموم أنه طاهر سلب عنه الظهورية بل المراد من العموم أنه محس بمعنى عنه في الصلاة .

(١) و ذلك لما عرفته قد مرّ أراً من أن كرماء حتى الجارى الذي هو أقوى المياه كلها إذ تعبر أحد أوصافه الثلاثة فينجس إجماعاً وصحاً .

(٢) فأب و صول النجاسة إلى ماء الاستحساء من الخارج و هكذا تعدى النجاسة تعدياً فاحشاً عن الموضع المعتاد أو خروج الدم مع البول أو العائط هو خلاف منصرف الروايات كلها و يبقى ذلك تحت القاعدة الأولية و هو انفصال الماء القليل بملاقات النجاسة .

(٣) و ذلك لصحيحة محمد بن النعمان المتقدمة عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له أستنجي ثم يقع ثوبي

(٢٠١) الوسائل الباب ١٣ من النجاسات والمستعمل

(٣) الوسائل الباب ١٧ من النجاسات .

(٤) الوسائل الباب ٨٠ من النجاسات

(٥) الوسائل الباب ٤٨ من النجاسات .

على الاحوط (١) .

مسئلة ٢ - لا يجوز رفع الحدث بماء الاستنجاء (٢) فلا يصح التوضي أو الاعتسال به ولو كان الوضوء أو الفسل مندوبين (٣) ولا يجوز دس ماء الاستنجاء في الطعام أو الشراب (٤) و إن جاز رفع الحدث به (٥) .

فيه وإما حنب فقال لأبأس به فإن طهرها إن الاستنجاء كان من المني أيضاً ولم يكر من البول والعائط فقط (١) هذا الشرط الأخير قد ذكره غير واحد من الأصحاب بدعوى أن الأجزاء المتميزة من العائط هي كاللحاسة الخارجية التي تصيب ماء الاستنجاء وهو محدّد تامل كما في المدارك وإشكال كما في الحدائق منع كما في الجواهر فإن تفرق أجزاء صغار من العائط في ماء الاستنجاء مع تميزها فيه ليس أمراً شاداً غير متعارف كي يخرج عن متصرف الروايات ويبقى تحت قاعدة الانفعال ولكن مع ذلك كله الاحتياط مما لا يترك هاهنا .

(٢) لما عن المشر والمتهى من انعقد الإجماع على عدم حوار رفع الحدث بما تزال به النجاسة مطلقاً ويدخل في معتد الإجماع ماء الاستنجاء أيضاً وإن استشكل في دخوله فيه صاحب الجواهر واستشكل الحدائق في التعويل على مثل هذه الإجماعات ومال إلى بقاء الطهورية على حالها مدّعياً أنه مما يشعر به كلام الأردبيلي أيضاً (حيث قال) و الظاهر بقاء الطهارة و الطهورية ( انتهى ) و في الكل ما لا يحفى فإن ماء الاستنجاء من حرثيات ما تزال به النجاسة وإجماع مثل المحقق والعلامة مما لا تردّ سيما مع تعويل مثل المدارك عليه الذي من دأبه المناقشة في أمثال المقام بل وحكي تعويل المعالم والدخلة أيضاً عليه

(١) هذا مصداقاً إلى ما قد سئلنا به من رواية عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل فقال الماء الذي يغسل به الثوب أو يعتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ منه و أشباهه و أما الذي يتوضأ الرجل فيغسل به وجهه ويديه و شيء نظيف فلا بأس أن يأخذه غيره و يتوضأ به ، ماء على إن المراد من أشباهه الماء الذي يغسل به الثوب أو يعتسل به الرجل من الجنابة كما سيأتي في المستعمل في رفع الحدث الأكبر و إن ماء الاستنجاء الذي يغسل به مخرجا البول و العائط هو من أشباهه لا محالة و إن محذور طهارته شرعاً مما لا يخرج عن كونه من أشباهه و إذا لم يحز التوضي به فالعمل بطريق أولى .

(٣) لا إطلاق رواية عبد الله بن سنان المتقدمه الشاملة لكل من الوضوء الواجب والمندوب جميعاً .

(٤) لأنه من أظهر أفراد الحائث فيدرج في قوله تعالى «ويحرم عليهم الحائث» ( قال الشيخ في التبيان ) يعنى القوائيم وماتعافه النفس ( انتهى ) و عليه مما في الحدائق من التصريح بحوار شره كازالة الخس به عيماً هو في غير محله جداً .

(٥) فإنه ماء مطلق باق على طهارته فيندرج تحت ما دلّ على التطهير «ماء المطلق الظاهر

## فصل

### في الماء المستعمل في رفع الحدث

مسئلة ٩ - الماء المستعمل في الوضوء طاهر معتبر من الحدث و الحدث جميعاً (١) فيجوز التوضي به ثانياً أو الاعتسال به أو غسل الحساسات به وهكذا الحال في الماء المستعمل في الغسل مطلقاً و إن كان واحداً على الأقوى (٢) فيجوز التوضي به أو الاعتسال به ثانياً أو غسل الحساسات به كالماء الغير المستعمل في شيء ابتدأ

(١) (قل في المدارك) هذا الحكم إجماعي عنده (و قال في الحقائق) حكاه غير واحد منهم (و في الحواهر) محصلاً و مقولاً (و بدأ على المطلوب) مضافاً الى هذا كله استصحاب كون المستعمل في الوضوء من قبيل استعماله فيه طاهراً مطهراً من الحدث و الخبث جميعاً و لأن كذلك كما في السابق بل و إطلاق ما دل على طهارة الماء و مطهريته من الحدث و الخبث جميعاً .

بل و دلالة بعض النصوص الصريحة في جواز التوضي بها توصية به الدالة على طهارته في نفسه ، لا لثبوت عدم مشروعية الوضوء إلا بالماء الطاهر و على رفع الحدث به ، لا ولوثة فإن كلما حار رفع الحدث به ولو كان أصغر حار رفع الحدث به بلا شبهة و لا عكس كما في ماء الاستسقاء بل و المسألة على القول بطهارتها فيجوز رفع الخبث به دون الحدث كما تقدم .

و المراد من بعض النصوص هو (ما رواه زرارة) عن أحدهما عن النبي ﷺ إذا توضأ أحدكم يستقي من وضوئه فيتوضأون به (و يدل رواية عبدالله بن مسعود) المتقدمة في مسئلة ماء المسالة و ماء الاستسقاء . و أما الماء الذي يتوضأ به الرجل فيغسل به وجهه و يده في شيء نظيف فلا بأس أن يأخذه غيره و يتوضأ به (و الروايتان) و انكأتا في التوضي بما توضأ به من غير تعرض للاغتسال بما توضأ به ولكن يكفيننا الإجماعات المتقدمة آنفاً في جواز الاعتسال به كالتوضي به عيناً بلا شبهة

(٢) و تفصيل المسئلة (انه لا خلاف) كما عن غير واحد في الماء المستعمل في الأعمال المندوبة و انه طاهر مطهر من الحدث و الخبث جميعاً كالمستعمل في الوضوء عينا (و يدل عليه) مضاف الى ذلك كله ما تقدم في المستعمل في الوضوء آنفاً من الاستصحاب و إطلاق ما دل على طهارة الماء و مطهريته من الحدث و الخبث جميعاً

(بل و لا خلاف أيضاً) في المستعمل في الأعمال الواحدة أي المستعمل في رفع الحدث الأكبر من ناحية طهارته و رافعيته للخبث ولو كان فيهما خلاف عن معصم فهو غير معتد به بل عن العلامة و ولده العبد دعوى الإجماع على جواز رفع الخبث به المستلزم لطهارته في نفسه بلا شبهة .

(و اما الخلاف) في رافعيته للحدث ثانياً كما ارتفع به أولاً (فمن الشيعين) و الصدوقين و أبني حرة و الراح المنع بل عن الخلاف استناد المنع الى الأكثر و هو كما في الحقائق مؤيد مشهرته في الصدر الأول (و

عن السيد (وساكنه) وأبني رهرة و سعيد و الرائر و حلة من كتب العلامة و الذكرى الحوار و هو الذي اختاره المدارك و الحقائق و الجواهر و مصابح العقيد بل الأحيى أن قد صرحاً بأنه المشهور بين المتأخرين (و هو الأظهر).

و يدلّ عليه مصداقاً إلى ما تقدم في المستعمل في الوضوء انفاً من الاستصحاب و الطلاق مادراً على طهارة الماء و مطهرته من الحدث و الخس جميعاً ( ما في ذيل صحيحة <sup>(١)</sup> علي بن حمزة عليه السلام ) عن أبي الحسن الأول عليه السلام وإن كان - يعني الماء في مكان واحد وهو قليل لا ينفذ له - لا عليه أن يغتسل و يرجع الماء فيه فإن ذلك يحزبه

( و الظاهر ) أن اشتراط قلة الماء في الصحبة ليس لاحتماس الحزم بصورة القلة فقط بل لعدم الحاجة إلى هذا النوع من الاعتسال في صورة الكثرة

( و من هنا يظهر ) ضعف ما عن الصدوق و التهذيب من جملة الصحيحة على حدة الضرورة فقط مصافاً إلى أنه من المستبعد جداً أن لا يصح الاعتسال به في حال الاحتياط بصح الاعتسال به في حال الاضطراب بل الظاهر أن ما لا يصح الاعتسال به في حال الاحتياط كالماء النجس هو ما لا يصح الاعتسال به في حال الاضطراب أيضاً فيتميم.

( نعم قد يظهر ) من بعض الروايات العلاج لعود العمد في الماء أن كان في وهدية فهو صح الاعتسال مما اعتسل به لما احتاج إلى العلاج و ذلك ( كصحيحة <sup>(٢)</sup> ابن مسكان ) قال حدثني صاحب لي ثقة أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يستقي إلى الماء القليل في الطريق ويريد أن يغتسل و ليس معه إماء و الماء في وهدية فإن هو اعتسل رجح غسله في الماء كيف يصنع ؟ قال ينضح بنفسه و كفاً من جلده و كفاً عن يمينه و كفاً عن شماله ثم يغتسل ( و مثلها باختلاف يسير ) رواية محمد بن مسر عن أبي عبد الله عليه السلام وقد سب إلى المحقق والعلامة إلهما قد رواها عن جامع البرزطي .

( و قال في العروة <sup>(٣)</sup> الرضوي ) إن اعتسلت من ماء في وهدية و حشيت أن يرجع ما تصبّ عليك أحدثت كفاً فصبت على رأسك و على جانبك كفاً كما أن ما صبّ عليك و تدلك يدك ( و فيه ) بعد تسليم أن صح الاكف في الروايتين هو علاج لعود الماء و لم نقل أنه عمل مستحب في نفسه عند الانتهاء إلى إماء القليل كما يظهر ذلك ( من حشيه <sup>(٤)</sup> لدهلي ) فإن سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول إذا أتيت ماء و فيه قلة فامض من يمينك و عن يسارك و بين يديك و نوحاً ( بل و من صدر صحيحة علي بن حمزة عليه السلام ) أيضاً المتقدمة قال سأله عن الرجل يصيب الماء في ساقية

(١) الوسائل الباب ١٠ من الماء المطلق

(٢) الوسائل الباب ١٠ من الماء المطلق .

(٣) المستدرک الباب ٨ من المضاف والمستعمل .

(٤) الوسائل الباب ١٠ من المضاف والمستعمل .



او مستقم (الى ان قال) و الماء لا يبلغ مدعاً للحضاة ولا مدعاً للوضوء (الى ان قال) فقل ان كان يده نطيقة فليأخذ كفا من الماء بيد واحدة فليصحه خلفه و كفاً أمامه و كفاً عن يمينه و كفاً عن شماله الخ ( انه لم يعلم ) ان المزارع المذكور هل هو لعدم حواز الاعتسال مما اعتسل به او لأجل أن لا يرجع ما استعمله وصته على نفسه و امتزج قهراً بالتراب و الطر و شمههما من الأوساخ و الاقذار الى الماء فيسقط عن صلاحية إتمام الغسل به .

﴿ هذا وقد يؤيد الحواز ﴾ أمور أخرى أيضاً :

( منها ) ما عن ' عوالي اللئالي عن ابن عباس قال اعتسل بعض أرواح النبي ﷺ في حنفة فإراد رسول الله ﷺ ان يتوضأ منها فقالت يا رسول الله اني كنت حنفة فقال ﷺ الماء لا يجب ( و منها ) ما عن ' ابن عباس عن ميمونة قال : أجمت أنا ورسول الله ﷺ فاعتسلت من حنفة فإراد رسول الله ﷺ فاعتسل منها فقلت يا رسول الله انها فضله مني او قال اعتسلت فقال ليس للماء حنفة . فان قوله ﷺ الماء لا يجب أو ليس للماء حنفة كالمريح في ان المستعمل في غسل الحضاة مما لا يجب فلا بأس بالاعتسال به ثانياً .

( و منها ) ما ورد في أخبار عديدة من نهي الناس عن اتصاح ماء الصل في الاناء ( كصححة <sup>(٣)</sup> الفيل بن يسار ) عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل الحنث يغسل فيستضح من الماء في الاناء فقال لا بأس ما جعل عليكم في الدين من حرج الى غير ذلك من الأخبار العديدة ( وقد يستدل للحواز بروايات أخرى ضعيفة الدلالة جداً فالصحيح عنها أولى وأحسن .

﴿ و استدرك الشيخ للشيخ باعرب ﴾ ( الأوكر ) قاعدة الاحتياط فان اليقين برفع الحدث مما لا يحصل إلا بالاعتسال بماء المستعمل في الصل ( و فيه ) ان الاحتياط مما لا يجب بعد قيام الدليل على الحواز وقد قام كما عرفت

( الثاني ) ما رواه <sup>(٤)</sup> في التهذيب بسنده عن سعد عن الحسن بن علي عن احمد بن هلال عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن ستان عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل فقال الماء الذي يغسل به الثوب او يغسل به الرجل من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ منه و أشباهه و أما الذي يتوضأ الرجل فيغسل به وجهه ويده في شيء فطيف فلا بأس ان يأخذه غيره و يتوضأ به .

( بناء على ) ان المراد من أشباهه هو أشباه الماء الذي يغسل به الثوب او يغسل به الرجل من الجنابة و ذلك كما استنبهنا ك تقدم في المسئلة السابقة او المستعمل في غسل الحيض او النفاس أو المس و حدود ذلك فإذا لم يجز التوضي بهذا كله فالاعتسال بطريق أولى .

(١) المسند الباب ٧ من المصاف والمستعمل

(٢) الوسائل الباب ٣١ من ابواب الجنابة

(٣) الوسائل الباب ٩ من المصاف والمستعمل .

(٤) الوسائل الباب ٩ من المصاف والمستعمل .

و يحتمل ان يكون المراد من اشباهه أشباه التوضي كالاعتسال من الحنابة أو الحيض أو النفاس أو المسّ ونحو ذلك وعلى هذا الاحتمال فالدلالة على المنع عن الاعتسال به ثانياً أوضح وأظهر من غير أن يحتاج إلى التمسك له بالأولوية من الموضوع.

( وقد طعن المختلف ) في سنده تارة من ناحية الحسن بن علي المرزوق بين ابن هلال وعمره وأخرى من جهة ابن هلال وأمه من الغلاة وذهم العسكري رحمهما الله.

( أقول ) ان أحمد بن هلال المرزوقي وإمكان فيه كلام طويل من حيث اتهامه بالعلو مرةً وبالغصب أخرى وورديه ذم كثير من العسكري رحمهما الله والنحية المقدسة من اللعن وغيره ولكن لم يكن متهماً بالكذب والافتراء.

( ومن هنا حكى عن الكشي ) ان أصحابنا بالمراق قد كتبوا منه ( وعن النجاشي ) انه صالح الرواية ( و عن ابن الصائغ ) انه لم يتوقف في روايته اذا روى عن الحسن بن محبوب كما في المقدم او عن نوادر محمد بن أبي عمير ( قال ) وقد سمع هذين الكتبيين حل أصحاب الحديث فاعتمدوه فيهما ( انتهى ) ( و عن المريد النبهاني ) الاعتماد على روايته ( وعن شيخنا الأصاري ) انه قد ذكر قرائن كثيرة موحه للاطمينان صدق الرواية حتى ( قال في مصباح الفقيه ) فالماقشة فيها ممن يعمل بالروايات الموثوق بها مشكلة جداً ( انتهى ).

( نعم يمكن الطعن ) في سند الرواية من حيث تردد الحسن بن علي بين ابن هلال وغيره ولكن عمل الشيخ بها في المقام بل واستدلال المختلف بها في المسألة وإن طعن في سندها في المقام لعله مما يكفي في حسن سندها.

( وعلى كل حال ) ان الأولى هو المماقشة في دلالتها على عرفته من في مسألة المسألة من ان لهاها بعد التأمل في مجموعها صدرأ ودلاً ان وجه المهي عن التوضي بالماء الذي يعمل به الثوب او يغسل به من الحنابة هو بحاسة المستعمل في غسل الثوب اذ يغسل الحنابة للماء على بدن الحب من المني عالماً ولدائري الأخبار الواردة في كيفية غسل الجنابة تأمر نوعاً بغسل الفرج أولاً لأن الماء المستعمل من حيث انه ماء مستعمل لا يجوز التوضي به وان كان طاهراً ليس منجس.

ويشهد لهذا الظهور جداً قوله رحمهما الله في آخرها وأما الذي يتوضأ الرجل فيغسل به وجهه ويده في شيء نصيب فلا بأس أن يأخذه غيره ويتوضأ به.

هذا وقد يستدل بالمنع رحمهما الله بروايات أخرى ( كصحيحة <sup>(١)</sup> محمد بن مسلم ) المشتملة على قوله رحمهما الله ادخله بازار يعني الحمام ولا تغسل من ماء آخر الا أن يكون فيه حب ( ورواية <sup>(٢)</sup> حمزة بن أحمد ) المشتملة على قوله رحمهما الله ولا تغسل من الشرا التي يجتمع فيها ماء الحمام فانه يسيل فيها ما يغسل به الحب ولدائريه والناسب لنا أهل البيت وهو شرهم.

(١) الوسائل الباب ٧ من الماء المطلق.

(٢) الوسائل الباب ١٦ من المضاف والمستعمل.

(و صحیحة أخرى) لمحمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام المتقدمة في ماء الكرّ و سئل عن الماء تمول فيه الدواب و تلع فيه الكلاب و يعتسل فيه الجنّ قال اذا كان الماء قد كرّ لم ينحس شيء (و فيه) ان الروايات المذكورة كلّها باطّرة الى نجاسة الماء المستعمل في غسل العنب لما على مذهب من قدر المني عدلاً و ليست هي ظاهرة في النهي عنه من حيث انه مستعمل في غسل العنابة بل الصحیحة الأخيرة بقرينة قوله لم ينحس شيء هي كالصريح في ذلك .

بل وهكذا رواية حمزة بقرينة جعلها عالة العنب في ردیف عالة ولد الزرد الذي لا يظهر الى سعة ٥٠ كما في بعض أخبار النهي عن عسالة الحمام و ردیف عالة الناصب الذي هو أنحس من الكلب كما هو في بعض آخر من أخبار النهي عن عسالة الحمام بل الصحیحة الأولى قد عرفت في ماء الحمام أنّها محمولة على الكراهة بمقتضى الجمع بينها و بين ما هو صريح في الاعتسار بماء الحمام و ان كان فيه حنب

**في شيء** و هو انه قد صرح جمع من الأصحاب بأن المراد من المستعمل في الحدث الأكبر هو القليل و أمّا الكثير فلا خلاف في انه ما يرتفع به الحدث ثانياً بلا شبهة بل عن غير واحد نقل الاجماع عليه (و يدل عليه) مصافاً الى ذلك (صحیحة<sup>(١)</sup> صفوان) من مهران قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الحبر من التي ما بين مكة الى المدينة تردها الساع و تلع فيها الكلاب و تشرب منها الحمير و يعتسل فيها العنب و يتوضأ منها قال و كم قدر الماء فقال الركبة فقال توضأ منه .

(و أمّا صحیحة<sup>(٢)</sup> محمد بن اسماعيل بن مريع) قال كنت الى من يسأله عن العذير يحتجم فيه ماء السماء و يستقي فيه من ثرب يستنحي فيه الانسان من بول او يعتسل فيه العنب ما حدّه الذي لا يجوز فكنت لا توضأ من مثل هذا الأمر ضرورة اليه (محمولة) على الكراهة بمقتضى الجمع بينها و بين صحیحة صفوان بل يحتمل كون الكراهة فيها هي للاستنجاء فيه من البول لاغتسال العنب .

(و أمّا روايته<sup>(٣)</sup> محمد بن علي بن حمزة) عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في حديث قال من اغتسل من الماء الذي قد اغتسل فيه فأصابه الجذام فلا يلوم إلا نفسه . فقلت لأبي الحسن عليه السلام إن أهل المدينة يقولون إن فيه شعاً من العین فقال كذبوا يعتسل فيه العنب من الحرام و الزاني و الناصب الذي هو شرهما و كل من حلق الله ثم يكون فيه شعاً من العین (الحديث) (وهي كالصريحة) في الكراهة ايضاً لا الحرمة مصافاً الى احتمال كونها من اختيار النهي عن الاعتسار بمسالة الحمام كما يظهر من الوسائل و صرح به الجواهر لا الاغتسال في حزانة الحمام و هي ماء كثير فتأمل جيداً .

(١) الوسائل الباب ٩ من الماء المطلق

(٢) الوسائل الباب ٩ من الماء المطلق .

(٣) الوسائل الباب ١١ من المساق و المستعمل .

## فصل

### في إسماء الحيوانات

مسئلة ١ - سؤ (١) كل من الكلب و الخنزير و الكافر نجس لا يجوز استعماله فيديعش فيه الطهارة كالوصوء و غسل و صوحهما أبدأ (٢) و أما سؤ بقية الحيوانات كلها ما جمعها طاهر على الأقوى نعم يكره سؤ ما لا يؤكل لحمه (٣)

(١) السؤ هو بقية ما شربه الشارب بل و بقية ما أكله الآكل أيضاً كما يظهر من اللغة و بعض الأخبار كد في حديث منها في المروى في الوسائل في الباب من الأسماء أن النبي ﷺ هي عن أكل سؤ الفرس وهو كل ما باشره جسم حيوان وإن لم تكن المباشرة بالعم كما حكى ذلك عن الشهيد ومن تأخر عنه بل و عن جمع من المتقدمين التصريح بذلك كالمقنعة و السرائر و مهذب القاصي وغيرهم .

(٢) بلا خلاف فيه بين الأصحاب سواء كان السؤ ماء قديلاً أو مضافاً أو دعماً رطباً فهي الجميع لحس أما في الأخيرين فواضح بعدما سيأتي في محله من نجاسة الكلب و الخنزير و الكافر و أمت في الأول فكذلك بعد ما تقدم أفعال القليل بالملاقات .

(٣) كما عن جمهور الأصحاب (لمرسلة<sup>١</sup> الوشاء) عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كان يكره سؤ كل شيء لا يؤكل لحمه (خلافاً للشريح) فمن نهديه المنع عن سؤ ما لا يؤكل لحمه عدى ما لا يمكن التحرر عنه كالهرّة و الفارة و الحبة (بل عن موصع آخر) من التهذيب النصيب على نجاسة سؤ كل ما لا يؤكل لحمه

(و عن الاستبصار) استثناء ما لا يمكن التحرر عنه (و عن المسووط) إن سؤ ما لا يؤكل لحمه من الحيوان الذي في الحصر غير الطير لا يجوز استعماله إلا ما لا يمكن كالهرة و الفارة و الحية و غير ذلك .

(و عن ابن إدريس) الحكم من نجاسة سؤ ما لا يؤكل لحمه من حيوان الحصر غير الطير مما يمكن التحرر عنه .

(و عن الاستبصار) الاحتجاج لمختاره بما في موثقة<sup>٢</sup> عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عما تشرب منه الجماعة فقال كل ما أكل لحمه فتوصاً من سؤره و اشرب و عن ماء شرب منه نار أو سقر أو عقاب فقال كل شيء من الطير يتوصاً مما يشرب منه إلا أن ترى في متقاره دعماً فإن رأيت في متقاره دعماً فلا تتوصاً منه ولا تشرب (مدعوى) أن كل ما أكل لحمه إذا حاز التوصى من سؤره فمفهومه أن كل ما لا يؤكل لحمه لم يحز التوصى من سؤره إلا الطير المستثنى في نفس الموثقة صريحاً

(و فيه) بعد عدم وفاء الموثقة بشام المدعى من اختصاص الحكم بحيوان الحصر و استثناء ما لا يمكن

(١) الوسائل الباب ٥ من الأسماء

(٢) الوسائل الباب ٣ من الأسماء

... وسؤر الحيوان الجلال (١).

التحرر عنه مما لا يؤكل لحمه ( إن أقصى ) ما دلّ عليه مفهوم الوصف كما حقق في محله هو الانتفاء في الحمله عند الانتفاء في الحمله أى إن مالا يؤكل لحمه لم يجز التوصي بسؤر بعض افراده وهذا مما لا كلام فيه كما في الكلب والخنزير والكافر .

( و لو سلم ) دلالتها على المنع عن جميع ما لا يؤكل لحمه فهي معارضة بما هو أظهر منها دلالة أقوى سنداً ( و هو صحيحه <sup>(١)</sup> ) ( المصنوع ) قال سأل أبا عبد الله عليه السلام عن فصل الهرة والشدة والقرة والأبد والحمار والخيول والنعال والوحش والسباع فلم أترك شيئاً إلا سألت عنه فقال لا بأس به حتى انتهيت إلى الكلب فقال: رحى رحى لا توصى بفضله فأصب ذلك الماء واعسله بالتراب أوّل مرة ثم سله

( ورواية <sup>(٢)</sup> معاوية بن شريح ) قال سأل عذافر أبا عبد الله عليه السلام وأما عنده عن سؤر السنور والشاة والبقرة والبعير والحمار والفرس والنعل والسباع يشرب منه أو يتوصى منه فقال نعم اشرب منه وتوصى منه قال قلت له الكلب قل لا قلت أليس هو سمع قال لا والله أنه نجس لا والله أنه نجس فإن تعليل المنع عن سؤر الكلب شجاسته ماله ظهور قوى في أن الميادك المياد في السؤر جواراً ومنعاً هو طهارة دى السؤر وشجاسته وهذا واضح .

(١) كما عن جمهور الأصحاب أيضاً للمرسلة المتقدمة آنفاً في سؤر مالا يؤكل لحمه المصراحة بالكراهة تصريحاً فإنها مما تشمل حتى مالا يؤكل لحمه بالعرض لأجل الجلل ( خلافاً لما عن المرتضى ) وأما الحنيفة ومسوط الشيخ من المنع عن سؤر الحلال بل عن أبي علي والفاصل التصريح بشجاسة سؤره ( و عن الأصحاب ) نجاسة حلال الطيور .

( و علي كذا حل ) قد حكى عن الشيخ الاستدلال للمنح مما تقدم آنفاً في سؤر مالا يؤكل لحمه من موثقة عمار ( و فيه ) ما عرفت من أنه لم يتم دلالتها على المنع فيما لا يؤكل لحمه بالأصالة فكيف بمالا يؤكل لحمه بالعرض لأجل الجلل .

( وقد يستدل لهم ) بأن رطوبة فم الحلال ينشأ من عذاء نجس فيجب الحكم بالنجاسة

( و قد رد ) نارة بالنقض بمناق شارب الحمرا لم يتغير به و بالوأكّل غير العذرة مما هو نجس وأخرى بالحل حيث لاحكم للنجاسة بعد استحالتها والكل حيّد ولكن الاحتياط مع ذلك على القول بشجاسة عرق الحلال مما يحسن حدّاً لاحتمال كون تمام المنط في نجاسة عرقه هو نشوء من النجس وبداً لا فرق بين عرقه ولعابه

( ثم إن موضوع ) الحلال هو مما سيأتي تحقيقه في النجاسات انشاء الله تعالى مفصلاً فانظر

(١) الوسائل الباب ١ من الأسرار

(٢) الوسائل الباب ١ من الأسرار

. وسؤر آكل الجيف من الطير (١) وسؤر المسوح كالقروود والأرانب و صجوها (٢) وسؤر الفارة على الأفعوى (٣) فيكره سؤرها ولا يحرم وإن استعجب على ما أصابته الفارة برطوبة و يكره أيضاً ما وقع فيه الوزع

(١) كما عن جمهور الأصحاب أيضاً لكن ينبغي تقييده كما في مصباح الفقيه بما إذا كان مما لا يؤكل لحمه كما هو الحال فيه كي يندرج في مرسله الوشاء المتقدمة في سؤر ما لا يؤكل لحمه الصريحة في كراهية سؤر ما لا يؤكل لحمه والأفمحرّد أكل الجيفة مما لا يوجب حرمة اللحم كي يندرج بذلك تحت المرسله إذ ليس كلّ أكل نجس غير أكل العذرة حلالاً يحرم لحمه

(و على كل حال) قد حكى عن نهاية الشيخ الحكم نجاسة سؤره ولكن الحدائق قد صرح بعدم الوقوف له على دليل وهو كذلك (قال) و بذلك اعترف جمع من الأصحاب (انتهى) بل حكى القول بالنجاسة عن القاضي أيضاً

(اقول) و يدلّ على الطهارة مضافاً إلى الأصل عموم ما في موثقة عمر المتقدمة في سؤر ما لا يؤكل لحمه. كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه إلا أن ترى في منقاره دمًا، بل و عموم صحيحة الفصل المتقدمة هناك أيضاً مكان قوله فلم أترأ شيئاً إلا سالت عنه فقار لأئس به الخ بل وتعليل رواية معاوية بن شريح أيضاً بالتقريب المتقدم آنفاً فتذكر .

(٢) كما عن جمهور الأصحاب أيضاً (مرسله الوشاء) المتقدمة في سؤر ما لا يؤكل لحمه (و عن ابن الجنيد) استثنى المسوح مما يحكم بطهارة سؤره و عن الشيخ و سائر و ابن حرّة القول بنجاسة المسوح فسؤره فحراً يكون نجساً عندهم .

(و التحقيق) أن الكلام مع الشيخ و سائر و ابن حرّة القائلين بنجاسة المسوح سيأتي في التبعات و أمّا ابن الجنيد فإن كان مقصوده من الاستثناء هو نجاسة المسوح و الكلام معه كالكلّام معهم و إن كان مقصوده نجاسة خصوص سؤره فقط مع طهارة عينه كما قيد في سؤر ما لا يؤكل لحمه و الحلال و آكل الجيف من الطير فيردّه مضافاً إلى الأصل صحيحة الفصل المتقدمة في سؤر ما لا يؤكل لحمه بل و تعليل رواية معاوية بن شريح أيضاً بالتقريب المتقدم آنفاً هناك .

(٣) كما هو المشهور بين الأصحاب فسؤره طاهر على كراهية و استحباب غسل ما أصابته برطوبة (أمّا طهارة سؤرها) (فصحيحة<sup>(١)</sup>) اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام أن أبا جعفر عليه السلام كان يقول لأئس سؤر العارة إذا شربت من الإباء أن يشرب منه و يتوضأ منه (ورواية<sup>(٢)</sup>) أبي السحرى عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً عليه السلام قال لأئس سؤر الفارة أن تشرب و توضأ (و صحيحة<sup>(٣)</sup>) علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام في حديث قال وسألته عن فارة وقعت في حبّ دهن وأحرحت فرب أن تموت أبيعها من مسلم قال نعم و يدهن منه، إلى غير ذلك ممّا رواه صاحب الوسائل في الباب ٩ من الاستار .

(١) الوسائل الباب ٩ من الاستار.

(٢) الوسائل الباب ٩ من الاستار.

(٣) الوسائل الباب ٩ من الاستار.



والمقرب (١) وسؤر الخيل والبغال . . . .

(و أمّا كراهة سؤرها) فيدرّ عليها مصافاً الى مرحلة الوشأ المتقدمه في سؤر ما لا يؤكل لحمه (الجمع) بين ما تقدم من الاحصار و بين حديث <sup>(١)</sup> المناهى ان النسيء نهي عن أكل سؤر العادة (ويؤيد الكراهة) صحيحة <sup>(٢)</sup> على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر قال سألت عن العادة والكلب اذا أكل من الخبز او شماء يؤكل قال يطرح ما شماء و يؤكل ما نقي و في رواية <sup>(٣)</sup> عمار عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن الكلب و الفارة أكلتا من الخبز وشبهه قال يطرح منه و يؤكل الباقي وفي رواية <sup>(٤)</sup> اخرى لعلي بن جعفر عليهما السلام يطرح منه ما اكل و يعلى الباقي الى غير ذلك من الاخبار .

و التعكيك بين الكلب والفارة في مثل قوله عليه السلام يطرح منه بالترام الوحوب في لأوا و الاستصحاب في الثاني مما لا بأس به اذا اقتضاء الجمع بين النصوص .

(و أمّا استحباب غسل ما اصابته) الفارة برطوبة فلصحيحة <sup>(٥)</sup> على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال سألت عن العادة الرطبة فد وقعت في الماء فتعشى على الثياب أبصلي فيها قال اغسل ما رأيت من أثرها و ما لم تره اغسله بالماء . فان مقتضى الجمع بينهما و بين ما هو من في الطهارة كالطائفة الأولى هو حملها على الاستحباب كما لا يخفى .

(هذا) و قد حكى عن النهاية و المسوط و المقنعة و التهذيب و العقبه الحكم بوجوب غسل ملاقاته الفارة برطوبة و كآفته للصحيحة الأخيرة و قد عرفت حملها على الاستحباب جمع بين الأخبار (٨) كما هو المشهور بين الأصحاب بمعنى ان ما وقع فيه الورع و المقرب طاهر على كراهية (و هو الأظهر) .

(٩) (و في الورع) فإلانه مقتضى الجمع بين (صحيحة) <sup>(٦)</sup> على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام في حديث قال سألت عن العظاية و العيبة و الورع تقع في الماء فلا تموت أيتوصاً منه للصلاة قال لا بأس به و بين (رواية) <sup>(٧)</sup> العنوي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن العادة و المقرب و أشياء دالت تقع في الماء فيخرج حيّاً هل يشرب من ذلك الماء و يتوصاً به قال يسكب منه ثلاث مرّات و قليله و كثيره بمرلة واحدة ثم يشرب منه و يتوصاً منه غير الورع فإلانه لا ينتفع بما يقع فيه (و الرصوى) <sup>(٨)</sup> في حديث قال فيه عليه السلام فلا بأس باستعماله

(١) الوسائل الباب ٩ من الأسرار.

(٢) الوسائل الباب ٣٦ من النجاسات

(٣) الوسائل الباب ٣٦ من النجاسات

(٤) أطعمة الوسائل في باب ان العادة اذا وقعت في مائع

(٥) الوسائل الباب ٣٣ من النجاسات .

(٦) الوسائل الباب ٩ من الأسرار .

(٧) الوسائل الباب ٩ من الأسرار .

(٨) المستدرک الباب ٣ من الأسرار.

• • • • • والحميم (١) وسؤر الحية (٢) وسؤر الحائض الغير المأمونة لكن للتوضي به دون

و الوضوء منه ما لم يقع فيه كلب أو وزغ أو فارة (و في رضى<sup>(١)</sup>) آخر فإن وقع فيه وزغ أهرق ذلك الماء .

(و أما في العقرب ) فلا نه مقتضى الجمع بين ( رواية العنوي ) المتقدمة آها الصريحة في نفى الشئ مما وقع فيه العقرب وهذا ( رواية<sup>(٢)</sup> علي بن حمزة ) سأل أحاه موسى بن جعفر عليه السلام عن العقرب والخنساء وأشبههما يموت في الحرّة أو الدّن يتوضأ منه للصلاة قال لأنّس . وبين ( موثقة<sup>(٣)</sup> أبي بصير ) عن أبي جعفر عليه السلام قال سألت عن الخنساء تقع في الماء أيتوضأ به قال نعم لأنّس به قلت فالعقرب قال أرقه ( و موثقة<sup>(٤)</sup> سماعة ) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن حرّة وجد فيها خنساء فدمعت قال ألقه وتوضأ منه وإن كان عقرباً فأرق الماء وتوضأ من ماء غيره .

( هذا ) وقد حكى عن المفسدة والنهاية والصدوق وابن البراج متخالف المشهور ( عن بعضهم ) وجوب غسل مالا فاء الورع برطوبة وإهراق ما وقع فيه الورع والعقرب ( وعن بعضهم ) وجوب إهراق ما وقع فيه الوزع خاصة ( وعن بعضهم ) التصريح بنجاسة ما يموت فيه العقرب ( وعن بعضهم ) التصريح بنجاسة مالا فاه الوزغ أو العقرب برطوبة .

( و التحقيق ) أن نظر هؤلاء ان كان الى نجاسة الموح ومنه الوزغ والعقرب فالكلام معهم سيأتي في علته إ شاء الله تعالى وإن كان لخصوص خاصة واردة فيهما فقد عرفت حال النصوص وأن مقتضى الجمع بينها هو الطهارة على كراهية .

(١) كما هو المشهور بين الأصحاب ولكن في العداائق ولم تغف له على مستند وفي المدارك قد طالهم بالدليل (و أحسن ما قيل) أو يمكن أن يقال في تصحيح الكراهة مفهوم مصرة<sup>(٥)</sup> سماعة قال سألته هل يشرب سؤر شيء من الدواب ويتوضأ منه قال أما الإبل والفر والعنم فلا بأس ولكن هذا المقدار من الدلالة بضميمة فتوى الأصحاب كاف في الحكم بالكراهة .

(ثم إن المراد) من الناس المستبعد من مفهوم المصرة فيما سوى الإبل والفر والعنم من الدواب وهو الخيل والبقال والحميم هو الكراهة لا الحرمة وذلك حمّا بينه وبين صحة العمل ورواية معاوية بن شريح المتقدمين في سؤر مالا يؤكد لوجه المصّر حثي بنى الناس عن سؤر الحمار والخيول والبقال

(٢) كما هو المشهور بين الأصحاب أعني الحكم مكرهه سؤر الحية ( و لمّا ) للجمع بين صحة<sup>(٦)</sup> علي بن حمزة عن أخيه موسى عليه السلام قال سألت عن العظاية والحية والورع تقع في الماء فلا يموت أيتوضأ منه

(١) المستند له الباب ٧ من الاستار .

(٢) الوسائل الباب ٣٥ من النجاسات .

(٣) الوسائل الباب ٩ من الاستار .

(٤) الوسائل الباب ٥ من الاستار .

(٥) الوسائل الباب ٩ من الاستار .

الشرب منه (١) و أما سؤر الدحاح فلا يكره اذا لم يعلم ان في مقتدره قدراً (٢) نعم اذا علم سؤره نجس -  
للصلاة قال لأش به ( و بين روايه <sup>(١)</sup> أبي بصير ) قال سألت ما عبد الله <sup>(عليه السلام)</sup> عن حته وحلت حثاً فيه ماء و  
حرجت منه قال اذا وجد ماء غيره فليهرقه ( و عنده ) فما عن صاهر المعنر و المنهي و حريج المدارك من عدم  
الكرهية في سؤرها مما لا وجه له .

(١) ( اما كراهية سؤر الحائض ) لم توصي به دون الشرب منه ( و روايه <sup>(٢)</sup> أبي هلال ) قال قال أبو -  
عبد الله <sup>(عليه السلام)</sup> المرأة الطامث أشرب من فضل شرايها ولا أحب أن أتوضأ منه ( قال لفضة ) لأحب كالصريحة في  
الكرهية دون التحريم ( و على الكراهية ) نعم . النهي في روايه عسمة <sup>(٣)</sup> عن أبي عبد الله <sup>(عليه السلام)</sup> قال اشرب من  
سؤر الحائض و لا تتوضأ منه ( و منها روايه <sup>(٤)</sup> الحسن بن أبي الدلاء ( و روايه <sup>(٥)</sup> أبو أبي يعقوب ( و روايه <sup>(٦)</sup> )  
على بن جعفر ( و روايه <sup>(٧)</sup> أبي بصير ) فالنهي في الجميع عن التوضي سؤرها أو فصل وضوئها اما هو للكرهية  
( و اما تفيد الكراهية ) بما اذا كانت غير مأمونة فليحمله من الروايات الدافية للناس عن التوضي سؤرها  
اذا كانت مأمونة ( كصحيحة <sup>(٨)</sup> ) عبي بن يقطين عن أبي الحسن <sup>(عليه السلام)</sup> في الرجل يتوضأ بفصل الحائض قال  
اذا كانت مأمونة فلا بأس ( و في <sup>(٩)</sup> صحيحة ) ربيعة اذا كانت تفصل يديها ( و في صحيحة ) الميم في الوافي اذا  
كانت مأمونة ثم تعسل يديها قبل ان تدخلهما الإباء الى غير ذلك

﴿ بقى في سؤر الحائض أمور ﴾ ( احدها ) ان المستفاد من الأخبار كما تقدم هو النهي عن حصول التوضي  
سؤرها لأمر سؤرها مطلقاً ولكن جمع من الأصحاب قد أطلقوا كراهية سؤرها وهو كما ترى في غير محله  
( ثانياً ) ان المستفاد من الأخبار هو اختصاص الكراهية بما اذا لم تكن الحائض مأمونة ولكن أكثر  
الأصحاب كما في الحدائق حصصوها بما اذا كانت الحائض متهمه أي بعدم لتحفظ عن النجاسات والمتهم أحص  
دائرة من غير المأمون فإن المرأة المبر المأمومة المحل هي غير مأمونة فيكره سؤرها حسب الأخبار وليست  
متهمه فلا يكره سؤرها حسب تخصيص الأصحاب .

( ثالثها ) أنه قد حكى عن الشهيد في البيان إلحاق كل متهم بالحائض وعن جملة ممن تأخر عند استصحابه  
وكانه لتفريق المداط العاطي فما عن المحقق الثاني من الاعتراض عليه في غير محله

( رابعها ) أنه قد حكى عن الشيخ في كتابي الحديث أنه جمع بين الأخبار بالجمع من الوضوء بسؤر غير  
المأمونة وهو صعب جداً اكان مقصوده من الجمع التحريم فإن قوله <sup>(عليه السلام)</sup> ولا أحب روايه أبي هلال المتقدمه  
هو كالصريح في الكراهية كما بينا .

(٢) وذلك لما في صدر موثقة <sup>(١)</sup> عمار بن موسى السباطي عن أبي عبد الله <sup>(عليه السلام)</sup> وسئل عن ماء شربت منه

(١) الوسائل الباب ٩ من الاستاد.

(٢) الوسائل الباب ٨ من الاستاد.

(٣-٧) كلها في الوسائل الباب ٨ من الاستاد .

(٨ و ٩) الوسائل في الباب ٨ من الاستاد .

(١٠ و ١١) الوسائل في الباب ٣ من الاستاد .

## مسئلة ٢ - لا يكره سؤر الهرّة مع كونه مما لا يؤكل لحمه (١)

الدحاجة قال امكان في متقارها قدر لم يتوصاً منه ولم يشرب وان لم يعلم في متقارها قدرأ توصاً منه واشرب (وفي رواية<sup>(١)</sup> ابي بصير) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: يصل الحمامة والدحاج لا بأس به والطير (هذا مضافاً) الى ما في دليل موثقه بمار المذكورة من العموم الشامل للدحاج وغيره كما ذكرنا، وكل لحمه فتوصاً من سؤره واشرب (الى ان قال) كل شيء من الطير يتوصاً مما يشرب منه لا أن ترى في متقارها دماً الح (وفي صحيحة<sup>(٢)</sup> عبد الله بن سنان) لا بأس ان يتوصاً مما شرب منه ما يؤكل لحمه (وعليه) فما عن العلامة وغيره من كراهة سؤر الدحاج معكلاً بعدم انعكاسك متقارها عن الحاسة عالياً ضعيف (وأضعف منه) ما عن الشيخ من كراهة سؤر الدحاج على كل حال وعن المعتز تحسينه وعن المعالم الحرم به وهو عجيب

(١) وقد عقد دليلاً في الوسائل لعدم كراهة سؤر الهرّة. وهو الباب الثاني من الاستدراك فيه احكاماً كثيرة (مثل قوله عليه السلام) انها من أهل البيت ويتوصاً من سؤرها (اولاً بأس) ان يتوصاً من فصلها انما هي من الساع (او ابي لا شئ) من الله أن أدع طعاماً لأن الهرّة اكل منه (ولا أمتنع) من طعام طعم منه السنور ولا من شرب شرب منه الى غير ذلك من الأخبار.

(واماً صحيحة<sup>(٣)</sup> ابن مسكان) عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألت عن الوضوء مما ولغ الكلب فيه والسنور او شرب منه جاز، ودانة او غير ذلك فتوصاً منه او يغتسل قال نعم الا ان تعد غيره فتتشره عنه (فقد يقع الكلام فيها) من جهتين.

(الأولى) به كيف رخص الامام عليه السلام فيما ولغ فيه الكلب ولو فيما لم يجد غيره بقوله نعم وفي الاستدراك حينئذ التيمم دون التوضي أو الاغتسال به.

(الثانية) انه كيف بشره عما ولغ فيه السنور فيما وجد غيره مع صدور الأحكام الكثيرة المتقدمة الصريحة في عدم كراهة سؤر السنور.

(اما الجهة الاولى) فقد يقال فيها ان حكم الكلب هنا محمول على التقييد، وهو بعيد لعدم مصر العامة الى طهارة الكلب إلا ما لك وداود وقد يقال ان المراد من الكلب هذا معناه اللعوى وهو كل سبع عقور أي يعض ويخرج وهو بعد في الكلب قد علم استعماله في هذا المايح حتى كاد ان يكون في لسان العرب والأخبار صريحاً فيه (والاقرب) هو حمل الماء فيه على الكثير فالرخصة تكون من هذه الجهة كما في موثقة<sup>(٤)</sup> ابي بصير لا تشرب سؤر الكلب إلا أن يكون حوضاً كبيراً يستقي منه.

(واماً الجهة الثانية) فمن المحتمل قوياً ان الماء المسئول عنه في الصحيحة هو من المياه الواقعة في الطريق التي يكثر ولوع الكلاب والسباع والأبعم والدواب فيها فالامام عليه السلام قد أمر بالتنزه عنه اذا وجد غيره من هذه الجهة ومن اعلم ان كراهة مثل هذا الماء مما لا يبدى على كراهة سؤر السنور فقط كي يسي ما تقدم من

(١) الوسائل الباب ٥٤ من الاستدراك.

(٢) الوسائل الباب ٢ من الاستدراك.

(٣) الوسائل الباب ١ من الاستدراك.

(A) الوسائل الباب A من الفحاسات .

مسئلة ٢ - البول والغائط من كل حيوان يؤكل لحمه هما طاهران وإن كان الحيوان مما له نفس سائلة كالغنم والبقر ونحوهما (١) كما إن البول والغائط من كل حيوان ليس له نفس سائلة هما طاهران أيضاً وإن كان الحيوان مما لا يؤكل لحمه كالورع والصدع والحرثي ونحو ذلك (٢)

يؤكل لحمه (وروي به<sup>(١)</sup>) سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا أصاب الثوب شيء من دول السنور فلا تصح فيه الصلاة إلى غير ذلك مما هو طاهر أو صريح في دوا مالا يؤكل لحمه من الحيوان .  
(ومن الطائفة الرابعة) (موثقة<sup>(٢)</sup>) عمار عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الدقيق يصيب فيه جزء الفار هل يجوز أكله قال إذا بقي منه شيء فلا بأس يؤخذ أعلاه (وصحيحه<sup>(٣)</sup>) عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلح في ثوبه عذة من ابن أو سنور أو كلب أبعيد صلاته قال إن كان لم يعلم فلا بعيد إلى غير ذلك مما هو صريح في حره مالا يؤكل لحمه من الحيوان

﴿بقي أمران﴾ (أحدهما) أنه ليس في الطائفة الرابعة ما دل على نجاسة جزء مالا يؤكل لحمه من الحيوان نحو العموم والإطلاق كما ورد في بوله كذلك ولكن (قال في المدارك) ولعل الإجماع في موضع لم يتحقق فيه المصلحة كاف في ذلك انتهى (وقال في الحدائق) وهو جيد انتهى وهو كذلك

(ثانيهما) أنه لا فرق في نجاسة البول والغائط عما لا يؤكل لحمه بين أن كان الحيوان غير مأكول اللحم بالأصالة كالأسود والنهود ونحوهما أو بالعمر كالخيل وموطوء الإبل ونحوهما ويدل على ذلك كله مضاف إلى الإجماعات المحكية إطلاق حسنة عبد الله بن سنان المتقدمة عمل ثوبك من أبواب مالا يؤكل لحمه

(١) الحكم في هذه المسئلة إجماعي أيضاً إلا في موضعين وهو ورق الدخاخ وأبواب الحمير والبعال والحمير وأروائها وسبئي الكلام فيهما مفصلاً (ويدل على الطهارة) في الجميع مضافاً إلى الإجماع فيما سوى الموردين الأخيرين الكثيرة :

(في حسنة<sup>(٤)</sup> زرارة) أنهما قالاً لا تنسل ثوبك من بول كل شيء يؤكل لحمه (وفي موثقة<sup>(٥)</sup> عمار) عن أبي عبد الله عليه السلام قال كل ما أكل لحمه فلا بأس ما يخرج منه (وفي موثقة ابن سكين) المروية في الباب ٢ من أبواب لباس المصلين عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال فإني كان مما يؤكل لحمه في الصلاة في دبره وبوله وشعره وروثه والدمه وكل شيء منه حايض إذا علمت أنه دكي ، إلى غير ذلك من الروايات .

(٢) أم طهارة الغائط من كل حيوان ليس له نفس سائلة وإن كان مما لا يؤكل لحمه (فيدل عليها) - مضافاً إلى عدم الخلاف فيها كما في الحدائق ومحكي شرح الدروس دل وهو طاهر ما عدا التذكرة أيضاً إن نسب الخلاف فيها إلى بعض العامة ولم ينسبه إلى أحد من علماء و هو مؤلف بعدم الخلاف فيها بين الأصحاب وإن تردد الشرائع (فقال) وفي جميع ما لا نفس له وبوله تردّد (إلى أن قال) والأظهر الطهارة (انتهى) -

(١) الوسائل الباب ٨ من النجاسات .

(٢) الوسائل الباب ٨ من النجاسات .

(٣) الوسائل الباب ٤٠ من النجاسات .

(٤) الوسائل الباب ٩ من النجاسات .



مسئلة ٣ - قال بعض علمائنا ان بول الرضيع اذا كان ذكراً ظاهر مالم يأكل اللحم ( ١ ) و الأقوى هو

النجاسة (٢)

( ما تمسك به المدارك ) من أصل الطهارة .

و ذلك لما عرفت في المسئلة السابقة من انتفاء دليل لفظي يدل على نجاسة حراً ما لا يؤكل لحمة بحو العموم و الإطلاق كي يشكل التمسك بالأصل هاهنا بالنسبة الى ما لا نفس له ، اذا كان مما لا يؤكل لحمة ، بل كان مدرك العموم هناك الإجماع ولا إجماع هنا الأعلى العكس .

( و أمّا ما عن التذكيرة ) من الاحتجاج للطهارة بأن ما لا نفس له ميتته ظاهرة في جميعه كدالك او ما عن المتبر من أن ميتته ولعابه و دمه ظاهر فصارت فصلاته كحصارة السمات فهو صعب جداً بل هو نظاهره فيس كما في الحدائق و الجواهر و مصباح الفقيه و محكي شرح الدروس .

( و قد يحتج لطهارته ) بالحر و بالسيرة الفاطمية و لكن يجب شيء عليهما الاقتصار على المتيقن منهما كما لا يخفى و المدة في المسئلة هو ما ذكرناه تبعاً للمدارك من الأصل الاصيل فلا نعلم

( و أمّا طهارة البول ) من كل حيوان ليس له نفس سائلة و إن كان مما لا يؤكل لحمة ( فان كان البول ) من مثل البق و الدباب و النمل و الزنود و نحو ذلك مما لا لحم له عرفاً فالظاهر انه مما لا ينسب التمسك في طهارته و ذلك لانصراف حسنة عبدالله بن سنان المتقدمه في المسئلة السابقة ( اعلم ثوبك من احوال ما لا يؤكل لحمة ) عن مثل هذه الحيوانات التي ليس لها لحم في نظر العرف ولذا لا يمنع من استصحاب شيء من أجزائها في الصلاة أبدأ فيبقى أصل الطهارة في بولها سالماً عن المعارض إن كان لها بول .

( و أمّا اذا كان ) من مثل الوزع و الصدع و الحرثي و نحو ذلك مما له لحم عرفاً ، و لذا يمنع عن استصحاب شيء من أجزائها في الصلاة ، فلا يصاب ان الحسنة غير منصرفة عنه و يكون الحكم بطهارة بوله موضع تردد ( ومن هنا ) قل في الجواهر إن الأحوط الاحتياط من الأقوى ان لم ينعقد الإجماع على خلافه ( انتهى ) . و قد استشكل فيه غير واحد ممن عاصروه ( و لكن مع ذلك كله ) الاظهر كما تقدم من الشرائع الطهارة في النجاسة و ان لم تكن هي منصرفة عنه من ناحية لفظة « ما لا يؤكل لحمة » فانها مما تشمله بلا شبهة و لا يفتى الى ما في المدارك و الحدائق من انصراف عنوان غير ما كوال اللحم عنه و لكنها منصرفة عنه من ناحية لفظة احوال فان ما لا نفس له لم يتحقق الى الآن ان له بولاً و ان كان مما له لحم و إذا فرض ان له بولاً فهو نادر جداً .

( و عليه ) فاستفادة حكم بوله من الحسنة هي غاية الاشكال فيبقى الأصل فيه سالماً ايضاً عن المعارض ( هذا مضافاً ) الى ما حكى عن بعضهم من التصريح بعدم الخلاف في طهارة شيء من الرجيع و البول مما لا نفس له أصلاً و يؤيده انه لم أر الى الآن أحد من أصحابنا رصوان الله عليهم قد صرح بالنجاسة فيهما نصراً .

( ١ ) القائل بذلك هو ابن الحنيد كما صرح في المختلف و لم ينفذ ذلك عن غيره .

( ٢ ) كما هو المشهور بل عن المرتضى إجماع العلماء على نجاسته ( و يدل عليها ) مضافاً الى ذلك ( حسنة<sup>(١)</sup> )

المحلى ( قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بول الصبي قال صب عليه الماء ما كان قد أكل فاعله بالماء غسلًا و  
العلام والحارية في ذلك شرع سواء في الرصوى <sup>(١)</sup> وإن كان البول للعلام الرضيع فصب عليه الماء متى وإن  
كان قد أكل الطعام فاعله و العلام والحارية سواء ( وإن الأمر) بالصب من قبل الأكل دليل على نجاسته عاينه  
أنها أخف من نجاسته بعد الأكل المحتاجة إلى الغسل .

(و الظاهر) أن الفرق بين الصب والغسل أن الثاني مما يحتاج إلى العصر في الثياب و تعوده فإذا صب  
عليها الماء و لم يعصرها حتى يخرج غسالتها لم يصدق عليه أنه غسلها .

﴿و احتج ابن الجنيد﴾ على عدم نجاسته بما رواه <sup>(٢)</sup> السكوني عن جعفر عليه السلام عن أبيه عليه السلام أن علياً  
قال ليس الجارية و مولها يغسل منه الثوب قبل أن يطعم لأن لها يجرح من مثانة أمها و ليس العلام لا يغسل  
منه الثوب ولا من بوله قبل أن يطعم لأن لبن العلام يجرح من العندين و المنكبين .

(و فيه) أن رواية السكوني مضعفة السند لا تقاوم حسنة المحلى المؤيدة بالرصوى سيما مع اشتداد رواية  
السكوني على ما لا يقور به الأصحاب من غسل الثوب من لبن الجارية ( مصداقاً ) إلى أن ابن الجنيد قال ما لم  
ياكل اللحم ، و الرواية تقول قبل أن يطعم .

﴿ثم أن الروايات﴾ في بول الصبي قد جاء على قسمين آخرين أيضاً (الأول) ما أمر بصب الماء عليه  
من غير تقييد فيه بما قبل الأكل كما يظهر ذلك بمراجعة الوسائل الباب ٨ من النجاسات (الثاني) ما أمر بغسله  
من غير تقييد فيه بما بعد الأكل كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٣ و ٤ و ٨ من النجاسات (و الحسنة) المؤيدة  
بالرصوى هي شاهدة جمع بينهما فالأول محمول على ما قبل الأكل و الثاني على ما بعده

(ثم إن مقتضى) الجمع بين هذه الأقسام الثلاثة الواردة في بول الصبي - أي الذي أمر بالصب و الذي أمر  
بالغسل و الذي فصل بين قبل الأكل و بعده و بين الأحبار الواردة في البول انطلق من غير تقييد فيه بالصبي  
الأمرة بالصب عليه مرتين إذا أصاب الجسد و يغسله مرتين إذا أصاب الثوب - هو وجه هذا القسم الرابع على بول  
الكبير عني من حرج عن تحت عنوان الصبي

( و ذلك ) شهادة حسنة <sup>(٣)</sup> الحسن بن أبي العلاء التي أمرت و صدره بالصب عليه مرتين إذا أصاب  
الجسد و يغسله مرتين إذا أصاب الثوب و في دليها مثل عن بول الصبي يصيب الثوب قال: يصب عليه الماء قليلاً  
ثم تعصره قليلاً يعني عليه السلام بذلك الغسل

فمن الجمع بين مجموع هذه الأقسام الأربعة يعرف أن بول الصبي من قبل الأكل يصب عليه الماء و  
يكتفى بالمرة لحصول المسح بها و بعد الأكل يغسل و يكتفى أيضاً بالمرة لحصول المسح بها و في غير الصبي  
إذا أصاب الجسد يصب عليه الماء مرتين وإذا أصاب الثوب يغسل مرتين (و عليه) ف عن كاشف الغطاء من الصبي

(١) المستدرک الباب ٣ من النجاسات .

(٢) الوسائل الباب ٣ من النجاسات .

(٣) الوسائل الباب ٢ و ١ من النجاسات .

مسئلة ٣ - البول والحرء من الطير طاهران على الأقوى مطلقاً و إن كان الطير مما لا يؤكل لحمة (١)

على بول الصبى قبل الأكل مرتين ضعيف .

(و مثله في الصنف) ما عن المشهور من إلحاق الصبى بعد الأكل بالكبير فيعسل بوله مرتين (والأقوى) ما عرفت من حوار الاكتفاء بمسلة مرة الى أن يخرج عن تحت عوان الصبى

(و أضعف من الجميع) ما عن المشهور أيضاً من إلحاق الصبى مطلقاً قبل الأكل و بعده بالكبير و على بوله مرتين مع تريح الحسنة المؤيدة بالرسوى بعدم الفرق بين الصبى والصبى أصلاً و سيأتي الإشارة الى الأقسام الأربعة من الأحمار و التكلم حولها ثانياً مرة أخرى في المطهرات أنشاء الله تعالى في باب التطهير بالماء فالتطر .

(١) وقد ينسب الى المشهور القول بالتحاسة اذا كان الطير مما لا يؤكل لحمة (و عن الصدوق) و الحسن و ابن أبي عقيل و الحممى و جمع آخريين منهم المدارك و الحقائق و المستند القول بالطهارة مطلقاً .

(و هو الأقوى) لمؤتقة<sup>(١)</sup> أبي نصر عن أبي عبد الله عليه السلام كذا شيء نظير فلا بأس بوله و خثرته ولا يضرها حسنة عبد الله بن سنان المتقدمة في المسئلة الأولى من تحاسة البول و العائط (اعسل نوبك من أبوان ما لا يؤكل لحمة) فإن المؤتقة لم تحاط اشتغالها على لعطة كل هي أشهر من الحسنة في الشمول لمادة الاجتماع اعنى الطير الغير المأكول لحمة .

(و قد يستدل للطهارة) بالأصل (و فيه) انه لا مورد له مع الدليل الاجتهادى اعنى المؤتقة (و مفهوم) كذا شيء ظاهر حتى تعلم انه قد (و فيه) انه عبارة اخرى عن أصل الطهارة و ليس هو شيئاً آخر في قوله مصافاً الى أن الماثور هو كل<sup>(٢)</sup> شيء نظيف حتى تعلم انه قدّر .

(و بصحيفة<sup>(٣)</sup>) على بن حمزة سأل أبا حمزة موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يرى في ثوبه حرء الطير او غيره من نجساته و هو في صلاته قال لا بأس (بمعنى) ان ترك الاستعصال في الطير مما بعد العموم (و فيه) ان الصحيفة مسوقة للسؤال عن الحكم لا عما ينجسه و الا لاقتضى ترك الاستعصال في لعطة او غيره حوار الصلاة في كل شيء و هو باطل قطعاً .

(و قد يستدل للتحاسة) بالاجماع المنقولة (و فيه) ان المسئلة خلافية قديماً وحديثاً او بحسنة عبد الله بن سنان المشار اليها آتياً (و فيه) مصافاً الى عدم اشتغالها على الحرء ان المؤتقة هي اطهر منها في الشمول لمادة الاجتماع كما ذكرنا (و مفهوم) مؤتقة<sup>(٤)</sup> عمر عن أبي عبد الله عليه السلام كل ما اكل لحمة فلا بأس ما يخرج منه و هكذا ما جرى مجراه مما تقدم في صدر المسئلة الثانية (و فيه) ان الوصف مما لا مفهوم له الا في الجملة كما حققناه في محله أى كل ما لم يؤكل لحمة فيجوز منه بأس في الجملة و هو مما لا يسر كما في غير الطير

(١) الوسائل الباب ١٠ من النجاسات .

(٢) الوسائل الباب ٣٧ من النجاسات .

(٣) الوسائل الباب ٢٧ من قواطع العارية .

(٤) الوسائل الباب ٩ من النجاسات .

مسئلة ٥ - البول و الحرة من الحدث طاهر ان على الأقوى (١) و ان استحَبَّ غسل بوله  
مسئلة ٦ - زرو الدحاج طاهر على الأقوى و ان قال بعض العلماء بتخاسته (٢) .

إذا كان جماله نفس سائلة .

(و ما يطلق) مدلل على مجامه العذرة (و فيه) ان العذرة و استكاثت هي قد تطلق على صفة غير الايسر  
كما في صحيحه (١) عبدالرحمان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يغسل في ثوبه عذرة من اسن او سمور  
او كلب الخ و لكن يتصرف فيها عند إطلافاها هو عذرة الايسر (ولو سلم) فهو لا يزيد عن اطلاق حسته عند الله  
بين سائر المشار اليها آتياً الواردة في بول ما لا يؤكل لحمه و ان موثقة ابي بصير بلحظ اشتغالها على لفظة كل  
هي اظهر من الجميع في الشمول لمادة الاحتجاج كما ذكرنا .

(١) كما هو ظاهر كل من قال بظهور بول الطيور و حرثها مطلقاً و ان كسب ما لا يؤكل لحمه الا  
الشيخ فحكي عنه انه قال في المسود بول الطيور و د. فها كلها طاهر الا الحدث استناداً الى (رواية (٢)  
الرقمي) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مول الحشاشيف يصيب ثوبي فأظله و لا أحده فقال غسل ثوبك .  
(و فيه) مضافاً الى احتجاجها بالبول فقط و مدعى الشيخ على الظاهر أهم آتية (معارضة) برواية (٣) عياث  
عن حمزة بن محمد عن أبيه عليه السلام قال لا بأس بدم الراعيث والبق و مول الحشاشيف المؤبدة (بما عن (٤) الحميريات)  
بسنده عن حمزة بن محمد عن أبيه عليه السلام ان علياً عليه السلام سئل عن الصلاة في الثوب الذي فيه ابوالحدث و دماء الراعيث  
فقال لا بأس بذلك (و بما عن (٥) الرازدي) في كتاب النوادر بسنده عن موسى بن حمزة عن آتائه عليه السلام قال  
سئل علي من ابي طالب عليه السلام عن الصلاة في الثوب الذي فيه ابوال الحشاشيف فقال لا بأس (و ما تقدم) في المسئلة  
السابقة من عموم موثقة ابي بصير كل شيء يطير فلا بأس بوله و حرثه، و مقتضى الجمع بين الجميع هو حمل  
رواية الرقي على الاستحباب و ان رواية عياث المؤبدة بما ذكرنا هي كالصريحة في الطهارة و رواية الرقي  
طاهرة في النجاسة بمقتضى ظهورها في وجوب الغسل فيحمل الظاهر على الاظهر

(١) (لعل) من هنا قال في المدارك مشيراً الى رواية عياث و هذه الرواية أوضح سنداً و أظهر دلالة من  
السابقة يعني بها رواية الرقي (و اما ما عن الشيخ) من حمل رواية عياث على الثقة فمشكل كما في المدارك فان  
بعد الجمع بينهما يحمل الظاهر على الاظهر إذا أمكن و صَحَّ لائصال التوبة الى الحمل على الثقة أصلاً  
(٢) الفائز هو المفيد رحمه الله بل الشيخ ايضا و لكن حكى عن استصداره و تهذيبه القور بالمعاصرة (قال) في  
الحدائق فيحصر الخلاف في المفيد (انتهى) .

(وعلى كل حال) ان في ررق الدحاج روايتين (الاولى) رواية (٦) وهب عن وهب عن حمزة عن أبيه عن علي  
عليه السلام انه قال لا بأس بحره الدحاج و الحمام صيب الثوب (الثانية) رواية (٧) قرس قال كتب اليه رجل يسأله

(١) الوسائل الباب ٤٠ من النجاسات .

(٢) (٣) الوسائل الباب ١٠ من النجاسات .

(٤) المستدرک الباب ٦ من النجاسات .

(٥) أشار اليه المستدرک في الباب ٦ من النجاسات .

(٦) (٧) في الوسائل الباب ١٠ من النجاسات .

مسئلة ٧ - بوال الحيل والمعا والحصير وادواتها طاهران على الاقوى (١) وان استحب غسلها ما أصابه احدهما لأسبما البول منها.

عن رزق لدجاج يحور الماء فيه فليس لا (و لروايات) ضعيفا السدك من ربح به المدارك (قال) فإن ذهب من ذهب غمى مغمون فيه بالكذب وفاس هذا هو ابن حاتم القروني كما يظهر من كتب الرجال (قال) وقال الشيخ انه عال مغمون (انتهى).

والمرجع بعد سقوط الروايتين عموم موثقه ابي بكر المتقدمه في البول والحصير من العصر كذا شيىء بطبر وروايات سودة وحرثه وعموم موثقه عم المتقدمه والمسئلة الثامه من نجاسة البول ولعائده كن ما اكل لحمه فلا بأس بما يشرح منه وعموم موثقه بن بكير المتقدمه في المسئلة الثانية ايضاً وإن كان مما يؤكل لحمه والصلاد في وبره وبوله وشعره وروثه والباله وكل شيء منه حايض بل وعموم حسنة زرارة متقدمة هذا ايضاً لا يبعد ثبوت من ابوال كل شيء يؤكل لحمه .

(و يند على العبادة) بصفاء ما في المختلف من كتاب عم من موسى بن الصادق عليه السلام انه قال حرم الاختلاف لأمر به هو مما يؤكل لحمه اليه فإن قوله شيخ هو مما يؤكل لحمه بمرلة التعليل فيستبعد منه طهارة غيره كل ما يؤكل لحمه فيندرج فيه الدجاج وغيره فلا تغفل .

(١) وهو اشتهور بين الأصحاب وعن جمع منهم مخالفة المشهور (فمن ابن الحنيد) ونهاية الشيخ القود بالنجاسة وعن جماعة من المتأخرين منهم الارديلي اعتبار هذا القول وطاهر الجميع نجاسة كل من البول والروث جميعاً وعن بعضهم التصريح بذلك حكاه في المختلف عن بعض اصحابنا بل عن بعضهم التصريح بان القائلين بالنجاسة لا يرفقون بين البول والروث ابدأ (و لكن مع ذلك كله) طاهر المدارك وصريح الحدائق هو العرف بينهما فالبول نجس والروث طاهر

والحق هو ما ذهب اليه المشهور من طهارة كليهما جميعاً (و يند عليه) معاق الى جميع ما ذكر على طهارة البول والغائط من كل حيوان يؤكل لحمه كما تقدم تفصيل حمله معها في المسئلة الثانية من نجاسة البول والغائط أخبار خاصة نافية للباس صريحاً عن البول والروث للدواب .

(في رواية<sup>(١)</sup>) أي الاعرج النحاس قال قلت لابي عبدالله عليه السلام في علاج الدواب (؟) فربما حرحت بالليل وقد سالت ورائه فيصرر احدها برحله او يده فينصع على ثيبي فتصبح فأدى أثره فيه فقال ليس عليه شيء .

(في رواية<sup>(٢)</sup>) معلى بن حميس) وعبدالله بن ابي يعقوب قال كتبا في حنارة وقد امتنا حمار قال فحدثت الربيع سوله حتى سكنت وحوهنا و ثياما فدخلنا على ابي عبدالله عليه السلام فذكرناه فقال ليس عليكم بأس

(في رواية<sup>(٣)</sup>) محمد الحلبي) انه قال لابي عبدالله عليه السلام السرفين الرطب اطأ عليه فقال لا يضر ك مثله .

(في رواية<sup>(٤)</sup>) علي بن رئاب) قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الروث يصيب ثوبي و هو رطب قال ان لم

(١) و ٢ و ٣ و ٤) كلها في الوسائل في الباب ٩ من النجاسات .

(\*) الدابة في اللغة هي مذب من الحيوان اى متى وتحرك ولكنها قد غلب استعمالها فيما يركب عليه ويحمل كالخيل والبغال والحمير .

تقدّره حصل فيه .

(و في صحيحة <sup>(١)</sup> علي بن جعفر عليه السلام) عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن الدابة تقول فتصيب بولها المسجد او حائطه أيسلّي فيه قبل ان يسلم؟ قال اذا حبّ فلا بأس (دلت الصحيحة) على عدم الأس إذا حبّ وهو دليل الطهارة إذ لو كان نجساً لم يظهر بالجفاف قطعاً ولا تهدد على حماه بالشمس كما لا يحمي بهم ذلك هي على ضرب من الكراهة ما لم يجفّ .

(و في رواية <sup>(٢)</sup> زرارة) عن احمد بن محمد في ابوالدواب تصيب النوب فكرهه فقلت أليس لحومها حلالاً فقال بلى ولكن ليس مما حمله الله للأكل (دلت الرواية) على كراهة ابوالدواب ما لم يحمله الله للأكل بل حمله للركوب وإن كان حلالاً شرعاً .

(و مثله) في المصنوع وان اختلف في اللفظ ما عن <sup>(٣)</sup> العياشي في تفسيره عن زرارة عن احمد بن محمد عليه السلام انه سئل عن ابوالدواب الحبل والسمال والحمير قال فكرهه فقال أليس لحومها حلالاً فقال أليس بين الله تعالى والآنعام خلقها لكم فيها دواء ومنافع ومنها تأكلون وقال . والحبل والسمال والحمير ليركبوها وربها . فجعل للأكل الآنعام التي نص الله تعالى في الكتاب وحمل للركوب الخيل والسمال والحمير ، ليس لحومها بحرام ولكن الناس عافوها

(و اما صحيحة <sup>(٤)</sup> عبدالرحمن) بن أبي عبد الله المصري قال سألت عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل يسئ بعض ابوالدواب الهائم أيسلمه ام لا؟ قال يصل بول الفرس والحصار والبعل فأما الشاة وكل ما يؤكل لحمة فلا بأس (فالمراد) مما يؤكل لحمة هنا وان كان هو ما حمله الله للأكل بقرينة كونه في قتال الفرس والحصار البعل لا ما أحله الله والألم يكن في قتالها بل كان مثلها لكن لا يكون ذلك دليلاً على كون المراد منه ذلك حتى في الأحبار الدالة على طهارة البول والغائط من كل حيوان يؤكل لحمة بأن يكون المراد مما يؤكل لحمة فيها أيضاً هو ما حمله الله للأكل لا ما أحله الله لتدلّ على طهارة ابوالدواب الحبل والسمال والحمير وأرواها .

بل المراد مما يؤكل لحمة في الأحبار المذكورة هو ما أحله الله كما في موثقة ابن مكيّر عن المردية في الوسائل في الباب ٢ من ابواب لباس المصلّي المشتملة على قوله عليه السلام فان كان مما يؤكل لحمة فالصلاة في وبره وبوله و شعره وروثه ودمه وكل شيء منه جائز اذا علمت انه ذكي وقد ذكاه الذبح وان كان غير ذلك مما قد نهيت عن اكله وحرم عليك اكله فالصلاة في كل شيء منه فسد ذكاه الذبح اولم يدكه .

(و عليه) فالأخبار المذكورة بعد بقائها على طهورها فيما أحله الله تكون هي دليلاً واسعاً على طهارة ابوالدواب وأرواها كما استدللنا بها آخراً ولا يكاد يصرّ بها صحيحة عبد الرحمن بن أبي عبد الله المصري فلا تغفل .

(١ و ٢ و ٣) في الوسائل الباب ٩ من التجاسات.

(٤) وجدته في الحدائق .



### ﴿ حجة القائلين بالنجاسة ﴾ أخبار كثيرة

( منها ) مضمرة <sup>(١)</sup> سماعة قال سألت عن أبوال الكلب و السور و الحمار و العرس فقال كانوا لا يتسا ( و منها ) صحيحة <sup>(٢)</sup> الحلبي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أبوال الحيل و البغال ، فقال غسل ما أصابك منه ( و بصحيحته <sup>(٣)</sup> الأخرى ) قال لأبى بروت الحمير و غسل أبوالها ( و مثل هذه الصحيحة ) في التفصيل بين الروث و البول رواية <sup>(٤)</sup> أبي مريم ( و رواية <sup>(٥)</sup> عبد الأعلى بن أعين .

( و منها ) رواية <sup>(٦)</sup> علي بن حفص في كتابه عن أخيه موسى بن حمزة عليه السلام قال سألت عن الثوب يقع في مرط الدابة على أبوالها و أروائها كيف يصنع قال إن علق به شيء فليسله و إن كان حافاً فلا بأس ( و في روايته <sup>(٧)</sup> الأخرى ) على بولها أو روثها قال إن علق به شيء فليسله إلى غير ذلك من الروايات .

( و الجواب ) أما عن المضمرة فمنها معارضة بما تقدم من الأحاديث المريحة في نفي الناس عن أبوال الدواب و أروائها فإن أمكن حمل المضمرة على التقية أو الكراهة كما عن الشيخ - و الظاهر أن مقصوده بالنسبة إلى الحمار و الفرس - فهو والأقلها مردود إلى أهله .

( و أمّا عن صحيحة الحلبي ) و ما بعدها فمقتضى الجمع بينهما و بين ما تقدمهما هو حمل غسل البول فيهما على الاستحباب و هكذا غسل ما علق به شيء من أبوالها أو أروائها كما أن مقتضى الجمع بين الجميع هو حمل ما فصل بين البول و الروث على شدة استحباب غسل البول دون الروث فيكون نتيجة الكلام من أول المسئلة إلى ههنا هي متهارة كل من أبوال الحيل و البغال و الحمير و أروائها و استحباب غسلها جميعاً لا سيما البول كما ذكرنا في المتن .

﴿ هذا وقد استدلل الحقائق ﴾ لنجاسة أبوال الدواب بروايات أخرى ( و هي رواية <sup>(٨)</sup> أبي بصير ) قال سألت عن النقيع نزل فيه الدواب فقال إن تعبر الماء فلا تتوسأ منه وإن لم تعبره أبوالها فتوسأ منه وكذلك الدم إذا سأل في الماء و أشباهه ( و صحيحة <sup>(٩)</sup> عبد بن مسلم ) قال سألت الصادق عليه السلام عن الماء نزل فيه الدواب و تلغ فيه الكلاب و يقتل فيه الجنب قال إذا كان الماء قد كر لم ينحس شيء ( و رواية <sup>(١٠)</sup> أخرى ) لأبي بصير قال سألت عن كر من ماء مررت به و أنا في سمرقند قال فيه حمار أو بعل أو إنسان قال لا تتوسأ منه ولا تشرب .

( و الجواب ) أمّا عن الرواية الأولى لأبي بصير فإن من المحتمل فويماً أن يكون المراد من تغير الماء سول الدواب هو خروجه عن الإطلااق إلى الإضافة و في مثله لا بد من عدم التوسأ به و إن كان طاهراً شرعاً لا مجرد تغير أحد أوصافه الثلاثة منسبه كما هو الحال في تغير مياح الدم فيه و أشباهه ولو لم يصح مضافاً وعليه فلا يكون ذلك دليلاً على نجاسة بول الدواب كساير النجاسات من الدم وغيره .

(١) الوسائل الباب ٨ من النجاسات .

(٢) ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ كلها في الوسائل في الباب ٩ من النجاسات .

(٣ و ٤) في الوسائل في الباب ٩ من الماء المطلق .

(٥) في الوسائل في الباب ٩ من الماء المطلق .

## فصل في نجاسة المنى

مسئلة ١ - المنى من كل حيوان له نفس سائلة بحس ( ١ ) من غير فرق فيه بين منى آدمي وغيره و

( و اما صحيحة محمد بن مسلم ) فمفهومها ان الماء اذا لم يكن قد كثر بجسده شيء في الحمله ولو كان ذلك ولوع الكلاب فيه لا يبول الدواب ( و اما عدم التوسى ) في الرواية الثانية لابي بصير فهو محمول على الكراهة لا محالة بعد فرس الماء فيها كراهة لا اقل منه فانه مما لا ينجس سوا الانسان ما لم يتغير بالاشبه فكيف سوا الحمار او البغل وهذا واضح .

( ١ ) قال في الجواهر اجماعاً محصلاً ومقبولاً ( اقول ) ويدل على نجاسته مصافاً الى الاجماع احاديث كثيرة ( كصحيحة محمد بن مسلم ) عن احدهما عليه السلام في حديث قال : وقال في المنى يصيب الثوب قال ان عرفت مكانه فاعسله و ان جفى عليك فاعسله كله ( ومثلها ) حسنة <sup>(٢)</sup> من ابي بصير ( و قريب منها ) موثقة <sup>(٣)</sup> ساعة فامسأته عن المنى يصيب الثوب قال اغسل الثوب كله اذا جفى عليك مكانه قليلاً كان او كثيراً ( و في صحيحة <sup>(٤)</sup> ثانية ) لمحمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال ذكر المنى وشدته وحمله اشده من البول ( الحديث ) الى غير ذلك من الروايات الكثيرة .

﴿ بقي أمور أحدها ﴾ ان ظاهر الأخبار بقرينة ما فيها من لفظة « يصيب الثوب » اولعته وولات نظرت في ثوبك ولم تصبه ، او « اذا احتلم الرجل فاصاب ثوبه منى » الى غير ذلك من القرائن هو منى الانسان لا الحيوان .

ولكن الاجماع منعقد على نجاسته من كل حيوان دى نفس سائلة ( قل في المدارك ) فلا محال للتوقف فيه ( انتهى ) وهو كذلك ولولا الاجماع على ذلك لا مكنت المناقشة في منى غير الانسان سيما فيما يؤكل لحمه ( لاغلاق الموصول ) في موثقة <sup>(٥)</sup> عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال كل ما أكل لحمه فلا بأس مما يخرج منه ( و لمعوم موثقة ابن بكير ) المروية في الوسائل في الباب ٢ من ابواب لباس المصلي المشتملة على قوله عليه السلام ان كان مما يؤكل لحمه فالصلاة في براء و بوله و شعره وروثه و ألبانه وكل شيء منه جاز

( وعليه ) فما عن المعسر و المنتهى من ان الحجة على نجاسته في غير الانسان مما له نفس سائلة هي عموم الأحاديث صيغ ( و أضعف منه ) ما عن المعالم من الاحتجاج لذلك بكون المنى أشد من البول كما تقدم في الصحيحة الثانية لمحمد بن مسلم فانه بعد تسليم ان المراد من كونه أشد أى في النجاسة لا في إزاله العين هو قرينة ما في دليلها وإن انت نظرت في ثوبك فلم تصبه إلح - طاهر في منى الانسان فيكون دليلاً على أنجاسته من بوله .

( ١ و ٢ و ٣ و ٤ ) كلها في الوسائل في الباب ١٦ من النجاسات .

( ٥ ) الوسائل الباب ٩ من النجاسات .

قد عرفت آنفاً معنى النفس السائلة في نجاسة البول والغائط فلا نعيد  
مسئلة ٢ - قال بعض علمائنا (١) أن المذى الخارج عقيب الشهوة ناقص للطهارة ونحوه بحال ما خرج

(ولو تنزلنا عن ذلك) فهي دليل على أن كل حيوان بوله نجس فمنيته أنحس كما فيما لا يؤكل لحمة و  
لا دلالة لها على نجاسة مني ما كان بوله طاهراً كما في ما كوال اللحم .  
(ثانيها) أنه قد تردد الشرائع في طهارة مني ما لا نفس له وإن قال بعده والطهارة أشبه وحكي التردد  
عن المعتز والمنتهى أيضاً ولكن الظاهر أن التردد مما لا وجه له بعد قصور الأحيار عن شمول مني ما سوى  
الإنسان وقد اجماع في غير ماله النفس السائلة وإن حكي إطلاق معقد اجماع الانتصار والحال والمعية و  
لكنه ليس بشيء فإن المشهور كما صرح في الرياض وغيره على الطهارة (وعليه) فيبقى أصل الطهارة في مني  
مالاً نفس له سائلاً عن المعارض .

(ثالثها) أن لنا جملة من الروايات طهرها طهارة المنى (كصحيحة زرارة) قال سئلته عن الرجل يحسب  
في ثوبه أيتعطف فيه من غسله قال نعم لا بأس به إلا أن تكون التلعة فيه رطبة فانكأنت جافة فلا بأس (و  
صحيحة (٢) أبي أسامة) قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام تصيبني السجاء وعلى ثوب فتلك وأنا حنث فيصيب بعض ما  
أصاب حسدى من المنى فأصلي فيه؟ قال نعم (و رواية (٣) علي بن أبي حمزة) قال سئل أبو عبد الله عليه السلام وأنا حاصر  
عن رجل أحب في ثوبه فيعرف فيه فقال ما أرى به بأساً (الحديث) إلى غير ذلك من الروايات .

(و قد قيل) في توجيهها أمور صعبة (وأحسن ما قيل) أو يمكن أن يقال في توجيهها هو حملها على التيقن  
كما عن غير واحد وذلك نظراً إلى نهاب كثير من العامة إلى طهارة المنى .

( قال الشيخ ) في صلاة الحلال مسألة - المنى كله نجس لا يعزى فيه الفرق و يحتاج إلى الفصل ( إلى  
أن قال ) وقال الشافعي مني الآدمي طاهر من الرجل والمرأة و روى ذلك عن ابن عباس و سعد بن أبي وقاص  
و عائشة و به قال في التابعين سعيد بن المسيب و عطاء ( إلى أن قال ) و قال أبو حنيفة بفصل رطبة و بفرك يأساً  
( انتهى ) .

(١) القائل هو ابن الحنيد ( و مستنده ) في ناقصة المذى الخارج عقيب الشهوة جملة من الروايات ( ففي  
رواية (٤) أبي بصير ) أن خرج منك على شهوة فتوضأ و إن خرج منك على غير ذلك فليس عليك فيه وضوء ( و  
في صحيحة (٥) علي بن يقطين ) أن كان من شهوة نفس ( و في رواية (٦) الكاهلي ) ما كان منه شهوة فتوضأ منه  
( بل في صحيحة (٧) يعقوب بن يقطين ) الرجل سدى و هو في الصلاة من شهوة أو من غير شهوة قال المذى منه  
الوضوء .

( و مستنده ) في نجاسة المذى روايتان للحسين بن أبي العلاء ( فمى أحدهما (٨) ) سألت أبا عبد الله عليه السلام عن  
المذى يصيب الثوب قال إن عرفت مكانه فاعسله و إن حصى عليك مكانه فاعسل الثوب كله ( و في ثانيهما (٩) ) سألت

(١ و ٢ و ٣) كلها في الوسائل الباب ٢٧ من النجاسات .

(٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩) كلها في الوسائل في الباب ١٢ من نواقض الوضوء .

(١٠ و ١١) في الوسائل في الباب ١٢ من النجاسات .

على غير شهوة و الأقوى انه مطلقاً ليس يتنافى ولا يحس .

اما عند الله ﷻ عن المذنب يصيب الثوب فيلتزق به قال يغسله ولا يتوضأ

( و فيه مضاعف ) الى ان صحيحة يعقوب بن يقطين قد أمرت بالوضوء من غير تفصيل في المذنب بل فيها تصريح بالإطلاق و ان روايتي الحسين قد أمرنا بالعمل من غير تفصيل ايضاً في المذنب ( ان مقتضى الجمع بين الروايات المذكورة كلها الظاهرة بعضها في وجوب الوضوء منه وبعضها في وجوب غسله وبين ما هو أصح منها سنداً واكثر منها عدداً بل كاد يكون متواتراً جداً الصريحة في نفي الوضوء و الغسل جميعاً هو حرمان ما اذاً على الوضوء منه وهكذا مادراً على غسله على الاستصحاب وذلك محالاً للظاهر على الأظهر

( ففي صحيحة <sup>(١)</sup> ابن ابي عمير ) ليس في المذنب من الشهوة ولا من الإلحاط ولا من الغسل ولا من مسح الفرح ولا من المصافحة وضوء ولا يغسل منه الثوب ولا الحسد ( و في صحيحة <sup>(٢)</sup> حريري ) إن سأل من ذكر ك شيء من مذنب أو ودي و انت في الصلاة فلا تغسله ولا تقطع له الصلاة ( و في حصة <sup>(٣)</sup> بريد ) سألت أحدهما عن المذنب فقال لا ينقص الوضوء ولا يغسل منه ثوب ولا يجد انما هو بمنزلة المخاط و المساق الى غير ذلك من الروايات التي كادت تكون متواترة كما أشرنا .

( و بالجملة ) ان مقتضى الجمع بين جميع الروايات هو استحباب الوضوء من المذنب الخارج عقيب الشهوة بل من مطلق المذنب لصحيحة يعقوب بن يقطين المتقدمة عاينته ان الاستصحاب في الأول أشد وهكذا استحباب غسل المذنب مطلقاً لإطلاق روايتي الحسين من غير تفصيل فيهما بين الخارج عقيب الشهوة وغيره و يستعمل في روايتي الغسل كما احتمله جماعة الحمل على التيقن لصير العامة بأجمعهم الى النجاسة .

( قل الشيخ ) في صلاة الخائف المذنب و الودي طاهر ان ( الى ان قل ) و خالف جميع الفقهاء في ذلك يعني بهم العامة وقالوا بنجاستهما ( انتهى ) .

( ثم ان المذنب ) كما طهر لك في الجملة مما سبق وعرفت هو ما يخرج عالياً عقيب الشهوة بدلالة او تقبيل و نحوهما و قد يخرج بغير ذلك .

( و الودي ) بالبدال المهملة هو ما يخرج عقيب البول إجماعاً وهو يشبه المني في البياض الحليبي و العلقة

( و الودي ) بالدار المعجمة هو ما يخرج عقيب الإزال كما صرح به جمع من الأصحاب ولكن ومرسله ابن رباط المرويه في الوسائل في الباب ١٢ من نواقض الوضوء قال عليه السلام واما الودي فهو الذي يخرج من الأدواء و لا شيء فيه و إليها يشير المجمع بقوله و في الحديث هو ما يخرج من الأدواء بالبدال المهملة جمع داء و هو مرس انتهى ( و الظاهر ) انه لا تنافي بينهما و ذلك لحوار خروجه عقيب الإزال و الأدواء جميعاً

(١) الوسائل الباب ٩ من نواقض الوضوء .

(٢) الوسائل في الباب ١٢ من نواقض الوضوء .

مسئلة ٣ - كل دلوحة تخرج من الفل و الدبر غير البول و العائط و المنى و الدم هو طاهر (١)

## فصل

### في نجاسة الدم

مسئلة ٤ - الدم من كل حيوان له نفس سائلة نجس ( ٢ ) من غير فرق بين قليله و كثيره و قد تقدم معنى النفس السائلة في نجاسة البول و العائط فلا فخر ر.

(١) (قال في الحقائق) و لا أعلم خلافاً في الحكم المذكور (و قال في المستند) لا إجماع و الأصل (اقول) بل الخارج من الذكر غير البول و المنى و الدم ان كان من مصاديق المدي او الودي او الودي فيدل على طهارته مصافاً الى الإجماع لوضح الأصل ماذر على طهارة هذه الامور الثلاثة و قد اشير الى جملة من الأخبار الواردة في ذلك في المسئلة السابقة (وأما طهارة ما يخرج من الفرج) غير البول و المنى و الدم فاستدل لها بعد الإجماع و الأصل (صحيحة<sup>(١)</sup>) ابراهيم بن أبي محمود قال سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن المرأة و ليها فميصها او إرادها يعينه من يبلل الفرج وهي جبست أتصلى فيه قال اذا اغسلت صلت فيها

(و أما طهارة ما يخرج من الدبر) غير العائط و الدم فيدل عليها بعد الإجماع و الأصل ( ما رواه<sup>(٢)</sup> شعوان) قال سئل رجل ايا الحسن عليه السلام و انا حاسر فقل إن بي حرجاً في مقعدتي فأتوضأ ثم أستنجي ثم أحد بعد ذلك الندي و الصفرة تخرج من المقعدة أفأعيد الوضوء قال قد أتقبت؟ قال نعم قد ولكن رشه بماء و لا تعد الوضوء ( انتهى ) فان الرش هو للإستحباب لا لمحوه كما في سائر الموارد التي سيأتي تفصيلها في التطهير بالماء ان شاء الله تعالى ان لو كانت الندي او الصفرة نجسة بمنزلة الدم او العائط لأمر عليه السلام بنفس المقعدة بل و ماعادة الوضوء ايضاً لو كانت بمنزلة العائط ولم يكنف بالرش فقط بلا شبهة .

(٢) هذه المسئلة إجماعية إلا ما حكى عن ابن الجني و طاهر الصدوق في الفقيه فانهما قد حالعا المشهور في الحمله و سيأتي تفصيل كلامهما على الدقة (و على كل حال) يند على نجاسة الدم من كل حيوان دى نفس سائلة (مصافاً) الى إجماع الأصحاب على من أشير اليه بل إجماع المسلمين عموماً بل في الحواهر من ضروريات هذا الدين (اخبار متواترة) يجعلها المتتابع في ابواب متفرقة :

( ففي صحيحة<sup>(٣)</sup> ) زرارة قال قلت له أصاب ثوبي دم رعاء او غيره او شيء من منى فعلمت أثره الى ان أصيب له الماء و حصرت الصلاة و سبت أن متوبى شيئاً و صليت ثم اتى ذكرت بعد ذلك، قال تعيد الصلاة و تفسله .

(و في<sup>(٤)</sup> موقفة ساعة ) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرى في ثوبه الدم فينسى ان يفسله حتى

(١) الوسائل الباب ٥٥ من النجاسات .

(٢) الوسائل الباب ١٦ من نواقض الوضوء .

(٣) الوسائل الباب ٣٢ من النجاسات .

يصلي قال قال يعيد صلاته كي يهتم بالشئ اذا كان في ثوبه عقوبة لسيئاته .

(و في حقه <sup>١</sup> عبدالله بن سنان) قال سأل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل أصاب ثوبه حدة او دم قال ان كان قد علم انه أصاب ثوبه حدة او دم قبل ان يصلي ثم صلى فيه ولم يغسله فعليه ان يعيد ، صلى و ان كان ما لم يعلم به فليس عليه إعادة الى غير ذلك من الروايات المتواترة كما أشرنا

**في أمور أخرى** <sup>٢</sup> ادلنا بحقه من الأخبار ما هو طهارة الدم (في رواية <sup>٣</sup> حار) عن أبي حمزة عليه السلام قال سمعته يقول لو رعت دماً ورقاً (اي انقطع) ما دلت ان أصبح مني الدم وأصلي (و في رواية <sup>٤</sup> أبي حبيب الأسدي) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول في الرجل يرعب وهو على وضوء قال لا يفسل آثار الدم ويصلي .

(و في روايه <sup>٥</sup> داود بن سرحان) عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي فأسر في ثوبه دماً قال يتم (و في روايه <sup>٦</sup> محمد) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الدم يكون بالرجل فينعبج وهو في الصلاة قال يمسه ويمسح يده بالحائط او بالأرض ولا يقطع الصلاة .

(و في رواية <sup>٧</sup> الحسن بن علي الوشاء) قال سمعت ابا الحسن عليه السلام يقول كان أبو عبد الله عليه السلام يقول في الرجل يدحرج يده في أنفه فيصيب خمس أصابعه الدم قال يغتسل ولا يعيد الوضوء (و في رواية <sup>٨</sup> عبد الأعلى) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن دم الحمامة أفيها وضوء قال لا ولا يفسل مكانها لأن الحمام مؤتمن اذا كان ينعلفه ولم يكن صبي صغيراً .

(و في رواية <sup>٩</sup> أبي حرة) قال قال ابو حمزة عليه السلام إن أدخلت يدك في أنفك وانت تسلي فوجدت دماً سائلاً ليس برعاف ففتشه بيده .

(و في صحيحه <sup>١٠</sup> الحسن) قال سأل ابا عبد الله عليه السلام عن دم الراعيث يكون في الثوب هل يمشه ذلك من الصلاة فيه قال لا وإن كثر ولا بأس أيضاً بشبهه من الرعاف ينضجه ولا يغسله .

(و مقتضى الجمع) بين هذه الروايات كلها وبين ما أثير اليه في صدر المسئلة من الإجماع من الضرورة والاحتمال المتواترة على صحة الدم هو حمل هذه الروايات بأجمعها على ما لا ينافي الصحة فيحمل الدم (في الرواية الاولى والثانية والثالثة) على الأقل من الدرهم المفعو عنه في الصلاة

(١) الوسائل الباب ٣٠ من النجاسات

(٢) (٣ و ٤ و ٥) الوسائل الباب ٧ من بواقي الوضوء .

(٥) الوسائل الباب ٢٠ من النجاسات .

(٦) الوسائل الباب ٢٢ من النجاسات .

(٧) الوسائل الباب ٥٦ من النجاسات .

(٨) الوسائل الباب ٢ من قواعد الصلاة

(٩) الوسائل الباب ٢٠ من النجاسات .



(وأما الرابعة) فبعد تسليم انحصار الدمل فيها بالدم لا بالقريح المحض فهي من احبار المعو عن دم الفروج في الصلاة لعدم نجاسة الدم

(وأما الخامسة والسادسة) فالنشفة والتطيف فيهما محمولان على التطهير الشرعي لا مجرد إزالته العين (وأما السابعة) فالظاهر ان النسحة مقلوبه لعدم مناسبه الفت اى الكسر مع السيلان ولعل الصحيح هكذا فوجدت دماً يابساً ليس برعاف ففتنه يدك وعليه فلا اشكال ولا كلام لعدم الرأيه مع فرض البسوة كما لا يخفى

(وأما الثامنة) فاب اعكر إرجاع قوله عنه في الآخر يصحح ولا يفسله الى دم الراعيث دون الرعاف وان معنى قوله عنه ولا بأس ايضاً بشبهه من الرعاف اى شبهه في تفرق الأجزاء وكونه بحوالى القط لا في الكثرة فهو والآ فعملها مردود الى أهله.

**ثانيها** انه قد أشربا في صدر المسئلة ان المحكى عن ابن الحنبل و صاهر الصدوق هو مخالفه المشهور (مقول) اما ابن الحنبل والذى حكاه عنه في المعتمد انه قال اذا كان سعة الدم دون سعة الدرهم الذى سمته كعقد الإبهام الأعلى لم ينحس الثوب.

(ولكن ذكر في المختلف) انه قال ابن الحنبل الدماء كلها ينحس الثوب بحلولها فيه و أعطها نجاسة دم الحيض (انتهى) ولعل نظره في ذلك اى في الآخر الى أفراد الدم لا الى مقداره فلا يباي ما حكاه المعتمد عنه بالنسبة الى المقدار.

(وعلى كل حال) برده ان أدلة المعو عن الدم في الصلاة اذا كان اقل من الدرهم كما سيأتى تفصيلها في احكام النجاسات هي مما لا يساعد عدم نجاسته اذا كان بهذا المقدار

(امصاف) الى دالة حجة من الروايات على نجاسة الدم مطلقاً حتى قليله (كصحيحة علي بن حمزة عليه السلام) قال سألت عن رجل رعب وهو يتوضأ فتقطر قطرة في إمانه هل يصلح الوضوء منه قال لا (وفي صحيحته<sup>(١)</sup> الأخرى) سألت عن رجل رعب فامتخط صابوناً فامسح بالدم قطعاً مقداراً فامسح إمانه (الى ان قال) و إكأن شيئاً يئناً فلا يتوضأ منه.

(وفي صحيحته<sup>(٢)</sup> عبدالله بن ابي معمر) قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام الرجل يكون في ثوبه فقط الدم لا يعلم به ثم يعلم فينسى ان يغسله فيصلي ثم يذكر بعد ما صلى أبعد صلاته قال يغسله ولا يعيد صلاته الا ان يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله ويعيد الصلاة، فانه عليه السلام قد أمر بالغسل على كل من قد يرى كون الدم بمقدار الدرهم مجتمعاً و عدمه.

(ومن العجيب) ما حكاه المدارك عن ابن الحنبل في كتابه المحتصر الا انه يفتى من ان كل نجاسة وقعت على ثوب و كانت عنها مجتمعة او منقصة دون سعة الدرهم الذي يكون سمته كعقد الإبهام الأعلى لم ينحس

(٢٩١) الوسائل الباب ٨ من الماء المطلق.

(٣) الوسائل الباب ٢٠ من النجاسات.

مسئلة ٣ - الدم المتخلف في ديبحة ما يؤكل لحمه كالغنم و البقر و نحوهما طاهر خلال اكله (١) و اما المتخلف في ذبيحة ما لا يؤكل لحمه كالأشود و الفهود و الثعالب و الأرانب فلا يحوط و ان كان هو القود نجاسته الثوب إلا ان يكون النجاسة دم حيض او ميساً فان فليهما و كثيرهما سواء ( قال ) و لم تقف له في ذلك على حجة ( انتهى ) و هو كذلك ( و ردّه الحدائق ) بالأخبار الدالة على نجاسة الموال قليلة و كثيرة و الغائط و نحو ذلك من النجاسات و هو جيد .

( هذا كله ) من أمر ابن الحنبل رحمه الله ( و أمّا الصدوق ) فالمحكي عنه في الفقيه انه قال و ان دم اذا ساء الثوب فلا بأس بالصلاة فيه ما لم يكن مقداره مقدار درهم و اف وما كان دون الدرهم الوافي فقد يجب غسله ولا بأس بالصلاة فيه و ان كان الدم دون حصّة فلا بأس بأن لا يغسل إلا ان يكون دم الحيض فانه يجب غسل الثوب منه و من البول و المني قليلاً كان او كثيراً ( انتهى ) .

و طاهر هذا الكلام - بعد و صرح ان الأمر بالغسل في لسان الاحبار و كلمات الأصحاب هو طاهر في النجاسة - ان الدم اذا كان دون الدرهم نجس معفو عنه في الصلاة و اذا كان دون الحصّة فليس نجس إلا اذا كان دم الحيض .

( و لعل مستنده ) في ذلك رواية " أمّني بن عبد السلام عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له اني حكيت جلدتي فخرج منه دم فقال ان اجتمع قدر حصّة فاغسله و الأقل .

( اقول ) و مقتضى الجمع بينها و بين ما تقدم من الأدلة الدالة على نجاسة الدم قليلة و كثيرة هو حمل قوله عليه السلام و الأقل على المعفو عما دون الحصّة في حال الصلاة لا على عدم نجاسته كما ان مقتضى الجمع بينها و بين ما حدّد المعفو الى الدرهم هو استحباب غسل ما كان بقدر الحصّة دون الأقل منه فقدر الدرهم يجب غسله و ما دونه الى قدر الحصّة يستحب و ما دون الحصّة لا يستحب ( و قد حكى عن الشيخ ) ايضاً حمل رواية مثني على الاستحباب ( و لكن الوسائل ) حوّر حملها على بلوغه سعة الدرهم وهو بعيد

ثالثي \* انه حكى عن جملة من كتب العلامة كالمختلّي و المختلف و غيره ما و هكذا عن العناية و كشف اللثام و جامع المقاصد و غيرهم تقييد الدم في عنوان كلامهم بالمسحوق اي المصوب و هو كما في الحدائق الدم الذي ينصب من العرق بكثرة و عن المنتهى يدفع و هو كما في الحواهر مما يؤهم عدم نجاسة الدم الخارج من ذي النفس من غير عرقه أي من جلده او لحمه و نحوهما .

( و لكن المقصود ) على الظاهر كما استظهره جملة من الأصحاب هو الاحتراز عن دم ما لا نفس له و دم المتخلف في الذبيحة لا منهارة دم ذي النفس اذا خرج من غير العرق من جلد او لحم محكّه او عثرة او شوكة و نحو ذلك .

(١) ( قال في الحدائق ) طاهر خلال من غير خلاف يعرف ( و في المختلف ) وعن جمع آخرين دعوى الاجماع على الطهارة ( و في المصاحح الفقيه ) استقرار السيرة على عدم التجنب عنه ( اقول ) و يدل على الطهارة مصداقاً الى هذا كله ( قوله تعالى ) في أواخر الأسماء دقل لا أحد فيما أوحى الى محرماً على طاعم يطعمه إلا ان يكون

ولكن الأقوى طهارته (١).

مسئلة ٣ - الدم من كل حيوان ليس له نفس سائلة كالسمك و النبق و الراعيث و نحو ذلك طاهر شرعاً

ميتة او دماً مسفوحاً اولحم حر بره فاته تعالى قيد الدم المحرّم بالمسفوح (وعليه) يحمل قوله تعالى في أوائل المائدة « حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير » كما هو الشأن في ساير الموارد فيحمل المطلق على المقيد. والوصف أغنى المسفوح في الآية وإن لم يكن له مفهوم بنحو الإطلاق كما حقق في محله ولكن له مفهوم في الجملة معني ان الدم اذالم يكن مسفوحاً فمض امراده خلال لامحالة والا لكان التقييد بالمسفوح لغواً جداً والمتيقن من غير المسفوح الحلال هو المتخلف في ذبيحة ما يؤكل لحمه فاذا كان حالاً لكان طاهر قطعاً للقطع بعدم حوار تناوّد النجس شرعاً (وقد أشار) الى الاستدلال بالآية كذا من الحقائق والجواهر جميعاً (هذا) وعن جامع المقاصد والروى نجاسة دم العجلال لعموم أدله نجاسة الدم من دى النفس وحرمة اكله اى اكل دم الطحال وهو ضعيف فان المستعاد من مفهوم الآية حلية الدم المتخلف مطلقاً ولو كان في الطحال وحرمة الطحال بسببه مما لا ينافي حلية ما فيه من الدم فاذا كان حالاً كان طاهر قطعاً.

(وأضعف منه) مانع المسالك في الأطعمة من التريديد في الحقائق الدم المتخلف في القلب والكبد بها يتخلف في اللحم من حيث العلية مدعيّاً انه لو قيل بتحريمه وكل ما لا نص فيه ولا اتفاق وان كان طاهرّاً لكان وجهاً لعموم تحريم الدم وكونه من الحيوان (انتهى) فان العموم لو سلم منقطع بمفهوم الآية وأما كونه من الحيوان فممنوع جداً والا لم يكن فرق بين المتخلف فيهما وفي غيرهما فكان الجميع من الحيوان وكان محرماً شرعاً وليس كذلك قطعاً

﴿بقي شيء﴾ وهو انه استثنى الأصحاب رسوان الله عليهم من المتخلف في ذبيحة ما يؤكل لحمه الدم الذى قدرجح الى خوف المذبوح اما بسبب ردّ النفس او لكون رأس المذبوح في مكان عال او لغير ذلك من الأسباب بحيث لم يجرح المقدار المتعارف حروجه عند الذبح او التحرق وقد علموا الاستثناء بآية نحن حرام لا يدخل فيما نحن فيه (قال في الحقائق) وهو كذلك لعدم شمول الأدلة له (انتهى)

(١) وتفصيل الكلام فيه (ان في الحقائق) وعن جمع آخرين ان الطاهر من الأصحاب هو نجاسة المتخلف في ذبيحة ما يؤكل لحمه (وعن كشف اللثام) ومنظومة الطباطبائي اختيار طهارته مد عن الأخير نسبه الى المعظم فقار (والاقرب التطهير فيما يحرم) من المذكور (وعليه المعظم)

(وعن بعض معاصري المعالم) التريديد هنا من جهة إطلاق الأصحاب الحكم نجاسة الدم مما له نفس سائلة ومن جهة طاهر قوله تعالى «او دماً مسفوحاً» حيث دل على حل غير المسفوح وهو دليل على طهارته (وتردّد الحواهر) ايضاً وما الى الطهارة لوجوه أوجهها ظهور مساوات التذكية في المأكول وغير المأكول في تمام الاحكام سوى حرمة الأكل

﴿أقول﴾ ان قوله تعالى «او دماً مسفوحاً» وان لم يدل على حلية غير المسفوح بنحو الإطلاق كى يشمل مثل المقام ويعرف من حليته طهارته وذلك لما اشير اليه من عدم المفهوم للوصف الا في الجملة والمتيقن منه هو حلية المتخلف في ذبيحة ما يؤكل لحمه دون ما لا يؤكل لحمه (مضافاً) الى استبعاد حرمة لحم ما لا يؤكل

ليس بنجس (١) .

مسئلة ٣ - العلفه التي يستحيل اليها لطفه الآدمي أو غير الآدمي في الرحم أو في البصة حصه لأتهادم

لحمه وحليه دمه مد عن بعضهم دعوى الإجماع على حرمة دمه كحرمة لحمه

( ولكن العمدة ) أن الأحبار الدالة على نجاسة الدم مما لا عموم لها يشمل مثل المقام وأما إطلاقاتها فمصرفه الصافي ولا اجتماع في المقام على النجاسة لولم يكن المعظم على طهارته كما سمعت من منصومه الطباطبائي فيبقى حينئذ أصل الطهارة فيه سالماً عن المعارض .

( هذا مضاف ) الى ما ادعاء الحواهر من ظهور مساوات التذكية في المأكول وغير المأكول الآ في حرمة الأكل فكما أن التذكية في المأكول مما يبقى معها طهاره اللحم وتؤثر في طهارة الدم المتخلف فكذلك في المقام عيماً ولكن الاحتمال مع ذلك كله كما ذكره في المنس القوي بالنجاسة والله العالم

(١) ( قال في الحواهر ، للإجماع محصلاً ومفولاً مستمعاً أن لم يكن متواتراً على طهارته ( انتهى ) نعم عن المسوط والحمد وسائر وابن حمزة بعض المصادر الموهمة لنجاسة دم مالا نفس له ولكن الظاهر كما عن المعالم أن ذلك قد نشأ من سوء التعيين .

( ويؤيده ) مد يد عليه أن الشيخ في الخلاف قد صرح أولاً بغيره دم مالا نفس له نفس سائله وذكر دم السمك والنق والراعيث والقميل ثم بعده بطريقين ذكر عبارة موهمة لنجاسة دم الجميع ( ولعل من هنا ) قال في المختلف بعد نقل جملة من المصادر الموهمة للنجاسة واحتياطه الطهارة واستدلاله لها بالإجماع ( ملاحظه ) وعبارات اصحابنا لا يعمّر فيها على خلاف ما قلناه فانهم يتفقون في كتمانهم على أن دم مالا نفس له سائلة وميتته طاهران ( انتهى ) .

﴿ أقول ﴾ ويدل على الطهارة مضافاً الى هذا كله من الإجماع بقسميه محصلاً ومقوله الأحبار الواردة في دم جملة من افراد مالا نفس له كدم السمك والنق والراعيث ونحوها وهي بصيغة عدم القول بالعقل بين افراد مالا نفس له لسائلة يتم بها المطلوب وينتجها المدعى من طهارة الدم في جميع الافراد والاصناف بتمامها .

( ففي رواية السكوني <sup>(١)</sup> ) عن ابي عبدالله عليه السلام قال ان علياً عليه السلام كان لا يرى بأساً بدم مالم يذك يكون في الثوب فيصلى فيه الرجل بمعنى دم السمك ( انتهى ) ( وفي صحيحه <sup>(٢)</sup> ) عبدالله بن ابي يعفور ) قال قلت لابي عبدالله عليه السلام ما تقول في دم الراعيث قال ليس به بأس قلت انه يكثر ويتفاحش قال وان كثر ( وفي رواية <sup>(٣)</sup> ) عياض عن حمير عن ابيه عليه السلام قال لا بأس بدم الراعيث والنق وموا الخشاشيف الى غير ذلك من الروايات ( هذا وقد يستدل ) لطهارة دم السمك بالخصوص بوجوه أخر ( مثل ما عن المعتز ) من الإجماع على حوار اكل السمك بدمه ( وما عن المنتهى ) من الاستدلال لها بقوله تعالى «أحد لكم سيد البحر» بتقريب أن الصيد مما يشمل تمام أحرائه ومنها الدم فإذا حل كان طاهراً قطعاً بقوله تعالى «قل لأحد فيما أوحى الى محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً» بتقريب أن دم السمك ليس مسفوح فهو حلال وإذ حل كان طاهراً

حيوان له نفس سائلة (١)

## فصل

### في نجاسة الكلب والخنزير

مسئلة ١ - الكلب و الخنزير نجسان (٢) اذا كانا برّيين .....

لامحالة وباردم السمك ليس بأعظم من ميتته وميتته طاهرة (الى غير ذلك )  
و هذه الوجوه وان لم يرد بها نصها عن المتأقن ولكن الأعلب مما لا بأس به والعمدة في المسئلة هي الإجماع  
والأخبار الواردة فيها ولو بضميمة ما اشير اليه من عدم القول بالفصل .

(١) هكذا علل النجاسة في محكي المعتسر وفي الخلاف أصناف الى التعليل المذكور ( اجماع العرفه ) على  
نجاسة العلقه (ولكن عن الذكرى) مع دليل المعتسر ( قال ) وتكونها في الحيوان لا يندل على انها منه ( انتهى )  
( و عن المعالم ) انه استوحه المسح المذكور و أصناف اليه دعوى ان ما يوجد في البيضة لم يعمم انه علقه فلم يعلم  
اندراجها تحت اجماع الخلاف لو نسب على وجه يكون حجة و مقتضى الأصل الطهارة ( قال ) و بعضه ظاهر قوله  
تعالى « اودمأ مسفوحاً » حيث انه دا على حل غير المسفوح مطلقاً خرج من ذلك ما وقع الاتفاق على تحريمه ويبقى  
الباقي و اثبت العدل مقتضى لشبوت الطهارة كما مرّ غير مرّة ( انتهى )

﴿ اقول ﴾ و الأظهر نجاسة العلقه لأن هادم حيوان له نفس سائلة كما أفاد المعتسر و تكونها في الحيوان  
مما يكفي في صدق كونها منه فتندرج العلقه بذلك تحت اطلاقات الأخبار و معاقب الإجماعات الدالين على  
نجاسة الدم مضافاً الى اندراجها تحت معتد اجماع الخلاف الذي ادّعاء على نجاسة العلقه «لخصوص ( و لو  
سلم ) عدم صدق العلقه على المتكون في البيضة فصدق الدم عليه مما يكفي في الإندراج تحت الأولين فقط كما  
لا يحق ( و من هنا يظهر ) انه لا محال في المسئلة للتمسك بالأصل أعني اصل الطهارة .

( و أمّا قوله تعالى ) اودمأ مسفوحاً فليس مفهومه كما اشير غير مرة إلا حلية غير المسفوح في الجملة و  
المتيقن منه هو المتخلف في ذبيحة ما يؤكل لحمه لا غيره .

(٢) ( قال في الجواهر ) للإجماع المحصل بل ضرورة المذهب ( انتهى ) نعم ذكر في الخلاف مخالفة  
مالك و داود فقالا بطهارة الكلب و طهارة سؤره و لعابه و حوار استعماله «لشرب و غيره لكن يحصل منه  
الإفناء تصدياً .

( اقول ) و يدل على نجاستهما مضافاً الى الإجماع بل و ضرورة المذهب الأخبار المستفيضة بل المتواترة  
كما يظهر بمراجعة الوسائل في ابواب المصاف و المستعمل و الاسرار و ابواب المحاسن و بعض ابواب التجارة و  
في الوافي باب التطهير من مسّ الحيوانات .

( ففي ذيل موثقة<sup>(١)</sup> عبدالله بن ابي يعقوب ) قال عنه قال عنه فان الله تبارك و تعالى لم يخلق خلقاً أنحس من الكلب

و إن التائب لنا أهل البيت لا نجس منه .

( وفي ديد صحيحه <sup>(١)</sup> الفصل أبي العباس ) قال حتى انتهيت إلى الكلب فقال رحس رحس لا تنوصه فغسله  
( وفي ديد <sup>(٢)</sup> رواية معاوية بن شريح ) قال قلت له - الكلب ؟ قال لا قلت أليس هو سمع قال : لا والله  
انه نجس لا والله انه نجس .

( وفي رواية <sup>(٣)</sup> أبي سهر القرشي ) قلت أهو حرام يعني الكلب قال هو نجس أعيد به عليه ثلاث مرآت  
كل ذلك يقول هو نجس .

( وفي ذيل <sup>(٤)</sup> صحيحه علي بن جعفر عليه السلام ) وسأته عن خنزير شرب من إماء كيف يصنع به فقال يغسل  
سمع مرآت ( وفي رواية <sup>(٥)</sup> سليمان الإسكافي ) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن شعر الخنزير يغزر به قال لا بأس  
به ولكن يغسل يده إذا أراد أن يصلي .

( وفي ديد <sup>(٦)</sup> رواية ابن رثاب ) فقلت : ما على من قلب لحم الخنزير قال يغسل يده إلى غير ذلك من  
الروايات المتواترة كما أشرنا

﴿ نعم لنا ﴾ جملة من الروايات قد يظهر منها طهارة الكلب و الخنزير ( ففي صحيحه <sup>(٧)</sup> ابن مسكان )  
عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأته عن الوضوء مما ولغ الكلب فيه و السنور أو شرب منه حمل أو دابة أو غير ذلك  
أيتوضأ منه أو يغتسل قال نعم إلا أن تجد غيره فتنزله عنه .

( وفي صحيحه <sup>(٨)</sup> زرارة ) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأته عن الحبل يكون من شعر الخنزير يستقي به  
الماء من البشر هل يتوضأ من ذلك قال لا بأس .

( وفي مؤتفة <sup>(٩)</sup> الحسين بن زرارة ) عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له شعر الخنزير يحمل حبلاً ويستقي  
به من البشر التي يشرب منها فقال لا بأس به .

( وفي صحيحه <sup>(١٠)</sup> أخرى ) زرارة قال قد سألت أبا عبد الله عليه السلام عن حلد الحبرين يجعل دلوأ يستقي  
به الماء قال لا بأس .

( و مرسله <sup>(١١)</sup> الصدوق ) قال سئل أبو جعفر عليه السلام و أبو عبد الله عليه السلام فقيل لهما أبا تشتري ثيابا يصبه  
الحمر وودك الخنزير عند حاكها أصلي فيها قبل أن تصلها فقال نعم لأناس إلى الله حرم أكله وشربه ولم  
يحرم لبسه وطسه والصلاة فيه .

﴿ و الجواب ﴾ أما عن صحيحه ابن مسكان فقد عرفت في الماء القليل أي معارضة ماداً على نجاسة

(٢٨١) الوسائل الباب ١ من الاستاد .

(٣) الوسائل الباب ١٢ من النجاسات

(٤) الوسائل الباب ١٣ من النجاسات

(٥) الوسائل الباب ٢ من الاستاد .

(٦) الوسائل الباب ١٤ من الماء المطلق .

(٧) الوسائل في النجاسات في باب يجلس الخمر .



لا بحرئين (١) من غير فرق في نجاسة الأول

سؤر الكلب من الإخضرار الكثيرة وأنه يمكن حملها على الماء الكثير وقد يشهد لهذا الحمل ما في موثقة<sup>(١)</sup> أبي حنبل عن أبي عبد الله عليه السلام قال ولا تشرب سؤر الكلب إلا أن يكون حوصاً كبيراً يستقى منه (وأما صحيحة زرارة) فقد عرفت في الماء القليل أيضاً عدم العلم بملاقات الحبل مع الماء ثم تقاطره إلى الدلو بعد الاتصال من البشر ولو سلم فهي من أدلة عدم اتصال القليل بالملاقات لا عدم نجاسة شعر الخنزير (ومنه يتضح الجواب) عن موثقة الحسب أيضاً فالعلم فيها بملاقات الحبل مع الماء ولو سلم فهي من أدلة عدم اتصال البشر بالملاقات لعدم نجاسة شعر الخنزير.

(مل ومنه يتضح الجواب) عن الصحيحة الثابتة لزرارة فإنها دليل على عدم اتصال البشر بجلد الخنزير لأعلى عدم نجاسة جلد الخنزير ولا على عدم اتصال القليل بالملاقات إذ لعلمه يستقى به الماء للزرع لا للشرب أو التوضي ونحوهما.

(وأم مرسله الصدوق) فإن أمكن حملها على ما لا ينافي نجاسة الخنزير وشحمه فهو والآفة لها مردود إلى أهله سيما مع معارضتها لصحيحة<sup>(٢)</sup> رد الإسكاف التي هي صريحة في أشدنية دسم الخنزير من شعره و أن أمر العمل في كليهما حملاً فأرقلت لأبي عبد الله عليه السلام جعلت فداك أنا لعمل مشعر الخنزير فرما تسي الرجل فصلى وفي يده منه شيء فقال لا ينبغي أن يصلي وفي يده منه شيء فقال جددوا فاعسلوه فما كان له دسم فلا تعملوا به وما لم يكن له دسم فاحملوا به واغسلوا أيديكم منه.

(والمظاهر) أن أمره عليه السلام بفصل شعر الخنزير هو لتمييز ماله دسم عما لا دسم له فعاله دسم لا يعمل به و لكن مع ثالث يفصل منه اليد بعد العمل به لحصول المسح معه برطوبة عذبة في حين العمل أما لعرق اليد أو لاحتياج العمل إلى تبليل رئوس الأصابع ولو بالريق وشبهه والله العالم

(١) قال المشهورين الأصحاب هو طهارة الكلب والخنزير البحرئين إلا ما عدا من أدرس من الحكم نجاسة البحرى لصدق الإسم وما عن الميان أيضاً من الحكم نجاسة البحرى في وجهه.

**﴿و احتج المشهور﴾** بانصراف الأخبار الدالة على نجاسة الكلب والخنزير عن البحرئين وهو كذلك (و أضاف إليه) في مصاح الفقهاء الأخبار الدالة على طهارة الخنزير و حوار الصلاة فيه بناء على ما هو المعروف من كونه جلد كلب الماء (قال) ويشهد له صحيحة ابن العجاج المروية عن الكافي في آخر كتاب الأطعمة في باب لس الخنزير قال سئل أبا عبد الله عليه السلام رجل و أنا عنده عن جلد الحر فقال ليس بها بأس فقال الرجل جعلت فداك إنهما في بلادى و أما هي كلاب تخرج من الماء فقال أبو عبد الله عليه السلام إذا خرجت من الماء تعيش خارجة من الماء فقال الرجل لا فقال لا بأس (انتهى).

و هو جيد فإن التعليل ظهوراً قوياً في أن الميعار في نجاسة الكلب هو أن يعيش في خارج الماء والآفة هو ظاهر (هذا كله) مصداقاً إلى ما عن النهاية والتحرير و طاهر التذكرة من أن لفظ الكلب حقيقة في الممهور

(١) الوسائل الباب ١ من الاستئذان.

(٢) الوسائل في أبواب ما يكتسب به باب حكم العمل بشعر الخنزير.

بين كلب الصيد وغيره (١) .

مسئلة ٣ - لا فرق في حساسة أجزاء نجس العيس كالكلب والخنزير والكافر بين ما تحلله الحياة كالجلد واللحم وصورهما وبين ما لا تحلله الحياة كالشعر والعظم وتجوهاما فالكدر (نحو) (٢) .

أي المرئي ومخار في غيره أي المحرري إذ اللفظ على هذا يحمل على معناه الحقيقي دون المحاذي إلا بقرينة صارفة وليست فليس

(١) خلاى طاع الصدوق من الفرق بينهما (قال في محكي العقبة) ومن أصاب ثوبه كلب حاف ولم يكن بكلب صيد فعليه أن يرشّه بالماء و إن كان رطباً فعليه أن يغسله وإن كان كلب صيد فإن كان حافاً فليس عليه شيء وإن كان رطباً فعليه أن يرشّه بالماء (اقول) أما ما أفاده في الكلب غير كلب الصيد من الرن أو الفرع عند الإصابه حافاً أو رطباً فهو شيء مذكور في الروايات .

(ففي صحيحة<sup>(١)</sup> الفصل) إذا أصاب ثوبك من الكلب رطوبه فاعسله وإن مسّه جافاً فمصب عليه الماء (وفي صحيحة<sup>(٢)</sup> حرير) إذا مسّ ثوبك كلب فان كان حافاً فامسحه وإن كان رطباً فاعسله (وفي رواية<sup>(٣)</sup> الحصار) فمن أصاب الكلب وهو رطب فليغسله وإن كان حافاً فليمسح ثوبه بالماء إلى غير ذلك مما يظهر من مراجعة الوسائل الباب ٢٦ من النجاسات .

(و أما ما أفاده ) في كلب الصيد من أنه لا شيء عند إصابته جافاً وأمره بالرن عند إصابته رطباً فلم ينف له شيئاً فيما يدين من الأخبار (و في الحدائق) في المطهرات في المسئلة الخامسة قال ولم أقف له على موافق (انتهى) (و عليه) فيمنعته إطلاق ماورد في الكلب رشاً أو غسله عند إصابته حافاً أو رطباً بل وخصوص حسنة<sup>(٤)</sup> محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب السلوقي فقال إذا مسسته فغسل يديك

(نعم) حكى عن الجامع أنه قال روى أن كلب الصيد لا يرش من ملاقاه رطب ( لكن ) قال في الحواهر في أحكام النجاسات لا يشفي الالتفات إليه ضرورة أنها من الشوائب أن ثبت بعد ما عرفت ( انتهى ) وهو كذلك .

(٢) خلاى لما عن المرتضى في المسائل الناصرية حكم بطهارة شعر الخلب والحرير تبعاً لجدة الناصر وعن البحار متابعتهما (ومن العجيب) استدلال السيد للطهارة بالإجماع مع أنه لم ينقل المختلف خلاى من أحد من الأمامية في حساسته سوى السيد رحمه الله (وفي الحدائق) صرح بأنه لم ينقل بالطهارة أحد سوى السيد وفي الحواهر ما يقرب منه (و استدلال السيد) أيضاً بأن ما لا تحلله الحياة ليس من جملة الحيوان وإن كان متصلاً به فشعر الكلب والحرير ليس من جملة ما كي يشمله مادل على نجاستهما (و فيه ما لا يحصى) فإن الاسم صادق بحكم العرف واللغة على مجموع الأجزاء شامها من غير فرق بين ما تحلله الحياة وغيره

(و أعجب من ذلك) ما في المدارك فإنه بعدما استدلل لنجاسة ما لا تحلله الحياة من نجس العيس بأن دليل نجاسته يشهد عظمه وشعره وأنها داخلان في مسماه (قال) أما الكافر فلم أقف على نص يقتضي نجاسة ما لا

(١) الوسائل الباب ١٢ من النجاسات .

(٢) الوسائل الباب ٢٦ من النجاسات .

مسئلة ٣ - لو ترى حيوان يحس العين كالكلب أو الحرير على حيوان طاهر العين كالذئب أو بالعكس فتولد منهما حيوان فالحكم تابع للاسم فان كان كلباً أو حريراً فهو نجس وإن كان دماً فهو طاهر (١) وإن لم يكن كلباً أو حريراً ولا دماً بل حيواناً مستقلاً برأسه والأقوى الطهارة (٢) وإن كان الأحوط الاحتياط عنه وإذا نرى الكلب على الحرير أو بالعكس وتولد منهما حيوان فإن كان كلباً أو حريراً فهو نجس وإن كان حيواناً مستقلاً برأسه والأقوى الطهارة (٣) وإن كان الأحوط الاحتياط بها أيضاً هاها أكد وأشد.

تحل الحياة منه فلو قيل طهرته كان حسماً انتهى) إذ أتى فرق بين الكلب و الحرير و بين النافر فكيف ان المعظم و الشعر داخلان في مسمى الكلب و الحرير فكذلك داخلان في مسمى أحبيهما النافر (و بالمحملة) لا ينفي الدرياق في نجاسة شعر الكلب و الحرير وما جرى مجرى شعر مما لا تحل الحياة و ذلك لصديق الاسم على المجموع.

(مضاف) إلى مضافاً على غير الثوب عند إصابته الكلب برطوبة و تقدم معه في آخر المسئلة السابقة و إطلاقه شمل ما إذا كانت الإصابة مع الشعر فقط كما هو الغالب و مضافاً على نجاسة شعر الحرير بالخصوص كرواية سليمان الإسكافي و صحبه براد الإسكافي المتقدمين في المسئلة السابقة (و في رواية (١) زرارة) عن أبي حمزة (عليه السلام) قال قلت له إن رجلاً من مواليك يعمل الحمايل شعر الحرير قال إذا فرغ فليصل يده (و في رواية (٢) أخرى لبراد الإسكافي) و عمل يدك إذا مسسته عند كل صلاة (إلى غير ذلك) مما قد يعده المتتبع في الروايات.

(١) المسئلة إلى هنا مما لا خلاف فيها على الظاهر و إن كان قد يلوح من محكي المتن و النهاية وجود الخلاف فيها حيث حكى عن أحدهما أن الأقرب فيه عندی اعتماد الاسم و عن الآخر الوجه عدى اعتبار الاسم ولكن مع ذلك ليس بهر يريح ولا ظاهري وجود المخالف ههنا.

(٢) كما حكى عن غير واحد من الأعلام و منهم حملة آخر من من شعره على كاهلهم من لعله المشهور (و مستند الطهارة) هو الأصل و مدركه موثقة عماد ادرويه في الوسائل في الباب ٣٧ من النجاسات المشتملة على قول أبي عبدالله (عليه السلام) قال شيء تطيف حتى تعلم أنه قد راح الحوائق استناداً منه إلى ما احتاره في المقدمة الحادية عشر في صدر كتابه من عدم حرمان أصل الطهارة في الشبه الحكمة بعباً لأمنه الاستراعى و هو ضعيف لا إطلاق الموثقة.

(٣) كما عن كشف اللثام و كشف الغطاء و هو الذي اختاره المدارك و الجواهر و مصباح الفقه و العروة بل الحقائق أيضاً إذا صدق عليه اسم أحد الحيوانات الطاهرة لا ينافي كونه حيواناً مستقلاً برأسه (نعم) عن البروس و الذكرى من عن حمته منهم الشهيدان و المحقق الثاني الحكم معناه المتولد من تحسين على كل حال و إن لم يصدق عليه اسم أحدهما استنداً إلى أن المتولد من تحسين جزء منهما (كما إن) عن المنتهى و النهاية و التذكرة و المعالم التوقف و التردد من كونه معهما نجس و من أن الأصل سالم فيه عن المعارض فظاهر

## فصل في نجاسة الميتة

مسئلة ١ - ميتة كل حيوان ذي نفس ماثلة نجسة من غير فرق بين ميتة الآدمي و غيرها (١) ولا بين

( ويرد الجميع ) إن المتولد من نجس يعد فرس عدم صدق اسم أحدهما عليه مع لا شمله دله  
بجاستهم فيبقى أصل الطهارة فيه سالماً عن المعارض من غير حاجة الى صدق اسم أحد الحيوانات الطاهرة عليه  
كما تقدم من الحدائق .

(١) هذه المسئلة إجماعية نال عن المعترض والمختلئ إجماع علماء الإسلام على نجاسة الميتة (و على كبر حداء  
يداً على النجاسة مصفاً الى الإجماع ( قوله تعالى ) في أو آخر الأقسام : قل لا أحد فيما أوحى الى محرماً  
على طاعم يطمعه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس ، بناء على عود التعليل الى الجميع  
كما هو الظاهر دون حصوس الأخير وإن المراد من الرجس هو النجس كما في اللغة : هكذا في التبيان في تفسير  
الآية مل عن التهذيب أنه النجس بلا خلاف .

نعم ذكر في اللغة للرجس معنى آخر أيضاً فالعمل القبيح و العقاب عليه و دسوسه الشيطان الى غير ذلك  
ولكن المناسب له في الآية الشريفة هو ما ذكرناه (ومنه يعرف) حوار الاستدلال بها لنجاسة الدم ولحم الخنزير  
أيضاً وإن كتبنا في معنى عن الاستدلال بها في كل من الدم ولحم الخنزير للروايات المتواترة كما أن الروايات هاهنا  
أيضاً متواترة جداً و نحن نشير الى جملة منها :

(وفي صحيحة<sup>(١)</sup>) محمد بن مسلم (سئل انا جعفر عليه السلام عن الشر تقع فيها الميتة فقال ان كان لها ريح نزع  
منها عشرون دلواً (و في رواية<sup>(٢)</sup>) أبي خالد ) أنه سمع ابا عبد الله عليه السلام في الماء يمر به الرجل وهو يقيع فيه  
الميتة و الحيفة فقال ابو عبد الله عليه السلام ان كان الماء قد تغير ريحه او طعمه فلا تشرب ولا تتوضأ منه الح  
(و في صحيحة<sup>(٣)</sup>) حر يز ) عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال كلما غلب الماء على ريح الحيفة فتوضأ من الماء و  
اشرب فإذا تغير الماء و تغير الطعم فلا توضأ منه ولا تشرب .

(و في صحيحة<sup>(٤)</sup>) الحلبي ) او حسنته قال سألت عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت فقال يغسل ما أصاب الثوب  
(و في رواية<sup>(٥)</sup>) ابراهيم بن ميمون ) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يقع ثوبه على جسد الميت قال  
ان كان غسل الميت فلا يغسل ما أصاب ثوبك منه وان كان لم يغسل فاعل ما أصاب ثوبك منه يعني إذا برد الميت  
(و في التوقيع<sup>(٦)</sup>) المروي ) عن الطبرسي في الاحتجاج لس على من مسه الاعل اليد (و في توقيعه<sup>(٧)</sup>  
الآخر ) اذا مسه في هذه الحال لم يكن عليه الا غسل يده .

(١) الوسائل الباب ٢٢ من الماء المطلق .

(٢) الوسائل الباب ٣ من الماء المطلق .

(٣) الوسائل الباب ٣٤ من النجاسات .

(٤) الوسائل الباب ٢ من غسل المس .

(و في الرصوي<sup>(١)</sup>) و ان من ثوبك متاً فاعسل ما اصاب و إن مسست ميتة فاعسل يديك الى غير ذلك من الروايات المتواترة في المجموع و ان كان في خصوص ميتة الآدمي مستقيصه لامتنواثرة  
**﴿ثم ان هاهنا أمرين﴾** لا بأس بالتنبيه عليهما :

**﴿أحدهما﴾** انه حاشى عن المعالم ان الحجة في صحة الميتة من دى النفس السائلة هي الاجماع و ذلك لقصور حجة الحلبي و رواية إبراهيم عن إعادة الحكم بنحو العموم أي بحيث تشمل ميتة غير الآدمي ايضاً (مضافاً الى ما فيهما) من قصور السند .

و اما ما ورد في الاطعمة من انتهى عن أكل اللحم او الزيت او اعمات فيه العدة فهو قاصر عن إعادة العموم ايضاً و فيه ما لا يحصى فان لما صوحاً كثيرة كما يظهر من اربعة ابواب المياه واردة في الميتة وقد اشير الى حجة منها و هي ان لم تكن طاهرة في خصوص ميتة غير الآدمي فلا محالة هي مما يشملها لان الامام عليه السلام في مقام الجواب لم يستعمل فقيد العموم فهراً و اما ما ورد في ميتة الآدمي فلا يحصر بالردتين فقد و ذلك لما عرفته آنفاً و عليه فلا يصح ان حينئذ قصورهما سنداً لو سلم

**﴿ثانيهما﴾** انه يظهر من المذاهب المناقشة في أصل الدليل على تحاشة ميتة غير الآدمي و لو في الجملة صلا عن إعادته العموم فان الروايات الناهية عن أكل الزيت و نحوه اذا ماتت فيه الفارة غير صريحة في التحاشة (و اما صحيحة<sup>(٢)</sup> حرير) قال قار أبو عبد الله عليه السلام لزراعة و عهد من مسلم اللبن و الد و البيص و الشعر و الصوف و القرن و الثاب و الحافر و كل شيء يعسل من الشاة و الدابة فهو ركي و إن أحدثته منه بعد أن يموت و غسله و صد فيه (فالأمر بالعسل فيها) لا تمنع كونه للتحاشة بل يحتمل ان يكون لازالة الأجزاء المتعلقة به من الجلد المانعة عن الصلاة فيه كب يشعر به قوله عليه السلام فاعسله و صل فيه

و بل قد ورد في حلد الميتة ( ما يدل على طهارته صلا عن عدم الدلالة على نجاسته وهي مرسلة الصدوق<sup>(٣)</sup> في العقبه عن الصادق عليه السلام انه مثل عن جلود الميتة يحمل فيها اللس و الماء و السم ما ترى فيه فقدا لا بأس بان تحمل ماشئت من ماء أولبن أو سمن و تتوسأ منه و تشرب ولكن لأصل فيها .

(و الجواب عن الجميع) ان الروايات الناهية عن أكل الزيت و نحوه اذا ماتت فيه العدة و ان لم تكن هي صريحة في النجاسة ولكنها طاهرة فيها و الظهور مما تكفي (و اما الأمر بالعسل) في صحيحة حرير فهو ظاهر في إزالة النجاسة العرسنة الحاصلة لأصوا الشعر و الصوف من جهة علاقتها للميتة برطوبة لا في إزالة الأجزاء بها من الجلد المانعة عن الصلاة فيه فان العسل مع يزيل النجاسة لا الأجزاء المتعلقة بها

(و اما مرسلة الصدوق) الدالة على طهارة حلد الميتة فهي مع كل رواية اخرى قد دلت على طهارته او على طهارته بالدمع من جهة معارضتها للروايات الكثيرة الدالة على نجاسته محمولة على التقية و في نفس الروايات الدالة على نجاسته روايات عديدة شاهدة لهذا الحمل و تفصيل الكلام في الكلى سيأتي في الجلود

(١) المستدرک الباب ٢٦ من النجاسات .

(٢) الوسائل الباب ٣٣ من الأطعمة المحرمة (٣) الوسائل الباب ٣٤ من النجاسات

ميتة حيوان برّي أو بحري (١) بعد كون الحيوان ذا نفس سائلة وقد تقدم معنى النفس السائلة في نجاسة البول والغائط فلا يخيد .

مسئلة ٣ . الأقوى عدم تعدّي النجاسة من الميتة الى غيرها إلا برطوبة من غير فرق بين ميتة لأدعى (٢)

اثاء الله تعالى فانتظر .

(١) فان طاهر الجميع كما صرح في الحواهر عدم الفرق في ميتة ماله نفس سائلة بين البرّي والبحري والجميع محس (فار) لإطلاق معاهد الإجماعات أو عمومها (انتهى) بل عن التذكرة ان ميتة ذي النفس من المائي نجسة عندنا و طاهره الإجماع عليه

(و لكن) مع ذلك كله يظهر من الشرح في طهارة الخلاف ان لما عواين مستقيس لا يحس ميتتهما (أحدهما) مالا نفس له : قد عوبه في مسئلة مستقلة (ثانيهما) ، بعيش في ماء وقد عوبه في مسئلة أخرى بعد الأولى (فار) و به قال أبو حنيفة ( الى ان امتدنا للذي ) بأصل الطهارة و ان الحكم بالنجاسة قد يحتاج الى دليل (فار) و روى عنهم عليهم السلام انهم قالوا اذا مات في الماء ما فيه حياته لا ينحسه (انتهى)

و يصحّفه مصافاً الى ما سمعت من الحواهر من إطلاق معاهد الإجماعات بل سمعت من التذكرة طاهره إجماع على النجاسة في ذي النفس المائي (إطلاق موثقة<sup>(١)</sup> حفص من عيان) عن حمزة بن محمد عليه السلام قال لا يفسد الماء بآ ما كانت له نفس سائلة (ومثلها<sup>(٢)</sup>) مرغوعة بن يحيى (و يؤيد المصنوع موثقة<sup>(٣)</sup> عماد) كلما ليس له دم ولا بأس (و رواية<sup>(٤)</sup> اس مسند) كل شيء يسقط في الشئ ليس له دم مثل العقارب والحفاس و اشياء ذلك فلا بأس اذا مفهومهما ان ماله دم ففيه الناس ولو كان بحرياً .

( و أمّا مرسله الشرح ) روى عنهم النجس من بعض المحققين ان الرواية لم يحدوها في كتب الأخبار و هو كذلك (واحتسب في مصباح الفقيه) انه قد اراد بالرواية صحيحة اس الاحتجاج المتقدم في نجاسة الكلب والحسبر و هو بعيد فان أقصى ما يستند منها ان الكلب او كل حيوان آخر اذا كان مما بعيش في الماء فهو طاهر وهذا غير مربوط بمسئلة الميتة ( و عن الحنفية ) الاحتجاج لطهارة ميتة كلما بعيش في الماء ولو كان ذا نفس سائلة كالتمساح بقول النبي ﷺ في البحر : هو الطهور ماؤه الحل ميتته

(وعن لمشر) انه لاحقة لهم في ذلك لأن التحليل محض «السموك» (انتهى) وهو حيّد فان الذي يحلّ ميتته عندنا هو السمك خاصة لا ما سواه كي تستكشف من حليته طهارته .

و أمّا إطلاق الميتة على السمك فهو على الظاهر ملحاط ان الحيتان ذكاتها مواتها كما يظهر من راجعه الوسائل باب الصلاة في جلد الحرّ وقد تقدم في دم مالا نفس له سائلة رواه السكوني المشتملة على تعمير علي عليه السلام عن دم السمك بدم مالم يذكّ و كذا في التذكية عنه هو ملحاط انه لم يجر عليه ما يجري على سائر الحيوانات من الذبح او النحر وامكان تذكيته في الحقيقة هو موته أي في خارج الماء بعد إخراجة حيّاً .

(٢) أمّامة الأدعي قبل الفصل ففيها اقوال :

(أحدها) عدم تعدّي النجاسة منها الى غيرها إلا برطوبة كما في سائر النجاسات عيماً وقد سب الحواهر



عدم التعدي من الميتة مطلقاً إلا برطوبة في أو آخر غسل المس إلى جمع كثير قد ذكرهم نسبتهم (قال) بل في شرح المفاتيح نسته إلى الشهرة بين الأصحاب (انتهى).

(أي) التعدي مع الرطوبة و البيوسة جميعاً (و في الحدائق) في صدر احكام النجاسات و عن كشف الاثناس سنة هذا القول إلى المشهور أو عن التذكرة) و نهاية الأحكام نسته إلى طاهر الأصحاب (و عن فوائد القواعد) أنه المعروف من المذهب

(ثالثاً) التعدي مع الرطوبة نجاسة مع البيوسة نجاسة حكمة<sup>(١)</sup> بمعنى ان الملاقاة لها مع البيوسة في حكم النجس فيجب عمله تمتداً من دون أن يتنجس الثالث و ان لاقاه برطوبة و هو المحكي عن المنتهى . (رابعاً) التعدي مع الرطوبة و البيوسة جميعاً نجاسة حكمية بالمعنى المذكور و هو المحكي عن ابن ادريس و لكن طاهر ما حكاه المدارك عنه بقرينة تمثيله ملاقات الميت مع الاده أن كلامه مفرد في الملاقات مع الرطوبة ففي خصوصها يقول التعدي النجاسة الحكمية لا مطلقاً حتى مع البيوسة .

و على كل حال الحق هو القول الاول فان ما دل على نجاسة ميتة آدمي الأمر يصل ملاقاها . ان له إطلاقاً يشمل حالتي الرطوبة و البيوسة جميعاً (لكن موقفه) عبدالله بن مكيه ، لمدينة في الوسائل في الباب ٣٩ من احكام الحلوة قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام الرجل يسور ولا يكون عنده الماء فيمسح ذكره بالماء قال كذا شيء يدس ركبي - التي هي كالصريحة في ان النجس مادام كونه باساً لا يتنجس شيئاً كالثوب و الفخذ و نحوهما - حاكمية على الاطلاقات لعدمها اليها موحه لحصر التعدي و غسل بصورة الرطوبة فقط

(و من هنا يعرف) ان النسبة بين الموثقة و الاطلاقات وان كانت هي عموماً من وجه مما لاقي الميت برطوبة هو مادة الافتراق من حيث الاطلاقات و ما لاقي عيماً من اعيان النجاسات غير الميت بيوسة هو مادة الافتراق من حيث الموثقة و ما لاقي الميت بيوسة هو مادة الاحتجاج في مقتضى الاطلاقات نجاسته و مقتضى عموم الموثقة طهارته .

ولكن انما ليس من تعارض العموم و الاطلاق كما يظهر من الحدائق و مصباح العقبة بل و الجواهر ايضاً في اواخر غسل المس كى يقع النزاع الطويل في وجه تقدم العموم على الاطلاق بل الموثقة هي حاكمية على الاطلاقات بطرقة اليها فتقدم عليها لا تأمل و ان كانت النسبة بينهما عموماً من وجه

(١) يظهر من معناه الكرامة في غسل المس من الميت و هي احكام النجاسات و من الحدائق في صدر احكام النجاسات ان النجاسة الحكمية تطلق في كلمات الاصحاب في موارد اربعة (منها) ما يجب عمله تمتداً من دون ان يتنجس شيئاً آخر ولولا انه برطوبة و هذا كمالاقي ميتة آدمي بيوسة عبدالله المنتهى يل يقول به في ميتة غير آدمي ايضاً كما ستعرف (و منها) المحدث بالحدث الاكبر كالمجنب و الحائض و نحوهما .

(و منها) المنجس بالبول او الدم و نحوهما من النجاسات و قد زال اليين بخفاف او بتمسح و بقي و حوب تطهيره شرعاً (و منها) الميت قبل غسله و ان النجاسة في هذه الموارد الاربعة كلها حكمية لا عينيه (و طاهر الجواهر) في آخر عمل من الميت ان هذه المعايير الاربعة قد سرح بها اصباح المحر و جامع المقاصد و الروض و فوائد القواعد ايضاً و الله العالم (منه) .

وغيرها (١).

( بل صح أن يقال ) إن رواية إبراهيم المتقدمة في نجاسة ميتة الأدهي من جهة اشتغالها على قوله عليه السلام وإن كان لم يعد فاعل ما أصاب ثوبك منه طاهرة في غسل الثوب مما أصابه من رطوبات اجبت بل وهكذا صحيحة الحلبي المشتملة على قوله عليه السلام يغسل ما أصاب الثوب .

( هذا كله معافاً ) إلى جملة من الروايات المروية في الوسائل في النجاسات في باب تعدّي النجاسة مع الملاقات والرطوبة الدالة على عدم التعدي مع اليسوسة وهي داسكات واردة في موارد حاصه كالكلب والخنزير الحافس والغدرة البسة والعرائش النجس اليسر والمكان النجس اليسر إلى غير ذلك من أشياء أخر و لكن يحصل القطع من المجموع أن ملاك عدم التعدي في الجميع ليس إلا اليسوسة فقط وهي موحودة في ميتة الأدهي إذا كانت يابسة فلا تتعدى منها النجاسة إلى غيرها أبداً .

و مما حفناه هنا يظهر لك ضعف بقية الأقوال الأربعة كلها كما لا يخفى

ثم إن لو رجعنا اليد عن القول الأول فالأقرب هو القول الثالث فمع الرطوبة تتعدى النجاسة الميتة ومع اليسوسة حكمية و أمّا الثاني وهو تعدّي النجاسة العينية حتى مع اليسوسة فمعيد جداً ومثله القول الرابع وهو تعدّي النجاسة الحكمية حتى مع الرطوبة بل لعلة أعيد من الثاني ومرجع لدى التامد إلى عدم تجييس المتنجس بنجاسة ميتة الأدهي .

(و أعيد من الجميع) ما حكاه الحقائق عن الكاشاني من حمل أحقاد النجاسة في الميت والكافر ونحوهما على الحدث الباطني واستظهر الحقائق أن منشأ شبهته أن الميت لو كان نجس كما في الأعيان النجسة لم يظهر بالغسل (قال) وهذا دليل الشافعي (انتهى) وعلى كل حال هذا القول في غاية الضعف والسقوط بل في الجواهر كاد أن يكون إنكار ضروري بل دين .

(١) و أمّا ميتة غير الأدهي ففيها أقوال أيضاً .

(أحدها) عدم تعدّي النجاسة منها إلى غيرها إلا برطوبة كما في ما ير النجاسات عينا وقد سمعت آما من الجواهر في ميتة الأدهي نسبة عدم تعدّي النجاسة من الميتة مطلقاً إلا برطوبة إلى جمع كثير بل ذكر عن شرح المفاتيح نسبته إلى الشهرة بين الأصحاب .

(ثانيها) التعدي مع الرطوبة واليسوسة جميعاً وقد حكاه الجواهر عن موضع من الموحز كما أنه قد حكى عن موضع آخر منه القول الأول ( وعلى كل حال ) قال وهو غريب لم أحذله موافقاً ( انتهى ) يعني على القول الثاني .

(و في المدارك) ذكر عن الذكرى الاستدلال بالتعدّي مع اليسوسة ( صحيحة <sup>(١)</sup> يوسف بن عبد الرحمن ) عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته هل يحل أن يمسه الثعلب والأرنب أو شيئاً من السباع حيث أومئنا قال لا يضركه ولكن يغسل يده .

## مسئلة ٣ - الأقوى أن الإنسان يتنجس بمجرد موته (١) • •

(فإنها) مانع المنتهى من التعدي مع الرطوبة نجاسة عينية ومع اليوسمة حكمية بالمعنى المتقدم آنفاً

في ميتة الأدمى

﴿والحق هو المول الأول﴾ ويدل عليه مصداقاً إلى عدم إطلاقها في الأحبار الدالة على غسل ملاقى الميتة بحيث يشهد حالتي الرطوبة واليوسمة جميعاً سوى الرصوى إذا مست ميتة فاعل يديث (موقفه عند الله بن مكير) المتقدمة آنفاً في ميتة الأدمى المشتملة على قوله عليه السلام كل شيء يمس ركني من ذلك الحمله من الروايات التي اشير إليها آنفاً أيضاً وفلما انه يستفاد من مجموعها أن الملاك في عدم التعدي في الحسح هو اليوسمة (من ورد) في خصوص ميتة الحمار نفس صريح في عدم التعدي مع اليوسمة (وهي صحيحة<sup>(١)</sup> على من جعفر) عن أخيه موسى عليه السلام قال سألته عن الرجل يقع ثوبه على حمار مت هل يصلح له الصلاة فيه قبل أن يغسله قال ليس عليه غسله ويصلي فيه ولا بأس (وأما صحيحة يونس) فإن أحداً بظاهرها من وجوب غسل اليد عند المسح حياً أو ميتاً في حالتي الرطوبة واليوسمة جميعاً لزم نجاسة الثوب والأرض وجميع الساع لعدم الاستفصال فيها ولزم أيضاً سريانة النجاسة حتى مع اليوسمة .

والأول مخالف لصحيحة الفصل ورواية معاوية بن شرح المتقدمين في كراهة سؤر مالا يؤكد لحمه الدالّتين على طهارة جميع الساع عموم سوى الكلب وإن وجب إخراج الخنزير منهما أيضاً لأدلة خاصة والثاني مخالف لموقفه عند الله بن مكير وحملته من الروايات التي اشير إليها آنفاً وأما إذا حملها على استحباب غسل اليد عند المسح حياً أو ميتاً في حال اليوسمة فقط لم يلزم شيء من الأمرين أصلاً فوجب حملها على ذلك جماعاً بين الأدلة .

(وعليه) فلا تدلّ حينئذ على تعدي النجاسة من الميتة في حال اليوسمة أدلاً لابعيثة ولا حكمية فتأمل جيداً .

(١) وهو المحكي من المسوط والتذكرة والقواعد وكشف اللثام والروص والرياض واختاره الحواهر ومصباح الفقيه والعروة وقوآء الجداول بدواً في غسل من الميت وإن مال بعداً إلى الطهارة مالم يرد وحتم المسئلة أخيراً بالاحتياط (ولكن المحكي) عن الذكرى والدروس والمنتهى وحامع المقاصد بحاسته بعد برده وهو الذي اختاره صاحب المدارك .

(والأقوى) كما ذكره في المتن هو الأول (ويدل عليه) مصداقاً إلى إطلاق أغلب الأحبار المتقدمة الدالة على نجاسة ميتة الأدمى من إطلاق حملته من معارف الإجماعات كما في الحواهر صريح التوقيع الثاني المتقدم إجماله وتصديق التوقيعين كما يظهر من راجعة الوسائل في أبواب غسل المس في باب عدم وجوب الفصل على من مس الميت قبل الرد هكذا .

(قال) معاً خرج عن صاحب الرمان عليه السلام إلى محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري حيث كتب إليه، روى لنا عن العالم عليه السلام أنه سئل عن إمام قوم يصلي بهم بعض صلاتهم وحدثت عليه حادثة كيف يعمل من خلعه فقال يؤجر

وينتقد بعضهم ويتم صلاحهم ويمتثل من مسه (التوقيع) ليس على من مسه الأعرال الد و اذا لم يحدث حدثه  
تقطع الصلاة ثم صلاته مع القوم .

( قال ) وكتب عليه وروى عن العالم عليه السلام ان من مس متا حرارته عد يده ومن مسه وقد برد فغسله  
الغسل وهذا الميت في هذه الحال لا يكون الا حرارته فالعمل في ذلك على ما هو ولعله ينحى شيئا ولا يمسه  
وكيف يجب عليه الغسل ( التوقيع ) اذا مسه في هذه الحال لم يكن عليه الا عد يده ( قال ) ورواه الشيخ في  
كتاب الفية ( انتهى ) .

( واما ما تقدم ) في ديل روايه ابراهيم بن ميمون الدائء على نحاسة مته الآدمي فاعلم ما اصاب ثوبك  
منه يعني اذا برد الميت ، ففي مصباح الفقيه قد استظهر كون لغصه « يعني اذا برد اجبت » تفسيراً من الراوى  
( ويؤيده ) انه لم يذكرها الحدائق اصلاً بل يظهر من الوأى ان الرواية قد رواها الشيخ ولم يذكرها ايضاً وانما  
هى مذكورة على طريق الكلبى فقط فما كان هذا حاله فهو مما لا يصلح لتقيد المطلقات فكيف يصرح  
التوقيع لأجله .

﴿ هذا وقد محتج للطهارة قبل البرد ﴾ بأمور :

( منها ) الأصل ( وفيه ) انه مقطوع بما عرفت .

( ومنها ) ما عن الذكرى من ان نحاسة ميت الآدمي ووجوب الغسل بمسه متلازمان إذا الغسل بمس  
النحس ( وفيه ) ما عن الروس من عدم الماظمة لأن النحاسة علقها الشارع على الموت والغسل على البرد ( انتهى )  
وهو جيد

( ومنها ) ما عن الذكرى ايضاً من اما تقطع بالموت بعده ( وفيه ) ان الموت صادق بمحرّد خروج الروح وإلا  
لجرى ذلك حتى في ميتة غير الآدمي ولم يقل بذلك فيها احد

( هذا مصفاً ) الى ما عن الروس من الاعتراض عليه بمنع عدم القطع قبله ( قال ) والأما خاروجه قبل  
البرد ولم يقل به أحد خصوصاً صاحب الطاعون ( الى ان قال ) وكل حديث در على التفصيل « لبرد وعدمه در  
على صدق الموت قبل البرد ( كخبر <sup>(١)</sup> معاوية بن عمار ) قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الذى يغسل الميت اُعليه  
غسل قال نعم قلت فدا مسه وهو سخن قال لا غسل عليه فاذا برد فعله الغسل فان صير مسه يعود الى الميت  
( قال وعن <sup>(٢)</sup> عبد الله بن سنان ) عنه عليه السلام يغسل الذى غسل الميت وإن قبل الميت انسان بعد موته وهو حار  
ليس عليه غسل ولكن اذا مسه وفعله وقد برد فعله الغسل ولا بأس أن يمسه بعد الغسل ويقبله ( انتهى ) وهو  
ايضاً جيداً .

( ومنها ) ما استدلل به الحدائق من طاهر نهي الناس عن مس الميت حرارته وتقبضه في تلك الحال كما  
صرّح به بعض الأخبار ( وفيه ) أن أصرح حديث ورد في ذلك صحيحان ( احدهما ) صحيحة <sup>(٣)</sup> اسماعيل  
بن حابر قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام حين مات امته اسماعيل الأكبر فحضر يغسله وهو ميت فقلت حصلت

و أن لم يجب الغسل بمسّه إلا بعد برده (١).

مسئلة ٤ - كل حيوان لا نفس له سائلة كالسمك والورع والعقرب والبق والبرغوث و نحو ذلك ميتته طاهرة بلا شهة (٢)

مسئلة ٥ - الجزء المقطوع من الحي من يد أو رجل و نحوهما مما تحته الحيات هو ميتة اذا كان من حيوان ذي نفس سائلة من غير فرق بين الآحيى وغيره (٣).

وذلك ليس لاسمعي أن يمسه الميت بعدما يموت ومن مسّه فعليه الغسل فقال اما بحر ارتد فلا بأس انما ذلك اذا مرد ( وفي الاستدلال بها ما لا يحصى ) قال معدها هو نفس الصل اذا مسّه بحر ارتد لا يمسه بحاسته اذا مسّه برطوبه في هذا الحال .

( واحريهما ) صحيحه عندنا من مسلم عن ابي جعفر عليه السلام وهي التي استند اليها المدارك في الحكم بالصهارة قبل الرد والى مس الميت عند موته وبعد غسله والقلة ليس بها بأس

( وفي الاستدلال بها ما لا يحصى ايضاً ) فإن الظاهر من معنى الناس فيها هو بالنسبة الى الصل بالصم لأمس حية الطهارة والنجاسة ( ولو سلم ) عدم ظهوره في ذلك فلا أقل من إجماله فلا يكون دليلاً على الطهارة قبل الرد في قتل ما استدللنا به على النجاسة من النص الصريح فيها اعنى التوقيع الثانى المتقدم فتأمل جيداً (١) وسيأتى تفصيل ذلك في محله انشاء الله تعالى فانتظر .

(٢) هذه المسئلة إجماعية كما عن المعبر والمنتهى والسرائر سوى ما تقدم في سؤر الورع والعقرب من المقنعة والهيبة والصدوق وامس البراج من محالقتهم للمشهور في خصوص الورع والعقرب ( فقال بعضهم ) يوجب غسل ما لا يقاء الورع برطوبة وإراقه او وقع فيه الورع والعقرب ( وبعضهم ) يهراق ما وقع فيه الورع خاصة ( و بعضهم ) صرح بنجاسة ما يموت فيه العقرب ( و بعضهم ) بنجاسة ما لا يقاء الورع او العقرب برطوبة، ولكن من استحتم ان ينظر هؤلاء كلهم الى نجاسة المسوح وان الورع والعقرب من احراده او الى ما ورد فيهما من النصوص الخاصة لا الى نجاسة ميتته ما لا نفس له ننحو العموم ( وعلى كل حال ) فدرجت هناك ضعف كلامهم على الدقة ( ويدل على الطهارة هاهنا ) اعنى طهارة ميتته كل حيوان لا نفس له سائلة نحو العموم مضافاً الى الاجماع المتقدمه الاحياء المستقيصة التي عقد لها في الوسائل ما مأ مستعلاً في الأسرار، وهو الباب ١٠ ( وفي موثقه حمص ) قال لا يفسد الماء الاماكات له من سائلة ( ومثلها ) مرفوعة عند من يحيى ( وفي موثقة عماد ) عن ابي عبدالله عليه السلام بعد ما سئل عن الخنساء والدباب والجراد والنملة وما أشبه ذلك يموت في البئر والثرير والسم وشبهه قل كلما ليس له دم فلا بأس، الى غير ذلك مما رواه في الباب المذكور من ورود في باب ما يزرع من البئر للسنور والكلب والخنزير وما أشبههما وفي الأطمعة في باب ان الذباب ونحوه مما لا نفس له اذا وقع في طعام او شراب ما يدل على المطلوب ايضاً فراجع

(٣) هذا الحكم كما صرح به في المدارك المقطوع به بين الاصحاب بل عليه الاجماع المستقيصة ( ويدل عليه ) مضافاً الى ذلك جملة من النصوص المروية في الوسائل في ابواب مختلفة ( ففي صحيحة ايوب بن نوح )

مسئلة ٦ - الأجزاء الصغار التي تنفصل عن الحي كلسر وهو ما يخرج في السند من القروح الصغيرة وكالثلول وما يملو الشفة من الجلد الرقيق وما يتطاير من القشور عند الحكة و نحو ذلك من الأجزاء الصغار هي طاهرة اذا رالت حياتها من قبل الفصل (١) نعم الجزء الكسر كاليد او الرجل ونحوهما اذا رالت حياتها فهو

المروية في الدب ٢ من غسل المس عن بعض أصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قطع من الرجل قطعة فهي مئة فاذا منه اسار فكل ما كان فيه عظم فقد وجب على من يمسّه الغسل فان لم يكن فيه عظم فلا غسل عليه (وفي رواية ابي بصير) المروية في الدب ٦٢ من المعاصات عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال في ايت الصان تقطع وهي احياء ايها الميتة (و يسمونها) في الدب ٣٠ من الدنائج رواية الكاهلي ورواية الحسن بن علي الوشاء.

(وفي رواية عبد الرحمن بن ابي عبد الله) البصري المروي في الباب ٢٤ من الصيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال ما أخذت الحائلة فقطعت منه شيئاً فهو ميت وما أدركت من سائر جسده حياً فذلكه ثم كل منه (و يسمونها) في الدب المذكور رواية زرارة ورواية عبد الله بن سليمان وصحبة محمد بن قيس فراجع . وقد سئل ايضاً بصحيحه<sup>(١)</sup> الحلبي المشتملة على تعليق حوار العملاء في صوف الميتة انه ليس فيه روح حيث تدلّ مفهومًا على نجاسة ما فيه روح (وفي رواية<sup>(٢)</sup> ابي حمزة) المشتملة على تعليق طهارة الانفحة انه ليس فيها عروق ولا فيها دم ولا لها عظم حيث تدلّ مفهومًا على نجاسة ما فيه ذلك (وبالخصوص<sup>(٣)</sup> التي تستثنى ما لا تحلّه الحياة) من الميتة كالعظم والظفر والظلف والقرن ونحو ذلك مما سيأتي تفصيله حيث يذكر الجميع مفهومًا على نجاسة ما تحلّه الحياة

(وفي الجميع ما لا يحمي) فان أقصه الدلالة مفهومًا على نجاسة ما تحلّه الحياة من أجزاء الميتة لا الأجزاء المقطوعة من الحي (نعم رواية<sup>(٤)</sup> قتيبة بن محمد المشتملة على قوله عليه السلام ليس في الصوف روح الا ترى انه يحزّ و يساع وهو حي لا تحلو عن دلالة على ان الجزء الذي فيه روح لم يحز قطعه ويمنع وهو حي (١) المشهور بين الأصحاب كما يظهر من مراجعة الحقائق والجواهر هو القول بالطهارة في الاجزاء الصغار المنفصلة عن الحي من غير تفصيل فيها اصلاً بل طاهرهما نعم الخلاف فيها من أحد (ولكن مع ذلك كله) قد حكي عن كثف اللثام الميل الى القول بالنجاسة .

(وعن بعضهم) التفصيل من ما اذا رالت الحيات عنها قبل انفصالها فطاهرة وبين رواها عنها بعد انفصالها فنجسة وهو المحكي عن المعالم ايضاً (وهو الاظهر) فان الجزء الصغير اذا رالت حياته وهو متصل بالحي فهو بعد من أجزائه وتوابعه فيلحقه حكمه من الطهارة واذا انفصل عنه فستصحب طهارته إن لا يشمل ما دون على نجاسة الجزء المقطوع من الحي فانه كالمريخ في الجزء الذي زهق روحه بالفصل والقطع كاليد والايه وشبههما لان قبل الفصل والقطع

(١) الوسائل الباب ٦٨ من النجاسات

(٢) و(٣) الوسائل الباب ٣٣ من الاطعمة المحرمة .

(٤) الوسائل الباب ٦٨ من النجاسات .



ميتة نجسة مطلقاً ولو كان زوال حياته من قيد الفصل (١)

مسئلة ٧ - أجزاء الميتة اذا كانت مما لا يحل له الحياة كالصوف والشعر والوبر والعظم والظلف والبيضة

(وأما اذا زالت حياته) من بعد الفصل والقطع فهو ميتة نجسة ودال ذلك لا إطلاق ماداً على أن المقطوع من الحي ميتة، الشامل للأجزاء الكبير والصغير جميعاً.

﴿وقد استدل للقول بالطهارة مطلقاً﴾ بأمور

(منها) الأولى (وفيها) أنه المقطوع باطلاق ماداً على أن المقطوع من الحي ميتة اذا كان زوال حياته بالقطع والعصر الشامل للأجزاء الصغير والكبير جميعاً

(ومنها) السيرة (وفيها) أنها ممنوعة في الجزء الذي زال حياته بالقطع والعصر وان كان صغيراً كذا أن لا ينصر

(ومنها) الحرح (وفيها) منعه جداً كما لا حرح في الاحتساب عن الجزء الصغير من الدم والوبر أو الفرائض

ونحوها من النجاسات.

(ومنها) صحيحه على من جعفر المروزي في الوسائل في الباب ٢ من قواطع الصلاة قال انه سئل أحاهم موسى

بن جعفر عليه السلام عن الرجل يتحرك ببعض أعضائه وهو في الصلاة هل يبرعه قال ان كان لا يدميه فليبرعه وان كان

يدميه فليبرعه وعن الرجل يكون به الثالول أو الحرح هل يصلح له أن يقطع الثالول وهو في صلاته أو يستف بعض

لحمه من ذلك الحرح ويطره قال ان لم يتحرف أن يسيل الدم فلا بأس وإن تخوف أن يسيل الدم فلا يقطعه

وعن الرجل يرى في ثوبه حراً الطير أو غيره هل يسكه وهو في صلاته قال لا بأس وقال لا بأس ان يرفع الرجل طرفه الى السماء وهو يصلي.

(وقد استدل الى هذه الصحيحه) صاحب المدارك وبعض من تأخر عنه (وتقريب الاستدلال بها) للطهارة

مطلقاً كما يظهر من الحدائق بمضمونه هو ترك استئصال الإمام عليه السلام في السؤال الثاني بين من الثالول أو لحم

الحرح برطوبة أو يوسه و أن الثالول أو لحم الحرح قد زال حياته قد القطع أو التفت أو بعده ففيد العموم

ويكون دليلاً على الطهارة مطلقاً

(وفيها) أن الصحيحه مسوقة لبيان أن تلك الأفعال من رفع بعض الأستار أو قطع الثالول أو تفت لحم

الحرح أو حرك حرة الطير ما هي من دون استئصالها الإجماع والتنعيس مما لا يسلط الصلاة شرعاً وليست هي

في مقام البيان من تمام الجهات كي تملك باطلاقها الشامل لكل من من الثالول أو يوسه برطوبة أو يوسه

والذي زال حياته من قبل القطع والتفت أو بعده.

(هذا مصافاً) الى أن المسألة عالياً يكون مع اليوسه فنصرف الى الاطلاق ولا تمتد النجاسة من الميتة

مع اليوسه كما تقدم تحقيقه في المسئلة الثانية (ولو نظرنا) عن ذلك كله فالجزء المقطوع ان كان قد زال

حياته قبل القطع فهذا مما لا كلام لنا في طهارته حتى بعد القطع كما تقدم آنفاً وان زال حياته بعد القطع فمجرد

القطع لا يموت ويخرج منه الروح فوراً كي يحس ويتعدى منه النجاسة الى اليد المباشرة لقطعه وهذا واضح

(١) والسر في ذلك أن الجزء الكبير كاليد والرجل ونحوهما اذا زالت حياته ومات لا يعد هو من

أجزاء الحي ونواسه وان كان متصلاً به سبباً اذا أقر بل يشمله أدلة الميتة فليحقق حكمها (وبالحمله) أن

والإفحة واللس ونحو ذلك هي طاهرة (١) إلا في الكلب والخنزير .

مسئلة ٨ - أجزاء الميتة التي لا تحلها الحياة كالصوف والشعر والوبر ونحوها إذا أحدثت من الميتة نحو الجز أي القطع فلا يجب عليها إلا شهة وإذا أحدثت نحو القلع أي النتف فيجب غسل أصولها لإزالة السحرة العرسية الحاصلة لها بملاقات الميتة برطوبة (٢) وأما البيص والافصح ونحوهما مما لا في جميعه

الجزء الذي محلله الحياة إذا زالت حياته بعد القطع والفصل فهو ميتة تحسه مطلقاً سواء كان كبيراً أو صغيراً وإذا زالت حياته قبل القطع والفصل فإنه كان صغيراً بحيث يعد من أجزاء الحي ونواحيه فهو طاهر من قبل الفصل وبعبءه وإن كان كبيراً بحيث لا يعد بعد دوران الحدة عنه من أجزاء الحي ونواحيه فهو ميتة تحسه من قبل الفصل وبعبءه فتأمل جيداً

(١) المسئلة اجماعية إلا في اللس كما سيأتي ويبدأ على الطهارة مضافاً إلى الإجماع جملة من النصوص المروية في الوسائل بعضها في النجاسات في الباب ٤٨ وبعضها في غسل المس في الباب ٤ وبعضها في الأطعمة المحرمة في الباب ٣١ و٣٣ .

(٢) ففي صحيحه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالصلاة فيما كان من صوف الميتة إن الصوف ليس

فيه روح .

(في رواية قتيبة) من عهد قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن بلس الطيالة البربرية وصوفها ميت قال ليس في الصوف روح ألا ترى أنه يحترق ويأكل وهو حي

(في رواية محمد بن جمهور) عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام وإما الذي يحل من الميتة فالشعر والصوف والوبر والنب والقرن والفرس والظلف والبيص والافصح والظفر والمحلل والريش

(في صحيحه حرير أو حسنة) قال أبو عبد الله عليه السلام لريرة وقد من مسلم اللس واللب والبيص والشعر والصوف والقرن والنب والحافر وكل شيء يصل من الشاة والدابة فهو ركي وإن أخذته منه بعد أن يموت غسله وصل فيه إلى غير ذلك من الروايات المستفيضة بل لا يعد دعوى تواتر المجموع بعد التثمع ثم إن مجموع الأمور التي قد وقع التثمين في الأحبار على طهارتها من الميتة كما يظهر بالتأمل التمس في جميعها على الدقة هي ستة عشر شيئاً (المطم) (الظفر) (والظلف) (والقرن) (والحافر) (والشعر) (والوبر) (والصوف) (والريش) (والبيص) (واللس) (والافصح) (واللبن) (واللب) (والنب) (والحلب) (وراد في الجواهر المنقار) وكأنه لتثمين المناطق القطعية أعني عدم حلول الروح فيه .

(ثم إن الظلف والحف بمعنى واحد وهو ما احتسب كالصبر والظفر والبرص والحاموس والطبي وما الحافر فهو للدواب كالخيل والبغال والحمير وكل من الظلف والحف والحافر هو بمنزلة القدم للإنسان وأما الوبر فهو للإبل والصوف للغنم والشعر للمر والريش للطيور والإفحة سيأتي معابها والمليء أوّل اللس في التاج والنب هو السن حلف الرماحية والرابعة حلف الشاة والثنية في مقدم الفم والمحلل هو الظفر خصوصاً من السباع

(٢) هذا المشهور بين الأصحاب وصوابه الله عليهم و مرجع دعواهم إلى أمرين (أحدهما) طهارة تلك

الأشياء ذاتاً (ثانيهما) نجاسة أصول تلك الأشياء عرساً إذا أخذت ثمناً من جهة ملاقاتها مع الميتة برطوبة (أما الأول) فهو الذي دلت عليه الروايات المستفيضة المروية في الأبواب المتقدمة بل قلنا أنه لا يبعد دعوى تواتر مجموعها الممرجة بعضها منه زكياً وفي بعضها كنهذا زكياً أو كله زكياً وفي بعضها وهذا كله زكياً لا يموت

(وأما الثاني) فلصحيحة حرير أو حسنة المتقدمة آنفاً المشتبهة على قوله عَلَيْكَ زَكَاةً وكل شيء يعض من الشاة والدابة فهو زكياً وأن أخذته منه بعد أن يموت فأغسله وصل فيه .

(ورواية مسعدة بن صدقة) المروية في الوسائل في النجاسات في باب طهارة ما لا تحلّه الحيات من الميتة عن حمزة عن أبيه عَلَيْكَ زَكَاةً قال حابر من عند الله أن دماء الصوف أو الشعر غسله بالماء وإي شيء يكون أظهر من الماء (انتهى) .

وتقریب الاستدلال بهما على المدعى من نجاسة أصول تلك الأشياء عرساً إذا أخذت من الميتة ثمناً أن الغسل فيهما لا يكون إلا للنجاسة العرسية في الدائبة مما لا تروى بالغسل ووجوب الغسل تعسداً بعيد بل مما يقطع بعدمه ومن المعلوم أن النجاسة العرسية في الصوف والشعر وسجوها لا تكون إلا لأصولها في صورة النشف خاصة من جهة ملاقاتها للميتة برطوبة لا لحييمها ولا في صورة الجرد وهذا واضح (ومن هنا) قال في الوسائل بعد رواية مسعدة المراد غسل موضع الملاقات للميتة (انتهى) وهو كذا

«هذا وقد خالف الشيخ في ظاهره مع المشهور» فقال في الخلاف في أوائل الطهارة لا بأس باستعمال أصواف الميت وشعره ووبره إذا حز (انتهى) إذ طهره أنه لا يجوز استعمال الأمور المذكورة إذا أخذ شحوا القلع والنتف ولو بعد الغسل .

(وقد حكى عنه) في النهاية التصريح «لنجاسة الدائبة لأصول الأمور المذكورة مطلقاً بأن أصول الشعر والصوف والريش ونحوها المتصلة باللحم هي من أجزاء اللحم وإنما تستكمل استحالتها إلى أحد المذكورات بعد تعذرها عن اللحم وحيث لم تتجاوز عنه لم تستكمل فلم يلحقها حكم أحد المذكورات . (و يردّه صحيحة حرير أو حسنة) المتقدمة الآمرة بالغسل ثم بالصلاة فيه (و يردّه أيضاً) رواية مسعدة من صدقة المتقدمة آنفاً ودعوى أن الأمر بالغسل في الصحيحة هي لإزالة الأجزاء المتعلقة بالأصول كما تقدم احتمال ذلك من المدارك في المسئلة الأولى ضعيفة جداً فإن الغسل مما يزيل النجاسة العرسية لا الأجزاء المتعلقة بالأصول (ولو سلم) ولا ينافي المطلوب من حوار الصلاة فيها بعد الغسل سواء كان لإزالة النجاسة العرسية أو لإزالة الأجزاء المتعلقة بالأصول .

(و يردّه أيضاً) رواية أبي البختري المروية في الوسائل في الأنظمة المحرمة في باب ما لا يحرم الانتفاع به من الميتة عن حمزة عن أبيه عَلَيْكَ زَكَاةً قال لا بأس مما ينتف من الطير والدجاج ينتفع به للعجين وأذباب الطواويس وأعراف الخيل وأذاجها .

(نعم قد يؤيد الشيخ) مكاتبة الجرحاني المروية في الباب المذكور أيضاً عن أبي الحسن عَلَيْكَ زَكَاةً قال كتبت

مع الميتة برطوبة فيجب غسل جميعهما على الأقوى (١).

مسئلة ٩ لافرق في طهارة ما لا تحلّه الحيات من الميتة بين أن يكون من أجزاء ما يؤكل لحمه كالسم والبقر ونحوهما أو مما لا يؤكل لحمه كالأسود والنهود ونحوهما (٢).

إليه أسأله عن حلود الميتة التي تؤكد لحمها ذكياً فكيف يجب غسلها لا ينتفع من الميتة دهاب ولا عصب وكلاً كان من السحال الصوف أن حرّ و الشعر والوبر والافحة والقرن ولا يتعدى إلى غيرها إنشاء الله .

(و لكن الاستدلال بها) ضعيف فائقها مضافاً إلى شدوذها وضعف سندها بل و اضطراب منها حتى حكى عن بعض محققى المحدثين القول: سقط منه شيء أو لا يتلائم طاهره وإلى اختصاصها بالصوف والشعر والوبر والافحة والقرن فقط دون غيرها بمقتضى قوله عَلَيْهَا ولا يتعدى إلى غيرها إنشاء الله . وهذا مما لا يلتزم به أحد حتى الشيخ رضوان الله عليه واحتصاص الحرّ فيها بالصوف فقط دون الشعر والوبر و طاهر الشيخ بل صريحة عدم تخصيصه به

(يحتمل فيها قوياً) أن يكون المراد من الحرّ فيها ما يقابل الإيصال أي الاتصال لا ما يقابل التنف أي أن الصوف من الميتة مما ينتفع به إذا اتصل عنه بخلاف الأهاب والعصب فلا ينتفع بهما في حل من الأحوال . ويحتمل أيضاً أن يكون التقييد بالجزء لا حل أن الصوف حينئذ مما ينتفع به بالاحتكاك إلى الغسل أصلاً بخلاف ما إذا أخذتفاً فنجسة حينئذ عرساً ويحتاج إلى الغسل شرعاً والله العالم .

(١) وذلك لصحيفة حرير المتقدمة آتياً المشتبهة على قوله عَلَيْهَا وكل شيء يفسد من الشاة والدابة هو ركيّ وإن أخذته منه بعد أن يموت فاعسله وصلّ فيه فإن استفاد منها وحبو غسل كل شيء يؤخذ من الميتة عيبته أنه مقدار ملاقاته للميتة فإذا كان المأخوذ من الأجزاء الدائرة كالصوف ونحوه فإن أخذ بنحو الحرّ والقطع فلا يجب غسله وإن أخذ بنحو القلع والتف وجب غسل أصله المتصل بالميتة برطوبة وإن كان من الأجزاء الداخلية كالبيضة والافحة فيجب غسل جميعه الألسن واللأ لعدم إمكان غسلها

(وعن نهاية العلامة) وحبو غسل البيضة وأبدنه الحدائق صحيحة حرير (وعن الشهيد الثاني) في بعض فوائده وحبو غسل الافحة واستظهره الجواهر في كل من البيضة والافحة لقاعدة السراية .

( نعم عن طاهر الأكثر ) في البيضة والافحة عدم وحبو غسلها بدعوى إطلاقهم الحكم بطهارتهما من غير تمرّس للفرد واستدل المدرك للطهارة بالأصل وإطلاق النصوص والكل ضعيف لأن حل الصحيحة وقاعدة السراية والله العالم .

(٢) هذا هو المشهور بين الأصحاب وسأعدهم إطلاق النصوص الواردة فيما لا تحلّه الحيات من الميتة شيئاً المشتبهة منها على قوله عَلَيْهَا هو ركيّ أو كلّ هذا ركيّ أو كلّه ركيّ أو هذا كله ركيّ من غير تفصيل فيها بين ميتة يؤكل لحمه أو غيره .

بل النصوص الدالة على أن الملاك في طهارة ما لا تحلّه الحيات هو عدم الروح فيه وأنه مما لا يقبل الموت هي أدلة قطعية للمشهور (مثل صحيحة <sup>(١)</sup> الحلبي) المشتبهة على قوله لا بأس بالصلاة فيما كان من صوف الميتة

مسئلة ١٠ - يشترط في طهارة البيعة من الميتة اكتنائها بالجلد الغليظ وإلا فهي نجسة (١) لا يظهر بالفصل .

مسئلة ١١ - الانفحة التي قلنا انها طاهرة من الميتة ويجب غسل طاهرها ملاقاتها مع الميتة برطوبة هي شيء أصغر منه البيعة يستخرج من طهر الحمل أو الحدي فيه لس تحين شبه المنحند يعمل منه الجبن (٢) .

إن الصوف ليس فيه روح (و في رواية<sup>(١)</sup> فتيه ) ليس في الصوف روح ألا ترى انه يحترق ويداع وهو حي (و في حنة<sup>(٢)</sup> الحسين بن زرارة ) العظم والشر و الصوف والريش كل ذلك ناس لا يكون ميتاً (و في رواية<sup>(٣)</sup> أبي حمزة الثمالي) ليس به بأس من الانفحة ليس لها عروق ولا فيها دم ولانها عظم انما تخرج من بين فوط ودم وإنما الانفحة منزلة دحاجة ميتة أخرجت منها بيعة (و في رواية<sup>(٤)</sup> الفصل بن شاذان) لأن هذه الاشياء كلها ملبسة ريشاً وصوفاً و شعرأ و وبرأ وهذا كله ركي لا يموت .

(و عليه ) فما عى العلامة في النهاية والمنتهى من الحكم نجاسة البيعة من ميتة غير مأكول اللحم من ومن ميتة الحلال ايضاً ضعيف (و عن المعالم) لا ترى لكلامه وحياً ولا عرفنا له عليه موافقاً (و في المدارك ) هو مطالب بدليله (و في الجواهر ) لم نعرف له دليلاً ولا موافقاً ( كما ان ما عى المعالم ) من التردد في طهارة الانفحة من ميتة غير المحلل كالملطوخ ضعيف ايضاً فان اطلاق النصوص الواردة في الانفحة قاصبه بطهارتها (ولو نزلنا) عن ذلك فالنصوص الدالة على ان الملاك في طهارة ما لا تحلله الحياة هو عدم الروح فيه وانه مما لا يقبل الموت هي دليل قاطع على طهارتها و انكنات معرمة الاكد لكونها من غير المحلل

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل سرح العداائق باتفاق الأصحاب عليه و كأنه تقييداً لإطلاق ما ورد في البيعة برواية<sup>(٥)</sup> عياث بن ابراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام في بيعة خرجت من أمت دحاجة ميتة قال ان كان اكتست البيعة بالجلد الغليظ فلا بأس بها (وعليه) فما يظهر من المدارك ومن معكمي المعالم من العمل بالاطلاقات ضعيفاً لرواية غياث ضعيف فان الضعف مجبور بعمل الأصحاب .

(و عن بعض العامة) الاكتفاء بالغاشة الرقيقة لأنها تحول بين البيعة و سراية النجاسة من الميتة و هو وإن لم يدخل عن وجه ولكن الرواية قيدتها بالجلد الغليظ ( نعم لا يمتنع ) في الجلد الغليظ الصلاة على الذنحو المتعارف و هو من ربح العداائق وما حكى عن العامة في بعض كتبه .

(٢) و تفصيل المسئلة ان طهارة الانفحة من الميتة هي امر مجمع عليه بين الأصحاب و قد ورد فيها نصوص عديدة مصداقاً الى ما تقدم في المسئلة السابعة من رواية محمد بن جمهور ( هي صحيحة<sup>(٦)</sup> زرارة ) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الانفحة تخرج من الجدي الميت قال لا بأس به الخ (و في حنة<sup>(٧)</sup> صفوان بن يحيى)

(١) الوسائل الباب ٦٨ من النجاسات ٧٢

(٢) الوسائل الباب ٣٣ من الاطعمة المحرمة .

(٣) الوسائل الباب ٦ من غسل المي .

(٤) و ٥ و ٦ و ٧ الوسائل الباب ٢٣ من الاطعمة المحرمة .

عن الحسين بن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: سئل أي عن الأنفحة تكون في بطن الساق<sup>(١)</sup> أو الجدى<sup>(٢)</sup> وهو ميت قال: لا بأس به (وفي رواية<sup>(٣)</sup> يونس عنهم) قالوا: حمسه أشياء ركيه مما قد دفع الحلق الأنفحة والسبعر والصوف والشعر والوبر الح إلى غير ذلك من النصوص.

(و لكن اختلف كل من أهل السنة والفقهاء في تفسيرها) (أما أهل اللغة) فاختلغوا على تفسير (الأول) ما عن الصحاح وأبي زيد والجوهرى كل باختلاف يسير في اللفظ (فمن الصحاح) أن الأنفحة مكرس الهمة وفتح الماء مخففة كرش الحمل<sup>(٤)</sup> والجدى ما لم يأكل (و عن أبي زيد) مثله مرادة قول فإذا أكل فهو كرش (و عن الجوهرى) الأنفحة هي الكرش.

(الثاني) ما في القاموس وعن المغرب وفي المسجد كل ما خذل سر ايضاً (ففي القاموس) الأنفحة شيء يستخرج من بطن الجدى الراسع أصفر فيعصر في صوفة فيعلط كاللحم فإذا أكل الجدى فهو كرش (و عن المغرب) هو شيء يخرج من بطن الجدى أصفر يعصر في صوفة مثله في اللبن فيعلط كاللحم ولا يكون إلا لجدى كرش ويقال هي كرشه إلا أنه مدام رصباً سمى ذلك الشيء أنفحة فدافطم ورعى العث قبل استكرش انتهى (و في المنجد) ما يقرب من هذا كله مختصراً.

(وأما العقهاء) فاختلغوا في معناها على تفاسير ثلاثة (فمن ابن إدريس) وأحكمة المسائل والتنقيح تفسيرها بمنزل ما تقدم عن الصحاح وأبي زيد والجوهرى (و عن التهذيب) وأبي الصلاح تفسيرها بمنزل ما تقدم عن القاموس والمغرب والمنجد (و عن العلامة) في جملة من كتبه وعن كشف الالتباس وكشف اللثام والمحقق الخونساري تفسير الأنفحة بمعنى ثالث وهو لمن مستحيل في خوف السخلة بل عن كشف اللثام أنه المعروف.

﴿ أقول ﴾ والمظاهر بعد التامل التام في كلام اللغويين أن مرجع تفسيرهم إلى شيء واحد وإن الكل يقصدون معنى واحداً وهو كرش الحمل والجدى ما لم يأكل وإن المراد من الشيء الأصفر الذي يعصر في صوفة هو الكرش بمعنى من قبل أن يأكل وليس المراد من الأنفحة هو الكرش وما فيه ولا خصوص ما في الكرش وحده من اللبن الثخين.

(غير أن المدارك) رغم أن المراد من التفسير الأول هو الكرش وما فيه وإن المراد من التفسير الثاني أي من الشيء الأصفر هو ما في الكرش وحده (فقال) واختلف كلام أهل اللغة في معناه (إلى أن قال) ولعل الثاني أولى اقتضاراً على موضع الوفاق يعني ما في الكرش (كما أن الحدائق والخواهر) قد تعطت، إن المراد من الأول هو الكرش وحده ولكنها ربما إن المراد من الثاني أي الشيء الأصفر هو ما في الكرش وحده فرداً على المدارك بتقابل التفسيرين وأنه لا متيقن في السنين.

(١) الساق الأثني من أولاد الممر

(٢) الجدى ولد الممر وقيل أنه الذكر من أولاد الممر.

(٣) الوسائل الباب ٣٣ من الأطعمة المحرمة

(٤) الحمل الصغير من أولاد الممر والنار هو ما يقابل الممر.



(نعم) رجع الحواهر أخيراً عن هذا الزعم (فقال) وقد يقوى في النظر اتحاد التفسيرين بأن يراد بالشيء الأصفر هو ما يصير كرمشاً للحدى بعد أن يأكل (انتهى) (والظاهر) أن كل من قرأ من الفقهاء إلا نفحة بلس مستحيل هو من رجع أن المراد من التفسير الثاني لأهل اللغة هو ما في الكرش وحده فاحتار ما احتار وقال مقال (والمحملة) ملخص الكلام وريدته إلى هنا أن إلا نفحة هو الكرش وحده من قبل أن يأكل وان كان الذي يعتمد منه الحس هو خصوص ما في الكرش وأن طهارة الكرش من الميتة مما تستلزم طهارة ما في حوفه بطريق أولى وليست إلا نفحة هي مجموع الكرش وما فيه ولا خصوص ما في الكرش وحده فتأمل جيداً

﴿بقي شيء﴾ وهو أن لنا جملة من الروايات في الأطعمة الوسائل في باب جوار أكل الحس يظهر منها حرمة إلا نفحة الميتة (في حر مكر بن حبيب) قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الحس دابة توسع فيه إلا نفحة من الميتة قال لا يصلح ثم أرسل بدهم فقال اشتر من رجل مسلم ولا تسئل عن شيء (وفي حر عبد الله بن سليمان) عن أبي عبد الله عليه السلام في الحس قال كل شيء لك حلال حتى يعيش شاهدان يشهدان أن فيه ميتة.

(وفي حر أبي الحارود) قال سئل أبو جعفر عليه السلام عن الحس فقلت له أحسن لي من رأي أنه يجعل فيه الميتة فقال من أحل مكان واحد يجعل فيه الميتة حرّم ما في جميع الأوصار إذا علمت أن الميتة فلا تأكلوه وإن لم تعلم فاشتر وبع (الحديث) ومضمون الأخيرين جملة من الروايات والظاهر من المتن في الحر الثاني والثالث هو إباحة الميتة أذ لم يمهّد إلى الآن وضع شيء آخر من الميتة في الجس.

(ومحصل المجموع) أن حرمة انفعة الميتة مما لا يربح به ولكن الحس الذي يشتري من المسلم ولم يعلم وضع انفعة الميتة فيه مما لا بأس به.

(وقد يظهر من الروايات) في المطاعم من هذه الأحاديث كلها على التفتية (من الحقائق) صريح بهذا الحمد صريحاً (قال) فمرجع هذه الأحاديث كلها إنما هو على التفتية من حيث اشتهاه الحكم بحاسة إلا نفحة عند العامة (انتهى).

(وبؤيده) ما من التهذب من أن العامة يحرمون كل شيء من الميتة ولا يحيزون استعماله على كد حال (وبؤيده أيضاً) رواية أبي حمزة الثمالى عن أبي جعفر عليه السلام في حديث إن قتادة قال له أجبرني عن الحس فقال لا بأس به فقال أنه ربما حملت فيه إنفعة الميتة فقال ليس به بأس أن إلا نفحة ليس لها عروق ولا فيها دم ولا لها عظم إنما تخرج من بين فرت ودم وإنما إلا نفحة بمنزلة دجاجة ميتة أخرجت منها بيضة فهد فأكلك تلك البيضة قل قتادة لا أولاً أم تأكلها قال أبو جعفر عليه السلام ولم؟ قال لأنها من الميتة قال فإن حصت تلك البيضة فخرجت منها دجاجة أكلتها هل نعم قال فما حرّم عليك البيضة وأحل لك الدجاجة ثم قال فكذلك إلا نفحة مثل البيضة فاشتر الجس من أسواق المسلمين من أيدي المسلمين ولا تسئل عنه إلا أن يأتيك من يضر كعنه (ولا يخفى) أن صدر الرواية هو كالصريح في حلية إباحة الميتة واقعاً ودليها كالصريح في حلية الجس

مسئلة ١٤ - المشهور بين علمائنا طهارة اللبس في صرع الميتة (١) وقال بعضهم شحاسته و الأقوى هو الأول والأحوط هو الثاني .

طاهراً ما لم يعلم ان فيه اثم الميتة و بينهما تناف حدّاً وكان الإمام عليه السلام لما رأى ان قتادة لا يرضى بالحكم الواقفي أي بحلة إنفحة الميتة و لا بحلة الحر أيضاً لأجل انه ربما حملت فيه إنفحة الميتة فأفتاه عليه السلام بحلية الحر طاهراً الذي يباع في سوق المسلمين لأجل انه لا يعلم ان فيه إنفحة الميتة وإليه يرجع ما قاله الواوي في المطاعم في توجيه هذه الرواية فراجع

(١) بل عن الغنية دعوى الإجماع على الطهارة واستند الشيع في صلاة الحلاف ما سمع الفرقة (أو بدلاً عليها) مضافاً الى ذلك اخبار مستفيضة :

(ففي صحيحة <sup>(١)</sup> زرارة) قلت للرس يكون في صرع الشاة وقد ماتت قال لا بأس به .

(وفي موثق <sup>(٢)</sup> ابن بكير) او حسنته عن الحسين بن زرارة قال و أبي سأله عن السّر من اميتة واللس من الميتة و البيضة من الميتة و إنفحة الميتة فقال كل هذا ركي .

(وفي رواية <sup>(٣)</sup> أنان) و اطلق في الميتة عشرة أشياء (الى ان قال) و اللس و ذلك اذا كان قائماً في الضرع الى غير ذلك مما ورد في هذا المعنى و تقدم في المسئلة السابعة صحيحة حرير المشتملة على طهارة اللبس من الميتة فتذكر

( و لكن مع ذلك كله ) قد حكى عن ابن الجعدي انه قال لآخر فيما يمر من حلقة الدير من اللبس بعد الموت (وعن سائر) انه قال ولا يؤكل الباش الميتة التي توجد في صرعها بعد الموت و طهرهما القور بالتحاسة (بل عن منتهى العلامة) ان المشهور عند علمائنا انه نفس (و عن ابن ادريس ) ان اللبس نفس بغير حلاف عند المحصلين من أصحابنا لأنه ما بيع في ميتة ملامس لها .

(و عن جماعة) من الأصحاب متابعتهم المحقق الأول والثاني غير انه حكى عن كاشف الرموز انه طعن ابن ادريس بأن هذه الدعوى محرمة لأن الشيعيين مخالفون والمرضى و متأسوء غير باطنيين به فما أعرف من بقي معه من المحصلين (انتهى) و هو جيد .

﴿و احتج القائلون بالتحاسة﴾ بأمرين نقاعدة السراية مع الرطوبة و برواية ذهب بن وهب المروية في الوسائل في الباب ٣٣ من الاطعمة المحرمة عن جعفر عن أبيه عليه السلام ان علياً عليه السلام سئل عن شاة ماتت و حلب منها لس فقال علي عليه السلام ذلك الحرام محصاً ( و في كلا الأمرين ) ما لا يحفى . اما الأول اي القاعدة فمحصصة بما تقدم و اما رواية ذهب بن وهب فتضرب على الجدار في قتال الأخبار المتقدمة و فيها الصحيحة و الحسنة او الموثقة (قال في المدارك) و الرواية سمعية السند حد آفان و ذهب الراوي قال التحاشي انه كان كذاً ما وله أحاديث مع الرشيد في الكذب فلا تعويل عليها (انتهى) .

(هذا كله مضافاً الى ما عن التهذيب من حوار خروج الرواية منخرج النقية لأنها موافقة لمذهب العامة

(١ و ٢) الوسائل الباب ٣٣ من الاطعمة المحرمة .

(٣) الوسائل الباب ٣٦ من الاطعمة المحرمة .

مسئلة ١٣ - المسك طاهر بلا شهة (١) و أمّا قارة المسك وهي الجلدة التي يجتمع فيها المسك (٢) فانكأنت مباده عن الطهي بعد تدكيته بالذبح فهي طاهرة ايضاً بلا شهة (٣) و ان كانت مباده عن الحي فان

لأنهم يحرمون كل شيء من الميتة ولا يحيزون استعماله على حال و مصافاً الى عدم التلزم بين الجرمة التي رواها وهب بن وهب وبين النجاسة التي يدعيها القائلون بها فتفطن .

( ١ ) يدل عن المنتهى و التذكرة و الذكرى الاجماع على طهارته ( وفي طهارة شيخنا الاصاري ) سيره المسلمين على استعماله ( اقول ) و يدل على طهارته مصافاً الى هذا كله الاحصار الكثيرة التي كادت تكون متواترة بل متواترة جداً كما يظهر من اجماع الواقي ابواب فضاء التفت والترمس ومراجعة الوسائل ابواب آداب الحمام الباب ٩١ و ٩٢ و ٩٤ .

( ففي روايه ابي المحترى ) عن ابي عبدالله عليه السلام ان رسول الله ﷺ كان ينطيط بالمسك حتى يرى ويصده في مفرقه ( قل في الواقي ) الوبيص بالهمله السريق و اللعاس ( وفي روايه عبدالله بن الحارث ) قل كانت لعلى بن الحيس عليه السلام قارورة مسك في مسجده فادأ دخل في الصلاة أحد منه فتمسح به ( وفي رواية علي بن حمزة ) عن أخيه موسى عليه السلام قال سألت عن المسك في الدهن يصلح قال ابي لأستعمله في الدهن ولا بأس . الى غير ذلك من الروايات المتواترة .

( ثم ان المسك ) على ما ذكره شيخنا الاصاري في طهارته عن النجاسة على اقسام أربعة ( الأول ) المسك التركي و هو دم يقدوه الطهي بطريق الحيس او الواسير فينجمد على الأحجار ( الثاني ) المسك الهندي و لونه أحمر دم ذبح الطلي الطمحو مع روثه و كذبه ( و قد حكم اعلى الله مقامه ) نجاسة هذين القسمين و هو حق صحيح لان كلا منهما دم حيوان ذي نفس سائلة ( الثالث ) دم يجتمع في سرة الطلي بعد صيده يحصل من شق موضع القارة و تعبير اطراف السرة حتى يجتمع الدم فيجمد ولونه أسود ( قل ) و هو طاهر مع تدكيه الطلي بحس لامنها و هو صحيح ايضاً فانه مع التدكية من الدم المتخلف في الديعة وقد عرفت طهارته في المسئلة الثانية من نجاسة الدم .

( الرابع ) مسك القارة و هو دم يجتمع في اطراف سرته ثم يعرض للموضع حكة تسقط سببها الدم مع جلدة هي وعاء له ( قل ) و هذا و اسكان مقتضى القاعدة نجاسته لأنه دم ذي نفس سائلة إلا ان الاجماع دل على حرجه عن هذا العموم اما لخروج موضوعه بدعوى استحالة الدم او بدعوى التحصيص في العموم ( قل ) و كيف كان فلا اشكال في طهارة هذا الذي يتعاطاه المسلمون و إن كان حالياً عن القارة ( انتهى ) و هو جيد متين .

( اقول ) و هذا القسم الرابع هو الشايح المتعارف العال كما صرح به غير واحد و عليه ينزل الاجماع و السيرة و الأخبار المأثورة و أمّا سائر اقسامه فقد عرفت حكمه فلا تغفل

( ٢ ) كما صرح بذلك اهل اللغة و تقدم في كلام التحفة انها جلدة هي وعاء للمسك .

( ٣ ) بل لاجل في طهارتها في هذه الصورة من أحد ( فان المحكي ) عن الذكرى والتذكرة ونهاية العلامة هو طهارة القارة مطلقاً وقد احتاره المدارك ايضاً ( والمحكي ) عن المنتهى و كشف الالتباس التفصيل

كان انفصالها عنه قرأ قبل روال الحياة عن الفأرة كما هو العالب المتعارف فهي أيضاً طاهرة على الأقوى ( ١ )  
وأما إذا كان انفصالها عنه قرأ قبل روال الحيات عن الفأرة أو كانت مائة عن الطي بعد مائة فلا تذكى له  
فالأقوى نجاستها ( ٢ )

بين انفصالها عن الطي بعد تذكيتها أو في حال حياته فهي طاهرة وبين انفصالها عنه بعد مائة فهي نجسة وهو  
الذي قرئ به في آخر الأمر .

( وعن كثب اللثام ) التصيل بين انفصالها عنه بعد تذكيتها فهي طاهرة وبين انفصالها عنه في حال حياته  
أو بعد مائة فهي نجسة ( وبالحملة ) لإحلاف في طهارة فأرة المسك المائة عن الطي بعد تذكيتها أمداً وبدلاً عليها  
مضافاً إلى عدم الخلاف فيه كما أشرنا عموم مادل على طهارة المدككي ومن أحرائه في الطي فأرة المسك  
وهذا واضح .

( ١ ) فكما أن الغالب في المسك على ما تقدم وعرفت هو مسك الفأرة دون سائر أقسامه فكذلك العالب  
في فأرة المسك هو انفصالها عن الحي بعد بلوغها حد الكمال وروال الحيات عنها وسقوطها بحكة ونحوها ( ووجه  
طهارة الفأرة ) في هذه الصورة أنها في حال اتصالها بالطي بعد من أحرأء الحي فيلحقها حكمها من الطهارة  
وبعد انفصالها عنه يستصح طهرتها أو لا يشتملها إذ له نجاسة المقطوع من الحي كالإلية وشبهها فإنها كالصريحة  
في الرائل حياته بالقطع والفصل لا الرائل حياته من قبل القطع والفصل .

وعلى هذه الصورة العالبة شرر ( صحيحة على من جعفر ) المروية في الوسائل في لباس المصلّي في باب  
حوار الصلاة ومعه فأرة المسك عن أخيه موسى عليه السلام قال سألت عن فأرة المسك تكون مع من يصلّي وهي في  
حيه أو يبه فقال لا بأس بذلك فتكون هي دليلاً قوياً على المطلوب بناء على عدم حوار استحباب حره من  
أحرأء الميتة في الصلاة .

( وأما صحيحة عبدالله بن جعفر ) في الباب المذكور قال كنت ألبس إلى يعني [أما تجد] أما عبدالله بجور الرجل  
أن يصلّي ومعه فأرة المسك فكتب لا بأس به إذا كان ذكياً ، فالظاهر أن قيد الذكي فيها للاحتراز عن الميتة  
فلا يباي طهارة الفأرة في صورة انفصالها عن الحي بعد روال الحياة عنها كما هو الغالب المتعارف

( ٢ ) أما نجاسة المائة عن الحي قرأ قبل روال الحيات عن الفأرة فلعوم مادل على نجاسة المقطوع  
من الحي وهي من إمراده وحزبائه وأما نجاسة المائة عن الطي بعد مائة فلعوم مادل على نجاسة الميتة  
ومن أحرأئها في الطي الفأرة بل والصحيحة عبدالله بن جعفر المتقدمة المشتملة على قوله عليه السلام لا بأس به إذا  
كان ذكياً .

﴿ واحتج القائلون بالطهارة مطلقاً ﴾ بأمور :

( منها ) الأول وفيه أنه مقطوع بما عرفته من عموم مادل على نجاسة المقطوع من الحي إذا كان روال  
حياته بالقطع والفصل أو عموم مادل على نجاسة الميتة إذا كان انفصال الفأرة بعد موت الطي واحتمال كون الحلدة  
هي مما لا تحله الحيات صعب جداً بل الظاهر أنها كإبر الحلود إذا شقت خرج منها الدم وتأكلم .

( ومنها ) صحيحة على من جعفر المتقدمة آخراً وفيه أنها منزلة كما سمعت على الصورة الغالبة وهي انفصال

أعني نجاسة الفثرة بل و نجاسة ما فيها من الملك أيضاً (١) .

## فصل

### في نجاسة الكافر

**مسئلة ١** - الكافر نفس ما اتفاق علمائنا فيما سوى الكتابي كاليهودي والنصراني (٢) وأما الكتابي

الفارة عن الحي بعد روال الحيات عنها لا مطلقاً .

(ومنها) صحوى ماداً على طهارة المسك وفيه انه لا اخلاق لما دل على طهارة المسك نحو يشمل حتى صورة انفصال الفارة عن الحي بالقسر والقهر من قبل روال الحيات عنها اوصورة انفصالها عن الطيب بعد موته حتف أنه (ولو سلم) فلا ملازمة بين طهارة المسك وطهارة الفارة في هاتين السورتين ولعلته من قبل السن في سرع الميتة فالظرف نجس والظروف طاهر كما تقدم .

(١) وذلك لسراية النجاسة من الطرف الى المطروف الرطب واق طهارة اللبس في سرع الميتة فهي بدليل خاص لا يقاس به شيء آخر .

(٢) (فار في المدارك) وقد نقل المصنف في المعتبر وغيره اتفاق الاصحاب على نجاسة ما عدى اليهود والنصارى من اصناف الكفار سواء كان كفرهم اصلية او ابتدأ (انتهى) .

(وعن التهذيب) إجماع المسلمين عموماً على نجاسة الكافر وهو مشكل حتى مع إرادته ما سوى الكتابي اد المعروف من العامة طهارة الكافر (قال في الحواهر) إنهم يؤولون النجاسة بالحكمة دون العينية (وعلى كل حال) قد استدلل المحقق في محكي المعتبر على نجاسة الكافر (بقوله تعالى) في سورة الأ نعام كذلك يجعل الله الرحس على الذين لا يؤمنون (وبقوله تعالى) في سورة التوبة انما المشركون نجس فلا يقرؤا المسجد الحرام بعد عامهم هذا .

(و الاستدلال بهما ما لا يحفى) (أما بالآية الاولى) فلتوقعه على كون المراد من الرحس فيها القدر وهو غير متعبد لأن الرحس في اللغة معان عديدة القدر والعمل المؤدى الى العذاب والشك والعقاب والغصب وغير ذلك بل فسر الطبرسي الرحس هنا بالمعذاب (قل) عن ابن زيد وعمره من أهل اللغة (ثم قال) وقيل هو مالاخير فيه عن مجاهد (انتهى) وفي التبيان ما يؤدى ذالك .

(وأما الاستدلال بالآية الثانية) فلتوقعه على شمول لفظ المشرك فيها لجميع اصناف الكفار بدعوى ان لفظ المشرك مما يطلق على كل كافر من عابد صنم ويهودى ونصرانى ومجوسى ورتديق وغيرهم وهو غير معلوم لامن العرف ولا من اللغة وإن لم يبعد إطلاقه عليه أحياناً تنزيلاً لأحقيقة فان المصادر من المشرك كما سرح به المدارك وحكى عن غيره أيضاً هو من اعتقد إلهاً آخر مع الله سبحانه وتعالى كعبده الأصنام ونحوهم ممن يبعد الشمس او القمر او النار او غير ذلك ولا يكاد يشمل الكتابي فضلاً عن الرنديق الذى لا يعتقد إلهاً ولا شيئاً أصلاً

(وقد يؤيده) بعض الآيات والروايات (كقوله تعالى) لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين (وقوله تعالى) إن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين

(ومرسلة الوشاء) المروية في أسرار أصفاء الكفار عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام أنه ذكره سؤر ولدنا زينا وسؤر اليهودي والنصراني والمشرک وكل من خالف الإسلام وكان أشدّه دالک عنده سؤر الناصب (حيث إنّ المشركين) في الجميع معطوف على أهل الكتاب وهو دليل واضح على معايرتهم معهم

(سم قديحلي عن أكثر علمائنا) أن المراد من المشركين هو ما يسمّى عبدة الأصنام واليهود والنصارى لأن الله تعالى سمّى اليهود والنصارى مشركين في سورة التوبة حيث قال وقالت اليهود عيسى ابن الله وقالت النصارى المسيح بن الله إلى قوله اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح بن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً لا إله إلا هو سبحانه وتعالى عما يشركون.

(ولكن ردّ عليهم المدارك) بأنه ورد في أخبارنا أن معنى اتعازهم الأحرار والرهبان أرباباً من دون الله امتثالهم أوامرهم ونواهيهم لا اعتقاد أنهم آلهة (وذكر الحرائري) في آياته آيات الأحكام حسنة أبي بصير وقد سأل أبا عبد الله عليه السلام عن هذه الآية فقال أما والله ما دعوهم إلى عبادة أصنامهم ولو دعوهم إلى عبادة أنفسهم لما أحابوا ولكن أحلّوا لهم حراماً وحرموا حلالاً فمدعوهم من حيث لا يشعرون

(وذكر الطبرسي) في محممه أنه روى عن أبي عبد الله عليه السلام أنهما قالاً أما والله ما ساموا لهم ولا سلّوا ولكنّهم أحلّوا لهم حراماً وحرموا عليهم حلالاً فاتبوهم وعبدوهم من حيث لا يشعرون ثم ذكر عن النعماني حديثاً آخر بهذا المضمون فراجع.

**﴿أقول﴾** والأصناف أن محرّد قول اليهود عيسى بن الله أو قول النصارى المسيح ابن الله وإن لم يكن دليلاً على شركهم فإن دعوى ولدتهما لله حلّ وعلاهي غير دعوى ألوهيتهما وإن كانت الدعوى فاسدة من أصلها فإنه تعالى لم يلد ولم يولد وهكذا اتعازهم الأحرار والرهبان أرباباً من دون الله لا يكون دليلاً على شركهم وعلى اتعازهم هؤلاء آلهة بعد ما عرفته من حسنة أبي بصير وغيرها.

ولكن العاقل أن اتعازهم المسيح ابن مريم ربّاً هو بمعنى اتعازهم أبناء إلهاً بعد كما يطهر من آيات عديدة في سورة المائدة كقوله تعالى لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح بن مريم وقوله تعالى ولقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة وما من إله إلا إله واحد وقوله تعالى ولعيسى بن مريم أت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله إلى غير ذلك مما ربما يجده المتأمل في الآيات الكريمة.

ولعلّ أصرح من الكلّ في شرك النصارى ما قاله لؤي معلوف في المنجد من أن العداء لقب السيّدة مريم والدة الإله المتجسّد يعني به المسيح بن مريم.

(وعلى هذا كله) فالآية الشريعة أعني قوله تعالى «إنما المشركون نجس» ليست هي قاصرة عن شمول النصارى لأنهم مشركون بالله بل ولا المحسوس أيضاً على ما هو المعروف من أنهم يعتقدون إلهين النور والظلمة وإن كانت هي قاصرة عن شمول اليهود حدّاً وهكذا عن شمول الرنادقة الذين لا يعتقدون إلهاً كى يشركون



ففي حديثه خلاف بين علمائنا فالمشهور بينهم انه نحس وقال جمع منهم (١) انه طاهر والأول أحوط .

به وإن كان يكفي الرقافة الإجماع المتفق على نجاسة الكافر وهم من أظهر أفراد وأحلى مصاديقه كما لا يخفى .

### ﴿في امران﴾

(أحدهما) انه قد يقال ان لفظ النجس في الآية الثانية قاصر عن إثبات النجاسة الشرعية امتداداً إلى قول الهروي في تفسير الآية من ان النجس يقال لكل مستفند والمستفند أعم من النجس بالمعنى المصطلح عليه عند الفقهاء والواحد هو حمل اللفظ على الحقيقة اللغوية عند انتفاء المعنى الشرعي والمعنى الشرعي غير ثابت هنا . (و فيه ) ان المتبادر من النجس في استعمال الشارع هو النجس الشرعي أي القدر الذي أمرنا الشارع بالاحتساب عنه في الأكل والشرب والصلاة وسواه لا القدر العرفي اللغوي (مصدقاً) إلى ان المراد من النجس هنا وإن كان قد يقال انه خست ما ظنهم وسوء اعتقادهم وقد يقال انه نجاسة طواهرهم بالنجاسات العارضة لانهم لا يعتسلون من الجنابة ولا يحنثون النجاسات

ولكن قال الحراري في آياته آيات الاحكام والذى عليه علمائنا ان المراد منه هو نجاسة دوائهم بالنجاسة الشرعية كالكلاب والخنزير (قال) وهذا هو المقول عن ابن عباس وهو مذهب الرازي وسماعة منهم أيضاً (انتهى) وهو الذي يظهر من الطبرسي أيضاً في مجمعه فراجع .

(ثانيهما) ان لفظ النجس مفتوح النون والتحريك مصدر كما صرح به غير واحد والسر في ذلك مع اشتراك هذا الوزن بين المصدر والصفة كنجس ان المصدر يستوي فيه المدح والمؤث والمؤث والمؤث والمؤث تقول رجل نجس وامرأة نجس وقوم نجس والصفة لا بد لها من متاعمة الموصوف فلو كان النجس في الآية الشريفة صفة لقار سبحانه وتعالى إنما المشركون نجسون أو أنجاس وحيث قال نجس علم منه انه مصدر

(وحيث يقال) ان المصدر اسم معنى ولا يصح أن يقع هو خيراً لاسم ذات فالبد من التقدير أي إنما المشركون بد نجس ومع لا دلالة للآية على نجاستهم ذاتاً إلا عرساً لأنهم لا يتطهرون ولا يفتسلون (و لكن الجواب ) عن ذلك هو ما أحاط به المحقق في محكي المتسر من ان التقدير هو خلاف الأصل والإخبار عن الذات بالمصادر شائع متعارف اذا كثرت معانيها في الذات كما يقال رجل عدل (انتهى) وهو جيد جداً

(١) كالمعبد في الرسالة الغريبة والشح في موضع من النهاية وابن الجنيدي في مختصره فان المحكي عنهم هو الحكم بظاهرة الكتابي على كراهية وعن ابن ابي عقيل في الآثار الحكم بظاهرة مؤثرهم (و لكن قد يناقش ) في مخالفة هؤلاء مع المشهور وقد ذكروا لفظاتهم محامل وليس بهمهم والمهم هو النظر في دلالة الأدلة فنقول :

﴿احتج المشهور﴾ لنجاسة الكتابي بقوله تعالى إنما المشركون نجس وما لاحد الكثرة المروية في الوسائل أغلبها في ابواب النجاسات الباب ١٣ وجملة منها في ابواب الأطعمة المحرمة الباب ٥١ و ٥٢ و ٥٣ وبعضها في ابواب نواقض الوضوء الباب ٢١

(ففي موقفة) سعيد الأعرح قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن سؤر اليهودي والنصراني فقال لا

(و في رواية زرارة) عن ابي عبدالله عليه السلام في آية المجوس قال اذا اسطررتم اليها فاعملوها طاء  
(و في رواية ابي بصير) فان صاحبك بيده يعني اليهودي او النصراني وعسل يده  
(و في صحيحه على من جعفر عليه السلام) لا تأكل المسلم مع المجوس في قصعة واحدة (الى ان قاد) و ان اشترام  
من نصراني يعني الثوب فلا يصلح فيه حتى يغسله .

(و في صحيحه نعم من مسلم) في رجل صافح رجلاً مجوسياً فقال غسل يده ولا يتوضأ  
(و في صحيحه نبيه له) لا تأكلوا في آيتهم يعني آية اهل الدّمة والمجوس ولا من طعامهم الذي يطبخون  
ولا في آيتهم التي يشربون فيها الخمر ، الى غير ذلك مما هو ظاهر في نجاسة الكتاني  
**﴿ اقول ﴾** اما قوله تعالى اما المشركون نحن فقد عرفت قصور دلالة على نجاسة اليهود والملاحدة  
و ان لم يقصر عن الدلالة على نجاسة النصارى من المجوس ايضاً لانهم مشركون على التقريب المتقدم لك شرحه  
و تفصيله .

(و اما الاخبار) فبعد تسليم ظهور الجميع في النجاسة معارضة بما هو اكثر منها عدداً واسع منها سداً  
و أقوى منها دلالة بل نص في الطهارة الداتية كما يظهر من مراجعة الوسائل ابواب النجاسات الباب ١٣ والاشار  
الباب ٣ و الأطعمة المحرمة الباب ٥٤ والذبائح الباب ٢٧ و الوافي في باب التطهير من مس الحيوانات  
( ففي صحيحه اسماعيل بن جابر ) قال قلت لابي عبدالله عليه السلام ما تقول في طعام اهل الكتاب فقال لا  
تكله ثم سكت هنيئة ثم قال لا تأكله ثم سكت هنيئة ثم قال لا تأكله ولا تتركه تقول انه حرام ولكن تركه تنزه  
عنه إن في آيتهم الخمر و لحم الخنزير (اقول) هنيئة بهائين اى ساعة يسيرة  
(و في صحيحه الميسر ) عن طريق الكليني قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن مؤكلة اليهودي و النصراني  
و المجوسى فقال المكان من طعامك و توضأ فلا بأس و عن طريق الشيخ مثله باختلاف يسير و تقديم و تأخير و  
قوله و توضأ أى غسل يده .

(و في صحيحه ابراهيم بن ابي محمود) قال قلت للرب عليه السلام في الحادثة النصرانية تحدثت و انت تعلم  
انها نصرانية لا تتوضأ ولا تغتسل من جنابة قال لا بأس تغسل يديها .

( و في صحيحه أخرى لابراهيم ) قال قلت للرب عليه السلام الجباط و القصار يكونون يهودياً او نصرانياً و  
انت تعلم انه يبول ولا يتوضأ ما تقول في عمله قال لا بأس (اقول) القصار هو عقال الثياب .

( و في حصة الكاهلي ) قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن قوم مسلمين يأكلون و حصرهم رجل مجوسى  
أيدعونه الى طعامهم فقال اما انا فلا أأكل المجوسى و اكره أن أكرم عليكم شيئاً تصنعونه في بلادكم .

(و في رواية عمار السامطى ) عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألت عن الرجل هل يتوضأ من كور او إباء غيره  
اذا شرب منه يهودى فقال نعم فقلت من ذلك الماء الذى يشرب منه قال نعم

(و في رواية الحسين بن علوان) ان علياً عليه السلام كان يقول كلوا من طعام المجوس كله ما خلا ذبائحهم  
فانها لا تحل و ان ذكر اسم الله عليه ، الى غير ذلك من الروايات الكثيرة المؤيدة بما دل على حوار استصراع

اليهودية والنصرانية والمحوسية مع منعهم عن شرب الخمر واكل لحم الخنزير و نحوهما وقد عقد لذلك  
مآ في مكاح الوسائل فراجع

(و مقتضى الجمع بين الطائفة الاولى الطاهرة في النجاسة و الطائفة الثانية الصريحة في الطهارة الذاتية  
هو حمل النهي في الاولى على الكراهة و الأمر بالعل فيها على الاستحباب أو حملها على الحرمة و الوجوب  
إذا علم بالنجاسة العرسية من جهة اكلهم لحم الخمر من أو شربهم الخمر بناء على بحاسته أو عدم اعتدالهم من  
النجاسة و نحو ذلك .

(و أمّا ما في الحدائق من ترجيح احبار النجاسة موافقتها للكتاب المجيد ان قوله تعالى انما المشركون  
نجس و لمخالفتها لنجاسة نصيرهم الى القول بالطهارة و اعتمادها اتفاق الأصحاب إلا النادر منهم  
(صغير جداً) فإن الترجيح بالأموال المذكورة على القول بوجوبه دون استحبابه كما حققناه في محله  
أما هو إذا لم يكن بين الطرفين جمع عرفي كما في المقام و ذلك لما عرفته من حمل الطاهر على الاطهر بد على النص  
( نعم ) حيث ان محالته المشهور مشكلة جداً لا تحلو عن التحريم و التحصر عليهم فالأحوط في المسئلة  
احتياطاً لا يتعدى عنه انشاء الله تعالى ان يعامل مع كل من اليهودي والنصراني والمحوسي معاملة النجس كالنوا  
و الغائط و نحوهما من النجاسات .

﴿بقي أمور﴾ :

(الأول) انه لا اشكال في ان اليهودي والنصراني هما من أهل الكتاب و أمّا المحوسى فقد يقل الله من  
أهل الكتاب ايضاً و لكن ( في رواية صخر من حنظله ) عن ابي عبدالله عليه السلام المروية في دلائل الوسائل الباب ٢٧  
أما المحوسى فليسوا من أهل الكتاب .

( و في رواية عبدالله بن هلال ) عنه المروية في مكاح الوسائل في احكام الأولاد في الباب ٧٦ قال سألته  
عن مظاهرة المحوسية قال لا و لكن أهل الكتاب الى غير ذلك مما ربما يحده المنع في الاحكام مما قد على  
عدم كونه كتابياً (وعليه) فالمحوسى بمقتضى الاحاد ليس هو من أهل الكتاب و لكن قد عرفت من احبار الطائفة  
الثانية انه ملحق بهم حكماً أى في الطهارة الذاتية

(الثاني) انه قد يستدلّ لنجاسة الكتابي بأحد آخر أيضاً مروية في الوسائل بعضها في باب عدم نجاسة  
ماء الحمام و بعضها في باب كراهة الاغتسال بماء الحمام (في رواية الهاشمي) قال مثل عن الرحال يقومون  
على الحوس في الحمام لأعرف اليهودي من النصراني ولا الحنب من غير الحنب قال يعتدل ولا يعتدل من ماء  
آخر فإنه ظهور ( و في رواية ابن أبي يعفور ) قلت أخبرني عن ماء الحمام يعتدل منه الحب و الصبي و اليهودي  
و النصراني و المحوسى ، فقال ان ماء الحمام كماء النهر يطهر به بعضه بعضاً

( و في موثقة عبدالله بن أبي يعفور ) و إياك ان تعتدل من عالة الحمام فبها يجتمع عالة اليهودي و  
النصراني و المحوسى و الناصب لنا أهل البيت الخ و لكن الاستدلال بهذا كله لنجاسة اليهودي و النصراني و  
المحوسى ذاتاً مشكل جداً لحواز كون ذلك لنجاستهم عرساً من جهة اكلهم الميتة و لحم الخنزير و نحوهما

**مسئلة ٢ - ولد الكافرين يتبعهما في النجاسة (١) من غير فرق بين تولده منهما بالنكاح الصحيح في دينهما**

كالحنظ من جهة اشتغال بدنه غالباً على المنى لانتجاسته ذاتاً .

(الثالث) انه قد يستدل لطهارة الكتابي بأمر أحرابا غير الاحبار المتقدمة (منها) الاصل ( و فيه ) انه لا محال له مع وجود الاحبار في طرفي المسئلة ( و منها ) قوله تعالى في اوائل المائدة و طعم الدين اوتوا الكتب حل لكم ( و فيه ) ان الآية مفسرة في اخبارنا بالحبوب و راجع الاطعمة المحرمة للوسائل باب عدم تحريم الحبوب و القول و اشبههما التي في أيدي أهل الكتاب و راجع ايضاً ذمائع الوسائل باب تحریم سدائج الكفار من أهل الكتاب وغيرهم .

( و منها ) الاحبار المروية في الوسائل في النجاسات باب طهارة ما يعمله الكفار من الثياب و نحوها . ( ففي رواية معاوية ) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الثياب السابرة يعملها المحوس و هم أحناث و هم يشربون الحمر و هم على تلك الحال ألسها ولا غسلها و أصلى فيها قال نعم .

( و في رواية المعلى ) قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا بأس بالمسلة في الثياب التي يعملها المحوس و النصارى و اليهود .

( و في رواية أبي حمزة ) عن أبي عبد الله عليه السلام انه سأله عن ثوب المحوسى ألسه و أصلى فيه قال نعم قلت يشربون الحمر قال نعم نحن نشترى الثياب السابرة فلبسها ولا تغسلها الى غير ذلك من الاخبار . ( و لكن الاستدلال بها ) لطهارة اليهودى و النصراني و المحوسى مشكل جداً و ذلك لاحتمال كون الترخيس فيها من جهة عدم العلم بملاقات الثياب مع أبدانهم برطوبة أو مع نجاسة أخرى مما يستعملونها كالحكم الخنزير و الميتة و نحوهما .

( و قد يؤيد هذا الاحتمال ) صحيحة عبد الله بن سنان المروية في الوسائل في النجاسات في باب طهارة الثوب الذي يستعيره الذمى قال سئل أبي ابا عبد الله عليه السلام وانا حاصر أنى أعير الذمى ثوبى و أنا أعلم انه يشرى الخمر و ياكل لحم الخنزير فيرد على فأغسله قبل أن أصلى فيه فقال ابو عبد الله عليه السلام صل فيه ولا تغسله من أجل ذلك فانك أعيرته إياه و هو طاهر و لم تتيقن انه نجسه فلا بأس ان تصلى فيه حتى تتيقن انه نجسه ( نعم الاضاف ) ان الاخبار المذكورة ربما لا تخلو عن تأييد لطهارة أهل الكتاب و المحوس ذاتاً و لكن ليست هي سداً الدلالة و الطهور كما لا يخفى .

( ١ ) دل في محكي المعالم ان طاهر كلام جماعة من الأصحاب ان ولد الكافرين يتبعهما في النجاسة الدانية بغير خلاف ( و قال في الجواهر ) في دليل نجاسة الكافر و يلحق بالكافر ما تولد منه ( الى ان قال ) بل لا أحد فيه خلافاً بل في شرح الأستاذ نستدلل لأصحاب مشعراً بدعوى الاجماع عليه ( و قال في الجهاد ) في دليل التعليق على قول المحقق و حكم الطفل المسمى بحكم ابويه ( ما لفظه ) و حكم الطفل ذكراً او أنثى تابع لأبويه في الاسلام و الكفر و ما يتبعهما من الاحكام كالطهارة و النجاسة و غيرهما فلا خلاف أحده فيه بل الاجماع بقسميه عليه ( انتهى )

( و لكن عن نهاية العلامة ) انه قال و الأقرب في اولاد الكفار التبعية لهم و هو مشعر سوع خلاف فيه

• • • • •

(بل عن المعالم) ان للتوقف في الحكم بالنجاسة هذا على الإطلاق معالاً ان لم يشت اعتقاد الاجتماع عليه (انتهى)  
(بل المدارك) قد استشكل في الحكم بالنجاسة صريحاً (قال) اد الدليل ان تمّ قايّما يدلّ على نجاسة الكافر  
والمشرك واليهودي والنصراني والولد قبل بلوغه لا يصدق عليه شيء من ذلك (انتهى)

﴿ وكيف كان ﴾ ان الذي يدلّ على نجاسة ولد الكافرين هو امور (الاجماع) وهو الذي تقدم في كلام  
الجواهر حيث قال بل الاجماع يقسمه على (والسيرة المستمرة) وقد استند بها مصحح الفقيه بعد الاجماع وهي  
كذلك (و رواية حمص بن عيث) وهي أصح ما في الباب وقد رواها الوسائل في الجهاد من ان المشرك اذا أسلم  
في دار الحرب فادسألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل من اهل الحرب اذا أسلم في دار الحرب فظهر عليهم، المسلمون  
بعد ذلك فقال اسلامه اسلام لنفسه ولولده الصغار وهم أحرار وولده ومتاعه ورفيقه له فامّا الولد الكافرهم  
ففيه للمسلمين الا ان يكونوا أسلموا قبل ذلك (الحديث).

و دلالتها على المطلوب واضحة جداً فان الرجل اذا كان اسلامه اسلام لنفسه ولولده الصغار معاً  
اذا لم يسلم فهو و اولاده الصغار فيهم للمسلمين كأولاده الكافرين .  
﴿ وقد يستدل لنجاسة ولد الكافرين ﴾ بأمور أخر أيضاً (منها) روايات ثلاث قد رواها الواقي في الحاشية  
في باب حال الاطفال .

(الاولى) صحيحة عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن اولاد المشركين يموتون قبل ان يسلموا  
الحديث قال كفار والله أعلم بما كانوا عاملين يدخلون مداخل آباءهم .

(اقول) الحديث المصيبة أي قبل ان يسلموا حدّ التكليف والعصيان

(الثانية) رواية ذهب بن وهب عن حمقر بن عمار عن ابيه عليه السلام قال قال علي عليه السلام اولاد المشركين مع  
آبائهم في النار و اولاد المسلمين مع آبائهم في الجنة .

(الثالثة) مرسله الكافي قال وفي حديث آخر أما اطفال المؤمنين فابائهم بلحقون بآبائهم و أولاد المشركين  
بآبائهم وهو قول الله تعالى (و الذين آمنوا واتبعهم دبريتهم ما يمان الحفد بهم دبريتهم) .

(وفي الباب المذكور طائفة أخرى) من الروايات هي على خلاف الطائفة الاولى دالة على ان الاطفال  
تؤجج لهم نار فيؤمرون بدخولها فمن دخلها كانت عليه برداً وسلاماً ومن لم يدخل كان من اهل النار .

(وقد جمع الحديث) بين الطائفتين (قارة) بحمل الداخلين في النار المطيعين لأمر الله على اطفال المؤمنين  
والمعتنئين بالصين لأمر الله على اولاد الكافرين فتطابق الطائفة الثانية مع الاولى حيث تكون اولاد المؤمنين  
حينئذ في الجنة و اولاد الكافرين في النار .

(و أخرى) بحمل الطائفة الثانية على اولاد المسلمين لأولاد المؤمنين ولا اولاد الكافرين فأولاد كل من  
المؤمن والكافر ملحق به و ولد المسلم يؤجج له النار يوم القيامة

(و جمع الواقي) بين الطائفتين بحمل الاولى على الررخ والثانية على القيامة .

(و انت خير) ان كلا من الانحاء الثلاثة للجمع مما لأشاهد عليه و ان الطائفة الاولى هي على خلاف

أو بالزنا (١) .

مسئلة ٣ - من انكر الله حداً أو علا أو انكر وحدانيته وانه لا شريك له أو انكر رسالة رسول الله ﷺ فهو كافر بلا شك (٢) كما ان الشك في الله أو في رسول الله ﷺ ايضاً كافٍ (٣) .

العدد فعلمها مردود الى اهله (مضافاً الى ان الرواية الثابتة والثالثة منها دلت على دحوا اولاد المشركين في النار وهو مما لا يدل على نجاستهم في الدنيا كما لا يخفى

(ومنها) قوله تعالى في سورة نوح ولا يلدوا الا فاحراً كفاً (و فيه ) ان تسمية الصبي لصغير سلف غير المعتبر منه بالبحر الكافر مما لا وجه له سيما مع قول النبي ﷺ كل مولود يولد على الفطرة وكان المراد كما يظهر من تبيان الشرح ومجمع الطبرسي انهم لا يلدوا الا من اذا بلغ كان فاحراً كفاً (هذا مضافاً الى ان الآية هي من حواش الكافرين في زمان نوح عليه السلام والاكفار كثير منهم ولدوا مؤمنين صالحين وكان نوحاً عليه السلام اما قال ذلك بعدما اخبره الله انه لن يؤمن من قومك الا من قدام .

(ومنها) ان المتولد من الكافرين هو حيوان متفرع من حيوانين محبين كالكلب والخنزير فيشت له حكمهما (و فيه ) ما تقدم في المتولد من الكلب والخنزير من ان حكمهما لما يشت له اذا صدق عليه اسم احدهما من الكلب او الخنزير واما اذا كان حيواناً مستقلاً برأيه لا كلباً ولا خنزيراً فمقتضى الاصل فيه الطهارة .

(ومنها) استصحاب نجاسته من حال كونه حينئذ من قبل ولوح الروح فيه شيء على كونه في دال ذلك الحاد اي في حال العلق او المصطف حراً من الأم (و فيه ) انه يعتبر في الاستصحاب بقاء الموضوع ولم يبق هاهنا على حاله بل تبدل وتغير .

(١) قد يقال ان المتولد من الكافرين بالزنا هو لا يشتمها في النجاسة نظراً الى ان دليل التسمية هو الاجماع والمتفق منه غير ذلك (و فيه ) ان طهارة ولد الزنا في حد ذاته وان كان متولداً من المؤمنين هي محل الكلام كما سيأتي فكيف بولد الزنا من الكافرين (و عليه ) فالمتولد من الكافرين بالسكاح الصحيح عندهما اذا قلنا انه نجس للاجماع والسيرة ورواية حصص فالمتولد منهما بالزنا بطريق أولى

(٢) هذا من ضروريات دين الاسلام لا يحتاج الى آية او رواية ولكن مع ذلك قد ورد في كفر الواحد روايات كثيرة فراجع الوافي كتاب الايمان والكفر باب وجوه الكفر و باب ان الايمان اخص من الاسلام و باب أصناف الناس و باب المستودع والمعاد وراجع اوت الوصايف باب ثبوت الكفر والإرتداد بحجود بعض الضروريات نجد في المجموع خصوصاً كثيرة في الكفر الباطل .

(٣) ويدل عليه جملة من الروايات المروية في الوافي في كتاب الايمان والكفر باب الشك (في رواية ابي اسحاق) الحراساني قال كان امير المؤمنين عليه السلام يقول في خطبته لا تارتابوا فتشكوا ولا تشكوا فتكفروا (و في رواية عبدالله بن سنان) عن ابي عبدالله عليه السلام قال من شك في الله تعالى و في رسوله ﷺ فهو كافر (و في رواية منصور بن حازم) قال قلت لابي عبدالله عليه السلام من شك في رسول الله ﷺ قال كافر

(و اما رواية محمد بن مسلم) في الباب المذكور قال كنت عند ابي عبدالله عليه السلام حالاً عن يساره و رزاة



مسئلة ٤ - من انكر ضرورياً من ضروريات الدين فهو كافر (١) بشرط ان يعلم انه حكم الله ورسوله

عن يمينه اذ دخل عليه ابو صير فقال يا أبا عبد الله عليك السلام ما تقول فيمن شك في الله تعالى قال كافر يا أماه فقال فشك في رسول الله ﷺ فقال كافر ثم التقى الى دراة فقال انما يكفر اذا حصد (و رواية دراة) عن أبي عبد الله عليه السلام في الوافي باب وجوه الضلال قال لو ان العباد اذ اجهلوا وقفوا ولم يحسدوا لم ينفروا .

(اهم لا بد من علمهما) على من يظهر الشهادتين ويقول ويعترف بهما في الظاهر ولكن مع ذلك قد عرسه الشك في الباطن في مثل هذا الموضع في الظاهر لا يكون محرراً من الشك كماً يحرجه عن الاسلام ما لم يحصده قد يظهر ذلك من مصباح الفقيه ايضاً .

(بل ولعله) يشهد به مكنه عبد الرحيم القسير المروية في الوافي في باب ان الايمان أحسن من الاسلام قال كتبت مع عبد الملك بن أعين الى أبي عبد الله عليه السلام أسأله عن الايمان ما هو فكتب الى مع عبد الملك بن أعين سألت رحك الله عن الايمان والايمن هو الاقرار باللسان وعقد في القلب وعمل بالاعمال (ان قال) ولا يحرجه الى الكفر الا الجحود (الحدث)

(١) كافر مانعاً القلب اذ حكى عن شرح المفاتيح ان كل من انكر ضروري الدين يكون خارجاً عنه عند الفقهاء (ال في الرياض) صرح بأن الحجة على تحاشه من انكر ضروري الدين هو الإجماع المحكي عن جماعة (اقول) : ويدل على كونه مصافاً الى ذلك كله جملة من الأحاديث كما يظهر بمراجعة الوافي في ابواب محتاجة من كتاب الايمان والخبر ومراجعة اول الوسائل وآخيه في الحدود و ان لم يكن في شيء من الاحاديث تصريح بالضرورة بل فيها تعبير بالاحلال والحرام والعريضة والقرائن ومجود ذلك

(في مكانة<sup>(١)</sup> عبد الرحيم) ولا يحرجه الى الكفر الا الجحود والاستحالة ان يقول للخلال هذا حرام وللحرام هذا حلال ودان مذالك فمنها يكون خارجاً من الاسلام والايمان .

(و في رواية<sup>(٢)</sup> داود بن كثير) فمن ترك فريضة من الملاحظات فلم يعمل بها وحدها كان كافراً (و في رواية<sup>(٣)</sup> سليم بن قيس) وأدى ما يكون به السد كافراً من رعم ان شيئاً نهى الله تعالى عنه ان الله تعالى أمر به ونهيه ديناً يتولى عليه .

(و في صحيحة<sup>(٤)</sup> عبد الله بن سنان) من ارتكب كبيرة من الكبائر رغم انها حلال أخرجته ذلك من الاسلام (و قريب منها) ما في رواية<sup>(٥)</sup> مسعدة وما في تحف<sup>(٦)</sup> العقول .

(و في صحيحة<sup>(٧)</sup> أبي الصباح) قيل لأمر المؤمنين ﷺ من شهدان لا إله إلا الله و ان محمداً رسول الله ﷺ كان مؤمناً قال فأين قرائن الله (الى ان قال) فاما من حصد القرائن كان كافراً (و في رواية<sup>(٨)</sup> ياسر

(١) الوافي كتاب الايمان والكفر باب ان الايمان احسن من الاسلام .

(٢) الوافي باب وجوه الكفر

(٣) الوافي باب ادنى الكفر والشك

(٤ و ٥) الوافي باب محصل القول في الايمان

(٦ و ٧) اول الوسائل باب ثبوت الكفر والارتداد بجحود بعض الضروريات

(٨) الوسائل في الحدود باب جملة ما ثبت به الكفر

و انكره (١) و اما اذا انكره لشبهة حصلت له و اعتقد انه ليس بحكم الله و رسوله فهو ليس مكافراً .

(الحادم) و من نسب الى الله ما نهي عنه فهو كافر الى غير ذلك من الروايات .

(١) ان من انكر ضرورياً من ضروريات الدين و ان قلنا انه كافر باتفاق العلماء و لكنه في الجملة ( و تفصيله ) ان انكار الضروري ما هو هو هل له موضوعية و سببة فامة للكفر كإنكار الله تعالى او انكار رسالة رسول الله ﷺ فان انكار احدهما علة فامة للكفر و لو كان الا ينكر لشبهة حصلت له قصوراً فضلاً عن التقصير ( ام لا ) بل انكار الضروري اما يكون سبباً للكفر اذا علم المكفر ان ما انكره هو حكم الله و رسوله فمع علمه بأنه حكم الله و رسوله اذا انكره فهو كافر لرجوع انكاره حينئذ الى انكار الله او انكار رسالة رسول الله ﷺ ( أم يدعى ) ان المكفر للضروري انكار متولداً في بلاد الاسلام حتى شاب و عرف انه من ضروريات دين الاسلام فهو كافر و ان فرض أنه نفسه ممن لم يتيقن بالحكم لم يعتد الخلاف لشبهة حصلت له . و اما اذا كان بعيداً عن بلاد الاسلام بحيث يمكن في حقه خفاء الضرورة و عدم العلم بأنه من ضروريات دين الاسلام فليس مكافراً فسيئة انكار الضروري للكفر على هذا مما يكفي فيه العلم بأنه من ضروريات الدين و ان فرض انه بنفسه ممن لا يعلم أنه حكم الله و رسوله لشبهة حصلت له فضلاً عن ان يكون ضرورياً عنده ( وحوه ) بل اقوال و الفرق بين الأخيرين انه اذا فرض ان المتولد في بلاد الاسلام انكر حرمة الحمر مثلاً و هو يعلم انها من الضروريات عند المسلمين . ولكنه بنفسه قد حصلت له الشبهة و اعتقد ان المسلمين كلهم على الخطأ و ان حرمة ليست من حكم الله و رسوله فعلى الثاني ليس بكافر وعلى الثالث كافر .

(و على كل حال قد حكى الأول) عن طاهر القواعد في الحدود بل عن مفتاح الكرامة لسبته الى طاهر الأصحاب و هو بعيد (و حكى الثاني) عن الأردبيلي في مجمع البرهان و انه قال الضروري الذي يكفر منكره هو الذي ثبت عنه يقيناً كونه من الدين و لو بالبرهان ( الى ان قال ) اد الظاهر ان دليل كفره هو انكار الشريعة و انكار صدق النبي ﷺ في ذلك مع ثبوته يقيناً عنده و ليس كل من انكر مجمعاً عليه يكفر بل المدار على حصول العلم والانكار و عدمه الآله لما كان حصوله في الضروري غالباً جعلوا ذلك مناطاً وحكماً به ( انتهى ) وهو جيد .

(و عن ظاهر الذخيرة) و شارح الروضة فهو ما حكى عن الأردبيلي .

( و اما الوجه الثالث ) فهو مختار الحواهر كما يظهر بالتدبر التام في كلماته فان صرح بان انكار الضروري من المتولد في بلاد الاسلام حتى شاب انكار للشريعة وإن تحقق الشبهة له واقعاً بحيث لم يكن ذلك منه لا إنكار النبي ﷺ او الصانع مدعياً ان انكاره ذلك الضروري سبباً لثبوته ان هذا الدين ليس بحق فلا يحدى اعتقاده حقيقة بل هو كمن أظهر انكار النبي ﷺ بلسانه عمداً و كان معتقداً بثبوته واقعاً ( قال ) نعم لو كان المكفر بعيداً عن بلاد الاسلام بحيث يمكن في حقه خفاء الضرورة لم يحكم بكفره بمجرد ذلك ( الى ان قال ) .

فالاحاصل انه متى كان الحكم المنكّر في حد ذاته ضرورياً من ضروريات الدين ثبت الكفر بانكاره ممن اطلع على ضروريته من اهل الدين سواء كان ذلك الا نكار اسماً خاصة عتاداً او لساناً و جناناً يعني لشبهة

حصلت له (انتهى).

﴿ أقول ﴾ والحق من بين هذه الوجوه الثلاثة كلها هو الوجه الثاني أي ما أفاده الأردبيلي رحمه الله في عبارته المتقدمة واستجوابه لا الأول ولا الثالث فإنهما صعيقان جداً ( أما صنف الأول ) فلأن مناط الإسلام هو الشهادتان فقط كما يشهد بذلك روايتنا سماعة وجعل المتقدمتان في صدر المسئلة السابقة المختصرتان عليهما خاصة .

وأما الإقرار بمرئس الله كما تقدم في صحبة أبي الصباح المتقدمة في صدر هذه المسئلة أو بجميع ما جاء به من عند الله كما ورد في جملة من الروايات المروية في الواق في باب حدود الإيمان والإسلام فهو من شؤون التصديق برسول الله ﷺ وليس هو شيئاً آخر في قتاله و هل يعقل التصديق برسائله وعدم التصديق بما جاء به من عند الله ؟ كلا .

( وعليه ) فإنكار حكم من أحكام الله تعالى هو مما لا يوجب الكفر على حد أنكار الله أو إنكار رسالة رسول الله ﷺ ما لم يرجع إنكاره إلى انكار أحدهما فإنكاره بما هو ليس له موضوعية وسببية تامة للكفر أبداً .

(وأما صنف الثالث) فلأن إنكار ضروري من ضروريات دين الإسلام لما يكون مرجعه إلى إنكار الله أو إنكار رسالة رسول الله ﷺ إذا علم المنكر أن حكم الله ورسوله إنما إذا حصلت له الشبهة واعتقده أنه ليس من حكم الله ورسوله فلا يكون مرجعه إلى ذلك وإن فرض أنه كان متوكداً في بلاد الإسلام وعلم أنه من الضروريات عند المسلمين فإنه حيث يرى خطأ المسلمين جميعاً و أنهم اشتبهوا في اعتقادهم أنه حكم الله ورسوله فلا يكون مرجع إنكاره إلى انكار أحد الأمرين .

(و دعوى) أن إنكار الضروري هو منزلة قوله أن هذا الدين ليس بحق فلا يجدي اعتقاده حقيقة، ممنوع جداً وأشد منه منعاً قياس ذلك على من أظهر إنكار النبي ﷺ بلسانه عناداً و كان معتقداً بنسوته حقيقة فكما أن الثاني كفر فكذلك الأول كافر ووجه بطلان القياس هنا مع بطلانه في حد ذاته أن إنكار النبي ﷺ بأي نحو كان هو معاله سببية تامة للكفر بخلاف إنكار ضروري من ضروريات الدين فلا يوجب الكفر ما لم يكن مرجعه إلى إنكار الله أو إنكار رسالة رسول الله ﷺ

(ثم إن من جميع ما ذكر إلى هنا) يعرف أنه لا يختص الكفر بمتكر الضروري فقط بل كل حكم من أحكام الله ورسوله إذا علم المنكر ونيق أنه حكم الله تعالى ورسوله ومع ذلك أنكره فهو كافر لأن مرجع إنكاره حينئذ إلى إنكار الله أو إنكار رسالة رسول الله ﷺ وإن فرض أنه لم يكن الحكم الذي أنكره مهيئاً عليه فضلاً عن أن يكون من ضروريات الدين .

فاللأول كل الملاك في سببية الإنكار للكفر هو أن يكون الحكم المنكر بالفتح مما علم المنكر المنكر بالكر أنه حكم الله ورسوله ولكن حيث أن العلم بذلك مما لا يحصل غالباً إلا في الضروريات يختص العقهاء المسئلة بالضروري فقط دون غيرها وقد معنى الإشارة إلى ذلك كله في كلام الأردبيلي رحمه الله فتأمله جيداً.

مسئلة ٥ - الحوارج (١) و النواصب (٢) هم كفار باعناق علمائنا وصوان الله عليهم (٣) فيجب

(١) الحوارج هم أهل النهر وان الذين حرجوا على امر المؤمنين عليهم السلام وكفروه لأجل التحكيم الذي بهامهم عنه في بدو الأمر قاموا عليه إماء المجالعين الماندين حتى صرف رأيهم الى هواهم كما صرح به في حقة له عليه السلام في تحريف أهل النهر وان هؤلاء وكل من كان من أعقابهم او من غير أعقابهم اذا رأى رأيهم هم الحوارج .

(٢) النواصب هم المعادون لأهل البيت عليهم السلام وان لم يحرجوا على عبي عليهم السلام يوم النهر وان لم يكفروه ولم يروا رأى الحوارج أصلاً . ومن هنا كان الناصب اعم من الحارجي فكذلك حارجي ناصبي ولا عكس .

(٣) بل الاجماع المحدث من الإمامية على كفر الطائفتين اعني الحوارج و النواصب مستقيمة (١) يدل على كفرهما) مضافاً الى الاجماع طائفتان من الأخيار  
﴿أما الطائفة الأولى﴾ فهي ماورد في الحوارج بالنصوص .

(ومنها) السبوي المتواتر من طرق العامة مروية في الصحاح الستة وغيرها فيمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، (ومنها) رواية الفصيل في الواقي في ابواب تفسير الكفر و الشرك باب اصاب الناس قل دخلت على ابي جعفر عليه السلام وعنده رجل فلما قدمت قام الرجل فحرج فقال لي يا فصيل ما هذا عندك قلت وما هو قال حروري قلت كافر قال اي والله مشرك .

( اقول ) و الحرورية فرقة من الحوارج تنسب الى حرورية و هي قرية بقرب الكوفة كان اول اجتماعهم بها .

( ومنها ) رواية ابي مسروق في الباب المذكور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن اهل البصرة ما هم فقلت مرحنة و قدريه قال لعن الله ثلاث المائل الكافرة المشركة التي لا تصدق على شيء ( و هي الرماة الجامعة ) المعروفة المروية عن العقبه و العيون و التهديد : ومن حاربكم مشرك

﴿ و أما الطائفة الثانية ﴾ فهي ماورد في النواصب عموماً وهي احياناً كثيرة كما يظهر من راحة الوسائل باب تحريم تزويج الناصب بالمؤمنه و باب بحاله استار اصاب الكفار و باب كراهة الاعتسال بمسالة الحمام و في الحدود باب حمله مما نشت به الكفر و الرداد و من حرجه الواقي ابواب تفسير الكفر و الشرك باب اصاب الناس .

(ففي رواية فصيل) قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن المرأة العارفة هل أروحها الناصب قال لا لأن الناصب كافر (وفي رسالة الوشاء) انه كره مؤثر ولد الرما و مؤثر اليهودي و النصراني و المشرك و كل من حالف الاسلام و كان أشد ذلك عنده مؤثر الناصب (اشبهى) فان مؤثر الناصب اذا كان أشد من مؤثر المشرك فهو نجس مثله قطعاً بل وأنجس كما لا يخفى

(وفي رواية اخرى لفصيل) حساً ايمان و نفساً كفر (ومثلها) روايتا الشحام و الكاظمي ( بل و في بعض الروايات ) من شك في كفر أعدائنا و الظالمين لنا فهو كافر

الاحتساب عنهم كما يحتسب عن الكلاب والخنازير ونحوهما .

مسئلة ٦ - العلائق الذين يستعدون برؤية علي عليه السلام أو أحد الأئمة الأطهار عليهم السلام (١) هم كفار باتفاق علمائنا رضوان الله عليهم (٢) .

( و في موقفه عند الله بن أبي يعفور ) ان الله تبارك و تعالى لم يخلق خلقاً أحسن من الكلب و ان الناس لما اهل البيت لأحسن منه ( و في رواية الصرمي ) ان الروم كفروا و لم يحدوا و ان أهل الشام كفروا و عادوا .

( و في حرر سليم بن قيس ) المروى عن الاحتجاج عن الحسن عليه السلام ان الناس ثلاثة مؤمن يعرف حقاً ( الى ان قال ) و ناصب لنا العداوة يرمي ما و يلعبا و يستحل دماء و يحدد حقاً و يدب الله بالرائة منافها كافر مشرك فسق و ادما كفروا أشرك من حيث لا يعلم كما مستوا الله من غير علم كذلك يشرك الله غير علم ( الحديث ) الى غير ذلك من الروايات

هذا و قد يستشكل في الحكم بعماسة النواصب من حيث ان الظاهر من الأخبار و التواريخ ان كثيراً من أصحاب النبي صلى الله عليه و آله و أصحاب الجمل و صفين و كثيراً من أهل مكة و المدينة كانوا في أشد النعص و العداوة لأهل البيت و مع ذالك لم يسمع ان أحداً من الأئمة الأطهار أو من أصحابهم العارفين بالحلال و الحرام قد نجس عن هؤلاء و ترك مؤاكلتهم و مساورتهم لأجل نجاستهم بل كانوا يتخلطونهم كما يتخلطون ساير المسلمين عامة .

( و قد أضاف عن ذلك شيخنا الأصبهاني ) ( نارة ) مانا بمنع كون جميع من ذكر صفياً لأهل البيت وفقاً بل كبريهم في دولة بني امية كانوا يطهرون النعص نفية ( و أخرى ) مانا الحكم بعماسة النواصب يمكن ان يكون قد انتشر في زمان لم يقدح فيه ان كثير من الأعداء كان محباً قدر رماهما

( اقول ) و العمدة في دفع الإشكال هو عدم العلم بمؤاكله الأئمة الأطهار أو أصحابهم العارفين بالحلال و الحرام مع النواصب في غير مقام الثقة و الاضطراب . و بدأ لا دلالة فيه تقدم ذكره على سعادتهم أصلاً ( ١ ) هذا هو المشهور في تفسير العلاء و أمنا العالي بمعنى ما سطر على الرعايا من التعاد في الأسماء أو الأئمة عن الحد الذي هم عليه صلوات الله وسلامه عليهم كما عن القميين من انهم كانوا كثير يعطون في الرجل يرميه بالعلو بمحرمة تحاوره عن الحد في أحدهم حتى حكى عن الصدوق انه ذكر عن شيخه ابن الوليد انه قال ان درجة في العلو نفى السهو عن النبي صلى الله عليه و آله و آله ليس ملافاً و ان عرس انه معطى في اعتقاده

( ٢ ) من الإجماعات المحكمة عن الإمامة على كفر العلاء مستتبها وان اختلفوا في انهم كفارون بالذات كما عن كشف العطاء أو لا نكارهم الضروري كما هو صريح الشرائع ( بل قال في الجواهر ) كغيره من الأصحاب ( انتهى ) و المراد من الضروري هنا ضروري الدين لا مطلقاً .

أقول ان العلاء ( ان اعتقدوا ) ان علياً عليه السلام أو أحد الأئمة الأطهار هو إله السموات والأرضين كما هو ظاهرهم فهم كفار بالذات كالملاحدة عينا فان الذي هو إله حقيقة لم يقرؤا به و من أقرؤا بألوهيته

**مسئلة ٧ -** الاظهر أن ولد الزنا نفس (١) ولكنه مسلم ليس بكافر اذا اظهر الشهادتين بل ان عمل خيراً أجزى به كما في الحديث المروي عن الامام الصادق عليه السلام .

ليس بالله حقيقة (وان اعتقدوا) ان علياً عليه السلام او أحد الأئمة الأطهار هو إله كاله السموات والأرضين فهم كفار بالذات أيضاً كالمشركين عينا .

(و ان اعتقدوا) ان الله تعالى قد اتحد مع علي عليه السلام او أحد الأئمة الأطهار على نحو الحلول فيه كما استظهره شيخنا الأصارى من مذهبهم بهم كفار لا بكارهم ضرورياً من ضروريات الدين وهو اثباتية الله حل و علامع علي عليه السلام او أحد الأئمة .

(و على كل حال) لا يسفى الأرياف في كفر العلاة و تحاسنهم اد الدليل على كفرهم مصاد الى ان المسئلة اجماعية ولم ينقل الخلاف فيها عن احد حمله من النصوص المروية في الوسائل .

(ففي النكاح) باب تحريم تزويج الناصب فذكر مرسل الصدوق قال قال النسي عليه السلام صنعنا من امتي لاصيب لهم في الاسلام: الناصب لأهل بيتي حرماً و عال في الدين مارق منه .

(و في الحدود) في باب حلة مما ينبت به الكفر والارتداد ذكر عن الشئ في كتاب الرجال بسنده عن مرادم قال قال ابو عبدالله عليه السلام قد للغالبة توبوا الى الله فانكم صاقد كفار مشركون .

(و في الباب المذكور ايضاً) ذكر عن الطرسى في الاحتجاج انه قال روي عن ابي الحسن الرضا عليه السلام دم الغلاة و المفوضة و تكفيرهم والبراءة منهم .

(ثم انه استدلل الحواهر) مما عن الشئ ايضاً في ترجمة فارس بن حاتم العالي عن ابي الحسن يعني المهدي عليه السلام انه قال (توقوا مساورة) ولكن الذي حكاها المامقاني رحمه الله عن الشئ في ترجمة فارس مشاورته بالشيخ المعجزة فيكون الحديث حينئذ اجنبياً عن المقام والله العالم .

(١٤) بل عن الصدوق و المرتضى و ابن اديس و طاهر الكليسي انه تجس و كافر بل عن ابن اديس هي الخلاف في ذلك و هو عجب (و مثله) ما عن المعتز من ان بعض الاصحاب قد ادعى الاجماع على كفره ولعل مراده من بعض الاصحاب هو ابن اديس و على كل حال قد رد المختلف في سلامة الميت على ابن اديس بعدما حكى عنه الاجماع على كفر ولد الزنا بقوله و هو خط منه و أي اجماع حصل على كفر ولد الزنا بل أي دليل دل على ذلك (انتهى) .

(و قد ذهب صاحب الحقائق) رحمه الله الى انه نفس و ليس بمؤمن و لا كافر بل له حالة ثالثة غير حالتي الايمان و الكفر .

(و عن المشهور) الحكم بطهارته و اسلامه (اما طهارته) فلا مسألة الطهارة (واما اسلامه) فلا مسألة الاسلام (قال شيخنا الأصارى) لحديث العطرة (وقال في مصاح العقيه) ولما دل من الأحار الكثيرة على ضرورة المكلف بإقراره بالشهادتين و تدينته بهما مسلماً (انتهى) .

(واستدل الحقائق) لتحاسنه بحملة من الروايات المروية في الوسائل في باب كراهة الاغتسال بمسالة الحمام (في رواية ابن ابي عمير) لاغتسل من الشر التي يجمع فيها مسالة الحمام فان فيها مسالة ولد الزنا



و هو لا يطهر الى سبعة آباء (الحديث).

(وفي رواية مرة من احمد) لا تغسل من الشرا التي يجتمع فيها ماء الحمام فإنه يسيل فيها ما يغسل به الجنب و ولد الزنا و الناصب لنا اهل البيت و هو شرهم .

(وفي رواية علي بن الحكم) لا تغسل من عسالة ماء الحمام فإنه يغسل فيه من الزنا و يغسل فيه ولد الزنا و الناصب لنا اهل البيت و هو شرهم (و مرسلة الوشاء) في باب نجاسة أسرار أصناف الكفار ممن ذكره عن ابي عبدالله عليه السلام انه كره مؤثر ولد الزنا و مؤثر اليهودي و النصراني و المشرك و كل من خالف الاسلام و كان أشد ذلك عنده مؤثر الناصب .

(و استدرك لمدى ايمانه ) بالأخبار المتقدمة الظاهرة في نجاسته و بالاحاديث الدالة على عدم عدالته و إن انصف شروطها مثل ما دلّ على عدم صحة امامته و عدم قبول شهادته و عدم نفوذ قصائه و بالأخبار الواردة في دينه<sup>(١)</sup> و انها كذبة اليهودي و النصراني ثمانمائة درهم (قال) و قد حكم بمصموم هذه الأخبار الصدوق و المرتضى و ابن ادريس بناءً على منفيهم في المسئلة و المشهور بناءً على الحكم بإسلامه أن دينه دية المسلم (انتهى).

و بالأخبار الدالة على عدم دخوله في الجنة (فذكر رواية الجلال) المحكية عن علل الصدوق من ١٨٨ المشتملة على قول الصادق عليه السلام "إن الله عزّ وجلّ خلق الجنة طاهرة مطهرة فلا يدخلها إلا من طابت ولادته" .

(و مثلها) رواية سدير و رواية عبدالله بن سنان المحكيتان عن محاسن الرقي من ١٣٩ (و ذكر رواية الديلمي) المحكية عن علل الصدوق أيضاً من ١٨٨ المشتملة على قول ولد الزنا ياربّ فما دني فما كان لي من أمرى سبع فار فيسأله مناد فيقول انت شرّ الثلاثة أدب و الداء فنتّ عليهما و انت رحس و لن يدخل الجنة إلا طاهر.

(و رواية ابن عجلان) المحكية عن المحاسن أيضاً من ١٣٩ الواردة في ولد الزنا الذي أقرّ بإمامة الأئمة الاطهار المشتملة على قوله عليه السلام ان كان ذلك كذلك بني له بيت في النار من صدر<sup>(٢)</sup> يردّ عنه و هج جهنم و يؤتى برزقه و سادل<sup>(٣)</sup> على عدم حمد نوح له في السينة مع حمله الكلب و الخنزير و مادل<sup>(٤)</sup> على انه لا خير فيه (و استدرك) لعدم كفره بانتفاء الأسباب الموجبة له .

﴿اقول﴾ أم نجاسة ولد الزنا فلم يبعد استعادتها من تعليل النهي عن الاعتسال بفسالة الحمام (بأن فيها) عسالة ولد الزنا و هو لا يطهر الى سبعة آباء (أو بأنه) يسيل فيها ما يغسل به الجنب و ولد الزنا و

(١) الوسائل الباب ١٥ من ديات النفس.

(٢) قال في الحقائق قال بعض مشايخنا سدّ نزل هذا الخبر قوله من صدر أي يبنى له ذلك في صدر جهنم و اعلاه

(ثم قال) و الظاهر انه تصحيف السبر بالتحريك و هو الجملة (انتهى) وهو جيد

(٣) عقاب الاعمال للصدوق و المحاسن للبرقي من ١٨٥

(٤) عقاب الاعمال من ٣٨



النائب ( أو نائبه ) يقتل فيه من الزنا و يقتل فيه ولد الزنا و النائب ( فان الأول ) كالنص من صريح في نجاسة ولد الزنا الى سبعة آباء .

و أمّا ما أفاده شيخنا الأصارى من الإجماع على عدم تعدى النجاسة من البطر الأول فهو على وجه يعرف منه رأى المصوم غير معلوم .

( و الثانى ) ظاهر في نجاسة عمالة الحب عرساً لما على يده من قدر ملئى عدلاً و في نجاسة عماله ولد الزنا و النائب ذاتاً .

( و الثالث ) ظاهر في نجاسة عماله العدل من الزنا ولعله لما على يده الزانى من عرف لحب من الحر م سبباً بعد دخوله الحمام و في نجاسة ولد الزنا و النائب ذاتاً .

( و أمّا ما أدعاه الجواهر ) من كثرة أولاد الزنا في بدء الإسلام و لم يمهّد من النبي ﷺ أو الأئمة عليهم السلام تحنّب سؤدهم بل المجهود خلافه ( ضميم حدّ ) إذ لم يعلم عدم تحنّب النبي ﷺ أو الأئمة عليهم السلام عرف و ثبت شرعاً انه ولد الزنا

( ومما ذكر ) الى هنا نعرف ضعف تمتّ المشهور لطهارة ولد الزنا بأصل الطهارة كما تقدم في الأصل منقطع بالدليل ( نعم مرسله الوشا ) مما لا دلالة له على نجاسة ولد الزنا في لفظ كرمه مما لا يبعد استعماله في التخرافية الدعوية اى المرحوحية انى هي دلت مرات عديدة فيكون مائتة الى سؤ ولد الزنا و اليهودى و النصرانى دون الإلزام فلا يكشف عن النجاسة و في المشترك و كلّ من حالف الأبدام والنائب الذي هو أشدّ من الكلّ بعدّ الإلزام فيكشف ذلك عن النجاسة والله العالم .

( و أمّا عدم إيمانه ) فلس في شيء من طوائف الاحبار التى ذكرها الحدائق دلالة على عدم إيمانه و إسلامه بل هو يقتضى مادّة على إسلام من أظهر الشهادتين مسلم كساير المسلمين و ان فرض انه مسلم بحسب الدليل الخامس ( و ممّا يؤيد إسلامه ) بل يندّ عليه ما عن الخلاف من الإجماع على تمسكه بالصلاة عليه فلو لم يكن مسلماً لم يجب تمسكه ولا الصلاة عليه .

( و أدلّ من الجميع ) على إسلامه رواية ابن ابي عمير الآتية الدالة على انه إن عمل حيراً أخرى به و ان عمل شراً أخرى به فلو لم يكن مسلماً مؤمناً لم يعجز بما عمله من الخير وهذا واضح .

﴿ يعنى شيء ﴾ و هو ان رواية الديلمى المتقدمة و ان لم يكن فيها ما ينافى العدل فإن محروك كون ولد الزنا رحماً كالكلب و الحرير و لا يدخل الحمة ليس هو مظلم مالم يدخله الله النار و يعدّ به بها و ليس فيها ما دلّ على ذلك أمّا دلّ على خلافه رواية ابن عمّالان المتقدمة المشتملة على بناء ست له في النار من صدر برّد عنه و هج جهنّم و يؤنّى برزقه أن كان ممن يعرف إمامة الأئمة الطاهرين .

و لكن ذكر الحدائق هاهنا حديثاً عن الصادق عليه السلام محكياً عن محاسن الرقى ص ١٠٨ قد ورد في سائح بني اسرائيل الذى كان من الزنا و كان عابداً فقيل له ان ولد الزنا لا يطيب أبداً و لا يقبل الله تعالى منه عملاً قال فخرج يسبح في الحشا و يقول ما ذنبى وهو نطاهره . مضاف للعدل مردود علمه الى أهله ( مضافاً ) الى

مسئلة ٨ - الأقوى ان المخالف أى السنن المنكر لتخالفه على عليه السلام من بعد النبى ﷺ بلاصل من دور أن يظهر منه تنقض أهل البيت عليهم السلام هو مسلم طاهر (١) .

مدرسته بما ذكره من رواية ابن ابي يعفور المحكية عن الواقى ج ١٢ ص ٢١٨ قال قال الصادق عليه السلام ولدان له يستعملان عمل خيراً أجزى به وإن عمل شراً أجزى به .

( ومقتضى الجمع ) بيه اى بين رواية ابن يعفور و سن رواية ابن عجلان المتقدمة انه إن عمل خيراً أجزى به في بيت له في النار من صدر يرد عنه وهج جهنم وإليه ترجع ما عن المحلى رحمه الله في الجمع بين أخبار المقام والتقريب بين شتاتها فراجع الحدائق .

( ١ ) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما يظهر من الحواهر و طهارة شيعنا الأصحاب و غيرها ( و لكن صريح الحدائق ) ان المشهور من اصحاب المتقدمين هو كفرهم و نجاستهم (وذكر عن ابن بوضه) وهو من قدماء أصحاب في حسن الباقوب ما ملخصه ان داعى النفس كفرة عند جمهور اصحاب

( و ذكر عن العلامة ) في شرحه ما ملخصه ان اكثر اصحابنا على ذلك لأن النفس معلوم بالثوب و فحاحده كافر كعاجد الصلاة و بوجوه (وذكر عن المنتهى) في لزكاة ما ملخصه ان الإمامة قد علم ثبوتها ضرورة فبجاحدها كافر .

( و ذكر عن المنتهى ) و عن ابن الراح ما ملخصه عدم حوار تسمية المخالف ولا الصلاة عليه و انه قال الشيخ في التهذيب بعد نقل عبارة المفنعة : لوجه فيه ان المخالف لأهل الحق كافر (و ذكر عن ابن ادریس) ان المخالف لأهل الحق كافر بالاحلاف بينما هو عيب (و ذكر عن المرعى) ان مذهبه في ذلك مشهور .

(ثم ذكر كلمات جمع) آخريين في كفر اهل الحلاف ( الى ان قال ) و المفهوم من الاخبار المستفيضة هو كفر المخالف الغير المستضعف و نفسه و نجاسته ( ثم ذكر ذلك ) عن جمع من اشاحرين . يضاف كالشهيد الثاني في الروس و في شرح الأنفیه و السيد الجزائري في الأنوار النعمانية و غيرها ﴿ و كيف كان ﴾ قد استند لكفر اهل الحلاف و نجاستهم بأمور

(الأوّل) انهم مسكرون للضرورة من الدين وهو النفس على ولاية امير المؤمنين عليه السلام و منكر الضروري كافر كما تقدم .

(الثاني) انهم لواسب و النواصب كفار كما تقدم ذلك ايضاً ( و يدل ) على قصهم من غير اختصاص له بمن أضره العداوة و النصب لأهل البيت كما هو المشهور بل النصب هو كل من أنقص الشيعة او قدّم الحنث و الطاعوت حملة من الروايات

(ففي رواية معلّى بن حنيس) و قد ذكرها الحدائق عن معامى الأحمد قال سمعت الصادق عليه السلام يقول ليس الناصب من نصبك أهل البيت لأنك لا تحب أحداً يقول انا اصب تحداً و آل محمد عليهم السلام ولكن الناصب من نصب لكم وهو يعلم انكم تقولون لاوتشر آون من أعدائنا .

(و مثلها ) رواية عبد الله بن سنان في كتاب الصحة من الواقى في باب الناصب و محالته ( و في رواية

أبي المغيرة ) في الباب المذكور قال قلت لأبي الحسن الأول إن لي جارين أحدهما قاصب و الآخر ريدي و  
 لاند من معاشرتهما فمن أعاش فقال هما سيئان (إلى ان قال) هذا نص لك و هذا الريدي نص لنا .  
 (وفي مكتبة محمد بن علي بن عيسى) في الباب المذكور قال كتبت إليه يعني أبا الحسن الهادي عليه السلام أسأله  
 عن الناصب هل احتاج إلى امتحانه أكثر من تقديمه الحس و الطاعات و اعتقاده بإمامتهما فرجع الجواب من  
 كان على هذا فهو قاصب إلى غير ذلك من الروايات

(الثالث) الاختار الدالة بظاهرها على كبر أهل الخلاف عموماً من غير اختصاص له بالحوارج و النواصب  
 و هي كثيرة كما يظهر بمراجعة الوافي كتاب الحجة باب وجوه الكفر و باب من مات و ليس له إمام و باب  
 وجوه الشرك و بمراجعة حدود الوسائل باب حلة مما يثبت به الكفر و الارتداد و مراجعة لكاحه باب تحريم  
 تزويج الناصب

(ففي حصر الفصيل) ان الله تعالى نص علياً عليه السلام علماً بينه و بين خلقه فمن عرّفه كان مؤمناً و من  
 أنكره كان كافراً و من جهله كان سالاً (و في خبر أبي حمزة) ان علياً عليه السلام باب فتحه الله من دخله كان مؤمناً  
 و من خرج منه كان كافراً .

(و مثلها) حرم موسى بن بكر (و في خبر أبي بصير) ان علياً عليه السلام بحملكم على الحق فإن أطمعتموه دللتم  
 و إن عصيتموه كفرتم بالله تعالى .

(و في خبر المفصل) فمن نعمة يعني علياً عليه السلام كان مؤمناً و من حصدته كان كافراً و من شك فيه كان  
 مشركاً (و قريب منه خبر صدير) .

(و في حصر محمد بن جعفر) علي عليه السلام باب هدى من حاله كان كافراً و من أنكره دخل النار (و في خبر  
 الحسين بن سعيد) و لا يرد على علي عليه السلام أبو أبي طالب عليه السلام أحد ما قال فيه النبي صلى الله عليه وآله الا كان كافراً (و في  
 خبر يحيى بن القاسم) الأئمة بعدني اثني عشر أو لهم علي بن أبي طالب عليه السلام و آحرهم القائم (إلى ان قال)  
 المقر بهم مؤمن و المنكر لهم كافر .

(و في حصر موسى) من رعم انه يعرف النبي صلى الله عليه وآله ولا يعرف الوصي فقد كفر  
 (و في خبر أبي سلمة) من عرفنا كان مؤمناً و من أنكرنا كان كافراً (و في رواية أخرى لفصيل) قال قلت  
 لأبي عبد الله عليه السلام إن لا مرأى احتجاً عارفة على رأينا و ليس على رأينا بالصرة الا قليل فأزودحها ممن لا يرى  
 رأيها قال لا ولا نعمة ان الله عز و جل يقول دعلا ترجعوهن إلى الكفار لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن إلى  
 غير ذلك من الروايات الكثيرة .

و استدل المشهور بسلام أهل الخلاف و طهارتهم بأمر (الأول) الأصل (الثاني) السيرة القطعية  
 المستمرة على المعاملة معهم معاملة المسلمين الطاهرين .

(الثالث) القطع بمخالطة المصومين و مؤاكلتهم و مساندتهم معهم بل عن كشف اللثام و الروض  
 لا يحجج على عدم احتراز الأئمة واصحابهم عنهم في شيء من الأئمة (قال في الجواهر) و هو الحجة بعد الأصول

فيهم (انتهى).

(الرابع) ما دلّ على طهارة ما يشتري من مسلم أو من سوق المسلمين و الحكم بذلك أنه يعلم أنه ميتة وقد عقد لذلك ما في الوسائل في أبواب النجاسات و ما دلّ على أمانه دباح أقسام المسلمين و تحريم ديبعة الناصب و المرتد و ما دلّ على جوار شراء الذمّاح و اللحم من سوق المسلمين و قد عقدلها «بين في الوسائل في الذمّاح

(و قد حمل الحواهر) هذا الوجه الرابع من أقوى الأدلة على طهارتهم (قال) و للنصوص المستفيضة بل المتواترة في حل ما يوحد في أسواق المسلمين و الطهارة مع القطع بمدّة الإمامية في جميع الأرمه سيما أرمه صدور تلك النصوص فضلاً عن أن يكون لهم سوقاً مورداً لتلك الأحكام المربوطة فهو من أقوى الأدلة على طهارة هؤلاء (انتهى) وهو جيد .

(الخامس) جملة من الروايات الصريحة في إسلام أهل الحلاف و عدم كفرهم المروية في الوافي في كتاب الإيمان و الكفر باب أن الإيمان أخص من الإسلام .  
(في رواية سماعة) الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله و التصديق برسول الله به حققت الدماء و عليه حرّت المناكح و الموارث و على ظاهره جماعة الناس .

(و في رواية سفيان بن السمط) الإسلام هو الظاهر الذي عليه الناس شهادة أن لا إله إلا الله و أن محمداً رسول الله ﷺ و أقام الصلاة و آتاه الزكاة و حج البيت و صيام شهر رمضان فهذا الإسلام  
(و في رواية حران بن أعين) و الإسلام ما ظهر من قول أو فعل و هو الذي عليه جماعة الناس من العرق كلها و به حققت الدماء و عليه حرّت الموارث و حاز النكاح و اجتمعوا على الصلاة و الزكاة و الصوم و الحج فخرجوا بذلك من الكفر و أضيفوا إلى الإيمان النج .  
(و في رواية جميل بن درّاج) قال سألت أبا عبد الله عن الإيمان فقال شهادة أن لا إله إلا الله و أن محمداً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

(و في رواية محمد) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الإيمان فقال شهادة أن لا إله إلا الله و أن محمداً رسول الله ﷺ و الإقرار بما جاء من عند الله إلى غير ذلك من الروايات التي يظهر منها إسلام أهل الحلاف و كأن المراد من الإيمان في الروايتين الأخيرتين هو بالمعنى الأعم المقادير للكفر لا بالمعنى الأخص الذي هو أضيّق دائرة من الإسلام كما في قوله تعالى في سورة الصافات «فالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم» .

﴿ أقول ﴾ و الحق في المسئلة هو ما ذهب إليه المشهور من إسلام أهل الحلاف و طهارتهم فإن الأصل أن لم يكن له محل مع وجود الأحرار في طرفي المسئلة اللهم إلا إذا أريد من الأصل عموم أو إطلاق ما دلّ على إسلام من أظهر الشهادتين فيكون مرجعه إلى الوجه الخامس و لكن بقية الوجوه الخمسة للمشهور مما لا بأس به و عمدتها الرابع و الخامس فانهما صريحان في إسلام أهل الحلاف و طهارتهم و ترتيب سائر آثار

مسئلة ٩ - المحترمة وهم الذين يزعمون أن الله تعالى قد أجبر الناس على المعاصي وأن أعمالنا هي أعماله ثم يعتذرون عليه هم كفار على الأطهر (١).

الإسلام عليهم.

و مقتضى الجمع بينهما وبين وجوه القائلين بكفرهم و نجاستهم هو رفع اليد عن ظهور تلك الوجوه كلها و حملها على محامل لا تنافي إسلامهم في الطاهر.

(فما دل على أنهم لواسب) لأن الناس من نص الشيعة يعمل على أن للنصب مرتبتين فالأولى منه هي الموحودة في عامة أهل الخلاف و هي مما لا يوجب الكفر و النجاسة و الثانية منه هي الموحودة في بعضهم نادراً لفئة من يظهر نفس أهل البيت علانية حتى قال عليه السلام فيما تقدم لأنك لا تجد أحداً يقول أنا أبص غداً و آل عليهم السلام و هي الموحدة للكفر و النجاسة و عليها تحمل ما ورد في نجاسة النواسب وقد مضى تفصيله على الصل و الدقة في مسألة مستقلة على حدة (كما أن ما دل من الأحبار) على كفر أهل الخلاف هو يحصل على الكفر المعنى الذي يدخلهم الله بذلك في الدرك الأسفل من النار العير المعنى مع إسلامهم في الطاهر و طهارتهم و حلية ذبائهم و جواز مناعتهم إلى غير ذلك من الآثار.

(و أمّا الدليل الأول) للقائلين بكفرهم و نجاستهم من أنهم منكرون للضرورة و هو السمس فيه أنهم لا ينكرون نص يوم الدين كى يدخلوا بذلك في مكر الضرورى و إنما ينكرون دلالة و هي ليست ضرورية من دلالة نظرية مما يحتاج إلى التامل و الإلتفات إلى القرائن المحفوفة به من المقامية و اللغوية جميعاً و إلى ترك التمسك و التمسك و ترك متابعة أسلافهم الماضين الصالحين المضلين خذلهم الله تعالى و أحزابهم.

(١) كما حكي عن الشيخ في المسود و عن كشف العطاء أيضاً (و عن كشف اللثام) تقويته و الاستدلال له (برواية الحسن بن خالد) المروية في حدود الوسائل باب جملة مما ثبتت به الكفر و الإرتداد عن الرضا عليه السلام في حديث قال من قال بالشبهة و الحصر فهو كافر مشرك و نحن منه برئاء في الدنيا و الآخرة (و ما ينكرهم) الحملة من الضروريات (و ما استلزام) مذهبهم إبطال النشوات و التكليف.

(و حكي أيضاً) أنه استدلل بكفرهم (برواية حرر بن عبد الله) المروية في الباب المذكور عن أبي عبد الله عليه السلام قال الناس في القدر على ثلاثة أوجه رجل زعم أن الله أجبر الناس على المعاصي فهذا قد ظلم الله في حكمه فهو كافر و رجل يزعم أن الأمر مع موسى اليهم فهذا قد ذهب الله في سلطانه فهو كافر (الحديث).

(و عن المعالم) أن نصر الشيخ في الحكم بكفرهم و نجاستهم لعل إلى ما ذكره بعض المعبرين من دلاله قوله تعالى فيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباءنا ولا حرمنا من دونه من شيء كذا لث كذب الذين من قبلهم على كفر المحترمة.

**اقول** و العمدة في كفر المحترمة و نجاستهم هي رواية الحسن و حرر المتقدمين آنفاً (ب) و رواية يزيد بن عمر الشامي) أيضاً المروية في الباب المذكور عن الرضا عليه السلام في حديث قال من زعم أن الله يفعل أعمالنا ثم بعد ذلك عليها فقد قار بالصر و من زعم أن الله هو من أمر الخلق و الرزق إلى حجه فقد قال بالتفويض و القائل بالجبر كافر و القائل بالتعويض مشرك

(مل و حديث إبراهيم بن أبي محمود) المروية في الوسائل في الباب ١٠ من صلاة الجماعة عن الرضا عن

مسئلة ١٠ - المقوضة وهم الذين يرمون أن الله تعالى قد قوض الأمر اليه و أن أعمالنا مخلوقة لنا من دون ان يكون لله تعالى فيها مشيئة ولا ارادة أصلاً هم كعار ايضاً على الأظهر (١) .

ايه عن الصادق عليهم السلام قال من رعم ان الله يجسر عباده على المعاصي او يكلمهم ما لا يطيقون فلا تاكلوا ديبخته الخ

( و اما ما عن الدحيرة ) مما محصله ان العدة في نجاسة الكفار الإجماع وهو غير حار في محل النزاع واروايات و ان دلت على الصري أي ان المحترقة كعار ولكن الإجماع القائم على الصري أي نجاسة الكفار هو لشي والمتفق منه غير المحترقة ( ضعیف ) و ذلك لا إطلاق معافد الإجماعات كما صرح به غير واحد ملاشبهة .

( و مثله في الضعف ) ما في مصباح الفقيه من قصور الروايات المذكورة عن اثبات مثل هذا الحكم المخالف للمشهور و انه لا يبعد ان يكون المراد من كفرهم استلزام قولهم للكفر بعض مراتبه او انهم كعار اذا علموا بالملازمة و اعترفوا بها ( و وجه الضعف ) ان طرح الروايات المحترقة معجزة مخالفة المشهور مع احتمال انهم لم يظفروا بها ولم يطلعوا عليها شامها في غاية الاشكال .

(١) و ان كان المحكي عن شرح المفاتيح ان طاهر الفقهاء طهارتهم ( و لكن المحكي ) عن كشف الغطاء انه عد من انكار الصوري القول بالجر او التفويض و طاهره القول بنجاسة كل من قال بأحدهما ( و قد ضعفه مصباح الفقيه ) بما حاصله ان تصور الأمرين الأسرار التي لا يحد اليها الا الأوحدي من الناس فكيف يكون انكاره و المصير الى الجبر او التفويض من انكار الصوري

( اقول ) و لعل مقصد كشف الغطاء رحمه الله ان عدم كل من الحر و التفويض هو نفسه امر صوري فمن قال بأحدهما فقد انكر الصوري لأن وجود الأمرين الأسرار امر صوري فمن قال بالحر او التفويض فقد انكر الصوري

( و على كل حال ) يدل على كفرهم و نجاستهم ( معافاً ) الى روايتي حريز و يزيد المتقدمين في المسئلة السابقة .

( و ما تقدم ) في نجاسة الخوارج من رواية ابي مسروق المشتملة على قول ابي عبدالله عليه السلام مشيراً الى المرحنة و القدرية و الحرورية لعن الله تلك الملل الكافرة المشركه التي لا تصد الله على شيء ، سواء على تفسير القدرية بالمقوضة كما فعل الوافي في ابواب تفسير الكفر و الشراء باب أصناف الناس قل القدرية هم القائلون بالتفويض و ان أعمالنا مخلوقة لنا و ليس لله فيه صنع ولا مشيئة ولا إرادة

( ما ذكره الوسائل ) في الحدود باب جملة ما ثبت به الكفر و الإرتداد عن الطرسي في الاحتجاج قال روى عن ابي الحسن الرضا عليه السلام دم الغلاة و المقوضة و تكفيرهم و الرائة منهم .

( بقي شيء ) و هو بيان معنى المرحنة التي تقدمت آنفاً في رواية ابي مسروق و انه ما هو؟ فنقول ان في معناها اقوالاً ( قول ) بأن المرحنة هم المؤحرون أمير المؤمنين عليه السلام عن مرتبه في الخلافة ( و قول ) بأنهم فرقة يعتقدون انه لا يصح مع الإيمان محصيه كما لا ينفع مع الكفر طاعه ( و قول ) بأنهم هم الذين يقولون ان الإيمان

مسئلة ٩٩ - المجسمة وهم الذين يزعمون ان الله تعالى جسم والمشيئة وهم الذين يشبهون الله تعالى بحلقه  
واو في غير الجسمية هم كفار ايضاً على الأظهر (١) .

مسئلة ٩٢ - المناق و هو الكذي يظهر الإيمان و يشهد الشهادتين و يطق الكفر من دون أن يظهر من  
كفره شيئاً هو ظاهر شرعاً (٢) .

قوله (و قول) بأنهم هم العرقة الحسنة والله العالم بحقيقته الأمر

(١) وقد حكى عن الشيخ في المسوط الحكم نحاسه المحسنة (و عن الدروس) و الشهيد الثاني في  
شرح الرسالة و المحقق الثاني في جامع المقاصد الحكم بكفر المحسنة (بل عن الأخير) فهي الخلاف في بحاستهم  
(و عن المنتهى) الحكم بكفر المحسنة و المشبهة (قال) لا اعتقادهم انه تعالى جسم وقد ثبت ان كل جسم محدث  
(و كثر المنتهى) يرى ان المحسنة و المشبهة هما شيء واحد حيث استدل لكفرهما بشيء واحد و الظاهر ان  
الذي أعم كما يظهر ذالك من الجواهر ايضاً .

(و عن التحرير) و القواعد مثل ما عن المنتهى (و عن البيان) تخصيص السجدة بالمحسنة الحقيقية و  
المشبهة كذا (و عن المسالك) مثله (و عن الروس) تقسيم المحسنة على قسمين محسنة بالحقيقة و هم الذين  
يقولون ان الله جسم كالأجسام (قال) ولا ريب في كفر هذا القسم و إن تردّد فيه بعض الأصحاب و محسنة  
بالتسمية المجردة و هم القائلون بأنه جسم لا كأجسام و في نحاسه هذا القسم تردّد و كأن الدليل الدال على  
نحاسة الأول دال على الثاني فباب مطلق الحمية يوجب الحدوث و إن عير بعضها بعضاً (انتهى) .

(و بالجملة) ان الظاهر أن المحسنة أحسن و المشبهة شتم و ان الدليل على كفر الأعم دليل على كفر  
الأحسن ايضاً لأنه من صفريته و حرثياته (و يبدأ على كفر الأعم) أي المشبهة مضافاً إلى إكفارهم الضروري  
و هو قوله تعالى ليس كمثله شيء حجة من الاختيار المروية في حدود الوسائل باب حجة مما ينبت به الكفر  
و الإرتداد .

(وفي حصر ياسر) الحدم عن الرضا عليه السلام من شبه الله بحلقه فهو مشرك و من نسب إليه ما ينهي عنه فهو  
كافر (و في حصر الحسين بن خالد) عنه من قال بالتشبيه و الحصر فهو كافر مشرك (و في حصر داود) من شبهه  
الله بحلقه فهو مشرك و من وضعه بالمكان فهو كافر (و في حصر محمد) من شبه الله بحلقه فهو مشرك و من أنكر  
قدرته فهو كافر .

(وفي حصر الآخر) من شبه الله بحلقه فقد كفر (إلى ان قال) و من شبهه بحلقه فقد اتحد معه شريكاً  
(و في حصر يوسف) من دعى الله وحياً كالوحي فقد أشرك و من رعم ان له حوارح كحوارح المخلوقين فهو  
كافر (و في حصر الهروي) من وصف الله بوجه كالوحي فقد كفر إلى غير ذالك مما يحده المتشع في الاحصار

(٢) و ذالك للقطع بمعاشره النبي صلى الله عليه و آله مع حملة من المنافقين ممن حوله و أنه <sup>عليه السلام</sup> كان يعامل معهم  
معاملة المسلمين ولا يطاق الرأى بالمتقدمه في إسلام أهل الدلائل و طهارتهم الصريحة في ان المعير في الإسلام  
هو الشهادتان و أن بهما تحقق الدماء و تجري المناكح و الموارث الخ .

(هذا مضافاً) إلى روايه محمد بن درّاج المروّنه في الوافي باب النوادر من ابواب تفسير الكفر و الشرك



مسئلة ١٣ - الفرق المختلفة من الشيعة عبر الاثنى عشرية كالزيدية والعلوية و الاسماعيلية و الواقفية و غيرهم ما لم يظهروا النسب و المعادات لما في الاثمة الاثنى عشرهم طهرون شرعاً (١) .

عن ابي عبدالله عليه السلام قال إن المطار دخل عليه وأله و انا عنده فقال له حملت فذاك رأيت قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا في غير مكان فهي محدثة للمؤمنين أي دخل في هذا المنافقون قل نعم يدخل في هذا المنافقون و الضال و كل من أقر بالدعوة الظاهرة (انتهى) .

و كأن المراد من الايمان في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا هو الايمان بالمعنى الاعم في قول الكفار لا الاخص كما في قوله تعالى المتقدم في طهارة اهل الحلاف (قالت الاعراب آمت قد لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا) .

( و بالجملة ) المساق و ان كان في الآخرة هو في الدرك الاسفل من النار بل هو جلد فيها كالكافر عيناً فار الله تعالى في سورة التوبة ( وعد الله المنافقين و المنافقات و المكفّر بـر جهنم جلد فيها هي جهنم ) ولكن مع ذلك كله مقتضى الدلة المتقدمة هو طهارته شرعاً في الحياة الدني و به رفع اليد عن طواهر حلة من الآيات الكريمة في سورة التوبة و لعل في غيرها أيضاً الواردة في كفر المنافق و تحميد جميعاً على كفرهم الساطن مثل قوله تعالى ( و من منهم ان قتل منهم نفاقهم الا أنهم كفروا بالله و برسوله ولا يأتون الصلوة الا وهم كسالى ) و قوله تعالى ( استمع لهم اولاً نستمع لهم ان تستمع لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ذلك بأنهم كفروا بالله و رسوله ) و قوله تعالى ( و لا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره ) اللهم كفروا بالله و رسوله الى غير ذلك من الآيات الكريمة

(١) و إن طهر ( من طائفة من الأحرار ) ان بعض تلك الفرق نواصب و زنادقة و كفار ( و من طائفة اخرى ) ان جميع تلك الفرق كلها كفار غير الإمامية الاثنى عشرية .

﴿ اما الضائفة الأولى ﴾ فمعناها في الواقع في كتاب الحجة باب الناس و مجالسته و بمعناها عن الكشي في رحاله في الزيدية و بمعناها في رحاله في الواقعة و بمعناها في حدود الوسائل باب حلة مما يشتبه الكفر و الارتداد

( وفي رواية ابن المطيرة ) قال قلت لأبي الحسن الأول أن لي حارين احدهما ناصب و الآخر زيدي و لا بد من معاشرتهما فمن أعاشه فقال هما سيئات ( الى ان قال ) ان هذا نصيب لك و هذا الزيدي نصيب لنا ( و في رواية عمر بن يزيد ) الزيدية هم النصاب ( و في رواية اخرى ) ان الزيدية و الواقفية و النصاب بمنزلة واحدة ( و في روايات عديدة ) ان الواقعة يعيشون حيارى و يموتون زنادقة ( و في رواية يوسف بن يعقوب ) أنهم كفار مشركون زنادقة .

( و يظهر من رواية اخرى ) لعمر بن يزيد ان الزيدية و الواقفية و هم الذين وقفوا على موسى بن جعفر عليه السلام هم شر من النصاب ( و في مكانة يحيى بن المبارك ) ليس هم من المؤمنين يعني الواقعة ولا من المسلمين هم ممن كذب بآيات الله

( و في رواية المفصل ) من أطاعه رشد يعني الرضا عليه السلام و من عصاه كفر ( و في رواية الراوندي ) انتهى عن

## فصل في نجاسة الخمر

مسئلة ١ - المشهور (١) بين علمائنا - سواء الله عليهم ان الخمر تعص كاللور و العائط و نحوهما وفال جمع منهم (٢) ان الخمر طاهر فادا اصاب حار الصلاة فيه و الاور احوط

الترحم على من وقف على ابي الحسن عليه السلام والامر بالتسبيح منه و ان من جحد اماماً من الله اوزاد اماماً ليست امامته من الله كان كمن قال ان الله ثالث ثلاثة .

﴿ و اما العائنه الثانية ﴾ فهي في الباب المتقدم من الوسائل و يظهر من حجة منها ان ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة من ادعى اماماً ليست امامته من الله و من جحد اماماً امامته من عبدالله و من رعم ان لهما في الاسلام نصيباً

(و في روايه الثاملي ) من اعتنا و ردنا اوردنا واحداً مناه هو كافر بالله و ناياته (و في روايه محمد بن مسلم ) من جحد اماماً من الاثمة و رأمه و من ديه هو كافر و مرند عن الاسام (و في روايه ابي حمزة ) من الامام المعروف من طاعته من جحد مات يهودياً او نصرانياً .

و قد مضى في الاخبار الدالة مظهرها على كفر اهل الخلاف ( ما في حبر يحيى بن القاسم ) من ان الاثمة بعدى انسى عشر ( الى ان قال ) المقر بهم مؤمن و المنكر لهم كافر ( و ما في حبر ابي سلمة ) من عرفنا كان مؤمناً و من انكرنا كان كافراً الى غير ذلك .

﴿ و لكن الحق مع دالت كله ﴾ ان كل فرقة من تلك الفرق او كل فرد من افرادها اذا أظهر النصب و المعادات لباقي الاثمة الذي ينكر امامته فهو باصي و الناصب كافر نجس كاللحم و الحريز عيناً كما تقدم في مسئلة مستقلة و اما إذا لم يظهر النصب و المعادات له بل اقتصر على جحد امامته فقط فحاله كحال اهل الخلاف عساً فهو مسلم طاهر بل هو أولى بالاسلام منه لا عترافه بايمامة بعض الاثمة و قد سرّح الجواهر بأولوياتهم تصريحاً . ( و اما ما دلّ على كفرهم ) فيحمل على كفرهم الماظني كما فعلنا ذلك فيما دلّ على كفر اهل الخلاف حمماً بينه و بين مادي صريحاً على اسلامهم و طهارتهم في الظاهر فتأمل جيداً

(١) بل عن غير واحد من الأصحاب دعوى هي الخلاف في المسئلة بل عن بعضهم دعوى اجماع المسلمين فيها و في كلتا الدعويين مالا يحفى كما ستعرف .

(٢) كالصديق في الفقه و المقنع و والده في الرسالة و الحمفي و ابن أبي عقيل و المحقق الأردبيلي و المحقق الخونساري و المحقق السزوازي و صاحب المدارك وغيره فان المحكي عن جميعهم ان الخمر طاهر و عن المحقق التردّد في طهارته و نجاسته .

﴿ و استدل المشهور ﴾ لنجاسة الخمر ( بالاجماع المحكية ) ( و بقوله تعالى ) انما الخمر و الميسر و الاصاب و الاذلام رجز من عمل الشيطان فاحتسوه و دعوى ان الرجز هو النجس و ان الاحتساب عنه هو

عدم مباشرته على الاطلاق (و بالروايات الكثيرة) جداً المروية في الوسائل في ابواب مختلفة من التجاسات و الاشربة المحرمة و الاطعمة المحرمة .

(في مرسله <sup>(١)</sup> يونس) عن ابي عبدالله عليه السلام قال اذا اصاب ثوبك خمر او لبسك فاعسله ان عرفت موضعه وان لم تعرف موضعه فاعسله كله و ان صليت فيه فاعد صلاتك (و في موقفة <sup>(٢)</sup> عمر) ولا تصل في ثوب قد اصابه خمر او مسكر حتى تغسله .

(و في روايه <sup>(٣)</sup> دكر بن آدم) قل سالت ابا الحسن عن فطرة خمر او لبس مكر فطرت في قدر فيه لحم كثير ومرفق كثير قال يهراق المرفق او يطعمه اهل العمرة او الكلب و اللحم اعلاه و كله (الى ان قال) قلت فخمير او لبس فطر في عجين اودم قال فسد الح .

(و في رواية <sup>(٤)</sup> هشام بن الحكم) سأل ابا عبدالله عليه السلام عن الفقاع فقال لا تشربه فانه خمر مجهول فاذا اصاب ثوبك فاعسله .

(و في موقفة <sup>(٥)</sup> اخرى لمصادر عن ابي عبدالله عليه السلام في الاء شرب فيه النيد فقال تغسله سبع مرات و كذلك الكلب (و في رواية <sup>(٦)</sup> ابي بصير) في حديث النيد ما ملّ الميّل يمحو حتى من ماء يقول ثلاثاً (و في رواية <sup>(٧)</sup> حيران الحادم) قال كتبت الى الرجل اسأله عن الثوب يصيبه الخمر و لحم الخنزير أيسلّى فيه ام لا ، فان اصحاب قد احتلوا فيه فقال بعضهم صدّ فيه فان الله اما حرم شربها و قال بعضهم لا تصل فيه فوقع عليه السلام لا تصل فيه فانه رحس

(و في صحيحة <sup>(٨)</sup> علي بن مهران) قال فرأت في كتاب عبدالله بن محمد الى ابي الحسن عليه السلام حملت فداك روى زرارة عن ابي جعفر و ابي عبدالله عليهما السلام في الخمر يصيب ثوب الرجل انهما قال لا بأس ما ن تصلّى فيه انما حرم شربه و روى زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام انه اذا اصاب ثوبك خمر او لبسك فاعسله ان عرفت موضعه وان لم تعرف موضعه فاعسله كله و ان صليت فيه فاعد صلاتك فاعلمتني ما آخذه فوقع عليه السلام يحطه و قرأه فخذ بقول ابي عبدالله عليه السلام .

(و في صحيحة <sup>(٩)</sup> الحلبي) انه مرلة شحم الخنزير او لحم الخنزير يعني الخمر (وفي رواية <sup>(١٠)</sup> هارون بن حمزة) هو حيث بمنزلة الميتة يعني الخمر ايضاً الى غير ذلك من الروايات الكثيرة بل قيل لا يعد تواترها **استند الفائلون مطهارة الخمر** بروايات كثيرة ايضاً مروية كلها في الوسائل في ابواب مختلفة ايضاً من التجاسات و الاشربة المحرمة و الاطعمة المحرمة :

(١) (٢٥٣ و ٢٥١) جميعاً عن في الباب ٣٨ من التجاسات .

(٥) الباب ٣٥ من الاشربة المحرمة .

(٦ و ٧ و ٨) جميعه في الباب ٣٨ من التجاسات .

(٩) الباب ٢٠ من الاشربة المحرمة .

(١٠) الباب ٢١ من الاشربة المحرمة

(وفي صحيحه<sup>(١)</sup> الحسين بن اسارة) قال قلت لابي عبدالله عليه السلام إن أصاب ثوبي شيء من الحمر أصلي فيه  
قل أن أصله قال لا بأس إن التوب لا يكر

(وفي رواية أخرى للحسين<sup>(٢)</sup> بن اسارة) قال قلت لابي عبدالله عليه السلام أما يحالط اليهود والنصارى و  
المجوس و يدخل عليهم و هم يأكلون و يشربون فيمرّ ساقبهم و يصبّ على ثيابي الحمر فقال لا بأس به إلا أن  
تنتهي أن تغسله لآثره .

(وفي صحيحه<sup>(٣)</sup> علي بن رئاب) قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الحمر و البيذ المكر يصب ثوبي فأغسله  
أو أصلي فيه قال صل فيه إلا أن تقدّره فتغسل منه موضع الآثر إن الله تعالى إنما حرّم شربها .

(وفي موققه<sup>(٤)</sup> عبدالله بن بكير) قال سئل رجل أبا عبدالله عليه السلام و أبا عنده عن المسكر و البید يصب  
التوب فأرسل لا بأس (وفي رواية الحسين<sup>(٥)</sup> بن موسى) قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يشرب الحمر ثم يمسح  
من فيه فيصيب ثوبي قال لا بأس (وفي رواية<sup>(٦)</sup> حمص الأعور) قال قلت لابي عبدالله عليه السلام الدن يكون فيه الحمر  
ثم يحقّ فيجعل فيه الحلّ قال نعم إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة

﴿أقول﴾ أما استدلال الفاضل بنحاسة الخمر بالأحاديث المحكية ضعيفة جداً بعد كون المسئلة خلافية  
قديماء و حديثاً كما ظهر لك مما تقدم (وأما استدلالهم) بالآية الشريفة فكذلك فإن الرخص وإن ورد في اللغة  
سمنى النجس أى القدر ولكنه قد ورد في اللغة بمعان أخر أيضاً و لعل أشهر الجميع كما ادّعى هو العمل القبيح  
و يقال له المأثم و هو المناسب لحمله في الآية على كل من الحمر و الميسر و الأثصاب و الألام دون البعر و نه  
مما لا يناسب إلا الحمر فقط كما لا يخفى .

(و أما قوله تعالى) في آخر الآية فاحتسوه فهو ظاهر وى النهى عن استعماله المتعارف الشيع وهو شره  
ولا يؤدّى لجاسته و قذارته أصلاً .

(و أما استدلالهم) بالأحاديث أى بالطائفة الأولى الظاهرة في نجاسة الحمر ضعيف أيضاً لأن مقتضى الجمع  
بينها و بين الطائفة الثانية الصريحة في أن الإنسان هو محل الأولى على الاستصحاب بمعنى أنه يستحب غسل ما أصابه  
الخمر و إذا صلى فيه فيستحب إعادتها .

(و أمّا ما عن الشيخ) من حمل الطائفة الثانية على الثقة في غير محله لأن مشهور العامة كمشهور  
الخاصة قائلون بنحاسة الخمر من عن النهائى و الحمل المتين ما يظهر منه إطباقهم على النجاسة ( و صحيحه  
على بن مهزيار) المتقدمة مما لا شهادة فيها على هذا الحمل بوجه بعد مضمير العامة عموماً إلا النادر منهم إلى  
النجاسة و محرّد مطابقة أحاديث الطهارة لفتوى ربيعة الرأى الذي كان من شيوخ مالك مما لا يشهد بكونها ثقة .  
(و ما في الحدائق) من الوجوه السبعة لا يطل الحمل على الاستصحاب فكلها ضعيفة ناشئة عن الغفلة

(١) و ٢ و ٣ و ٤) جميعه في الباب ٣٨ من النجاسات .

(٥) الباب ٣٩ من النجاسات .

(٦) الباب ٥١ من النجاسات .

عن حمل الظاهر على الأظهر أو على النفس الذي هو من الجمع العرفي المقبول المقدم على سائر أنحاء المرححات  
تتبعها .

(و أمّا ما تقدم) في ذيل رواية ذكرنا من لفظة قد فعلته بلحاط الدّم لا بلحاط الحمر أو التبيذ ( نعم  
ما في ذيل رواية حيران ) لا تصلّ فيه فانه رحس هو كالصريح في النجاسة (كما أن ما في رواية أبي بصير) في حديث  
التبيذ ما يدلّ الميل نحو حسّ حتّى من ماء هو صريح في النجاسة ولكنهما في قرار مجموع الطائفة الثانية الصريحة  
في نفى البأس و هي أكثر عدداً وأصحّ سنداً مما لا يؤخذ بهما .

( و اما تنزيل الحمر ) في صحيحة الحلبي و رواية هارون بمرلة شحم الخنزير أو لحمه أو الميتة فلمنّه  
بلحاط حرمة لا بلحاط نجاسته وقذارته فلا دلالة لهما على النجاسة .

( وما في مصباح الفقيه ) من حكومة صحيحة على بن مهران الآمرة بالأحد بقول أبي عبدالله عليه السلام  
أحذر المسئلة نظير حكومة الأحبار العلاحية على تمام الأحبار المتعارضة في الفقه من أوّله إلى آخره من وجوه  
حس حيران أيضاً المشتمل على قول السائل فإن أصحابنا قد اختلفوا فيه .

( فليس بواضح ولا ظاهر ) فإن الحاكم ليس من شأنه تكذيب المحكوم بل تفسيره و التصرف فيه ( إمّا  
بالتوسعة ) كما إذا قال أكرم العالم ثم قال ولد العالم عالم (و إمّا بالتضييق) كما إذا قال أكرم العالم ثم قال العالم  
العاسق ليس بعالم (و إمّا بالتغيير و التثديد) كما إذا قال أكرم أهل المشهد ثم قال المشهد مشهد الرضا عليه السلام لا  
مشهد على عليه السلام (و من المعلوم) أن صحيحة على بن مهران هي مكذّبة لأحبار الطّهارة آمرة بطرحها و الأحاد  
بما يعارضها ، فقهرأ تكون هي من جملة أحبار النجاسة المعارضة لأحبار الطّهارة لا أنّها حاكمة على أحبار  
الطّهارة .

(هذا كله) مصداقاً إلى أنّ الأحبار العلاحية إما هي حاكمة على الأحبار المتعارضة إذا لم يكن بينها جمع  
عرفي مقبول من حمل الظاهر على الأظهر أو على النفس و الآخر فلا حكومة لها عليها وقد عرفت الجمع العرفي  
المقبول في المقام و أن الطائفة الثانية هي صريحة في نفى البأس فيحمل الأولى على الاستجابات كما أن لأحبارها  
يحمل الأمر بالأحد بقول أبي عبدالله عليه السلام في الصحيحة صريحاً في الوجوب لكن حاله كحال حمر

(نعم) لو كان الأمر بالأحد بقول أبي عبدالله عليه السلام في الصحيحة صريحاً في الوجوب لكن حاله كحال حمر  
خير أن الذي هو كالصريح في النجاسة بل و رواية أبي بصير الصريحة في النجاسة و كان حيثنّ معارصاً للطائفة  
الثانية الصريحة في نفى البأس و إمكان الترحيح مع ذلك في هذا الحال للطائفة الثانية لما أشير إليه من أنها أكثر  
عدداً وأصحّ سنداً .

(و بالحيلة) أنّ لا تكرار صحيحة على بن مهران هي ظاهرة في وجوب الأحاد بقول أبي عبدالله عليه السلام  
ولكن لا يمكن الأخذ بظاهرها فانه إن أخذنا بظاهرها فإن طرحنا الطائفة الثانية رأساً الصريحة في نفى البأس  
فهذا مما لا يمكن و هي أكثر عدداً وأصحّ سنداً و أمّرح دلالة و إن حملناها على الثقة فهذا أيضاً لا يمكن لمصير  
العامة إلى القول بنجاسة الحمر إلاّ النادر منهم فيتمتع فقهرأ حمل أمر الصحيحة بالأحد بقول أبي عبدالله عليه السلام

مسئلة ٢ - كل مسكر مائع مالا ماله هو ملحق بالحمز في النجاسة بالاحلاف فيه على الظاهر (١) بمعنى

على الاستصحاب كسائر الطائفة الاولى المحمولة عليه .

(و على كذا حال) الافتاء في المسئلة نجاسة الحمر صريحاً في غايه الاشكال مع الاحاد المتقدمة الصريحة في نهي الناس المعالجة للعامة ولكن مع هذا مخالفة مشهور الاصحاب (رس) مشكل ايضاً فلاحود احتياطاً لا يتعدى عنه اشاء الله تعالى ان يعامل مع الحمر معاملة النجاسة كاليلوز و العائط و نحوهم من النجاسات (١) بل المسئلة اجماعية بمعنى ان القائلين بنجاسة الخمر قد اجمعوا جميعاً على نجاسة كل مسكر آخر مائع مالا ماله ولو عد فعلاً و بس بالمرس ومن راجع كلمات الاصحاب رسوا الله عليهم بعد فيها الاجماع المحكية فوق الاستفاضة .

(و يدور على نجاسته) بناءً على نجاسة الحمر مصافاً الى الاجماع المحكية وما تقدم في المسئلة السابقة مما دل على نجاسة بعض افعاله كالنبيذ والعقاق حلة من الروايات المروية في الوسائل بعضها في ابواب النجاسات و بعضها في الاشرية المحرمة و هي بين ما هو ظاهر في نجاسة المسكر كالخمر بعينه و بين ما هو صريح في ان كل مسكر هو حمر إما تريبلاً او حقيقة فيست له ما ثبت له من الحرمة والنجاسة جميعاً .

(ففي موثقة عمار) المتقدمة في المسئلة السابقة ولا تصل في ثوب قد أصابه حمر او مسكر حتى تفسله (و في رواية<sup>(١)</sup> على بن يقطين) فما كان عاقبته عاقبة الخمر فهو خمر (و في رواية<sup>(٢)</sup> عطاء) كل مسكر حرام وكل مسكر حمر

(و في رواية<sup>(٣)</sup> ابي الحارود) فكل مسكر من الشراب اذا أحمر فهو حمر (و في رواية<sup>(٤)</sup> ابراهيم) وصار كل مختمر حمراً (و في رواية<sup>(٥)</sup> النعمان بن بشير) ان من العنب حمراً وان من الزبيب حمراً وان من التمر حمراً وان من الشعير حمراً .

(و في صحيحة<sup>(٦)</sup> عبدالرحمان بن العجاج) الحمر من خمسة العسل من الكرم و النقيع من الزبيب و لنتع من العسل و الحرز من الشعير و السيد من التمر (و في رواية<sup>(٧)</sup> الهاشمي مثله) (و في رسالة<sup>(٨)</sup> الحصري) الخمر من خمسة أشياء من التمر و الزبيب و الحنطة و الشعير و العسل .

(و في رواية<sup>(٩)</sup> عامر بن السمط) الحمر من ستة أشياء التمر و الزبيب و الحنطة و الشعير و العسل و الذرة (و في الطبرسي) في تفسير قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا إنما الحمر و الخمر الآية عن ابن عباس قال يريد بالحمر جميع الاشرية التي تسكر وقد قال رسول الله ﷺ الخمر من تسع من التسع وهو العسل و من العنب و من الزبيب و من التمر و من الحنطة و من الدرة و الشعير و السب (اقول) هكذا وجدت المرسلة ولكنها ناقصة قطعاً فانه قال ﷺ من تسع و الموحود في المرسلة ثمانية

﴿وفي شيء﴾ وهو ان هذا نزاعاً معروفاً في ان الحمر هل هو حقيقة في خصوص المتخذ من العنب او

(١) الوسائل الباب ١٩ من الاشرية المحرمة .

(٢) الوسائل الباب ١٥ من الاشرية المحرمة .

(٣) و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ جميعه في الوسائل الباب ١ من الاشرية المحرمة .

(٤) الوسائل الباب ٢ من الاشرية المحرمة .

ان كل من قال سحاه الحمر قال سحاة كل مسكر آخر ما يع بالاصالة وإن حد فعلا ويس بالعرس (١)

في كل مسكر ما يع بالأصالة ليند حينئذ على تحاشه كل دليل دل على تحاشه الحمر (و الانصاف) ان الروايات مختلفة (فقسم منها) عطف السيد، و المسكر على الحمر و هو دليل أحصيه الحمر كما في مرسله يوس و صحيحة على بن مهران و موثقة عمار و رواية زكريا و صحيحة على بن رئاب وقد مضى الجميع في صدر المسئلة السابقة وهذا القسم من الروايات كثير جداً لا يحصر بما ذكره كما يظهر بمراجعة الأثرية المحرمة من الوسائل .

(و قسم منها) لا يستمد منه أكثر من ثريد المسكر مرله الحمر بلحظ الآثار و لاحكام كما في روايه ابي الحارود، المشتعلة على قوله فدل مسكر من الشراب ان أحمر فهو حمر و رواية عطاه المشتعلة على قوله و كل مسكر حمر و روايه على بن يقطين المشتعلة على قوله فما كان عاصه عطفه لحمر فهو حمر و قد مضى الجميع آنفاً في صدر هذه المسئلة .

(و قسم منها) يظهر منه ان مساوي المتحد من العنب حمر ايضاً حقيقة لا نظرياً كما في روايه ابن ابي عمير و صار كل مختمر حمراً و ما في رواية النعمان بن من العنب حمراً و ان من الربيب حمراً الح و هكذا ما في صحيحة عبد الرحمن و رواية الهاشمي الحمر من الحمسة العصير من الكرم و النقيع من الزبيب الح و ما في مرسله الحمر من الحمر من حمسة اشياء و ما في رواية عامر الحمر من ستة اشياء و ما في مرسله الطرسى من سبع وقد مضى الجميع آنفاً ايضاً .

(كما ان الانصاف) ان كلمات ارباب الاطالاع بالمعاني اللغوية ايضاً مختلفة غير متحدة (فصرح الطرسى) في تفسير سورة المائدة ان الحمر عصير العنب المشدود في تفسير سورة البقرة ان الحمر كل شراب مسكر (و في التاموس) الحمر ما اسكر من عصير العنب او عام قال و العموم اصح لانها حرمت و ما بالمدينة خمر عنب (و عن ابن الاعراب) ان سمي الحمر حمراً لانها تركت فاحتمرت (الى ان قال) و الحمر فيما اشتهر بينهم كل شراب مسكر ولا يختص بعصير العنب (و عن مصباح المنير) هي اسم لكل مسكر حامر العقل وعطاه (و عن الهروي) الحمر ما حامر العقل أى حاله و حمر العقل ستره وهو المسكر من الشراب

(اقول) و النزاع في الدلائل في ان الحمر هل هو حقيقة في خصوص المتحد من العنب معار فيما سواه روايه حقيقة في كل شراب مسكر او مشترك لعني بينهما مما لا يترتب عليه كثير فائدة فإن المهم هو إلحاق المسكر المبيع بالأصالة بالحمر في التحاشه الشرعية و هو مما ثبت بالإجماعات المحكية و بالاختار المتقدمة آنفاً في صدر هذه المسئلة من غير فرق بين كون الحمر حقيقة بحسب اللغة في كل شراب مسكر او في خصوص المتحد من العنب او كان مشتركاً لفظياً بينهما فتأمل جيداً .

(١) كما عن المذكور و التذكرة و المنتهى بل طاهر الحدائق و ما عن الذخيرة هو الاتفاق على صحاشه في هذا الحال كحال ميمانه عيباً و كأنه لاستصحاب نجاشته من حال ميمانه الى جوده فإن الموضوع العقلي الدقي و هكذا الموضوع المأخوذ في لسان الدليل و هو عنوان الحمر وان لم يبق بعد الحمد ولكن الذي يراد المعروف موضوعاً للحرمة و التجاسة و هي تلك الاجزاء الخاصة باقيه على حالها وهو يكفى في حريان الاستصحاب فان



كما انه ملحق به في حرمة ايضا باتفاق علمائنا جميعاً (١).

مسئلة ٣ - كل مسكر حامد بالأصالة كالحنثيشة و النج هو طاهر شرعاً (٢) و ان صار مايعاً بالعرض بامتزاجهما بماء و نحوه .

مسئلة ٤ - القناع و هو الشراب المتحد من الشعير ( ٣ ) ملحق بالحمز في الحرمة اجتماعاً و في النجاسة

الملاذ كما حقق في محله هو نقاء الموضوع العرفي لا المعنوي الذي ولا المأخوذ في لسان الدليل فراجع ( ١ ) بل عن جمهور العامة اصلاً موافقتهم معنا في حرمة كل مسكر مايع بالأصالة كالحمز عيباً الا ما حكى عن ابي حنيفة وصاحبيه من الإبقاء بحلية ما- وى الحمز من المسكرات في الجملة ولا بهم التعرض لتفصيلهم وإن أشار اليه صاحب الجواهر رحمه الله فراجع .

(٢) وذلك باتفاق علمائنا كما سرح به جمع من اصحابنا (و يدل على طهارته) بعد الإجماع المستفيضة فصور ما دل على لحوق كل مسكر بالحمز عن الشمواء للمسكرات الحادثة بالأصالة فتشفي هي على أصل الطهارة فإن دليل اللحق كان أمرين .

(احدهما) الإجماع المحكية وهي كما يظهر ملاحظته معادها بين ما ينصرف الى المصدر المايح بالأصالة و بين ما هو صريح في المسكر المايح بالأصالة .

( و ثانيهما ) الاحبار و هو ايضا كما تقدم تفصيلها بين ما ينصرف الى المصدر المايح بالأصالة عند قوله عنه و لا يصل في ثوب قد أصابه حمز او مسكر حتى يسهل او كد مسكر حرام و كد مسكر حمز و بين ما هو صريح في المسكرات المايحة بالأصالة عند قوله عنه فكل مسكر من الشراب اذا أحمر فهو حمز او قوله عنه ان من الغب حمراً و ان من الربب حمراً و ان من التمر حمراً الى غير ذلك من الروايات المتقدمة في المسئلة السابقة .

(ثم ان المسكر الحامد بالأصالة) اذا طهره الميطان بالعرض بامتزاجه بماء و نحوه فالمعنى عن التذكرة و الشهيدين طهارته بل طهر الحدائق و ما عن الدخيرة الاتفاق على طهارته في هذا الحال وكأنه لاخصاص أدلة النجاسة على القول بها بالمسكرات المايحة بالأصالة اما انصرافاً او تصريحاً فيبقى أصل الطهارة في الجامعة و استصحاب الطهارة في المايحة بالعرض من حال الحمود الى ما بعده سالمين عن المعارض

(٣) كما هو المعروف المشهور و سرح به المجمع والمسند و حكى عن ابي هاشم الواسطي و المدييات و لكن عن جماعة كالسيد و كشف الغطاء و الشهيدين و غيرهم ما يظهر منه حوار اتحاذ من غير الشعير احياناً و لكن المنصرف منه لاسيما في حال صدور أحبار المنع هو المتحد من الشعير خاصة فهو الذي يلحق بالحمز حرمة و نجاسة دون غيره إلا اذا أسكر .

( و من هنا قال في العروة ) و اذا كان متخذاً من غير الشعير فلا حرمة و لا نجاسة إلا اذا كان مسكراً ( انتهى ) ( و ما عن الروم ) و الروسة و المسالك من ان التهي مطلق على التسمية سواء عمل من الشعير او من غيره صعب

(و مثله) ما في المدارك من ان المرجح فيه الى العرف فإن المدار و ان كان على التسمية والصدق العرفي

عند جميع القائلين بنجاسة الخمر (١) من غير فرق بين ان يكون القفاح مسكراً أم لا (٢) ولكن الاظهر اعتبار التشيش فيه (٣) وهو مره حفيضة من الغليان .

لكن في حال صدور الاحبار لابعده ولم يعلم التسمية ولا الصدق العرفي في الصدر الاول على غير المتحد من التعبير أصلاً (و عليه) فالحكم بحرمة كل ما يسمى قفاحاً فعلاً ولو منع عدم اتحاده من التعبير وعدم اسكاره في غاية الاشكال و أشكل منه الحكم بنجاسته (و الله العالم) .

(١) أما لحوقه بالخمر في الحرمة فاختار كذا ذكرنا في المتن واما في النجاسة فكذلك بمعنى ان كل من قل بنجاسة الخمر قال بنجاسة القفاح ايضاً و من راجع كلمات أصحابنا رضوان الله عليهم يجد الاجماع لمحكميه فيها على نجاسة القفاح فوق الاستعاضة (و يدل على نجاسته) مضافاً الى ذلك (ما تقدم) في نجاسة الخمر من رواية هشام بن الحكم الذي سئل اعد الله عليه السلام عن القفاح فقال لا شره فيه خبر مجهول و إذا أصاب ثوب قاعله .

(٢) و الروايات الواردة في كون القفاح حراماً أما سره و حقيقته فيثبت له ما ثبت للخمر من الحرمة و لنجاسة جميعاً المروية كلها في الوسائل في الاشارة المحرمة اعطيا في الباب ٢٧ و بعضها في الباب ٢٨ (في رواية ابن فضال) هو الخمر وفيه حديث شارب الخمر (و في رواية عمار) هو خمر (و في رواية القائلين) لا شره فيه من الخمر (و مثله) رواية محمد بن سنان (و في رواية اخرى) لمحمد بن سنان هي الخمر يعنيها (و في رواية زاذان) لو ان لي سلطاناً على أسواق المسلمين لرفعت عنهم هذه الحميرة يعني القفاح (و في رواية الوشاء) حديث شارب القفاح حديث شارب الخمر و قال هي خمر استصغرها الناس الى غير ذلك من الروايات

(٣) كما هو ظاهر المتن العقيدة في النجاسات حيث جعلوا القفاح في قتال السكر (في بعضها) الثامن المسكر التاسع القفاح (و في بعضها) التاسع المسكرات و العاشر القفاح (و في بعضها) و السكر و القفاح الى غير ذلك من التعريفات الظاهرة في عدم اعتبار الاسكار في القفاح بل في مجمع البحرين و فقه الرضا عليه السلام و عن حاشية المدارك و شرح المفاتيح و ابن الحنيد و تحفة الطلّب التصريح بعدم اعتباره او بعدم اسكاره و لكن طاهر الاحمد المتقدمة في صدر المسئلة من انه خمر مجهول او هو الخمر او هو خمر او من الخمر او هي خمر استصغرها الناس الى غير ذلك من التعريفات انه لا يخلو عن سكر و لعل الجمع بين الطرفين انه مسكر مسكراً خفياً كما قيل و كان الشارع لاحتله حرمة و نهى عنه (و الله العالم) .

(٤) المايح قس عليه ان اريد أي قدف بالزبد و الرعوة و أخذ يصوت فهذا هو التشيش و هو في الحقيقة مرتبة حفيضة من الملبس و المرتبة القوية هي القلب كما في صحيحة محمد المروية في الوسائل في الباب ٣ من الاشارة المحرمة أي صار أسنله أعلاه و بالعكس (و على كل حال) قد حكى عن ابن الحنيد و الشهيدين و كشف النطاء و أبي هاشم الواسطي اعتبار التشيش فيه وهو الذي اختاره الحقائق بل عن حاشية المدارك اعتبار الغليان فيه فوق التشيش وهو الذي يظهر من عنوان باب الوسائل ايضاً وهو الحق .

(٥) و يدل عليه صحيحة ابن ابي عمير (عن مرزم المروية في الوسائل في الباب ٣٩ من الاشارة المحرمة) و هو باب عدم تحريم القفاح قبل ان يعلم قال كان لابي الحسين عليه السلام القفاح في منزله قال ابن ابي عمير و لم

**مسئلة هـ -** العسر العسي اذا غلا ولم يذهب ثلثه فهو ملحق بالخمر في الحرمة اجماعاً و اذا قلت نجاسة الحمر فهل هو ملحق به في النجاسة ايضاً ؟ الأشهر الأظهر هو ذلك (١) كما ان الأظهر انه لا فرق في الحرمة

بمعمل فقاع بغلي

(و رواية عثمان بن عيسى) في الباب المذكور قال كتب عبدالله بن محمد الرازي الى ابي جعفر الثاني عليه السلام ان رأيت ان تسر لي الفقاع فيه قد اشتبه علينا أمكروه هو بعد عليه أم فيه فكتب عليه السلام لا تسرب الفقاع إلا ما لم يصر آيته او كان حديثاً فعدد الكتاب اليه كست أسد عن الفقاع ما لم يصر فأتاني أن أشربه ما كان في إياه حديد او غير صدر ولم أعرف حد الصراوة والحديد و سألت ان يسر ذلك له و هل يجوز شربه بمعمل في العسارة والرحاح والحشب و نحوه من الأروابي فكتب عليه السلام بمعمل الفقاع في الرحاح و في العسار الحديد الى قدر ثلاث عمالات ثم لا يمد منه بعد ثلاث عمالات إلا في إياه حديد والحشب مثلاً ذلك

(ق في الواوي) الإبراء التعميد و الصراوة العادة (قال) قال في التهذيب في حديث علي عليه السلام انه نهى عن الشرب في الإبراء العسي هو ما صرى بالحمر و عودها فاب جعل فيه العسر صدر مسكراً (الى ان قال) والعصار العطين (الازب الأخضر الحر) (انتهى).

(و يؤيد الحديثين) ع في صحيفه على بن يقطين في الدب المتقدم قال سألت عن شرب الفقاع الذي يعمل في السوق و يدع ولا أدى كيف عمن ولا متى عمل أبعد أن أشربه قال لا أحبه (قال ساهر قوله) ولا متى عمل ن الفقاع الحرام هو ما يوسع مدّة كما صرح به غير واحد حتى يحصل له شيش او علين (ثم إن أغلب الفتاوى) والنصوص و انكلا حالياً عن هذا القيد حتى يسب الى طاهر المشهور عدم اعتباره ولكن الظاهر أن عدم تقييدهم اما هو لوضوح اعتباره إما لا حر الأخبار او لدخله في مفهوم الفقاع و في اسمه فعلم يحصل به الشيش او العلين لم يكن فقاعاً عرفاً و اذا اطلق عليه أحياناً فهو محذور بمداقة الأول من قبل اطلاق الحاح على الذي في الطريق و لم يثبت بعد بالمسالك أصلاً

(١) اما لحوقه به في الحرمة فاجماعي كما ذكرنا في المتن (و أقا في النجاسة) فقد نسه المختلف الى اكثر علمائنا بل في الحدائق و عن جمع آخرين دعوى شهرته بل عن كثر العرفان دعوى الإجماع عليه و عن أطمعة التنفيح الإجماع على ان حكمه حكم المسكر (ولكن عن المستند) ان المشهور بين الطائفة الثالثة يعني متاخرى امتاخر من الطهارة وقد صدقه مصاح الفقيه واستشهد له بمراجعة كتبهم

(وعلى كلاً حالاً) لم يبحث من أحد من علمائنا السابقين دليل على نجاسته سوى ما عن الأئمة لأستر آدادي من الاستدلال لها (صحيفة معنوية من عماد) المرورية في أشربه التهذيب و في المستدرک في الباب ٤ من الأشربه المعروفة قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل من اهل المعرفة بالحق يأتيه بالاحتج و يقول قد طمع على الثلث و ان أعرفه انه يشربه على النصف فقال خمر لا تشربه قلت فرجل من غير اهل المعرفة ممن لا يعرفه يشربه على الثلث ولا يستحلّه على النصف بحرفنا ان عنده بحتحاً على الثلث قد ذهب ثلثه و بقي ثلثه يشرب منه قال نعم (انتهى).

و المخبث كما صرح به مجمع البحرين وغيره هو العصير العنسي المطبوح كما ان الطلاء ايضاً بالكسر هو  
العصير العنسي المطبوح (و في الواقع) وعن نهاية ابن الأثير ان أصل النخب بالعربية (من يخبث) وعلى كل حال  
اذا قال عنه انه حمر لانتشره فيثبت له ماله للخمر من الحرمة والنجاسة جميعاً .

(ويؤيد الصحيحة) الرصوى المروى في المستدرک في الباب ٢ من الاشارة المحرمة (قال) اعلم ان اصل  
الحمر من الكرم اذا اصدته النار او علا من عيران تحببه النار فهو خمر ولا محل شره إلا ان يذهب ثلثه على  
النار و بقي ثلثه فإين ش من عيران تحببه النار قدعه حتى يصير حلاً من دابة من عيران يلقى فيه شيء (و عن  
رسالة والد الصدوق) ما يقرب من ذلك باختلاف يسير في اللفظ .

(و يؤيد الصحيحة ايضاً) روايه عمر بن يزيد المروية في الوسائل في الباب ٧ من الاشارة المحرمة قال  
قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرحن يهدى الى النخب من غير أصحاب فقال ان كان ممن يستحل المسكر فلا يشره  
و ان كان ممن لا يستحل فاشربه (فإنها مدهرة) في ان النخب اي العصير العنسي المعلى هو على قسمين مسكر و  
غير مسكر و ان من اهداه امكان ممن يستحل المسكر فلا يحور شره و الآخر فيحور و الظاهر ان مكر العنسي  
المعلى هو مالم يذهب ثلثه ان الذي قد ذهب ثلثه هو حلاً نصاً و اجماعاً وعليه فادان مالم يذهب ثلثه مكرراً  
فحال كحال الحمر عيماً لما عرفت من لحوق كل مراميع بالأشالة بالحمر في النجاسة كلحوقه به في الحرمة  
(وقد يورد على الاستدلال بالصحيحة) من جهات أهمها ان الصحيحة بهذا المتن مما لم تثبت فإن الكافي  
قد رواه و هو أصسط من الشيخ بكثير وليس في روايته لفظ الحمر أصلاً بل اقتصر على قوله لانتشره

(و من العجيب) كما في الحدائق ان الواقي و الوسائل قد ذكرا الرواية و لم يشرأ الى ريبة التهذيب  
اصلاً (و فيه) ان رفع اليد عن رواية الشيخ وهي صحيحة مؤيدة بما عرفت من الرصوى ورواية عمر بن يزيد بل  
و بما تقدم عن رسالة والد الصدوق الذي هو بمنزلة رواية مستقلة في عايه الاشكال سيما بملاحظة دوران الأمر  
في المقام بين سهو الكلبي في النقيصة و سهو الشيخ في الريبة و احتمال السهو في النقيصة اقرب لأنه أكثر و  
أشيع ولعل الغلاء عند الدوران بينهما يمتنون على الأول .

هذا و قد يستدل للقول بالنجاسة بوجوه أخر ايضاً غير هذه .

(منها) ما تقدم عن كثر العرفان و أئمة التنقيح من الإجماع عليه (و فيه) ان المسئلة خلافية غير معجمة  
عليها حتى أن في المدارك وعن المسالك والمعانيح نسبة القول بالنجاسة الى الثهرة بين المتأخرين دون الأصحاب  
مطلقاً بل عن الذكري نسبة القول بالنجاسة عند العلين و الاشتداد الى ابن حمزة والمعتبر و ان العاقل توقف في  
نهيته و انه قل بعد ذلك ولم نقف لميرهم على قول بالنجاسة وهو عجيب

(و منها) صدق اسم الحمر عليه حقيقة كما عن جماعة من العامة و الخاصة بل عن المهذب الداع ان اسم  
الخمر حقيقة في عصير العنب اجماعاً .

(وفيه) ان اطلاق الحمر على العصير العنسي حقيقة محرّدة وعليه واشتداده من العرف و اللغة غير واضح  
ولا معلوم غير ما تقدم من الصحيحة و ما أتدها و لعل مراد المهذب ان الحمر حقيقة في المتخذ من العنبي

و النجاسة بين علياته بالنار أو غيرها (١) نعم يعتبر في صيرورته خلالاً لذهب الثلاث بعد صيرورته حرماً بالعليان  
أن يكون كل من علياته و ذهب ثلثيه بالنار لا يغير النار قادراً على نفسه فلا يحل بعد ذلك أبداً وإن ذهب ثلثاه

قبال من ادعى كونه حقيقاً في مطلق المسكر والله العالم .

(ومنها) أن الإمام عليه السلام كما يظهر من غير واحد من روايات الباب ٣ من الأثرية المحرمة في الوسائل قال أنه  
مما لا يخبر فيه يعني قبل أن يذهب ثلثاه فلو كان طاهراً غير نجس لكان فيه خير .

(و فيه ) أن هذا التعبير لم يعلل لأجل حرمة في هذا الحال لا لنجاسته بل لعل هذا التعبير ممّا يقصر عن  
إعادة التحريم فكيف بالنجاسة (ومنها) غير ذلك مما لا يسقى أن يذكر أو يطر

﴿بقى شيء﴾ : هو أن ظاهر الأكثر الاكتفاء في الحكم بالنجاسة بمجرد الغليان ولكن في الشرائع و  
عن المعتز و المنتهى و القواعد و الإرشاد و غيره التقييد بالاشتداد (و قد يساعد ) صحيحة معاوية و رواية عمر  
المتقدمين آخراً الواردتين في البحث و ذلك لما عرفت من أن البحث هو المصير العنسي المطروح و من المستبعد  
حصول هذا العنوان له أعني المطروح من قبل الاشتداد بمجرد الغليان و أن أصل الطهارة بعد الغليان قبل  
الاشتداد محكم

( و لكن الأقرب ) مع ذلك كله هو الاكتفاء بمجرد الغليان لإطلاق الرسوى المتقدم المؤيد بما عرفت  
من رسالة والد الصدوق الذي هو منزلة رواية مستقلة .

( و المراد من الاشتداد ) في كلماتهم كما سرح به المدارك و الحدائق و حكى عن المالك و الرواس و  
حاشية القواعد هو النجاسة والغلبة ودعوى حصوله بمجرد الغليان ضعيفة جداً و أصعب منه دعوى الإجماع على  
حصوله بمجرد ذلك و أصعب من الكل ما عن الذكرى من احتمال كون المراد من الاشتداد هو الشدة المطرية (قال) اد  
النجاسة حاصلية بمجرد الغليان (انتهى) .

( ١ ) و تصدير ذلك أنه لا إشكال في حرمة المصير العنسي بمجرد عليانه بل عليه إجماع فقهاءنا كما  
سرح به في محلى المعتز (و لسان هذا يكفى) في حرمة مطلق الغليان ولو عبر النار أى نفسه (أم لا بد من  
الغليان بالنار خاصة) .

ظاهر إطلاق جملة من النصوص المروية في الوسائل في الأثرية المحرمة كصحيحة حماد بن عثمان في الباب ٣  
المشتملة على قوله لا يحرم المصير حتى يعلى و روايه أخرى له في الباب الثالث أيضاً المشتملة على قوله ثم شرب  
مالم يعلى و موثقة بزيح في الباب الثالث أيضاً المشتملة على قوله إذا نش المصير أو علا حرم كإطلاق جملة من  
الفتاوى و تصريح جمع آخريين كالشرائع و التحرير و المسالك و الروضة و غيره على ما حكى عنهم عدم الفرق  
في الغليان بين كونه بالنار أو غيرها .

( و يدل عليه ) الرسوى المتقدم أيضاً (قال) اعلم أن أصل الحر من الكرم إذا أصابته النار أو علا من  
غير أن تصيبه النار فهو خمر ولا يحل شربه إلا أن يذهب ثلثاه على النار وبقى ثلثه فإن نش من غير أن تصيبه  
النار فدعه حتى يصير خلا الخ (قال في المستند) و صفه بالعمل محصور (انتهى) وهو جيد

( نعم في صحيحة ابن مسان ) المروية في الوسائل في الباب الثامن من الأثرية المحرمة هكذا كل مصير

بالنار وهكذا إذا علا بالنار و لكن ذهب ثلثاه بالشمس او بالهواء فلا يحل أيضاً أصلاً فتأمل المسئلة بدقة

أصاته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه و مفهومه ان كل عصير لم تصبه النار فهو حلال و لكن يمكن القول بان القيد هاهنا اعني اصابة النار غالبى من قبيل قوله تعالى ( و ما تذكركم الا في حجبكم ) فلا مفهوم له أصلاً مضافاً الى ان الذي حققناه في محله ان الوصف مما لا مفهوم له الا في الحيلة و نحن نقول به في المقام اى كل عصير لم تصبه النار ولم يعمل منه اسماً فهو حلال  
﴿ثم انه على القول بنجاسة العصير اذا علا﴾ هل يكفي في نجاسته اسماً مطلق العليان ولو بعير النار اى نفسه ام لا بد ان يكون علياته بالنار خاصة ام بعير النار وجوده بل لعلها اقوار ( ظاهر الاصحاب هو الاوّل ) ( و هو الأقرب ) للرصوى المتقدم المصرّح بخون العصير العنسى حمراً اذا علا ولو من غير أن تصيبه النار بل و لظهور ذيله أيضاً في انه اذا نش من غير ان تصيبه النار فهو خمر .

( و قد يسعدك ) اى العليان بالنار خاصة صحيحة معاوية و رواية عمر المتقدمين في صدر المسئلة الواردة في المحتج و هو العصير المطبوع و الطبخ لا يكون الا بالنار و لكنهما لا يبايان الرصوى فان اثبات الخمرية للمقلّي بالنار لا ينافي ثبوتها للمقلّي بغير النار أيضاً .  
( وقد حكى عن ابن حزم ) في الوسيلة التصريح بالثالث اى اذا علا بعير النار سحق دون ما اذا علا بالنار ( وقد أشكل عليه ) غير واحد بان ذلك لم يعلم له مسند وهو كدالته

﴿بقي امرآن﴾

﴿احدهما﴾ ان دهاب الثلثين الملوّح لحلبة العصير العنسى إجماعاً و سنة كما يظهر بمراجعة الاشرية المحرمة من الوسائل الباب ٢ و ٥ و ٧ و ٨ و هكذا الملوّح لطهرته ابساً ماء على نجاسته اذا الحلية اخس من الطهارة فاذا دلّ الدليل على حليته بالمطابقة دلّ على طهرته بالالتزام (هل يعتبر فيه) ان يكون بالنار (ام لا) يعتبر فيه ذلك) فيكفي دهاب الثلثين مطلقاً ولو بالشمس او بالهواء .

(ذكر الحقائق) في ماء الريب عن المسالك و الروس و شرح الرسالة و بعض مشايخه التصريح بكفاية دهاب الثلثين بالشمس و قوّم الحواهر في المظهرات و قوى العروة بالشمس و الهواء جميعاً في المقام و في المظهرات .

(و صرح في الريب) في الاشرية المحرمة بعدم الفرق في دهاب الثلثين بين ان يكون بالنار او بعيرها مستدلاً بإطلاقات النصوص و الفتاوى مدّعياً لتصريح جماعة بما يضاف .

(اقول) و الأقرب هو الأوّل اى اعتبار كون دهاب الثلثين بالنار لا لإطلاقات للنصوص الواردة في دهاب الثلثين كى يستدل بها على عدم الفرق بين الدهاب الناري و غيره بل كلّها متصرفه او كالصريحة في الدهاب الناري كما يظهر بمراجعة الوسائل الاشرية المحرمة .

(ففي صحيحة عبدالله بن سنان) في الباب ٢ كل عصير أصاته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه (و في رواية زائدة) في الباب الثاني ايضاً فاذا أحدث عصيراً قطعته حتى يذهب الثلثان نصيب الشيطان فكل و اشرب (و في رواية ابي بصير) في الباب الثاني ايضاً ان طبع حتى يذهب منه اثنان و يبقى واحد فهو حلال الى غير

مسئلة ٦- ألا طهر ان العصر الزبيبي إذا علا هو ملحق بالعصر العنسي لمغلي فكما ان الثاني حرام

ذلك من الروايات الكثيرة .

فإذا ينسأ من اطلاعات الأخبار جميعاً فاستصحاب الحرمة والنجاسة كما صرح به شيخنا الأنصاري من حال الغليان الى بعد ذهاب الثلثين بغير النار محكم .

(وقد ساعده) قوله عليه السلام في الرصوى المتقدم ولا يجد شره إلا أن يذهب ثلثه على النار وبقى ثلثه المبح ، (بل صح أن يقال) انه إذا شرب أو علا بغير النار يستصحاب أيضاً الحرمة والنجاسة ولو ذهب ثلثه بالنار فإن المنصرف من احداً ذهاب الثلثين هو عليانه بالنار وذهاب ثلثيه ايضاً بالنار فإذا شرب أو علا بغير النار وإن ذهب ثلثاه بالنار لم يحل ولم يظهر لاستصحاب الحرمة والنجاسة جميعاً

(بل وبساعده) ما في دين الرصوى المتقدم فإن شرب من غير ان تصيبه النار قدعه حتى يصير حلاً من دونه الح (بل في موثقة عمار بن موسى) المروية في الوسائل في الباب ٥ من الاشارة المحرمة قد أمر عليه السلام بأحد الزبيب وسب الماء عليه وجعله في تنور سخن قليلاً حتى لا ينش وأمر في الآخر بعله بالنار حتى يذهب الثلثان فلو كان ما نرى بعده من غير ان تصيبه النار مما يحل و يظهر بذهاب الثلثين بالنار لم يأمر عليه السلام بجعله في تنور سخن قليلاً حتى لا ينش وهذا واضح

**فيها** انه لا فرق في حرمة العصر ونجاسته بالغليان وحليته وطهارته بذهاب ثلثيه بين ان كان العصر حلياً وحده أو كان مبروحاً بشيء آخر من ماء أو عسل أو فاكهة ونحو ذلك وهو الذي يقتضيه إطلاق كلمات الأصحاب كما صرح به في الحقائق

(و عن كشف الغطاء ) انه يظهر بذهاب الثلثين ما دخل العصر من تراب و أحشاش وفواكه وغيرها ( و عن النهاية و الرسوم ) التصريح بظهور الأحكام المطروحة فيه (بل في الجواهر) في المظاهرات قيل انه لم يوجد فيه مخالف صريح لإطلاق ما دل على الحلينة وترك الاستصحاب (انتهى)

(و استدلل الجواهر هاهنا) بالصدق والاستصحاب ويعني بالصدق تحقو اسم العصر مع الإمتزاج بالمر فيندرج بذلك تحت الأحكام ويعني بالاستصحاب الاستصحاب التعلقي في العصر من قبل امتزاجه بالماء مثلاً كان محرم ويسحب بالغليان ويحل ويظهر بذهاب الثلثين وكذلك بعد الإمتزاج به ولكن يعارضه استصحاب نجاسة العسل أو الفاكهة من حال الغليان مع العصر الى بعد ذهاب الثلثين

(اللهم إلا أن يقال ) سقوط الاستصحابين بعد تعرضهما لأجل عدم الإجمالي بعدم اختلاف مبيع واحد في الطهارة والنجاسة والرجوع الى قاعدة الطهارة (هذا مصافاً) الى انه يظهر من رواية عتبة بن خالد المروية في الوسائل في الباب ٨ من الاشارة المحرمة حوازي امتزاج العصر بمثلته من الماء فإذا طبع على الثلث فلا بأس ومن موثقه عمار بن موسى ورواية إسحاق بن عمار المروية في الباب ٥ جواز امتزاج العصر الزبيبي بالماء ويطبخ حتى يذهب ثلثاه و يبقى الثلث شاء على ان حال الزبيبي كالعنسي عيناً كما ستعرف من راجع الاشارة المحرمة في الوسائل لملك تظفر بغير هذه الروايات أيضاً .

( بل يظهر من مكانة محمد بن علي بن عيسى ) المروية في الباب ٤ نهي الناس عن حمل العصر من العنبي



فكذلك الأول حرام بل اذا قلنا نجاسته الثاني قلنا نجاسته الاول ايضاً (١) بمعنى ان العنبي اذا علا ولم يذهب ثلثه لوقلنا انه ينحس فكذلك تقول في الزبيبي حرفاً يحرف .

في القدر مع اللحم مطلقاً من غير تقييدها بدهاب ثلثيه ولكن نزلها في مصاح العقيده على صورة استهلاك العصير في الفير وهو بعيد .

(و في الحدائق) رآها على صورة دهب نثيه و ان الامام عليه السلام قد نهي الناس في هذه الصورة دعاء لتوهم انه لا يحل ولا يظهر من جهة الافتراج بالعير وهو قريب نظراً الى حصول دهاب الثلثين في الاعلى اذا جعل العصير في القدر مع اللحم وطبخ مع المرق كما ينبغي والله العالم .

(١) و ان كان المشهود عدم لحوقه به لاحرمه ولا نجاسته (بل استظهر الحدائق) نهي الخلاف في طهارته و انه لم يقف على قائل بالنجاسة (قال) وبذلك صرح في الدرحة ايضاً من ذكر عن بعض معاصريه الاجماع على عدم نجاسة عصير غير العنب .

(و لدر مع ذلك كله) ذكر عن الشهيد الثاني ما ظهره وقوع خلاف في نجاسته و انه قال بعد الكلام في نجاسة عنب لعب (ما لقطه) ولا يلحق به عصير التمر وغيره حتى الزبيب على الأصح (و انه قال في شرح الرسالة) ولا يلحق به عصير التمر وغيره إجماعاً ولا الزبيب على اصح القولين (انتهى) .

نعم في لحوقه به من حيث الحرمة قد صرح الحدائق بوقوع الخلاف فيه في الأرملة المتأخرة بل ذكر به سنن في حرمة الرسائل و اكثر القائلون بالتحريم من الدلائل (بل ذكر عن الدروس) انه قال وحرمة بعض مشابهة المعاصرين و هو مذهب بعض فضلائنا المتقدمين (انتهى) .

(بل عن مصابيح) العلامة الطباطبائي تحشم ثبوت شهرة القول بالحرمة بين الأصحاب او بين القدماء (و على كل حال) الأشهر كما صرحنا به في المتن هو لحوق العصير الزبيبي بالعصير العنبي حرمة و نجاسة (و يدل على لحوقه به كذلك) الاستصحاب فإب العنب في حال كونه عنباً كان اذا علا يحرم إجماعاً و على القول بنجاسته لحرمة كان ينحس على الأشهر الا ان دور بل على المشهور فكذلك بعد جماعه و ضروره زبيباً فاذا علا يحرم وينحس بالاستصحاب .

(وتوهم معارضته) باستصحاب الحلية والطهارة المعلقتين من قدر عليان الزبيب الى بعد عليه (ضعيف) لحكومة استصحاب الحرمة والنجاسة المعلقتين على عليان من حار العنبيته الى حار الزبيبية على الاستصحاب المذكور و تمام الكلام في الأصول .

(ومثله في الضعف) بل و أضعف منه توهم عدم بقاء الموضوع فلا استصحاب ودالك لأن العسبة والزسبة في نظر العرف من الحالات المتبادلة كالرطوبة واليبوسة و السمن و الهزال و الصبر و الكبر و نحو ذلك مما هو مشأ الشك في بقاء الحكم وليست العنبيته هي من القيود المقومة للموضوع من قبيل قلد الرجل المجتهد بحيث اذا زال الاجتهاد زال الموضوع و تبدل و تغير بل هي من قبيل اكرم هذا الشاب فصار شيخاً كبيراً هراماً

(و أضعف من الجميع) قياس الزبيب بالعصرم فإب العصرم هو طبيعه اخرى و شيء آخر حتى في نظر العرف فإذا صار عنباً فقد تغير و استحال الى شيء آخر خلاص العنب اذا حفر و يسر فإبته هو بعينه غيراته

تغير حاله و تبدل وصفه وهذا لدى التدبير واضح فتدبر .

﴿ هذا كله مصافاً الى حلة من الروايات ﴾ المروية في الاثرية المحرمة في الوسائل الباب ٥ و ٨ وفي المستدرک الباب ٣ و ٢ فيظهر من المجموع ان حار العصور الرئيسي في نظر الشرع هو كحل العصور العسي عساً فلما ان الثاني اذا علا بحرماً ولا يحل الا اذا ذهب ثلثاه فذلك الاول عساً

(في موقفة عماد بن موسى السامطی) قال وصف لي ابو عبدالله عليه السلام المطبوح كيف يصح حتى يصير حلالاً فقال تأخذ ربعا من ريب و تنقيه ثم تصب عليه اثنى عشر رطلا من ماء ثم تنقه ليلة فإذا كان ايام الصيف و حشيت ان ينش حمله و تنورسخ فيلا حتى لا يش ( الى ان قال ) ثم تغليه ثلثا فلا ترا تغليه حتى يذهب الثلثان و يبقى الثلث الح ( و بها ) كالصريحه و ان الريب اذا ش سعه بحرماً و اذا طبع بالدر بحرماً حتى يذهب ثلثاه فيحل ( و قريب منها ) موقفته الاخرى .

( و في روايه اسماعيل بن الفضل الهاشمي بأحد صاعاً من ريب و تنقيه من حبه و ما فيه ثم تفسله بالماء عسلاً جيداً ثم تنقه في مثله من الماء ( الى ان قال ) ثم طمخته طمحا رقيقاً حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه ( و في رواية علي بن حمزة ) عن أخيه موسى بن الحسن عليه السلام قال سألت عن الريب هل يصلح ان يطبخ حتى يخرج سمه ثم يؤخذ الماء فيطبخ حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه ثم يرفع فيشرب منه السمه فقال لا بأس به

( و في روايه اسحاق بن عمار ) قال شكوت الى ابي عبدالله عليه السلام بعض الوجع و قلت له ان الطيب وصف لي شرباً آخذ الريب و أصب عليه الماء للواحد اثنى ثم أصب عليه العسل ثم أطبخه حتى يذهب ثلثاه و يبقى الثلث قل أليس حلواً قلت بلى قال اشربه ولم أحرمه كم العسل

( و في رواية زيد الثرمسي ) في أصله وهي الممدة من بين هذه الروايات كلها قال سئل ابو عبدالله عليه السلام عن الريب يندق و يلقى في القدر ثم يصب عليه الماء و يؤقد تحته فقال لا كله حتى يذهب الثلثان و يبقى الثلث فان النار قد أصابته قلت فالزيب كما هو في القدر و يصب عليه الماء ثم يطبخ و يسمى عنه الماء فقال كذا لك هو سواء اذا أدت الحلاوة الى الماء فصار حلواً بمنزلة العصور ثم نش من غير أن تصيبه النار فقد حرم و كذا لك إذا صابته النار فعلاه فقد حسد ( انتهى )

قال صاحب المستدرک هكذا متن الحر في نحتين من الاصل ( اقوال ) و هو لا يحل عن اسطراب في الحلة و لكنه لا يصح بالمطلوب فان الرواية صريحة في النهي عن اكل الزيب اذا علا حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه .

( و عن الرسالة الذهبية ) للرحماني في صفه الشراب الذي يحل شربه و استعماله بعد الطعام ( قال عليه السلام ) و سمته هو ان يؤخذ من الريب المنتقى عشرة أرطال فيفصل و ينقع في ماء صاف ( الى ان قال ) ثم يرد الى القدر ندياً و يؤخذ مقداره بمود و يغلى بماءه ليه عليانا لينا رقيقاً حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه الح . ( و يؤيد الجميع ) من حيث الدلالة على ان العصور الرئيسي هو كالفني عينا رواية حنان بن سدير المروية

في الاشارة المحرمة في الوسائل باب حكم الثقية في شرب المسكرات و هو الدار ٢٢ قال فيها فقال له الرجل يعني لابي عبدالله عليه السلام هذا السيد الذي اذنت لأبي مريم في شربه اي شيء هو فقال اما أبي فكان يأمر الحادم فيحییء بقدح فيجعل فيه ربياً و يفسده عسلاً ثقياً و يجعله في إباء ثم يصب عليه ثلثة مثله او أربعة ماء ثم يجعله بالليل و يشربه بالنهار و يجعله بالعداء و يشربه بالعشي و كان يأمر الحادم بصب الإباء في كل ثلاثة أيام لثلاثاً يقتلهم فإن كنتم تريدون الثيب فهذا الثيب (انتهى).

فإن الاعتلال في الأساس هيجان شهوة النكاح و في المعبر هيجان شهوة السرار و في ماء الربيب كمية عن شيشه و علياه فلولم يكر ماء الربيب يحرم بالنشيش والعداء كماه العسب عيب لم يأمر عليه السلام بصب الإباء في كل ثلاثة أيام ثلاثاً يقتلهم وهذا أيضاً واضح.

ثم انه قد يناقش في رواية علي بن حمزة عليه السلام لاشتغال السند على سهل بن ردد وقد ضعفه المشهور و منهم الشيخ في المهرست و رواية ريد الترسي بالطبر في نسخة تارة لأنه مجهول لم يصب عليه علماء الرضا و في أصله أخرى لأن ابن بابويه و شيحة محمد بن الحسن بن الوليد لم يروياه وكان الأخير يقول انه موضوع وضعه محمد بن موسى الهمداني المعروف بالسمان (و في كلتا المناقشتين) مالا يفتي.

(أما سهل بن زياد) فلا أن المشهور و ان ضعفه و منهم الشيخ في فهرسته ولكن الشيخ ضعفه وثقه في رجاله المتأخر عن فهرسته وقد ذكر المامقاني رحمه الله القرائن التي اعتمدوا عليها و جعلوها مرجحة لتوثيق الشيخ فراجع.

(و اما ريد الترسي) فقال في المستدرک في العائدة الثانية من الخاتمة (ما لعله) و أم أصل ريد الترسي فقد كما ما شرح اعتباره العلامة الطباطبائي في رجاله ثم ذكر عنه كلاماً طويلاً في صحته و عتماره فراجع (مضافاً) الى انه لو سلمنا ايماناً فبكتنا بقية الروايات بل سكعت الموثقتان الأوليان فانها كالصريحين او صريحين في ان العصير الرببي كالعسي عيباً يحرم بالعليان ولا يحسن إلا بدهاب ثلثيه (بل صح أن يقال) إن المستعاد منهما نحاسته أيضاً قد ذهب ثلثيه فإن لو قلنا ان العسي مما يحرم و ينحس بالعليان وكان المستعاد من الأخبار ان الرببي في نظر الائمة عليهم السلام هو كالعسي عيباً كان المستعاد منها قهراً ان الرببي ايضاً يحرم و ينحس بالعليان كالعسي بلا تفاوت بينهما أبداً.

هذا وقد يستدل بحرمه العصير الرببي بوجهين آخرين ايضاً (أحدهما) اخبار منارة ابيس لعنه الله مع آدم و نوح عليهما السلام في شجرة الكرم حتى حمل له الثلثان وقد رواها الوسائل في الاشارة المحرمة في الباب الثاني.

(و فيه) ان محرراً حمل الثلثين لابييس من شجرة الكرم مما لا يدل على حرمة ماء الربيب بالعليان قبل دهاب ثلثيه و إلا لدل على حرمة ماء الحصرم ايضاً بالعليان قبل دهاب ثلثيه لأنه من شجرة الكرم بل دل على حرمة كل من ماء العنب والزيت والحصرم ولو من قبل الغليان عالم بذهب ثلثه لانهما حطاً ابيس وهو كما ترى

بما يحرم باجماع المسلمين

(نعم) لو كان نظر المستدل إلى تعريض الإمام عليه السلام حوار الأكل والشرب في تلك الأحاديث على وهاب  
الثلاثين (مثل قوله عليه السلام) فإذا أحدث عَصيراً فطُغِيت حتى يذهب الثلثان صيب الشيطان فدل واشرب (و) فمن  
هناك صلب الطلاء على الثلث (و) وما كان من الثلث فما دونه فهو نوح وهو حطه وذاك الحال الطيب  
لشرب منه (فلا استدلالاً) بها حجة ولكنها مع ذلك لا يدر على أكثر من حرمة ماء العصب ولاء دون الزبيب  
كما لا ينبغي.

(ثانيهما) صحيحة ابن سنان المروية في الباب المتقدم عن أبي عبد الله عليه السلام كذا نص أصابعه أنه وهو  
حرام حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه

(و فيه) أن المراد من نصير إذا كان معناه اللعوب فإن تركنا العموم على حاله بحيث يحرم كل عصير  
بالدر ولو كان عصير الرمان والتفاح وصحبهما فهذا باطل بالضرورة من الدين وإن خصصنا العموم وأخرجنا  
عنه فلا يحرم بالعين فهذا تخصيص للأكثر وأن كان المراد من النصير ما هو المنصرف منه وهو عصير العنب  
بل ادعى الحدائق ضرورة اللفظ حقيقة فيه في من الأئمة عليهم السلام وروى عنهم وأطال الكلام حول ذلك وهو أحسن  
عن نصير الزبيب حدّا.

وهو استدلال المشهور القائلون بحلية العصير الربيعي وإن علا ولم يذهب ثلثاه بأمر

(منها) الأصل (و فيه) أنه مقطوع بما تقدم من الدليل.

(و منها) مومات الحدّ الواردة في الكتاب والسنة مثل قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً  
أوقور الصادق عليه السلام إنما الحرام ما حرّم الله تعالى في كتابه إلى غير ذلك من الآيات والروايات التي ذكرها  
الحدائق (و فيه) أنها مقطوعة أيضاً بما تقدم من الدليل.

(و منها) الأحاديث الحاضرة للشراب المحرّم بالمسكر المروية كلها في أبواب مختلفة من الأثرية المحرّمة  
في الوسائل (في رواية الفضيل بن يسار في الباب ١٥) حرّم الله الخمر بعينها وحرّم رسول الله صلى الله عليه وآله من الأثرية  
كذلك مسكر

(و في رواية أبي الصالح في الباب ١٧) إن الله حرّم الخمر قليلاً وكثيراً كما حرّم المسنة والدّم ولحم  
الحرير وحرّم النبي صلى الله عليه وآله من الأثرية المسكر

(و في رواية مولى حرير بن برد في الباب ٣٨) أي أوسع الأثرية من العسل وعره فيهم يكفون  
صنعها فأصعبها لهم فقال أصعبها وأدفعها إليهم وهي حلال من قبل أن نصير مسكراً

(و فيه) (أو لا) أنه ليس معاد روايتي الفضيل وأبي الصالح حصر الشراب المحرّم بالمسكر بأن يكون  
المعنى هكذا لا يحرم من الأثرية الأكل مسكر بل أقصاهما الدلالة على أنه يحرم من الأثرية الخمر وكل  
مسكر آخر ولا يباي ذلك حرمة شراب آخر أيضاً بتدليل مستقل (نعم رواية) مولى حرير معاله ظهور في  
حصر الشراب المحرّم بالمسكر

( و ثانياً ) سلكنا ان معاد الجميع هو حصص الشراب المحرم بالسكر و انه لا يحرم من الاشارة الاكل مسكر و لكن كلا من العنبي والزبيبي المغليين ( اذا لم يسكر ) في الحقيقة مسكراً فهو خارج عن عموم العنبي في المستثنى منه بدليل مخصوص كجروح المستثنى عيناً و الدليل المخصوص هو مادة على حرمة العنبي اذا علا و ما تقدم في صدر هذه المسئلة من الاستصحاب و الاحكام الدالة على ان الزبيبي في نظر الشرع هو كالعنبي عساً ( و اذا قلنا ) ان العنبي لو علا فهو حرم لصحة معاونه و الرصوى المتعدين في المسئلة السابقة و هو مسكر لروايه عمر بن يزيد المتقدمة فيها و ان الزبيبي حاله كحال العنبي في نظر الشرع للاستصحاب و الاحكام المتقدمة في صدر هذه المسئلة فكلا من العنبي والزبيبي داخل في المستثنى موسوعاً و انهما من الاشارة المسكرة اما حقيقة او تزيلاً فتأمل جيداً .

( و منها ) الاخبار الدالة على دوران الحرمة في السيد ممدار وصف الإسكار ( وفيه ) ان الاحكام المذكورة كما سيأتي تفصيلها في المسئلة الآتية هي في السيد التمرى اما سرعاً او طهوراً لا الزبيبي فتكون هي اخصية عن المقام جداً ( نعم لما جملة من الاخبار ) في السيد الزبيبي قد بثوهم منها دوران الحرمة في ممدار وصف الاسكار . كالتمرى بعينه ( احدها ) رواية حنا بن سدير المتقدمة آتفاً في هذه المسئلة .

( ثانياً ) صحيحة صفوان الجبار المروية في مشارب الواحي ص ان كل مسكر حرام المشتملة على قصة سقاية رمزم و ان العاص كان يريد ان يكسر عند الماء عن الناس فكان ينقع الزبيب عدوة و يشربونه بالعنبي و ينقعه بالعنبي و يشربونه من العد فالعنبي و إن هؤلاء قد تمدوا فلا تقر به ولا تقر به

( ثالثاً ) موثقة سماعة المروية في الباب المتقدم قال سألته عن التمر والزبيب بطمحن للسيد فقال لا وكل مسكر حرام الخ

( و لكن التوهم صميم ) فان المستعاد من رواية حنا بن سدير ان ماء الزبيب اذا اعتلج في شئ حرم و هو حق لعرف به ولم تجعل هي مصاد الحرمة وصف الإسكار كما رجم المتوهم كما ان المستعاد من صحيحة صفوان ان هؤلاء قد تمدوا باطالة مدة النقع فلا تقر به ولا تقر به و ليس فيها دلالة على ان وجه الحرمة عند اطالة النقع هو حصول الاسكار بل لعل الوجه هو حصول النشيش .

( نعم ) موثقة سماعة ماله ظهور في ان الممدار في حرمة التمر والزبيب المطبوخين هو على وصف الإسكار لاعلى محرم بالعليان ولكننا نرفع اليد عن هذا الظهور في خصوص الزبيب لما تقدم من الاخبار التي كادت تكون سرية في ان الرب حاله كحال العنبي عساً فاذا علا حرم سواء اسكرام لا

( و منها ) ما عن الدروس و المسالك و الروص و شرح الرسالة من ذهب ثلثي الزبيب بالشمس فلا يحرم بعده بالعليان بالنار ( وفيه ) ان ماء العنب في الحمة متى علا و حرم حتى حذر نقعاً بثلثه بالشمس ( و اذا قلنا ) انه قد علا بالشمس فعقتضاء ان العنب حرام اكله حتى يذهب ثلثاه بالشمس و يصير ريباً وهو باطل باجماع المسلمين بل بالضرورة من الدين .

( و دعوى ) ان ذهب ثلثه بالشمس هو دافع للحرمة بمعنى انه يمنع عن حرمة سداً بالعليان لا رافع

- مسئلة ٧ - ماء الحصرم اذا علا النار او غيرها لم يحرم ولم يجس مالا حاف يعتد به بين علمائنا (١)  
مسئلة ٨ - المشهور بين علمائنا انه لا يلحق العصير التمري بالعصر العنسي لاحرمة (٢) ولا نجاسة (٣)

لها كى يقال انه متى حرم حتى حلّ يذهب ثلثيه بالشمس هي حدس و تحبس لا استعدادان من الأخبار أبدأ  
(ومعها) ما عن المسالك والأردبيلي وبعض مشايخ الحدائق من الاستدلال بصحيفة أبي بصير المروية  
في مصاعم الوافي في باب عقده في الزيب قال كان الصادق عليه السلام يعجبه الزبيبة  
(وفيه) ما احاط به الحدائق مع كونه من القائلين بالحلية مرسلاً (قال) والاستدلال بهذه الرواية  
لا يحلوه غنى من اشكال لعدم العلم بكيفية ذلك الطعام (انتهى) وهو كدالك إذ في الوافي ان الزبيبة طبع يشهد  
من الزيب .

وعن بعضهم ان المراد منها الطعام الذي يطبخ مع الزيب او مع ماء الزيب واحتمل الحدائق ان المراد  
هي الاشربة الزبيبة التي تقدمت في صدر المسئلة في موافقتي عماد ونحوهما مما طبع على الثلث وهو  
قريب جداً

(١) الا ما حكاه الحدائق عن بعض المحدّثين الجرائيس من التوقف في ماء الحصرم اذا علا ولم يذهب  
ثلثه وذلك (لصحيفة) ابن سنان المتقدمة في المسئلة السابقة (كل عصير أصابته النار فهو حرام) بتقريب ابن العصير  
وان كان المشهور اطلاقه على عصير العنب خاصة . ولكن العصير قد ورد تفسيره في الأخبار بأنه من الكرم والكرم قد  
يطلق على العنب وقد يطلق على شجره .

فان اريد من لعل الكرم في تلك الأخبار العنب فلا شيء في ماء الحصرم ، وإن اريد منه شجره فماء الحصرم  
من صرياته و حرثياته اى يكون من الكرم فاذا أصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثه ومن المعلوم انه متى  
تردد امر الحصرم بين الحلال والحرام كان هو من الشبهة التحريمية الحكمية فيجب التوقف فيها  
(وانت حير) ان ضعف هذا الدليل من الوسوح مشايخ لا يحتج إلى ، أبين واصلح عنه أولى وأحسن

(٢) الا ما قد يحلّى عن بعض علماء التجريس من القول بحرمة العصير التمري اذا علا ما لم يذهب ثلثه  
كالمسي عيناً (وهو ظاهر الوسائل ايضاً) حيث قال في عنوان الباب الثاني من الاشربة المحرمة ما لفظه باب تحريم  
العصير العنسي والتمري وقد اشتهر ان فتاوى الوسائل تعرف من عنوان ماء (بل عن جملة من الفضلاء المعاصرين)  
للحدائق حرمة ايضاً حتى صنفوا فيه الرسائل واكثرها فيها الدلائل .

(وعن حدود الشرائع) ما لفظه واما التمري اذا علا ولم يلع حدّ الا يكار في تحريمه تردد ولكن قد  
بعده بالفصل والاشبه بمقائه على التحليل حتى يلع الشدة المسكرة (وعن الدروس) واما عصير التمر فقد أحله  
بعض الاصحاب ما لم يسكر وظاهره ان القائل بالحرمه كثير بل وأكثر من القائل بحليته وهو عجيب  
(وعن حدود القواعد) التريديد ايضاً (بل) قد تنسب الحرمة الى طاهر التهذيب والى السرائر والسيد  
نعمه الله والامام الاكبر وغيرهم فاعتبروا جميع هؤلاء في حلّ التمر يهاب الثلثين (بل) قد يستظهر ذلك من  
الصدوق والكلينى ايضاً وغيرهما (بل) قد يدعى الاتفاق على الحرمة قبل زمان الفاضلين (وهو بعيد) .

(٣) واما نجاسة العصير التمري اذا علا ولم يذهب ثلثه (فمن الشهيد الثاني) في شرح الرسالة الاجماع

في ما عاين لم يحرم ولم ينحس وهو الاظهر (١).

على عدمها (وهكذا) عن شرح الوسائل لبعض معاصري الحداث (وعن حواشي القواعد) والمقصد العلية  
والد الهتمي في شرح الألفاظ الإجماع أيضاً على عدمها (قال شيخنا الأصاري) وهذه حمس إجماعات (انتهى)  
ولكن مع ذلك كله قد يحكى عن الأستاذ الأكبر وعن الشيخ في التهذيب القول بنجاسته (وعن منظومه  
الطباطبائي) حكاية القول بنجاسته صريحاً.

(١) أما عدم حرمة الطيبين (فلأمر) بل (و بعض العمومات) خرج منها ما خرج ونقي اليدفي (مثل)  
قوله تعالى) هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعاً (أو) قل لأحد فيما أوحى إلى محرماً على طعمه يضمه إلا  
أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير لآفة. التي غير ذلك من العمومات

(و للأحار الكثيرة) الدالة على دوران الحرمة في السيد التمري مدار وصف الإسكار المروية كلها في  
مشارب الوابي الصريحة بعضها في السيد التمري و الطاهرة بعضها الآخر فيه بمقتضى السراف لعص السيد اليه  
لكثرة استعماله في الاحار فيه بل ادعى الحداث ان السيد اسم مخصوص لما يؤخذ من التمر

(و يؤيده) ما في رواية عبدالرحمان من الدعاح المروية في الاشربة المحرمة من الوسائل في اليد الأول  
بطريقين المشتملة على قول رسول الله ﷺ الحمر من حمسة (الي ان قال) والسيد من التمر

(و في الرسوى) المردى في المستدرک في الباب المذكور مثله (بعم) قال صاحب الحداث و ربما اطلق  
ايضاً على ما يؤخذ من الريب (انتهى) وهو حق كما ستعرف من بعض الروايات الآتية

﴿و على كل حال﴾ ان من تلك الأحار الكثيرة التي اشر اليها الدالة على دوران الحرمة في السيد  
التمري مدار وصف الإسكار (رواية قدس جعفر) عن ابيه عليه السلام المشتملة على قصة وفود قوم من اليمن على  
رسول الله ﷺ و سؤالهم عن السيد التمري المطبوح و توصيفهم له في طي كلام طويل (الي ان قال) رسول الله ﷺ  
يا هذا قد اكرت أفسكر؟ قال نعم قال فكل مسكر حرام (انتهى).

ولو كان عصير التمر يحرم بمجرد علبه وطعمه لم يكن معاد لاستفهام النبي ﷺ بقوله أفسكر بل  
كان يقول بالحرمة بمجرد فرص السائل الطمع والعلبان كما لا يخفى

(وموثقة سماعة) قال سأله عن التمر والريب يطبخان للسيد فقال لا وكل مسكر حرام الخ فإنها طاهرة  
في ان المدار في حرمة التمر والريب المطبوحين على وصف الإسكار لأعلى مجرد طبعهما بالمار عايته أنه قد  
دعنا اليد عن هذا الطهور في الريب لظهور أقوى منه ونقي في التمر على حاله

(و منها) رواية يريده حليقة الواردة في السيد المشتملة على قوله عليه السلام اسطر شراك هذا الذي تشربه  
فان كان يسكر كثيره فلا تقر بن قليله.

(و منها) حصة عبدالرحمان المشتملة على استيذان بعض اصحابنا على ابي عبدالله عليه السلام فسأله عن السيد  
فقال جلال فقال أصلحك الله انما سألتك عن السيد الذي يجعل فيه العكر فيغلى حتى يسكر فقال ابو عبدالله عليه السلام  
قال رسول الله ﷺ كل مسكر حرام.

(و في رواية الهصيل) سأله عن السيد فقال حرّم الله تعالى الحمر بعينها و حرّم رسول الله ﷺ من



الاشربة كل مكر الى غير ذلك من الروايات الصريحة بعضها في السبذ التمرى و الظاهرة بعضها الآخر فيه.  
(و يدل على المطلوب ايضاً) رواية مولى جرير بن يزيد المتقدمة في ادلة المشهور على حلية العسير الزبيبي  
الظاهرة في حلية كل شراب مصنوع من عسل او من غيره مالم يسكر وقد رُفِعَ اليد عن هذا المصنوع و الظهور  
في خصوص العسل و الزبيبي لظهور أقوى من ظهوره و أئمتنا فيهما حرمتهما بحجج عليان و ان لم يسكر و  
بقي في التمرى على حاله فيتبع .

(هذا تمام الكلام في حلية العسير التمرى) و انه مما لا يحرم بالعليان أبداً (و اما عدم دعائه) بالعدن  
ولذلك لم يصر أيضاً من ولجميع ما دل على حليته من العمومات و الاخبار الكثيرة المتقدمة اد لو كان يحسن بالعليان  
بالنار او غيرها لم يحل أكله بلا شبهة وهذا واضح ظاهر .

﴿هذا وقد يستدل على حرمة العسير التمرى بالعليان﴾ مالم يذهب ثلثاء بأمر .

(منها) حصول السار منه او مبادئه (و أحاط عنه) صاحب الحقائق بأن بطلان هذا الكلام أظهر من ان  
يحتاج الى تطويل وهو كذلك .

(و منها) صحيحة ابن سنان المتقدمة في العسير الزبيبي (كأن عسيرا صابته النار فهو حرام) و ظاهر الوسائل  
هو الاستناد اليها في تحريمه التمرى حيث لم يذكر في الباب المتقدم عنوانه في صدر المسئلة ما يصلح الاستناد  
اليه في الحرمة سوى هذه الصحيحة وعلى كل حال قدمنا الجواب عنها في الزبيبي مفصلاً ولم يتم هناك دلالتها  
على حرمة الزبيبي فكيف بالتمرى فراجع .

(و منها) موثقاً عامراً عن أبي عبد الله عليه السلام المروى في الإثربة المحرمة من الوسائل أحدهما في الباب ٣٢  
والأخرى في الباب ٣٧ .

(أما في أحدهما) انه سئل عن النصوص المعتبرة كيف يصنع به حتى يحل ؟ قال حذ ماء التمر فاعده  
حتى يذهب ثلثا ماء التمر (و قال في الأخرى) سألت عن النصوص قال يصح التمر حتى يذهب ثلثا و يبقى ثلثه  
ثم يمشطن

(و يظهر من الوسائل) استناده الى الموثقتين ايضاً في تحريمه التمرى كما استند الى الصحيحة المتقدمة  
ايضاً (و في الحدائق) بعد ذكر الموثقة الثانية ملاحظه وهذه الرواية الثانية هي التي ذكرها في الدروس و ظاهره  
التوقف في الحكم لأجلها (انتهى) .

﴿اقول﴾ و في الاستدلال بهما ما لا يخفى في النصوص (على ما ذكره مجمع البحرين عن بعض الأفاضل)  
طيب ما نفع بقمون التمر و السكر و القرع و النعج و الرعفران و ثناء ذلك في قارورة فيها قدر معصوس من  
الماء و يشد رأسه و يسرون اتماماً حتى ينش و يحتمر وهو شائع بين ساء الحرمين الشريفين (الى ان قل) و  
في أصحابنا انهم يهوا سائرهم عن التطيب به بل امر عليه السلام بأهراقه في الملوعة

(و الظاهر) انه يشير بذلك الى ما روى في الوسائل في الباب الأول من البابين المذكورين عن عيشة

## فصل

### في نجاسة عرق الجنب من الحرام

مسئلة ١ - عرق الجنب من الحرام يحس على الأقوى ( ١ ) حتى الحنف موطى الحائض أو النساء أو

قال دخلت على أبي عبد الله عليه السلام وعنده سائله قال فتم رائحة الصلوح فقال ما هذا قالوا صلوح يعمل فيه الصبح ( ١ )  
قال فأمر به فأهريق في البالوعة .

( أو عبيد ) فالصلوح في الحقيقة هو حمر محصور من التمر و عره طيب الرائحة تنصب به النساء ( وهو ما يحس ) لا يحوز الصلاة معه حتى يسله كما يظهر من رواية علي بن جعفر عليه السلام في الباب الثاني من المائتين المتقدمين قال سألته عن الصلوح يجعل فيه السيد أبطلح للمرأة أن صلى وهي على رأسها قال لا حتى يغتسل منه و أمّا طاهر تدره الصلاة معه كما هو مقتضى الجمع بينها وبين رواية الواسطي في الباب المذكور قال دخلت الجومرية وكانت تحت عيسى بن موسى على أبي عبد الله عليه السلام وكانت صالحة فقلت أهي تطيب لروحي ويجعل في المشطه التي أمشط بها الحمر وأحمله في رأسي قال لا بأس

( وحيد ) فأمر الإمام عليه السلام في الموقتبين بطبخ ماء التمر حتى يذهب ثلثاه و ينقى ثلثه أما هو لأجل أن لا ينش سداً ولا يخرم كى لأجل الصلاة معه أو نكره ولأدلالة فيه بوجه على أنه إذا علا يحرم كالصير العنسي عيناً فتأمل جيداً

( ١ ) المسئلة خلافه ( ففي الخلاف ) وعن الصدوقين حرمة الصلاة في عرق الجنب من الحرام ين في اختلاف قد ادعى الإجماع عليها صريحاً ( وعن المفيد ) وابن الحنيد والنهاية وحوب غسل الثوب منه وطاهر ذلك هو القول بالنجاسة ( وعن التهذيبين ) و أشى المراح و رهرة والأهالي و جملة من متأخري متأخرين ككشف الغطاء و الررد و التراقي وغيرهم موافقتهم معهم في القول بالنجاسة ( وعن شرح المفاتيح ) و الرياس سنة هذا القول إلى الشهرة ( بل عن العسة ) والمراسم بسنة إلى اصحابنا ( بل عن الأهالي ) إن من دين الإمامية الإقرار به .

( و لكن مع ذلك ) قد حكي عن ابن ادرس و سائر و الفاضلين و الشهيدين وغيرهم وعامة المتأخرين القول بالطهارة ( بل في المختلف ) و عن جمع آخرين نسبه إلى المشهور بل عن ابن ادرس دعوى الإجماع عليه و الظاهر أن القول بالطهارة معاً لا ينافي حرمة الصلاة فيه و بذلك يمكن الجمع بين الاجتماع إجماع الخلاف على الحرمة و إجماع ابن ادرس على الطهارة و على كل حال الأقوى كما ذكرنا في المتن هو القول بالنجاسة

( و يدل عليه مصافاً إلى الرصوى ) المحكي في الحقائق قال عليه السلام و إن عرفت في ثوبك و أنت حب و كانت الجنابة من الحلال فتحوز الصلاة فيه وإن كانت حراماً فلا تحوز الصلاة فيه حتى يسل ( ما رواه في الوسائل )

( ١ ) في القاموس الضيق العمل والمقل إذا مضى واللبن الرقيق المبروج كالصباح بالفتح ( انتهى ) و قيل انه عطر و عن بعضهم أنه الحمر المزوج بالماء .

المرأة المظاهرة قبل التكبير أو بالوطي في الصوم الواجب المعين كصوم شهر رمضان أو بالوطي في مرض يصح

في النجاسة في باب طهارة بدن العنق و عرفه عن الشهد في الذكرى عن الكفرتوني انه كان يقول بالوقف  
فحدثني من رأى في عهد أبي الحسن عليه السلام فأراد ان يسأله من الثوب الذي يرق فيه الحنث أصلي فيه حينما  
هو قائم في طاق في باب لا تطهره اذ حرّمه أبو الحسن عليه السلام معقرة و قد امكن من حلال فصل فيه و إن كان  
من حرام فلا فصل فيه (و ذكره المستدرک) ايضاً في الباب المتقدم عن المسعودي في اثبات الوصية سحوً سط  
(و هكذا ما رواه المستدرک) ايضاً في الباب المتقدم عن ابن شهر آشوب عن كتب المعتمد في الأصول عن  
علي بن مهزيب في حديث عن أبي الحسن الهادي عليه السلام قال: فيه امكن عرق الحب في الثوب و خنثته من حرام  
لا تحوز الصلاة فيه و امكن خنثته من حلال فلا بأس (ثم ذكر عن البحار) انه وجد الحديث المذكور في كتاب  
عتيق من مؤلفات قدماء أصحابنا عن علي بن يقطين عن موسى الأهوازي عنه عليه السلام مثله وقال فيه امكن من حلال  
فالصلاة في الثوب حلال و امكن من حرام فالصلاة في الثوب حرام .

(و تؤيد الروايات المتقدمة كلها) روايات أخرى ما رواه أحمد الوائلي في باب كراهة الاعتان

نقالة الحمام :

(احديهما) عن محمد بن جعفر عليه السلام عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في حديث قال من اغتسل من الماء الذي  
قد اغتسل فيه فأصابه الحمام و يكون يومئذ لا ينعف فقلت لأبي الحسن عليه السلام ان أهل المدينة يقولون ان فيه شفاء  
من العين فقال كذبوا يغتسل فيه الحب من الحرام و الزاني و الناصب الذي هو شرهم و كل من حلوا لله ثم  
يكون فيه شفاء من العين

(و احريهما) عن علي بن الحارث عن رجل عن أبي الحسن عليه السلام في حديث انه قال لا يغتسل من غسله ماء  
الحمام فانه يغتسل فيه من الزنا و يغتسل فيه ولد الزنا و الناصب لنا أهل البيت و هو شرهم (فإن مجموع  
الروايتين) مما لا يحلو عن إثمنا حساسة عرق الحب من الحرام و الزاني و ولد الزنا و الناصب بل لعلهما طاهران  
في نجاستهم عامة ان الأخيرين نجاستهما دائية و الأولين عرسية ملحاط ما على يديهما من العرق عادة سيما  
بعد دخول الحمام لا ملحاط ما على يديهما من قدر المني و إلا لم يختص بالحب من الحرام و الزاني (كما  
لا يخفى) .

هذا و قد يقال ان الروايات المتقدمة أصابها المنع عن الصلاة في الثوب الذي أصابه عرق الحب  
من الحرام و هو أعم من النجاسة و ذلك لجوار كونه من قيد أحرأ غير المأكول فإنها طاهرة لا تصح الصلاة  
فيها شرعاً .

(و فيه) مصافاً الى ما عن الرياس من عدم القول بالعسل هاهنا و انه إما نجس لا يحوز الصلاة فيه وإما  
طاهر تحوز الصلاة فيه فالقول بطهارته وعدم جواز الصلاة فيه قولنا بالصل .

(ان طاهر انتهى) عن الصلاة في شيء هو نجاسة ذالك الشيء فإن النجاسات الشرعية عالياً مما لم يرق  
نجاستها الا بذالك كما لا يخفى على المتتبع الماهر (و معاً تؤيد) نجاسة عرق الحب من الحرام من يذل عليها

إطلاق الروايات المتقدمه الناهية عن الصلاة في ثوب يعرق فيه الحنف من الحرام الشاملة لصورة العفاى ايضاً ولو كان النهى عن الصلاة فيه من قبيل النهى عن الصلاة فيما لا يؤكّد لحنه لم يكر وحد للسمع في صورة العفاى ايضاً .

﴿ثم انه حكى عن الشيخ الاستدلال للحفاصة صحيحه بخبر الحلبي المروية في الوسائل في باب طهارة بدن الحنف وعرفه قال قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل أحنف في ثوبه وليس معه ثوب غيره قال يصلي فيه و اذا وجد الماء غسله

(فان في محلى التهذيب) لا يحدور ان يكون المراد بهذا الحنف الآ من عرق في الثوب من حنافة ادا كانت من حرام لا ما قديمتنا ان نفس الحنافة لا تنمى الى الثوب و ذكرنا ايضاً ان عرق الحنف لا ينعش الثوب فلم يبق معنى يحمل عليه الحنف الا عرق الحنافة من حرام فحملناه عليه (انتهى) وهو ضعيف جداً فان ظاهر قول الراوى رجل أحنف في ثوبه الح انه احتمل فيه فحاشا ثوبه فقد المنى وأن امر الامام عليه السلام بمسحه اذا وجد الماء . بما هو لا محل ذلك وليس في الرواية من عرق الحنف سواء كان حلاله او حرامه عين ولا أثر

( و ضعف منه ) ما حكى عنه من انه قال بعد ان روى صحيحه ابي صير المذكورة ايضاً في الوسائل في باب المتقدم قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الثوب يحنف فيه الرجل و يعرق فيه فقال أمّا اذا فلا أحبّ أن أنام فيه و انكال الشتاء فلا بأس ما لم يعرق فيه (عالمه) الوجه في هذا الحنف صرب من الكراهة وهو صريح فيه و يمكن ان يكون محمولاً على انه اذا كانت الحنافة من حرام ( انتهى ) فان قوله رحمه الله الوجه في هذا الحنف صرب من الكراهة الخ و ان كان حقاً متقريب ان الامام عليه السلام لم يحنف أن ينام في الثوب الذي أحنف فيه اى اصابه المنى لا احتمال أن يسرى نجاسة المنى من الثوب الى بدنه الشريف بوسلة العرق لا في الشتاء ما - لم يعرق .

ولكن الظاهر ان نص الشيخ في الكراهة الى غير ذلك اى ان المكروه هو النوم في الثوب الذي عرق فيه الحنف اصابه المنى ام لا وعلى كل حال احتمال الشيخ الحمل على ما اذا كانت الحنافة من حرام في غاية الضعف (و عن المعالم) انه تعصّب من الشيخ رحمه الله انه كيف احتمل في هذا الحديث ارادة الحنافة من الحرام مع قول الامام عليه السلام أمّا اذا فلا أحبّ أن أنام فيه وهو اعنى التعصّب في محله

﴿و استدلل القائلون بالطهارة﴾ بأمور :

(الاول) الأصل (و فيه) انه مقطوع بما عرفت من الدليل بل الأدلة .

(الثاني) ان الحنف من الحرام ليس شحيح فلا سجس عرقه كعرقه من الحيوانات الطاهرة ( و فيه ) انه اجتهد في قبيل النفس فلا عسرة به .

(الثالث) إطلاق جملة من الروايات المروية في الوسائل في باب طهارة بدن الحنف وعرفه ( وفي حسنة ابي اسامة ) قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الحنف يعرق في ثوبه او يعتل فيعاق امرأته ويصاحبها وهي حائض او جنب فيصيب جسده من عرقها قال هذا كله ليس بشيء .

الوطى او الموطوء يعرف الجنب في جميع هذا كله نجس على الاظهر (١) بل لا يبعد القول بحسنة عرف الصبي  
ايضاً اذا وطأ حصى (٢)

## فصل

### في نجاسة عرق الابل الجلالة بل كل حيوان جلال

مسئلة ٩ - عرق الابل الجلالة نجس على الاقوى (٣)

( وفي خبر علي بن ابي حمزة ) قال سئل ابو عبد الله عليه السلام و اما حاسر عن رجلي احب في نوبه فيعرق فيه  
فقال ما ارى به بأساً ( ماء ) علي ان المراد من احب في نوبه اي احب و هو في نوبه لم يكن عربياً لا انه  
احب فيه أى أسامة قدر المنى ليكون من احب طهارة المنى المحمولة على التقية كما تقدم في محلها

( وفي خبر ابي بصير ) يعرف فيه الرجل وهو حب حتى يشد القميص فقال لا بأس ( وفي خبر ) يريد من  
على عليه السلام ان العيص والحنايه حيث حملهما الله عز وجل ليس في العرق فلا يمالان نوبهما و فيه ان هذه  
الاحبار كلها مبسوطة الى العالب المتعارف وهو الحنايه من الدلال سيما في حصة ابي أسامة بقرينة قوله فيها  
فيما بين امرأته ( ولوسلم ) عمومها فهي محبسه مما تقدم من الأدلة يعرف الحب طاهر الا اذا كانت الحنايه من حرام  
(١) وذلك لاطلاق النصوص المتقدمه كلها امامه جميعاً عن الصلاة في عرف الحب من الحرام وقد صرح

الحداثق بتمور الاحبار للوطى في حال العيص و في حال الصوم وصرح العروة بهما وبالظهور قبل التكفير  
ايضاً ( واما ما في الحواهر ) من نقوية العدم في المحرم العرمى عموماً اقتضاه على المتيقن وهو المحرم الدانى  
فصيف لا نصير اليه فان الاحبار مطلقة والحنايه من الحرام في الجمع صادقة لا معيار للأحد بالمتيقن

(٢) وان استشكل العلامة في محلى المتقى في نجاسة عرفه لعدم التحريم في حقه وتمد الحواهر  
(وقال) ومنه يظهر الحال في المكروه والمكروه ( انتهى ) ولكن الاقرب لقول صاحبته فان الصبي وان كان قد وقع  
عنه القلم ولا يؤخذ بأفعاله ولكن لا يسفى الإرتاب في المحرمات التي يصدر عنه كالرذال والوطى وشرب الخمر  
قتل النفس المحرمة ونحو ذلك أنها مفسوسة للشارع واقفاً لا يرصى صدورها منه قطعاً وان رفع عنه العلم  
دفعاً ولذا يجب على المكلفين والاولياء منه عن ارتكاب تلك المحرمات مهما استطاعوا ومن المعلوم ان  
معمومية الوطى للشارع واقفاً وصدرها هي ما يكفى في صدق كون الصبي جنباً من الحرام وفي حصة عرفه شرعاً .  
( سم ) لارحه للحكم بنجاسة العرق في المكروه والمكروه لعدم معمومية صدور الوطى منهما وان كان مفسوساً

واقفاً في حد ذاته كما انه لارحه للحكم بنجاسة العرق فيما اذا حرم بأنها أحسية فوطئها ثم انكشف انها  
كانت زوجته فان الفعل وان كان مفسوساً صدور منه بمقتضى له عن المولى بل يستحق العقاب عليه بناء على استحقاق  
المتجرى للعقاب كما حققناه في محله ولكنه ليس بمعوم واقفاً ولطماط في الحقيقة في نجاسة عرف الحب من  
الحرام هو ان تكون حادثة معمومه للشارع واقفاً وصدرها فلا تكفى المعنوية الواقعية فقط كما في المكروه  
والمكروه بل وفي وطى الشهة ولا المعنوية الصورية فقط كما في مثال المتجرى فتأمل جيداً

(٣) المسئلة خلافية كما في المسئلة السابقة عيناً ( من المعبود ) ونهاية الشيخ والصدوقين وابن الراجح وطاهر

بل الأقوى نجاسة عرق كل حيوان جائر (١).

الكليبي وعن المنتهى والأردبيلي وكاشف اللثام واللوامع القول بالنجاسة (بل عن الرئيس) أنه الأشهر بين القدماء (بل عن ابن زهرة) وسأله سنده إلى الأصحاب (وفي المدارك) وعن الذخيرة الميل إلى هذا القول وهو الذي اختاره الحدائق ومصباح الفقيه والعروة صريحاً .

(ولكن مع ذلك) في الشرائع والمختلف وعن ابن أديس وسأله والمعتبر والدفع ونهاية الأحكام والتحريم والمذكرى والبيان والدروس وجمهور المتأخرين القول بالطهارة بل في المختلف وعن جماعة آخرين أنه المشهور بل عن كشف الالتباس ابن القوي «النجاسة هو للشيخ وهو متروك» (انتهى) وهو عجيب .

﴿وعلى كل حال﴾ الأقوى كما ذكرنا في المتن هو نجاسة عرق الإبل الحائلة (ويدل عليها صحة هتم) بن سالم المرويتي عن أبي عبد الله عليه السلام قد رواها الوسائل في ما ذكرناه عرق الجائر من أبواب النجاسات قال لا تأكل اللحوم الجائلة وإن أصابك من عرقها فاغسله .

(وحسنه) حمص بن السخري أو صحيحته المرويتي في الباب المذكور عن أبي عبد الله عليه السلام أيضاً قال لا تشرب من ألبان الإبل الحائلة وإن أصابك شيء من عرقها فاغسله .

(ومرسلة الصدوق) المرويتي في المستدرک في الباب المذكور أيضاً عن المقنع قال قال رسول الله ﷺ لا تشرب من لبن الإبل الحائلة وإن أصابك شيء من عرقها فغسله (ودكرها الجواهر) «اختلاف في اللفظ» انتهى عن ركوب الحالات وشرب لبنها فإن أصابك من عرقها فغسله

(وقد حمل القائلون) بالطهارة الأمر بالصل في هذه الأحبار كلها على الاستصحاب وهو مشكك كما في المدارك من والحدائق أيضاً لعدم المعارض والصحيح هو الأخذ بمظاهرها من وجوب الغسل، لكشف عن النجاسة ﴿واستدلَّ المختلف للقول بالطهارة﴾ بالأصل (وفيه) أنه مقطوع بالدليل (وبدل الإبل الحائلة) ليست سمحة فلا ينحس عرقها كسائر الحيوانات الطاهرة (وفيه) أنه اجتهد في مقابل النص من النصوص فلا عثرة به. (واستدل الجواهر) للقول بالطهارة بأمرين آخرين أيضاً (أحدهما) الإجماع الدال على طهارة الإبل الجائلة الملام لمطهرة عرقها بدعوى عدم انعكاسها عائلاً عن العرق .

(ثانيهما) ما دل على طهارة سؤرها الملام لمطهرة عرقها «لتقريب المذكور ثم ذكر مؤيدات عديدة للقول بالطهارة» (وفي المجموع) ما لا يحصى في فضل الأحبار المتقدمة كلها السالبة عن المعارض إلا الأصل العملي العبر القابل لمعارضة الدليل الإجتهادي .

(١) وإن كان المحكي عن الأكثر هو الاقتصاد على ذكر الإبل الحائلة فقط (ولكن الأقوى) تعميم الحكم إلى كل حيوان جائر لعدم الصحة بل والمرسلة على نفل الجواهر بل ومصباح الفقيه أيضاً (واما إفاده شيئاً الأضاري) من تخصيص الصحيحه بالحسنة فما لا وجه له أدلياً من قبيل أكرم العلماء ولا يكرم ريد العالم كي يخص الأوز ملكي بل من قبيل أكرم العلماء وأكرم زبداً العالم فلا تنافي بينهما .

(وما في مصباح الفقيه) من أن إرادة العهد من الصحيحه بمعنى الإشارة إلى الإبل الحائلة نظراً إلى فتوى القدماء هي أقرب من إرادة العموم منها ضعيف جداً (ومثله في الصف) ما فيه من حمل الصحيحه على

## فصل

### في أمور وقع الخلاف في نجاستها

مسئلة ١ المسوحات كالغيل والقرد والذئب والدب إلى غير ذلك من أنواعها كلها طاهرة عند المشهور (١)  
الأكلب والخنزير وهو الأقوى (٢)

الاستحباب للشهرة المتأخرة بين الأصحاب بل الأقوى هو إبقاء الصحيحة على عمومها وظهورها في الوحوش من دون حملها على الاستحباب فيجب الاحتياط عن عرق كل حيوان حالاً من دون استحباب من قلة القائل بذلك بعد مساعدة الدليل معه وقيامه عليه .

بل (ومثل ذلك في الصف أيضاً) بل أسمع دعوى أن عموم المعروف باللام مبالاً بمقتضى المقدمات الحكمة وهي توقف على انتفاء ما يوجب التعيين والتفديد ومع اختصاص فتوى القدماء باللام فقط المتعبد باحتصاص الحسنة بها لا يكاد ينقذ العموم لها

(وجه الصف) أن الحسنة مما لا ينافي عموم الصحيحة كما اشرنا فتوى القدماء المتأخرة عن صدور الصحيحة بكثير مما لا يحل بانقضاء العموم لها ابتداءً ولعلنا لهذا حكى عن نزعة ابن سعيد تعميم الحكم إلى كل حيوان حالاً من غير تخصيصه باللام خاصة وقد احتاط صاحب العروة في مطلق الحيوان الحال احتياطاً وحويماً ونسبه ذلك والذى رحمه الله وجمع كثير من معاصريه ومعاصرينا (والله العالم) .

(١) بل لم يثبت الخلاف في طهارة المسوحات إلا عن الشيخ وسائر ابن حمزة وقد ينسب ذلك إلى المفيد أيضاً من إلى أكثر المتقدمين ولكنه غير واضح وعن ابن الحنيد استثناء المسوحات مما حكم بظهوره وظاهره كما في العدايق هو القول بنجاستها .

(٢) أعنى طهارة المسوحات سوى الكلب والخنزير وذلك لأمر (منها) الأصل (ومنها) عموم صحة العصر أبي العباس المروية في الوسائل في الباب الأول من الاستيفار سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فصل الهريرة والشاة والبقرة والأمل والعمار والحيث والبعاء والوحش والسباع فلم أترك شيئاً إلا سألت عنه فقال لا بأس به حتى انتهيت إلى الكلب فقال رحى الخ خرج من هذا العموم الحرير بدليل خاص لما عرفته في محله كما حرج الكلب بهذه الصحيحة وغيرها وبقي الباقي على حاله .

(ومنها) الروايات النافية للناس عن عظام الغيل مداهنتها وأمشاقي وحوار اتخاذ المشط من العاج والعاجلاب الغيل والغيل من أظهر أفراد المسوحات فراجع الوسائل أبواب آداب الحمام باب التمشط والعاج وكتاب التجارة باب حواز بيع العهد وساع الطير وعظام الغيل تجد أحياناً كثيرة في هذا المعنى (هذا كله) مضافاً إلى أن جملة من المسوحات كما سبقت تفصيلها هي مما لا غش له سائلة قدمها ومبستها طاهران فكيف تكون نجسة في حياتها .

﴿ واستدل القائلون بنجاسة المسوحات ﴾ بأنه يحرم بيعها ولا مبيع عنه سوى النجاسة (وأجاب عنه المختلف) بمنع المتقدمين أي لا يحرم بيعها ولو سلم لاستلزم ذلك نجاستها وهو جحد .



مسئلة ٢ - المشهور بين علمائنا طهارة الثعلب والأرنب والفارة والورعة وقال جمع من علمائنا (١) نجاسة المذكورات والأول أقوى وأظهر (٢).

( وقد يستدل لنجاستها ) برواية مسمع عن الصادق عليه السلام المروية في تجارة الوسائل باب حوار بيع العهد وسباع الطير وعظم الفيل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن القردان بشرى وان يباع (وأحد عنه الحدائق) ضعف سند الرواية وباختصاصها بالقرد فقط دون سائر المسوح ومنع استلزام النهي عن البيع النجاسة الشرعية وهو أيضاً جيد

﴿ ثم إن المسوحات ﴾ بعد ملاحظته مجموع الروايات المختلفة الواردة في عددها وفي سبب مسحها المروية في ألعمة الوسائل باب تحريم لحوم المسوح وباب تحريم أكل الحرثي والمارماهي والرمير يبلغ عددها ثمانية وعشرين نوعاً ( الفيل ) ( القرد ) ( الدب ) ( الكلب ) ( والحرير ) ( والدب ) ( والأرنب ) ( والفنفند ) ( والوبر )<sup>(١)</sup> ( والور )<sup>(٢)</sup> ( والضب ) ( والورع ) ( والربوع )<sup>(٣)</sup> ( والدة ) ( والوطواط )<sup>(٤)</sup> ( والطاوس ) ( والعقاة )<sup>(٥)</sup> ( والعقرب ) ( والزبور ) ( والعنكبوت ) ( والحرثي )<sup>(٦)</sup> ( والزمر )<sup>(٧)</sup> ( والمادهي )<sup>(٨)</sup> ( وسهيل )<sup>(٩)</sup> ( وزهرة ) ( والدعوس )<sup>(١٠)</sup> ( والدعوس ) ( والعقاة ) ولكن ذكر في المستدرك في باب تحريم لحوم المسوحات أحداً آخر في تعداد المسوحات يزيد أنواعها على العدد المذكور بكثير بل يظهر من بعضها أنها أربعمائة نوع ( والله العالم )

(١) وهو الشيخ في نهايته ومسوطه والمعد في مقبسته واس حرة في وسيلته على ما حكى عنهم (وعن ابن السراج) وحوب غسل ما أساهه الثعلب والأرنب والورعة وكراهة الفارة (وعن الحلبيين) نجاسة الثعلب والأرنب (وعن موصع من مصباح السيّد ) نجاسة الأرنب (وعن سائر) نجاسة الفارة والورعة وإن حكي عن مراسمه ما تنافي ذلك .

(وعن ابن بابويه) ما طهره نجاسة الفارة (وعن الصدوقين) نجاسة الورع ولكن مع ذلك كله قد حكي عن المشي أن الأظهر بين علمائنا طهارة الثعلب والأرنب والفارة والورعة (وفي الحواشي) ان القول بطهارة هو الذي استقر عليه المذهب من زمن الحلي الى يومنا هذا ( ثم قال ) بل لعل المخالف قبل ذلك أيضاً نادر ( انتهى ) .

(٢) لصحيحة الفصل المتقدمة في المسئلة السابقة فإن عمومها مما يشمل الأربعة المذكورة بأجمعها ( هذا

(١) دويبه أسير من السنور

(٢) دابة كالضب من أشكال الوزغ .

(٣) نوع من الفار .

(٤) هو الحمام .

(٥) طائر معروف .

(٦) هو الجري نوع من السمك المحرم لأفلى له .

(٧) نوع من السمك المحرم لأفلى له .

(٨) الكلمة فارسية هو نوع من السمك المحرم لأفلى له .

(٩) عن الصدوق ان سهيل وزهرة دابتان من دواب البحر المطبق بالدنيا .

(١٠) دودة سوداء تكون في القردان إذا قارعاها .

مضافاً) إلى ما دلّ على طهارة كل من الأربعة المذكورة بالخصوص

(أما الثعالب) فلجملة من الأخبار المروية في لباس المصلّي من الوسائل والمستدرك فراجع باب عدم جواز الصلاة في حلود الثعالب وباب عدم جواز الصلاة في السمور وهي بين صريح في حور لس حلودها أو سائر استعمالها الظاهرة في طهارتها وبين صريح في قبولها التدكية الكاشف عن طهارة عنها مد بعضها صريح في جواز الصلاة في حلودها إذا كانت ذكية وإمكان له معارس من حيث الصلاة فيها ولكن ثالث مما لا يحدّ بالمطلوب من دلالتها على طهارتها .

(نعم رواية ريان بن الصلت) ظاهرة في المنع عن لمس حلود الثعالب ولكنهما تمت لا تقوم الروايات النافية للناس صريحا لأعداداً ولا سنداً ولا دلالة فراجع .

(وأما الأراب) فلموتقة سماعة الدالة على قابلية الساع عموماً للتدكية ومنها الأراب وقدروها الوسائل في الحسابات باب أنه لا يستعمل من الجلود إلا ما كان طاهراً في حال الحيث ذكياً قال سأله عن حلود الساع نتفع بها قال إذا رميت وسقيت فانتفع بحلده وأما الميتة فلا .

(ولجملة أخرى) من الروايات المروية في الوسائل في أبواب مختلفة من لباس المصلّي وهي الباب ٧ و ٩ و ١٠ الظاهرة جميعاً في جواز اتحاء أو بار الأراب حوارب وتكك الملامم لطهارتها شرعاً أو في حوار خلطها بالحر (وأما الفارة والورعة) فقد تقدم في الآثار ما دلّ على طهارتهما بالخصوص فلا يبعد (هذا مضافاً) إلى ما أفاده صاحب الحدائق رحمه الله في خصوص الورعة من أنها ليست بدى نفس سائلة وميتتها طاهرة اجتماعاً والحكم بالنجاسة في حال الحيث والطهارة بعد الموت غير معقول ولا معهود من الشرع وإنما المعهود العكس (انتهى) وهو جيد جداً .

(واستدرك القائلون بحسبه المذكورات) (مرسلة يونس) المروية في الوسائل في باب نجاسة الميتة قال سأله هل يحلّ أن يمسه الثعلب والأرنب أو شيئاً من السباع حيّاً أو ميت قال لا يصحّ ولكن يمسّ يده (وصحيحة علي بن حمزة عليه السلام) المروية في الوسائل في باب طهارة الحية والذرة قال سأله عن الذرة الرطبة قد وقعت في الماء فتمشى على النياب أبصليّ فيها قال غسل ما رايت من أثرها وهو لم يره أصححه بالماء .

(ورواية عمار) المروية في الوسائل بعضها في الباب ٣٧ من الحسابات وبعضها في الباب ٤٦ من الأطعمة المحرمة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الكلب والذرة أكلهما الحمر وشبهه قال بطرح منه وبؤكل الباقي وأنه سئل عن العظاية تقع في اللبن قال يحرم اللبن قال إن فيها السم (والظاهر) كما يستعمل من اللغة أن العظاية والورغ والسام أبرص وأبو بريص شيء واحد .

(وصحيحة معاوية بن عمار) المروية في باب ما ينزح للفارة والورعة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفارة والورعة تقع في الشرف قال نزع منها ثلاث دلاء مدعوى أن الورعة لو لم تكن نجسة في حال حياتها لما وجب النزع لميتتها فإن الموت إنما يقتضي التنجيس إذا كان الحيوان مماله نفس سائلة والورعة ممال لنفس له فيعرف من ذلك أن النزع إنما هو لنجاستها من حال حياتها قبل مماتها .

مسئلة ٣ - المشهور بين علمائنا ان لبن الحارية أغنى لس المرأة التي ولدت ستاً طاهر ويظهر من بعض علمائنا (١) انه نجس وهو ضعيف .

مسئلة ٤ - المشهور بين علمائنا طهارة القيء وقد حكى عن بعض علمائنا (٢) انه نجس والأول أقوى (٣).

﴿قول﴾ أما مرسله يونس فقد عرفت في عدم تعدى النجاسة من الميتة الى غيرها الا برطوبة انه محموله على استحباب غسل اليد عند المسحيا اوميتا في حال اليسوسة فقط وذلك بمقتضى الجمع بين الاخبار فراجع ( وأما صحيحه على بن جعفر عليه السلام ) فقد عرفت في كراهة سؤر القارة انها محمولة على الاستحباب أيضا بمقتضى الجمع بين الاخبار الكثيرة الواردة في شأن القارة

(وأما رواية عمار) فالنسبة الى العادة قد عرفت هناك انها محمولة على الكراهة واما بالنسبة الى العطاية فلا دلالة فيها على النجاسة أصلاً وان فرس القول بحرمة اللس الذي وقعت فيه العطاية لأجل السّم

(وأما صحيحه معاذية بن عمار) فهي محمولة على الاستحباب ايما بمقتضى الجمع بينها وبين ما دل على عدم انعزال الشر بالملاقات ما لم تتغير بل وبين روايه حابر بن يزيد الجعفي ايضاً المروية في الباب ١٩ من الماء المطلق المصرحة بأنه لا شيء في السام أبرص اذا وقع في الشرسوى تحريثاً للماء فلا دلالة على ما شير آتفاً من أن الورع والسام أبرص شيء واحد ومن الواضح المعلوم ان استحباب الترح شراً عاماً لا يكشف عن نجاسة ما وقع في الشر وذلك لاستحبابه حتى في القبر واشباهه مما ليس بنجس لاجيا ولا ميتاً فراجع

(١) هو ابن الحنيد رحمه الله فإنه كما تقدم في بول الرضيع قد استند في حكمه بطهارة بول الرضيع إذا كان ذكراً ولم يأكل اللحم برواية السكوني المتقدمة هناك المشتملة على طهارة بول الغلام قبل أن يطعم وعلى نجاسة لس الحارية ومن المعلوم أن من استند إلى الرواية المذكورة في طهارة الأول طاهره القول بنجاسة الثاني أيضاً استناداً إليها ( ومن هنا قال في المختلف ) إن الطاهر من كلام ابن الحنيد غسل الثوب من لس الحارية الخ .

وقد يحكى هذا القول عن ابن حمزة وطاهر الصدوقين أيضاً والكل ضعيف كما ذكرنا في المتن لضعف المستند واعراض المشهور عنه ( والله العالم ) .

(٢) إن المحكى عن الشيخ في المسبوط أنه قال وقال بعض أصحابنا أن القيء نجس

(٣) لقوة المستند إن يدل على طهارة القيء بعد الأصل حجة من الروايات المروية في الوسائل بعضها في أبواب النجاسات باب طهارة القيء وبعضها في الباب السابع من بواقض الوضوء (وفي وثيقة عمار الساطي) أنه سئل أبا عبد الله عليه السلام عن القيء يصيب الثوب فلا يغسل قال لا بأس به (وفي روايته الأخرى) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتقيأ في ثوبه أيجوز أن يمسح فيه ولا يغسله قال لا بأس به

(وفي رواية محمد بن مسلم) قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يأخذ الرعاف والقيء في الصلاة كيف يصنع قال ينقل فيغسل أنه ويعود في صلاته فليعد صلاته وليس عليه وضوء ( انتهى ) فلو كان القيء نجساً لأمر عليه السلام بغسل فمه كما أمر بغسل أنفه .

(وفي رواية سماعة) عن أبي صير قال سمعته يقول اذا قاء الرجل وهو على طهر فليشتمصص واذا رعب

**مسئلة ٥ -** القيق طاهر (١) كالقيء في طهارة الصديد تردّد كما عن بعض علمائنا والأحوط الاجتناب عنه والصديد هو الماء الرقيق الخارج من الجرح المائل الى الصفرة من الحمرة وقيل انه القيق المختلط بالدم وعلى هذا القول يكون الصديد نجساً بلاشبهة .

**مسئلة ٦ -** لاختلاف بين علمائنا في طهارة الحديد (٢) وذلك ليرى المسلمير قاطبة على عدم التحصن عنه وللأخبار الكثيرة التي يستعاد منها طهارته (٣)

وهو على وضوءه فيغسل أبعه فان ذلك يحرمه ولا يعيد وضوئه (انتهى) وتقريب دلالتها يعرف من تقريب دلالة ما قبلها .

(وأما رواية أبي هلال) المروية في الباب ٦ من نواقص الوضوء المشتملة على قول أبي عبد الله عليه السلام يحريث من الرغاف والقيء ان تغسله ولا تعيد الوضوء .

(ورواية عمر بن ادنة) المروية في الباب ٢ من قواطع الصلاة المشتملة على أمر أبي عبد الله عليه السلام بعمل الرغاف وقول في الآخر والقيء عند ذلك فيفتى الجمع بينهما وبين ما تقدمهما مما هو صريح في طهارة القيء هو حملهما على الاستحباب بالنسبة إلى القيء .

( وأما مرسله عمار بن ياسر ) التي ذكرها الشيخ في صلاة الخلاء في نجاسة المنى اشتملة على قول رسول الله ﷺ انما تعمل نوبت من الفائط والنول والمشي والدم والقيء فهي ضعيفة السند لم يذكرها الشيخ في التهذيب ولا ذكره غيره من اصحاب الكتب الأربعة نعم ذكرها المستدرک في باب نجاسة المنى وليس فيها ذكر القيء .

(هذا مصافاً) إلى حوارجلها على الاستحباب أيضاً بالنسبة إلى القيء جمعاً بين الأخبار ( والله العالم )  
(١) كما هو ظاهر الأصحاب جميعاً بل حكى النصريّ به عن الشيخ في المسوّط بل حكى عنه أنه قال والصديد والقيح حكمهما حكم القيء يعنى في الطهارة وهو مالمسة إلى القيق وإن كان كذلك لأن القيق هو المدّة تشديد الداء اى ما يحتتم في الجرح من المادّة البيضاء الثخينة التي لا يحالطها الدم ولكن في طهارة الصديد تردّد كما عن الفاضلين ومنشأ اختلاف اللغويين .

( فقال بعضهم ) أنه قيق ودم ( وقال بعضهم ) أنه القيق كأنه الماء في رفته والدم في شكله يعنى في الحمرة ( وقال بعضهم ) أنه ماء الجرح الرقيق ( وعلى كلّ حال ) الاحوط كما ذكرنا في المتن الاجتناب عنه ( والله العالم ) .

(٢) ومن هنا قال في الحدائق لم اقب على قائل بالنجاسة (بل في الوسائل) بعد نقل جملة من الاخبار الظاهرة في طهارة الحديد (قال) وقد نقل جماعة من علمائنا اجماع الإمامية على العمل بمضمونها (بل في الدواهر) كاد يكون ضرورياً (انتهى) وهو كذلك .

(٣) ( كموتقة سميد ) المروية في الوسائل الباب ١٤ من نواقص الوضوء المشتملة على السؤال عن أحد الأظفار والشوارب وحلق الرأس وعلى الجواب بأنه ليس عليك غسل ولا وضوء ولا مسح بالماء مع أن الحلق لا يكون عادة إلاّ بالحديد بعد مل الرأس بالماء (وموتقة الحصن بن الجهم) المروية في الوسائل في آخر أبواب

وأما الأحبار التي يظهر منها حساسه (١) فلا بد من تأويلها وحملها على ما لا يناهض الطهارة الشرعية .

## فصل

### فيما يثبت به النجاسة

#### مسئلة ١ - ثبت المحاسن بالعلم وبالبيئة (٢)

النجاسات باب طهارة الحديد قال أراي أبو الحسن عليه السلام ( يعني الرأس ) هبلاً من حديد ومكحلة من عظام فقال كان هذا لأبي الحسن عليه السلام ( يعني به أماء موسى بن جعفر عليه السلام ) فاكتمل به فاكتملت .

(والأحبار الواردة) في الحلق كما يظهر بمراجعة الوسائل والمستدرک أبواب الحمام وأبواب الحلق والتفسير في الحج ومن المعلوم أن الحلق كما ذكرنا آنفاً لا يكون عادة إلا بالحديد بعد بل الرأس بالماء وليس في شيء منها أمر بفصل الرأس بعد الحلق أبداً .

(ومما يؤيد طهرته) ما ورد في التحتم بالحديد المبني فراجع الوسائل في أحكام الملابس الباب ٥٤ وهي أبواب مزار الحج باب استحيات التحتم بالياقوت والعقيق والغير وزح والحديد الصهني وحصى القرى بل (وما ورد) في حوار الصلاة في الحديد فراجع أبواب لباس المصلي باب كراهة الصلاة في حديد بارز و ما حوار الصلاة في السيف وباب وجوب ستر المورة في الصلوة ولو بالحديث .

(١) وهي على طوائف كما يظهر بمراجعة الوسائل ( الأولى ) الأحبار الآمرة بالمسح بالماء بعد الحلق أو قس الأضفار أو حز الشعر و في بعضها تعليل بأن الحديد يحس فراجع الباب ١٤ من نواقص الوضوء .

( الثانية ) الأخبار الداهية عن الصلاة في الحديد وفي بعضها بأن الحديد يحس ممسوح فراجع أبواب لباس المصلي باب كراهة الصلاة في حديد بارز وباب حوار الصلاة في السيف

الثالثة الأحبار الداهية عن التحتم بالحديد الماطقة محلة عنها بأنه ما ظهرت كعب فيها حاتم حديد فراجع أبواب الملابس باب استحيات التحتم بالفضة وأبواب لباس المصلي باب كراهة الصلاة في حديد بارز (ولأن حل هذه الأخبار كلها) قد حكى بعض المتأخرين أنه كان يحتمس عن أكل مثل الطيخ ونحوه إذا قطع بالحديد .

( ولكن لا بد ) من التأويل في هذه الأخبار كما ذكرنا في المتن في قبال الإجماع وسيرة المسلمين وتلك الأخبار الكثيرة التي كانت سريجة أو كالسريجة في الطهارة بل في طهارة شيخنا الأمامي أن الطهارة من الضروريات عند العوام والخواص ولعلّه كذلك (وعليه) فيحمل الأحبار الآمرة بالمسح بالماء على الاستحيات والأحبار الناهية عن الصلاة في الحديد أو عن التحتم بالحديد على الكراهة ويحمل لفظ التحس في تلك الأحبار على مرتبة من القذارة الغير المماقية مع الطهارة الشرعية (والله العالم) .

(٢) خلافاً لما عر اس الراج من عدم ثبوتها بالبيئة محتجاً بأن الطهارة معلومة بالأصل والهيئة لا تعيد إلا الظن فلا يترك لأجله اعطوم (وقد ينسب هذا القول) إلى طاهر عبارة الشيخ وغيره أيضاً ولكنه غير معلوم (وعلى كل حال) يرد على الاحتجاج المذكور أن الطهارة المعلومة بالأصل هي الطهارة الظاهرية المجمولة في

ولا تشت بمطلق الظن (١) في ثبوتها بحسب العدل الواحد قولان

طرف الشك واليهية طرّ نزّل منزلة العلم بمقتضى أدلة اعتبارها فلا يبقى للأصل مع اليقظة موضوع أصلاً وهو الشك من يرتفع بها قهراً ولو رفعاً تعديداً لاحقياً .

(ومن هنا صح) أن يقال إن الأمارات وأدلة على الأصول أي دافعة لموضوعها ولو تعديداً لا واقعاً (مضافاً) إلى أن عدم الثبوت باليهية ائكان مما يختص بالمحاسن فهذا تحكّم كما في الحدائق وان كان مما يشهد سائر الموضوعات أيضاً فهذا مما يطله (ما في دليل رواية مسند بن سعد) المروية في تحارة الوسائل في باب عدم جوار الإيقاع من الكسب الحرام من قول أ، عبدالله عليه السلام والأشياء كلها على هذا (يعنى على الحليلة الظاهرية) حتى يستبين لك غير ذلك أو تقوم به اليقظة .

(بل ورواية عبدالله بن سليمان أيضاً) المروية في الأطعمة المباحة من الوسائل في باب حوار أكل الحنّ قال كل شيء لك حلال حتى يحبك شاهدان يشهدان أن فيه ميتة .

(وأما ما عن بعض المتأخرين) من المناقشة في أدلة اعتبار اليقظة من أنها مما لا عموم لها كي تشمل المقام (فيظهر لك ضعفه) من رواية مسند (مضافاً) إلى أن اليقظة إذا كانت معتبرة في مقام دفع العصورات في قول قول ذي اليد ويده ففي الموارد العالية عن المعارض بطريق أولى .

(١) (فما عن أبي الصلاح الحلبي) من ثبوتها به محتجاً بأنّ الشرعيات كلها طهية وأن العمل بالمرحوح مع قيام الراحح باطل (ضعيف جداً) وقد ينسب هذا القول إلى طاهر النهاية ولكنه غير معلوم (وعلى كل حال) يردّه أن مطلق الظن لا دليل على اعتباره وأما ثبوته في بعض الموارد لدليل خاص فهو مما لا يقتضى التعدي عنه .

(هذا مضافاً) إلى أنه سيأتي في قاعدة الطهارة محلة من الاحبار المغيبة بالعلم فلو كانت المحاسة مما يشك بالظن لم تنحصر الغاية فيها بالعلم فقط بل سيأتي هناك محلة أخرى من الاحبار يعرف منها على وجه القطع واليقين أن المدار في ثبوت النجاسة ليس على الظن والّا لحكم بها في تلك الاحبار بلا شبهة وذلك لتحقيق الظن في موارد قطعاً ولم يحكم بها .

(ومما يردّ القول المذكور أيضاً صحيحة عبد الله بن سنان) المروية في الوسائل في باب طهارة الثوب الذي يستعيره الدمي المشتعلة على قوله عليه السلام صلّ فيه ولا تمسكه من أحل ذلك في بثّ أعزته إيقه وهو طاهر ولم تستيقض أنه نجس فلا بأس أن تصلي فيه حتى تستيقض أنه نجس (التهى) فلو كانت النجاسة مما ثبتت بالظن لقال عليه السلام حتى نظن أنه نجس ولم يقل حتى تستيقض أنه نجس وهذا واضح .

(وصحيحة الحلبي) المروية في الوسائل في باب نجاسة المنى المشتعلة على قوله عليه السلام إن طن أنه أصابه منى ولم يستيقض ولم يرمكاته فلينضحه بالماء الح فإن النجاسة لو كانت ثبتت بالظن لامر عليه السلام بغسله لينضحه فإنّ النصح مما يكثر النجاسة ويوجب انتشارها لا إزالتها وطهارتها .

(وصحيحة زرارة) المروية بطولها في الوافي في باب التطهير من المنى المشتعلة على قول الراوى قلت فإن طمئت أنه قد أصابه ولم اتيقن ذلك فتظرت فلم أرتشياً ثم صليت فيه فرأيت فيه قال تمسكه ولا تمسك الصلاة

اشهرهما العدم (١) واقواهما الثبوت (٢) بل الاقوى ثبوتها بقول الثقة المأمون عن الكذب ايضاً ولولم يكن عدلاً (٣).

قلت لم ذلك قال لانك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك الخ  
فإن المجاسة لو كانت تثبت بالظن لأمر بالتحريم بإعادة الصلاة كما أمر بفعل التوب وذلك لحصول الظن بالمجاسة من قبل الصلاة بل ولجعل الظن قاصماً لليقين بالطهارة ولم يجعل حاله كحال الشك بل أطلق عليه لفظ الشك في قوله بالتحريم لانك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت الخ .

(ثم إن من تمام ما ذكر إلى هنا) يظهر لك ضعف قول أبي الصلاح في احتجاجة المتقدم من أن الشرعيات كلها طمية الخ فإنه إن قصد ذلك الظن الحاص فهو حق ولكنه مما لا ينفع الظن المطلق وإن قصد به مطلق الظن فهو ممنوع أشد المنع وهكذا ضعف قوله وإن العمل بالمرحوح مع قيام الراحح باطرون الماطل هو أن يرجع اليدهن مسألة الطهارة المعتبرة بالدليل وتأخذ بالظن الغير المعتمد القائم على المجاسة دون العكس .

(١) بل في مصباح الفقيه أنه حكى عن المشهور وعن المعالم أنه المشهور بين المناخرين  
(٢) وهو الذي قواء الحدائق ومصباح الفقيه وحكى عن موضع من التذكرة أيضاً وان كان المحكى عن موضع آخر منه العدم

(٣) كما استطهره مصباح الفقيه ايضاً ( ويدل عليه ) استقرار سيرة العقلاء جميعاً ومنهم المسلمون في كافة امورهم ومنها الاحكام الشرعية وموسوعاتنا على العمل بخبر الثقة المأمون عن الكذب وإن لم يكن عدلاً فصلاً عن اعتبار عدلين لكن فيما إذا أفاد الحس الوثوق والاطمينان وذلك لوصوح عدم التعبد في أمر العقلاء بما هم عقلاء فإنهم يعملون في الحقيقة بالوثوق والاطمينان من أينما حصلوا ونحققوا ولو من غير خبر الثقة كما يتفق ذلك أحياناً

وهذا كله من غير أن تكون الآيات الناهية عن الظن رادعة عن السيرة وذلك لقطعنا هذه السيرة التي عليها عامة الناس ليلاً ونهاراً في عامة امورهم لولم تكن مرسية عند الشرع لورد في المهية عنهامنات من الاحبار كيف والقياس الذي هو دون خبر الثقة في الاهمية مكثبر إذ لا يعرفه أحد إلا الخواص من الناس ولا يبطل به إلا في بعض الموارد قد ورد في النهي عنه احبار متواترة حتى سارت حرمة من ضروريات المذهب فكيف بمثل خبر الثقة الذي يعرفه الكل ويعمل به الجميع في عامة امورهم .

نعم لا يكتفى به الشرع في مقام دفع التصومات والقضاء بين الناس والحكم على الغير الا بالهيئة الشرعية كما لا يخفى

(هذا كله) مضافاً إلى شهادة جملة من الاحبار المروية في الوسائل لحجية خبر الثقة في الموضوعات (كحديث هشام بن سالم) عن أبي عبد الله عليه السلام المروي في أول الوكالة المشتملة على قوله ان الوكيل إذا وكل ثم قدم عن المجلس فأمره ماض أبدأ والوكالة ثابتة حتى يملعه العزل ثقة أو يشاعه بالعزل

(وحديث حماد) المروي في الباب ١١ من أقسام الطلاق عن أبي عبد الله عليه السلام في رحد طلق امرأته ثلاثاً قبالت منه فأرادت مراجعتها فقال لها اني أريد مراجعتك فترجعي روحاً غيرى فقالت له قد زوجت زوجاً غيرك وحللت لك نفسي أيضاً فدق قولها وبراجعتها وكيف يسعخغال إذا كانت المرأة ثقة صدقت في قولها .



كأن في ثوبها يقول ذي اليد قولاً أيضاً أشهر من الثوب (١) وهو الأقوى (٢)

(وحدث إسحاق بن عمار) المروي في آخر الوصايا باب ثوب الوصية بحسب الثقة .

(والأخبار المروية في أبواب تكاح العبيد والإماء) في باب سقوط استبراء الجارية إذا اشترت من ثقة وأخبر باستبراءها .

(والأخبار المروية) في باب جوار التعويل في دخول الوقت على أدان الثقة .

(وحسب عبدالله بن سنان) المروي في أبواب النجاسات باب أنه لا يجب إعلام العبد بالنجاسة ولا يغسل في الطهارة عن أبي عبدالله عليه السلام قال اغسل أبي من الحنابة فويل له قد أبقيت لمعة في طهرتك لم يصبها الماء فقال له ما كان عليك لو سكنت ثم مسح تلك اللعة (انتهى) .

ولو لم يكن حصر الثقة حجة لما دلت الإمام عليه السلام الأثر على كلامه ومسح على اللعة في طهره وفي الحديث وإن لم يكن تصريح بوثاقة المخبر ولكن لا بد من حمله عليها بقرينة ترتب الأثر على إحضاره بعد وصوح عدم العبرة بكلام غير الثقة قطعاً إلى غير ذلك من الروايات التي ينعدها المتنوع في الأخبار

﴿بقي شيء﴾ وهو أنه قد يتوهم أن روايتي مسعدة وعبدالله المتقدمتين في صدر المسئلة هما تنافيان حجية حصر الثقة في الموضوعات ولكن التوهم ضعيف لأن قصدهما الظهور في الحصر وأنه لا يشت خلاف الحجية الظاهرية الناشئة للاشياء إلا بالاستثناء أو بالبيعة فقط والأخبار المتقدمة آنفاً هي نص في حجية خبر الثقة وثبوت الموضوعات به فيرفع اليد عن الظاهر للنص .

(ولو قيل) أن تلك الأخبار لم يكن إلا في موضوعات خاصة وموارد مخصوصة (فلما) أن من مجموع الأخبار يحصل القطع بأن الملاك في الكل ليس إلا وثاقة المخبر ومأموبيته عن الكذب وعليه فلا يحتسب الحكم بموضوع دون موضوع ومورد دون مورد وهذا واضح .

(١) (بل عن الدخيرة) أنه المشهور بين المتأخرين (بل في الحدائق) طاهر الأصحاب الاتفاق على قول قول المالك في طهارة ثوبه وإيمانه وجوهها ونجاستهما (وفي الحواهر) عن الاستاد لايمسى الشك في قول خبره بذلك وبالطهارة (انتهى) .

(ولكن مع ذلك كله) عن شرح الدروس أنه قال وأما قول قول المالك عدلاً كان أو فاسقاً فلم يظهر له على حجة ومن الدخيرة أني لم أقف له على دليل وعن نهاية الأحكام الإشكال فيه

(ثم إن الذي يظهر) من مراجعة كلمات الأصحاب وصواب الله عليهم ومن التامل في استدلالهم أن محل البحث عندهم في حجية قول ذي اليد ليس مقصوراً بما إذا أحس عن نجاسة ما في يده بل بأي جهة من جهاته من الطهارة والنجاسة والعلة والحرمة والتدكية وعدم التدكية إلى غير ذلك من الجهات .

(٢) (وذلك لما رواه الوسائل) في النجاسات في باب أنه لا يجب إعلام الغير بالنجاسة عن قرب الاستناد مستند (عن عبدالله بن بكير) قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أعار رجلاً ثوباً فصلّى فيه فقال لا يعلمه قلت فإن أعلمه قال يعيد (انتهى) .

فإن الرواية نهت المعير عن إعلام المستعير بنجاسة الثوب الذي استعاره وصلى فيه وأنه إن أعلمه أعاد

ما صلى المستعير فيه وهذا هو معنى حجية قول المعير للمستعير بمعنى ثبوت النجاسة بقوله نعم هي بالنسبة الى وحوب الإعادة من بعد الإعلام وان كانت معارضة (صحيحة العيص بن القاسم) المروية في المحاسن في باب عدم وحوب الإعادة على من صلى وتوبه أو بدله نجس قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى في ثوب رجل يائماً ثم إن صاحب الثوب أحسره أنه لا يصلي فيه قال لا يعيد شيئاً من صلاته ولكنها بالنسبة الى سائر آثار النجاسة كالاجتناب عن مس الثوب برطوبة أو ترك الصلاة فيه ونحوها بعد الإعلام غير معارضة بشيء فيترتب عليه سائر الآثار الشرعية وهو كما ذكرنا معنى حجية قول المعير اعني صاحب اليد للمستعير .

﴿ ثم انه استدلل الاصحاب ﴾ رسول الله عليهم لعجبة قول ذي اليد (بأخبار) حوار بيع الريت والسمن المحسب للإستصاح بهما مع إعلام المشتري وقد عقد لها ما في الوسائل بهذا العنوان في التجارة في ابواب ما يكتب به فانها مما تدلّ التراماً على حجية قول البايع في اخذاره لشعاسة المبيع والأ لكان اشتراط احده في جواز البيع لغواً جدياً .

(وبالأخبار) التي رخصت في الشراء من سوق المسلمين من دون السؤال من ان هذا الحن مثلاً هل فيه ميتة ام لا ؟ أم ان هذا الخف أدكى هو أم لا ام هذا الحبة أي حبة قراء أذكية هي أم غير ذكية ام هذه الجلود جلود الفراء أذكية هي ام لا المروية كلها في الوسائل اعلمها في ابواب المحاسن في باب طهارة ما يشتري من مسلم وبعضها في الاطعمة المباحة في باب جواز اكل الجبن .

(و بأخبار) حوار الشراء على تصديق البايع في الكيل من دون إعادته وقد عقد لها ما في الوسائل بهذا العنوان في التجارة بعد باب وحوب العلم بقدر المبيع فلا يصح بيع المكيل والمورون والمعدود مجازفة .

(والانصاف) ان التمسك بهذه الطوائف الثلاث بما لا يغلو عن متافئة فإياها أحص من المدعى إذ أقصاها حجية قول البايع في نجاسة المبيع اوي حرمة او عدم تذكيتة ونحو ذلك لا مطلق ذي اليد ولو لم يكن في مقام البيع اللهم إلا أن يشتت بعدم القول بالعصل فيتم المطلوب حينئذ .

﴿ وهذا وقد استدلل ﴾ لعجبة قول ذي اليد بأخبار جواز شرب المختص وهو العصير المعنى المطبوخ كما تقدم قبلاً اذا أخر دوا اليد أنه قد ذهب ثلثه الدالة التراماً على حجية قوله والأ لكان مقتضى استصحاب عدم ذهاب الثلثين الحاكم على أصل الحل هو حرمة وقد رواها الوسائل في الأثرية المحرمة في باب تحريم العصير اذا احد مطبوخاً ممس يستعمله قبل ذهاب ثلثيه وهي (موثقة معاوية بن عمار) ( ورواية على بن جعفر عليه السلام ) ( و موثقة عمار )

ولكن الانصاف ان الاستدلال بها لحجية قول ذي اليد مطلقاً في غاية الإشكال (فانه مصافاً) الى ان ظاهر الاولى كما يظهر بمراجعتها هو اشتراط كون المخبر بمن لا يستعمله على النصف والثانية صريحة في اشتراط كون المخبر مسلماً عارفاً (أن الثالثة) تصرّح باشتراط كون المخبر مسلماً ورعاً مؤمناً وبها تقيد الأولان أيضاً فإيا اشتراطنا في المخبر أن يكون ورعاً فلا يثبت حينئذ إلا حجية قول العادل في هذا المقام لا مطلق ذي اليد .

﴿ وقد يستدل أيضاً ﴾ بوجوه أخر ضعيفة (كثرة العقلاء) (وأصالة صدق المسلم) (واستفراء) موارد قبول اخبار ذي اليد مما هو أعظم من ذلك من الحبل والعروة الى غير ذلك من وجوه أخر ضعيفة (ووجه صفها) ان استقرار سيرة العقلاء في غير موارد حصول الوثوق والاطمينان غير معلوم بل المعلوم لما خلافة إيد لا تعتمد في أمر العقلاء بما هم عقلاء .

واما أصالة صدق المسلم فلو كانت هي صادقة لاقتضى حجية قول المسلم مطلقاً وهو باطل حدأً واما الاستفراء فليس هو شيئاً آخر في قتال تلك الاخبار المتقدمة آنفاً .

﴿ بقى أمر ان أحدهما ﴾ انه لا شبهة في عدم اعتبار كون ذي اليد عادلاً او ثقة مأموناً عن الكذب لكن هل يعتبر فيه ان يكون مسلماً أم لا ( قل في الجواهر ) وحيان ( وصرح في العروة ) بالثاني فسمى الفرق في حجية قول ذي اليد بين المسلم والكافر وهو مشكل إلا اذا حصل الوثوق والاطمينان من قول ذي اليد الكافر فيمدرج حينئذ تحت السيرة العقلانية .

( وقد يستدل ) لحجية قول ذي اليد ولو كان كافراً ( بنصر اسماعيل بن عيسى ) المروي في الوسائل في النجاسات في باب طهارة ما يشتري من مسلم قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن حلود الغراء يشتريها الرجل في سوق من أسواق الجبل أيسئل عن دكانه اذا كان الدايح مسلماً غير عارف قال عليكم انتم أن تسألوا عنه اذا رأيتم المشركيين يبيعون ذلك وإذا رأيتم يسلون فيه فلا تسألوا عنه .

( ولكن الاستدلال به ضعيف ) فانه مني على كون مراد الامام عليه السلام من قوله ان تسألوا عنه إذا رأيتم المشركيين يبيعون ذلك هو السؤال من المشركيين فيكون ذلك مستلزماً قهراً لحجية قول المشرک النافع ولكن ذلك غير معلوم بل لعل الظاهر كما فهمه الحدائق هكذا أي إذا رأيتم المشركيين يبيعون حلود الغراء فعليكم أن تسألوا المسلمين الذين هم من أهل أسواق الجبل عن ذكاتها وعدم ذكاتها اد لعلمهم قد اشتروها من المشركيين واما اذا رأيتم المسلمين يسلون فيها فاشتروها منهم ولا تسألوهم عنها .

﴿ ثانيهما ﴾ انه هل يعتبر في اخبار ذي اليد أن يكون ذلك قبل الاستعمال فاذا أحضر نجاسة الماء مثلاً بعد ما توصاً به الغير لم يقبل قوله ( أم لا يعتبر فيه ذلك ) بل يقبل قوله حتى بعد الاستعمال حكى عن التذكرة الأول ( قل في الجواهر ) ولعل وجهه انه قد خرج من يده بالاستعمال فلا يقبل إحصاءه بنجاسته . ( ثم استدلل له ) بصحيفة العيص بن القاسم المتقدمه قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى في ثوب رجل يئاماً ثم ان صاحب الثوب اخبره انه لا يصلي فيه قال لا يعيد شيئاً من صلاته ( واستدل له أيضاً ) بأصالة الطهارة ( الى ان قال ) فالأقوى حينئذ القول بحال بقاء المني في يده لا إذا خرجت من يده اقتصاراً فيما خالف الأصل على محلّ اليقين .

( أقول ) والحق هو حجية قول ذي اليد مطلقاً حتى بعد الاستعمال بل وحتى بعد الخروج عن يده سبيع ووجوه إذا كان أحضره عن نجاسة الشيء قبل الاستعمال او قبل البيع فاذا أحضر بعد التوصل ان الماء كان نجساً أو أحضر بعد البيع أن الزيت أو المسم كان نجساً وجب عند ذلك ترتيب الاثر على كلامه شرعاً

## فصل

### في العلم الاجمالي بالنجاسة

مسئله ١ - اذا علم احتمالاً نجاسة احد الموضوعين او المواضع من بدنه او ثوبه او نجاسة احد الشيئين او الأشياء من غير بدنه او ثوبه مما صح ان يصلّى فيه كالرداء والمثرب وجوهه وحب الاحتياط (١) يغسل الجميع او بالاجتناب عن الجميع او باتيان الصلاة في الجميع .

كل ذلك لاطلاق الأدلة المتقدمة وبه ينقطع أسالة الطهارة ويتدفع الاقتصر فيما حالف الأصل على موضع اليقين

وأما عدم إعادة الصلاة بعد إحصار ذي اليد في صحيحه الميم من القسم فهو لصحة الصلاة في النجس المجهول ولو انكشف النجاسة بعد الصلاة كما سيأتي تفصيلها لا لعدم حجية قول ذي اليد بعد الاستعمال ( والظاهر ) ان لأجل هذا كلفه افنى صاحب العروة صريحاً بحجية قول ذي اليد ولو بعد الاستعمال من ولو بعد الخروج عن يده إذا كان إحصاره بالنجاسة متعلّقاً بفعل الاستعمال أو قبل الخروج عن يده فراجع (١) وذلك لما قرأناه في تعليلتنا على الكفاية في صدر قاعدة الاشتغال من وجوه وحب الاحتياط في اطراف العلم الاجمالي بالتكليف وعدم حرمان الأصول النافية في اطرافه لا كلاً ولا سماً فتعزم المحالفة القطعية وتجب الموافقة القطعية .

( هذا كلفه ) مضافاً إلى ما ورد في حصول العلم الاجمالي بالنجاسة من الاحبار الكثيرة المروية في الوسائل جملة منها في النجاسات في باب أنه اذا فتحت موضع من الثوب وحب غسله وفي باب حكم اشتباه النجس بالطاهر وبعضها في أبواب الماء المطلق في باب نجاسة ما نقص عن الكبر ( وفي صحيحه محمد بن مسلم ) عن أحدهما عليه السلام في حديث في المني يصيب الثوب فان عرف مكانه فاعسله وإن حمى عليه فاعسل الثوب كله

( وفي مضمرة سماعة ) قال سألت عن بول الصبي يصيب الثوب فقال اغسله قلت فان لم أجد مكانه قال اغسل الثوب كله ( وفي رواية عسمة ) بن مصعب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المني يصيب الثوب فلا يدري أين مكانه قال يغسله كله وإن علم مكانه فليغسله .

( وفي موثقة عمار الساباطي ) عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال سئل عن رجل معه إناءان فيهما ماء وقع في أحدهما قدر لا يدري أيتهما هو وحضرت الصلاة وليس يقدر على ماء غيرهما قال يهرقهما جميعاً ويتيمم ( وفي صحيحه شعوان بن يحيى ) أو حسنته أنه كتب إلى أبي الحسن عليه السلام يسأله عن الرجل معه ثوبان فصاب أحدهما بول ولم يدري أيتهما هو وحضرت الصلاة وحاف فوثبها وليس عنده ماء كيف يصنع قال يصلّي فيهما جميعاً ( يعني في هذا مرة وفي ذاك أخرى ) الى غير ذلك من الروايات الكثيرة الواردة في العلم الاجمالي بالنجاسة والمجامع بين الكل هو الاحتياط في اطراف العلم الاجمالي بها

## فصل في قاعدة الطهارة

مسئله ١ - اذا شك في طهارة شيء وبجاسته بشي على انه طاهر (١) حتى يحصل له العلم بأنه نجس .

(١) وذلك ( موثقة عند ) المروية في الوسائل في ابواب المجاسات باب ان كل شيء طاهر عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث قال كل شيء طيف حتى تعلم أنه قدر فأبدا علمت فقد قدر وما لم تعلم فليس عليك ( ورواية حفص بن عياث ) المروية في الباب المذكور عن جعفر عليه السلام عن أبيه عليه السلام عن علي عليه السلام قال ما أبالي أبول أصابني أو ماء أدا لم أعلم ( ورواية عبد الرحمن بن الحجاج ) في الباب المذكور أيضاً قال سألت أبا إبراهيم عن رجل يقول الليل فيحسب ان البول أصابه ولا يستيقظ ( الى ان قال ) عليه السلام يغسل ما استبان انه قد أصابه ويصبح ما يشك فيه من جسده وثيابه الخ .

( ورواية احمد بن موسى ) عن علي بن محمد عليه السلام في الباب المذكور أيضاً في حديث قال سألت عن الفارة والدحاجة والحمامة واشدها نعل العذرة نعل الثوب يغسل قال ان كان استبان من أثره شيء فاعسله وإلا فلا بأس .

( ورواية حماد بن عيسى ) عن أبي عبدالله عليه السلام المروية في الماء المطلق باب انه طاهر مطهر قال الماء كله طاهر حتى يعلم انه قدر ( ومرسله الصدوق ) في الباب المتقدم قال وقال الصادق عليه السلام كل ماء طاهر إلا ما علمت انه قدر .

( ورواية السكوني ) في المجاسات في باب طهارة ما يشترى من مسلم الواردة في سفرة وحدث في الطريق استعمله على قول أمير المؤمنين عليه السلام بقوم ما فيها ثم يؤكل لأنه بعد وليس له لقاء فإبدا حذر طالعها عزموا له الثمن قيل له يا أمير المؤمنين لا يدرى سفرة مسلم ام سفرة مجوسي فقال هم في سمة حتى يعلموا ( وقد ورد ) في الماء المطلق في باب الحكم بطهارة الماء وفي ابواب المجاسات في باب ان طين المطر طاهر ما يدل على المطلوب أيضاً .

( بل وبدل عليه ) أيضاً الروايات المروية في ابواب المجاسات في باب طهارة ما يعمل الكفار من الثياب مع تصريح الراوي فيها بأنها مما يعمل اليهود والنصارى والمجوس وهم أحياء يأكلون الميتة وشربون الخمر ولا يعتسلون من الجمامة ومبائهم على تلك الحال الصريحة كلها في نهي الناس عنها مع العلم بأنه لا وجه لنهي الناس عنها إلا عدم العلم بقتلهم تلك الثياب وانها مما لم يحصل القطع بملاقاتها مع المجاسة برطوبة ﴿ بقي أمران أحدهما ﴾ ان موثقه عثمان مما لا مانع عن حرياتها في كل من الشبهة الحكمية والموسوعية جميعاً وإن حكى عن الأعمى الاستر ابادي اختصاصها بالشبهة الموسوعية فقط وتبعه الحدائق في ذلك ولكنه مما لا وجه له .

( بل ورواية حماد ومرسله الصدوق ) أيضاً مما نقل الحريان في الشبهة الحكمية نعم يمكن ان يقال ان الماء حيث يعلم انه تمام امراده واقامه طاهر نظيف وليس له قسم مشکوك الطهارة ننحو الشبهة الحكمية

## فصل

### في عدم تعدى النجاسة مع اليبوسة

مسئلة ٩ - لا تعدى النجاسة من أعيانها كالكلب والخسير وجوهما إلى ما لا يقاها الأبرطوبة دون اليبوسة

حتى في ميتة الآدمي وغير الآدمي ( )

والروايتان مختصتان فهرأ بالشبهة الموضوعية أي الماء كله طاهر حتى يعلم انه تمسح بملاقات النجاسة العارحية

( تنبيه ) ان لما حمله من الأخبار مروية في المجاسات بعضها في الباب ٧٣ وبعضها في الباب ٥٠ وبعضها في الباب ٧٣ قد يتوهم منها المساقاة لقاعدة الطهارة

( وفي رواية علي بن حمزة عليه السلام ) عن أخيه موسى بن حمزة عليه السلام قال سألته عن الصلاة على يوازي المصاري واليهود الذين يقعدون عليها في بيوتهم تصلح قال لا تصلح عليها

( وفي رواية أخرى له ) قال سألته عن رجل اشترى ثوباً من السوق فليس يدري لمن كان هل يصلح الصلاة فيه قال ان كان اشتراه من مسلم فليصل فيه وان اشتراه من نصراني فلا يصل فيه حتى يغسله

( وفي رواية أبي بصير ) عن أبي حمزة عليه السلام قال قلت له الطيلسان يعمل المغموس أصلي فيه قال ليس يعمل بطاء قلت بلى قال لا بأس ( وفي صحيفة عبدالله بن سنان ) قال سئل أبي أم عبدالله عليها السلام عن الرجل يمير ثوبه لمن يعلم انه يأكل الجرمي ويشرب الخمر فيرده أصلي فيه قبل أن يغسله قال لا يصلي فيه حتى يغسله .

( ولكن مقتضى الجمع بين هذه الأحاديث كلها وبين ما تقدم منها من الصفات الأولى هو حمل النهي في هذه الطائفة الثانية جميعاً على الكراهة والأمر بالعمل فيها على الاستحباب سيما بملاحظة ما في صحيفة أخرى لعبد الله بن سنان المروية قبل الأولى بلا فصل المشتملة على قوله عليه السلام فلا بأس ان تصلي فيه حتى تستيق انه نجسه ، وبملاحظة ما في بعض روايات طهارة ما يعمل الكفار من الثياب من قوله عليه السلام لا بأس وإن يعمل أحب الي فاته كالصريح في استحباب الغسل وانه ليس بواجب

( هذا كله ) مضافاً إلى ما في الحديث من دعوى الاجماع على العمل بالأخبار الأول وحمل الثاني على الاستحباب ( انتهى ) .

( ١ ) أما عدم التعدى مع اليبوسة في كل من ميتة الآدمي وغير الآدمي فقد مضى الكلام فيها، معصلاً في نجاسة الميتة في المسئلة الثانية من مسائلها فراجع وأما عدم التعدى مع اليبوسة فيما سوى الميتة من انواع المجاسات كلها فظاهرهم الاتفاق عليه بل في المختلف وعن المعسر وكشف اللثام والدجيرة والدلائل الاجماع عليه صريحاً .

( هذا كله ) مضافاً إلى ما تقدم في ميتة الآدمي من موثقة عبدالله بن بكير المشتملة على قول أبي عبدالله عليه السلام كل شيء بأس ركي والروايات الدالة على عدم التعدى مع اليبوسة أصلاً فراجع .

## فصل

### في تنجيس المتنجس

مسئلة ١ - المشهور بين علماء رسول الله عليهم ان المتنجس نجس كالمجس عيباً فكما أنه اذا وقعت قطرة من البول مثلاً في مایع طاهر نجس المایع وكذلك اذا وقعت قطرة من هذا المایع لمتنجس في مایع آخر طاهر تنجس المایع الثاني بصره وهكذا اذا وقعت قطرة من المایع الثاني في الثالث ومن الثالث في الرابع وهكذا وقد خالف في ذلك بعض علماءنا (١) فقال ان المتنجس لا ينجس فاذا وقعت قطرة من المایع

(١) وقد بعد الملامه في المنتهى ممن خالف في حرئي من جزئيات هذه المسئلة فانه كما تقدم عنه في نجاسة الميتة قد احتار ان الملاقي للميتة مع البیوسه سواء كانت ميتة آدمي او غير آدمي نجس حکماً أي يجب غسله تعمداً ولا ينجس شيئاً آخر ولولا لاقه برطوبه (ولكن عدّه) من المخالفين مشكك في الملاقي للميتة مع البیوسه لم ينجس في الحقيقة سوى انه يجب غسله تعمداً في بطله والتعمد مما ينجس الملاقي دون الملاقي للملاقي وهو كلام مني لو قيل بالعلل التعبدی

(لعم لا ينفي الاشكال) في عدّ ابن ادریس من المخالفين في جزئي من جزئيات هذه المسئلة فان الذي يظهر مما حكاه المدارك عنه في نجاسة الميتة وما حكاه الحدائق عنه هاهنا بنحو أوسط ان ملاقي ميتة الانسان مع الرطوبة من فم غسله نجس حکماً أي يجب غسله تعمداً ولا ينجس شيئاً آخر ولولا لاقه برطوبه وهذا مرجحه لدى الحقيقة كما تقدم مما في نجاسة الميتة الى عدم تنجيس المتنجس بنجاسة ميتة الآدمي وهو كما نرى مما لا وجه له إذ محرز كون نجاسة الميتة نجاسة حکمية بالمعنى الرابع من معانيها المتقدمة هناك في نجاسة الميتة في الهامش أي أنه مما يقبل التطهير بالعلل وان نجاسته ليست كنجاسة الدلب والخنزير وسدوها مما لا يقبل التطهير لا يكاد يقتضي ذلك فإن الميت قد العسل نجس حقيقة فاذا لاقه شيء آخر برطوبة نجس أيضاً حقيقة وإذا لاقى الملاقي شيء ثالث تنجس الثالث أيضاً حقيقة كما في ملاقي ساير المتنجسات عناً والفرق بينهما غير واضح ولا معلوم

﴿وعلى كل حال﴾ ان الذي خالف في المسئلة صريحاً في عموم المتفصّلات من غير اختصاص بملاقي ميتة الانسان أو بطلاق الميتة هو المحدث الكاشاني فيظهر من مجموع ما حكى عنه في معانيه وما أفاده في الواق في مواضع عديدة من باب التطهير من البول ان الذي يجب غسله هو ملاقي عين النجاسة واما إذا ازيل العين عن الملاقي تسمح وسدوه ثم لاقه شيء ثالث برطوبة فلا يجب غسل الثالث استناداً إلى جملة من الروايات الآتية (مضافاً) إلى أن عدم الدليل على غسله دليل على عدمه.

(قال في محكي المفاتيح) إلا أن هذا الحكم مما يكره في صدور الدين علب عليهم من أهل الوسواس الذين يكفرون بنعمة الله تعالى ولا يشكرون سعة رحمة الله تعالى سبحانه (قال) وفي الحديث ان الحوارج سيقوا على أنفسهم وان الدين أوسع من ذلك (انتهى).

وقريب من ذلك ما قد أفاده في الواق في باب التطهير من البول في ذيل موثقة حنان بن سدير فراجع



المتنجس بالبول مثلاً في ما يبع آخر لم ينتجس الآخر وهو قول ضعيف ساقط عن الاعتناء جداً (وأنت حير) أن هذه العبارات الحشنة هي تنحصر على الأصحاب رسول الله عليهم بما لا ينبغي ولكن الأصحاب أيضاً قد ردوا عليه بمثلها أو أخشن.

(عن السيد المحقق الكاظميني) في وسائله أنه قال فما أتدري أوجله الإقدام على معالجه الضرورة وهو قاس بالخروج عن المذهب من أن كان إجماعاً في المسلمين وضرورة كما هو الظاهر خرج عن الدين (انتهى) (وعن كشف الغطاء) في شرحه القواعد وهو معطوط أن المسئلة من العلمات لا تنهي على الغناء والاطفال (إلى أن قال) وقال في المعانيح واستعيد الله من هذه المقالة أنها يجب غسل ما لا في عين المسئلة وما لا في الملاقى لها بعد ما أرى من عدم التمسح وبحوه بحيث لا يبقى فيه شيء منها فلا يجب غسله (إلى أن قال) سلام على الفقهاء بعد ظهور مثل هذه الأقوال ولا قوة إلا بالله (انتهى)

(وفي الدوائر) في أحكام الحلوة في الاستحشاء من البول ما لم يظن وقد نرد الكاشاني شيء خالف به إجماع الفرق الباحية بل إجماع المسلمين من الضرورة من الدين (إلى أن قال) وهو لا يبرأ من عدم تحقيق ولا يلبق بالفتية التصدي لرد مثل ذلك بعد ما عرفت أنه محال لإجماع المسلمين وضرورة الدين (انتهى) (وعن الوحيد الههنا) في شرح المذهب والشيخ الأعظم في كشف الظلام وصحاحي العتبات والحدائق كالمات في الرد على الكاشاني تفرد في من كلمات هؤلاء المذكورين عن الله تعالى لهم جميعاً

﴿ثم إن طاهر الكاشاني﴾ في محكي المذهب وفي الوافي في الباب المتقدم هو عدم الفرق في عدم تنجيس المتنجس بين أن كان ما دام كالزيت والشمع وما أكل حامداً ياباً لاقاه شيء آخر برطوبة كالإباء المتنجس الياس الذي صب فيه ما يبع طاهر

(وما في مصباح الفقيه) من أنه لم يعلم من أحد انكر كون المايعات الملاقية للنجس هي بمنزلة عين النجاسة في السراية (ضعيف) سبب مع اعترافه في صدر أحكام النجاسات في الهامش بوجود المسكر للرأية من المتنجسات مطلقاً ومع نقله عن المحقق الحواسري التامل في إثبات أن كل نجس منجس بحيث يعم المتنجسات. (وعلى كل حال) قد مال مصباح الفقيه إلى عدم تنجيس المتنجسات النجاسة بل صرح تصريحاً في هامش العسالة بالاستشكل في سراية النجاسة من المتنجسات النجاسة الخالية من أعيان النجاسات (قال) وسيأتي التكلم فيه في محله (انتهى) يعني به في صدر أحكام النجاسات.

﴿والحق﴾ هو ما ذهب إليه الأصحاب رسول الله عليهم ﴿من أن المتنجس كالنجس عيناً (وبدل) عليه في المتنجسات المايعة الرطبة) مصافاً إلى الاجامعات المستقيمة لم سمعت من غير واحد أن عليه إجماع المسلمين بل هو من ضروريات الدين - جملة من الأخبار.

(في موثقه عمار) المروية في الوسائل في الماء المطلق ما الحكم بطهارة الماء أنه سئل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يحد في إبائه فارة وقد نوحاً من ذلك الإباء مراداً أو اعتل منه أو غسل ثيابه وقد كانت الفارة متسلخة فقال إن كان رأها في الإباء قبل أن يغسل أو تموضاً أو يغسل ثيابه ثم فعل ذلك بعد ما رأى في الإباء عليه أن يغسل ثيابه ويغسل كل ما أصابه ذلك الماء ويعيد الوضوء والصلاة الخ فلو لم يكن الماء المتنجس بميتة الفارة متنجساً لغيره لم يأمر عليه بغسل ثيابه وغسل كل ما أصابه ذلك الماء وبإعادة الوضوء والصلاة جميعاً.

(وفي رواية العيص) في الماء المضاف باب حكم الماء المستعمل في الغسل من الحنافة قل سئل عن رجل أصابته قطرة من طشت فيه وسوء قال إن كان من مولى أو قدر فليغسل ما أصابه (انتهى) والوصوء بفتح الواو هو الماء المستعمل في التطييف فيقول عَلَيْهِ السَّلَامُ إن كان مستعملاً في التطهير من البول أو قدر آخر فليغسل ما أصابه ذلك الماء وهو دليل على المطلوب اد لو لم يكن المتنجس ينحس كالنجس لم يجب غسل ما أصابه ذلك الماء المتنجس وهذا واضح .

(وفي رواية معاوية بن عمار) في باب عدم نجاسة ماء الشر سمعته يقول لا يغسل الثوب ولا تعاد الصلاة ما وقع في الشر إلا أن يستن فإن أفتس غسل الثوب وأعاد الصلاة ورحلت البثر (انتهى) فلو لم يكن المتنجس ينحس لم يغسل الثوب من ماء الشر الذي أفتس بما وقع فيه من الميتة ولم يجب إعادة الصلاة لأجله

(وفي موثقة ثابته لعمار) في النجاسات باب حوار الصلاة على الموضع النجس قال سألت أبا عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ عن النارية يملأ قصبها بماء قدر هل يجوز الصلاة عليها فقال إذا جفت فلا بأس بالصلاة عليها (وبحواها) رواية علي بن جعفر عَلَيْهِ السَّلَامُ فابهما ندلان معموماً على عدم حوار الصلاة على النارية المائلة بماء فندد وليس ذلك إلا لسراية النجاسة إلى جسد المصلي فلو لم يكن المتنجس ينحس كالنجس لم يكن بأس بالصلاة عليها وإن كانت ميتة بماء قدر .

من يمكن أن يقال إن الاستبعاد من هذه الموثقة والرواية أن المتنجس الثاني أيضاً ، ينحس كالنجس فصلا عن المتنجس الأول والقدر نجس الماء والماء المتنجس نجس النارية والنارية المتنجسة بالماء القدر هي نجس جسد المصلي .

(وفي حصة المعلى بن حميس) في النجاسات أيضاً باب طهارة باطن القدم قال سئلت أبا عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ عن الحمرير يجرح من الماء فيمر على الطريق فيسيل منه الماء أمر عليه حافياً فقال ليس ورائه شيء حاف قلت بلى قال فلا بأس أن الأرض يطهر بعضها بماء (انتهى) ذلك الرواية على تنجيس النجس والمتنجس الأول واختص الثاني بالحنزير الذي جرح من الماء نجس الماء الذي يسيل منه والماء الذي يسيل منه نجس الأرض والأرض نجست باطن القدم الذي مر عليه حافياً والأرض الحرة التي وراء الأرض المستلة طهرت باطن القدم (وفي رواية محمد بن إسماعيل) في النجاسات أيضاً باب أن طين المطر طاهر عن أبي الحسن الأول عَلَيْهِ السَّلَامُ في طين المطر أنه لا بأس به أن يصيب الثوب ثلاثة أيام إلا أن يعلم أنه قد نجسه شيء بعد انحطاطه فإن المعلوم منها أن طين المطر الذي نجسه شيء بعد المطر إذا أصاب الثوب فيه مأس ولا بأس إلا لأن الطين المتنجس نجس الثوب (ويبدل على المطلوب أيضاً) الأحجار الدالة على نجاسة الرطب أو السم النابت أو نحوهما إذا وقعت فيه فارة فماتت وأنه إن كان حامداً فتلقى الفارة وما حولها ويؤكل الباقي وإن كان دائماً فلا يؤكل بل يستصح به المروبة كلها في الوسائل في الأطعمة المحرمة الباب ٤٣ وهو باب أن الفارة ونحوها إذا ماتت في الرطب أو السم .

(ووجه دلالتها) أن المتنجس لو لم يكن نجس كالنجس لم ينحس تمام الرطب أو السم الذائب ولم تسر النجاسة إلى الجميع بل كان تلقى الفارة وما حولها الملاقى لحسدها فقط وكان يؤكل الباقي

(والأخبار الآتية) الدالة على وجوب غسل الإبقاء إذا شرب منه الكلب أو العنزير أو مات فيه الجرد فإن المتنجس لو لم يكن يحسن لم يجب غسل الإبقاء الذي لم يلاق جسم الكلب أو العنزير أو ميتة الجرد بل كان يحكم بتنجيس الماء فقط ، لملاقاه عين المحس . هذا كله تمام الكلام في تنجيس المتنجس المايح الرطب .

﴿ وأما المتنجس الحامد اليابس ﴾ فيدل على تنجيسه إذا لاقاه شيء آخر برطوبة (مضافاً) إلى الإجماع والضرورة المتقدمين في كلام عرواحدس الأعلام الشاملين للمتنجس الحامد بل المحكي عن المحقق الكاظمي والوحيد السبهي بل وعن كشف الغطاء أيضاً التصريح في معاهد إجماعهم بالمتنجس اليابس الذي لاقاه شيء آخر برطوبه (طائفتان من الأخبار) .

﴿ الأولى ﴾ الأخبار الدالة منطوقاً أو مفهوماً على أن اليد القدرة أو الأصبع القدرة إذا دخلت إلى الماء تمتس الماء الشاملة باطلاقها حال يوسة اليد أو الأصبع المرويه كلها في الوسائل جملة منها في الماء المطلق وب نجاسة ما نقص عن الكبر وبمعناها في الماء المضاف باب حوار الوضوء ببقية ماء الاستنجاء وباب استحباب مسح أربعة أكف من الماء وبمعناها في العناية باب كيفية غسل الجنابة وبمعناها في الوضوء باب كيفية الوضوء .

( وفي صحيحة أحمد بن محمد ) قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يدخل يده في الإبقاء وهي قدرة قل يكفي الإبقاء (وفي قوية أبي بصير) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الجنب يحمل الركوة أو الثور فيدخل أصبعه فيه قال الكاثر يده قدرة فأهرقه الخ .

( وفي صحيحة شهاب ) عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل العنب يسهو فيعمس يده في الإبقاء قد أن يعلمها أنه لا بأس إذا لم يكن أصابع يده شيء (ومثلها) موقوفتان لجماعة (وفي جبر على من حمض عليه السلام) إذا أدخل يده وهي نظيفة فلا بأس ( وفي صحيحته ) إن كانت يده نظيفة فليأخذ كفاً من الماء ( وفي حسنه رواية ) أن لم يكن أصابع كفّه شيء عمسها في الماء ( وفي صحيحته ) ثم عمس فيه كفّه اليمنى ثم قال هكذا إذا كانت الكف ظاهرة

﴿ الثانية ﴾ الأخبار الدالة على وجوب غسل الإبقاء والكور والدن والفراش والطعنة أي البساط الشاملة باطلاقها حال يوسة هذه الأمور أيضاً المروية كلها في الوسائل بعضها في باب سؤر الكلب والخنزير وبمعناها في المحاسن باب أنه يعمل الإبقاء من الخنزير وباب نجاسة الكافر وباب وجوب غسل الإبقاء من الحمر وباب كيفية غسل الفراش وباب تعدى النجاسات وبمعناها في الأثر به المجرّمه باب نجاسة الخمر .

( وفي صحيحة علي بن حمزة ) عن موسى بن جعفر عليه السلام قال وسألته عن خنزير شرب من إبقاء كيف يصنع به قال يغسل سبع مرّات ( وفي صحيحة ابن مسلم ) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الكلب يشرب من الإبقاء قال اغسل الإبقاء .

( وفي صحيحة الفصل ) فقال رحمه نحن يعني الكلب لا نتوصاً بفضل فاصب ذلك الماء وأغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء ( وفي موثقه عمار ) قال سئل عن الكور والإبقاء يكون قدراً كيف يغسل وكف مرة يغسل قال يغسل ثلاث مرّات الخ .

(وفي رواية زرارة) إذا اضطرتهم إليها نسي آية المحوس فاعسلوها بالماء (وفي وثيقة أخرى لعمار) قال سئلته عن الدن يكون فيه الحمر هل يصلح أن يكون فيه حل أو ماء أو كأمع أو ريتون قال إذا غسل فلا بأس.

(وفي رواية إبراهيم بن أبي محمود) قال قلت للرضا عليه السلام الطنفة والفراتن يصيهما البول كيف يصع مهما وهو نعين كثير الحشو قال يغسل ما ظهر منه في وجهه إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة (ودلالة هذه الطائفة الثانية على المطلوب واضحة معلومة) إيليس الأمر فيها غسل الإباء والكوز والدن والفراتن والطنفة إلأ لأحل أن لا تعدى المعاسة إلى ما يحمل في الإباء وشبهه أو إلى الذي يحل على الفران أو الطنفة أو ينم عليه فلو لا تنجيس المتنحس اليأس ما لافاه برطوبة لم يحب غسل الأمور المذكورة كلها إذا جفت ويهت ولم يبق فيها رطوبة.

(ودعوى) ان عاية ما يستفاد من الأمر بغسل الأواني القدرة هي حرمة استعمالها دون تأثيرها في نجاسة ما يلاقيها برطوبة من المأكول والمشروب.

(ضعيفة جداً) إذ لا وجه لحرمة استعمالها بعيداً إلأ سرابة النجاسة إلى المرافق لها برطوبة فيحرم أكله أو شربه (ومثلها) في الصف مل وأصف منها دعوى أن ما ورد في تطهير الفران لم يظهر منها سوى إرالة العين والدين لا كلام في سرابة النجاسة منها إلى غيرها.

(ووجه الصف) ان رواية إبراهيم وما جرى محربها في فرض إصانة البول للفران هي تشمل حل جفاف البول أيضاً ويبوسته وحينئذ لا عين كي يحب إرالتها وعليه فليس المراد منها الاعتدال المتنحس بالبول لا مجرد إرالة العين عنه (ولعمري) أن الدعوى بين وأمثلها ليست إلأ من قيل حركة المدح في قبيل الروايات المتقدمة كلها فلا تغني هي ولا تسمن.

﴿بقي أمور أحدها﴾ أنه قد يقال إن المتنحس هو أنه ينجس كالمحس بل وحتى المتنحس الثاني ينجس لموثقة نية لعمار ولحسنه معلى بن حنيس المتقدمين جميعاً ولكن لا دليل على التنجيس إذا كثرت الوسائط (وفيه) أن الملاك في تنجيس النجس أو المتنحس الأول أو الثاني هو المالاكات مع الرطوبة المسربة وهو بعيد موجود في الوسائط الكثيرة ولو كانت سبعين واسطة.

﴿ثانيها﴾ أنه يظهر من مصاح الفقيه أن في المقام شبهة لابد إما من حلها أو الالتزام بعدم تنجيس المتنحس (منها) ما ملخصه أنه لو كان المتنحس منجساً أرم نجاسة جميع ما في أيدي المسلمين وأسواقهم لأن أغلب الناس لا يتحررون عن النجاسات ويحاطون غيرهم فيستوى حال الجميع.

(ومنها) استقرار سيرة المشرعة على المسامحة في الاحتساب عن ملاقات المتنحس (ومنها) خلو الأحبار عن التعرض لهذا الحكم (وفي الجميع) ما لا يخفى.

(أما الأولى) فلأن أقصاها الظن بنجاسة جميع ما في أيدي المسلمين من جهة السراية من متنحس إلى متنحس دون العلم ولا عبرة بالظن بل تجري معه قاعدة الطهارة.

( وهذا مصافاً ) إلى حوار المصع عن حصول الظن من أصله فعلاً عن العلم  
( وأما الثانية ) فهي بمنوعه أشدّ المصع بل السيرة مستقرة على الاحتساب عن ملاقي امتنجس بعد العلم  
بالملاقات مع الرطوبة المسرية ولو كانت الوسائط كثيرة قد بلغت ألف واسطة أو أكثر .  
( وأما الثالثة ) فهي أصعب من الجمع فإن حلوا الاحذر عن تعجيس المتنجس كما يدلّ على تسامحه بين  
المسلمين وشدة وضوحه بينهم محدّد لا يحتاج إلى السؤال أصلاً .  
( مصافاً ) إلى أنك قد عرفت وقوع السؤال عنه في جملة من الأحذر المتقدمة ( كموقفه عمار )  
أنه سئل أنا عبدالله عليه السلام عن رجل بعد في إناءه فاره وقد بوضاً من ذلك الإباء مراراً أو اعتسل منه أو غسل ثيابه  
( إلى أن قال ) فعليه أن يغسل ثيابه ويغسل كل ما أصابه ذلك الماء .  
( ورواية العيص ) قال سئلته عن رجل أصابته قطرة من طشت فيه وصوه فلان كان من بول أو قدر فليغسل  
ما أصابه إلى غير ذلك مما تقدم .  
( ثالثاً ) ان ما استدلل به أو أمكن الاستدلال به لعدم تعجيس المتنجس مطلقاً أو الممتنجس العذوق  
جملة من الروايات المروية في الوسائل ( ففي رواية سماعة ) في نوافض الوضوء باب حكم اللبل المشته قال قلت  
لأبي الحسن موسى عليه السلام إني أبول ثم امسح بالأحجار فيحيي مني اللبل ما يفسد سراويلي قال ليس  
به بأس .  
( وفي رواية حكم بن حكيم ) في النجاسات باب أن السحاسة إذا أصابت بعض العصور وهو الباب ٦ أنه  
سأل أنا عبدالله عليه السلام فقال له أبول فلا أصيب الماء وقد أصاب يدي شيء من البول فأمسحه بالحناط وبالتراب  
ثم تمزق يدي فأمسح به وجهي أو بعض جسدي أو يصيب ثوبي قال لا بأس به  
( وعن قرب الأسناد <sup>(١)</sup> ) والمسائل عن علي بن جعفر عليه السلام قال وسألته عن حبة أصابت يده حذوة فمسحها  
بحرقه ثم أدخل يده في غسله قبل أن يغسلها هل يجر به أن يغسل من ذلك الماء قال إن وجد ماء غيره فلا يجر به  
أن يغسل وإن لم يجد غيره أحرأ ( بتقرير ) أن اليد التي أصابته حذوة فمسحها بخرقه لو كانت تنجس هي كالنجس  
لم يجر الإعتسال من الماء الذي أدخل فيه يده وهي بتلك الحالة حتى إذا لم يجد ماء غيره فامسح بوجوب التيمم  
حينئذٍ شرعاً .  
( وفي موقفة حنان ) في نوافض الوضوء في باب حكم اللبل المشته قال سمعت رجلاً سئل أنا عبدالله عليه السلام  
إني ربما بليت فلا أقدر على الماء ويشتدّ ذلك عليّ فقال إذا بليت وتمسحت فامسح ذكرك مرّتين فإن وجدت  
شيئاً فقل هذا من ذلك .  
( وفي رواية ثانية لحكم بن حكيم ) في الوافي باب التطهير من البول قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام إني أعود  
إلى السوق فاحتاج إلى البول وليس عدي ماء ثم امسح وأنتشف بيدي ثم امسحها بالحناط وبالأرض ثم أحدث  
جسدي بعد ذلك قال لا بأس .

(وفي ذيل صحيحة العيص) في النجاسات باب أن النجاسة إذا أصابت بعض العصى قل سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مسح ذكره بيده ثم عرقت يده فأصاب ثوبه يغسل ثوبه قال لا .  
(وفي رواية حمص) في النجاسات باب غسل الإبهام من الخمر قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الدن يكون فيه الخمر ثم يجفف فيجعل فيه الخل قال نعم .

(وفي صحيحة أبي أسامة) في النجاسات باب طهارة بدن الحنظل قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام تصيبني السماء وعلى ثوب فتسله وأنا حنظل فيصيب بعض ما أصاب جسدي من المني أفاضلي فيه قل نعم .  
(وفي صحيحة زرارة) في الباب المتقدم قال سئل عن الرجل يحنظل في ثوبه أيتجفف فيه من غسله قال نعم لا بأس به إلا أن تكون الطلعة فيه رطبة فانكأت خافقة فلا بأس .

(وفي رواية ثابة لمعلي بن حمزة عليه السلام) عن أخيه في باب طهارة ماء الاستنجاء من أبواب النجاسات قال سألت عن الكيف يصب فيه الماء فينصح على الثياب ما حاله قال إذا كان خافقاً فلا بأس .

(وفي حنيفة بن عيسى) في الماء المطلق باب نجاسة ما نقص من الكبر قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل الحنظل ينتهي إلى الماء القليل في الطريق ويريد أن يغسل منه وليس معه ماء يعترف ويبدأ قدرتان قال يصعب يده ثم يتوضأ ثم يغسل هذا ما قاله عز وجل وما جعل عليكم في الدين من حرج .

(وفي صحيحة محمد بن مسلم) في الباب ١١ من أحكام الخلوة قال قلت لأبي حمزة عليه السلام رجل نال ولم يكن معه ماء قل يصعب يده ثم يتوضأ ثم يغسل هذا ما قاله عز وجل وما جعل عليكم في الدين من حرج بعد ذلك شيء فليس من البول ولكنه من الحوائض (قال) شيخنا الأصغر وربما استظهر من الصحيحة أن المتنجس لا ينجس .

(والجواب عن الجميع) أن هذه الروايات بعد تسليم دلالتها على عدم تنجيس المتنجس مطلقاً أو المتنجس الجاف مما لا يمكن الأخذ بها فيقال تلك الروايات المتواترة الدالة على تنجيس المتنجس التي قد عمل بها الأصحاب جميعاً الآمن قد عرفت بل عليها عمل عموم المسلمين كافة بل تنجيته هو من ضروريات الدين إذ لو قل قائل إن من نال في إياه ثم أفرغه حتى يابس الإبهام ثم صب فيه الماء أو المرق أو ما يبع آخر فهذا مما لا يجوز شره بالصورة من دين الإسلام كان صحيحاً حديثاً .

(ومضافاً) إلى أن دلالة جملة منها على عدم تنجيس المتنجس محل تأمل وتردد (فإن رواية سماعة) مما حوّر الاستنحاء من البول بالأحجار فتوافق مذهب الشافعي على ما في الخلاف بل مذهب الجمهور كما عن التذكرة .

(والرواية الثانية لحكم) وإن صرحت بالبول والتمسح بعده ثم مسح يده بالحنظل وبالارض ثم حك جسده لكن ليس فيها ظهور ولا اشعار بأن الحدث كان مع رطوبة الجسد كي يكون نهي الناس دليلاً على عدم تنجيس المتنجس اليابس إذا لاقاه شيء آخر برطوبته (كما أن ذيل صحيحة العيص) ليس فيه تصريح ولا ظهور بأنه قد نال ثم مسح ذكره بيده ثم عرقت يده فأصاب ثوبه يغسل ثوبه بل هو مجرد مسح الذكر فكان الرواية تحييلاً أنه إذا مسح ذكره بيده ثم عرقت يده فأصاب ثوبه فعليه غسل ثوبه فقال عليه السلام : لا .

## فصل

### في حرمة أكل النجس او المنتجس

مسئلة ١ - لا يحوز أكل النجاسات ولا شربها (١) وهكذا المنتجسات (٢) بإحلاف فيه بن علمائنا

(وأما رواية حفص) فهي من أدلة طهارة الخمر لأم أدلة عدم تنجس المنتجس ( كما أن صحيحتي أبي أسامة ووزارة) هما من أخبار طهارة المنى كسائر ما ورد في طهارته المحمول على التقيّة لمعارضته بما دلّ على نجاسته وموافقته للعادة

(وأما الرواية الثانية لعلي بن جعفر عليه السلام) وحسنه محمد بن ميسر فهما من أدلة عدم انفعال القليل بملاقات النجاسة وكأن وجه التقييد بجفاف الكنيف في الأولى منهما أن مع رطوبة العين الملوحة في الكنيف عالماً بتغير الماء فينجس فإذا نصح على الثوب تنجس الثوب دون ما إذا كانت العين حافة فلا يتغير الماء ولا ينجس وقد علمت في محله حال أحراز عدم انفعال القليل بملاقات فلا تعيد الكلام فيها ثانياً

(١) أما عدم حواز أكل النجاسات ولا شربها (فيبدل عليه) - مضافاً إلى ما ادّعاء الجواهر في الأطعمة في الجامعات المحرمة من نفى الحلاف فيه (قال) بل الإجماع بتسميه عليه (وقال) في المائعات المحرمة إجماعاً أو ضرورة - أمور:

(مهما) التعليق المذكور في قوله تعالى «قد لا أحد فيما أوحى إليّ محرماً على طعمه يطعمه إلا أن يكون ميتةً أو دماً مسفوحاً أو لحماً خبزاً راناً» بناءً على كون الرحس هو النجس كما في مجمع البيان بل من التهذيب أنه النجس بإحلاف.

(نعم قد ذكر في اللغة) معاني أحر للرحس كعمل الفسح والعقب عليه ووسوسة الشيطان إلى غير ذلك ولكن المناسب للمقام هو ذلك.

(ومهما) قوله تعالى «والرُحْرُوحُ» بناءً على كون المراد من الرُحْرُوح النجس كما هو أحد معانيه وهو المناسب لما قبله: وثيابك فطهر.

(ومهما) ما رواه في الأطعمة المحرمة في الوسائل باب تحريم أكل النجس عن تحجب العقول عن الصادق عليه السلام في حديث قال فيه وأما وحوه الحرام من البيع والشراء (إلى أن قال) والبيع للميتة أو الدم أو لحم الخنزير أو شيء من وحوه النجس فهذا كله حرام ومحرّم لأن ذلك كله منهي عن أكله وشربه إلح (هذا كله مضافاً) إلى أن حمله من النجاسات قد ورد في تحريم أكلها أدلة خاصة كالهيئة والدم ولحم الخنزير والحمز على القول بسجاسته وأشياء ذلك (وجملة منها) هي مما تعافه الأنفس كالبول والغائط والمنى والدم فتدخل هي تحت قوله تعالى «ويحرم عليهم الجثث» بناءً على كون المراد من الجثث القبائح وما تعافه الأنفس كما في مجمع البيان وغيره (وقال في المصنف) الغثيث النجس وعليه فتشمل الآية عامة النجاسات من غير اختصاص بما تعافه الأنفس فقط.

(٢) وأما عدم حواز أكل المنتجسات ولا شربها (فيبدل عليه) مضافاً إلى ما ادّعاء الجواهر في الأطعمة



مسئلة ٢ - لا يجوز التسميع لاكل الغير المحض أو المتنجس وهكذا التسميع لشربه إذا قدم طعاماً أو شراباً نضجاً أو مشججاً إلى الغير لأكله أو لشربه من غير أن يغرسه ويبيته له لم يحز ذلك شرعاً (١) من

في الجامعات المحرمة من نهي العالاف فيه ( قال ) بل الاجماع يقسميه عليه ايضاً ( وقال ) في المايعات المحرمة بلا حلال ولا اشكال - (طوائف من الاحبار ) المرويه كلها في الوسائل

( الاولى ) الاحبار الدالة على حرمة اكل الزيت او السمن ادامات فيه فارة اكثرها في الاطعمة المحرمة من ان الفارة ونحوها اذا ماتت في الزيت او السمن وبعضها في ابواب المصافى وبخاصة المصافى بملاقات النجاسة وبعضها في التجارة باب حواص بيع الزيت والسمن النجسين للاستصباح بهما

( الثانية ) الاحبار الدالة على حرمة المرق اذا طسح وفي القدر فارة او على حرمة الدقيق اذا كان فيه جزء الفار او حرمة العجين اذا عجن بماء نجس بعضها في باب نجاسة المصافى بملاقات النجاسة وبعضها في الاطعمة المحرمة من ان الفارة ونحوها اذا ماتت في الزيت او السمن وبعضها في الاسرار باب حكم العجين بالماء النجس وبعضها في التجارة باب حكم بيع المدككي المختلط بالميت .

( الثالثة ) الاحبار الدالة على حرمة شرب الماء المتنجس بدم او بول او كلب او خيعة ونحوها بعضها في الاسرار باب طهارة اسرار اصناف الاطيار وباب سؤر الكلاب والخرير وبعضها في اميائه باب نجاسة ما نقص عن الكرك وباب عدم نجاسة الكرك من الماء الراكد وباب نجاسة الماء بتغيير طعمه او لونه او ريحه

( الرابعة ) الاحبار الآمرة بفعل الواجب المتعصية مدعوى انه لا وجه لعسفه إلا عدم تعدد النجاسة الى ما يؤكل فيها رطباً او بشرط فيحرم وقد مضى تفصيل ذلك الاحبار في المسئلة السابقة

( الخامسة ) الاحبار الواردة في تحريم الأكل في أبواب الكفار وقد عقد لها باباً بهذا العنوان في الاطعمة المحرمة فان أبوابهم حتى على القول بطهارة أهل الكتاب هي نجسة لما يأكلون فيها من احيته ولحم الخمر ونحوها فليس لهمي عن الأكل في أبوابهم إلا لسرانة النجاسة منها الى ما يوصح فيها من الطعام او الشراب فيحرم اكله او شربه .

(١) ووجه عدم الحوار ان الاحكام الشرعية ومنها حرمة اكل المحض او المتنجس او شربه تنبع المصالح والمفاسد وايضا العير في مطلق المصنعة ولو لم تكن من المعسدة المهمة والأضرار القويّة فيصح لا يجوز العقل وكلما لا يجوز العقل لا يجوز الشرع .

( هذا مصداقاً ) الى استعادة المطلوب من الروايات المانعة عن بيع الزيت الذي مات فيه الفارة إلا بشرط ان يبيته لمن اشتراه لتصح به ، فراجع تجارة الوسائل باب حواص بيع الزيت والسمن النجسين للاستصباح بهما

( بل لا يبعد ) استعادة المطلوب من صحيحه ابن ابي عمر المروية في الاسرار باب حكم العجين بالماء النجس المشتعلة على قوله قيل لابي عبدالله عليه السلام في المعين يبيع من الماء المجس كيف يصنع به قال يباع ممن يستحل اكل الميتة

( ومن صحيحته الاخرى ) في التجارة باب حكم بيع المدككي المختلط بالميت قال يدفن ولا يباع .

غير فرق على الظاهر بين كون الغير كثيراً أو قليلاً (١) .

مسئلة ٣ - لا يجب إعلام الغير إذا أراد أن يأكل أو يشرب نجساً أو متنجساً وهو جاهل بالموضوع لا يعلم به (٢) كما إذا أراد أن يأكل ميتة وهو لا يعلم أنه ميتة أو أراد أن يشرب حمراً وهو لا يعلم أنه خمر وإن كان مع ذلك من المستحسن إعلامه .

( ومن رواية ركريتا بن آدم ) المروية في باب نجاسة الخمر قال فيها قلت لعمرو أريد قطر في عجين أو دم قال فقال قد قلت أئيمه من اليهودي والنصراني وأبين لهم قال نعم فانهم يستعملون شربه الخ فيه لو حذر التسيب لأكل الغير المتنجس لم يجب بيع المعين الذي عجن بالماء النجس أو الذي قطر فيه الخمر أو النبيذ أو الدم ممن يستعمل أكل الميتة من اليهودي والنصراني دون المسلم أو دفنه ولا يبيعه فإذا لم يحذر التسيب لأكل المتنجس فالنجس بطريق أولى .

(١) فإن الملاك في الكدر وهو تفريق العقل إيقاع الغير في المفسدة قليلاً وكثيراً واحداً ومجرد رفع التكليف عن الصغير مما لا يجوز إيقاعه في المفسدة ولو كانت قليلة ( بل لا يبعد ) استفادة عدم حوار التسيب لأكله النجس أو المتنجس منصوص المتقدمة فاته لو حار ذلك لم ينحصر أمر المعين المتنجس ببيعته من اليهودي أو النصراني أو بدفنه بل كان يعلم الطفل الصغير .

( نعم الظاهر ) حوار التسيب لأكل الحيوانات النجس أو المتنجس أو لشربه على كراهية كما يظهر من رواية أبي بصير المروية في الأشربة المحرمة باب أنه لا يجوز سفى الخمر صبياً قال سألت عن الشهمة البقرة وغيرها نسقى أو نطعم ما لا يحل للمسلم أكله أو شره أبكره ذلك قال نعم بكره ذلك

(٢) وذلك لعدم الدليل على وجوب إعلام الغير في هذه الصورة لا عقلاً ولا شرعاً ومجرد احتمال ما أراد أكله أو شره على انفسدة ما لا يوجب استقلال العقل بوجوب إعلامه ما لم تكن المفسدة من الأضرار المهمة الواردة عليه وإن استقل بحسن إعلامه حيثئذ ومنه يستكشف حسن إعلامه شرعاً أيضاً من دون أن يجب ذلك عقلاً أو شرعاً .

( وتوهم ) وجوب إعلامه في هذه الصورة من باب النهي عن المنكر ( صيف حدّ ) فإن النهي عن المنكر إنما هو في صورة علم الغير بالمنكر وتعمده المصيبة أو جهله بالحكم كما يظهر ذلك من روايه يحيى الطويل المروية في الوسائل في الأمر بالمعروف باب اشتراط الوجوب بالعلم قال قال أبو عبد الله عليه السلام إنما يؤمر بالمعروف وينهى عن المنكر ممن فيتعلم أو جاهل فيتعلم الخ لا في صورة الجهل بالموضوع

( بل قد يقال ) إن أدلة النهي عن المنكر مما يختص بصورة العلم والتعمد بالمصيبة فقط وأما في صورة الجهل بالحكم فأدلة النهي عن المنكر قاصرة عن الشمول لها وإن لم تقتصر أدلة تعليم الجاهل كآية المعر والروايات المروية في الوافي في باب ثواب العالم والمتعلم وفي باب بطل العلم فراجع .



فرق بين قليلها وكثيرها (١) عدى الدم كما سيأتي تفصيله ولا بين ما ترشش على الثوب أو البدن عند الاستنجاء مثل رؤس الأبر من النجاسات وبين غيره (٢) .

مسئلة ٣ - لا يجوز التمسك لأن يصلى العير في النجس كما إذا دعه أو أعاره ثوباً نجساً ولم يخبره أنه نجس حتى صلى فيه فإن ذلك غير جائز (٣) نعم إذا لم يكن هو السب لذلك بل رأى أن العير يصلى في النجس

(١) كما هو المشهور على ما صرح به المدارك وغيره وذلك نظراً إلى الطلاقات الأدلة المتقدمة كما صرح به الحواهر وغيره فلا ينفي أدأ فرق في وجوب إزالة النجاسات عن الثياب والبدن بين قليلها وكثيرها (ومن العجيب) كما تقدم في محاسن الدم ما عن ابن الحنبل في المختصر الأحادي من أن كل نجاسة وقعت على ثوب وكانت عينا محتمة أو منقسمة دون سعة الدرهم الذي يكون سعته كمقد الإبهام الأعلى لم يتحس الثوب إلا أن تكون النجاسة دم حيض أو متباً فإن قليلهما وكثيرهما سواء ( انتهى )

فإنه إن أراد أن كل نجاسة إذا كانت أقل من الدرهم فهو ما يعنى عنه أي لم يجب إزالته عن الثوب فهذا كما قلنا عجيب إذ لا دليل عليه فيما سوى الدم كما سيأتي ( ومن هنا ) تقدم من المدارك هناك أنه لم يقف له في ذلك على حجة وها هو على مقتد وصرح الحواهر ها هنا بأنه لا مسند له إلا القيس

( وإن أراد ) أن أعيان النجاسات إذا كانت أقل من الدرهم فلا تمحس أو ليست نجاسة أصلاً فهذا أعجب بل هو واضح البطلان ولعل من هنا حكى عن المشهور أن خلاف ابن الحنبل إنما هو في العفو لا في إكثار أصل النجاسة .

( وعلى كل حال ) أن الظاهر أن نظره في استثناء دم الحيض والمنى في كلامه المتقدم إنما هو إلى (رواية أبي بصير) عن أبي عبد الله عليه السلام أو أبي حمزة عليه السلام المروية في الباب ٢١ من المحاسن قال لا تماد الصلاة من دم لا يضره عديم الحيض بين قليله وكثيره في الثوب إن رآه أو لم يره سواء ( ورواية سماعة ) في الباب ١٩ من المحاسن قال سألت عن المني يسبب الثوب قال أصل الثوب كله إن جفى عليك مكانه قليلاً كان أو كثيراً .

(٢) وما عن السرائر مما حكاه عن بعض الأصحاب من أنه لا بأس بما ترشش على الثوب أو البدن عند الاستنجاء مثل رؤس الأبر من النجاسات ( صعيص حدأ ) وهكذا ما عن السيد من العفو عن حصوس البول إذا ترشش عند الاستنجاء كرؤس الأبر

( ووجه الصغ ) إطلاقات الأدلة المتقدمة الآمرة كلها بإزالة النجاسات عن الثياب والبدن الشاملة حتى لمثل رؤس الأبر ( هذا مصافاً ) إلى ما عرفته آتياً من حبر الحسن بن زياد المروية في الباب ١٩ من المحاسن قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يبول فيصيب بعض جسده قدر نكتة من بوله فيصلى ثم يذكر بعد أنه لم يفصله قال يعسله ويعيد صلاته ( وفي حبر ابن مسكان ) في الباب المذكور مثله فراجع .

(٣) كما صرح به في العروة في المسئلة ٣٢ من أحكام النجاسات ( ووجهها تقدم معنا ) في عدم حوار التمسك كل العير المحس أو المتحس من تبعه الأحكام الشرعية ومنها حرمة الصلاة في المحس للمصالح والمعاقد وإيقاع الغير في مطلق المفسدة ولو لم يكن من المعاقد المهمة والأسرار القوية قبيح عقلاً ومن المعلوم أن ما لا يحوز

وهو لا يعلم أنه نجس فلا يجب إعلامه (١).

المقل لا يجوز له الشرع.

(ودعوى) أن المعدة إما هي في الصلاة في النجس المعلوم أو المنسى دون المحبوس ولذا تماد الصلاة في الأولين دور الثالث كما سيأتي تفصيله (ضعيفة جداً) فإن الظاهر من أدلة المنع عن الصلاة في النجس أن في الصلاة في النجس إما هي هي معدة و مدقة غائبة أنه إذا صلى في النجس المحبوس لا تماد الصلاة منه تعالى على عاده فحراً غير المأمور به عن المأمور به كالأتمام مكان القصر جهلاً أو كل من الجهر والإحداث مكان الآخر كذلك أي جهلاً.

(نعم يظهر من الحقائق) أن المستعاد من (موتقة عبدالله بن بكير) المروية في أبواب النجاسات من أنه لا يجب إعلام الغير بالنجاسة قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أعار رجلاً ثوباً صلى فيه وهو لا يصلي فيه فقال لا يعلمه قلت فإن أعلمه قال يعيد (أنه يعود التسبب) لأن يصلي الغير في النجس.

بل أعلمه يمكن القول باستعداده من (صحيحة العيص) أيضاً المروية في النجاسات في الباب ٤٠ قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أعار رجلاً ثوباً صلى فيه وأما ثم إن صاحب الثوب أحمره أنه لا يعيد شيئاً من صلاته (ودعوى) أن الحريين وإن تدارسا بالنسبة إلى الإعادة وعدم الإعادة بعد الإعلام ولكنهما مشتركان في عدم وجوب الإعلام بتنجاسة الثوب الذي استعاداه الغير.

ولكن التثبت بالحريين لذلك في غاية الصعف (وهما) ليسا في مقام حوار إعادة الثوب النجس بدون إعلام المستعير بل هما في مقام أن المعير إذا أعار الثوب بدون إعلام المستعير تنجاسته أما لسياناً أو عصياناً أو جهلاً بالحكم حتى صلى المستعير فيه لا يجب عليه إعلامه بعد ما صلى وإذا أعلمه ففي الأول يعيد وفي الثاني لا يعيد وشيء منهما غير مربوط بالإعلام من قبل الصلاة أبداً.

(١) وذلك لعدم الدليل على إعلامه كما هو الشأن في كل شبهة تحريرية موضوعية يأتى بها المعير وهو جاهل بالموضوع لا يعلم به فلا يجب إعلامه إلا لأمر المصلحة الواردة في المعصية أو الأعراس بل في الأموال الطائلة أيضاً فيجب حينئذ إعلامه لاستكشاف الوجوب من شدة اهتمام الشارع بهذه الأمور جداً ومن المعلوم أن أبواب النجاسات ليست هي من هذا القليل قطعاً فلا يجب الإعلام فيها.

(وعليه) فما عن العلامة في أحوبة السيد السعيد مهنا بن سنان المدني من وجوب إعلامه محتجاً بكونه من باب الأمر بالمعروف وهو كما ما أفاده والذي المرحوم في تعليقه على العروة من وجوب إعلامه محتجاً بكونه من باب النهي عن المنكر الواقعي، ضعيف لا يعتمد عليه.

(ووجه الصعف) ما أشير إليه في عدم وجوب إعلام الغير إذا أراد أن ياكل أو يشرب نجساً أو متنجساً وهو جاهل بالموضوع من أن أدلة النهي عن المنكر إما هي تشعل صورة علم الغير بالمنكر وتعمده المعصية أو صورة جهله بالحكم لا صورة جهله بالموضوع فإنه لا دليل فيها على إعلامه.

بل الدليل هنا على عدم إعلامه (وهو صحيحة تهمس مسلم) عن أحمد بن محمد المروية في أبواب النجاسات ما أن أنه لا يجب إعلام الغير بالنجاسة قال سألت عن الرجل يرى في ثوب أخيه دماً وهو يصلي قال لا يؤذنه حتى

## فصل

### في العفو عن دم القروح والجروح

مسئلة ١ - دم القروح أو الجروح معفو عنه (١) في الثياب والبدن فلا يجب إزالته للصلاة إلى أن تسراً

ينصرف . المؤتدة (صحيحة عبدالله بن مسان) المروية في الباب المذكور عن امي عبد الله رضي الله عنه قال اعتسل أبي من الحذافة فتبيل له قد أقيت لمعة في طهرتك أم يصبا الماء فقارله : ما كان عليك لو سكت ثم مسح تلك اللعة (ومثل الصحيحة) حديث أبي بصير في الباب ٣٩ من أبواب الحمامة فراجع

(١) العفو عنه في الحمله أجماع لا ريب فيه (ويبدل عليه) مضافاً إلى ذلك جملة من الاحبار المروية في الوسائل في أبواب النجاسات باب حوار الصلاة مع نجاسة الثوب والبدن بدم القروح والقروح .

(وفي صحيحة ليث المرادي) قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام الرجل يكون به الدمايل والقروح وحده وثبته مملوءة دماً وقيحاً ولبسه بممرلة حله فقال يصلي في ثبته ولا يغسلها ولا شيء عليه .

(وفي صحيحة أبي بصير) قال دخلت على أبي جعفر عليه السلام وهو يصلي فقال لي فائدي إن في ثوبه دماً فلما انصرف قلت له إن فائدي أحمرني أن ثوبك دماً فقال لي إن بي دمايل ولست أعسل ثوبي حتى تسراً .

(وفي موثقة سماعة) عن أبي عبدالله عليه السلام قال إذا كان بالرجل جرح سائل فأصاب ثوبه فلا يغسله حتى يسراً وينقطع الدم (وفي صحيحة محمد بن مسلم) عن أحدهما عليه السلام قال سأله عن الرجل يحرح به القرح لا يزال يدمي كيف يصنع قال يصلي وانكأ الدماء تبيل .

(وفي صحيحة عبد الرحمن) قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام الحرح يكون في مكان لا يفدر على ربطه فيسيل منه الدم والقيح فيصيب ثوبي فقال دعه فلا يضرك إن لا يغسله

(وفي رواية الحمصي) قال رأيت أبا جعفر عليه السلام يصلي والدم يسير من ساقه (وفي مصبرة سماعة) قال سأله عن الرجل به الحرح والقروح فلا يستطيع أن يربطه ولا يغسل دمه قال يصلي ولا يغسل ثوبه كل يوم الأمر فائده لا يستطيع أن يغسل ثوبه كل ساعة .

(وعن كتاب الرطلي) أن صاحب القرحه التي لا يستطيع صاحبها ربطها ولا حبس دماها يصلي ولا يغسل ثوبه في اليوم أكثر من مرة (وفي موثقة عماد) عن أبي عبدالله عليه السلام قال سأله عن الدمل يكون بالرجل فينفجر وهو في الصلاة قال يمسحه ويمسح يده بالحائط أو بالأرض ولا يقطع الصلاة .

ثم إن في المسئلة أقوالاً عديدة (فلاكثر) على العفو عن دم القروح أو الجروح مطلقاً إلى أن تسراً (وعن قواعد العلامة) ومظاهر نهايته وفي طهارة شيعتنا الاضاري اعتبار المشقة في إزالة الدم

(وعن جمع من الأصحاب) اعتبار عدم الانقطاع في الدم وهم بين مطلق في القول به وبين مصرح بعدم انقطاعه في زمان يتسع أداء الصلاة (وعن جمع آخرين) اعتبار كل من المشقة وعدم الانقطاع جميعاً بل عن كشف الغطاء نسبة هذا القول إلى الأكثر ثارة وإلى المشهور الأخرى ولكنه غير معلوم .

القروح أو الجروح ولا يحب تقليل الدم (١) ولا تبديل الثوب مع الإمكان (٢) ولا غسل الثوب كل يوم

(وعلى كل حال الحق) هو القول الأول أي المعو عن دمي القروح والجروح في الصلاة مطلقاً ولو لم يكن في إراتها مشقة وكان لهما انقطاع يسع أداء الصلاة كاملاً (ويكفي في دم القروح) إطلاق صحيحة لثب المسوق في مقام البيان (يصلى في ثيابه ولا يغسلها ولا شيء عليه) (ويكفي في دم الجروح) إطلاق موثقة سماعة المسوق في مقام البيان أيضاً (فلا يغسله حتى يبرأ ويقطع الدم) إذا المراد من الحرج السائل فيها ليس هو السائل في تمام الوقت أو مع فترة لاتسع الصلاة بل مطلق السائل الذي أصاب الثوب في قتال الحمد الذي لا يصيب الثوب أصلاً

﴿ وأما ما استدلل به أو امكن الاستدلال به ﴾ لاعتبار المشقة أو عدم الإيقطاع أو كليهما جميعاً فهو امور :

(الأول) الافتصار على المتيقن (وفيه) أنه مما لا وجه له في قتال الاطلاق المذكورين .

(الثاني) ما تقدم عن كتاب الرنط لما فيه من عدم استطاعة الرنط ولا حس الدم فإنه مما يؤدي إلى اعتبار كلا القيدين جميعاً ( وفيه ) أنه مما لا يصلح لرفع اليد به عن الاطلاقين المسوقين في مقام البيان أبداً وذلك لجواز كون القيد فيه جارياً مجرى الغالب فلا مفهوم له

( الثالث ) صحيحة عبدالرحمان ومصرة سماعة لما فيهما من عدم القدرة على الرنط على نحو لا يصيب الثوب وهو كناية عن المشقة الشديدة .

(وفيه) أن عدم القدرة على الرنط معروض في كلام السائل بحكم الإمام عليه السلام بالمعو في مودده مع لا ينافي حكمه به في غير مودده أيضاً أي في مورد القدرة على الرنط وأما فصله عليه السلام في ذيل مضمة سماعة فإنه لا يستطيع أن يغسل ثوبه كل ساعة ففيه مصافاً إلى ما قيل من أنه حكمة لتشريع المعقولات له ليدور المعو مداره وجوداً وعدمه أن المراد منه هو المشقة العرفية العادية ولا بأس بالالتزام بها لا المشقة الحقيقية البالغة حد العسر والحرج الرافعين للتكليف في كل مقام .

(الرابع) صحيحة محمد بن مسلم لما فيها من أنه لا يراد يدعى (وفيه) أنه مفروض في كلام السائل ولا يشتبه به اختصاص المعو بما إذا كان الدم سائلاً دائماً .

(١) وذلك لما عن الشيخ من الإجماع على عدم وجوب تقليل الدم ولا تعصيب الحرج (هذا مضافاً) إلى إطلاقات جملة من الأخبار المتقدمة .

(نعم قوله في موثقة) عمار يمسحه ويمسح يده بالمحاط أو بالأرض وما يوهم وجوب تقليل الدم ولكن لا بد من حمله على الاستحباب حملاً بينه وبين تلك الاطلاقات المسوقة في مقام البيان (مضافاً) إلى أنه ليس فيها تصريح ولا ظهور بانعجار الدمل بالدم بل لملمه كان بالقبح كما يتفق كثيراً .

(٢) وإن حكى وجوبه مع الامكان عن المنتهى معللاً بانتفاء المشقة حيثئذ فينتفى الترحيص (ولكنه ضعيف) لما عرفت من أن المعو مما لا تدور مدار المشقة (هذا مضافاً) إلى إطلاقات الاحبار المتقدمة الخالية كلها عن الامر بتبديل الثوب المسوقة جميعاً في مقام البيان .



مرة وإن استحب (١) نعم إذا تعدى الدم في الثوب أو البدن عن محل الضرورة من القروح أو الحروح لم يعد وجوب إزالته (٢).

## فصل

### في العفو عن الدم إذا كان أقل من الدرهم

مسئلة ٩ - الدم إذا كان أقل من مقدار الدرهم فهو معفو عنه شرعاً فلا يجب إزالته للصلاة ما خلا فيه بين علمائنا كما أنه إذا كان أكثر من مقدار الدرهم فهو غير معفو عنه ما خلا فيه أيضاً بين علمائنا (٣) وأما إذا كان بمقدار الدرهم لا أقل ولا أكثر فالعفو عنه محل خلاف بينهم (٤)

بل لعل قوله عليه السلام ولا يمسها ولا شيء عليه أو فلا يترك أن لا يغسله أو لست أغسل ثوبي حتى يبرأ أو فلا يغسله حتى يبرأ هو كالصريح في عدم وجوب التبديل بعد امتناع غسل الجميع على صورة عدم الامكان .

(١) كما عن جمع من الأصحاب والمستند في استحباب غسل الثوب كل يوم مرة هو مصرة سماعة المتقدمة بل وما تقدم من كتاب الرطبي أيضاً فإن مقتضى الجمع بينهما دين الإطلاقات المسوقة كلها في مقام البيان هو حملها على الاستحباب بل قوله عليه السلام في صحبة أبي بصير لست أغسل ثوبي حتى يبرأ أو قوله عليه السلام في موثقة سماعة فلا يغسله حتى يبرأ وينقطع الدم كالصريح في عدم وجوب غسله في كل يوم مرة (فما في الحدائق) من وجوب غسله كل يوم مرة محملاً بالخيرين (صحيح جداً) سيما مع اعترافه بعدم القائل به منهم .

(٢) كما عن المنتهى احتياريه وعن المعالم تعيينه وذلك لأصناف الأحاد كلها إلى المتعارفين الغالب وهو وجود الدم في الثوب أو البدن في محل الضرورة من القروح أو الحروح فإذا أصاب دم الحرح الملوحد في رجله مثلاً رأسه أو وجهه أو ممامته وحس عليه غسله اقتضاراً فيما حالف القاعدة على منصرف النصوص فقط دون غيره (والله العالم) .

(٣) بل الإجماعات المحكية في طرفي المسئلة أي في العفو عن الأقل من الدرهم وعدم العفو عن الأكثر من الدرهم مستقبضة وإن حكى عن ابن أبي عقيل ما طاهره عدم العفو عن الدم مطلقاً وإن كان أقل من الدرهم وأنه قال : ولو رآه يعني الدم قبل صلاته ، أو علم أن في ثوبه دماً ولم يغسله حتى صلى أعاد وغسل ثوبه قليلاً كان الدم أو كثيراً وقد روى أنه لا إعادة عليه إلا أن يكون أكثر من مقدار الدينار (انتهى)

ولكن قد يدعى أن قوله قليلاً كان الدم أو كثيراً هو راجع إلى خصوص غسل ثوبه لا إلى إعادة الصلاة فلا تنافي بين كلامه وكلام الأصحاب ولكنه بعيد جداً فإن طاهره الرجوع إلى كلا الأمرين اعنى إعادة والغسل جميعاً وعلى كل حال لا عبرة بخلافه إن كان مخالفاً بعد كون العفو عن الأقل إجماعاً فتوى وصاً (٤) فمن الأكثر بل عن المشهور عدم العفو عنه بل عن الخلاف الإجماع عليه وعن كشف الحق لسته

## والأقوى عدم المعو عنه (١) .

إلى الإمامية ( وعن السيد وسائر ) المعو عنه وقواء المدارك والجواهر صريحاً ومنشأ الاختلاف اختلاف الأحيار المروية في الوسائل في النحاسات باب حوار الصلاة مع نجاسة الثوب والندب مما ينقص عن سعة الدرهم من الدم .

( وفي صحيحة عبدالله بن أبي يعفور ) قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام الرجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم ثم يعلم فينسى أن يغسله فيصلي ثم يذكر بعد ما صلى أيعيد صلاته قال يغسله ولا يعيد صلاته إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله ويعيد الصلاة .

( وفي رواية حميد بن دراج ) عن بعض أصحابنا عن أبي حمزة وأبي عبدالله عليهما السلام أنهما قالا لا بأس بأن يصلي الرجل في الثوب وفيه الدم متفرقاً شبه المضع وإن كان رآه صاحبه قبل ذلك فلا بأس ما لم يكن مجتمعاً قدر الدرهم .

( وفي حصة محمد بن مسلم ) عن طريق الكليني قال قلت له الدم يكون في الثوب على ما في الصلاة قال إن رأيته وعليك ثوب غيره وطرحه وصل وإن لم يكن عليك ثوب غيره فامس في صلاتك ولا إعادة عليك ما لم يرد على مقدار الدرهم وما كان أقل من ذلك فليس شيء رأيته قبل أو لم تره وإذا كنت قد رأيته وهو أكثر من مقدار الدرهم فصبغت غسله وصلت فيه صلاة كثيرة فأعد ما صليت .

( وعن التهذيب ) هكذا وما لم يزد على مقدار الدرهم من ذلك فليس شيء بزيادة الواو وحذف وما كان أقل ( وعن الاستبصار ) بحذف الأخير وترك زيادة الواو .

( وفي صحيحة اسماعيل الجعفي ) عن أبي حمزة عليه السلام قال في الدم يكون في الثوب إن كان أقل من قدر الدرهم فلا يعيد الصلاة وإن كان أكثر من قدر الدرهم وكان رآه فلم يغسله حتى صلى فليعد صلاته وإن لم يكن رآه حتى صلى فلا يعيد الصلاة .

( وفي الرصوى ) المروي في المستدرک في الباب المتقدم قال عليه السلام إن أصاب ثوبك دم فلا بأس بالصلاة فيه ما لم يكن مقدار درهم وإف والوافي ما يكون ورنه درهماً وثلاثاً وما كان دون الدرهم الوافي فلا يجب عليك غسله ولا بأس بالصلاة فيه .

( وفي الجواهر ) قال والمروي عن كتاب علي بن حمزة عليه السلام عن أخيه عليه السلام قال وإن أصاب ثوبك قدر دينار من الدم فغسله ولا تصل فيه حتى تغسله ( قال ) والدينار كما في الوسائل سعة الدرهم تقريباً (١) تبعاً للمشهور فإنهم كما أشرنا آنفاً قد احتاروا عدم المعو عن الدم إذا كان بمقدار الدرهم إلا إذا كان أقل منه واستدلوا له بوجوه .

( منها ) ما عن المعسر مما ملخصه إن مقتضى أدلة نجاسة الدم وأدلة وجوب إزالة النجاسات مطلقاً للصلاة هو إزالة قليل الدم وكثيره خرج منه ما وقع الاتفاق على المعو عنه وهو ما إذا كان الدم أقل من الدرهم وبقي الباقي تحت الحكم ( قال في الحقائق ) وهو جيد وجيه ( انتهى ) وهو كذلك ( ومنها ) ما في المختلف مما ملخصه أن قوله تعالى وثيابك فطهر عام تركناه فيما نقص الدم عن الدرهم

للدليل ويبقى الباقي على عموم الأمر بالازالة (انتهى) وهو ايضاً جيد .

(ومنها) وهو المنة صحيحة عند الله بن أبي يعفور ورواية جميل بن دراج المتقدمين المؤيدتين بما تقدم عن الرصوى وما عن كتاب علي بن جعفر عليه السلام فإن الجميع كان فاطماً بالمفوع عن الدم إذا كان اقل من الدرهم دون ما إذا كان بمقدار الدرهم فلا يفي عنه .

﴿ واستدل القائلون بالمفوع ﴾ عن الدم إذا كان بمقدار الدرهم بوجوه .

(منها) الأصل (وفيه) انه مقطوع بالدليل بل الأدلة كما عرفت .

(ومنها) ما عن السيد مما ملخصه ان الله تعالى قد أباح الصلاة في قوله إذا قمتم إلى الصلاة وغسلوا النج عند تطهير الأيدي فام الدليل على تقييدها بالتطهير عن النجاسات مطلقاً وعن الدم إذا زاد عن الدرهم وبقي مقدار الدرهم تحت الإطلاق .

(وفيه) ان الدليل كما أنه قام على تقييدها بالتطهير عما زاد عن الدرهم كذلك قام على التطهير من مقدار الدرهم ايضاً وذلك لما عرفت من صحة عند الله ورواية جميل المؤيدتين بالرصوى وما عن كتاب علي بن جعفر عليه السلام بل وإطلاق دليل إزالة النجاسات

(ومنها) ما عن سائر من الاستدلال بمسنة محمد بن مسلم المتقدمة .

(وفيه) ان الحسنة بعد العوض مما فيها من الإحصار معدومة صحيحة عند الله ورواية جميل المؤيدتين بالرصوى وما عن كتاب علي بن جعفر عليه السلام والترجيح للمعارض فيه أقوى سنداً وأكثر عدداً وأشهر عملاً وان المشهور على العمل بالصحيحة وما بعدها دون الحسنة وما في المدارك من حمل الأمر بالإعادة في الصحيحة بالدسة الى مقدار الدرهم على الاستصحاب فيما لا يمكن بعد قوة ظهورها في الوجوب المؤيد بتصريح رواية جميل والرصوى بمعنى الناس ما لم يكن محتملاً قدر الدرهم او ما لم يكن مقدار درهم واب وظهر كتاب علي بن جعفر عليه السلام في الوجوب ايضاً

(ومنها) ما في المدارك من الاستدلال بصحيحة اسماعيل الجعفي المتقدمة (ومحمله) ان مفهوم قوله عليه السلام فيها ان كان اقل من قدر الدرهم فلا يعيد الصلاة أن في قدر الدرهم الإعادة ومفهوم قوله عليه السلام فيها وان كان اكثر من قدر الدرهم وكان رآه فلم يفعله حتى سأل فليعد صلاته أن في قدر الدرهم لا إعادة فيتعدى من المفهوم ان والترجيح للثاني لاغتصاده باسالة البرائة .

(وفيه) ان الامارات ومنها ظاهر الكلام سواء مطلقاً او مفهوماً مما لا يعتمد بالأصل العملي

(والظاهر) ان صحيحة الجعفي هي متعرصة لصورتين فقط سورة كون الدم اقل من الدرهم وصورة كونه اكثر من الدرهم وأما صورة كونه بمقدار الدرهم فلم يتعرس لها فالمرجح فيها ما سواها من الاخبار وقد عرفت مقتضى ما سواها من الاخبار فلا تغفل .

(هذا كله) مضافاً الى أنه قد يقال ان المراد من قوله عليه السلام في الحسنة ما لم يزد على مقدار الدرهم أو وهو اكثر من مقدار الدرهم هكذا اي ما لم يكن بمقدار الدرهم قزائداً أو بمقدار الدرهم واكثر وهكذا المراد

ثم إنه لا فرق في الدم المعضو عنه بين كونه في الثوب أو البدن كما لا فرق في الثوب بين الملبوس أو الماحمول (١) والمراد من الدرهم هو الدرهم الواقي الذي وزنه درهم وثلاث (٢) وفي كلام جمع من العلماء التفسير عنه بالدرهم البغلي (٣) والظاهر أنهما شيء واحد (٤).

من قوله عنه في صحيحه الحمى وإن كان أكثر من قدر الدرهم أي بمقدار الدرهم وأكثر (نظير) قوله تعالى وإن كنّ نساءً فوق اثنتين فلهنّ ثلثا ما ترك أي اثنتين فما فوقهما (وقول السي عليه السلام) لا يسافر المرأة سعراً فوق ثلاثة أيام أي ثلاثة أيام فما فوقها (وقول <sup>(١)</sup> أبي عبد الله عليه السلام) في المكاري وإن كان مقامه في منزله أو في البلد الذي يدخله أكثر من عشرة أيام فعليه التقصير والإفطار أي عشرة أيام فأكثر إلى غير ذلك من النظائر وحيث يطابق المحسنه وصحيحة الحمى مع فتوى المشهور عيماً من عدم المعو عن الدم إذا كان بمقدار الدرهم وأكثر إلا إذا كان أقل فتأمل جيداً.

(١) أما عدم الفرق بين الثوب والبدن فلأن أحاديث المعو وإن كانت هي في خصوص الثوب ولكن في إمدادك وطهارة شيخنا لا يصدرى عن المستوى نسبة عدم الفرق بين الثوب والبدن إلى الأصحاب بل عن الانصار والحلاف والغنية التصريح بالاجماع على عدم الفرق بينهما وهو كاف في المسئلة سيما مع خبر المنثني بن عبد السلام المروى في صدر أحاديث المعو في الباب ٢٠ من النجاسات قال قلت له أي حركت جلدي فخرج منه دم فقال إن اجتمع قدر خمسة فامسله وإلا فلا.

(والظاهر) أن غسل قدر الخمسة في هذا الخبر هو للاستحباب حمائمه وبين الأخبار المتقدمة (ويحتمل) كون المراد من قدر الخمسة قدرها وزناً (قال في المدايك) وهو يقرب من سعة الدرهم (انتهى) (وصاحب الجواهر) قد أوجب تنزيله على ذلك أي على تقدير الخمسة وزناً (قال) وإلا كان من الشواذ المبروكة (انتهى) وهو كذلك.

(وأما عدم الفرق في الثوب بين الملبوس والمحمول) فلأن الدم لا قدر من الدرهم إذا كان في الملبوس معمولاً عنه مقتضى الأحاديث المتقدمة الطاهرة في الملبوس ففي الماحمول بطريق أولى كما يشير إليه الجواهر (مضافاً) إلى أن ما دلّ على إرالة النجاسات عن الثوب منصرف إلى الثوب الملبوس ويبقى الماحمول على مقتضى الأصل وبه قد استدلل في محكي المعالم واستحوذته الحقائق فراجع.

(٢) كما سمعته من الرصوى وهو المحكي عن الصدوق أيضاً والمفيد وابن إدريس بل عن كشف اللثام بسببه إلى الأكثر بل عن الاقتصاد والحلاف والغنية الإجماع عليه.

(٣) وهو المحكي عن العاضلي ومن تأخر عنهما بل عن كشف الحق أنه مذهب الإمامية (وفي الحقائق) أن ظاهر الأسعاب الاتفاق على أنه البغلي.

(٤) كما يقتضيه الجمع بين كلمات الأصحاب بل عن المعتر والدكري وأكثر كتب المتأخرين التصريح بأن الدرهم الواقي الذي وزنه درهم وثلاث هو الدرهم البغلي عيماً.

(لعمري قد اختلفوا) في وجه التسمية بالبغلي اختلافاً شديداً (فمن المعتر) سمي بالبغلي نسبة إلى قرية

كما أن المراد من مقدار الدرهم هو سبعة بلا شبهة (١) واختلف العلماء في مقدار سعته (٢) فقليل بمقدار الإبهام الأعلى وقيل بمقدار الوسطى وقيل بمقدار السبابة وقيل بأخمس الراحق وهو ما انتفى من باطن الكف

بالجامعين (وعن بعضهم) أنه منسوب إلى مدينة قديمة يقال لها بعل قرية من بابل متصلة ببلدة الجامعين .  
(وعن بعض آخر) ممن له علم بأحوال الناس والأناس أن المدينة والدرهم مسوبة إلى ابن أبي النفل رجل من كبار أهل الكوفة اتخذ هذا الموضع قديماً وحرب هذا الدرهم الواسع حسب إليه الدرهم المسمى .  
(وعن ابن دريد) أنه منسوب إلى رأس البعل صرمة الثاني في ولايته سكة كسروية وزنه ثمانية (٣)  
دوايق والمعلية تسمى قبل الإسلام الكسروية يحدث لها هذا الاسم في الإسلام والورن بحاله وحرث في المعاملة مع الطبرية وهي أربعة دوايق فلما كان في زمن عبد الملك جمع بينهما واتخذ الدرهم منهما واستقر أمر الإسلام على ستة دوايق .

(وعن المصاح) أن الدرهم الإسلامي اسم للمسروب من الصة وهو ستة دوايق والدرهم نصف دينار وخمسة وكانت الدراهم في الحاهلية مختلفة فكان بعضها حفافاً وهي الطبرية وبعضها تفالاً كل درهم ثمانية دوايق وكانت تسمى العبدية وقيل المعلية نسبة إلى ملك يقال له رأس البعل فجمع الحفيف والتفيل فجعلها دراهم متساوين فجاء كل درهم ستة دوايق .

(ثم أنهم احتملوا) أيضاً في صط المولى (فمن الذكرى) بإسكان العين (وعن الروض) مثله زيادة تخفيف اللام (وعن جماعة) أن بناء على نسبه إلى قرية بالجامعين مفتوح الفين متدة اللام وهو المعك عن المتأخرين أيضاً (وعن المهذب) أنه سمع ذلك من الشيوخ .

(نقى شيء) وهو أنه قد يقال إن مقتضى ما تقدم عن ابن دريد أن البلى قد ترك في زمن عبد الملك يؤمنه متقدم على رمن الصادق عليه السلام بل ومقتضى ما تقدم عن المصاح أيضاً أن البلى هو مشرك في رمن الصادق عليه السلام (وعليه) فيشكل حل الاحبار الصادرة منه عليه ولكن مع تصريح الرضوى والصدوق والمفيد وغيرهم بالدرهم الواقي بل عن الانتصار والغنية الإجماع عليه وتصريح المعتمد والذكرى وأكثر كتب المتأخرين بأن الواقي والبلى هما شيء واحد لا يبقى في المسئلة أشكال ومجرد حدوث الدرهم الإسلامي الذي هو ستة دوايق في زمن عبد الملك أو قبله في زمن عمر كما يظهر القول بذلك من مجمع البحرين مما لا يوجب حجر البلى رأساً بحيث لا يمكن حل اللفظ عليه .

(١) وذلك بملاحظة كون الدم في الأحبار مفروضاً في الثوب فينتشر على وجهه فينسق إلى الدهن سعة الدرهم لا وره ولا حجمه .

(٢) (فمن ابن الحنيد) في المختصر الأحمدي كما تقدم قبلاً في بحاسة الدم وآلها في إزالة البجاسات للصلاة تقدير سعة الدرهم بمقدار الإبهام الأعلى (وعن الشهيد الثاني) في الروض تقديره بمقدار الوسطى .

(وفي الروضة) تقديره بمقدار السبابة (وعن السرائر) أنه شاهد درهماً من تلك الدراهم يعني البلى تقرب سعته من سعة أخمس الراحة وقد ينسب هذا التقدير إلى أكثر عائل الأصحاب وعن المعين وشارح الروضة

(١) الدايق هو مدس الدرهم الإسلامي فثمانية أسداس هي درهم وتلك هي دوايق الدرهم الواقي (منه) .

واللازم هو الاقتصاد على الأقل (١) والله العالم .

مسئلة ٢ - الدم المتفرق في مواضع عديدة من الثوب أو البدن إذا كان في كل موضع منه أقل من الدرهم ولكن إذا فرس اجتماعه في مكان واحد كان بحدّ المنع بأن كان أكثر من الدرهم مثلاً فالأقوى عدم العفو عنه شرعاً (٢) .

نسبته إلى الأشهر .

(وعن ابن أبي عقيل) كما تقدم في صدر المسئلة ما لفظه : وقد روى أنه لا إعادة عليه إلا أن يكون أكثر من مقدار الديار ولعل نظره في الرواية إلى ما تقدم من كتاب علي بن جعفر عليه السلام وإن أصاب ثوبك قدر دينار من الدم فغسله ولا تصل فيه حتى تغسله ولكنك قد سمعت أن الحواهر حكى عن الوسائل أن الدينار هو سعة الدرهم تقريباً (وعليه) فلا يكون الديار تقديرأ حديداً في المقام .

(١) فإن الأدلة دلت على وجوب إزالة النجاسات للصلاة خرج منها الدم إذا كان أقل من الدرهم والدرهم محمول مفهوماً بحسب السعة لا يدري أن سمته هل هي بقدر عقد الساعة أو عقدة الوسطى أو عقد الإبهام الأعلى أو بقدر أحمص الراحة أي ما انخسف من باطن الكف وقد قرّر في محله أن في المخصص المنفصل عن العام المحمل بحسب المفهوم المراد بين الأقل والأكثر يقتصر في التخصيص على الأقل وفي الرائد يرجع إلى عموم العام لأنه شك في التخصيص وليس المقام من قبيل المخصص المحمل المصادق كما يظهر ذلك من الحواهر كي يرجع في الشبهات المصادفة إلى الأصل لا إلى العام ولا إلى الخاص .

(وعليه) فاستصحاب بقاء الثوب على صحة الصلاة فيه صميم وقياس المقام على الشبهات الموضوعية العارية فيها الأصل في غير محله

(٢) وهو المحكى عن سائر داس حمزة وعن جملة من كتب العلامة واحتاره الحواهر بل في الحدائق أنه المشهور بين المتأخرين بل عن كشف الالتباس نستنه إلى الشهرة من غير تقييد بالتأخرين (ولكن من المعتمد) ونهاية الشيخ العفو عنه إذا لم يتفاحت (وعن ابن إدريس) ومسوط الشيخ وبافع المحقق وشرائعه العفو عنه بلا تقييد بعدم التفاحت ونعمهم المدارك والحدائق ومصاح الفقيه بل عن الذكرى نستنه إلى المشهور وهو عجيب .

(ومرجع الرابع) في هذه المسئلة إلى كفاية الاجتماع التقديري وعدمه فعلى الأول لا عفو عنه إذا كان بعد المنع وعلى الثاني معفو عنه بلا تفاحت أو حتى مع التفاحت .

والأقوى ﴿ كما ذكرنا في المتن هو عدم العفو عنه ﴾ (ويند عليه) مصافاً إلى إطلاق جملة من الروايات المتقدمة في المسئلة السابقة (كحسنة محمد بن مسلم) المشتملة على قوله عليه السلام وإذا كنت قد رأيت وهو أكثر من مقدار الدرهم (إلى أن قال) فأعد ما صليت (وصحيفة الجعفي) المشتملة على قوله عليه السلام وكان أكثر من قدر الدرهم (إلى أن قال) فليعد صلاته

(والرضوى) المشتمل على قوله عليه السلام فلا بأس بالصلاة فيه ما لم يكن مقدار درهم وإي الح (وخبر علي بن جعفر) المشتمل على قوله عليه السلام وإن أصاب ثوبك قدر دينار من الدم فغسله ولا تصل فيه حتى تغسله ، فإن

مسئلة ٣ - دم الحيض في الثوب أو البدن لا ينعى عنه في الصلاة لأعن قليله ولا عن كثيره (١) والاحوط  
الحق دم الاستحاضة والمفوض أيضاً بدم الحيض في عدم المعفو عنه (٢) سُمي دم المقاس

إطلاق الجميع شامل لكل من لدم المحتتم والمتفرق في الثوب أو البدن بلا شبهه  
(صحيحه عبدالله بن ابي يعقوب) المتقدمة هناك مشتملة على قوله قلب لابي عبدالله عليه السلام الرحل بدون  
في ثوبه نقط الدم (الى ان قال) عليه السلام بعينه و (بعيد صلاته إلا ان يكون مقدار الدرهم محتتماً فيسأله وبعد  
الصلاة (ورواه حميد بن دراج) المتقدمة هناك أيضاً المشتملة على قوله عليه السلام لانس أن يصلي الرحل في الثوب وفيه  
الدم متفرق شبه النصح (الى ان قال) فلا بأس ما لم يكن محتتماً قدر الدرهم  
(فإن المعنى في الاولى) هكذا إلا أن يكون نقط الدم الذي فرسه الراوى في الثوب مقدار الدرهم في  
فرس احتماؤه فيسأله وبعد (وفي الثانية) هكذا فلا بأس ما لم يكن الدّم المتفرق في الثوب شبه النصح في فرس  
احتماؤه قدر الدرهم.

ومن المريب (استدلال ارباب القول بالمعفو عن الدم المتفرق اذا لم يتفاحش او من غير تقييد بعدم  
التفاحش بصحيحه عبدالله بن ابي يعقوب) أيضاً يدعى أن مقدار الدرهم هو اسم وليكون محتتماً خبره وهو  
كما ترى خلاف الظاهر جداً بل الاسم كما يظهر مما ذكرناه هو نقط الدم الذي فرسه الراوى في الثوب ومقدار  
الدرهم خبره وأما كلمة محتتماً فهي حال أي في فرس احتماؤه .  
(وأعجب من ذلك) استدلال الحداثق للمعفو عن الدم المتفرق برواية حميد فانها أظهر من صحيحه عبدالله  
في عدم المعفو عن الدم المتفرق فإن الاسم لكلمة (يكن) هو الصير العائد الى الدم المتفرق في الثوب شبه النصح  
ولفظه قدر الدرهم خبره ومحتتماً هو حال كما لا يخفى .

(ثم ان في مجموع المدارك والحدائق وحوه عديده الرد على الاستدلال بصحيحه لعدم المعفو عن الدم  
المتفرق يظهر ضعف جميعه بالتدبر التام فيما ذكرناه من سبل تقرب الاستدلال لعدم المعفو عنه فلا حاجة الى  
إطالة الكلام بتعرض الجميع معصلاً واحداً بعد واحد

(١) بلا خلاف فيه بين علمائنا بل عن جملة من الاصحاب دعوى الاجماع عليه صريحاً (ويروى عنه)  
مضافاً الى ذلك ما روه الواقي في باب التطهر من الدم عن الكافي والتهذيب بسنديهما (عن ابي بصير عن ابي  
عبدالله وابي جعفر عليهما السلام) قال لا تعد الصلاة من دم لم تصره الدم الحيض فإن قليله وكثيره في الثوب إن رآه  
وإن لم يره سواء (ورواه اوسائل أيضاً) في المحاسن في الباب ٢١ وهو باب الدماء التي لا ينعى من قليلها وقل  
من دم لا يصره غير دم الحيض الخ .

(وفي الرصوى) المروى في المستدرک في الباب المذكور وان كان الدم حصّة فلا بأس أن لا يغسله الا ان يكون  
دم الحيض فغسل ثوبك منه .

(٢) فإن المحكى عن الشيخ وأئمة الحاقهما بدم الحيض (مل عن السرائر) نعى الخلاف في الإلحاق  
بل عن الخلاف والغنية الإجماع عليه (وقد يستدلّ) للإلحاق بوجوه (منها) تساويهما معه في إيجاب الغسل  
(ومنها) أن الاستحاضة مشتقة من الحيض



بل الأقوى الحاق دم بحس العين أيضاً كالكلب والخمر والكافر بل ودم الميتة أيضاً وهكذا دم مالا يؤكل  
لحمه (١) .

(ومنها) ان النفاس حيض محتس كما قد يستعاد ذلك (عن حديث مقرر عن ابي عبدالله عليه السلام) المروى  
في الوسائل في ابواب الحيض باب حوار اجتماع الحيض مع الحمل قال سأل سلمان علياً عليه السلام عن ررق الولد  
في بطن أمه فقال ان الله تبارك وتعالى حس عليه العيصه فجعلها ررقه في بطن أمه (وحدث سليمان بن خالد)  
في الباب المذكور قال قلت لابي عبدالله عليه السلام جعلت فداك الحصى ربما طمعت قال نعم وذلك ان الولد في بطن  
أمه عدائه الدم وربما كثر ففصل عنه فأبداً فصل دفته فإدا دفقته حرمت عليها الصلاة  
(وفي الجميع مالا يخفى) بل لا يحرر عن القياس كما صرح به الحدائق (ثم قال) وساء لاحكام الشرعية  
على مثل هذه التعليلات المليئة مجازفة محزنة (انتهى) وهو جيد .

(ثم) الانصاف ان الوجه الثالث ليس في الصنف الأول والثاني ولكن مع ذلك ليس نفوى لأن أقصى  
مدل عليه الضرر ان الحيض محتس في أيام الحمل لرق الولد وليس فيهما دلالة على ان الدم الخارج بعد  
الوضع المسمى بالنفاس هو بقايا دم الحيض الذي كان محتساً لرق الولد ولكن مع ذلك كله الاحوط كما  
ذكرنا في المتن هو الحاق الدمين بالحيض في عدم المعو عنه سيما النفاس للحريص بل وما يستشعر من الاحكام  
الدالة على رجوع النساء الى ايام عادتهن وما دل على وجوب قعودها عن الصلاة والصيام من ان دم النفاس هو  
دم الحيض استحسن عينا

(١) وأول من حكى عنه الحاق دم بحس العين بدم الحيض في عدم المعو عنه لاعتقاده ولا عن كثيره  
هو الفاضل الراوندى ثم حكى ذلك عن ابن حمزة في الوسيلة والعلامة في كتبه وعن البيان والدروس والروس  
والربيع والمسالك وجميع المقاصد وغيرهم ونعمهم الحدائق والعروة (ولكن عن ابن ادریس) ان هذا خطأ  
عظيم وزلل فاحش لأن هذا عدم وخرق لإجماع اصحابنا (انتهى) .

﴿وعلى كل حال﴾ ان ما استدلل به أو أمكن الاستدلال به لإلحاق دم بحس العين بدم الحيض في  
عدم المعو عنه امور :

﴿الأول﴾ ما احتمله المحقق في محكي المغنير من ان نظر بعض فقهاء قم يعنى به الفاضل الراوندى  
الذى ألحق دم الكلب والخنزير بدم الحيض لعله الى ما لقائه حدهما ونجاسة حدهما غير مهمو عنها  
(بل طاهر المدارك) ان مستند القائل هو ذلك عينا (وقد اذعنى المختلف) هذا الوجه واستند إليه نظراً  
الى ان الدم الخارج من بحس العين تتصاعف نجاسته ويكتسب نجاسة أخرى غير نجاسة الدم وتلك لم يمتنعها  
ينظر ما لو أصاب الدم نجاسة أخرى غير نجاسة الدم كنجاسة البول أو العائض ونحوهما في أنه مما يجب إزالته  
مطلقاً وإن كان قليلاً جداً .

(فه) ان الدم الخارج من بحس العين اذا لاقى بوله مثلاً أو وعائطه أو منيته فهذا مما يكتسب نجاسة  
أخرى وأما اذا لاقى حميمه فهذا مما لا يكتسب نجاسة أخرى قطعاً لأن النجاسة المكتسبة حينئذ لو قيل بها  
ليست الانجاسة بحس العين وهي بعينها موجودة في دم الكلب في به دم والدم حريء لبحس العين فكيف تتصاعف

.....

نعاسته ويكتسب بحسة أخرى وهذا واضح

﴿ الثاني ﴾ ما أفاده الحدائق من انصراف أحجار المعقوع الى الأفراد الشائعة من الدم فيبقى دم نجس العين تمتصت موم ما دل على إزالة النجاسات .

( وفيه ) ان الانصراف بدوى يروى بالتمثل ولو فتحنا باب الانصراف الى الأفراد الشائعة لكات أحجار المعقوع منصرفه عن دم كثير من الحيوانات الطاهرة العين النادرة الوجود من دون احتصاص بدم نجس العين فقط وهذا أيضاً واضح .

﴿ الثالث ﴾ ما عن صاحب المعالم رحمه الله مما ملخصه ان أحجار المعقوع عن الدم اذا كان أقل من الدرهم انما هي تؤدى المعقوع عن الدم من حيث كونه دماً فلا يسبى عدم المعقوع عند لأجل طرد عموه آخر وحيثية أخرى كعموان الكلب أو الحمرير أو الكافر الصادق على مجموع أحرائه ومنها دمه ( وقد يصنفه لوجه ) ما نترك الاتصال في اخذ المعقوع مما يوجب إطلاق الدم ويشمل كل دم حتى دم الكلب وشبهه .

( ولكن التصفيف أيضاً ضعيف ) وذلك لجوار أن يقال إن الدم الذى يعق عنه في الصلاة كما ان له إطلاقاً يشمل كل دم حتى دم الكلب وشبهه فكذلك الكلب مثلاً الذى هو نجس العين ويجب الاحتساب عنه في الصلاة توتاً وبدلاً يشمل كل حره منه حتى دمه فيتمارسان الإطلاقات في مادة الاجتماع .

( نعم يمكن أن يقال ) في خصوص دم الميتة ودم ما لا يؤكل لحمه ان ما دل على النهى عن الصلاة في أحراء الميتة ( كمرسله ابن أبي عمير ) عن عمر واحد عن ابي عبد الله عليه السلام في الميتة المروية في الوسائد في أول باب من لباس المصلى لأصل في شيء منه ولا في شئ او ما دل على النهى عن الصلاة في أحرار ما لا يؤكل لحمه ( كمرسله ابن بكير ) المروية في الباب الثاني من لباس المصلى المشتملة على قوله عليه السلام كل شيء حرام اكله بالصلاة في وريه وشعره وجلده وبوله وروثه وكل شيء منه حسد الخ هو أقوى ظهوراً في الشمول لمادة الاجتماع من احمار المعقوع عن الدم فيكون دم ميتة أو دم ما لا يؤكل لحمه داخل تحت ما دل على النهى عن الصلاة في أحرار الميتة أو ما لا يؤكل لحمه لا تمت أخبار المعقوع .

( ولعل من هنا ) قد اختلفت العروة سرىحاً بعدم المعقوع عن دم الميتة ودم ما لا يؤكل لحمه بل حكى عن كشف العطاء أيضاً عدم المعقوع عن الأخير وأيده الحواهر ومن المعلوم ان دم ما لا يؤكل لحمه اذا لم يكن معقوعاً عنه قدم نجس العين بطريق أولى .

﴿ بقى شيء ﴾ وهو انه قد يقال ان استثناء دم الحيض خاصة في رواية ابي بصير المتقدمة في صدر المسئلة لاتعد الصلاة من دم لم تنصره الا دم الحيض الخ هو قرينة واضحة على ارادة العموم من استثنائى منه فيندرج فيه دم نجس العين ودم الميتة ودم ما لا يؤكل لحمه جميعاً .

( وفيه ) ان اقصى ذلك ان كلا من دم نجس العين ودم الميتة ودم ما لا يؤكل لحمه يكون معقوعاً عنه في صورة الجهل به ونحن كلامنا هنا في المعقوع عنه حتى في صورة العلم به اذا كان أقل من درهم وهذا مما لا يستفاد من

من الاحوط إلحاق دم الغبر مطلقاً (١) وعليه فيحصر الدم المفعو عنه في الصلاة إذا كان أقل من الدرهم  
و دم نفس المصلي فقط كدم رعاقه أو قصده أو حمامته ونحو ذلك دون غيره  
مسئلة ٤ - إذا احتلط بالدم مائع طاهر وكان المجموع أقل من الدرهم فإن كان الحلط مائع لم يجرح  
الدم عن مسحائه فلا إشكال حيث يفي المفعو عنه وأما إذا خرج عن مسماه ففي المفعو عنه قولان (٢) والأقوى هو  
المفعو عنه (٣).

مسئلة ٥ - إذا علم كون الدم أقل من الدرهم ولم يعلم أنه الدم المفعو عنه كدم الحمامة أو العصفور  
أو راعي ونحو ذلك أو أنه الدم الغبر المفعو عنه كدم الحيض أو الاستحاضة والمفاس ونحو ذلك نسي على أنه

الروية المذكورة

(١) كما أفتى بإلحاقه سر بها صاحب الحدائق استمداً (أولى رواية الكافي) مستمداً إلى الرقي زعمه عن  
مبي الله عليه السلام وقد رواها الوسائل في المحاسن باب الدعاء التي لا يعمى من قبلها وهو الباب ٢١  
قال فيه : هناك أنظف من دم عرك إذا كان في ثوب شبه الضفح من دمك فلا بأس وأما دم غيره فلا كان أو  
كثيراً فأغسله .

( قال في الحدائق ) ولم أفت عني من نسخة وشبه على هذا السلام إلا لأبي الأسير . والذي ذكره  
و حقاؤه ( قال ) وإلى هذه الرواية أشار ابن في كتب الفقه الرضوي فقال : وروى أن دمك ليس من دم عرك  
( انتهى )

وقد ردّ عليه الحواهر بصرف استمد ولا سال ولا يجر ومن هذا قول الرازي في مصابح الفقيه عني  
الاستصحاب وكأنه لأجل أنه أولى من الطرح رأساً .

﴿ أقول ﴾ أما الرضوي فمعهم هو ضعف سنداً من زعمه أنه في المقام والمحل المرفوعه حيث أنها مرفوعة  
في الكافي ومرسلها عند الرقي وقد وثقه الشيخ والعلامة وإن سمعه المحشى الغبر المصّر تصحيحها هذا مع  
توثيقهم له سنده مع ما عن العضايري من أن الاعتماد عني على قول الشيخ مرفوع اليد عنها رأساً أو جعلها  
على الاستصحاب بلا شاهد عليه في غاية الإشكال فالاحوط كما ذكرنا في المتن أن يعامل مع دم الغبر معاملة دم  
الحيض في عدم المفعو عنه لأجل قليله ولأجل كثيره ( والله العالم ) .

(٢) ففي المدارك والحواهر وعن الذكرى والمعامل وجميع المقاصد والروص واللوائح المفعو عنه (وفي  
الحدائق) ومصباح الفقيه وعن المنتهى وبيان عدم المفعو عنه وعن الذخيرة الميل إليه

(٣) وفي مقتضى القاعدة : أن كان هو الرجوع إلى إطلاق ما دل على إزالة المحاسن عن الثياب خرج  
منه الدم إذا كان بقدر محصور وبقي لباقى وانعروس أن هذا ليس بدم فيكون «أفيا تحت الإطلاق وهذا هو  
المدى استمد إليه الحدائق من نجاح في عدم المفعو عنه ولعله المعنى مما أورد في محكي المنتهى من أنه ليس بدم  
فوجب إزالته «الأصل السالم عن الممارس ولكن نحن نعلم «القطع والبعين يقينا لا يبقى معه شبه ولا ريب في  
أن المتنجس شيء «بعض مما لا يريد حكمه على ذلك التحس (وبعبارة أخرى) أن المتنجس شيء «بعض لا  
يكون أنجس من ذلك النجس .

الدم الممعو عنه (١)

## فصل

### في العفو عن نجاسة مالا يمكن الصلاة فيه وحده لصغره

مسئلة ١ - كل مالا يمكن الصلاة فيه وحده لصغره بحيث لا يستر المورتين جمعاً كالقلنسوة والثكة والجوارب والحف والمعل وبحو ذلك إذا كان بعد فلا بأس بالصلاة فيه (٢)

(١) كما حكى ذلك عن جمع من الفقهاء بل قيل إن عليه بناء الفقهاء لكن ذلك لا للتثبت بعموم ما دل على العفو عن الدم إذا كان أقل من الدرهم فإنه من التمسك بالعلماء في الشبهة المصدقية للخاص أولئذ المخرج بالتخصيص وهو خلاف التحقيق كما قرر في محله بل للتمسك بأصالة الرأية عن مادية الدم المشكوك به وهو الشبهة الموضوعية بعد اليأس عن كسب من التمسك بالعلماء للعفو عنه أو التمسك بالحاس لعدم العموم عنه (٢) ملاحضات في بعض علمائنا بل في الحوار على الإجماع تحصيلاً ونقلاً (أقول) وبدل عليه مصداقاً إلى ذلك وإلى قصور ما دل على أنه المحاسن عن الثياب من الشمول للأمور المذكورة فيجوز الأصل عن وجوب نظيرها (حالة من الرهانات) المروية في المحاسن باب حوار الصلاة فيما لا يتم الصلاة فيه منفرداً (في رسالة عبدالله بن سنان) عن أحمد بن محمد عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال كلما كان على الإنسان أو معه مما لا تحوز الصلاة فيه وحده فلا بأس أن يصلي فيه وإن كان فيه قدر مثل القلنسوة والثكة والكبرة والمعل والحف وما أشبه ذلك

(في رسالة إبراهيم بن الحسن بن زياد) عن أحمد بن محمد عن أبي عبدالله عليه السلام قال لا بأس بالصلاة في الشيء الذي لا تحوز الصلاة فيه وحده يصيبه القدر مثل القلنسوة والثكة والجوارب .  
(في صحيفه حماد بن عثمان) عن رواء عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يصلي في الخف الذي قد أصابه القدر قال إذا كان مما لا يتم فيه الصلاة فلا بأس .

(في رواية زرارة) قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام إن قلنسوتي وقعت في بول فأحدثت فوضعتها على رأسي ثم صليت فقال لا بأس (في موقوفه زرارة) عن أحدهما عليه السلام قال كلما كان لا تحوز فيه الصلاة وحده فلا بأس يكون عليه الشيء مثل القلنسوة والسكة والجوارب بناء على ظهور الشيء في القدر كما فهم الأصحاب (في الرصوى) المروي في المستدرک في الباب المذكور قال عليه السلام إن أصاب قلنسوتك أو عصمتك أو الثكة أو الجوارب أو الحف مني أو بول أو دم أو عائط فلا بأس بالصلاة فيه وذلك إن الصلاة لا تتم في شيء من هذه وحده

(في رواية الحلبي) عن أبي عبدالله عليه السلام المروية في لباس المصلي باب حكم ما لا يتم فيه الصلاة منفرداً إذا كان حزيناً قال كلما لا تحوز الصلاة فيه وحده فلا بأس بالصلاة فيه مثل الثكة إلا برسم والقلنسوة

والخف" والزنا<sup>(١)</sup> يكون في السراويل ويصلى .

( وكأن الوسائل ) قد عرف من الرواية دلالتها على العفو عن الأمور المذكورة إذا كانت من ابريسم ومن هنا ذكره في الباب المذكور ولكنه ضعيف فإن الحفل لا يكون من ابريسم قطعاً بل هي إلى الدلالة على العفو عنها إذا كانت هي نعمة اقرب وأظهر ولعل من هنا ذكرها الحدائق في روايات المسئلة فراجع .

ثم إنه حكى عن الراوندي رحمه الله تخصيص الحكم بالحمصة المذكورة في امتن محتجاً بوقوع الإجماع عليها و ما عداها لم يثبت النص فيه فيبقى على المتع ( وعن أبي الصلاح ) وسائر متابعتها في التخصيص بالحمصة . ( وعن ابن ادریس ) تخصيص الحكم بالملابس فلا يشمل المحمول كالدرهم والدنانير والسكين والمنديل وبحو ذلك ( وعن العلامة ) متابعتها في حملة من كتفه ( وعن البيان ) متابعة العلامة ( بل عن ظاهر الاكثر ) موافقة ابن ادریس بل قد يقال ان ظاهر كل من قال انه يجوز الصلاة فيما لا يتم الصلاة فيه منفرداً هو حوار لسه في حال لصلاة فلا يدخل فيه مثل الدرهم المحمول أو العصاة المحمولة وبحوهما

( و عن المنتهى والبيان ) اعتبار كون ما لا يمكن الصلاة فيه في محله فلو لم تكن التكة على رأسه وحمل الخف في يديه و كانا يحسبان لم تصح صلاته ( و عن المحقق والشهيدین وجمع من المتأخرين ) تعميم الحكم إلى كل ما لا يمكن الصلاة فيه وحده من ملبوس ومحمول كان الملبوس في محلهام لا .

( اقول ) إن مقتضى الأصل بعد قصور ما دل على إزالة النجاسات من الثياب عن الشمول لما لا يتم الصلاة فيه وحده واشتمال حملة من النصوص المتقدمة آنفاً على لفظة ( كلما ) ولفظة ( وما أشبه ذلك ) والتعليق المذكور في الرسوى أعنى قوله عليه السلام وذلك ان الصلاة لا تتم في شيء من هذه وحده هو العفو عن نجاسة كل ما لا يمكن الصلاة فيه وحده من غير اختصاص بالحمصة المذكورة في امتن . ( كما ان مقتضى الأصل ) بعد القصور المذكور ومرسلة عبدالله بن سنان المشتملة على قوله عليه السلام كما كان على الإنسان أو معه الخ هو عدم الفرق فيما لا يمكن الصلاة فيه وحده بين ان يكون ملبوساً أو محمولاً كان الملبوس في محله أو في غير محله ( ومن هنا يتجه ) القول بالاحير في المسئلة وبه يظهر لك ضعف سائر الأقوال جداً فتأمل جيداً

ثم بقى شيء وهو ان لما حملة من الروايات تنافي مظاهرها العفو عن نجاسة ما لا يمكن الصلاة فيه وحده مروية في الوسائل في ابواب مختلفة من لباس المصلى .

( ففي صحيحة عبد الرحمن ) في باب استحباب الصلاة في النعل الطاهرة الدكية وهو الباب ٣٧ من أبي عبدالله عليه السلام اذا صليت فصل في تعليقك اذا كانت طاهرة فان ذلك من السنة .

( وفي حقه عبدالله بن المعيرة ) في الباب المذكور مثل ما في الصحيحة ( وفي رواية وهب بن وهب ) عن جعفر عليه السلام عن امه عليها السلام في باب حوار الصلاة في السيف قال ان علياً عليه السلام قال السيف بمنزلة الرداء نصلى فيه ما لم نرفيه دماً .

( وفي رواية ربيعة ) في باب حوار صلاة المحتجب قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن المحتجب اذا تمكن من

كما لا بأس بعمله أيضاً في الصلاة (١) بل لا بأس بحمل عين النخس أيضاً في الصلاة مع الأمن من التعدي إلى البدن أو الثوب كما إذا حمل معه قارورة فيها بول مشدودة الرأس (٢) وإن كان الأحوط عدم حملها (٣) بل لا بأس بحمل المتشعر مطلقاً وإن كان يمكن الصلاة فيه وحده كحمل الثوب المتلطخ بالدم (٤) بل وإن

السجود والقراءة أيضاً يصلي في حوائطه قال نعم إذا كانت حرقته ظاهرة وكان متوضئاً

(وفي رواية علي بن جعفر) عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام في الباب ١٧ من المحاسن قال سألت عن أكسية المرعري والخفاف تنفع في البول يصلي عليها قال إذا غسلت فلا بأس عليها بناءً على رجوع الشرط أي الفصل إلى كل من الأكسية والخفاف جميعاً .

(وفي مرفوعة محمد) المروية في الواق في ليس المصلي في باب سائر ما يكره معه الصلاة عن أبي عبد الله عليه السلام قال صل في متديك الذي تتمدد به ولا تصل في متديك يتمدد به غيرك

(والجواب عن الجميع) أن مقتضى الجمع بينها وبين الروايات المتقدمة الواردة في مقام البيان هو حل الأمر أو النهي في هذه الروايات كلها على الاستحباب أو الكراهة (هذا مصافاً) إلى ما في رواية وهب من ضعف السند وما في رواية دافعة من احتمال كون الحرقه كبيرة بحيث يمكن الصلاة فيها وحدها وما في مرفوعة محمد من عدم وصوح كون السبي فيها، لأن حل بحاسة متديك الغير أو احتمال بحاسته (والله العالم)

(١) قد أشير إلى وجهه آلفاً فلا نعيد الكلام فيه ثانية .

(٢) كما عن الخلاف والمعتبر والمعامل واحتاره المدار والحدائق وقد مثلوا لها ما ذكرناه في المتن من حمل قارورة فيها حاسة مشدودة الرأس (وبدل على) يعني الناس قصور ما دل على إزالة المحاسن عن الثوب والبدن من الشهور لحمل عين المحسن مع الأمن من التعدي فيبقى الحمل على مقتضى الأصل (هذا مصافاً) إلى ما تقدم من مرسله عبد الله بن مسعود كلما كان على الإنسان أو معه مما لا تحوز الصلاة فيه وحده فلا بأس أن يصلي فيه وإن كان فيه قند النخ .

(وعن الميسوط) وابن أدريس والعلامة في حمله من كتمه الملع عن ذلك محتجاً في المختلف بأنه حمل بحاسة فتسل صلاته كما لو كانت الحاسة على ثوبه وبدنه (وهو كما يرى) فيس محض ولا عورة به وقد حكى أن أصل الدليل من العامة واتخذ العلامة .

(٣) لرواية علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام المروية في الوسائل في المحاسن باب تعدى المحاسة مع الملاقات والرطوبة قال وسألت عن الرجل يمر بالمكان فيه العذرة فتهب الريح فتلقى عليه من العذرة فيصيب ثوبه ورأسه يصلي فيه هل أن يفسله قال نعم بنفسه ويصلي فلا بأس (في الرواية) وإن كانت مسوقة لنهي وحوب العمل الذي احتمله الراوي بمجرد إصابة العذرة الياسة ثوبه ورأسه وليست هي لبیان وحوب النقص شرعاً كي يعرف منه المنع عن حمل النجس الغير المتعدى ولعل قوله بنفسه ويصلي هو خارج مجرى العادة كما في مصاح العقبة أي لزال العذرة والتفقد لا لوجوب إزالته شرعاً ولكن مع ذلك كله الأحوط كما أشير في المتن هو ترك حمل النجس الغير المتعدى نظراً إلى هذه الرواية (والله العالم)

(٤) أن لا دليل على المنع عنه فيبقى فيه الأصل سائلاً كما في الحواهر فإن ما دل على السبي عن الصلاة

كانت نجاسة الثوب المحمول هي دم الحيض أو ما يلحق به من دم الاستحاضة أو النفاس فليله أو كثيره أو كانت نجاسته دم الغير لا دم المصلي (١) نعم إن نجاسة الميتة أو نجاسة حيوان لا يؤكل لحمه ولو كان طاهر العين كالسور والنعلين فضلاً عن نجس العين كالكلب والحرير إذا كانت هي فيما لا يمكن الصلاة فيه وحده فلا يجوز الصلاة فيه سواء كانت النجاسة دماً أو غير دم كانت النجاسة فليله أو كثيره (٢) وهكذا لا يجوز حمله في الصلاة أبداً (٣)

في الثوب النجس أما يتبادر منه الثوب الملبوس لا المطوي الموضوع تحت بطنه مثلاً كما صرح بذلك في الحدائق في مسألة المعو عن الدم إذا كان أقل من الدرهم (قال) تحقيقاً للصرفية فلا يدخل فيه المحمول (انتهى).

(نعم قد يقال) إن عنوان الصلاة في الثوب النجس هو صادق حتى فيما كان الثوب محمولاً وذلك بشهادة قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ في مرقعة محمد المتقدمة آنفاً صرح في مبدئ الذي تتمدد به ولا تصل في مبدئين يتمدد به غيرك، أراد من الواضح أن المبدئ لا يكون إلا محمولاً لا ملبوساً ومع ذلك قد نهى عَلَيْهِ السَّلَامُ عن الصلاة فيه والنهي فيه وإن قلنا أنه للكراهة جمع بين الاحتمار ولكن مع ذلك هو كاشف عن صدق (الصلاة في المحمول

(الأن الذي يدعوه) كما في مصباح الفقيه إن التعمير بالصلاة (في) في المرقعة منبئ على التوسعة والتجوز دون الحقيقة وهذا بخلاف ما دل على النهي عن الصلاة في النجس فهو يحمل على معناه الحقيقي وهو الملبوس دون غيره (وعليه) فالقول بنهي الناس عن حمل النجس مطلق - (قال في مصباح الفقيه) كما أعلمه المشهور - لا يخاف عن قوة

(١) فإن ما دل على عدم المعو عن دم الحيض لا عن فليله ولا عن كثيره وهكذا ما دل على عدم المعو عن دم الغير لا عن فليله ولا عن كثيره كما تقدم تفصيلهما في المسئلة الثالثة من مسائل المعو عن الدم وإن كان هو في الثوب ولكن المتصرف من الثوب كما تقدم غير مرة هو الثوب الملبوس لا المطوي المحمول معه وعليه فيبقى المحمول على مقتضى الأصل من إباحة حمله وعدم المنع عنه.

(٢) فإن ما دل على النهي عن الصلاة في أجزاء الميتة كمرسلة ابن أبي عمير وما دل على النهي عن الصلاة في أجزاء ما لا يؤكل لحمه كمرسلة ابن بكير وقد مضى تفصيلهما في المسئلة الثالثة من مسائل المعو عن الدم هو أقوى ظهوراً مما دل على المعو عن نجاسة ما لا يمكن الصلاة فيه وحده ففي مادة الاجتماع كالغلبوة التي فيها قدر الميتة أو قدر غير المأكول يقدم دليل المنع على دليل المعو

(٣) أما عدم جواز حمل ما فيه قدر الميتة فللمنع عن حمل أجزاء الميتة في الصلاة (لصحية عبدالله بن حمزة) المروية في الوسائل في لباس المصلي باب جواز الصلاة ومعه فأرة المسك قال كتبت إليه يعني أنا عبدالله بن محمد عَلَيْهِ السَّلَامُ يجوز للرجل أن صلى ومعه فأرة المسك فكذلك لا بأس به إذا كان دكياً فإنها بصبغة عدم العرق قطعاً بين فأرة المسك إذا كانت من الميتة وبين سائر أجزاء الميتة دليل قطعي على المطلوب فلا يجوز حمل شيء من أجزاء الميتة في الصلاة أبداً



مسئلة ٣ ان بعض علمائنا عدّ العمدمة مما لا يمكن الصلاة فيه وحده و هو مشكل جداً فاللزام هو نزعها في حال الصلاة اذا كانت نجسة (١) .

( وأما عدم حوار حمد ما فيه قدر ما لا يؤكل لحمه ) فللمنع عن حمل أجزاء ما لا يؤكل لحمه في الصلاة ( لمكانة ابراهيم بن محمد الهمداني ) المروية في لسان المصلي باب حكم الصلاة في ثوب يعلو به وير ما لا يؤكل لحمه قال كتبت اليه يسقط على ثوبي الور والشعر مما لا يؤكل لحمه من غير نقيّة ولا ضرورة فكتب لا تحوز الصلاة فيه ( ومن المعلوم ) انه اذا لم يحرم حمد الور او الشعر مما لا يؤكل لحمه فحمل قدره أو جزء من أجزاء نجس العين بطريق أولى .

( وأما مكانة محمد بن عبدالحار ) المروية في لسان المصلي باب حكم ما لا تتم الصلاة فيه منفرداً المشتبهة على السؤال من قلنسوة عليها وير ما لا يؤكل لحمه أو تكة من وير الأرباب وعلى الجواب بقوله عليه السلام وان كان الور دكياً حلّت الصلاة فيه انشاء الله تعالى الطاهرة في حوار الصلاة في أجزاء ما لا يؤكل لحمه اذا كان دكياً فصلاً عن حملها ( فمن جماعه ) منهم الوسائل والحدائق ومصباح الفقيه في الصلاة حملها على النقيّة ويؤيده ما فيها من لفظة انشاء الله تعالى .

( مصافاً ) الى مدرستها مكانة ابراهيم بن عتبة واحمد بن اسحاق المروميين في لسان المصلي باب حكم ما لا تتم فيه الصلاة منفرداً الصريحة في المنع عن الصلاة في الجوارب والتكث المعمولة من وير الأرباب ( كما ان ما عن المعتز ) من حوار حمل الحيوان الطاهر الغير المأكول في الصلاة استناداً الى حمد لسي عليه السلام أمانة وهو يصلي وانه ركب الحسين عليه السلام على ظهره وهو ساجد فصعيف جداً لا يقاس حمل الحيوان الغير المأكول على حمل بني آدم .

( نعم ربما يمكن الاستدلال ) لحوار حمل غير المأكول في الصلاة وترك الاستعصال في صحبته على بن جعفر عن أخيه أبي الحسن عليه السلام المروية في لسان المصلي باب كراهة متصحب المصلي دنة من خلد حمد قال سألته عن رجل صلى وفي كتمه طير قال إن حاف الدهاب عليه فلا بأس حيث لم يفصل عليه السلام في الطير من ما يؤكل وما لا يؤكل .

ولكن لا يبعد الصراحة الى المأكول من الطير لشيوعه وعلّة الاشتلاء به ونوفر الداعي في صيده وصنعه دون صيد غير المأكول ( مصافاً ) الى ان الترحيص فيها مشروط بحواف الدهاب لا مطلقاً

(١) وتفصيل المسئلة انه حكى عن الصدوق في الفقيه والمفنع وعن والده في الرسالة عدّ العمدمة مما لا يمكن الصلاة فيه وحده كما تقدم ذلك في الرضوى .

بل عن الصدوق في الفقيه انه ساق كلاماً عين الرضوى المتقدم باختلاف يسير ( ولكن المدارك ) بل الاصحاب على ما في الحدائق قد استشكلوا في عدّ العمامة مما لا يمكن الصلاة فيه وحده وهو في محله ( وعليه ) فالاند من حمد العمامة في الرضوى والفقيه على العمامة الصغيرة التي لا يمكن ستر العورة بها كما حكى هذا الحمل عن الراوندي وهو غير بعيد سيّما بملاحظة ما في الرضوى و محكي الفقيه من التعليل بأن الصلاة لا تتم في شيء من هذه وحده .

## فصل

### في العفو عن نجاسة ثوب المربية للمصلي

مسئلة ١ - ان المربية للمصلي اذا كان لها قميص واحد فلا يجب عليها عمله من البول في اليوم اكثر من مرة (١)

(وقد يقال) ان ادلة ازالة المحاسن عن الثوب فاصرة عن شمول العمامة فتبقى هي على مقتضى الأصل (ولكن الاصناف) ان ذلك مشكل لاد المستفاد من روايات العفو عما لا يمكن الصلاة فيه وحده سيما الرصوي لمخاط ما في آخره من التعليل انه كلما امكن الصلاة فيه وحده هو مملا يصح الصلاة فيه اذا كان نجسا فيشمل العمامة ونحوها .

(هذا مضافا) الى استعادة المص من صحبة العيص من القاسم المروية في الروا في ليس المصلي باب سائر ما يكره معه الصلاة قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلي في ثوب المرأة وفي إزارها و يعتصم بحمارها قال نعم اذا كانت مأمونة ، بناء على اعتبار هذا الشرط في كل من الثوب والإزار والحمار الذي اعتم به الرجل في الاستفادة منها حينئذ عدم حوار الصلاة في العمامة اذا كانت نجسة .

(و بالجملة) الفتوى بحوار الصلاة في العمامة التي يمكن ستر العورتين بها كما هو العاد دا كانت نجسة في عبة الاشكال الا اذا كانت منقوفة لعأ شديدا ثم جعلت كما كانت معمولة سابقا في بعض الأصناف فلا اشكال فيها كما في العروة فان حالها حينئذ كالفلسوة عينا وبها بعد الفتق و شد بضعها الى بعض ربما يمكن الصلاة فيها وحدها ولكن مع ذلك هي مما تصح الصلاة فيها اذا كانت نجسة نظرا الى ان المدار هو على قبل الفتق والعلاج لاعلى بعدهما .

(١) كما عن المشهور بل في الحدائق و الحواهر نفي الخلاف فيه (و يدل عليه) مضاف الى ذلك (ما رواه في الوسائل) في الباب ٤ من المحاسن عن طريق الشيخ بسنده عن احمد بن يحيى المعاذي عن محمد بن خالد عن سيف بن عميرة عن ابي حفص عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن امرأة ليس لها الا قميص واحد ولها مولود فبول عليها كيف تصنع قال تغسل القميص في اليوم مرة (ثم قال) و رواه الصدوق مرسلا يعني في الغيبة (ثم قال) و رواه ايضا في المقتنع مرسلا (انتهى) .

(و قد يستدل للحكم المذكور) بالحرج و هو ضعيف لوجوب الغسل حينئذ كلما ارادت الصلاة حتى يلزم منه الحرج لا في كل يوم مرة واحدة (و عن جمع من الاصحاب) تصفيف السند و احب عنه بالحجارة بعمل الاصحاب و هو حينئذ ان حرج في الحدائق بانه لا مخالف فيه ولا راد له (نعم قد يقال) ان الرواية مع ورودها في بول المولود قد صرح بالغسل و حصة الحلى التي تقدمت في المسئلة الثالثة من نجاسة البول و الغائط و سبب في التطهير من بول الرضيع تغسل بين قبل الاكل فيصب عليه الماء و بعده فيغسل حيث قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن بول الصبي قال تص عليه الماء فان كان قد اكل فاعمله بماء عسلا و الغلام والحارية

والظاهر عدم الفرق بين الصبي والصبية (١) ولا بين المولود الواحد و أكثر (٢) كما ان الظاهر عدم التعدد في العفو عن البول الى الفائط (٣) ولا من الثوب الى البدن (٤) .

في ذلك شرع سواء .

( قال في الحقائق ) والمفايرة بينهما ظاهرة ومه يظهر المنفذ بين الحكمين مع اتفاق الأصحاب على كدّ منهما وبه يعلم الاشكال ( انتهى ) وقد قيل في الجمع بينهما وجوه ( منها ) انه يكفي بالنصب إذا تكرر الإزالة متكرر البول وإذا اقتصر في اليوم على الإزالة مرة واحدة فيعسل .

( ومنها ) ان المراد من العسل في الرواية هو التطهير المختلف باختلاف المقامات فان كان من قبل الاكل فالنصب والا قبل العسل .

( ومنها ) ان النصب مما يكفي في تطهير الثوب مطلق ولو لم يتكرر الإزالة لشكر البول ولكن الاكتفاء في اليوم على الإزالة مرة واحدة بحيث يعنى عما سواها للصلاة مما يحتاج الى الإزالة بالعسل لا بالنصب ( والأولى ) ان يقال ان تفصيل العسنة بين قبل الاكل وبعده هو مما يوجب حمل روايه المقدم على ما بعد الاكل كما انه يوجب حمل موثقة سماعة أيضاً المروية في الباب ٣ من النجاسات الواردة في بول الصبي الآمرة بالعسل على ذلك بل وحمل خبر النهوف أيضاً عليه المروي في الوسائل في باب نجاسة البول المشتمل على قصة بول الحسين عليه السلام على ثوب الصبي والآمر بالعسل فراجع

(١) فان لفظ المولود في الرواية مما يشتملها جميعاً ولغز الصبي في كائنات بعض الأصحاب هو للتنزيل ولعل من هنا حكى عدم الفرق بينهما عن الشهيدين وأكثر المتأخرين ( فما عن الشيخ والأكثر ) من الاختصاص بالصبي ضعيف ( ودعوى ) تدرجه من المولود مثله ( وأضعف منه ) ما عن نهاية العلامة من التعليق له بالاعتصار في الرحمة على المصوم فكأنه زعم ان لفظ المولود نص في الذكر وهو كما ترى خلاف الواقع .

(٢) وهو المحكي عن جمع من الأصحاب منهم الشهيدان والمعالم فان المساط على التفصيل وان لم ينفع لنا بعد على وجه القطع ولكن لا بعد دعوى القطع بان ما هو المساط على الاجل الموجود في المولود الواحد هو موجود في المتمدد أيضاً بل في الحواهر يزداد بالضرورة ( فما في الحقائق ) وعن الرئيس من الفرق بينهما لحوار كون المتعدد مقتضياً لكثرة النجاسة وقوتها ضعيف فان النجاسة مما لا تقوى متعدد المولود .

(٣) اقتصاراً فيما خالف الأصل على مورد النص وهو المحكي عن جمع من الأصحاب ( فما عن الشهيد ) من التسوية بين البول والفائط ضعيف ( وأضعف منه ) التعدد الى سائر النجاسات كما حكى عن اطلاق بعض العبارات .

(٤) اقتصاراً فيما خالف الأصل أيضاً على مورد النص وهو المحكي عن جماعة من الأصحاب وتسهم الحقائق والحواهر ( وعن بعض المتأخرين ) التعدد من الثوب الى البدن نظراً الى عسر تحرر البدن عن نجاسة الثوب وان غسل البدن في كل وقت مشقة وهو لا يخلو عن وجه وجبه ولكن مع ذلك القطع بالمساوات بين الثوب والبدن غير حاصل لأن المساط على التفصيل كما أشرنا لم ينفع لنا بعد على وجه القطع واليقين

## ولا من المريّة الى المرتب (١).

نعم اذا كان لها قبضان او اكثر وقد احتاحت الى لبس الجميع لرد و نحوه فالجميع بحكم الواحد في عدم وجوب غسله في اليوم اكثر من مرة (٢).

وهو يجب عليها تحصيل قميص آخر شراء ونحوه إذا كانت تتمكن من ذلك ؟ الظاهر عدم وجوبه (٣) وهو يحور لها في هذا الحال قضاء الفرائض التي فاتتها من قبل ان تصير مريّة او هل يحور لها الاتيان بالصلوات الاستيعارية مثل ما يحور لها الصلوات الخمس اليومية اذا غلبت قميصها في اليوم مرة واحدة الظاهر عدم حواره (٤) وهل يحور لها غسل القميص في الليل لا في النهار الاطهر العدم (٥) وهل يجب عليها ايقاع الصلاة غيب غسل القميص بلا فصل اذا تمكنت من لبسه كذلك أي بلا فصل الاطهر العدم ايضاً (٦) وهل يجب عليها

(١) اقتضاراً فيما حالف الاصل ايضاً على مورد التنص وهو المحكي عن جماعة منهم المحقق وفي الحواهر لعده ظاهر الاكثر وهو مختار المدارك والحدائق (فما عن العلامة والشهيدان) من الحاق المرتب بالمرتبة مشكك لعدم تنقيح المساط القطعي

(٢) كما هو ظاهر الحدائق بل صريحه وهو المحكي عن الروس ايضاً فان الملاك الموجود في القميص الواحد هو موجود بعينه في الاكثر اذا اضطر الى لبس الجميع فما عن صريح جماعة وطاهر اخرى من الوقوف على ظاهر التنص ليس كما ينبغي .

(٣) كما في الحدائق والحواهر وحكي عن المعالم وهو الذي يقتضيه اخلاف الشّس (فما عن جمع من الاصحاب) من التردد في المقام لا لطلاق الشّس ولا لبقاء المشقة مع تمكن من تحصيل قميص آخر صعب فإن المشقة لم تحرر بها هي لمناط للحكم على وجه القطع واليقين كي اذا انتفعت انتهى الحكم (وعليه) فاللام هو الاحد باطلاق الشّس (وصعب من ذلك) ما عن جماعة من المتأخرين من استظهار وجوب تحصيل قميص آخر اذا تمكنت منه بلا تردد في المسئلة أصلاً .

(٤) فان المتيقن بل المنصرف من التنص هو جواز الصلوات اليومية مع قميصها اذا غسله في اليوم مرة ولا بعد ان يلحق بها قضاء الصلوات التي فاتته في ايام كونه مريّة وامّا المشقة ومشكل جداً وأشكل منها الصلوات الاستيعارية (فما في الحواهر) من نفي العدم في قضاء الفرائض يسمى به مطلقاً والصلوات الاستيعارية وهكذا ما عن نهاية الاحكام من تفريب خصوص الأوّل فيعيد حدّاً

(٥) وقوفاً فيما حالف الاصل على مورد الشّس فانه أشبه بالقواعد كما في مصباح الفقيه وان توقف الحدائق في المسئلة بل عن كثير من الاصحاب تجويز ايقاع الغسل في الليل صريحاً لما عن المنتهى من أن اسم اليوم ينطبق على النهار والليل جميعاً وامّا للتبعية والتعليل كما في الحواهر وكل منهما بعد رجوع بعضهما الى بعض غير واضح .

(٦) لعدم الدليل عليه والتنص مطلق (فما في المدارك) من ايجابه (قال) ان اقتضت العادة معاشته مع التأخير صعب (بل في الحواهر) لا أعرف فيه خلافاً سوى ما في المدارك (مع في الحدائق) التوقف في ذلك وعن الذخيرة النظر فيه ولكن الاظهر ما ذكرناه

عسل القميص قبل صلواتها كلها في ذلك اليوم قرصاً ونفلاً الاظهر العدم ايضاً (١) وهل يجب عليها غسل القميص بعد دخول الوقت لا قبله الاظهر العدم ايضاً (٢) .

نعم اذا جعلت هي عسل قميصها في آخر النهار قبل صلاة الظهر والعصر كان حساً جداً (٣) ثم إنَّها اذا أخذت غسل قميصها في اليوم مرة فلاظهر وجوب قضاء تمام صلواتها الجاهل دون خصوص الأخيرة فقط (٤) .

مسئلة ٢ - حكى عن جمع من علمائنا (٥) ان الغصبي اذا تواتر بوله فلا يجب عليه غسل ثوبه في النهار اكثر من مرة (٦) ولكن الحكم بذلك مشكل جداً (٧) .

(١) لاطلاق النص وكون الغسل مقدمياً للصلاة مما لا ينافي حوازي ايقاعه بعد الصلوات كلها في ذلك اليوم قرصاً ونفلاً وذلك لجواز كونه من قبيل الشرط المتأخر كغسل المستحاضة في الليل لثوبها الماصي على قول .

(٢) لاطلاق النص (فما عن جامع المقاصد) من وجوب إيقاعه بعد الوقت لأن الأمر بالعمل في الرواية للوجوب الغيري ولا وجوب غيري من قبل الوقت ضعيف فان الغيري الترخيضي وان كان كذلك أي لا يتحقق إلا بعد دخول الوقت وتحقق الأمر بندي المقدمة ولكن المدعى بخطاب مستقل مما حار تحقيقه من قبل الامر بندي المقدمة فيأمره مثلاً أولاً بدخول السوق ثم اذا دخل قال له اشتر اللحم وهذا واضح (٣) كما في الشرائع وعن جمع من الاصحاب أن ذلك أفضل (و علة المدارك) بقوله لتصل في فيه أربع صلوات مع الطهارة او قلة التجاسة (انتهى) وهو جيد .

(٤) فان ظاهر الرواية ان غسل القميص في اليوم مرة شرط لصحة تمام صلواتها (فما في المدارك وعن الذخيرة) واستظهره العبداني من وجوب قضاء آخر الصلوات لجواز تأخر الغسل الى وقته وان للصلاة من قبل كانت حائزاً فلا غسل ضعيف لما ذكرناه (٥) منهم الشهيد في الذكرى والدروس .

(٦) استندوا الى الحرج والمشقة ورواية عبدالرحيم القصير المروية في الوسائل في لواقص الموضوعات حكم الليل المشتمة عن طريق الشيخ قال كتب الى ابي الحسن عليه السلام في الغصبي يقول فيلقى من ذلك شدة ويرى الليل بعد الليل قال تنوص وبتنص في النهار مرة (قل) ورواه الصدوق مرسل الى ابي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام مثله الا أنه قال ثم ينضح ثوبه (انتهى) .

(٧) فان المستند ان كان هو الحرج والابتداء من الغسل حينئذ كلما أراد الصلاة حتى يلزم منه الحرج لا الغسل في النهار مرة واحدة وان كان هو الرواية فهي (أولاً) ضعيفة السند كما عن المعتمد والمنتهى والتذكرة وبعض متأخر المتأخرين (وثانياً) انها تصرح بالنضح في النهار مرة لا بالغسل وبينهما فرق عظيم (وثالثاً) ان ظاهر الليل هو الليل المشتمة لا البول .

(ويؤيده) مصافاً الى ما فهمه صاحب الوسائل حيث ذكرها كما تقدم في باب حكم الليل المشتمة ورود الامر بالنضح ولو استعجاباً في موارد كثيرة من الشبهات الموضوعية للنحاسة كما يظهر من راحة الوسائل ابواب

## فصل

### في العفو عن نجاسة الثوب او البدن اذا اضطر

مسئلة ١ - اذا كان له ثوب واحد نجس ولم يمكنه تطهيره ولا فرعه ليرد ونحوه صلى فيه بلاخلال فيه بين علمائنا (١)

مسئلة ٢ - اذا تنجس بدنه ولم يمكنه تطهيره صلى مع نجاسة بدنه بلاخلال فيه أبسأين علمائنا (٢) .

## فصل

### في الاخلال بازالة النجاسة عن الثوب او البدن

مسئلة ١ - اذا اخل المصلي بازالة النجاسة عن ثيابه أو بدنه غسلاً عامداً بطلت صلاته ووجبت عليه

النجاسات باب ان كل شيء طاهر وباب نجاسة المنى وباب عدم وجوب الإعادة على من صلى ونوته أو بدنه نجس وباب كيفية غسل الفرائض وباب انه اذا تنجس موضع من الثوب الى غير ذلك فراجع

(١) وفي الحواهر ومصباح الفقيه قولاً واحداً (وبدل عليه) مصافاً الى الاجماع على عدم سقوط الصلاة في هذه الحالة من الضرورة من الدين وقاعدة الميسور (جملة من الروايات) الآتية في مسألة الدوران بين الصلاة في الثوب النجس أو الصلاة عربياً لا يمكن نزع الثوب الآمرة كلها بالصلاة في الثوب النجس الشاملة بإطلاقها صورة الإضطرار أغنى عدم إمكان النزع ليرد ونحوه بطريق أولى.

(نعم ما هنا) خلاف من الشيخ وجمع من الأصحاب فقالوا بوجوب الإعادة بعد رفع الإضطرار وسبب تنحيقه في مسألة مستقلة يعقدها بعد مسألة الدوران ان شاء الله تعالى فانتصر .

(٢) قال في الحدائق وكذا في ما علم من ااحة الضرورات المحدورات (قال) ولم يتعرض الأصحاب هنا للاستدلال على ذلك ثم جوزه الاستدلال للمقام بالاحار الواردة في السلس والمطن (قال) وفي حصة منصور اذا لم يقدر على حبه فأنه أولى بالمعذر وهي موثقة سماعة فليتوضأ وليصل فانما ذلك بلاه اتلى به .

(ثم ذكر) عن بعضهم الاستدلال بأن دليل الاشتراط بالطهارة من البحث غير شامل لصورة الإضطرار فيبقى إطلاق الأمر بالصلاة سالماً عن معارضة ما يقتضى الاشتراط بها ثم استجوده رحمه الله بقوله وهو جيد

(اقول) أما الاستدلال بما ورد في السلس والبطن فحجيد لاستلزامهما نجاسة البدن والمثلى بهما عاخر عن ازالتهما للصلاة ونحوه ولكن الاستدلال بعدم شمول دليل الشرط لصورة الإضطرار غير جيد بل دليل الشرط بإطلاقه يشمل حتى صورة الإضطرار ومقتضاه أنه اذا تعدد الشرط تعذر المشروط وسقط فلولاً الاجماع بل الضرورة على عدم سقوط الصلاة في هذه الحالة وقاعدة الميسور بل واحار السلس والمطن لم نقل نحن بوجوب الصلاة في هذه الحالة فتأمل جيداً .

الإعادة مع بقاء الوقت أو القضاء مع عدم بقاء الوقت (١) باتفاق علمائنا .  
مسئلة ٢ - إذا أحل المصلي بإزالة النجاسة عن ثيابه أو بدنه جهلاً بالحكم الشرعي بطلت أيضاً صلاته ووجبت عليه الإعادة مع بقاء الوقت أو القضاء مع عدم بقاء الوقت (٢) كما هو المشهور بين علمائنا

(١) ويرد عليه مصنف إلى الاجتماعات المستعينة واقتضاء دليل الاشتراط بالطهارة عن النجس ذلك بالاشبهة (جملة من الأخبار) المروية في الوسائل الواردة فيمن علم بالنجس وصلى فيه الآمرة كلها بالإعادة الشاملة عليها صورة العمد وعبرها وإن احتسب بعضها صورة العمد فقط بعضها في الباب ١٨ من بواقي الوصوء وأعلىها في الباب ١٦ و ٢٠ و ٣٨ و ٣٠ و ٣١ و ٣٣ من المساجات

(في رواية أبي مريم) إن الحكم بن عبيدة مال يوماً ولم يغسل ذكره متعمداً فذكرت ذلك لأبي عبد الله عليه السلام فقال تسما صنع عليه أن يغسل ذكره ويعيد صلاته ولا يعيد وضوئه (وفي صحيحه زرارة) قلت يا رسول الله أكر رأيت موصمه يعني دم الرعاء وعلمت أنه أصابه فطلمته فلم أقدر عليه فلما إن صليت وحدثه قال غسله وتعيد الصلاة .

(وفي صحيحه عبد الله بن سنان) إن كان قد علم أنه أصاب ثوبه حنابة أو دم قبل أن يصلى ثم صلى فيه ولم يغسله فعليه أن يعيد ما صلى (وفي صحيحه علي بن جعفر عليه السلام) إن كان رأى (يعني الدم) فلم يغسله فليقص جميع ما فاتته على قدر ما كان يصلى ولا ينقص منه شيء (وفي صحيحه محمد بن مسلم) إن رأيت المني قبل أو بعد ما تدخل في الصلاة فعليك إعادة الصلاة الخ .

(وفي صحيحه الجعفي) وإن كان أكثر من قدر الدرهم (يعني الدم) وكان رأى فلم يغسله حتى صلى فليعد صلاته (ولظيها) باختلاف في اللفظ حسنة محمد بن مسلم .

(وفي صحيحه أخرى) لعبد الله بن سنان وإن كنت رأيت (يعني الدم) في ثوبك قبل أن تصلى فلم تغسله ثم رأيت بعد ذلك في صلاتك فأصرف ما غسله وأعد صلاتك إلى غير ذلك من الروايات المروية في الأبواب المتقدمة أو في غيرها مما يظفر عليه بالتنوع الآمرة كلها بالإعادة وهي في لسان الأخبار لمطلق الأتيان بالعمل ثانياً سواء كان في الوقت أو في خارجة (هذا مصافاً) إلى تصريح صحيحه علي بن جعفر عليه السلام بالقضاء كما تقدم فلا تنقل .

(٢) هذا هو المشهور كما ذكرنا في المتن (ويرد عليه) مصافاً إلى اقتضاء دليل الاشتراط بالطهارة الحسينية ذلك أي الإعادة وقتاً وخارجاً فإن الوقت إن كان ماقياً فالمأموره لم يمثل بعد فيجب امتناله وإن كان منقضيًا فالمأمور به قد فات فيجب قصائه (إطلاق أغلب الأخبار) المتقدمة آلفاً في المسئلة السابقة الواردة فيمن علم بالنجس وصلى فيه الآمرة كلها بالإعادة فإن إطلاقاً أعليها كما إطلاق كلام الأصحاب على ما صرح به المدرك مما يقضى بعدم الفرق في العالم بالنجاسة بين كونه عالماً بالحكم الشرعي أيضاً أي بوجوب إزالة النجاسة عن الثياب والبدن أم لا وقد اشرنا هناك أن الإعادة في لسان الأخبار هي لمطلق الأتيان بالعمل ثانياً وقتاً وخارجاً مصافاً إلى تصريح صحيحه علي بن جعفر عليه السلام بالقضاء كما تقدم .

ثم انه حكى عن العلامة عليه السلام وغيره الاستدلال للمشهور أي للمطلق ولزوم الإعادة وقتاً وخارجاً بأن



جاهل الحكم عامداً لأن العلم ليس شرطاً للتكليف (وعن الأردبيلي) التأمل في ذلك لأن الإجماع غير طاهر والاحتمار غير صريحة ودليل الشرط غير واصل إليه والرائة حاربة والطهارة لم تعلم شرطيتها مطلقاً والاعادة تحتاج الى دليل وطاهر هذا الكلام كما ترى هو عدم الاعادة لا وقتاً ولا خارجاً

(ويظهر من الجواهر) ان بعض الأعلام قد فصل في الاعادة بين الجاهل العاقل وادلت على الاول لا إعادة عليه بخلاف الثاني (وصاحب الحقائق) قد فصل في خصوص القضاء بين الجاهل العاقل والمكلف والاول لا قضاء عليه لأن الخطاب لم يتوجه اليه في الوقت بخلاف الثاني .

(وللمدرك كلام) في المقام صريحه وجوب الاعادة في الوقت وطهره بعد التأمل فيه بلحاظ تقبيحه تكليف العاقل هو عدم القضاء على الجاهل العاقل ومرجه لدى الحقيقة الى تفصيل الحقائق بعينه

﴿ اقول ﴾ اما قول العلامة ان جاهل الحكم عمد فالظاهر ان امراده كالعمد في استحقاق العقاب عقلاً على التكليف الذي احل به وهو حق اذا كان مقصراً في التفقه والتعلم

(واما قوله) لأن العلم ليس شرطاً للتكليف فهو ايضا حق إذ لا شبهة في توقف العلم على التكليف وتوقف العلم على المعلوم فلو توقف التكليف على العلم توقف المشروط على الشرط لدار (ومنه يعرف) ان العلم ليس شرطاً للتكليف الواقعي وإنما هو شرط لتحرره وانقضاء الإرادة والكراهة على طبعه في نفس المولى كما حقق في محله (وعليه) فالجاهل بالحكم الشرعي سواء كان ملتفتاً أو عافلاً هو بمنزلة في حقه الحكم الواقعي المشترك بين الكل المتوجه إلى الجميع وتركه التفقه والتعلم الواجب عليه عقلاً وشرعاً يستحق العقاب على مخالفته .

(وبهذا كله) يظهر لك ضعف ما تقدم عن الأردبيلي بل وما بعده من التفصيل ايضاً فإن الإجماع وان لم يكن هو طهراً كما قاله رحمه الله ولكن الأحكام كانت طهراً في الاعادة على مطلق من صلى في المجلس عملاً به سواء كان عالماً بالحكم ايضاً أم كان جاهلاً به والتكليف الواقعي بداراة المحاسن عن الشيب والبدن كان ثابته واقفاً للكل بمقتضى إطلاق دليله وشموله لجميع العباد طراً ومنهم الجاهل بالحكم الشرعي ومع إطلاق الدليل لا يبقى مجالاً لحرمان الرأية عن الشرطية في حال الجهل كما لا يخفى .

(وبالحمل) ان التكليف الواقعي ثابت للجميع حتى للجاهل العاقل ويستحق العقاب ايضاً على مخالفته والمصحيح له هو ترك التعلم الواجب عليه بحكم العقل والشرع جميعاً فاذا كان التكليف الواقعي ثابتاً في حقه فان علمه بالحكم في الوقت فلا يحبس عن الاعادة وان علم به في خارج الوقت فلا يحبس له عن القضاء حينئذ لعوت الواقع وهذا واضح طاهر

﴿ بقى امور احدها ﴾ انه قد يقال ان الجاهل بالحكم كان مأموراً بالصلاة في النقص بدليل حوازي المؤاخذه عليها لتركها والأمر يقتضي الاجزاء .

(وفيه مضافاً) الى ما أفاده الجواهر من وصوح فساد ذلك وهو كذلك انك قد عرفت ان الجاهل مكلف بالصلاة في الطاهر كالعالم عيماً والمؤاخذه اما هو على الواقع المحمول الممجز عليه سمى ترك التعلم أو على التبعري لترك الصلاة التي زعم انها مأمور بها والأمر التخييلي مما لا يجزى

مسئلة ٣ - اذا أخل المصلي بإزالة النجاسة عن ثيابه أو بدنه جهلاً بالموضوع أي لم يعلم ان ثوبه أو بدنه

❖ ثانياً انه قد يقال أن دليل الشرط وإن كان مما يقضى بالإعادة وقت وجازحاً ولكن عموم حديث لاتعاد المروي في وصوء الوسائل باب وجوب إعادة الصلاة على من ترك الوضوء عن ررادة عن أبي حمزة عليه السلام قال لاتعاد الصلاة إلا من حصة الطهور والوقت والقبلة والركوع والسجود مما يقضى بعدم إعادتها للحاحل والناسي لا وقتاً ولا جازحاً فإن الحديث المذكور حاكم على جميع أدلة الأجزاء والشرائط إلا الحصة المذكورة واطر إليها فيقدم عليها

(وفيه معافاً) على توقف الاستدلال به للمقام على كون المراد من الطهور فيه الحديث كما فهمه الأصحاب لا ما يعم الخشبة تنوهم إرادة الدامع بينهما ولا خصوص الخشبة كما هو ظاهر قول أبي حمزة عليه السلام المروي في الناسي من أحكام الخطوة لأصلاة الآطهور ويجزئك عن الاستنحاء ثلاثة أحوار والآكان دليلاً على خلاف مقصد الخصم بل توقفه على شمول الحديث للجاهل أيضاً كما هو مقتضى إطلاقه وعدم اختصاصه بالناسي فقط انه يخص بالأخبار المتقدمة في المسئلة السابقة الواردة فيمن علم بالنجس وصلى فيه الشامة للمعمد والاحال بالحكم أيضاً الآمرة كآنها بالإعادة

عموم حديث لاتعاد وإن كان مما يقضى بعدم الإعادة لأن الطهارة الخشبة ليست من الخمسة التي تعاد الصلاة منها ولكن الأخبار المتقدمة مما تقضى بإعادتها والثاني يقدم لأخصيته

(ودعوى) ان النسبة بينهما من وجه للقطع بعدم إرادة المتمم من حدث لاتعاد وإن المتمم بعيد لا محالة فهو أحسن من تلك الأحوار من هذه الجهة كما ان تلك الأحوار أيضاً من ناحية اختصاصها بالطهارة الخشبة دون سائر الأجزاء والشرائط هي أحسن من حديث لاتعاد من هذه الجهة فمن صلى في النجس عمداً شملته تلك الأخبار دون حديث لاتعاد ومن ترك السترمناً في الصلاة جهلاً بالحكم شملته حديث لاتعاد دون تلك الأخبار ومن أحل بالطهارة الخشبة جهلاً بالحكم شملته تلك الأخبار وحديث لاتعاد جميعاً فلا وكن يقضى بإطلاق صلاته والثاني بصحتها وهذا هو تقريب كون النسبة بينهما موهوماً من وجه .

(صعبة جداً) وإن ائتدار في النسبة بين الطرفين هو ملاحظة طاهريهما وظاهر حديث لاتعاد هو الشمول للمعمد أيضاً كظاهر الأحوار المتقدمة عيذاً غير ان الحديث يشمل كل جزء وشرط غير الخمسة والأحوار المتقدمة بخمسة بالطهارة الخشبة فقط دون سائر الأجزاء والشرائط فالنسبة بينهما عموم مطلق لامن وجه

❖ ثالثاً ان الظاهر انه لا فرق في الجهل بالحكم الشرعي بين ان يكون جاهلاً بأصل وجوب إزالة النجاسات عن الثياب والبدن او جاهلاً بنجاسة بعض النجاسات شرعاً كما اذا لم يعلم ان عرق الجنب من الحرام بحس فصلي فيه جهلاً كما انه لا فرق على الظاهر هنا بين الجهل بالحكم الشرعي او نسيانه او نسيان الموضوع فالكل داخل تحت إطلاق أغلب الأخبار المتقدمة في المسئلة السابقة الآمرة كآنها بالإعادة

(وبما أحرى) أن تلك الأخبار ناطقة بأن من علم بالنجس وصلى فيه بعيد ومقتضى إطلاق الأعل عدم الفرق في ذلك بين أن كان صلاته فيه عن عمد او عن جهل بالحكم او عن نسيان للحكم او عن نسيان الموضوع فالجميع بمقتضى الإطلاق يجب عليهم الإعادة والله العالم .

فحس صلى وهو بهذه الحالة ثم انكشف ان ثوبه او بدنه كان نجساً صححت صلاته ولم تجب عليه الإعادة في الوقت ولا القضاء في خارج الوقت نعم عند مظنة النجاسة إذا ترك الطر في ثوبه او بدنه صلى ثم انكشف نجاسة ثوبه او بدنه فلا حوط بل الأقوى انه يعيد الصلاة مع بقاء الوقت ويقضيها مع انقضاء الوقت (١)

(١) وتوصيح المقام ان في المسئلة اقوالاً عديدة (قول بعدم وجوب الإعادة مطلقاً) لا في الوقت ولا في خارج الوقت وهذا هو المشهور بين الاصحاب كما سح به غير واحد .

( وقول بالتفصيل ) بين الإعادة في الوقت فتحت والقضاء في خارج الوقت فلا يجب وهو المحكى عن جمع كثير من الاصحاب واما القول بوجوب الإعادة مطلقاً وقتاً وخارجاً فقد ادعى الاتفاق على عدمه جمع من اصحابنا وان حكى عن المنتهى والعلاف ما طاهره وجود الفائل به ولا يهمن تحقيق ذلك والمتنع هو الدليل . (وقول بالتفصيل) من من نظر في ثوبه أو بدنه قبل الصلاة ولم يجد شيئاً فلا يعيد ويبين من لم ينظر فيعيد وطاهره الإعادة حينئذ وقتاً وخارجاً وهو المحكى عن المعيد وعن طاهر الشيخ موافقته

( وقول بهذا التفصيل ) بعينه لكن عند مظنة النجاسة بمعنى ان من طس بالنجاسة في الثوب أو البدن لأماره غير علميه ولشاهد غير قطعي اذا نظر فيه ولم يجد شيئاً ثم وجد بعد الصلاة فلا يعيد وإذا لم ينظر فيه فيعيد وطاهره انه يعيد حينئذ وقتاً وخارجاً وهو المحكى عن الشهيد في الذكرى والدروس وقوام الحقائق والجواهر وهو الصواب المحتار

﴿ حجة المشهور ﴾ امران (احدهما) عموم حديث لانعاد المتقدم آنفاً في المسئلة السابقة ، على كون المراد من الظهور فيه الذي تعد الصلاة منه الحديثة دون ما يعم الحديثة ولا خصوص الحديثة والآ لكان دليلاً على المشهور لا لهم .

(ثانيهما) طائفة من الروايات المروية في الوسائل كما يظهر من ارجعة الباب ١٦ و ٢٠ و ٣٧ و ٤٠ و ٤٢ من ابواب النجاسات النافية كلها للإعادة في سورة الجهل بالنجاسة

( وفي صحيحة ) عبد الرحمن قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يصلى وفي ثوبه عذرة من اسان أو سنود أو كلب أيعيد صلاته قال ان كان لم يعلم فلا يعيد .

( وفي صحيحة العمقى ) و إن لم يكن رآه ( يعنى الدم الذى هو اكثر من قدر الدرهم ) حتى صلى فلا يعيد الصلاة .

( وفي صحيحة على بن جعفر عليه السلام ) سألت عن الرجل احتجم فاحسب ثوبه دم فلم يعلم به حتى اذا كان من الغد كيف يصنع قال ان كان رآه ولم يصله فليقص جميع ما فاته على قدر ما كان يصلى ولا ينقص منه شيء وإن كان رآه وقد صلى فليعتد بتلك الصلاة ثم ليغسله .

( وفي صحيحة العيص ) قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل صلى في ثوب رجل أتما ثم ان صاحب الثوب أخبره انه لا يصلى فيه قال لا يعيد شيئاً من صلواته .

( وفي صحيحة محمد بن مسلم ) عن احدهما قال سألت عن الرجل يرى في ثوب أخيه دماً وهو يصلى قال لا يؤذله حتى ينصرف .

(وفي حصة عبدالله بن سنان) وإن كان لم يعلم به (يعنى الجنابة أو الدم) فليس عليه إعادة (وفي رواية أبي بصير) وسألته عن رجل صلى في ثوبه حنابة أو دم حتى فرغ من صلاته ثم علم قال مصت صلاته ولا شيء عليه (وفي رواية أخرى لأبي بصير) إن أصاب ثوب الرجل الدم ف صلى فيه وهو لا يعلم فلا إعادة عليه (وفي رواية سماعه) عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث قلت فكيف يصنع من لم يعلم (يعنى أن في ثوبه دماً) أبعيد (يعنى صلاته) حين يرى فيه قللاً ولكن يستأنب (قال في الوافي) يعنى يطهر لما يستغل إلى غير ذلك من الروايات .

❖ وقد يستدل للمشهور ❖ بأمرين آخرين أيضاً :

(أحدهما) أن المصلى في المحس جهلاً بالموضوع قد صلى صلاة مأموراً بها يعنى بالأمر الواقعي والأمر يقتضى الإجزاء .

(وقبه) أنه مسمى على اختصاص أدلة الاشتراط بالطهارة الحسية بالموضوع فقط دون الجهل به وهذا خلاف ظاهر الأدلة فإن ظاهرها الاشتراط للجميع والجاهل بالموضوع قد أتى بغير المأمور به واقعاً عاقبته أنه حكم الشارع بعدم الإعادة كما في الإتمام مكان القصر مع عدم كونه مأموراً به قطعاً (ثانيهما) أن من صلى في النجس استصححاً للطهارة فقد أتى بالمأمور به الظاهري والأمر الظاهري مما يجري كما هو صريح التعليل في صحيحة زرارة المشتملة على مسائل ست المروية بطولها في الوافي باب التطهير من المنى وفيها قلت فإن ظننت أنه قد أصابه (يعنى الدم أو شيء من المنى) ولم اتيقن ذلك فمطرت فلم أرفعه شيئاً ثم صليت فمأيت فيه قال نفسه ولا تמיד الصلاة قلت لم ذلك ؟ قال لأنك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس ينبغي لك أن تنقص اليقين بالشك ائداً .

(وقبه) أن الذي حققناه في محله أن الأمر الظاهري مما لا يجري نعم التعليل المذكور في الصحيحة حيث لا يستقيم إلا مع إجزاء الطهارة الخفية الاستصحابية فليترم به في خصوص المقام لابي كل أمر ظاهري . (وعليه) في المقام أن استدلال المشهور بإجراء مطلق الأمر الظاهري ولو كان قاعدة الطهارة مثلاً فهو ممنوع جداً وإن استدلال بخصوص التعليل المذكور في الصحيحة فهو استدلال مالأخبار لا شيء آخر غير الأمرين المتقدمين .

❖ حجة التفصيل ❖ من الإعادة في الوقت فتجب والقضاء في خارج الوقت فلا يجب أمران أيضاً :

(أحدهما) ما عر مبسوط الشيخ ونهايته من أنه لو علم بالنجاسة في أثناء الصلاة وجب عليه الإعادة فكذا إذا علم في الوقت بعد الفراغ (وأجاب) عنه لم يدارك بمسح الملامعة وهو كذلك والحدائق بأن ضعفه أظهر من أن يثبت وهو أيضاً كذلك سيما بعد ورود الأخبار المتقدمة الصريحة في معنى الإعادة .

(ثانيهما) طائفة أخرى من الأخبار المروية في الوسائل في النجاسات بعضها في الباب ٤٠ وبعضها في الباب ٤٧

الآمرة كلها بالإعادة (ففي صحيحة ذهب بن عبد ربه) عن أبي عبدالله عليه السلام في الحماة تصيب الثوب ولا يعلم به صاحبه فيصلى فيه ثم يعلم بعد ذلك قال يعيد إذا لم يكن علم .

(وفي رواية أبي بصير) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن رجل صلى في ثوبه مول أو حنافة فقال علم به أو لم يعلم فعليه الإعادة .

(وفي رواية عبد الله بن بكير) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أعار رجلاً ثوباً فصلى فيه وهو لا يبصلي فيه فقال لا يعلمه قلت فإن أعلمه قال يعيد

( وتقريب الاستدلال ) بهذه الأحاديث على التفصيل بين الوقت وحارجه أن مقتضى الجمع بينهما ( والتقريب المتقدم ) السابقة كلها للإعادة هو حمل هذه الأحاديث على الطائفة الثانية على الإعادة في الوقت وتلك على حارجه الوقت

( وفيه ) أن ذلك من مالا شاهد فلا عبرة به نعم يشهد لهذا الحمل ما في صحيحة علي بن مهزيار الآتية في المسئلة الخامسة من قول أبي عبد الله عليه السلام ما كان في وقتك الصلاة إلا ما كان في وقتك الصلاة إلا أنك ستعرف ما في الصحيحة المذكورة من جهالة الكاتب والمكتوب إليه واضطراب المتن واجتماعه حدّاً وانتظاراً لعدم الأولى هو حمل الطائفة الثانية على الاستصحاب جمعاً بين الأحاديث نظراً إلى صراحة تلك الأحاديث أي الطائفة الأولى في معنى الإعادة وظهور هذه في وجوب الإعادة فيحمل الطاهر على النقص فتشبهت بالإعادة وقتاً وحارجه طائفة أخرى غير مرة من أن الإعادة في لسان الأحاديث هي لمطلق الأتيان بالعدل تأييداً سواء كان في الوقت أو في خارجه ( وقد يحمل ) قوله عليه السلام في صحيحة وهب ( يعيد إذا لم يكن علم ) على الاستفهام لا إنكاره أو على سقوط حرف النفي منه أي لا يعيد إذا لم يكن علم إلى غير ذلك من الوجوه التي لا شاهد عليها ولا دليل وإن ساعد بعضها الاعتبار العرفي والله العالم .

❦ حجة التفصيل ❦ بين من نظر في ثوبه أو بدنه قبل الصلاة فلا يعيد وبين من لم ينظر فيعيد بجملة من الروايات .

(ومنها) رواية ميسر المروية في الوسائل في الباب ١٨ من المحاسن قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أمر الحارثية فتغسل ثوبي من المني فلا تنال في غسله فأصلي فيه فإذا هو يمس قال أعد صلاتك أما إنك لو كنت غسلت أمت لم يكن عليك شيء

(ومنها) صحيحة زرارة المتقدمة آنفاً فإن طنت أنه قد أصابه ولم اتيقن ذلك فطرت فلم أرفيه شيئاً ثم صليت مرأيت فيه قال تغسله ولا تعيد الصلاة قلت لم ذلك قال لأنك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك أبداً .

(ومنها) صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الباب ١٦ من المحاسن قال ذكر المني وشدة وحمله أشد من البول ثم قال إن رأيت المني قبل أو بعد ما تدخل في الصلاة فعليك إعادة الصلاة وإن أنت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه ثم رأيت بعد فلا إعادة عليك وكذلك البول

(ومنها) رسالة الفقيه المروية في الوسائل في المحاسن باب عدم وجوب الإعادة على من نظر في الثوب قبل الصلاة قال وروى في المني أنه إن كان الرجل حين قام نظر وطلب ولم يجد شيئاً فلا شيء عليه وإن كان لم

ينظروا لم يطلب فعلية ان يغسله ويعيد صلاته .

(ومنها) رواية منصور [ميمون] الصيقل المروية في الباب المتقدم عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئلت عن رجل أصدته حيازة بالليل فاعتسل وصلى فلما أصبح نظر فإذا في ثوبه حيازة فقل الحمد لله الذي لم يدع شيئاً إلا وقد جعل له حداً إن كان حين قام لم ينظر فعلية إلا إعادة .

﴿ أقول ﴾ أما رواية ميسر فهي على الظاهر احتجية عن اعتبار المطر في عدم الإعادة بل معناه أنك لو كنت عسيت أنت بذلك كنت تبالغ في غسله فلا يبقى فيه نجاسة كي تستلبي معداً بالاعادة فتكون هي من الروايات الآمرة بالاعادة من غير صحاح ومذهب عند رتبة ورواية أبي بصير ورواية عبد الله بن مكبر المتقدمات كلها آتياً وقد عرفت مما حمل الجميع على الاستصحاب جمعاً بين الروايات فتكون حال هذه كحال تلك عيناً (والله العالم) . (وأما صحاحه) زرارة قال نظر فيها مفروض في كلام الراوي فلا يعرف منها دخله في عدم الإعادة الذي حكم به الإمام عليه السلام ولعلّ ملاك عدم الإعادة هو عدم العلم بالنجاسة سواء كان قد نظر في ثوبه أو بدنه قبل الصلاة لم ينظر ، هذا مصداقاً إلى أن المستبعد من التعليل ان ملاك عدم الاعادة هو استصحاب الطهارة لا النظر وهذا واضح .

(وأما صحاحه محمد بن مسلم) فظاهر الشرط المذكور فيها وإن كان هو دخل النظر في عدم الإعادة ولكن في المدارك ان الشرط المذكور قد خرج مخرج العال وليس بعيداً فإن الغالب فيمن احتمل المنى في ثوبه هو النظر فيه .

( مصافاً ) إلى ان هذا الظهور مما لا يمكن الأخذ به في قتال إطلاق جميع الروايات المتقدمة في صدر المسئلة العاليه كلها عن اعتبار النظر في عدم الإعادة الواردة جميعاً في مقام البيان فلا محل رواية واحدة لا يمكن حمل تلك الروايات بأسرها على عدم الإعادة مع النظر بأن يكون معنى قوله عليه السلام لا يعيد أو فليعتد منذ الصلاة أو فليس عليه اعادة ونحو ذلك من التفسيرات المتقدمة اي لا يعيد إذا نظر قبل الصلاة

( وعليه ) فاللزم إما حمل الشرط على الخروج مخرج العال كما ذكره المدارك أو حمل معنومه وهو الإعادة اذا لم ينظر على الاستصحاب والله العالم .

(و أما مرسله العقيه) فليست هي على الظاهر شيئاً آخر غير رواية الصيقل

(و أما رواية الصيقل) فالاصاف انها بلحاظ اشتغالها على قوله عليه السلام الحمد لله الذي لم يدع شيئاً إلا وقد جعل له حداً ، لا يمكن حمل ما فيها من قوله ان كان حين قام لم ينظر فعلية الاعادة على الاستصحاب بل لابد من الاخذ بظهوره في الوجوب ولكن المبتغى منه بلحاظ كون الجواب عن رجل قد أصدته حيازة بالليل فاعتسل وصلى من دون ان ينظر في ثوبه و من المعلوم ان مثل هذا الرجل إن لم يكن قطعاً بإصابة المنى ثوبه فلامحالة طان بها ، هو وجوب الإعادة على من لم ينظر عند مظنة النجاسة و الإصابه لا مطلقاً ( و من هنا يتضح لك ) ان المتعنه هو التفصيل الأخير في المسئلة كما قويت في المتن لاسائر الأقوال .

(و مما يؤيده) صحاح زرارة المتقدمة آتياً فان ترتب عدم الإعادة فيها على ما فرضه الراوي من الظن

**مسئلة ٤ -** اذا صلى و في ثوبه دم الحيض وهو لا يعلم به نفلت صلاته سواء كان الدم قليلا او كثيرا (١)  
 قدم الحيض ليس كسائر النجاسات بحيث اذا صلى فيها جهلا بها صححت صلاته و الاحوط كما تقدم في مسئلة  
 العفو عن الدم اذا كان اقل من الدرهم الحاق دم الاستحاضة و النفاس ايضاً بدم الحيض ( ٢ ) نعم لا يلحق  
 ههنا بدم الحيض نجاسة نجس العن او الميتة او حلاً يؤكل لحمه فاذا صلى في شيء من هذه الثلاثة جهلا به  
 صححت صلاته (٣)

**مسئلة ٥ -** اذا أحل المصلي ما رآه النجاسات عن ثيابه او مدته نياتاً للموضوع أى نسي ان ثوبه او  
 مدته نجس صلى و هو بهذه الحالة نفلت صلاته و رحت عليه الأعادة مع بقاء الوقت و القضاء مع عدم بقاء  
 الوقت (٤)

و النظر ربما يشعر بأنه اذا ظن ولم ينظر يجب عليه الأعادة .

(١) ودالت لرواية ابي بصير المتقدمة في المسئلة الثالثة من مسائل العفو عن الدم اذا كان اقل من الدرهم  
 عن ابي عبدالله و ابي حمزة عليهما السلام قال لا تعاد الصلاة من دم لم تصره الا دم الحيض فان قليله و كثيره في التوب  
 ان رآه و ان لم يره سواء .

(٢) و قد مضى وجه الحاق الدمين سيما النفاس بدم الحيض في المسئلة الثالثة من مسائل العفو عن الدم  
 فلا يعيد الكلام فيه هاهنا ثانياً .

(٣) و وجه الصحة في الجميع حديث لا تعاد المتقدم في المسئلة الثانية من الإخلال ما رآه النجاسة  
 (مصافاً) الى صحبة عبد الرحمن المتقدمة في صدر المسئلة السابقة المصروفة بعدم الأعادة في خصوص ما لا يؤكل  
 و نجس العين حيث سئل ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يصلي و في ثوبه عذرة من إنسان او سنور او كلب أيميد  
 صلاته قال ان كان لم يعلم فلا يعيد فان السنور هو مما لا يؤكل و الكلب هو نجس العين و مع ذلك صححت  
 الصلاة في عذرتيها ان كانت عن جهل بهما .

(٤) هذا هو المشهور بين الاصحاب اى وجوب الأعادة مطلقاً وقتاً و خارجاً بل عن غير واحد دعوى  
 الإجماع عليه ( و عن الشيخ ) في بعض اقواله و المحقق في المعتمد و جملة من متأخري المتأخرين عدم الأعادة  
 مطلقاً و هو الذي احتاره المدارك و حمل الاحبار الآتية الآمرة بالأعادة على الاستعجاب

( و عن الاستبصار ) و بعض كتب العلامة و هكذا عن المقنع في بيان الاستعجاب التفصيل بين الوقت  
 فنحب الأعادة و بين خارجه فلا يجب القضاء وقد يقال ان ذلك هو المشهور بين المتأخرين و ان كان قد تمسك  
 من هذا القول اى دعوى شهرة التفصيل بين المتأخرين صاحب الحواهر

﴿ و على كدر حال الحق ما هو المشهور ﴾ بين الاصحاب من وجوب الأعادة وقتاً و خارجاً ( و يدل  
 عليه ) مصافاً الى ما تقدم في المسئلة الأولى من الإخلال ما رآه النجاسة من اقتضاء دليل الاشتراط بالطهارة  
 عن الحبث ذلك بلا شبهة واقتضاء الآثار الواردة فيمن علم بالنجس و صلى فيه الشاملة اغلها للناسي الآمرة  
 كلها بالأعادة التي قد اشرنا غير مرة انها في لسان الاحبار هي لمطلق الاثبات بالعمل ثانياً سواء كان في الوقت او  
 في خارجه -



.....

( طائفة من الاخبار ) الواردة فيمن صلى في النجس نسياناً للموضوع الآمرة كلها بالاعادة المروية  
جسماً في الوسائل بعضها في الباب ١٠ من احكام الحلوة وبعضها في الباب ١٨ من نواقض الوضوء وأعلىها في  
النجاسات في الباب ٢٥ و ٣٥ و ٣٦ .

( في صحيحه زرارة ) قال قلت له أصاب ثوبي دم دغاف أو غيره أو شيء من متى فعلمت أثره الى أن  
أصبت له الماء فوضت وحسرت الصلاة وسيت ان ثوبي شيئاً وصليت ثم اني ذكرت بعد ذلك فان تعيد الصلاة  
و تغسله الخ .

( و في موثقة سماعة ) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرى في ثوبه الدم فينسى ان يغسله حتى  
يصلي قال قال يعيد صلاته كي يهتم بالشئ اذا كان في ثوبه عقوبة لسيانه الخ .

( و في رواية ابن مسكان ) قال سمعت بمسئلة الى ابي عبد الله عليه السلام مع ابراهيم بن عبيد بن عبيد بن  
الرجل يقول فيصيب فغده قد نكثت من ثوبه فيصلي و يذكر بعد ذلك انه لم يغسلها قال يغسلها و يعيد  
صلاته .

( و في رواية ابي بصير ) و إن هو علم ( يعني بالدم ) قبل أن يصلي فغسله في غسله بالدم ( و في  
صحيحه عبد الله بن ابي يعفور ) في حديث قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يكون في ثوبه فقط الدم لا يعلم ثم  
يعلم فينسى ان يغسله فيصلي ثم يذكر بعد ما صلى أيعيد صلاته قال - يغسله ولا يعيد صلاته إلا أن يكون مقدار  
الدرهم مجتمعاً فيغسله ويعيد الصلاة

( و في موثقة ابن بكير ) في الرجل يقول و ينسى ان يغسل ذكره حتى يتوضأ و يصلي قال يغسل ذكره و  
يعيد الصلاة ولا يعيد الوضوء .

( و في صحيحه عمرو بن ابي نصر ) قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أبول و أقوصأ و ألسي استنجاني ثم اذكر  
بعد ما صليت قال اغسل ذكرك و أعد صلاتك ولا تعد وضوئك ( و نظيرها ) صحيحه اخرى لرزارة .

( و في موثقة اخرى لسماعة ) قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا دخلت الفائط فقصيت الحاجة فلم تهرق الماء  
ثم توضأت و نسيت أن تستنحي فذكرت بعد ما صليت فعليك الا إعادة ( الحديث ) .

﴿ حجة القول بعدم الإعادة مطلقاً لا وقتاً ولا خارجاً ﴾ طائفة اخرى من الأخبار المروية في الوسائل  
بعضها في الباب ١٠ من أحكام الحلوة وبعضها في الباب ١٨ من نواقض الوضوء وبعضها في الباب ٣٢ من ابواب  
النجاسات ( في صحيحه العلاء ) عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يصيب ثوبه الشيء بمحسه فينسى  
أن يغسله فيصلي فيه ثم يذكر انه لم يكن غسله أيعيد الصلاة قال لا يعيد قد مضت الصلاة وكتبت له

( و في رواية هشام ) عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يتوضأ و ينسى ان يغسل ذكره وقد قال يغسل  
ذكره ولا يعيد الصلاة ( و في رواية عمرو بن ابي نصر ) قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام اني صليت فذكرت اني لم اغسل  
ذكرى بعد ما صليت افاعيد قال لا .

( و في موثقة عماد بن موسى ) قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لو ان رجلاً نسي أن يستنحي من الفائط

حتى يصلى لم يعد الصلاة .

( و في صحيحة علي بن جعفر ) عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن رجل ذكر و هو في صلاته انه لم يستنج من الغلاء قال يصرف و يستنجي من الغلاء و يعيد الصلاة و إن ذكر و قد فرغ من صلاته فقد احزاه ذلك ولا إعادة .

( و الجواب عن هذه الروايات ) كلها ان مقتضى القاعدة و ان كان هو حمل الطائفة الاولى الطاهرة كلها في وجوب الاعادة على الاستصحاب كما تقدم من المدارك نظراً الى صراحة الطائفة الثانية في عدم الوجوب فيحمل الطاهر على ما يفي النص و لكن الانصاف ان في الطائفة الاولى ما لا يقبل الحمل على الاستصحاب مثل قوله عليه السلام في موافقة سماعة يعيد صلاته كي يهتم بالشئ اذا كان في ثوبه عقوبة لثيابه ( مصافاً ) الى ان الطائفة الاولى الطاهرة في وجوب الاعادة قد عمل بظاهرها الاصحاب فلا يمكن دفع اليه من ظهورها في الوجوب اصلاً ( قال في المحقائق ) والترجيح في جانب تلك الأخبار ( يعنى الطائفة الاولى ) لكثرتها و تعددها و اعتصامها بالمشهرة بين المتقدمين ( و قال في الدوائر ) ان الاصحاب الذين هم اعرف بمعنى الخطاب الوارد في الكتاب و السنة اعرصوا من النافية للإعادة فيجب الخروج عنها ( قال ) ولذا امرنا بالاحتياط بما اشتهر بينهم عند اشتباه الآثار و مصادم الأخبار ( انتهى ) .

﴿ حجة التفصيل بين الوقت فتجب الاعادة و بين خارجة فلا يجب القضاء ﴾ هي حمل الطائفة الاولى الآمرة بالإعادة على الاعادة في الوقت و الطائفة الثانية النافية للإعادة على عدمها في خارج الوقت و ذلك شهادة ( صحيحة علي بن مبريد ) المروية في الوسائل في المجامع باب وجوب الاعادة في الوقت واستصحاب القضاء بعده قال كتب إليه سليمان بن رشيد يخبره انه يال في ظلمة الليل وانه أصاب كفته برد نقطة من البول لم يشك انه أصابه ولم يره وانه مسح بحرقه ثم نسي ان يمسحه وسمح يده فسمح به كفيه ووجهه ورأسه ثم توضأ وصور الصلاة فصلّى

فأجابه بجواب قرأته بخطه . اما ما نوهت مما أصاب يدك فليس شيء الا ما تحقق فان حققت ذلك كنت حقيقاً أن تعيد الصلوات اللواتي كنت صليتهن بذلك الوضوء بعينه ما كان مهيئاً في وقتها و ما فات وقتها فلا إعادة عليها لها إن الرجل اذا كان ثوبه نجساً لم يعد الصلاة الا ، كان في وقت وان كان جنباً أو صلى على غير وضوء فعليه إعادة الصلوات المكتوبات اللواتي فاتته لأن التوب خلاف المحذور فعمل على ذلك انشاء الله تعالى

( و موافقة محار السانطي ) المروية في الوسائل في احكام العلوة باب حكم من نسي الاستنجاء في الرجل ينسى ان يغسل يديه بالماء حتى صلى الا انه قد تمسح بثلاثة أحجار قال ان كان في وقت تلك الصلاة فليعد الصلاة وليعد الوضوء وان كان قد مضى وقت تلك الصلاة التي صلى فقد حارت صلاته وليتوضأ لما يستقبل من الصلاة .

**مسئلة ٦-** اذا علم ان ثوبه او بدنه نجس ثم نسي ذلك وتذكر في أثناء الصلاة بطلت صلاته ووجبت عليه الاعادة (١) .

(والجواب) اما عن الشاهد الاول اعني صحيحه على بن مهزيار فهو ما اوردته المدارك بقوله وهي مع تطرق الصف اليها من حيث السند بحاله الكاتب محتملة المتن ايضاً بل ربما افادت بظواهرها عدم اعتبار طهارة محال الوضوء وهو مشكل (انتهى)

(وعن الروس) الطعن فيها بحاله المكتوب اليها ايضاً (ولعل) من هنا قال في مصباح الفقيه ولو قنن فيها بحاله السائل والمسئول عنه واصطراب متن الرواية وإحالتها (انتهى) (وقال في الوافي) ان معنى هذا الحديث غير واضح وربما هو تكلفات لا فائدة في ايرادها وبشبه ان يكون قد وقع فيه غلط من النسخ (انتهى) .

(واما الشاهد الثاني) اعني موثقة عمار فقد كفاها مؤنته شيخنا الاضاري في احكام الوضوء (قال) لكن الرواية مع عدم صحتها تشتمل على ما يوجبها مثل الأمر بالإعادة مع التمسح بثلاثة أحجار والأمر بإعادة الوضوء وعدم ايحاب قضاء الصلاة مع وقوعها بالوضوء بقرينة قوله وليتوضأ لما يستقبل

(وقال في مصباح الفقيه) في احكام الوضوء ايضاً وفيه انه لا بد من حمل هذه الرواية على الاستصحاب او على الثقة ونحوه لعدم امكان الأخذ بظواهرها لاقتصاصه عدم كفاية التمسح بالأحجار ووجوب اعادة الوضوء والأول محلل للاجماع والاحكام المتقدمة في محلها بل وكذا الثاني (انتهى) .

(١) فاداً لا فرق كما في الحوار ومصباح الفقيه وعن الرياض وكشفى اللثام والغطاء بين تذكر النجاسة بعد الصلاة او في أثناءها ففي كلتا الصورتين تجب الاعادة فإن الاحكام المتقدمة في المسئلة السابقة الآمرة كلها بالإعادة وان كانت هي بين صريح وبين ظاهر في التذكر بعد الصلاة ولكن مقتضى ادلة اشتراط الصلاة بالطهارة عن النجس هو بطلانها اذا وقعت كلاً أو بعضاً بالشرط .

(نعم مقتضى عموم حديث لانه د الحاكم على ادلة الأجزاء والشرايط صحتها (ولكن يخص عمومها) هاهنا بصحبه على بن جعفر المتقدمة في المسئلة السابقة في ضمن الأخبار الباقية للإعادة قال سألته عن رجل ذكر وهو في صلاته انه لم يستنج من الحلاء قال ينصرف ويستنج من الحلاء وبعد الصلاة وإن ذكر وقد عرج من صلاته فقد أحزاه ذلك ولا إعادة في ذلك الدليل وأن لم يعمل به كسائر الاحكام النافية للإعادة لما تقدم وعرفت ولكن الصدر مما لا مانع عن العمل به هاهنا .

(مضافاً) الى انه قد رويها الوسائل في الباب ٩ من احكام الحلوة بطريق آخر بدون هذا الدليل (بل ويخصص ايضاً عموم حديث لاتحاد) بصحبه عبدالله بن سنان ايضاً عن أبي عبدالله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٣٤ من المحاسن قال فيها وان كنت رأيته (يعني الدم) في ثوبك قبل ان تصلي فلم تغسله ثم رأيته بعد وانت في صلاتك فنصرف فاعسله وأعد صلاتك فان ظاهرها انه بعد رؤية الدم في ثوبه قد دخل في الصلاة نسياناً ثم رآه في الأثناء ولا أقل من شمولها لهذه الصورة فيكمي

(نعم) لعلي بن جعفر عليه السلام صحبه أخرى قد رويها الوسائل في باب نجاسة الخنزير طاهرها عدم الاعادة في التذكر في الأثناء (قال) سألته عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله فذكر وهو في صلاته كيف يصنع به

مسئلة ٧ - اذا رأى المحاسة على ثوبه او مدته في اثناء الصلاة وعرف انها كانت من قبل الصلاة بحيث وقع بعض الصلاة مع التحاسة في الثوب او البدن جهلاً بالخصوص فلا أقوى نقض الصلاة وإعادةتها (١)

قال ائكان دخل في صلاته فليمض وان لم يمكن دخل في صلاته فليمنض ما أصابه من ثوبه الا ان يكون فيه أثر فيعمله

(في الإجابة) فيها وان كانت محمولة على الإصانة مع اليقظة بقرينة المصباح ولكن ظاهر صدر الحواش انه اذا دخل في الصلاة فليمض مطلقاً وإن كان في ثوبه أثر الا أن هذا الظهور محالاً يمكن العمل به (قال في الحواش) لم يقد أحد بحوار المص في الصلاة بعد العلم بالتحاسة من غير غسل او إبدال او بدوهما (انتهى) وعليه فلا بد من ارتكاب الحمل والتأمل فيها بحسب لاسباب ذلك كله (والله العالم).

(١) كما حكي ذلك عن جماعة من المتأخرين ولكن المشهور كما صرح في الحدائق هو ازالة التحاسة في اثناء الصلاة اذا امكنت بغير فعل المستطاع او طرح الثوب المحس ان كان عليه ثوب غيره يستتر به عورته فان لم يمكن ذلك كله تنقض الصلاة وأعادها.

والأقوى كما ذكرنا في اعين هو الأول اي نفس الصلاة واعادتها مطافاً وذلك (اصححة رازة) العويبة المستعملة على مسائل ست المروية بطولها في الواقي في باب التطهير من المنى قال في آخرها قلت إن رايته في ثوبه (يعني دم رعاى وغيره او شيئاً من منى) والاي الصلاة قال تنقض الصلاة وتعيد اذا شككت في موضع منه ثم رأيت ثم شكك ثم رأيت فطعت الصلاة وعسلته ثم بيتت على الصلاة لأنك لا تدري لعلك شيء اوقع عليك فليس ينبغي ان تنقض اليقين ابداً بالشك (انتهى).

ون ظاهر قوله عليه السلام اذا شككت في موضع منه ثم رأيت ثم شكك في موضع من ثوبك بحيث عرفت انه كان من قبل الصلاة لم يوسسته ولم يكن هو شيئاً رطباً بحيث تخشع انه اوقع عليك فعلا في اثناء الصلاة ففي الثاني لا ينقض الصلاة وفي الأول ينقض.

(وصحيفة محمد بن مسلم) عن ابي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في باب لحاسة المنى قال ذكر المص وشده وحمله أشد من البول ثم قال إن رأيت المنى قبل او بعد ما تدخل في الصلاة فليكن إعادة الصلاة وإن انت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه ثم رأيت فلا إعادة عليك وكذلك البول (انتهى) فالإمام عليه السلام فصل بين رؤية المنى او البول في اثناء الصلاة فتجد إعادة ويبين رؤيته بعدها فلا يجب.

(وهو ثقة ابي بصير) عن ابي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في المحاشات باب عدم وجوب الإعادة على من صلى وثوبه او يده نحس في رجل صلى في ثوب فيه حيازة ركعتين ثم علم به قال عليه أن يتبدأ الصلاة قال وسألته عن رجل صلى في ثوبه حيازة او دم حتى فرغ من صلاته ثم علم قال مصت صلاته ولا شيء عليه (انتهى) ولا دم عليه السلام فصل ايضاً بين العلم بالتحاسة في اثناء الصلاة فيعيد وبين العلم بها بعد الفراغ من صلاته فلا شيء عليه.

وحجة المشهور عليه السلام حسنة محمد بن مسلم المروية في الوسائل في التحاسات باب حواش الصلاة مع محاسة الثوب والبدن بما ينقص عن سعة الدرهم قال قلت له أدم يكون في الثوب على وأنا في الصلاة قل إن رأيت

• • • • •

وعليه ثوب غيره فطرحة وصل وإن لم يكن عليك ثوب غيره فامض في صلاتك ولا إعادة عليك ما لم يرد على مقدار الدرهم وما كان أقل من ذلك فليس شيء رأته قبل أو لم تره وإذا كنت قد رأته وهو أكثر من مقدار الدرهم فصيّمت غسله وصليت فيه صلاة كثيرة فأعد ما صليت فيه (انتهى)

هكذا عن الكافي والعقبيه ولكن عن التهذيب هكذا وما لم يرد على مقدار الدرهم من ذلك فليس شيء يريد الواد وحده (وما كان أقل) ولكن الظاهر أن الصحيح هو ما عن الكافي والعقبيه إذ معنى الحديث على رواية التهذيب هكذا فامض في صلاتك ولا إعادة عليك مطلقاً سواء كان الدم يريد من مقدار الدرهم أم لا وقوله وما لم يرد على مقدار الدرهم من ذلك فليس شيء يكون كلاماً مستقلاً آخر .

(ومن هنا) قال في مصباح العقبيه ولو صح ما في التهذيب لو صح طرح هذه الفقرة من الرواية لشذوذها وإعراض الأصحاب عن ظاهرها حيث لم يقل أحد بوجوب المضي في الصلاة مع النجس (انتهى) .

(وقول في الحديث) لا يحمي على من لاحظ التهديد وما وقع للشيخ فيه من التحريف والتعريف والردة ولقصص في متون الأحاديث وأسندها أنه يرجح ما ذكره غيره من المحدثين ولا ريب أن هذا من ذلك (انتهى) (والعملية) أن هذه الفقرة من الرواية انكأت هي مع الواو كما عن التهذيب فلا بد من طرحها لما سمعت من مصباح العقبيه من أنه لم يقل أحد بوجوب المضي في الصلاة مع النجس كما سمعت مثل ذلك من الجواهر في آخر المسئلة السابقة وإن كانت بلا واو كما عن الكافي والعقبيه من وعن الاستبصار أيضاً فهي مدرجة المشهور من وجوب طرح الثوب إذا كان عليه ثوب غيره من دون نقض الصلاة وأعادتها والآ واجب نقض الصلاة وأعادتها إذا كان الدم أزيد من مقدار الدرهم ولا يجوز المضي في الصلاة

ولكن مع ذلك كله الترحيح هو للروايات المتقدمة كلها من صحيحة زرارة وصحيحة محمد بن مسلم وموثقه أبي بصير الآمرة جميعاً بإعادة الصلاة من رأس من دون فصل فيها .

(وقد يجمع) بين صحيحة زرارة الآمرة بالنقض والإعادة من غير تفصيل فيها وبين حصة محمد بن مسلم الآمرة بطرح الثوب وإتمام الصلاة إن كان عليه ثوب غيره بحمل الصحيحة على ما إذا لم يكن عليه ثوب غيره كي يطرحة لأعلى إن معزلة وقوع بعض الصلاة في النجس بما يوجب الإعادة (وفيه) أن الإمام عليه السلام في الصحيحة في صورة رؤية الدم رطباً قد أمر بالعد والنماء على الصلاة وإتمامها فلم لم يأمر بذلك في صورة رؤية الدم يابس بل أمر فيها بنقض الصلاة وأعادتها فممنه يعرف أن في صورة العلم بوقوع بعض الصلاة في النجس لإصلاح لها إلا النقص والإعادة ولا يسعها طرح الثوب ولا الفصل والنماء أصلاً فتأمل جيداً .

(ومن المصحب ما صنعه المندارك) في المقام فجعل صحيحة زرارة وصحيحة محمد بن مسلم في جانب وقال مقتضاهما تعين القطع مطلقاً أي سواء كان عليه ثوب غيره أم لا ثم ذكر حصة محمد بن مسلم التي قوله فامض في صلاتك ولا إعادة عليك وذكر صحيحة علي بن جعفر عليه السلام المتقدمة في آخر المسئلة السابقة قال سألت عن الرجل يصيب ثوبه حمرين فلم يعمل فذكر وهو في صلاته كيف يصح به قال إن كان دخل في صلاته فليمض الح وقال مقتضاه وجوب المضي في الصلاة لكنه اعتمر في الأولى أي الحصة طرح الثوب النجس إذا كان عليه غيره .

مسئلة ٨ - اذا رأى المجاسة على ثوبه او بدنه في الصلاة ولم يعرف انها هل هي كانت من قبل الصلاة او انها شيء اوقع عليه الآن لم تطل الصلاة بمجرد ذلك فإن امكنه إزالتها بالعدل او طرح الثوب المحس ان كان عليه ثوب آخر بستره عورته او فترض موضع المجاسة من الثوب كل ذلك بدون أن يستلزم فعلاً مطلقاً كاستبدال القلعة وسجود فعل ذلك وأتم الصلاة (١) والأ فاللارم نقض الصلاة وإعادتها كما في المسئلة

(ثم قال) ما ملخصه ان مقتضى الجمع بين الجميع هو حوار طرح الثوب المحس ان كان عليه والأ جاز له المضي في الصلاة وان كان الاستيناف مطلقاً مستحباً .

(وهو كما ترى) صعب جداً بل في الجواهر ينسقى القطع بقاؤه (أو لا) ان صحبة على من جعفر هي في مورد النسيان والتذكر في الانشاء لا الرؤية في الانشاء فهي احتيية عن المقام رأساً .

(وثانياً) ان الحنة لم تأمر بالمضي ان لم يكن عليه ثوب غيره بل قل بأنه في صلاتك ولا اعادة عليك ما لم يزد على مقدار الدرهم ومفهومه انه اذا زاد على مقدار الدرهم فلا بد من النقض والاعادة من دون المضي في الصلاة وكأن المدارك قد احدث الحنة من التهديد وانت عرفت ان الصحيح هو ما عن الكافي والفقهاء من والاستمرار دون التهديد .

(وثالثاً) ان الظاهر كما في الجوهر هو اجماع الأصحاب على عدم جواز الإتمام في الثوب المحس مع التمكن من غيره ولو قطع الصلاة (وبالحمل) ان امكن الجمع بين الصحيحة والحسنة بعمل الحسنة على ما يوافق الصحيحة - كحملها على رؤيه الدم في الانشاء رطداً مع احتمال وقوعه عليه فعلاً بحيث لم يقع شيء من الصلاة في المحس أصلاً عاينته الصحيحة أمرت بالعدل والبناء والحسنة أمرت بطرح الثوب المحس - فهو المطلوب والأ فيرد علم الحسنة الى أهله ويكون العمل على صحبتي زرارة وحماد بن مسلم وموثقة ابي بصير (والله العالم) .

بقى شيء وهو انه روى الوسائل في النجاسات باب حكم من علم بالنجاسة في اثناء الصلاة روايتين (احديهما) عن عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال ان رأيت في ثوبك دماً وانت تصلي ولم تكن رأيتة قبل ذلك فأتم صلاتك فاداً انصرفت وعسله (الحديث) (واخرهما) رواية داود بن سرحان عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يصلي فأبصر في ثوبه دماً قال يتم .

(ولكن الجواب عنهما) ما افاده الحقائق (قال) والظاهر شذوذ الخبر من يعنى بهما رواية عبد الله وداود لمخالفتهما للاخبار المستفيضة (الى ان قال) ومالعتهم لما عليه علماء الطائفة المحقة قديماً وحديثاً فهما يرجعان الى قولهما (انتهى) (اقول) هذا مصاف الى ماعن الشيخ من حمل رواية داود على ما اذا كان الدم اقل من الدرهم وليس بعيد .

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما يظهر من الحقائق بل في الجواهر لم أحد فيه خلافاً هما (قال) بل الظاهر انه اجماعى (انتهى) (ويبدل عليه) مصاف الى ذلك ما في صحبة زرارة المتقدمة في المسئلة السابقة وان لم تشك ثم رأيتة رطياً قطعت الصلاة وعسلته ثم نيت على الصلاة لأبك لا تدري لعله شيء اوقع عليك فليس ينبغي ان تنقص اليقين ابداً بالشك (انتهى) يعني لا ينسئ نفس اليقين بالطهارة بالشك فيها فتصحبه الى

السابقة عيناً (١) .

مسئلة ٩ - إذا تمسح ثوبه أو بدنه في أثناء الصلاة فالحكم هاهنا كما في المسئلة السابقة عيناً فإن أمكنه الإزالة بدون أن يأتي بفعل مطلق للصلاة فعل وأتم الصلاة (٢) والانعقاد وأعادها (٣)

حين الرؤية

( ثم إن العسل ) حيث أنه مما لا خصوصية له سوى أنه مربوب للنجاسة فإذا أمكن إزالتها بطرح الثوب النجس إن كان عليه ثوب غيره أو قرص موصع النجاسة من الثوب فعل ذلك بلا شبهة (وبدل عليه أيضاً) حسنة محمد بن مسلم المتقدمة في المسئلة السابقة إن حدثنا على هذه الصورة جمعاً بينها وبين الصحيحة كما أشير آمناً والأولى بإطلاقها مما يشمل هذه الصورة لا معاملة (ومن هنا) قد استدللنا بإطلاقها بالحدائق والحوار لحكم هذه الصورة . (١) وذلك أحداً بالروايات التي سيأتي تفصيلها في المسئلة الآتية مما دل على لزوم رعاية المماثلات والقواطع كالأستدبار ونحوه فالصحيحة المتقدمة الآمرة بالغسل والنساء على الصلاة وانكأت هي مطلقة ولكن اللازم تقييدها بما سيأتي من الروايات جدياً .

(٢) هذا مما لا خلاف فيه على الظاهر بل في الحواهر إن ذلك ضروري ولعل ذلك فإن المعاسات ليست هي من القواطع كالحديث بحيث تطلق الصلاة بمجرد طردها بل من الموانع فإذا أزالها بدون أن يقع شيء من الصلاة مفروضاً بها أو بدون أن يأتي بفعل مبطل أو يغسل بالماء المعتبرة صححت وقممت . (وبدل على ذلك) مصداقاً إلى هذا كله صحيحة رواية الطويلة المتقدمة في المسئلة ٧ والاحبار المستعينة المروية في الوسائل في الباب ٢ من قواطع الصلاة الواردة في عدم بطلان الصلاة بمجرد الرعا بل يربط النجاسة ويتم إذا أمكن ذلك فلا فعل المتأني .

( وفي صحيحة عمر بن أدبنة ) عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سأل عن الرجل يرعف وهو في الصلاة وقد صلى بعض صلاته فقال إن كان الماء عن يمينه أو عن شماله أو عن خلفه فليغسله من غير أن يلتفت وليس على صلاته فإن لم يجد الماء حتى يلتفت فليعد الصلاة الخ .

( وفي صحيحة محمد بن مسلم ) قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يأنس الرعاف والقيء في الصلاة كيف يصح قال ينقل فيه غسل أنه ويعود في صلاته وإن تكلم فليعد وليس عليه وضوء .

( وفي صحيحة العجلي ) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يصيبه الرعاف وهو في الصلاة فقال إن فقد على ماء عنده يميناً وشمالاً أو بين يديه وهو مستقل القبل فليغسله عنه ثم ليصل ما بقي من صلاته وإن لم يقدر على ماء حتى ينصرف لوجهه أو يتكلم فقد قطع صلاته إلى غير ذلك من الروايات الواردة في الباب المذكور بهذه المصامير (نعم) إن لنا جملة من الروايات أعلاها في الباب المتقدم وبعضها في الباب ٦ من نواقض الوضوء وأوردت في الرعاف وشبهه في أثناء الصلاة تناقضاً هي بظاهرها الأخبار المتقدمه ولكن مقتضى الجمع بينهما وبين الأخبار المتقدمة الصريحة في عدم البطلان بمجرد ذلك هو حمل هذه الروايات على استلزام فعل المماثل من الاستدبار والتكلم ونحوهما وعن الشيخ في بعضها احتمال التفتة وليس ببعيد .

( ٣ ) مما لا بالروايات المتقدمة آنفاً بل مكلماً ما دل على مبطلية المماثل كالأستدبار والتكلم ونحوهما .



## فصل

### في الموارد التي يصلى في النجس

مسئلة ١ - اذا دار الأمر بين ان يصلى في النجس او يصلى عرياناً كما اذا لم يكن عنده الا ثوب واحد نجس ولم يمكنه تطهيره وان امكنه نزع لعمد الرد الشديد ونحوه فالأقوى أن يصلى في النجس (١) ولا يصلى

(١) كما حكى ذلك عن جماعة منهم الشهيد في البيان والمعالج وكشف اللثام وعن طاهر العقبة ويطهر من المدارك الميل اليه واختاره المروية صريحاً .

(ولكن عن الشيخ) وانى الراجح وإدريس والعلامة في اكثر كتبه وغيرهم الصلاة عرياناً بل في الحدائق وعن غيره انه المشهور بل عن الخلاف الإجماع عليه (كما أن عن ابن الحبيد) والمعتز والمتنبي وجماعة من المتأخرين منهم الشهيد في الدروس والمذكرى والمحقق الثاني التخيير بين الأمرين وهو ظاهر الحدائق وصريح مصباح الفقيه وعن جملة من أبواب التخيير زيادة ان الصلاة في النجس أصل وعن ابن الحبيد زيادة اخرى وهي انه اذا وجد ثوباً طاهراً في الوقت أعاده وجوباً والأقوى فيقضى استحساناً .

(والأقوى) كما ذكرنا في المتن هو الأول (ويدل عليه) جملة من الروايات المروية في الوسائل والمجسات باب جواز الصلاة مع النجاسة اذا تمذرت الإزالة .

(وفي صحيحته على بن جعفر عليه السلام) عن اخيه موسى عليه السلام قال سألته عن رجل عريان وحضرت الصلاة فأصاب ثوباً صلبه دم او كثر دم يصلى فيه او يصلى عرياناً قال ان <sup>(١)</sup> وجد ماء صلى ولم يصلى عرياناً

(وفي صحيحته محمد بن علي الحلبي) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل أجنب في ثوبه وليس معه ثوب غيره قال يصلى فيه فاذا وجد الماء غسله (قال قال الصدوق) وفي حيز آخر وأعاد الصلاة (وفي صحيحته اخرى) له انه سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون له الثوب الواحد فيه بول لا يقدر على غسله قل يصلى فيه .

(وفي صحيحته عبد الرحمن) انه سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يحض في ثوبه ليس معه غيره ولا يقدر على غسله قل يصلى فيه (وعن الفقيه) بعد ذكر هذا الخبر (مالقطة) وفي حيز آخر يصلى فيه واذا وجد الماء غسله وأعاد الصلاة

(وفي صحيحته ثالثة لمحمد الحلبي) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يحض في الثوب او يصيبه بول وليس معه ثوب غيره قل يصلى فيه اذا اضطر الىه (والظاهر) ان المراد من الاضطرار اليه هو ان لا يجد ثوباً غيره كما مر في الراوى فتكون الشرطية كما صرح به غير واحد مسوقة لتحقيق مورد السؤال

(١) الظاهر ان المراد من قوله عليه السلام ان وجد ماء يعني بقدر الوضوء لا بقدر غسل الثوب والا لوجب قطعاً غسل الثوب به اولاً ثم الصلاة فيه (وعلى هذا) فلا يحضر في فعل وجه وجبة لهذا لشرطه ان وجد ماء بقدر الوضوء صلى في الثوب نجس مع الوضوء والا صلى فيه مع التيمم كما سيأتي في مؤنة عمار فلا يعرف سبب قوله عليه السلام ان وجد ماء صلى فيه والله اعلم (منه) .

(وفي موثقة عمار) الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سأل عن رجل ليس معه الا ثوب ولا تحمل الصلاة فيه وليس يجد ماءً يصسله كيف يصنع قال يقيم ويصلى فاذا أصاب ماءً غسله وأعد الصلاة (والظاهر) ان مراد الصدوق فيما تقدم منه مكرراً من قول وفي خير آخر وأعد الصلاة هو هذا الخبر (قال في الحقائق) وأما غيرها فلم نفع عليه (وقال في موضع آخر) ان الأصحاب قد حملوها على الاستصحاب جميعاً (انتهى) وهو حيتن فان الروايات المتقدمة كلها في مقام البيان وهي حاوية عن الإعادة ولا يمكن حمل الجميع بأمرها على مقام الإهمال والإيجال .

﴿ حجة المشهور ﴾ القائلين بالصلاة عرياناً أمور ثلاثة (أحدها) إجماع المرفقة (ثانيها) ان النجس قد منعنا من الصلاة فيه ومن يميزها فعليه إقامة الدليل .

(ثالثها) روايتان الأولى لسماعة والثانية لمصوريين حارم عن محمد الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام اسرويتان جميعاً في الوسائل في النجاسات باب وحوب طرح الثوب النجس (قال في الأولى) سألته عن رجل يكون في قلات من الأرض وليس عليه الا ثوب واحد وأخذه فيه وليس عنده ماء كيف يصنع قال يقيم ويصلى عرياناً فعداً يومه وإيماء .

(هكذا) عن الكافي والتهذيب ولكن عن الاستصار ويصلى عرياناً قائماً ويومئ وإيماء (وقال في الثانية) في رجل أصابته جمادة وهو بالملات وليس عليه الا ثوب واحد وأصاب ثوبه منى قال يقيم ويطرح ثوبه فيجلس مجتمعاً فيصلى فيومئ وإيماء .

(وعن الشيخ) حمل الطائفة الأولى الآمرة بالصلاة في النجس على الإصرار وعدم امكان المزع لمرء ونحوه او على صلاة الجبارة وحمل الدم في صحبة علي بن جعفر عليه السلام على الدم المعفو عنه ﴿ اقول ﴾ أما الإجماع فلم يتحصل لما عرفت في صدر المسئلة من مصير جمع من الأصحاب الى الصلاة في النجس لا عرياناً ومصير جمع اكثر الى التخيير بينهما (وأما إقامة الدليل) على الصلاة في النجس فقد أقمنا ما اذا لم يجد المصلي ثوباً غيره ولم يمكنه تطهيره .

( وأما روايتنا سماعة ومنصور) فهما قاصرتان عن مقاومة الطائفة الأولى من الأحبار الآمرة بالصلاة في النجس وهي الصحاح الحمسة والموثقة فإنها اكثر عدداً وأصح سنداً وأما حمل الطائفة الأولى على الإصرار او صلاة الجبارة او حمل الدم في صحبة علي بن جعفر عليه السلام على الدم المعفو عنه فهو حمل بلا شاهد .

مل الحمل الاحير مما لا يمكن فان الراوى فرس ان الثوب تصفه دم او كله دم فكيف يكون دمماً معفواً عنه اى اقل من الدزهم اللهم الا اذا كان مراده من الدم المعفو عنه اى الدم الطاهر كدم المرق والرغوث ونحوهما وهو بعيد جداً .

﴿ حجة القائلين بالتخيير ﴾ بين الصلاة في النجس او الصلاة عرياناً هو الجمع بين الطائفة الأولى من الأحبار وبين خبري سماعة ومنصور والطائفة الأولى ذكرت طرفاً من طرفي التخيير والحران الآخران ذكرنا الطرف الثاني .

عرباناً وإن استحب الإعادة بعداً عند التمكن من تطهيره (١) .

مسئلة ٢ إذا لم يكن عند التوب واحد فحس ولم يمكنه تطهيره ولا نزع اليد الشديد ونحوه صلى فيه بلا خلاف فيه بين علمائنا كما تقدم في العقوب عن تعاضد التوب أو البدل إذا اضطر (٢) ولكنه هل يعيد الصلاة بعد رفع الاضطرار أم لا ؟ الأقوى عدم وجوب الإعادة (٣) وإن استحب

﴿ أقول ﴾ ويرد على ذلك مضافاً إلى أنه جمع بلا شاهد أن صحيحه على بن جعفر عليه السلام المشتملة على قوله عليه السلام صلى فيه ولم يصل عرباناً آية عن هذا الحمل ملازمة

﴿ بقى شيء ﴾ وهو أنه على تقدير قول المشهور من وجوب الصلاة عرباناً فهل صلى فاعداً مؤمياً كما في خرسماعة على رواية الكافي والتهذيب وحبر منصور أو قائماً مؤمياً كما في خرسماعة على رواية الاستبصار أو يفصل بين الأيمن من المطلق فيصلّى قائماً مؤمياً وبين الأيسر من مبه فيصلّى فاعداً مؤمياً (قال في الحقائق) أقوال أشهرها الثالث

(ثم قال) وسبب تحقيق المسئلة المذكورة في محلها ونقل اخبارها ان شاء الله تعالى ( انتهى ) ويعنى بمحلها كتاب الصلاة في لباس المحلى في كيفية صلاة العريان والاحبار فيها كثيرة وعقد لها باب في الوسائل ودماً آخر لكيفية صلاة العورات جماعة .

(١) وذلك لما تقدم من موثقة عمار الآمرة بالإعادة المحمولة على الاستحباب عند الأصحاب على ما سمعت من الحقائق جمعاً بينها وبين الروايات المتقدمة الواردة كلها في مقام البيان الحالية جميعاً عن الإعادة الآتية عن الحمل بأسرها على مقام الإجماع والإيجال .

(٢) وتقدم أيضاً وجه وجوب الصلاة فيه من الإجماع على عدم سقوط الصلاة في هذه الحالة بل الضرورة من الدين وقاعدة الميسور وإطلاق الطائفة الأولى من الروايات المتقدمة آنفاً في المسئلة السابقة الآمرة كلها بالصلاة في النحس الشاملة لصورة الاضطرار أي عدم إمكان النزع بطريق أولى .

(٣) خلافاً للشيخ بل وجمع من الأصحاب كما في المدارك وعن الرصاص وحكموا بالإعادة الصلاة إذا تمكن بعداً من عمله استناداً إلى موثقة عمار المتقدمة آنفاً في المسئلة السابقة ولكنك قد عرفت من الحقائق أن الأصحاب حملوها على الاستحباب واستبعدوا لخلو بقية الروايات الواردة كلها في مقام البيان عن الإعادة (ثم إنه) قد يناقش في الموثقة تارة بأنه لا دلالة لها على الضرورة التي هي معروض المسئلة ليقم فيها استدلال الشيخ وأخرى بأنها تدل على الإعادة في صورة التيمم إذا وجد الماء لا يعيد بل الإعادة هي من ناحية الصلاة في التوب النحس

( أقول ) أما المناقشة من الناحية الأولى فهي حق فإن الشيخ أفتى في المسئلة السابقة بالصلاة عرباناً كالمشهور ولم يحكم فيها بالإعادة وهاهنا حكم بالإعادة استناداً إلى الموثقة وليس فيها ما يدل على اختصاصها بصورة الاضطرار وهذا واضح. وأما المناقشة من الناحية الثانية فصحيحة جداً وذلك للقطع بأن الإعادة فيها ليست من ناحية التيمم بل من ناحية الصلاة إذا وجد الماء لا يعيد بل الإعادة هي من ناحية الصلاة في التوب النحس الذي لم يمكنه تطهيره ولم يكن له توب غيره فالشيخ قل بالإعادة وجوباً لظاهر الموثقة ونحن قلنا بما كساير الأصحاب استحساناً جمعاً بينها وبين الاخبار الواردة في مقام البيان الحالية كلها عن الإعادة فتأمل جيداً

مسئلة ٣ - اذا كان مع المصلى ثوبان وهو يعلم إيجالا بنجاسة احدهما ولم يمكنه تطهيرهما ولا تطهير احدهما صلى فيهما جميعاً بمعنى انه صلى في هذا مرة وفي ذاك اخرى (١) وهكذا الامر اذا كان معه ثواب عديدة يعلم إيجالا بنجاسة احدها .

مسئلة ٤ - ان عني المكلف صلاتان مترتبتان احدهما على الأخرى كالظهر والعصر ولم يكن معه إلا ثوبان يعلم إيجالا بنجاسة احدهما ولم يمكنه تطهيرهما ولا تطهير احدهما صلى الظهر في هذا مرة وفي ذاك اخرى ثم صلى العصر في هذا مرة وفي ذاك اخرى واذا صلى الظهر والعصر جميعاً في هذا مرة ثم صلاهما في ذاك اخرى صح على الأقوى (٢) .

(١) وهو المحكى عن الشيخ واكثر علماءنا (وبدل عليه) مضاف الى قاعدة الاشتغال (صحيحة صفوان بن يحيى) مروية في الوسائل في النجاسات بان حكم اشياء النجس انه كتب الى ابي الحسن عليه السلام يسئله عن الرجل معه ثوبان وأصاب احدهما بول ولم يدرك انهما هو وحضرت الصلاة وحذف قومه وليس عنده ماء كيف يصنع قال يصلى فيهما جميعاً .

(٢) قال الصدوق يعني على الأبرار (اقول) يعني في هذا مرة وفي ذاك اخرى (والمر عن الشيخ) في المسبوط انه قد روى انه يتركهما ويصلى عربداً (وعن ابن ادریس) وابن سعيد بل عن قوم من اصحابنا احتياض هذا القول اي ترك الثوبين جميعاً والصلاة عربداً (عن ابن ادریس) ما مدحه الاحتجاج له بالاحتياط وان التكرار في توبين مما يخل بالوجه والتمييز .

(٣) اقول نعم اما ارواية التي اشترط فيها الشيخ في المسبوط فلم يعلم حجبها ولا لكان الشيخ أولى بالعمل بها ولم يعمل بها بل حتى كمد عن الأكثر بالصلاة في هذا مرة وفي ذاك اخرى واما احتجاج ابن ادریس بالاحتياط ففيه مضاف الى ما في الحدائق من انه اجتهد في مقابلة النسخ انه خلاف الاحتياط بل الاحتياط هو ما افاده النص والأكثر من تكرار الصلاة في توبين .

ودعوى انه من وجوبه صيغة حدّثنا بحقيقته في الأصول من عدم احلاله به فإنه اذا أتى بالصلاة في كل من الثوبين باحتمال طهارته ووجوب الصلاة فيه ادعى حصول الواجب به او بصاحبه فقد أتى بالمأمور به الواقعي بداعي وجوبه مضاف الى أنه لا دليل على اعتقاد الوجه كما سيأتي تحقيقه في الوصوه انشاء الله تعالى كما انه لا دليل على اعتقاد التمييز ايضا بل لو قيل بوجوبه فهو عند التمكن منه لا عند المعرّضه كما في المقام .

(٢) قال في المدارك وبه قطع العلامة في النهاية لترتب الثانية على الاولى على كل تقدير (انتهى) بل في الحدائق فقد صرح الأصحاب بالصحة لتحقيق الترتيب (انتهى) وهو كذلك فما استشكله بعضهم للنهي عن الشروع في الثانية حتى تحقق הראئيه من الاولى واستجوده الحدائق وقواة الجواهر على تعامل فيه مما لا وجه له في الثوب الأول ان كان طاهراً واقعاً فقد حصل الترتيب بتيان الظهر والعصر فيه وان كان نجساً فقد حصل الترتيب باثنيهما في الثاني . (نعم لو صلى الظهر في الأول وصلى العصر في الثاني ثم صلى الظهر في الثاني ثم صلى العصر في الأول لم يحصل القطع بالترتيب وإن كان قد أتى بأربع صلوات في كل واحد منهما

## فصل

### في حكم ادخال النجاسة في المسجد

مسئلة ١ - الاقوى حوار ( ١ ) إدخال النجس في المسجد اذا لم يتعدّ اليه النجاسة ولم يوجب هتك حرمة ما بدا كان مع المكلف مندوب مثلاً فيه دم ودخل المسجد حار ولكن اذا دخل فيه مقداراً كثيراً من عدة

طهر وعصر فإن الثوب الاول او كان طاهراً واقماً فلا يابى بالصلاة الرابعة يحصل الترتيب قطعاً لانه وقع في الثوب الاول المصرب الطهر واما اذا كان الثوب الثاني طاهراً واقماً فقد حصل خلاف الترتيب لانه وقع فيه العصر قبل الطهر وهذا واضح .

(ومن هنا) قال في المدارك في هذا الموضع اي في فرض الاتيان بأربع صلوات على السجود المذكور أحيراً (ملاحظة) صح له الطهر لا غير ووجب عليه اعادة العصر في الثاني (انتهى) وهو كذلك وقد بينا وجهه

(١) كما عن الذكرى والدروس والمساكن وأبى العباس والكركي وغيرهم من متاخرى المتأخرين بل عن الروض بسنده الى الأكثر بل في مصابح الفقيه لعله المشهور بينهم ( ولكن مع ذلك ) قد حكى عدم الحوار عن طاهر جمع من الأصحاب منهم الفاضلان بل عن المنتهى انه مذهب اكثر اهل العلم وعن الكفاية انه المشهور بل عن الخلاف والسرائر وكشف الحق الإجماع على وجوب تجنب المساجد عن النجاسات

﴿والاقوى﴾ كما ذكره في المتن هو الحوار مع عدم التعدّي والمتمت (وبدلّ عليه) بعد الجواب عن أدلة الفائلين بالمعركة واحداً بعد واحد كما ستعرف (اصالة المراتبة) .

(ومعنا يؤيد الجواب) بل يدلّ عليه الاحتمال الدالة على حوار مرور الحنف والحنابلة في المساجد الا المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد عقد لها دأماً في الوسائل في ابواب العناية فإن الغالب فيهما سيما الحائض عدم خلوهما بدنهما عن النجاسة .

(هذا كله) مصافحاً الى ما في مصابح الفقيه من استقرار السيرة قطعاً عن سلف على عدم اعتداع اصحاب القروح والجروح ومن به الدم القليل من حصول الجمعة والجماعات والمرور في المساجد لأجل أغراض أخر كالمراقبة ومذاكرة العلم وغيرهما (قال) وعدم منع الصبيان من دخول المساجد مع العلم بنجاستهم عدلاً حيث انهم لا يستنحون ولا يتطهرون (انتهى) وهو جيد وان كان أصل العادة مقتضياً من طهارة شيخنا الانصاري اعلى الله مقامه .

﴿حجة الفائلين بعدم الجواز﴾ امور ٢  
(ممنها) الإجماعات المتقدمة آنفاً من الخلاف والسرائر وكشف الحق ( وفيها ) ان المتيقن منها هو المحاسن المتعدّية والا فقد عرفت القول بحوار ادخال النجس الغير المتعدّي ممن عرفت .

(ومنها) قوله تعالى في سورة التوبة وانما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام فان النهي مترتب على نجاستهم فيدلّ على ان تقرب مطلق النجس من المسجد الحرام حرام والنجس كما تقدم في نجاسة الكافر

بأية مثلاً ووضعه في وسط المسجد لم يحترق عاً ولكن كل ذلك في غير المسجد الحرام وأما المسجد الحرام

وان قيل أنه يقال لكل مستقدر ولكن المتبادر منه في استعمال الشارع هو النجس الشرعي الذي أمرنا بالاجتناب عنه في الأكل والشرب والصلاة وسجودها لا القدر العرفي (وفيه) أن الآية عابثها الدلالة على حرمة تقرير سمعنا النجس من المسجد الحرام فلا تدل على حرمة تعريضه من سائر المساجد وعدم القول بالعزل بينه وبين سائر المساجد لو سلم فهو اجماع مركب والسيط من الاجماع هاهنا ليس بحجة لاحتمال ابداره له فكيف بمرگه

(هذا مصافاً) إلى ما قبل من أن النهي مترتب على نجاسة المشركين خاصة دون سائر النجاسات فلا يخاف مما يحتاج الى دليل ولكنه ضعيف ومضافاً الى ما قيل ايضاً من أنه يحتمل في الآية قوياً ورودها مورد العال فان تحوير المدحول لهم كما كانوا عليه من قبل نزول الآية مما يستلزم عابثاً مراية المحاسة منهم الى المسجد (وعليه) فلا تدل الآية على حرمة مطلق دخولهم فيه وان لم يسمهم المحاسة اليه .

(ومنها) قوله تعالى يحطأ الاراهيم واسماعيلين يطئ للطائمين والمكئين والركع السجود (وفيه مصافاً) الى ما قبل من ان تطهير الشيء لا يكون الا في فرض تعدى النجاسة اليه فلا يبدل على حرمة إدخال المبعس مطلقاً ولو لم يتعد اليه - انه لم يعلم ان المراد من التطهير تطهيره من النجاسات بل لعل تطهيره من الأوساخ والقذارات كالفرث والدم وسجودها الذي كان يطرحه المشركون عند البيت او من الاصنام التي كانوا يعلقونها على باب البيت او غير ذلك مما قيل في تفسيره فراجع مجمع البيان والتبيان وقد ذكر في الرهان مجلة من الروايات التي يظهر منها تطهير البيت من الأوساخ والأقذار

(نعم) ذكر فيه عن علي بن ابراهيم رواية مرسله عن الصادق عليه السلام قال فيها يسمى نج عنه المشركين ومقتضى إطلاقها انه ولو لم تتعد منهم المحاسة اليه ولكن التعدى منهم إلى كل نجس مشكل وعن المسجد الحرام الى سائر المساجد اشكل .

(ومنها) السوى المشهور المذكور في الوسائل في احكام المساجد باب استنجاب تعاهد المسلمين قال وروى جماعة من أصحابنا في كتب الاستدلال عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال جئتوا مساجدكم النجاسة (وفيه) ما أورده المداراة عليه من العطن بعدم الوقوف على السند (قال) والمراسيل لانهن حصاة في اثبات حكم عابث للاصل (انتهى) وهو جيد .

(هذا مصافاً) الى ما أورده عليه من ان محابته النجاسة المساجد تتحقق بعدم تعدىها اليها والى ما أورده شيخنا الاضاري عليه من احتمال إرادة مسجد العنبة او موضع الصلاة من الأرض فقوله صلى الله عليه وآله وسلم جئتوا مساجدكم أي جئتوا مواضع صلاتكم فسمي الصلاة باسم اشرف أحوالها وهو السجود ومن انه ظاهر في النجاسات العينية فلا يبدل على حرمة إدخال المتنجس اذا لم يتعد اليه .

(ومنها) مرسله العلان فيصير عن رواء عن أبي جعفر عليه السلام المروية في رسوم الوسائل في باب استنجاب الطهارة لدخول المساجد قال اذا دخلت وانت تريد أن تجلس فلا تدخله الا طاهراً .

(وفيه) ان طاهر المرسله هي الطهارة الحديثة وقد روى في الباب المذكور روايات اخرى في هذا المعنى

فيحرم مطلق إدخال النجس فيه ولو لم يكن متعدياً إليه ولا موجباً لهتكه (١)

مسألة ٢ - لا يجوز ادخال النجس في المسجد اذا كان مما متعدى اليه وينجسه (٢) بل ان النجس

وهي بعضه عليكم ما بين المساحد فإب سوت الله في الأرض من أياها فتنظراً طهره الله من دونه وفي بعضه

طوبى لعبد تطهر في بيته ثم - أرض في نسي وفي بعضه توف في بيته ثم راربي في بيته في غير ذلك من روايات

وهن هذا كله بظهور حد استدلال بعضهم برواية عبد الحميد عن أبي ابراهيم عبيد الله شرويه في احكام

المساحد في باب كراهة طول المفارقة دل قال رسول الله ﷺ في حديث واحملوا سطاركم على اواب مساحدكم

وإن حين المساحد هو لتحصين الطهارة الحديثة لا الحديثة

(ومنها) غير ذلك مما لا يليق بالذكر لضعفه ووهنه .

(١) وذلك لما تقدم من قوله تعالى وإثما المشركون نجس فلا يقرءوا المسجد الحرام وان لم يقرءوا

على نجاستهم فيدل على حرمة تقريب مطلق النجس من المسجد الحرام من غير احتصاص بنجاسة المشركين

فقط وان قيل بذلك اعني بالاحتصاص بنجاستهم كما تقدم آتاه ولكنه ضعيف كما أشرنا .

(٢) ويدل عليه الاجماع المتقدم في المسئلة السابقة من الخلاف والرائر وكشف الحق على وجوب

تجنب المساجد عن النجاسات فإن المتبص منها كما تقدم هو النجاسات المتعدية بل عن المفاتيح نفى الخلاف

عن إرادة نجاسة المساجد وظاهره النجاسة المتعدية (وقد مرّح في الحقائق) بأن طاهرهم لا يندق على تعريم

إدخال النجاسة المتعدية به

(ولكن مع ذلك كله) يظهر من المدارك القائل في تسمية الإجماع (بل عن الارديلي) في مجمعه اختيار

الجواز هنا صريحاً وأنه قال وردت أخبار كثيرة في استحباب العتس مسجداً صحيحاً وغير صحيح ومنها يعلم عدم

اشتراط الطهارة في المسجد بحيث يكون التحدث ايضاً طاهراً وكذا الفوق (انتهى) وهو عجيب

وأعجب منه اختيار الحد ثق عدم الحرمة أصلاً مع تصريحه بأن طاهرهم لا يندق على الحرمة واستند

في نفى الحرمة الى أصله الجواز (وقال) انها اقوى دليل في المصم الى ان يثبت المخرج واستند ايضاً الى موثقة

عمار المتقدمة في العفو عن دم الفروج والحروج قال سألت عن الدمل يكون بالرحن فينقحر وهو في الصلاة

قال يمسحه ويمسح يده بالعائط او بالأرض ولا يقطع الصلاة (قل) فإن إطلاقها شامل لما لو كانت الصلاة في

المسجد بل هو الغالب (انتهى) .

و، لجملة الأقوى هو ما ذكرناه في المتن من عدم جواز ادخال النجس في المسجد اذا كان مما يتعدى

اليه وينجسه وذلك لأن جماعت المتقدمه بل وللسيرة المستمرة من المسلمين عموماً خلقاً عن سلام على إرادة النجاسات

عن المسجد وعلى الجمع عن تنجسه والتحفط على طهارته حتى كاد ان يكون من ضروريات الاسلام بل لعلمه

منها .

(هذا مصداقاً) الى ما في المسئلة من جملة من المؤيدت والشوهد التي يحصل من مجموعها لقطع بأن

حرمة تنجيس المسجد هي من الامور المكلمة بين المسلمين .

(منها) روايه عبدالله بن ميمون القداح المروية في الوسائل في احكام المساجد بل استبعد تعهد



المعلمين عند باب المسجد عن جعفر بن محمد عليه السلام عن أبيه قال قال النبي صلى الله عليه وآله يعاهدوا معاكم عند ابواب مساجدكم

(ومنها) موثقة محمد الحلبي المروية في الوسائل في المحاسن باب ظهره بطن القدم والمعد بطن راسه معتدّين (قال) في أحدهم نزل في مكان فبما وبين المسجد رفاق قد دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال أين رفاقكم فقلت نزلت في دار فلان فقال إن بينكم وبين المسجد رفاقاً قد آوؤنا له إن يئس وبين المسجد رفاقاً قد آوؤنا لا نأمن أن الأرض تطهر بعضها معصاً (الحديث).

(ومنها) صحيحة علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام المتقدمة في ابواب الحيل والمعان قال سأله عن الدابة تقول فتصيب دولها المسجد أو حائطه أيسل في فيه قل إن يعمل قال إذا حب فلا بأس

(ومنها) قوله تعالى المتقدم في المسئلة السابقة أن طهراً يئس للطائفين والعاكفين والركع السجود (ومنها) النوى المتقدم أيضاً في المسئلة السابقة حتموا مساجدكم المحاسة فإن المناقشة في سنده وانكثت مما له مجال واسع بل أوقش كما تقدم قبلاً في دلالاته أيضاً ولكنه مع ذلك مما لا يخلو عن تأييد

(ومنها) صحيحة أبي حمزة الثمالي المروية في الوسائل في الحناية باب حواز مرور الحب والخاص في المساجد عن أبي جعفر عليه السلام في حديث طويل قال فيه إن الله أوحى إلى أبيه عليه السلام أن يطهر مسجداً وأخرج من المسجد من يرق فيه الليل ومرسد أبواب من كان له في مسجداً باب الأواب على عليه السلام وممكن فاطمة عليها السلام ولا يمرن فيه حب (إلى غير ذلك) من المؤيدات التي يحصل من مجموعها القطع كما ذكره بحرمة تنجيس المسجد (وبهذا كله) ينقطع أصالة الحوار التي استند إليها الحدائق في حكمه بحوار تنجيس المسجد.

(وأما موثقة عمر) التي استند إليها أيضاً في الحكم بالحوار في الاستدلال بها ما لا يخفى فإنها موقوفة لبين عدم بطلان الصلاة بمجرد انحصار الدمل فيها بل بمسحه وبمسح يده والحائط أو بالأرض ويتم الصلاة ولا يمكن التمسك بإطلاقها رغم أنها تشمل ما لو كانت الصلاة في المسجد في حيزه وأرضه (هذا مع ما) إلى أنه ليس فيها دلالة على انحصار الدمل بالدم ولعل أنحصاره كان بالقبح المحرّم والمحكوم بالطهارة. (وأما الأحاديث) الواردة في انحصار الحش مسجداً التي استند إليها الأردبيلي في حكمه بحوار تنجيس المسجد في الاستدلال بها ما لا يحصى أيضاً فاتها تصريح باشتراط إلقاء التراب عليه وإن ذلك مما ينطه ويطهره. وقد عقد لها باباً في الوسائل في أحكام المساجد.

(وفي بعضها) قال عبد الله بن علي الحلبي لأبي عبد الله عليه السلام فيصلح المكان الذي كان حشاً ربما أن ينظف ويتخذ مسجداً فقال نعم إذا ألقى عليه من التراب ما يواريه فإن ذلك ينطه ويطهره (وفي بعضها) فإن ذلك يطهره إن شاء الله تعالى.

(وفي بعضها) لأن التراب يطهره وبه صحت السعة إلى غير ذلك من الروايات التي يعرف منها أن حرمة تنجيس المسجد ووجوب تطهيره إذا تنجس هو أمر مفروع عنه غايته أن الإمام عليه السلام يئس أن تطهير الحش الذي

يجب تطهيره فوراً (١) وحبواً كعادياً (٢) أى يسقط بفعل أحد المكلفين من غير فرق في وجوب تطهير المسجد بين باطنه وظاهره ولا في ظاهره بين أرضه أو سقفه أو حداره من داخل المسجد أو من خارجه (٣) نعم التواضع الغير المتعمدة بالمسجد كالقرش والوارى والأسرجة المعلقة فيها وبحوها مما لا يعد من أحرار المسجد لا يجب تطهيرها إذا نتحت هي وإن كان تطهيرها حسناً جداً وقد أُلحِقَ جمع من علمائنا (٤) بالمسجد المصحف الشريف والصرائح المقدسة فيحرم تنجيسهما ويجب إزالة الدجاسة عنهما إذا نتحت وهو الأحوط بل وهو الأقوى في خطأ المصحف الشريف (٥).

مسئله ٣ - إذا نتحت المسجد ولم يُزَلْ المكلف نجاسته مع تمكنه من الإزالة وقدرته عليها بل تركها عسياً واشتغل بالصلاة مع سعة وقتها صححت الصلاة على الأقوى (٦) وإن كان آثماً متى ترك الإزالة وأما إذا براد اتخاذه مسجداً هو ما لبقاء التراب عليه .

ولا عجب في ذلك فإن تطهير كل شيء بحسبه مضافاً إلى أنه لو تاملنا عن هذا كله فقدم وجوب تطهير باطن المسجد الذي كان نجساً من قبل اتخاذه مسجداً مما لا يدل على حوار تنجيس المسجد بعد اتخاذه مسجداً بل تنجيسه حرام بمقتضى الأدلة المتقدمة باطنه وظاهره جميعاً .

(١) كما عن الذخيرة يسته إلى الأصحاب وفي المدارك قطع الأصحاب به وفي الجواهر بالأحلاف (ولعل السر) أن نجاسة المسجد هي أمر مفقوس للشارع فكل آثم يمكنه المكلف الإزالة فيه فلاصر عليه ولا عسر ولم يفعل فهو آثم مستغف بامر المولى .

(٢) ويظهر من المدارك أن ذلك مما قطع به الأصحاب أيضاً كما أنه يظهر من الجواهر أن ذلك مما لا خلاف فيه أيضاً (والسرفيه) هو ما اشرنا إليه في المتن من سقوط الوجوب بفعل أحد المكلفين .  
(وعليه) فما يظهر من محكي الذكرى من اختصاص وجوب التطهير بمن نجسه دون غيره واحتمله المدارك ولا حله توقف في الحكم بوجوب التطهير كعادياً لاحتمال نجسه على خصوص من نجسه صبيغ غايه الضعف فإن الخطأ متوجه الى الجميع والتكليف ثابت للكافة عابته أنه كفاً يسقط بفعل أحدهم .

(٣) فإن الجميع من أحرار المسجد فيجب تطهيره إذا نتحت حتى الباطن إذ لا يقاس الباطن الذي نتحت بعد الإتيان مسجداً على الباطن الذي نتحت من قبل الإتيان مسجداً بل كان كسباً ونحوه وهذا واضح

(٤) قد حكى الإحقاق عن الشهيدين والمحقق الثاني ونفى عنه الناس في المدارك واستحسبه العداائق واستحوذوا الجواهر بل الأخير ألحق كلما علم من الشريعة وجوب تعظيمه وحرمة إهانته وتدنيره ومن معهم إلحاق التربة الحسينية أيضاً خصوصاً المتخذة منها للتبرك والإستعناء .

(٥) استمداً ما استند إليه شيخنا الأنصارى أعلى الله مقامه من وجوب حرمة من المحدث له (٦) وذلك لما حقق في الأصول من عدم اقتضاء الأمر بالشئ النهي عن صدّه الخاص فالامر بالإزالة مما لا يقتضى النهي عن الصلاة كي تحرم ويبطل بل تصح الصلاة مع سقوط أمرها واقعاً من جهة مزاحمتها بالأهم ووجه الصحة هو الحماط الموجود فيها بل الأمر الترتيبي المتعلق بها على الأصح .

اشتعل بها في سبق وقتها ماياً على إزالة النجاسة من بعد الصلاة صحّت الصلاة بلا كلام ولا إنم (١)

## فصل

### في مطهريّة الماء وبيان كيفية التطهير به

و اعلم ان المطهّرات امور عديدة أهمّها الماء ، وأمّا الباقي فيأتي تفصيله في الأصول الآتية انشاء الله تعالى ، ثم ان الماء قد مضى في أوّل الكتاب مطهّريته وذلك لما عرفت هناك من ان الماء يطلق كلّه ظاهر في نفسه مرئى للحدث والحدث جميعاً ويقع الكلام ها هنا في كيفية التطهير بالماء وإزالة الحدث وهو في طي مسائل .

مسئلة ١ - يجب غسل البول مرّتين مطلقاً سواء كان رطبا او ماسا وسواء كان في الثوب او في المدن او في غيرهما (٢)

(١) أمّا صحة الصلاة بلا كلام فلا أهمية قوت الصلاة عن تأخير الإزالة الى بعد الصلاة بلا شهية فتكون الصلاة هي المأمور بها فعلاً وأمّا عدم الإنم فلهنا على الإزالة من بعد الصلاة فلا تحرّى ولا إنم (٢) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما مرّح به المدارك والحدائق بل من ظاهر المعتمد انه يحتمل (ولكن عن المسووط) والبيان عدم مراعاة العدد في شيء من النجاسات الآ في الولوع وطهرهما الإكتفاء بالمرّة في البول (وعن المنتهى) والقواعد التفصيل في الرطب واليابس فيعتمد التعدد في الأوّل دون الثاني (وهي المدارك) وعن المعالم التفصيل بين الثوب والبدن فيعتمد التعدد في الثوب دون البدن .

والحق هو ما ذهب اليه المشهور من وجوب غسل البول مرّتين مطلقاً وذلك للأخبار المستفيضة المروية في الوسائل في النجاسات بعضها في الباب ١ وبعضها في الباب ٢

(وفي صحيفه ابن أبي عمير) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البول يصب الثوب قال اغسله مرّتين (ومثلها) صحيفه محمد بن أعني ابن مسلم عن أحدهما .

(وفي صحيفه أخرى) لمحمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثوب يصبه البول قال اغسله في المرنّين مرّتين فإن غسلته في ماء جارٍ فمرة واحدة .

(وفي صحيفه الحسين بن أبي العلاء) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البول يصب الحسد قال صبّ عليه الماء مرّتين فإنما هو ماء وسألته عن الثوب يصبه البول قال اغسله مرّتين (الحدث) (ومثلها صحيفه الرطبي) (وفي صحيفه أبي اسحاق) المصنوع عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن البول يصب الحسد قال صبّ عليه الماء مرّتين .

بقي أمور يسعى التنبيه عليها أحدها ان الظاهر ان التعبير في بعض الروايات المتقدمة بالصّب فيما اذا أصاب البول الحسد إنما هو لتحقيق مفهوم الغسل بذلك في البدن وسجود مما لا يحتاج الى العسر بخلاف الثوب وسجود فلا يصدق الغسل فيها ما لم يصبها .

• • • • •

(انبيها) ان الظاهر ان التعليل في صحيحتي الحسن والريظي عليه السلام فيما هو ماء اما هو لكفاية الصب على الجسد من غير حاجة إلى الدلك وتجووه وقد يشهد لذلك مرسله الكليني وقد رواها الوسائل في دين صحيحته الحسن بن أبي العلاء المتقدمة (قال) قل أي الكلامي وروى أنه ماء ليس بوسج فيحتاج ان يدلك (انتهى) نعم عن بعض النسخ انه ماء ليس بوسج .

(ثالثاً) ان لما حقه من الروايات في مسألة الاستنجاء من البول سبباً في تفصيلها في احكام الحلوة مشاء الله تعالى ربه، يظهر من بعضها الاحتراء بالمرّة ولكنها هي مسألة اخرى لا علاقة بينها وبين المقام فقد يقال هاهنا بالتعدد ويقال هاهنا بالمرّة كما فعل الحدائق وخواهر ومصحح العقيد وان كان الاقوى وجوب التعدّد في كلا المقامين كما ستعرف .

(رابعاً) ان يقول بالحاجة المرّة كما تقدم عن طهر الميسر في شرح الحدائق بعدم وقوفه على دليل له (قال) بل الدليل كما عرفت على خلافه (انتهى) وهو كذلك غير ان لما حمله من الروايات هي مطلقة قد امرت بعمل البول من غير قيديهم، ومن كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ١٠ من ابواب بواقس الوضوء والباب ٥ و ٨ من النجاسات .

ولكن يجب تفصيله بما تقدم من الروايات المصرّحة بمرتين فان المطلقات هي في مقام أصل وجوب العمل كما يظهر بالتأمل في مثولها لاي مقام كي يجه غسل البول وبحاجة إزالته من الثوب او البدن (نعم) لما مرسلتان في المقام قد بحثت بهما للقول بمرّة (احدهما) مرسله الكليني وقد رواها الوسائل في دين صحيحته الحسن بن أبي العلاء المتقدمة (قال) قل الكليني وروى أنه يحرى ان يغسل جنته من الماء اذا كان على رأس الحشفة او غيره .

(واخرهما) مرسله شيعط المرويه في الوسائل في الباب ٢٦ من احكام الوضوء عن الشيخ رحمه الله اي شيط عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قل يحرى من البول ان يغسله بمائه (ولكن) شيئاً منهما لا بعدى (امّا الاولى) فلا كلام من الراوى والمروى عنه فيها محمول ولم يظهر من الكليني الذي أرسلها تقويتها والاعتماد عليه، وما كان هذا حاله فلا يصلح للمعارضة مع الروايات المتقدمة المصرّحة بمرتين أمداً

(وامّا الثانية) فلاقتها مصافاً الى ما حكي عن التهذيب من العمل في سفدها بالارسل واحتمال وهم الراوى ان الشيخ قد احتمل ان يكون قوله بمائه راجعاً الى البول لا الى ما بقى على الحشفة (قال) ودلت اكثر مما اعتبرناه (انتهى) بمعنى المراتين .

(اقول) ويؤيده ان راوى هذه المرسله وهو شيخه قد روى بسفده عن ابي عبد الله عليه السلام المثلين بالمسة الى ما على الحشفة كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٢٦ من احكام الحلوة فمن المستبعد انه مع تصريحه في هذه الرواية بمئتي ما على الحشفة يكون المراد من قوله بمائه في مرسلته المذكورة هو مثل ما بقى على الحشفة والله العالم

(حسبها) انه حكى عن المنتهى لاحتجاج للتفصيل بين الرطب واليابس والاكتفاء بالمرّة اذا كان الدول  
دنياً (ووجهها) ان المطلوب من المدعى بما هو ازالة العين والأثر ولاحاق ليس له العين فكيف  
فيه بالمرّة

(ولعل نظره) في ذلك الى مرسلة عوالي التالي المروية في استدراك في باب ١ من المحاسن فان روى  
عن الصادق عليه السلام انه قال في الثوب يصيد الدول اعمه مرتين الاولى للإزالة والثانية للإبقاء (وعن الذكرى)  
ايضاً نقل هذه المرسلة عن الصادق عليه السلام.

(وعن المعتمد) ذكر هذه الزيادة في دليل صحيحه الحسن بن ابي العلاء المتقدمة (قال) بعد قوله اعمه  
مرتين (ما لفظه) الاولى للإزالة والثانية للإبقاء.

(ولكن) شيئاً من هذه الأمور الثلاثة مما لا يحدى (أما مرسلة العوالي) فليصعقها حتى انه مالى ان  
صاحب الحدائق الذي ليس من دأبه القطع في الروايات قد طعن في كل من العوالي ومؤلفه جميعاً (وأما مرسلة  
الذكرى) فلم يعلم أنها مرسلة أخرى غير مرسلة لعوالي كما أنه لم يعلم اعتماد الشهيد عليها بحيث يفتى  
في اليابس بالمرّة الواحدة.

(وأما زيادة المعتمد) فيستظهر الحدائق انها من كلام صاحب المعتمد (قال) وتبعه من تبعه في ذلك طناً  
انها من أصل الغرض (قال) وهذه الزيادة لأوحد لها في شيء من كتب الأخبار (انتهى) (وعليه) فتقييد إطلاق  
الروايات المصرحة بالمرتين بهذه الزيادة بحيث تجعل روايات المراتين على ما اذا كان الدول رسماً لا يأساً في  
عادة الأشكال

(سادسها) انه استدرك لمدارك له ذهب اليه من التفصيل بين الثوب والبدن وانه يكتفى في الأخير بالمرّة  
الواحدة امرينة للعين (بالأمر) وحصول الفرس من الإزالة وإطلاق الأمر بالعسل المتناول للمرّة وصعب  
الأخبار المتضمنة للمراتين في غير الثوب (وفي الجميع ما لا يخفى) فإن الأصل مقطوع بالدليل والعرض لم يعلم  
حصوله بمجرد إزالته للعين وإطلاق الأمر بالعسل بقيد ما تقدم في الحسد من الصحاح الثلاثة الأربعة بالمرتين  
التي لا وجه لتضعيفها سيما بعد عمل المشهور بها.

(سابعها) انه لا فرق في وجوب غسل ما أصابه الدول مرتين بين الثوب والبدن وبين غيرهما من أشياء  
أخر وأما فقهاء اغلب الأصحاب كالصوفى على ذكر الثوب والبدن فهو - كما احتمله الحدائق وحكى التصريح  
به عن الروضة وحزم به الجواهر - قد خرج مخرج التحميل.

(وعليه) فما عن المعامل والدخيرة من احتمال كفاية المرّة في غير الثوب والبدن من جهة الحدائق وتحقيقاً  
للمقام استنداً الى إطلاق الأمر بالعسل وانه لا ذكر للتعدد في البول الآتي خصوص الثوب والبدن فقد وان  
ما فيه العسل مما تحصل بالمرّة وهكذا ما عن اللوامع من الاستدلال لذلك بإطلاق ما ورد في تطهير العرائش في  
الحشو ونحوه من البول كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٥ من المحاسن هو في عية الصنف والوجه كما  
نص عليه الجواهر.

وسواء كان بول انسان او بول حيوان لا يؤكل لحمه (١) نعم اذا كان عمل البول بالحجارة او بالكر  
فبكفى غسله مرة واحدة سواء كان في الثوب او في البدن (٢) -

ودلك لما اشير آنفاً من ان ذكر الثوب والبدن في كلمات الأصحاب والنصوص قد خرج حرج الثمنين وان  
المطلقات كما اشير قبلها هي في مقام اصل وجوب الغسل لافي مقام بيان كيميته فلا يمتنع بها  
(ثامها) ان ظاهر الأصحاب رسول الله عليهم هو اعتبار القطع بين العسلين لتحقق التعدد ويصدق عنوان  
المرتين بل عن جماعة منهم ابن الجنييد والشهيد الثاني التصريح بذلك  
(ولكن عن الدكري) وظاهر جامع المقاصد او صريحه في باب الاستحشاء بل عن جماعة الاكتفاء بانصال  
الماء بقدر العسلتين .

(قال في المدارك) وهو مشكل (ثم قال) نعم لو كان الاقتصار بقدر زمان العسلتين والقطع امكن الاكتفاء  
به فيما لا يمتنع فيه تمدد العصر لأن اصل الماء في زمان القطع لا يكون اصعب حكماً من عدمه (انتهى)  
(اقول والظاهر) ان ذلك ايضاً مشكل كما صرح به الجديدي والأظهر ما عليه ظاهر الأصحاب من اعتبار  
القطع بين العسلتين لتحقق عنوان المراتين فإن المسئلة فقهية والعقل مما لا يدخل له والمساء لم يجر بعد  
على احو القطع واليقين فلا يمكن المصير الى ما صدر اليه المدارك ولا الدكري (والله العالم) .

(ثامها) ان التعدد اي الغسل مرتين انما يمتنع في البول بنفسه لافي عائلته ولو كانت من المسئلة الاولى  
وذلك لعدم الدليل عليه ولو شك ولم يكن لنا اطلاق تمتصك به فالرأفة عن وجوب الغسل اكثر من مرة  
حاربه وبها يقطع استصحاب المحاسة بعد الغسل مرة لكونها سبقة وهو مستثنى فتأمل جيداً .

(عشره) انه يمتنع في عسلتين أن تكونا معاً لتنطهر بان تكونا بعد إزالة العين بل حار حصول الإزالة  
بالأولى واحتسابها علة كما صرح به الدواهر وحكى التصريح به من المعتر والدكري وجامع المقاصد  
وعبرهم كل ذلك لا إطلاق الأدلة (مصدقاً) الى ما تقدم في الأمر الحامس من مهلة العوالي والدكري وقد ذكرها  
المعتر في دليل صحيحة الحسين المصرحة بأن الأولى للإزالة والثانية للإبقاء .

(١) كما هو ظاهر الأصحاب رسول الله عليهم فإن ظاهرهم عدم الفرق في وجوب غسل البول مرتين  
بين بول الانسان او حيوان آخر مما لا يؤكل لحمه وكانت لاطلاق النصوص والفتاوى كما صرح به الدواهر  
(وأما مرواه في الوسائل) في الباب ٨ من المحاسن عن سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا أصاب الثوب  
شيء من بول السفود فلا تصح الصلاة فيه حتى يغسله .

(وهكذا) ما رواه في الباب المذكور عن عبد الله بن سنان قال قال أبو عبد الله عليه السلام غسل ثوبك من بول  
ما لا يؤكل لحمه في طريق آخر غسل ثوبك من بول كل ما لا يؤكل لحمه فهو كما اشير غير مرة قد ورد في  
مقام بيان تحاشته ووجوب غسله وإزالته لافي مقام بيان كيميته عنه ونحوه تطهيره فلا علة في إطلاقه بل لابد من  
تفسيره بما دل على المراتين في البول كالدرايات المتقدمة في صدر المسئلة فتأمل جيداً

(٢) هذا هو المحكى عن التذكرة والمهاية والشهيدين وجامع المقاصد بل قد نسب ذلك إلى المشهور  
بل عن ظاهر الأصحاب الاتفاق على المرة في الجاري (والظاهر) ان مراد من اطلاق في غسل الثوب والبدن من

المول مرتين هو غسلهما بالقليل لا مطلقاً وذلك لوجود المصير الصريح في كثرة المرة في خصوص الحارثي (كما ان تصريح بعضهم) في مسألة الولوع أو الأواني باعتبار التعدد في الكثير مصنف سواء كان حارثياً أو راكداً هو مما لا يستلزم التعدد في المقام أيضاً وذلك لوجود الفرق بينهما كما سرح به الجواهر مرتين وحكى الإيلاء اليه عن الذكرى .

(نعم) قد حكي عن جامع ابن سعيد وعن السيد صاحب الريد من التفصيل بين الحارثي والكر فلا يعتبر التعدد في الأول بخلاف الثاني فيعتبر فيه (وقد يحكى) عن بعض نسخ الجامع الفرق بين الثوب والبدن فلا يعتبر التعدد في غسل الثوب بالحارثي أو الكر ويعتبر في غسل البدن باحدهما (ولكن قل في الجواهر) وطى ابنه، يعني السبعة غلط (انتهى) (وقد يظهر من الحقائق) الميل إلى هذا التفسير أي بين الثوب والبدن .

وعلى كل حال الحق مع المشهور **فلا يعتبر التعدد في غسل المول بالحارثي أو بالكر لا في الثوب ولا في البدن** (أمّا عدم التعدد) في غسل الثوب بالحارثي فلصحيحة محمد بن مسلم المتقدمة في صدر المسئلة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثوب يصيبه المول قال غسله في المكن مرتين في غسلته في ماء حار مرة واحدة (قال صاحب الوسائل) قال الجوهري المكن الأمانة التي تغسل فيها الثياب (انتهى)

(ويؤيد الصحة) الرصوى المروى في المستدرک في الباب من النحاسات قال وإن أصاب بول في ثوبك وغسله من ماء حار مرة ومن ماء راكد مرتين ثم اعصره (وأمّا عدم التعدد) في غسل البدن بالحارثي فلمعموم الموافقة .

(قل في الحقائق) فإنه إذا ثبت ذلك يعني الاكتفاء بالمرة في الثوب المثبوت على المصير لو كان لغسله بقليل ثبت في البدن بطريق أولى (انتهى) وهو جيد وأما ما أفاده بعد هذا الفصل من قول (وقيه ما فيه وتامل) المشعر بالفصل بين الثوب والبدن فليس كما يفهم سيما مع قصور ما دل على التعدد في الجسد عن الشمول للماء الحارثي وذلك لما فيه من الأمر بالصّب عليه وهو شاهد قوي على التطهير بالقليل كما لا يربح وفجوه دون غيره .

(وأمّا عدم التعدد) في غسل الكرّ نعماً كان أو بدناً فلحمله من الروايات المتقدمة في ماء الحمام المنزلة مائه بمنزلة الحارثي من صحيحة داود بن سرحان ورواية ابن أبي عمير والرسوى وذلك لما قد عرفت مما ذكر من المراد من ماء الحمام هو الماء الحيض الصغير التي كانت متصلة بالحراثة بساقية وبحوض وهو كرّ كثير ليس بالقليل

(ودعوى) ان اطلاق ما في الرصوى المتقدم آتياً من قول ومن ماء راكد مرتين ثم اعصره يقتضي باعتبار التعدد في الراكد مطلقاً ولو كان كثيراً غير مسموعة فيقال تلك الروايات المنزلة ماء الحمام بمنزلة الحارثي مصافاً إلى ما في الحقائق من وجوب غسل الراكد في هذا الرصوى على الأقل من الكرّ (قل) لينطبق على طواهر الأحبار وكلام الأصحاب (انتهى) .

(وبدل على المطلوب أيضاً) من عدم التعدد في غسل الكرّ عموم مرسله ابن أبي عقيل المحكية في



بل وهكذا اذا كان غسله بالمطر فتكفي المرة ايضا على الاقوى (١).

مسئلة ٢ - لا يجب غسل ما سوى البول من النجاسات وما سوى الأواني المتنجسة على اختلافها التي سيأتي تفصيلها واحداً بعد واحد أكثر من مرة واحدة على الاقوى لكن هذا اذا أزيلت بها العين او كانت رائحة من قبل (٢) والأفضل يجب غسله أكثر من مرة واحدة

أدخلت في الماء لقبول المحبورة صحتها بمعمل الأصحاب

(قال) وذكر بعض علماء الشيعة انه كان بالمدينة رجل يدعى الى أبي جعفر عليه السلام وكان في طريقه ماء فيه لعدرة والحيف وكان يأمر العلام يحمل كوداً من ماء يعمل رحليه اذا أصابه فأصره يوماً أو جعفر عليه السلام فقال ان هذا لا يصيب شيئاً الاظهره فلا يبعد الله عنه علاً (انتهى)

وفي المرسله وان لم يسل تصریح بكون الماء كراً ولكن مقتضى الجمع بينه وبين ما دل على انفعال القليل بملاقات العدرة والحيف ويجوز ما انه كان كراً فعموم قوله عليه السلام ان هذا لا يصب شيئاً الاظهره هو مما يشمل البول وغيره بالشفقة كما ان ما دل على غسل البول مرتين مما يشمل مظاهره العسل بالكر وغيره والنسبة بينهما وان كانت من وجه ولكن عموم هذه المرسله اظهر في الشمول لمادة الاجتماع واقوى فيكون الجمع داخلًا تحتها لاجتاحت ما دل على غسل البول مرتين

(١) ودلت عموم مرسله الكاهلي المتقدمة في ماء المطر كل شيء يراه ماء اطار فقد ظهر الشامل ما أصابه البول أو غيره من النجاسات والنسبة بينها وبين ما دل على غسل البول مرتين وإن كان عمومًا من وجه ولكن عموم المرسله في الشمول لمادة الاجتماع اقوى وأظهر فبقدم بل بعض ما دل على غسل البول مرتين هو نفسه طاهر في الأصل لقليل ودلت بقرينة قوله غسله في المراكز أو صب عليه الماء ويجوز ذلك فلا يعارض عموم المرسله .

(٢) هذا كله اعني كعبية المرة اذا ازيلت بها العين في غير البول والأواني هو مختار المدارك والحدائق والخواهر بل يظهر من الحدائق أنه المشهور بين الأصحاب (وعن المعتمد) اعتبار المرة بعد إزالة العين وهو الذي اختاره العروة صريحاً (وقال) وأما المتنجس بسائر النجاسات عدى الولوع فلاقوى كفاية العسل مرة بعد روال العين (انتهى) بل يظهر من الخواهر ان جماعة من الأصحاب قالوا بهذا القول الثاني أي بالمرة بعد إزالة العين (وعن التحرير والمنتقى) التفصيل بين ماله قوام ونحوه كاللبن وبين غيره فيعتبر المراتب في الأول دون الثاني (وعن الذكرى) واللمعة والرسالة والمحقق الثاني في جامع المقاصد وفي حديثه على الشرائع وحجوب امرين مطلقاً ولعل الفرق بين هذا القول الرابع بل والقول الثالث فيما له قوام ونحوه وبين القول الثاني أنه على الثاني لا يعتبر ان يكون روال العين بالماء فإذا أزيلت العين بغير الماء ثم غسل المجلد بالماء مرة واحدة احراً وكفى بخلافه على الرابع أو الثالث فيما له قوام ونحوه فلا يكفي بل لابد ان يكون روال العين بالماء وإذا أزيلت أحياناً بغير الماء فلا بد من غسل المجلد مرتين .

وعلى كل حال الحق مع المشهور ❦ فيكفي الغسل مرة واحدة اذا أزيلت بها العين او كانت العين رائحة من قبل وذلك لا يطاق الأمر بالغسل فيما سوى البول والأواني وان غسلها يصدق حتى المرة الرابعة

للعين وإذا كان على إصبعه مثلاً نقطة من الدم الرطب وصلت عليها الماء وأريدت بذلك صدق عليه أنه غسله فيكفي

(ولو قيل) باستصحاب المجاسة بعد العسل مرة (قلنا) أنه مبطوح بإطلاق الأمر بالعسل (ولو قيل) أن الأمر به ليس في مقدم كيفية العسل كى يكون له الإطلاق يتمسك به أو أن مدرك بعض أعيان النجاسات كنعس أقسام الكافر هو الإجماع وهو دليل لئلا يطلقه (قلنا) لو سلم ذلك فالاستصحاب المذكور مستتب عن الشك في وجوب العسل أكثر من مرة فتجوز البرائة عن الأكثر وبه ينقطع الاستصحاب

(ولو قيل) أن نفى وجوب العسل مرة أخرى بوسيلة الأصل مما لا يثبت به لظهوره (قلنا) أن المجاسة هي مما لا يعرفها إلا بالأمر بالعسل وإذا اتقى انتعت المجاسة عما يشبهه إذا قدم الدليل الاحتجادي على نفى العسل ثبت للتعبد بنفي المجاسة واقعاً وإذا قدم الأصل العملي على نفىه ثبت التعبد بنفي المجاسة ظاهراً وهذا ظاهر واضح

(وأما قول أبي عبد الله عليه السلام في مرسل العوالي وغيره) المتقدم بفصيله في المسئلة السابقة في التوب يصيه البول غسله مرتين الأولى لإزالة الثانية للإبقاء فهو بعد تسميم سنده مما لا يمكن تسريته إلى ما سوى البول إذ لعل ذلك من خواص البول فقط أما ما سواه فيجوز أن يحصل فيه الإزالة والإبقاء جميعاً بفصلة واحدة .

(وعن المنتهى) الاستدلال ما تقدم منه من اعتبار المرة بعد إزاله العين بقول النبي ﷺ لأسماء حنيفة ثم أقرصيه ثم أعليه الماء يعني دم الحبيص (وفيها) أن الحنيفة و لعرس قبل العسل بالماء ثم هو لإزالة العين وتوقفها عليهما عالماً لا للتعبد الشرعي بحيث أيا صادف أحياناً روال العين ملاحته ولا قرص بل بمجرد صب الماء عليه كما يتفق ذلك فيما إذا أصاب الحسد وهو رطب لم يكف ذلك بل يحتاج إلى مرة أخرى .

(وعن المنتهى) الاستدلال لما تقدم منه من التعصيل بين ماله قوام ونحو كالمنى وبين غيره بقوله المجاسات التي أيا قوام ونحو كالمنى أولى بالتعدد في العسلات (قار) وبؤيته قول أبي عبد الله عليه السلام بعد ما سئل عن البول فإنه هو ماء ، فإنه يدل بمفهومه على أن غير ذلك أكثر عدداً وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه ذكر المنى فشده وجعله أشد من البول .

(اقول) وبؤيته أيضاً ما في المستدرک في الباب ٣ من المجاسات عن دعائم الإسلام مراسلاً عن علي عليه السلام قال في المنى يصيب التوب بغسل مكانه وإن لم يعرف مكانه وعلم يقيناً أنه أصاب التوب غسله كله ثلاث مرات يغرك في كل مرة ويفسل ويمصر .

(وفي الجميع ما لا يخفى) أما مرسله الدعائم فلا يابها بعد العسل نعم في سندها ليس العسل فيها ثلاث مرات والعرك في كل مرة إلا لتوقف إزالة المنى على ذلك عالماً لا للتعبد الشرعي (وعليه) فإذا عرس أحياناً رواله بالعسل مرة واحدة أحرأ ذلك وكفى كما أنه إذا عرس عدم رواله بالعسل ثلاث مرات مع تركه في كل مرة لم يجر ذلك قطعاً

مسئلة ٣ - يعتبر في غسل الثياب ونحوها مما يبعد فيه الماء العصر (١) بل لا يصدق عنوان الغسل في الثياب ونحوها بدون العصر أصلاً فإذا أراق الماء على الثوب ونحوه بدون العصر فهو صلب لا غسل.

(وإن صح صحة تجديس مسلم) فإظهار أن المراد منها أن المني هو أشد من حيث صعوبة إزالته عيماً لا من حيث وجوب عمله تيمناً مرتين كالقول فإن البول بالخصوص مما يجب غسله مرتين ولو فرض أن روال عينه قليلاً شيء آخر بجفاف ونحوه وهذا بخلاف ما سواء من النجاسات .

(وإنما قول أبي عبدالله عليه السلام) في صحيجتي الحسين والمرتضى المتقدمين في صدر المسئلة السابقة بعد ما سئل عن البول يصيب الجسد فإن صب عليه الماء مرتين فإنه ما هو ماء فهو كما تقدم هناك لدهابه الصب على البول مرتين إذا أصاب الجسد فلا حاجة إلى ذلك ونحوه بخلاف ما سواء فيحتاج إلى ذلك عالماً لا للدلالة معهوداً على احتياج ما سواء إلى عدد أكثر تيمناً ولو فرض أن روال العين بالمرة الأولى أو كانت العين رائلة من قبل شيء آخر غير الماء وإلا لوجب على المنتهي القول بوجوب الغسل ثلاث مرات أو أكثر فيما سوى البول ولم يقدح به بل قال في خصوص ماله قوام وثخن بالمرتين فقط كما تقدم لا أكثر .

(ومن هذا كله) يظهر أن حال استدلال المنتهي بقوله النجاسات التي لها قوام ونحو الح ( وبالجملة ) والذي تدعيه ويدعيه المشهور أن البول هو مما يجب غسله مرتين تيمناً ولو فرض أن رواله بالمرة الأولى أو كانت العين رائلة من قبل بضعاف ونحوه ولكن ما سوى البول من النجاسات لا يجب غسله مرتين تيمناً بالمرة واحدة ، فإذا فرض أن روال عينه بالمرة الأولى أو كفى وإذا كانت العين رائلة من قبل فيكفيه غسله مرة واحدة . (هذا كله) تمام الكلام فيما سوى القول الأخير وأما القول الأخير أعني ما تقدم عن الذكرى ومن تبعه من وجوب الغسل مرتين مطلقاً من غير تفصيل فلم يذكر له مستند أصلاً وعلى كل حال يظهر أن صحة مما تقدم إلى هنا فتأمل جيداً .

(١) هذا هو المشهور كما صرح في الحواشي بل عن المعتمد مستند إلى علمائنا بل عن المنتهي دعوى إجماعاً عليه وفي الحدائق من غير خلاف يعرف ولكن مع ذلك كله قد حكى عن جمع من المتأخرين التردد فيه بل عن بعضهم الحرمان بالعدم (وعلى كل حال) قد استدللنا لوجوب العصر في الثياب ونحوها مما يبعد فيه الماء بوجوه .

(الأول) ما عن المعتمد من أن النجاسة تترسح في الثوب فلا تزول إلا بالعصر وقد صعبه المدارك بأنه إنما يقتضي وجوب العصر إذا توقف عليه إخراج عين النجاسة ولا ريب فيه ولكن المدعى أعم من ذلك فلا يصلح مستنداً لا يجاب العصر على وجه العموم (انتهى) وهو في محله .

(الثاني) ما عن المعتمد والمنتهي من أن الغسل إنما يتحقق في الثوب ونحوه بالعصر وبدونه يكون صلباً لا غسل وهو جيد (ومن هنا) فرق الإمام عليه السلام في صحيجتي الحسين والمرتضى المتقدمين في صدر المسئلة الأولى من المطهرات ففي الجسد قال صب عليه الماء مرتين وفي الثوب قال اغسله مرتين .

(وفي حصة الحلبي) المروية في الوسائل في النجاسات في باب طهارة الثوب من بول الرضيع قال سألت أبا عبدالله عليه السلام عن بول الصبي قال صب عليه الماء فإن كان قد أكل فاعسله بالماء عسلاً الح

(وفي الرصوى) المروى في المستدرك في الباء المذكور مثله (وفي صحيحة العسل) المروية في الوسائل في المجاسات في باب نجاسة الكلب قال قال أبو عبد الله عليه السلام إذا أصاب ثوبك من الكلب رطوبة فاعسله وإن أصابه حافاً فصب عليه الماء (ولو كان العسل) في الثوب ونحوه مما يتعد فيه الماء صادقاً بدون العصر بل كان يكفي مجرد الصب لقال عليه السلام في الجميع بالصبر أو بالعسل ولم يفرق بين الحسد والثوب ولا في بول الرضيع بين قبل الأكل وبعده ولا في إصابته الثوب من الكلب بين إصابته حافاً أو رطبة مع أنه لا فرق في الجميع وحكم في الأول بالصبر وفي الثاني بالعسل نعم في الأمور الفسلة التي لا يتعد فيها الماء فيه كالحدس ونحوه إذا صب عليه الماء يصدق عليه أنه عسله ولكن فيها بعد فيه الماء كالثياب ونحوها لا يكاد يصدق عنوان العسل إلا على الصبر مع العصر.

(ومن هنا) يتضح لك صنف ما يظهر من المدارك في حواشه عن هذا الوجه الثاني وعن صحيحة العسل وفيما أفاده في بول الرضيع مما ملخصه عدم دخول العصر في مفهوم العسل وإن العسل هو الصبر المشتمل على الاستيلاء والحريان والابصال وإن الصبر هو مجرد إصال الماء إلى المحل ونحو الاستيعاب ولو لم يجر ولم ينفصل.

(ومثله في الصنف) أو أصعب منه مما يظهر من الحدائق هنا في كون الصبر هو الرش بل في بول الرضيع صريح شراف الصبر والرش والمصحح جميعاً وإن الكل هو الاستيعاب بدون الابصال والتقاطر وقد يستشهد على ذلك وقوع التعبير بالصبر والمصحح معاً في جملة من الأحبار الواردة في ملاقات الكلب بيوسه كما يظهر من راحمه الوسائل الباب ٢٦ و ٢٧ من المجاسات.

(وأما حمير) أن الجميع صعب كما اشرنا في باب العسل في الثياب ونحوها مما يتعد فيه الماء لا يكاد يصدق لغة وعرفاً إلا على الصبر مع العصر أو شبهه من الدق والتعمير ونحوهما مما يخرج المسألة عن الحوف لا على مجرد الصبر بالعصر أو شبهه وإن صب الماء على الشيء مما يصدق لغة وعرفاً بمجرد إراقة الماء عليه المستلزمة غالباً للحريان والابصال ولا يصح إصاها إلى الماء إلى المحل ونحو الاستيعاب ولو لم يجر ولم ينفصل وإن الرش والنصح هما لغة وعرفاً بمعنى إصاها الماء شبه النقطة المتفرقة ولو لم تستوعب المحل.

(وأما الأحبار) الواردة في ملاقات الكلب بيوسه الآمرة بعضها بالصبر وبعضها بالنصح فهي مما لا تشهد بمساواة الصبر مع النصح مفهوماً بل تشهد باستحسانها جميعاً وحوار الاكتفاء بأيتهما فإن شاء صب الماء على موضع الملاقات وإن شاء اكتفى بالنصح الماء عليه شبه المعط والله العالم.

(الثالث) ما عن التذكرة والمهايه والمنتهى من كون المسألة بحسب الطهارة مع بقائها في الثوب وشبهه وهو أيضاً جيد.

(وما في المدارك) من إمكان القول بطهارة المتخلف من الماء في المحل المغسول مع العصر وبدونه (قال) لعموم الأدلة الدالة على طهارته بالعسل المتحقق بصب الماء على المحل مع استيلائه عليه وانفصاله عنه (صحيح) وذلك لما عرفت من أن العسل في الثياب ونحوها مما يتعد فيه الماء مما لا يصدق ولا يتحقق إلا بالعصر لا بمجرد

والأقوى اعتبار تعدد العصر فيما يجب غسله مرتين كالنوب المتحس بالبول ففي كل غسل عصر واحد (١)

والله أعلم عليه بدور العصر وعليه فلا تنهك بمعوم الأدلة وقياس المتخلف بدور العصر على المتخلف بعد العصر  
لدى أمكن إخراج عصر ثان أقوى من الأول قياس مع الفارق وذلك لحصول مستثنى الفصل والثاني فيكون  
المتخلف طهراً قهراً كما عترف به الأصحاب دون الأول فيكون نجساً  
(أقول) هذا وقد ورد العصر في لسان جملة من الأخبار أيضاً ولا بأس بالإشارة إليها (في دين صحيحة  
لجيب) ابن أبي العلاء المتقدمة في صدر المسئلة الأولى من المطهرات وقد روى الدليل في الوسائل في  
المجاسات في باب طهارة النوب من قول الرضيع قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العتي ببول على النوب قال  
تصب عليه ماء قليلاً ثم تعصره فإن مقتضى الجمع بين هذا الدليل وبين حنفية الجلسي و الرصوي المتقدمين  
في نجاسة بول الرضيع هو حمل هذا الدليل على ما بعد الأكل فإذا وجب العصر في بول العتي ففي بول الكسر  
طريق أولى .

(ومن هذا) يظهر لك ضعف ما في المدارك مما ملخصه أن هذا الدليل لا حل تسميته الأمر بالعصر في بول  
العتي متروك عند الأصحاب

(روحه الضعف) أنه بعد جملة على ما بعد الأكل جمعاً بين الأخبار ليس بمعتوك

(وفي الرضوي) المروي في المستدرك في الباب ١ من المجاسات (ما لعطفه) وإن أصاب بول في نوب  
فغسله من ماء جاري مرة ومن ماء راكد مرتين ثم أعصره (انتهى) وقد اعتمد عليه الحدائق في فتاواه بوجوب  
العصر واستظهر أن من ذكر العصر من المتقدمين (قول) ولا سيما الصدوقين اللذين عبارتهما عين عبارة الكتاب  
في هذا المقام كما بيته في شرحنا على كتاب الفقه أما اعتمدوا على هذا الكتاب (انتهى) .

(و في مرسله) دعائهم الإسلام المروية في المستدرك في المجاسات في باب أنه إذا تضرع موضع من  
النوب (ما لعطفه) قول في المصنف بوجوب النوب بعد مكائه فإن لم يعرف مكانه وعلم بيقيناً أنه أصاب النوب غسله  
كله ثلاث مرات يفرك في كل مرة ويغسل ويعصر .

(١) أن في تعدد العصر فيما يجب غسله مرتين كالنوب المتحس بالبول (وقوالاً) (ومن السرائر)  
والمعتبر والمروية وغيرها اعتبار العصر مرتين أي في كل غسل عصر (وعن الشهيد) في الملمعة وعن غيره أيضاً  
الاكتفاء بالعصر بين الغسلتين .

(وعن الصدوقين) الاكتفاء بالعصر بعد الغسلتين كما في الرصوي المتقدم اتفاقاً (والأقوى) كما في المتن هو  
القول الأول أي اعتبار العصر مرتين في كل غسل عصر أما ما على دخول العصر في مفهوم العصر كما أحترنا  
ذلك و تقدم فواضح وأما على غير ذلك فلا أن القسالة كما حققناه في محلها نجسة في كل من العساة الأولى  
والثانية جميعاً

(وعليه) فما لم تخرج العسالة النجسة بعد الغسل الأولى بالعصر لم يغسل الماء الطاهر في العسلة الثانية  
كأن يقطع النجاسة من أصلها بل تكون العسلة الثانية بلا عصر بعد الغسل الأولى لغواً جداً كما أن ما لم تخرج  
العسالة النجسة بعد الغسل الثانية لم تحصل الطهارة للمحل وهذا أيضاً واضح

كما أن الأقوى أنه لا يكفي الحفاف بالهواء أو بالشمس عن العصر فإنا صب الماء على الثوب المتنجس بالبول ولم يصبره بل تركه حتى جف بالهواء ثم صب عليه الماء مرة أخرى ولم يصبره بل تركه أيضاً حتى جف بالهواء لم يطهر (١).

مسئلة ٣ - لا يعتبر في غسل الحسد ونحوه أنه لا يبعد فيه الماء ذلك إذا أزيلت العين صب الماء عليه أو كانت رائلة من قبل (٢).

(نعم) إذا اعتمدنا في وجوب العصر على الرسوى فقط كما فعل العدائق واستظهره من كل من قبل بالعصر من المتقدمين والكتفاء حينئذ يصح واحد من الفلتين متوجه ولكن الاعتماد في المسئلة على سند الرضوى في غاية الاشكال

(١) كما حكى التصريح بعدم الطهارة عن جمع من أصحابنا وعن البيان أن الأقرب عدم الطهارة وعن الذكرى أن الأولى شرعية العصر وعن التذكرة الاشكال في الطهارة وعن المعالم التفصيل فإن قلنا تأخذ العصر في مفهوم الفصل أو توقف خروج النجاسة على العصر لم يضر الحفاف عنه وإن قلنا بالعصر من جهة لزوم إخراج الفسالة فالجفاف مخرج لها كالعصر عيناً.

(أقول) نعم إن قلنا بالعصر من جهة دخوله في مفهوم غسل كما احتربنا ذلك وتقدم فلا يدعى الإرتياب حينئذ في عدم حصول الطهارة بالحفاف بل بالعصر وهكذا الحال إذا قلنا به من جهة توقف خروج النجاسة عليه أو من جهة الأخبار لعدم حصول الامتثال حينئذ وأما إذا قلنا به من جهة توقف خروج الفسالة على العصر فليثبت حينئذ في حصول الطهارة بالحفاف مجال واسع ومقتضى الاستصحاب عدم الطهارة والله العالم.

(٢) فما عن النهاية والتحرير من اعتماد ذلك مطلقاً وهكذا ما عن ابن حمزة من اعتباره في غير من الحيوان المحس كل ذلك لما في ذلك من الاستظهار في إزالة النجاسة (وموتقة عمار) من موسى عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في النجاسات في باب وجوب غسل الأبناء من الخمر ثلاثاً المشتملة على قوله ووقال في قدح أو إناء يشرب فيه الخمر قل نمسحه ثلاث مرّات وسئل أيحريمه أن يصب فيه الماء قال لا يجزئ حتى يذلكه بيده ويفسله ثلاث مرّات» (في غير محله).

فإن ذلك إن كان بما يتوقف عليه إزالة العين عن الحسد ونحوه فهو حق وإن كان للتعمد الشرعي بحيث أو فرس روال العين بمجرد صب الماء عليه فلا حاجة إلى ذلك أصلاً. وكات العين رائلة من قبل لم يكف الصب وحده بالأدلة معه فهذا مما لا دليل عليه بل إعلال الأخبار الآمرة بالصّب على الجسد مرتين إذا أصابه البول الخالية كلها عن ذلك مما يقضى بخلافه ولو في خصوص البول فقط.

(وأما موتقة عمار) فلم يعلم نجاسة الخمر كي يستدل بها للمقام ولعل الأمر بذلك فيها إنما هو لأجل شدة حرمة الخمر أكيداً ووجوب إزالة الأجزاء العالقة بالقدح أو الإناء ثلاثاً يمتزج بما يؤكل فيهما من الطعام أو الشراب.

(ولو سلم) نجاسة الخمر وقرص أنه ليس لنجاستها ولا للإناء خصوصية كي تمنع عن التعدي إلى كل صلب متنجس بأي نجاسة فالامر بذلك فيها ليس الأمر قيل الأمر بالحد والقرص في دم الحيض أو الأمر

**مسئلة ٥ -** في الساط و العرائش و نحوهما مما يتستر أو يتعدّد عصره يكفي الدق و التعمير بدل العصر (١) .

**مسئلة ٦ -** ما ينفذ فيه الماء ولا يجرح منه لا العصر ولا بالدق والتعمير كالصابون و الحر و الحبوب من الحنطة و الشعير والأرز و نحو ذلك إن تنحّس طاهره من قبل ان تنفذ النجاسة الى باطنه فهو كالأهود

بالعرك في اعمى وقد مضى تفصيل الأمرين جميعاً في المسئلة الثانية من هذا الفصل المسئلة لفسل ما سوى البول من النجاسات فلا يكون الدلك الا مقدمة لإزالة العين المتوقفة عليه عالماً لا للتعمد الشرعي

(هذا مصافاً) إلى معارضة الموثقة برواية اخرى لعماد المروية في الوسائل في الأثرية المحرمة باب نجاسة العنبر الأمرة نقل الإبه الذي يشرب فيه التبيد سبع مرات وكذلك الإبه الذي يشرب منه انكبت من غير أمر فيها بالدلك أصلاً بروايته أيضاً في النجاسات في باب غسل الإبه من العنزير والفارة الأمرة غسل الكور أو الإبه القدر ثلاثاً بأن يصب الماء فيه ويحرك ويقرغ وهكذا إلى ثلاث مرات من دون الأمر فيها بالدلك أبداً .

(نعم) تقدم في غسل البول من بين في صحيح الحسين والبرطي لو اردن في الجسد الذي أصابه البول قوله **تَنْفِثُهُ** و صب عليه الماء مرتين وسما هو ماء وهو مشرب باحتياح ما سوى البول إلى الدلك كما أنه تقدم هناك أيضاً مسألة الكلي في البول و يرى أنه ماء ليس بوسج فيحتاج أن يدلك ولكن كل ذلك لا احتياح غسل ما سوى البول إلى لدلك عالماً بمعنى ان الأعلى توقف إزالة العين عليه لا للتعمد الشرعي بحيث إذا فرغ من روالها لمجرد الصب عليه أو كانت ذالقة من قبل لم يكف محروك الصب .

(١) كما حكاه الحدائق عن جماعة من الأصحاب بل المدارك عن الأصحاب وأطلق وعن العلامة القايب والدق وعن المصنفين التعليل لذلك بالضرورة وعن الذكرى وجملة من المتأخرين التعليل له بالرواية ( أقول ) أما التعليل بالضرورة فمشكك فإن الضرورة لا يشرع الدلك لإطراري للعصر

(وأما التعليل بالرواية) فتشكك إذ ليس في شيء من الروايات الواردة في غسل العرائش وسجده وهي ثلاثة كلها في الوسائل في لمجاسات في باب كيفية غسل العرائش عن ولا أثر

(في صحيحة إبراهيم بن أبي محمود) قال قلت للأصا **تَنْفِثُهُ** الطنفة والعرائش يصبهما البول كيف يصب مع بهما وهو تخين كثير الحشو قال يغسل ما ظهر منه في وجهه .

وفي صحيحة إبراهيم بن أحمد الحميد) قال سألت أبا الحسن **تَنْفِثُهُ** عن الثوب يصبه البول فيمعد إلى الحجاب الآخر وعن الفرد وما فيه من الحشو قال اغسل ما أصاب منه ومس الحجاب الآخر فإن أوسدت من شيء منه فاغسله والآن فاضحه بالماء .

(وفي رواية علي بن حمزة) عن أخيه موسى بن حمزة **تَنْفِثُهُ** قال سألت عن العرائش يكون كثير الصوف فيصبه البول كيف يغسل قال يغسل الظاهر ثم يصب عليه الماء في المكان الذي أصابه البول حتى يجرح من الحجاب الآخر .

(نعم) التعليل بتفقيح المساط ليعطى مما لا بأس به بمعنى أن المدارك الموحود في العصر هو بعينه موجود



الصلابة عيناً فيقبل التطهير بكل من القليل والكثير جميعاً (١) فيطهر حسب الماء عليه بلا شبهة ولو بمعونة ذلك اذا توقف إزالته المين عليه وأما اذا تعدت النجاسة الى باطنه كما اذا انتقع في المحس (٢) وان كانت الرطوبات النجسة موحودة فعلاً في باطنه فهو في هذا الحال مما لا يقبل التطهير لاقليل ولا لكثير (٣) و

في الدق والتغمير أيضاً فيكتفى بهما بلاشبهه حتى في الثياب وسجوها مما لا يتمسك عصره فإين العصر مما لا خصوصية له سوى إخراج ما في الباطن من النجس أو المتنجس بوسيلة كما لا يخفى

﴿في شيء﴾ وهو أن الصحيحة الأولى والثانية وإن لم يكن فيهما ما ينافي اعتبار الدق والتغمير في غسل الباطن والعراش وسجوها فإن الأولى قد اكتمى بغسل الطاهر والثانية بغسل الحائض إذا نفذ البول إلى الحجاب الآخر والغسل كما اشير غير مرة في خصوص ما يتعد فيه الماء قد أخذ في مفهومه العصر أو الدق والتغمير ونحو ذلك مما يجرح المسألة من الباطن ولكن الرواية الثالثة قد اكتمى بغسل الطاهر ثم صب الماء عليه حتى يجرح من الحجاب الآخر وظاهرها الاكتفاء بالصبة بالنسبة إلى ما سوى الطاهر أي الحجاب الآخر من غير حاجة إلى الدق والتغمير أبداً

(وقد يقال) إنه لا مانع من ذلك في مثل موردها مما كان محتشواً بالصوف فإن الصوف وهكذا الشعر هو مما لا يستقر الفسلة في حوقه بل تخرج من الحجاب الآخر بلا حاجة إلى عصر أو دق أو تغمير أصلاً هذا ومن الجائز ما سمعه شيخنا الأصاري في طهارته من تقييد الرواية بكون الصبة فيها مع القمر أو الدق والله العالم .

(١) كما صرح به في مصباح العقبة وأما ما سيأتي من كلام الماتيين عن تطهيره بالقليل فهو محمول على صورة نفوذ النجاسة إلى باطنه (وعليه) فما يظهر من الحدائق بل صرح به الجواهر من إطلاق كلام الماتيين وشموله حتى صورة تنجس طاهره فقط دون باطنه هو خلاف ظاهرهم جداً وعلى كل حال لا ينفى الارتباب في حوار تفسير الأمور المذكورة في هذه الصورة بكل من القليل والكثير جميعاً بعد عزم عدم نفوذ النجاسة إلى باطنها وأما قولها سوى أنه تنجس ظاهرها فقط .

(٢) وعلى هذه الصورة يحمى كلام جمع من الأصحاب الماتيين عن تطهير الأمور المذكورة بالقليل وقد حكى أن منهم الشهيدين والمحقق الثاني بل عن المعدل تسته إلى المعروى بين المتأخرين (وقد أشكل عليهم المدارك) بل روم الحرج والسرر وبأن ما تحلف في هذه المذكورات ربما كان أول من المتحلف في الحشايا بعد الدق والتغمير المحكوم بالطهارة عند الأصحاب وبإطلاق الأمر بالمعدل المتحقق بالقليل والكثير جميعاً (وظاهر المدارك) بعد هذه الإشكالات هو تحوير تطهير الأمور المذكورة بكل من القليل والكثير جميعاً كما حكى التصريح بذلك عن المنتهى والتمهية وجمع الفائدة والكاشاني والراقي والحق هو ما فصلناه في المتن وسيظهر لك وجهه آنفاً .

(٣) فإن الرطوبات النجسة الموحودة فعلاً في باطنه مما يمنع عن نفوذ الماء فيه ليظهره ويقطع النجاسة من أصلها وهذا واضح .

أما إذا جعلت الرطوبات المحسة التي كانت في باطنه فإن كان هو مما ينفذ فيه الماء مع حفظ إطلاق الماء وعدم صيرورته ماءً مضافاً كما في الخبز والحبوب والخرف والحشب ونحو ذلك فهذا مما يطهر بوضعه في الكثير حتى ينعقد فيه الماء الطاهر (١) ولا يطهر بالقليل أبداً وإن وضع فيه طويلاً أو جرى عليه طويلاً حتى نفذ الماء فيه واستوعب الباطن فأجمعه (٢) وأما إذا كان مما لا ينعقد فيه الماء إلا بعد خروج الماء عن الإطلاق إلى الإضافة بمعنى أن الماء بعد أن يصير مضافاً ينعقد في أعماقه كما في الصابون والقند وشبههما فهذا أيضاً مما لا يطهر إلا بالقليل ولا بالكثير (٣) حتى يذاب فيه ويستهلك .

(١) وقد يفتقر في طهارة الأمور المذكورة حتى يوصفها في الكثير الطاهر وذاك لأن الوصول إلى الباطن هو أحرأ ومائية لطيفة يشك في صدق اسم الماء عليها وللشك في نفوذ الماء على وجه الغلبة على الأحرأ الوطنية بأجمعها ولأن الماء الدود في أعماق الجسم لا يصدق عليه أنه متصل بالكر أو الجارى بحيث يصدق عليه عرفاً عنوان الاتصال كما يطهر الباطن .

ولكن الذي يحسم الاشكال من وجوهه الثلاثة هي (صحيحة هشام) من سالم المتقدمة في ماء المصير انه سئل ابا عبد الله عليه السلام عن السطح يمال عليه فيصيبه السماء فيكف صبب الثوب فقال لا بأس به ما اصابه من الماء اكثر منه .

(ومرسلة الكاهلي) المتقدمة هناك . بصاً المشتملة على قوله والبيت يتوصلاً على سطحه (يعنى التمليط من الدول والفتط) فيكف على ثيابنا قال ما بدا بأس . إلى غير ذلك من الأحبار فلولم يكن الدود في حوف السطح مما يصدق عليه اسم الماء ولم يكن نفوذه على وجه الغلبة على الأحرأ الناطقة المتحصنة بالدول ولحده ولم يكن هذا النحو من الاتصال كافياً في تطهير الباطن الخاف لم يقل عليه السلام لا بأس او ما بدا بأس ولم يحكم بطهارة ما يكف وهذا أيضاً واضح .

(٢) وذلك لأن غسالة القليل بحسب وهي تنفذ إلى الباطن والمعروض انها مما لا تخرج لا بالعصر ولا بالدق والتغميز فلا موجب للطهارة أصلاً ومجرد لزوم الحرج والصرر حيث شئ مما لا يطهر النجس ولا يعين الحكم الوصفى وقياس المتخلف فيه على المتخلف فيما يقدر العصر بعد عصره باطل فإن غسل هناك بعد خروج الغسل بالمقدار المتعارى بسب العصر أو الدق والتغميز صادق فيكون المتخلف طاهر أقهرأ محالاً المقام فلا يصدق فيه الغسل بالنسبة إلى الباطن ولا يبقى معه محال للنسيئة إطلاق الأمر بالغسل أبداً .

(٣) ووجهه واضح إذ المفروض أن الماء النافذ وإن كان متصلاً بالكر أو الجارى ولكنه مما لا ينفذ في أعماق القند مثلاً إلا بعروجه عن الإطلاق إلى الإضافة ومن المعلوم أن الماء المضاف مما لا يرفع الغث كما تقدم في محله .

﴿بقى في المسئلة شيء﴾ وهو أنه قد ورد جملة من الأحبار في جملة مما ينفذ فيه الماء ولا يخرج لا بالعصر ولا بالدق والتغميز من الأمور العديدة .

(منها) النجس وقد ورد فيه صحيح ابن محبوب المروي في الوسائل في النجاسات في باب طهارة ما أحالته الباررماداً قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن النجس يوقد عليه بالعندرة وعظام الموتى ثم يصب على به المسجد يسجد

مسئلة ٧ - اذا تنحس الدهن المانع فلا يطهر صببه في كبر او حذر على الاقوى وان قال بطهارته بعض

عليه فكتب اليّ بخطه ان الماء والنار قد طهره .

(ومقتضى) ما حققناه لثان الحصر مما لا يقبل التطهير لاما لقليل ولاما لكثير اذ الطاهر انه كالصبيون والقند وعودهما مما لا ينفذ فيه الماء الا بعد خروجه عن الاطلاق الى الاضافة (ولكن المراد) على الطاهر من طهارته هما الماء والبر هو انه يرول بهما مرتبة من الفذارة العاصلة بملاقات العذرة وعظام الموتى جافاً من قبيل روال مربية من الفذارة العاصلة بمس الكلب جافاً بالنضح او السب .

(ومنها) الخفاف المنتفخة في الدول او المدبوعة بحرؤ الكلاب وقد ورد فيها مارواه الوسائل في المعاصات في باب حكم الجلود المدبوعة بحرؤ الكلاب عن قرب الاستاذ بسنده عن علي بن جعفر عن ابيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال سألته عن اكسية المرعزي والخفاف تنقع في الدول ايضاً عليها ؟ قال اذا غسلت بالماء فلا بأس .

(ومقتضى) ما حققناه لثان هو ان الخف المنتفخ في البول مما لا يطهر الا بعد تحميته ووسمه في الكثير (ولكن الطاهر) ان الامام عليه السلام في الرواية المذكورة هو في مقام بيان وجوب غسله وصحة استعماله بعد الغسل لا في مقام بيان كيفية غسله فلا تنافي ما حققناه

(ومنها) الحر المنحس وقد ورد فيه رسالة الصدوق المروية في الوسائل في احكام العلوة في باب ان من دحر الحلاء فوجد لقمة خبز قال وحل او جعفر القز عليه السلام الحلاء فوجد لقمة خبز في العدر فاحدها وغسلها ودفعها الى مملوك معه فقل تكون معك لا تكلها اذا خرجت الحديث (وفي رواية اخرى) في الباب المذكور عن الحسن بن علي عليه السلام قال فيها سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من وجد لقمة ملفاة فمسح او غسل منها ثم اكلها لم تستقر في جوفه الا اعتقه الله من النار الحديث .

(ومقتضى) ما حققناه لثان الحر المنحس مما لا يطهر الا بتحفيته ثم وسمه في الكثير حتى ينفذ فيه الماء (ولكن يمكن) من الحر او اللقمة في الروايتين على المنحس طهره فقط وهو مما يقبل التطهير بالقليل او حمله على المثلطح بالوسج كما يشعر به قوله عليه السلام في الثانية (مسح) او يقال ان قوله عليه السلام (او غسل منها) في الرواية الثانية هو في مقام وجوب غسله لافي مقام كيفية غسله فلا ينافي ما حققناه والله العالم .

(ومنها) اللحم المطبوح مع المرق النحس وقد ورد فيه (رواية السكوني) عن جعفر عن ابيه عليه السلام المروية في الوسائل في المصاف والمستعمل في باب نجاسة المصاف بملاقات النجاسة قال ان علياً عليه السلام سئل عن قدر طبخت واذا في القدر قارة قال يهراق مرقها ويقبل اللحم ويؤكل .

(ورواية زكريا) بن آدم المروية في النجاسات في باب نجاسة الحمر والمبيذ قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن قطرة حمر أو مبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير ومرق كثير قال يهراق المرق او يطعمه اهل الدمة او الكلب واللحم اغسله وكله .

(والمحكمي) عن طاهر الأصحاب من غير خلاف يعرف هو القول بمسومنها ولكن مع ذلك كله لا بد من

(١) علمائنا،

جميعها على ما اذا وقعت العادة بعد الطبخ وماتت وهكذا القطرة من الخمر او المبيد المسكر بناءً على نجاستها  
قطرت بعد الطبخ بحيث لم تدر النجاسة الى خوف اللحم والأفلاذ على ما حققناه في المقام من تحقيق اللحم  
ثم يظهره بوضعه في الكثير حتى يصفى الماء الطاهر  
(ومن هنا) قد استشكل الحدائق في اطلاق الرايتين من حيث أن النجاسة إذا سرت إلى باطن اللحم  
كيف يظهر بمجرد غسل ظاهره (وهو حق).

(ومنها) العجين الذي قد سخن بماء نجس وقد ورد فيه اخبار كثيرة

(اخذها) ما في ديل رواية ركريمان آدم المتقدمة آنفاً قال قلت لعمره او نبيذ قطر في عجين او دم قبل  
فقد قتل أبيه من اليهودي والنصراني وأبين لهم قال نعم فإنهم يستعملون شره.

(اذهبها) رسالة ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا المروية في الباب حكم العجين بالماء النجس  
قال قيل لابي عبد الله عليه السلام في العجين يسخن من الماء النجس كيف يصنع به قال يباع ممن يستعمل  
اكل الميتة

(ثالثها) رسالة اخرى لابن ابي عمير المروية في الباب المذكور عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال يذفن ولا يباع.

(رابعها) رسالة ثالثة لمحمد بن ابي عمير عن رواء عن ابي عبد الله عليه السلام المروية في الماء المطاقي في باب  
عدم نجاسة ماء البشر في عجين وخبز ثم علم ان الماء كانت فيه ميتة قال لا بأس اكلت النار ما فيه.

(خامسها) رواية عبد الله بن الربير في الباب المذكور قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الشر تقع فيه العادة  
او غيرها من الدواب فتموت فبعث من مائها أبوك ذلك الحيز قال اذا اصابه النار فلا بأس بأكله

(ومقتضى) ما حققناه في المعام وان كان حوار تطهر العجين النجس بعد ما يس تدهماً بوضعه في الكثير  
حتى يصفى فيه الماء الطاهر كما حكى ذلك عن التذكرة وطاهر الذكرى وعن اسماء لم استحسنه واستجوده الحدائق  
ولكن الطاهر ان الروايات المذكورة اما سكنت عن ذلك لما فيه من الشك والعسر كما عن المعالم (وقال عليه السلام)  
في الأولى قد وحوّر بيعة من اليهودي والنصراني وفي الثانية حوّر بيعة من يستعمل اكل الميتة وفي الثالثة  
قال يذفن ولا يباع، يعني من المسلم

(وأما الرواية الرابعة) الثانية للناس عن الحمر الذي سخن من الماء النجس معللاً بأن النار اكلت ما فيه وهي  
مخالفة للمشهور والأصحاب لم يفتوا على طهريتها كما سيأتي في آخر المطهرات انشاء الله تعالى سوى ما عن الشيخ  
في بعض كتبه (مضافاً) الى ما فيها من احتمال كون العجين قد سخن بماء البشر التي كان فيها ميتة فتكون حالها  
كحال الرواية الخامسة من حيث كون العجين فيها طاهرأً شرعاً لعدم افعال ماء البشر بطبيعته وجوهاً على  
الاصح الأقوى كما تقدم في محله شران النار مما تذهب الحزازة التي كانت ترتفع بترج المقدر ولم ينزح  
والله العالم.

(١) (ومن التذكرة) الحكم بظاهرة المانع دهناً كان او غيره اذا صب في كراً او حار وسرى الماء الى

مسئلة ٨ - في الثياب ونحوها مما ينقذ فيه الماء لا يعتسر العصر ولا الدق والتغمير اذا كان تطهيرها بالماء المعتصم بالمطر أو الكر أو الحار (١) بل يكفي وضعها فيه حتى يصل الماء الى باطنها لكن هذا اذا جمع أجزائه (وعن المنتهى) والسبب فيه نحو ذلك في الدهن النجس (وعن الذكرى) ما لفظه وفي طهارة الدهن في الكثير وجه اختاره الفاضل في تذكرته .

(وفي المدارك) قلت لأريد في الطهارة مع العلم بوصول الماء الى كل جزء من أجزاء المائع ألا ان ذلك لا يكاد يتحقق في الدهن لشدة اتصال أجزائه بل ولا في غيره من المذبات الا مع خروجها عن تلك الحقيقة وصيرورتها ماء مطلقاً (انتهى) وهو جيد كما في الحقائق وعن المعالم نحو ما في المدارك وقد مضى في ماء المصاف ان لمصاف النجس مما لا يطهر بالتصالح بالكر أو بالحار مثل ما يطهر الماء المتنجس بذلك وذكره الفرق بينهما هناك فراجع .

(وبالحمل) المصاف النجس اذا اتصل بالكر أو بالحار فالجزء الأول منه وان كان يطهر ولكن لا يطهر الأول الثاني إلا اذا خرج عن الإصافة الى الإطلاق وهكذا الذي لا يطهر الثالث إلا اذا صار ماء مطلقاً وهكذا الى آخر وهو عين الاستهلاك وأما اذا صب في الكر أو الحار فلا يحصل العلم بوصول الماء الى كل جزء منه إلا مع خروجه عن حقيقته وصيرورته ماء مطلقاً وهو عين الاستهلاك أيضاً .

(هذا كله) في مصاف النجس وأما الدهن المائع فالأقوى كما ذكرنا في المتن انه لا يطهر أصلاً لا بالتصالح بالكر أو الحار ولا بصبه في أحدهما وذلك لعدم حصول العلم بوصول الماء الى كل جزء من أجزائه لشدة اتصال أجزائه كما ذكر المدارك فتأمل جيداً .

(١) وعن العلامة وعن تآخرونه الحزم بذلك وقد بدى في الخلاف فيه وإن حكى عن المدارك لتصريح بوجود القائل بالعصر في الماء المعتصم بل مقتضى الطلاق عبارة الشرايع كما صرح به المدارك وهي قوله وتعتبر الثياب من النجاسات كلها هو القول بالعصر حتى في المعتصم .

(ولكن الحق) مع ذلك كله هو ما ذكرناه في المتن من عدم اعتبار العصر في الماء المعتصم (لكن لا لما اعتمد عليه المدارك) من عدم دخول العصر وشبهه في مفهوم العسل له أو عرفاً فإنه ضعيف لما ذكرنا قبلاً من دخولها في مفهومه وأن العسل مما لا يصدق ولا يتحقق عنوانه في الثياب ونحوها مما يقلل العصر ما لم تقصر ولو كان عليها بالكثير والآخر فهو نجس أو صب لا يغسل .

(ولا للرصوي) المروي في المستدرک في الباب ١ من النجاسات قال وإن أصاب بول في ثوبك فاعسله من ماء جار مرة ومن ماء راكده مرتين ثم اعصره فإنه مع الغسل عما في سنده من الضعف مما لا يجدي بهذا القول بدخول العصر في مفهوم العسل وان كان يجدي في كفاية المرة في الحار كما تقدم في المسئلة الأولى .

(بل لمصلحة الكاهلي) المتقدمة في ماء المطر كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر (ومرسلة ابن أبي عقيل) المتقدمة في كفاية غسل البول بالحار أو الكر مرة واحدة المشتملة على قول أبي جعفر عليه السلام مشيراً الى الماء الذي كان في طريق الراوى وكان كراً لما ذكرناه هناك وعرفت (ان هذا لا يصيب شيئاً إلا طهره) ومن المعلوم ان الرؤية والإصافه مما يصدق لغة وعرفاً ولو بدخول العصر وشبهه (ثم انه) اذا ثبت نفي العصر في كل من ماء المطر والكر ففي الماء الحار بطريق أولى فإنه من أقوى المياه المعتصمة كما لا يخفى .

كانت الثياب ياسة وأما إذا كان في جوفها ماء متنجس فلا حوط عصرها قبل الوضع في الماء المعتصم (١) بل إذا كان في جوفها عين النجس وتوقف خروجها على العصر وحب العصر بلا شبهة  
مسئلة ٩ - إذا تنجس الثوب ببول الصبي الذي لم يأكل الطعام بعد فيكفي صب الماء عليه مرة واحدة (٢) .

(١) وذلك لعدم الحزم حينئذ بتعود الماء الطاهر فيها كي يقطع المحاسة من أصلها كما لا يحصل الجرم بكفاية هذا النوع من الاتصال الدقي الواقعي بالماء المعتصم في تطهير ما في الساطن الغير الحاف (والله العالم) .

(٢) قال في المدارك هذا مذهب الأصحاب لأنهم فيه مخالفاً وفي الحدائق وعن المعالم والذخيرة وظاهر المعتمر والمنتهى مثله بل عن الخلاف والناصريات إجماع الفرقة عليه صريحاً (ويبدل عليه) مصاباً إلى هذا كله (حسنة الحلبي) المروية في الوسائل في النجاسات في باب طهارة الثوب من بول الرضيع قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بول الصبي قال تصب عليه الماء صباً فإن كان قد أكل فاعسله بالماء غسلاً والغلام والجارية في ذلك شرع سواء .

(والرصوى) المروي في المستدرک في الباب المذكور قال عليه السلام وإن كان البول للغلام الرضيع فتصب عليه الماء صباً وإن كان قد أكل الطعام فاعسله والغلام والجارية سواء .  
(وبعارض الحسنة) المؤيدة بالرصوى رواية السكوني المروية في الوسائل في الباب المذكور عن جعفر عن أبيه عليه السلام أن علياً عليه السلام قال لبن الجارية وبولها يغسل قبل أن يطعم لأن لبنها يخرج من مثانة أمها وليس الغلام لا يغسل منه الثوب ولا من بولها قبل أن يطعم لأن لبن الغلام يخرج من العصدين والمنكبين (ووجه المعارضة) أن الحسنة فصلت بين قبل الأكل وبعده وسوت بين الغلام والجارية ورواية السكوني فصلت بين الغلام والجارية وسوت بين اللبن والبول .

(ولكن رواية السكوني) سمعته السند سيئاً بملاحظة ما سترقه من موافقتها لروايات العامة في الجملة واشتمالها على ما لا يقول به الأصحاب من نجاسة لبن الجارية بل وطهارة بول الغلام قبل الأكل فلا تقوم الحسنة المؤيدة بالرصوى المعمولة بها عند الأصحاب .

(ثم إن الروايات) الواردة في بول الصبي كما تقدم في حاشية بول الرضيع قد حدها على قسمين آخرين أيضاً (الأول) ما أمر بصب الماء عليه من غير تقييد فيه بما قبل الأكل كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٨ من النجاسات والمستدرک الباب ٢ من النجاسات .

(الثاني) ما أمر بغسله من غير تقييد بما عد الأكل كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٣ و ٤ و ٨ من النجاسات .

(والحسنة المؤيدة بالرصوى) هي شاهدة جمع بين القسمين فقبل الأكل يصب عليه وبعد الأكل يغسل كما أن مقتضى الجمع بين هذه الأقسام الثلاثة الواردة في بول الصبي أي الذي أمر بالغسل والذي فصل بينهما بالصبي قبل الأكل والغسل بعد الأكل وبين الاختيار الواردة في البول المطلق الآمرة بالصبي عليه مرتين إذا

كما أنه د كل الطعام فيكمي غسله مرة واحدة مادام كونه صيباً (١) وقد عرعت الفرق بين الصب والغسل في المسئلة الثالثة وإن الغسل ما لا يصدق في الثوب ونحوه بدون العصر صلاحيات الصب فيكمي إرافه الماء على المحدث ثم إن الصبي إذا صار كبيراً بحيث لم يصدق عليه انه صبي وجب غسل بوله مرتين (٢) ولا أقوى لحقوق الصبي بالصبي في هذا الحكم فقبل الأكل يصب الماء على بولها وبعد الأكل يغسل (٣)

أصاب الجسد وغسله مرتين إذا أصاب الثوب المروثة جميعاً في الوسائل في الباب ١ و ٢ من الأحكام هو محل هذا القسم الرابع على قول الكبير أعني من خرج عن تحت عنوان الصبي

وذلك بشهادة (حسنة الحسين من أبي العلاء) المروثة في الوسائل في التحسينات بمصر في باب ١ و بمصرها في الباب ٢ قال سألنا أبا عبد الله عليه السلام عن البول يصب الحسد قبل صب عليه الماء مرتين فأما هو ماء وسألته عن الثوب يصبه لمول قبل غسله مرتين وسألته عن الصبي يبول على الثوب قال صب عليه الماء قليلاً ثم تعصره (في صدرها) سألنا عليه السلام عن البول يصب الحسد والثوب أمر بالصبي مرتين أو للغسل مرتين وفي دليلها

لما سئل عن الصبي يصب الثوب أمر بالصبي مع العصر يعني الغسل بدون التقييد بالمرتين فيعرف من ذلك كنهه من البول المسؤل عنه في الصدر لدى أمر فيه عليه السلام بالصبي مرتين أو بالغسل مرتين هو بول الكبير لا الصبي .

(ومن الجمع) بين مجموع هذه الأقسام الأربعة يعرف أن بول الصبي من قبل الأكل يصب عليه الماء ويكتفى بالمرّة للحصول المسمى بها وبعد الأكل يغسل أي يصب عليه الماء ويعصر ويكتفى أيضاً بالمرّة للحصول المسمى بها وفي غير الصبي إذا أصاب الحسد يصب عليه الماء مرتين وإذا أصاب الثوب يغسل بالماء مرتين . (وعليه) فمما كشف الفطاه من الصبي على بول الصبي قبل الأكل مرتين صعب (كما أن ما عساه) يظهر

من الأصحاب من غسل بول الصبي بعد الأكل مرتين كالكبير معينه صعب أيضاً لما عرفته من حسنة الحسين بن أبي العلاء قال الإمام عليه السلام في صدر الحسنة قد أمر بالصبي مرتين وبالغسل مرتين ولكن في دليلها لما سئل عن الصبي يبول على الثوب قال صب عليه ماء قليلاً ثم تعصره بمعنى بذلك عليه السلام غسله في الصبي مع العصر غسل وعلى كل حال لم يأمر بغسله مرتين كما أمر في الصدر .

ومقتضى الجمع بين هذا الدليل الآخر والغسل بول الصبي من حسنة لحمل المتقدمة المفصلة بين قبل الأكل وبعد هو محل الصبي في هذا الدليل على ما بعد لا كل كما لا يخفى

(١) قد ذكرنا لك آنفاً وجه ذلك وعلمته فلا تعيد الكلام فيه ثانياً

(٢) وذلك ما عرفت في مسئلة الأولى من المطهرات ونحوه مبسوط فلا تعيد الكلام فيه مرة أخرى

(٣) كما هو المحكى عن الصدوق وهو ظاهر المدارك والحدائق أيضاً (فما عن المشهور) على ما في المدارك من اختصاص الحكم بالصبي فقط دون الصبي صعب جداً مع ما تقدم في حسنة الحسين المؤيدة بالرصوى من التصريح بالتسوية بين الغلام والجارية في هذا الحكم .

(ومن هذا) تعضد الحدائق من الأصحاب رصوا أن الله عليهم من حيث أهم في أصل الحكم قد اعتمدوا على الحسنة ومن حيث التسوية بين الغلام والجارية لم يعتمدوا عليها .

(وما من عن الاستعصار) من أن قوله عليه السلام والغلام والجارية شرع سواء معناه بعد أكل الطعام فبعد



وفي الحديث قال ولا يصح ما فيه وهو كذلك (واحد منه) ما من المعتز من أن الأئمة اختصاص التخصيص ببول  
الصبي وإن الرواية بمعنى الحسنة محمولة على التسوية في التجسس لافي حكم الإزالة (قال) مصيراً إلى ما أفنى  
به أكثر الأصحاب (انتهى).

(نعم يظهر من حمله من الروايات) الفرق بين الصبي والصبية في بولهما (منها) رواية الكوفي المتقدمة  
في صدر المسئلة (ومنها) ما ذكره الجواهر من العامة وأشهر روجه معتمدين عليه وهي رواية زينب بنت جحش  
عن النبي ﷺ قال في آخره: يجري الصبي على بول الغلام ويعسل بول الحارثة  
(ومنها) ما ذكره الجواهر أيضاً عن لبنه بنت الحارث قالت كان الحسن بن علي عليه السلام في حجر رسول  
الله ﷺ فدار عليه فقالت أعطاني إراك لأعسله فقال إنما يعسل من بول الأنثى (ورد في مصباح الفقيه) و  
ينصح من بول الذكر

(ومنها) ما من الماصريات وغيره روايته عن النبي ﷺ يعسل من بول الحارثة وينصح على بول الصبي  
مالم ياكل ولكن الروايات كلها ضعيفة السند لأعرة نهائي فقال الحسنة المؤيدة بالرصوى (والله العالم)  
﴿بقي في المسئلة﴾ أمور (الأول) أنه تقدم متفق في مسألة العصر في الثياب ونحوها أن صب الماء  
على الشيء مما يصدق لغة وعرفاً بمجرد إراقه الماء عليه المستلزمة عدلاً للحريان والافتصال عنه  
و يؤيده (مرسلة دعائم الإسلام) المروية في المستدرك في الباب ٢ من المحاضرات عن الصادق عليه السلام  
في بول الصبي صب عليه الماء حتى يخرج من الجذاب الآخر (انتهى)  
ولا يذهب الصبي بصب الماء إلى المحل نحو الاستيعاب ولو لم يجر ولم يصب كما يظهر ثالث من  
المدايرك (فأنته ضعيف) ودعوى قطع الأصحاب بذلك لا شاهد وإطلاق النص اعني حسنة الحلبي مما لا يعدي  
بعد استلزام الصبي للحريان والافتصال غالباً.

(و ضعف منه) ما تقدم هناك من الحديث من ترادف الصبي والرش والتصح معهما (ومن هنا) تنوجه  
التفصيل في طهارة أطومات المحل بعد الصبي عليه فإن انفصلت العدالة عنه فالرطوبات المتخلطة طاهرة وإن  
رست فيه ولم تنفصل كما يتفق ذلك في الثياب فهي نجسة.

(الثاني) أنه حكى عن المعتز أن المراد من الأكل العداء لا الدواء ولا العداء في القدرة (وعن انتهى)  
أن المراد من الأكل هو الأكل عن إرادته وشهوته والآن لتعلق العمل ساعة الولادة إذ يستحب تحفيظه بالتمر  
وقد تبعه في ذلك كل من المدائرك والجواهر ومصباح الفقيه وغيرهم.

(وعن حمله من المتأخرين) منهم الروض أن المراد هو الرصيع الذي لم يعتد بغير اللبس كثيراً بحيث يزيد  
على اللبس أو يساويه ولم يتجاوز الحولين (وعن ابن ادریس) يعاقب الحكم على ملووع الحولين لا على اكل  
الطعام.

(أقول) وأضعف ما في الباب هو قول ابن ادریس أنه ليس منه في الإخبار عين ولا أثر وأقوى ما في الباب  
هو ما عن المعتز ولكن مع ذلك كله إذا أكل الرصيع الطعام ولو بدرة في الاكتفاء بالصبي على بوله دون غسله

مسئلة ١٠ - لا يعتبر في تطهير الشيء عدم بقاء أوصاف النجاسة من اللون والرائحة والطعم (١) - لم يعد ثباتها في نظر العرف بقاءً للعين ببعض من اتسها كما في بقاء اللون الشديد

مسئلة ١١ - يعتبر في الماء الذي يتطهر به أن يكون طاهرًا قبل الاستعمال (٢) وإن تمسّس بالاستعمال

تمثل والاحوط بل الأقوى وجوب غسله لإطلاق النصّ وصدق الأكل

(الثالث) أن المسمى إذا لم يكن حتى تجاور الحولين فالظاهر أن الحكم بكفاية الصب على بوله باق على حاله كما في الجواهر لإطلاق الحسمه وإن تقييد بعدم تجاور الحولين ليس منه في الاحصاء عين ولا أثر كما أشير آنفاً وإن تقدم في كلامي ابن أدريس والروض جميعاً .

(الرابع) أن الظاهر عدم اختصاص الحكم بولد المسام فقط بل الحكم بكفاية الصب على بوله مما يجري حتى في داء الكافر كما فواء الجواهر وذلك لإطلاق النصّ مما عرّض القطاء من تخصيص الحكم بولد المسلم دون الكافر مما لا وجه له على الظاهر (وأفقه العالم) .

(١) بل عن المعتمد القطع بعدم وجوب إزالة اللون والرائحة لأنهما عرسان لا يحتملان النجاسة (بل قد) وعليه إجماع العلماء (انتهى) ولكن عن المنتهى والنهاية العزم بوجوب إزالة اللون مع الإمكان وعدم التمسّس وأنه اعتري في النهاية وجوب إزالة الطعم أيضاً لبهولة إزالته .

(والحق) هو ما أشير في المتن من عدم وجوب إزالة الأوصاف مطلقاً (وبدل على المطلوب) كما ينبغي إطلاقاً الفسـل الشاملة لصورة زوال العين وبقاء الأوصاف مطلقاً ولو شامها هذا مصافاً إلى ما تقدم من المعتمد من إجماع العلماء على عدم اعتبار زوال اللون والرائحة وبجمله من الإحصاء الواردة بعضها في اللون وبعضها في الرائحة (ففي الوافي) في باب التطهير من الدم روى عن علي بن أبي حمزة عن الصدوق عليه السلام قال سألته أم ولد لابيه عليهما السلام فقالت جعلت هذا في إبي ما سألت عن شيء وأنا استنحي منه قال سلى ولا تستنحي قالت أصاب ثوبي دم الحبيس فمستحم فم بذهب أثره فقال أصبغيه بمشق حتى يحتلط وبذهب أثره .

(وفي رواه أخرى) في الباب المذكور قال لها صبغيه بمشق حتى يحتلط (وفي رواية ثالثة) في الوسائل في المستحبات في باب وجوب إزالة العين المجاسة دون أثرها فقال أصبغيه بمشق (والمشق) في اللغة المفرطة وهي الطين الأحمر قال المشق الثوب الذي صبغ بالمشق (قال) في المدارك ولو كان اللون نجساً لم احتتر ما أصبح (انتهى) وهو جيد (وفي الجواهر) ما بمعناه وهو أيضاً جيد .

(وفي الوسائل) في الباب المذكور عن ابن المعيرة عن أبي الحسن عليه السلام قال قلت له إن لا استنحاء حدثاً قال لا حتى يبقى ما نمته قلت في ثوبه يبقى ما نمته ويبقى الريح قال الريح لا ينظر إليها (وفي رواية أخرى) في الباب المذكور بعد مسائل الرضا عليه السلام عن الرجل يستنحي فيجد الريح من أطرافه فلا يرى شيئاً فقال لاشيء عليه من الريح

(٢) هذا الشرط من لمروريات فصلاً عن الإجماع عليه (مصافاً) إلى استقلال العقل بأن العاقبة للطهارة مما لا يعطى الطهارة للغير بل يظهر اعتبار هذا الشرط من بعض الروايات أيضاً كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٤ من الماء المطلق وراجع .

على الأقوى من نجاسة العسالة كما تقدم قبلاً وأن يكون ماءً مطلقاً قبل الاستعمال (١) وإن خرج عن الإطلاق وصار ماءً مصافاً في أثناء الاستعمال (٢) نعم في غسل الثياب ونحوها مما ينعقد فيه الماء لا يندّ وإن يكون الماء المأخوذ فيها ماءً مطلقاً (٣) فإذا نفذ الماء فيها وهو ماء مطلق وخرج منها الماء بسبب العصر ونحوه وهو ماء مصاف لم يصح ذلك تطهيراً (٤) ولا يمتنع في الماء عدم التعبر بالنجاسة في أثناء الاستعمال على الأقوى (٥) نعم في غسل الثياب ونحوها مما ينعقد فيه الماء لا يندّ وإن يكون المأخوذ فيها غير متغير (٦) فإذا نفذ الماء فيها وهو ماء غير متغير وخرج منها الماء بسبب العصر ونحوه وهو ماء متغير لم يضر ذلك (٧).

مسئلة ١٣ - الأحوط بل الأقوى اعتبار ورود الماء على المحس أو المتحسّس في التطهير بالماء القليل إذا انعكس الأمر بأن ورد المحس أو المتحسّس على الماء القليل لم تحصل الطهارة (٨).

- (١) وذلك لما عرفت في المياه من أن المصاف مما لا يبرئ حيث كما أنه لا يرفع حدثاً
- (٢) فإذا كان على حصة دس متنجّس وصّب عليه الماء الطاهر المطلق ورأى الدس منه أمناً بالصّب وحده أو بمعهه الدالك طهر الحسد لصدق العمل بذلك وإن خرج ماء العسالة عن الإطلاق إلى الأصافه
- (٣) فإن الماء المضاف مما لا يطهر باطن الثياب ونحوها بالاشبهه
- (٤) وذلك لصدق العمل بذلك وعدم الدليل على اعتبار الإطلاق في الماء حتى بعد العصر وإن دلّ الدليل على اعتباره قبل الاستعمال بل وحين المعود في الثياب أيضاً ونحوها
- (٥) فإذا كان على حصة دم وصّب عليه الماء الطاهر المطلق ورأى الدم عنه أمناً بالصّب وحده أو بمعهه الدالك طهر الحسد لصدق العمل بذلك وإن تعبر به العسالة بالدم (وعليه) مما يطهر من الجواهر في الماء المستعمل ويحكى عن نجاسة العباد هاهنا وفي ماء المستعمل جميعاً من اعتبار عدم التعبر في أثناء الاستعمال ضعيف لا يصح إليه وإن كان أحوط.

- (٦) وإن المتغير بالنجاسة مما لا يطهر باطن الثياب ونحوها بلا كراهة.
- (٧) وذلك لصدق العمل بذلك وعدم الدليل على اعتبار عدم التعبر في الماء حتى بعد العصر وإن دلّ الدليل على اعتباره قبل الاستعمال بل وحين المعود في الثياب أيضاً ونحوها فتعامل جيداً.
- (٨) هذا هو المشهور بين الأصحاب (قال في الجواهر) نقلاً وتخصيلاً (إلى أن قال) بل قد يظهر من السرائر الإجماع عليه (أنتهى) (وعر كشف اللثام) الميل إلى عدم اعتبار الورد (وفي المدارك) المسئلة محل تردد وإن احتار في الماء القليل في أثناء المستعمل في غسل المحاسن اعتبار الورد في طهارة القليل وعدم انعكاله بمعنى أن القليل إذا كان وردياً لا يحس ولكن ذلك مما لا يستلزم اعتبار الورد في التطهير أيضاً لجواب أن يقال إن القليل إذا كان موردياً يحس ولكن يطهر الغير كما يقوله المشهور في الوارد عيماً فيتحس بالملاقات ويطهر العبر (نعم مذهب ماعن السيد وابن إدريس) هو اعتبار الورد في كل من طهارة القليل في التطهير به جميعاً بمعنى أن القليل الوارد لا يحس ويطهر الغير والمورود يحس ولا يطهر الغير (وعلى كل حال) قد حكى عن الذكرى التصريح بعدم اعتبار الورد في التطهير بعدما استظهر أولاً اعتباره بل عن شرح المفاتيح نعماً لشرح الأرشاد حكاية الشهرة على ذلك وتعجب منه الجواهر وهو في محله.

مسئلة ١٣ - اذا تنحس موضع من الأرض وارىد تطهيرها بالماء القليل فإن كانت الأرض رحوه بحيث يمد فيها الماء ولا يجرى الى مكان آخر فيصب عليها الماء وتطهر الطيفه العليا دون السفلى لقعود القسالة فيها

﴿ ثم ان لم استدل به او امكن الاستدلال به ﴾ لا اعتبار بالورود في التطهير بالقليل امور  
﴿ ومنها ﴾ ما تقدم في الماء المستعمل في غسل النجاسات عن السيد وابن إدريس مما طاهره اعتبار بالورود في كل من طهارة القليل، وفي تطهيره جميعاً من ادلوحكمما نجاسة القليل، او اد على النجاسة لأدى ذلك إلى ان الثوب لا يطهر من النجاسة إلا بما يراى كرم من الماء عليه وذلك يشق فقد على ان الماء إذا ورد على النجاسة لا يعتد فيه القلة ولا الكثرة كما يعتد فيما ترد النجاسة عليه .

(وقيه) ما تقدم هناك ايضاً من أنه لا مفرق بين نجاسة القليل الوارد على الثوب لمتمسك او المورد له وبين طهارة الثوب به شرعاً اذ من العار ان يطهر الثوب بعد انقضاء المساله عنه فيكتسب الماء نجاسة المحل ويكتسب المحل طهارة الماء كما هو الحال عيماً في حجر الاستنجاء والحجر يكتسب نجاسة المقتدة والمقتدة طهارة الحجر .

﴿ ومنها ﴾ ما عن الدكرى عند ما استظهر أولاً اعتبار الورود في التطهير (فقال) الظاهر ان شرط ورود الماء على النجاسة لقوته بالعمل اذ الوارد عامل (الشيء) (وقيه) مالا يخفى في ان الاحكام الشرعية مما لا يؤسس بالأمر الاستحسانية الاعتبارية .

﴿ ومنها ﴾ ما عن الدكرى أيضاً عند ما استظهر أولاً اعتبار الورود في التطهير (فقال) بعد عبارته المتقدمة وللشئ عن إدخال اليد في الإبه قبل الغسل وكأنه معنى بذلك ( ما هي رواية عبدالكريم بن عنه الهشمي ) المروية في وسوء الوسائل في استحباب غسل اليدين قبل إدخالهما الإبه قال فيه قلت انه استيقظ من يومه ولم يسل أيدخل يده في وصوئته قبل ان يغسلها قل لا لأنه لا يدري حيث باتت يده فليغسلها

وبهذا المعنى جملة اخرى من الروايات كما يظهر من راجعة الوسائل الباب ٨ من الماء المطلق (مترقوله) في الرجل الحنف مسهو فيعمس يده في الإبه قبل ان يغسلها أنه لا بأس به الم يكن أصاب يده شيء (أو عن الرجل) يدخل يده في الإبه وهي قدرة قال يكتفى بالإبه (أو إذا أصاب الرجل) حنفيه فأدخل يده في الإبه فلا بأس إذا لم يكن أصاب يده شيء من المني (أو سألته) عن الحنف يحمل لركوة أو التور فدخل أصبعه فيه قال ان كانت يده قدرة فأعرقه إلى غير ذلك من الاخبار .

(وقيه) ان المستعاد من المجموع ان اليد القدرة إذا وردت على الماء القليل فالماء يسجد ولا يغنى له صلاحه لسوءه وبحوه لا أنه لم يطهر اليد ولا حذر المذكورة هي من أدله العمل القليل بالملاقات لا من أدله اعتبار الورود في التطهير بالقليل

﴿ ومنها ﴾ ما تمسك به الجواهر من اداسر الصب فيها كالصبي في اعتبار ورود الماء على النجس وقد مضى تفصيل الجميع في وجوب غسل البول مرتين وفي تطهير بول الصبي إذا لم يأكل (وقيه) ان الاخبار المذكورة هي واردة في تطهير الجسد وفي تطهير بول الصبي قبل ان يأكل ففيهما قدورد الامر بالصبي وهو دليل اعتبار الورود فيهما ولكن المدعى أهم والدليل أخص (وان شئت قلت) ان فيما سوى

وهي نجسة، وإن كانت صلبة لا يتغير فيها الماء فإن كانت مشوية بحيث لا يجري الماء على وجهها إلى مكان آخر فلا يظهر بالماء القليل إلا بالكثير وما بمنزلته من المطر أو بالشمس إذا حفتها وانكأت مسرحة فتظهر بصب

الموصفين قد ورد الأمر بالفصل وهو صادق مع كل من ورود الماء وعدمه .

(مضافاً) إلى احتمال أن الأمر بالصب في الموضعين إما هو قد جرى مجرى العدة فإن العادة في التطهير بالقليل قد جرت على إيراد القليل على النجس لا بالعكس .

﴿ ومنها ﴾ ما تمسك به الجواهر أيضاً من استحباب النجاسة مع عدم الورد (وفيه) أن الاستصحاب مقطوع بالإطلاقات الفصل الصادق مع كل من الورد وعدمه جميعاً ولو نزلنا عن الإطلاقات فالرأى عن اعتبار الورد في التطهير حاكمة عليه لكونها سببية وهو مسببي .

﴿ ومنها ﴾ ما تمسك به الجواهر أيضاً من أن مقتضى القاعدة هو عدم حصول الطهارة بالماء المتنجس خرج منها الوارد بناءً على نجاسة الفسالة وبقي المورد على حاله .

(وفيه) أن هذه القاعدة لم ترد بها آية ولا رواية كى يرجع إليها عند الثالث (مضافاً) إلى أن إطلاقات الفصل مما يكفي في قطعها ورفع اليد عنها .

﴿ ومنها ﴾ ما ذكره الجواهر أيضاً من السيرة المستمرة وهي أصح ما في الباب وأقواء وهي المتعمد والمستند فإن سيرة المتدينين خلعت عن سلف في جميع الأنحاء والأصناف قد جرت على إيراد الماء القليل على النجس دون العكس وإلى ما استقر عليه السيرة تنصرف الإطلاقات الفصل ويصعب التمسك بالإطلاقات لعدم اعتبار الورد كقول المدارك مع تردده في المسئلة وهذه السيرة بضعف أيضاً ما عن الذكري في توجيه عدم اعتبار الورد بعد ما استظهر أولاً اعتباره من أن امتزاج الماء بالنجاسة حاصل على كل تقدير والورد لا يخرج من كونه ملاقياً للنجاسة .

﴿ وقد يستدل لعدم اعتبار الورد ﴾ بجملة من الأخبار أيضاً .

(الأول) ما تمسك به في محكي الذكري وهو صحيح ابن محبوب - روى في الوسائل في النجاسات في باب طهارة ما حالته البرزخ أداً قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الحصص الموضوعة على المذرة وعظام الموتى ثم يخصص به المجدد بعد ذلك يكتب إلى يخطئه أن الماء والنفث قد طهرا .

(ونقد الاستدلال بها) واضح فإن الحصص مع يرد على الماء في لا يصبه لا بالعكس فإن كان الحصص نجساً وقد طهره الماء فهو دليل عدم اعتبار الورد في التطهير .

(ولكن قد عرفت) مما في دليل مسئلة ما يمد فيه الماء ولا يخرج منه لا بالعصر ولا بالدق والتعميم كالصوب ونحوه أن المراد على الظاهر من طهارة الحصص ما دقها والدار هو أن يروى بهما مرة من القدرة الحاصلة بملاقات المذرة وعظام الموتى حافاً من قبيل روال مرة من القدرة الحاصلة بمسالك حافاً بالصحيح أو المسبب والأفان كان الحصص متنجساً واقعاً بملاقات المحس رطاباً فهو مما لا يظهر طاهراً لا بالقليل ولا بالكثير من غير فرق بين كونه وارداً أو موروداً لعدم نفوذ الماء فيه إلا بعد خروجه عن الإطلاق إلى الإضافة وسقوطه عن صلاحية التطهير به رأساً كما في القند عيناً .

الماء عليها ولكن ينحس الموضع الذي انتهت اليه العسالة واحتجعت فيه (١)

(الثاني) ما نسبتك به في المدارك وفي معك كسب اللثام وهو صحيح ابن مسلم المروى في الوسائل في باب ٢ من التحاسنات قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثوب يصيبه البول قبل غسله في المكن مرتين فان غسلته في ماء حار فمرة واحدة .

(وهو) ان الغسل في المكن على نحوين فقد يحمل في المكن الماء ثم يدخل الثوب فيه وقد يحمل الثوب في المكن ويصب عليه الماء والسيرة على الثاني والاطلاق الغسل في المكن ينصرف الى ما استقر عليه المرة (بمع الاصناف) ان الغسل في المكن بعد اسرافه الى ما استقر عليه السيرة دليل على كفاية الورد فيه في أول الأمر لا الى آخر كما في صب الماء على الجسد به انه يجري من الأعلى الى الأسفل ثم يغسل (الثالث) ما نسبتك به امدارك أيضاً وهو موثق بما روي في غسل الأواني المروى في الوسائل في باب ٥٣ المشتمل على صب الماء في الأواني ونجسها به وبغيره وهكذا الى ثلاث مرات (وهو) انه لا يغسل على كفاية الورد فيه في أول الأمر لا على عدم اعتبار الورد بالمرة .

(والمسألة) ملخص الدلائل من أول المسئلة الى هاهنا ان الأقوى هو اعتبار الورد في التطهير بالقليل ولكن في التطهير في المكن وفي تطهير الأواني يكتمى بالورد في أول الأمر لا الى آخر كما في صب الماء على الجسد (والله العالم) .

(١) هذا كله مقتضى ما تقدم بحقيقته في محله من إحسان العسالة (ولكن الشيخ) صرح في صلاة الخلاف مما ملخصه أنه يصب عليها الماء حتى يعم السطح ويغمره وتزول أوصافه الثلاثة الطعم والالوان والرائحة وهذا قاله الموضع والماء الوارد عليه ولا يحتاج الى نقل النثران محتجاً بقاعدة الحرج وبروايه ابن هريزة المشتملة على قصة بول الأعرابي في ناحية المسجد وأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدوسه من ماء فاهريق عليه

(وعن الشافعي) ما يوافق قول الشيخ (وعن ابن إدريس) أيضاً موافقة الشيخ في جميع هذه الأحكام (قال في المدارك) وهو حيث على أصله من طهارة الماء الذي يغسل به التحاسة (انتهى) وهو كذلك (وعن الذكرى) الميل الى ما قل به الشيخ (قال في معكيب تطهر الأرض بما لا ينفع من الماء والملاقات وهي الدنوب قول لمع الحرج ولأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم به في الحديث المقبول (وعن مجمع الزهراء) والمؤخر والبيان ان الرواية مشهورة .

**فأقول** أما قاعدة الحرج فلا ريب بها التحاسة وبحوها من الأحكام الوضعية (وأما روايه ابن هريزة) فيصير بها معنى وجهه قال الله تعالى إن حاكمكم فاسق فاسق فليتقوا وأى فاسق أعظم من تركه علياً عليه السلام وهو أخو النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروايه بل نفسه بنى القرآن وانتسبه معاويه وحرره وهم العترة الناعية نصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث المتواتر .

(وقد أحاد الحدائق) حيث قال وليت شعري بأي وجه دخلت هذه الرواية في حيز القول من جهة روايتها أبي هريزة الذي اعترف ابو حنيفة بكذبه ورد رواياته (الى ان قال) أم من حيث اعتقادها بالاصول الشرعية والقواعد المرعية .

(وعن المعتز) تصعيب الرواية وأنها منافية للأصل (قال) لا تأخذ بيئنا أن الماء المنفصل عن محل المحاسة بحس تعير أو لم يشعر لأنه ماء قليل لا في محاسة (ثم عارض الرواية) مرواية ابن معتز عن النبي ﷺ أنه قال في الحكاية المذكورة جدوا ما نال عليه من التراب وأهريقوا مكانه (انتهى)

(روى المحتلف) تصعيب كلام الشيخ قال لنا أنه ماء قليل لا في نجاسة فافعل بها فلا يطهر المحل (قال) والذي احتج به الشيخ لم يرد من طرفنا رأياً هو شيء أوردته الجمهور (انتهى)

في أمور أحدها أنه قد ذكر لرواية ابن هريرة محامل مثل كون الذنوب الذي أهرق على البول كثيراً يسع الكبر أو أن الموضع الذي أهرق عليه الذنوب عليه دهاب الرائحة الكريهة من البول أو اللول المكتسب منه لا تطهر المسجد أو أن الموضع الذي أهرق عليه الذنوب لعله كان سلباً يفحدر عنه غسالته إلى خارج المسجد أو أنه كان زملاً بطهر طاهره ولا يجب تطهير بطن المسجد أو أن العرس منه كان نوعاً للثقي وتطلع عليها الشمس وتحققها وتطهرها ولكن الكبر بعيد والصحيح هو طرح الرواية ومصرها كما أشرنا على وجه رأيها أبي هريرة.

(ثانيها) أنه قد روى الوسائل في المحاسن في الباب ٢٩ موثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الموضع القذر فيكون في البيت أو غيره فلا تصيبه الشمس ولكنه قديم الموضع القذر قال لا يصلي عليه وأعلم موضعه حتى تغسله الحديث.

(قال شيخنا الأنصاري) في طهارته وطهرها حواز عليها بالماء القليل والسند لا يخلو عن قوة (انتهى) وهو كذلك ولكن أقصى ما يستعاد من الموثقة حواز تطهير الأرض النجسة بالماء القليل في الجملة وليست الأبي مقدم مدم حوار الصلاة عليها قبل الفصل لافي مقام كفة علمها بالقليل فذا لا تنافي هي ما حققناه أث في كيفية تطهيرها به والله العالم

(ثالثها) أنه روى الوسائل في الباب ١٣ من مكان المصلي صحبة عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الصلاة في السج والركن من بيوت المحوس فقال رش وصل (وروى) في الباب ١٤ من مكان المصلي رواية أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في بيوت المحوس قال رش وصد

(قال في محكي المعالم) وفي حديث الجبر من استعز بالركن في روال المحاسة عن الأرض صب الماء عليها (وحكى عنه) أنه استعز ذلك من صحبة هشام بن سالم أيضاً المتقدمة في ماء المطر أنه سئل أبا عبد الله عليه السلام عن السطح يمال عليه فيصيبه السماء فكيف يصيب الثوب فقال لا بأس به ما أصابه من الماء أكثر منه (وأنه قال) ووجه الإشعار فيه تعليل في الناس مكنون الماء الذي أصاب المحل أكثر من البول فله ليس بالبعيد كون أداة التعريف في الماء للمعد الذهني لا الخارج في فتاوى (انتهى).

(اقول) أما صحبة عبد الله ورواية أبي بصير فالأمر فيها برش لبيع والكائنات وبيوت المحوس كما سيأتي في آخر مسائل التطهير بالماء إنما هو للاستحباب ولتزول العرة الحاصلة للنفس من تلك المواضع كلها لا لإزالة المحاسة عنها وذلك لعدم العلم بها والآ فلا يزيد لها الرش إلا نجاسة لا طهارة (وأما صحبة هشام)



مسئلة ١٢ - اذا تنحس الإبقاء بولوع الكلب فيه أى شربه منه وحب غسله بالتراب أول مرة ثم بالماء مرتين (١) .

واللام في قوله عليه السلام ما تحب من الماء أكثر منه هي للعهد الحارحي أى ماء السماء الذى أصاب السطح ووكف وأصاب الثوب هو أكثر من الدول فلم يشربه كى لا يطهر وليست هي للعهد الدهسى ولا هي لام النحس أى للإشارة إلى الطبيعة والمهية ولا لكات الصحة دليلاً على عدم اعتعال القليل بالملاقات مالم يتغير لعل حوار تطهير الأبرص بالماء القليل فتأمل جيداً .

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما صرح به غير واحد بل عن المنتهى نُسبه إلى علمائنا الأئمة الحسنة من عن طاهر المدائري وصرح الإجماع والخلاف والعيه والذكرى الإجماع عليه (قال في المعواهر) وهو الحق .

(أقول) وبدل عليه مصافاً إلى ذلك (صحيحة المقاصد) المحكية عن التهذيب المروية في الوسائل في الباب ١ من الاستار والباب ٧٠ من المجاسات رواها عن الشيخ مسنده عن الحسين بن سعيد عن حماد عن حرير عن العسل أبى العباس قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل الهرّة والثاة والقرة والإبل والعمر والحيل والغال والوحش والسباع فلم أترك شيئاً إلا سألت عنه فقال لا بأس به حتى انتهت إلى الكلب فقال رجل نحن لا نتوسأ بفصله فاصبب ذلك الماء واغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء (انتهى) .

(ثم إن الصحيحة) وإن كانت مطلقة لم تقيد غسله بالماء مرتين ولكن المشهور بل المجمع عليه كما تقدم هو تقييده مرتين .

(ويؤيد المشهور) بل يدل عليه أن الشيخ بنفسه قد روى الصحيحة في طهارة العلاف وقال في آخرها ثم بالماء مرتين (دع المعتز) والمنتهى والتدكرة والذكرى والروس وشرح الإرشاد للفخر وحامع المقاصد وعوالى اللثامى وأوائى المختلف ذكر الرواية مع زيادة مرتين (قال شيخنا الأصارى) ولا يبعد وحدان الزيادة في بعض الكتب المعتمدة .

(وقال في المستدرک) والمحب من صاحب الوسائل أنه لم يلتفت إلى نسخة المعتز والظاهر أن المحقق أخذ الخبر من كتاب الحسين بن سعيد أو حماد أو حرير (قال) ومن وقف على ما في التهذيب من الحذل والتحرير في متون أكثر الأحماد أو أسندها علم أنها في المعتز اصح وأولى بالأخذ والإعتداد لا نقان صاحبه وصطله والله العالم (انتهى) .

(ويؤيد مشهور أيضاً الرصوى) المروى في المستدرک في الاستار في باب نجاسة مؤر الكلب والحريير قال عليه السلام إن وقع كلب في الماء أو شرب منه أهريق الماء وغسل الإباء ثلاث مرات مرة بالتراب ومرتين بالماء ثم يجفف (انتهى) .

ومن العجيب أن المدارك بعد أن ذكر الصحيحة على نحو ما تقدم من الوسائل وصرح بأن الاعتبار بقلها بريادة مرتين بعد قوله ثم بالماء وأنه قلده في ذلك من تأخر عنه (قال) ولا يبعد أن تكون الزيادة وقعت سهواً عن قلم الناسخ .

(وقد أجاد الحداثق) في تضعيفه حيث قال إن ذكر المراتب لو احتسب ثم تأخر عن المحقق لثم مذكوره ولكنه موحود في كلام المتقدمين أيضاً كالشيخين والصدوقين والمرنسي وغيرهم (انتهى)

(وبالحيلة) لا ينبغي الإتيان في وجوب العمل بما عليه المشهور بصحيفة النفاق على روايه الشيخ في طهارة الغلاف وقد سمعت أن المعتز ومجلة ممن تأخر عنه مل ومن تقدم عليه أيضاً قد ذكروا الرواية بزيادة مرتين وإن حكى عن مواضع آخر من الغلاف وبعض مواضع المختلف ذكر الصحيفة بلا زيادة مرتين ولكن لا عبرة به كما لا عبرة بما عن عوالي اللثالي أنه روى عن النسي عليه السلام قال طهور إناءكم إذا ولع فيه الكلب أن يغسل بالتراب ثم بالماء بدون زيادة مرتين .

(وأما صحيفة محمد بن مسلم) عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ١ من الاستبصار قال سألت عن الكلب يشرب من الإباء قال غسل الإباء (الحديث) فهي في مقام بيان نجاسة الكلب على الإجمال ووجوب غسل الإباء الذي قد شرب منه لافي مقام بيان كيفية غسله (وعليه) فاللزام هو تفيد ما في صحيفة النفاق لا حمل صحيفة النفاق على الاستصحاب كما قد يشوهم ذلك .

﴿مضى في المسئلة أمور الأول﴾ أن المحكي عن مختصر ابن الحميد أن الأولى إذا تنجست بولوع الكلب وما جرى مجراه غسل سبع مرات أو لهن بالتراب مضمناً (مما روى عن النسي عليه السلام) أنه قال إذا ولع الكلب في إباء أحدكم فليغسله سبعاً أو لهن بالتراب (وموثقة محمد) السامطى عن أبي عبد الله عليه السلام قال يغسل من الغمر سبعاً وكذلك من الكلب .

(أقول) أما الرواية الأولى مما مر كما في المدارك فلا عبرة بها وأما موثقة محمد فقد وجدتها في أشربة الوسائل في باب نجاسة الحمر ولغظها هكذا في الإباء يشرب فيه البعيد فقال يغسله سبع مرات وكذلك الكلب وهي بعد تفيد ما بالغسل بالتراب أو مرة بالنسبة إلى الكلب تحمل على الاستصحاب بالنسبة إلى ما زاد على صحيفة النفاق .

(ويؤيده) ما رواه الشيخ في طهارة الغلاف في مسئلة البولوع عن أبي هريرة عن النسي عليه السلام أنه قال في الكلب يلع في الإباء يغسل ثلاثاً أو حمماً أو سمّاً ويحتمل التغيير أيضاً في ولوع الكلب بين الغسل ثلاثاً أو لهن بالتراب وبين الغسل سبعاً بالماء ولكن مع ذلك كله رفع اليد عن صحيفة النفاق التي قد عمل بها المشهور وهي طاهرة في التعمين لافي التغيير في غاية الإشكال والله العالم .

﴿الثاني﴾ أن المشهور كما صرح في الحواهر (قال) نقلاً وتخصيلاً أن الغسل بالتراب يكون من قبل الغسل بالماء وعن الصدوقين ما ظاهره ذلك وعن جمع من الأصحاب أنهم أطلقوا فقالوا يغسل ثلاث مرات أحدهن بالتراب ويمكن حمل كلامهم على ما ذهب إليه المشهور مما نقر به استدلالهم بصحيفة النفاق المعروفة بتقديم التراب على الماء

(سم عن الشيخ) في الغلاف والمسوط ما ظاهره عدم اعتماد سبق الغسل بالتراب على الغسل بالماء (قال) في معكيهما إذا ولع الكلب في الإباء ثم وقع ذلك الإباء في الماء الكثير الذي يلع كرراً فما راد لا ينحصر الماء

والأقوى إلحاق كل من لطع الكلب أو لعابه أو مباشرة ساير أعضائه بولوعه (١) فكما أنه إذا شرب من الإهنة وحب غسله بالتراب أو لم مرة ثم بالماء مرتين فكذلك إذا لطمه بلسانه أو وقع فيه لعابه أو وضع فيه يده أو دخله أو أحد أعضائه كما أن الأقوى وحوب امتزاج التراب بالماء بمقدار يصدق معه الفصل

ويحصل له بذلك غسلة من جملة الغسلات (انتهى) وهو مشكل جداً بل الأقرب كما عن المنتهى في هذا الفرع أنه لا يحصل له بذلك غسلة (قال) لو حوب تقدم التراب (انتهى) وهو كذلك (كما أن عن المعيد) في المقنعة ما صريحه اعتبار كون العمل بالتراب في الوسط أي بين العسلتين بالماء وهذا أشكل

(ومن هنا) صرح جمع من الأصحاب بعدم الوقوف له على مستند وهو كذلك سوى ما عن الوسيلة من وجود رواية بالنوسيط وما عن العلل من نسبة ذلك إلى رواية ولكنها كما قال شيخنا الأصمدي على تقدير الوجود والدلالة شدة وفي الجواهر قاصرة عن معارضة ما تقدم بمعنى به الصحيحة المؤيدة بالرصوى المصرحة بتقديم التراب على الماء وهكذا ما تقدم عن عوالي الثمالي وابن الجبيل من النسب بين المصرحين بذلك تصريحاً. **﴿ الثالث ﴾** أنه حكى عن الصدوق والمفيد وجملة من المتأخرين ومتأخريهم التحفيف بعد الغسلات والمستند على الظاهر ما تقدم من الرصوى ولكن الحروح عن مقتضى الأصل بل عن إطلاق صحيحة البقباق المسوقة لمقام البيان بل إطلاق جميع ما تقدم من الروايات الواردة في ولوع الكلب كلها بالرصوى الواحد كما فعل الحدائق مشكلاً جداً.

(ولعل الأولى) حل التحفيف في الرصوى على الاستصحاب وذلك جماعاً بينه وبين ما سواه من الأخبار بل لا يبعد دعوى القطع بأن التحفيف بعد العمل بما لا دخل له في تطهير الإهنة بلا شبهة.

**﴿ الرابع ﴾** أن صحيح البقباق وهكذا الرصوى وإن كان في ولوع الكلب في الماء بقربنة قوله **﴿ قوله ﴾** في الأول قاصب ذلك الماء الح وقوله في الثاني أن وقع كلب في الماء أو شرب منه الح ولكن الظاهر لحقوق ساير المبيعات بالماء أيضاً بل في الجواهر يسمى القطع بعدم الفرق بين شرب الماء وغيره من ساير المبيعات وهو كذلك (١) أمّا لحوق لطع الكلب بولوعه فالمحكي عن الكفاية وشرح المعانيخ أنه المشهور بل عن جماعة من متأخري الأصحاب النصيب على أنه في معناه وإن لم يصدق عليه لعمري اسم البولوع نظراً إلى أنه أولى بالحكم من البولوع فيتماوله الدليل بمفهوم الموافقة وهو كذلك (وعن المعالم) استحسان ذلك (وفي الحدائق) معنى العدد عنه بل يظهر من مجمع البحرين أن اللطع هو من مصاديق البولوع لفه (قال) البولوع شرب الكلب من الإهنة بلسانه أو لطمه به (انتهى).

(وعليه) فمأخذ الأردبيلي في مجمع الزهاد من منع التعدية إلى مباشرة لسانه بما لا يمتنى ولوعاً حتى اللطع صعب جداً (وأما لحوق لعاب الكلب) بولوعه فقد حكى ذلك عن العلامة في النهاية وقولاً والذي في حاشيته على المروة وهو كذلك في وقوع اللعاب في الإهنة أن لم يكن أشد من البولوع فيه بل هو أشد قطعاً فهو ليس بأعوز منه بلا شبهة.

(وأما لحوق مباشرة ساير أعضائه) بولوعه فالمشهور كما صرح في الجواهر وإن كان عدده (ولكن المحكي) عن الصدوق والمفيد والتراقي عدم الفرق بينهما (وعن الرضا) الميل إلى ذلك (وفي الجواهر) لا يخلو عن وجه

ولا يخرج التراب عن اسمه (١) و هل يمتزج في التراب الطهارة الأقوى عدم اعتمادها فإذا غسله بالتراب المحس  
أول مرة ثم بالماء الطاهر مرتين اجزأ وكفى (٢).

وهو كذلك (وفي الحدائق) قوى إلحاق أجراء الكلب بلعابه وهو أيضاً كذلك  
وويشعر بريح الرصوى المتقدم مثله بالقوي به ودفع الكلب في الماء أو شربه منه والقطع بأن مشد  
الفتلين بالتسوية سيما الصدوقين والحدائق ليس إلا الرصوى فقط  
(هذا مضافاً) إلى ما في الجواهر مما ملخصه أن التأمل في صحة التساق يعنى في قوله <sup>بالتساق</sup> ~~بالتساق~~ بعدم  
انتهى الراوى في سؤاله إلى الكلب (رحس بحس لا تنوماً) فغسله ذلك الماء وغسله بالتراب أول مرة  
ثم بالماء مما يعطى ظهوراً في سياقها لبيان نجاسة الكلب من غير فرق بين عضو وعضو وإن انتهى عن التوضي  
فغسله وحوط صب ذلك الماء وغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء هو من آثار كونه رجساً نجساً لا من آثار حصول  
شربه منه فتمثل جيداً

(١) و تفصيل المسئلة أنه (حكى عن ابن ادریس) و الراوى و المنتهى وكشف اللثام وبعض من جرى  
استحار من و حوب مرجح التراب باده، بحصلاً لحقيقه الفصل وهو حريص المايح على المحل المفسول (وحكى  
عن جامع المقاصد) وطاهر الخلاف بن قديم في المشهور و حوب عدم امتزاجه بالماء و كونه جوداً على لفظ  
التراب في قوله ، غسله بالتراب أول مرة (وعن طاهر الذكري) والمسائل وعن الدروس والبيان والدخيرة  
التخيير بينهما فيجتزئ بكل من المخرج وعدمه .

(وعن شرح المفاتيح) والرياس و حوب الجمع بين المرح وعدمه فبطل بارة بالتراب وحده و اخرى  
التراب الممتزج بالماء استناداً إلى أن اليقين بالطهارة مما لا يحصل إلا بذلك  
(ثم إن مرجح التراب) بالماء على اقسام (ثلاثة) يمتزج التراب شيء قليل من الماء على نحو لا يصدق معه  
حقيقة الغسل وهو الذي يظهر عدم كفايته مما تقدم عن ابن ادریس ومن تبعه .

(واخرى) يمتزج التراب شيء كثير من الماء على نحو يخرج التراب عن اسمه وهو الذي يظهر عدم  
كفايته من محكى المسائل في المحكى عنه أنه اشترط أن لا يخرج التراب بالمرج عن اسمه  
(وثالثه) على نحو يصدق معه حقيقة الغسل ولا يخرج التراب عن اسمه والأقوى كما ذكرنا في المتن  
هو الامتزاج على هذا النحو الأخير فإن المتأخر من قوله <sup>في</sup> ~~في~~ في صحة التفريق وغسله بالتراب أول مرة  
هو ذلك عيناً وبه يظهر لك ضعف سائر الأقوال والنحوين الآخرين من المرح جميعاً (والله العالم)

(٢) و تفصيل المسئلة أنه حكى (عن جمع من الأصحاب) اعتماد طهارة التراب لأن المطلوب منه التطهير  
والمحس لا يطهر (واعسرها الحدائق) أيضاً للسوى المرئى بطرق وقد رواء الوسائل في الباب ٧ من التيمم  
حملت لى الأرض مسجداً وطهوراً يدعو أن الظهور هو الطاهر في نفسه المظهر لعمه من غير فرق بين أن  
يطهر الغير من الحدث أو الخبث فإنه شامل للجميع .

(واعسر الطهارة أيضاً) صاحب الجواهر وشيخ الأنصارى لاستصحاب بقاء النجاسة بدوياً ونادراً الطاهر  
من الإطلااق (وعن بهية الملام) احتمال إجراء المحس لأن المقصود من التراب الاستعانة على القلع وهي

مسئلة ١٥ - هل يحرى الاشتان ونحوه عن التراب في حال الاختيار ووجود التراب اذ في حال الاضطراب  
وقد التراب الاقوى عدم الاجزاء (١) مطلقاً لافي حال الاختيار ولا في حال الاضطراب .

مسئلة ١٦ - اذا تعذر التراب والاشنان ونحوه على القول باجزائهما عن التراب ولم يتيسر الماء  
فقط فهل سقط حينئذ اعتبار التراب رأساً او يقوم الماء مقام التراب بحيث يغسل الإباء الذي ولع فيه الكلب  
تتحصل بكل من الطاهر والنجس

(وفي المدارك) قد استشكل في اعتبار الطهارة لإطلاق النجس وحصول الإبقاء بالطاهر والنجس (وعن  
الر.ص) المبل الى ذلك (وعن مذهب المعالم) عدم اعتبار الطهارة لإطلاق النجس  
(وعن الأردبيلي) عدم اعتبارها صريحاً (وهو لأقوى) كما ذكرنا في المتن لما ذكره العلامة والمدارك  
من ان المقصود من التراب هو الاستعانة على القلع والإبقاء وهي تحصل بكل من التراب الطاهر والنجس  
جميعاً وليس المقصود منه التطهير بل التطهير هو الماء بعد التراب كما لا يخفى

(ومن هنا ضعف) دعوى قسرة الطاهر ويقوى التمسك بالإطلاق فيه بسقوط استصحاب بقاء النجاسة  
(والتنوي) فلم يعلم ان المراد من الظهور فيه هو الطاهر في نفسه المطهر لغيره بل لعله للمداخلة  
في الطاهر على طبق القاعدة كما في الرسول والأقول ومنه قوله تعالى وسقاهم رشهم شراً طهوراً  
(ولو سلم) فلم يعلم ان المراد منه ان الأرض تطهر المير من الحدث والحدث جميعاً وذلك بعد الجامع  
بين الطهرتين فان احدهما معدومة بمعية مشروطه بفقد العربة والاخرى طهارة من الاقدار توصلية تحصل  
هي كليهما انفق ولو بلا قصد القرينة والاشتراك المعطى مما لا سوغ ايرادتهما جميعاً بل المراد على الظاهر بقرينة  
المسند هو خصوص الطهارة الحديثة اي تيمم بها

(ولو سلم) حوار ايرادتهما جميعاً فالتراب في المقام ليس مطهراً كي يمتس فيه الطهارة بل هو مما يستعان  
به على القلع والابقاء كما تقدم والمطهر هو خصوص الماء فقط بعد العمل بالتراب فتأمل حينئذ

(١) اما عدم الاجزاء في حال الاختيار فهو المشهور كما صرح به غير واحد وهو الحق لعدم القطع  
بحصول الملح والاشنان ونحوه مثل ما يحصل بالتراب بعينه والدليل مما دل على التراب لاعلى غيره (وعليه)  
فما عن ظاهر ابن الجنيد وموجز أبي العباس من التخيير بين التراب وما يقوم مقامه كالاشنان والصاوين ونحوهما  
فهو ضعف (قل في الحديث) ولعن زهاد ابن الجنيد الى ذلك مني على ما نقله الأصحاب عنه من العمل  
بالقياس (انتهى) وهو غير بعيد .

(واما عدم الاجزاء) في حال الاضطراب وقد التراب فهو المحكى عن جمع كثير بل لعله المشهور وايضاً  
وهو الصواب لما تقدم من عدم القطع بحصول القلع به مثل ما يحصل بالتراب بعينه والدليل مما دل على اشتراط  
الطهارة بالتراب وطاهره الإطلاق في كل من حالتي الاختيار والاضطراب جميعاً ولازم ذلك استبعاد المشروط  
بانتفاء الشرط .

(وما عن معتز المحقق) ونهاية العلامة من التردد في المقام ضعيف (وأضعف منه) ما عن مبسوط  
الشيخ وجملة من كتب العلامة كالمختلف وغيره وعن الذكرى والبيان من الاجزاء صريحاً في هذه الصورة

بالماء ثلاث مرّات مرّة بدلاً عن التراب ومرّتين أصالة لا بدلاً الأقوى عدم سقوط اعتبار التراب رأساً ولا قيام الماء مقام التراب فيبقى الإنباء نجساً على حاله حتى يحصل التراب (١)

مسئلة ١٧ - إذا حيف فساد الإنباء وكسره بالتعفير بالتراب لرقته ودقته ونفاسته فالأقوى أن حاله كحال تعدّر التراب عيناً فيبقى الإنباء نجساً إلى أن يفصل بالتراب أوّل مرّة ثم بالماء مرّتين (٢) .

مسئلة ١٨ - هل يجري حكم إنباء الولوغ كلّما ولع فيه الكلب ولو لم يسمّ في العرف إنباء كاللحوص من الماء الذي لا يسمع الكرّ أو كالقرمة من الماء أو كفّ الأساس إذا كان فيه ماء إلى غير ذلك من الأمثلة أم لا يجري فيختص الحكم بما يسمّى في العرف إنباء الأقوى الجريان (٣)

(١) وذلك لما تقدم آتياً من أن الدليل قنديل على اشتراط الطهارة بالتراب و طهره الإطلاق في كل من حالتى الإختيار والإضطرار جمعاً ولأرم ذلك انتفاء المشروط بانتفاء الشرط فيبقى الإنباء نجساً كما ذكرنا نافي المنس حتى يحصل التراب وهو المحكى عن جمع من المتأخّرين (وعليه) فماعن الشيخ و جمع من الأصحاب من أنه لو تعدّر التراب وشبه سقط اعتباره رأساً وطهر الإنباء بصله مرّتين بالماء صعب

(و مثله) ما في المختلف من قيام الماء مقام التراب في هذا الحال فانه صريح بوجوب الاقتصاد على التراب مع وجوده فإن تعدّد ما يقوم مقامه من الاثنان وشبهه فإن تعدّد فالماء (قال) أن الأقرب حيث ذاع حين تعدّد التراب وما جرى مجراه عدم الاكتفاء بالعسل مرّتين يعني بذلك وجوب غسله بالماء ثلاثاً .

(٢) وتصيل المسئلة أن المشهور هو إلحاق حوف الفсад بتعدّر التراب فإن قيل هناك سقوط اعتبار التراب رأساً أو بقيام الماء مقام التراب أو ببقاء النجاسة على حالها حتى يحصل التراب ويفصل به أوّل مرّة ثم بالماء مرّتين قيل في المقام أيضاً فكلّ على مذهبه (وعن بعضهم التفصيل) ففي تعدّر التراب يبقى النجاسة على حالها إلى أن يحصل التراب وهاهنا لا يمكن الحكم ببقاء النجاسة لأنه يعصى إلى التعطيل الدائم وهو غير مناسب بحكمة الشرع وتخفيفه بخلاف الحكم ببقائها عند تعدّد التراب فإن حصوله مرحو ولا يعصى إلى التعطيل الدائم

(وقد يقتصر لهذا التفصيل) مدعوى ظهور النص في لأولى الممكنة التعمير بالمتعدّرة (قال في الجواهر) كما اعترف به الأستاذ في كشفه واحتمله غيره (انتهى)

و فيه أن النص مطلق يشمل الجميع تماماً وهو في مقام بيان علاج إزاله النجاسة وانها بما لا تزول في ولوع الكلب إلا بالتراب والماء لا بالماء وحده (وعليه) فلا يرتفع الحكم الوصى بتعدّر التراب أو بحوف فساد الإنباء إذا غسل به كما لا يرتفع بتعدّر الماء أو بغوف فساد الإنباء إذا غسل به وهذا واضح

(٣) كما قوّم الجواهر أيضاً في أواخر الولوع وإن تردد في وائد المسئلة ولكن المحكى عن ظاهر الأصحاب وصريح كشف المطاء هو عدم الجريان وهو صعب لا إطلاق النص وحلوه عن لفظ الإنباء في عنوان صحيحة المصنف كان هو السؤال عن صل الهرّة والبفرة حتى انتهى إلى الكلب و عنوان الرصوى كان وقوع الكلب في الماء أو شربه منه و كل من الفصل والشرب مما يشمل الأمور المذكورة جميعاً كاللحوص والقرية وكفّ الإنسان بلاشبهة .

- مسئلة ١٩ - هل يلحق بولوغ الكلب ماء البولوع فكما اذا ولغ الكلب في الإباء وجب غسله بالتراب أوّل مرّة ثم بالماء مرتين فكذلك اذا صب ماء البولوع في إناء آخر لم لا يلحق الأقوى اللعوق (١) بل لا يعدد الحكم باللحوق حتى اذا أصاب ماء البولوع الحسد أو الثوب فيجب تعفيرهما أيضاً (٢) .
- مسئلة ٢٠ - هل يلحق بولوع الكلب غسالة البولوع فكما اذا ولغ الكلب في الإباء وجب غسله بالتراب أوّل مرّة ثم بالماء مرتين فكذلك إذا أصابه غسالة البولوع الاحوط لو لم يكن الأقوى هو الإباء (٣) - سيما اذا أصابه من الفسلة الأولى التي هي بالتراب .
- مسئلة ٢١ - الأقوى عدم سقوط التعفير أى العسل بالتراب أوّل مرّة اذا كان تطهير إياه البولوع بالماء الكثير (٤) .

- (١) كما عن نهاية العلامة ومن المحقق الثاني وقوله الجواهر ونفى عنه السعد شيخنا الأصمدي ( ولكن عن المعتمد ) والدكرى والمتهى وظاهر الخلاف عدم الإلحاق به صريح المدارك والحدائق وهو ضعيف في حكم إفاء البولوع لم يأت من مباشرة الكلب له بل من فأن الكلب يمد يدها يمسح بها الماء عدلاً والماء هو الملاقي للإباء بل أنى الحكم المذكور من ملاقات ماء البولوع للإباء وهو موقوف في كل من الإباء الذي ولغ فيه الكلب والإباء الذي صب فيه ولوغ الكلب وهذا أيضاً واضح .
- (٢) كما رجع إليه الجواهر أخيراً بعدما حكم أولاً بعدم تعفيرهما ( والبرقي التعفير ) هو ما اشير آنفاً من كون النقص أغنى صحيحة النفاق هو في مقام بيان علاج إزالة النجاسة وانها بما لا تزل في ولوغ الكلب الأبالغسل بالتراب أوّل مرّة من عرف في ذلك بين أن كان ما أصابه البولوع إباء أو قرية أو حسداً أو ثوباً أو نحو ذلك .
- (٣) وإن كان المعروف من كلام الأكثر كما صرح في الحدائق عدم اللعوق ولكن الاحوط هو ما ذكرناه في المتن وذلك لفوة احتمال كون الملاك موقوفاً في غسالة البولوع عينا ( بل عن المحقق الثاني ) العتوى صريحاً بأنه لو أصابت غسالة الإباء قبل التعفير إباء آخر وجب تعفيره لأنها نجاسة البولوع ( قال في المدارك ) وما أئيد ما بين هذا القول وقول الشيخ في الخلاف بعدم نجاسة غسالة إباء البولوع مطلقاً ( انتهى ) وهو كذلك .
- (٤) كما هو المشهور على ما صرح به الحدائق بل في الجواهر انه يظهر من المعتمد والمتهى ان عدم سقوط التعفير امر مفروع عنه ( انتهى ) ولكن مع ذلك في المختلف وعن نهاية الأحكام وكشف الغطاء سقوط التعفير من أصله .

( وقد احتج المختلف ) بأن إفاء البولوع حال وقوعه في الكر لا يمكن القول بنجاسته حينئذ لزوال عين النجاسة إذ التقدير ذلك والحكم بالعدم لظهوره ( وقد صنفه المدارك ) بأن نسمع طهارة الإباء بدون التعفير ولا يعد في بقائه على النجاسة حال وقوعه في الكثير كما في حلد الميتة اذا وضع في كبر من ماء فإن ذلك الماء يكون طاهراً مع بقاء الجسد على النجاسة ( انتهى ) .

( وبالحمل ) ظاهر صحيحة النفاق المتقدمه في أوّل إفاء البولوع المشتملة على قوله لَا يَجِبُ عَلَيْهِ وغسله بالتراب أوّل مرّة إلح أن علاج نجاسة ولوغ الكلب مما يتوقف على التعفير أى الغسل بالتراب أوّل من مرة



وإن سقط اعتبار التعدد بحيث عد على الأقوى (١) ما دام عساه بعد التعقير بالتراب في الكبر مثلاً مرة واحدة أحز أنه دلشوكي  
مسئلة ٢٢ - إذا تمحس الإباء بولوغ الحنبر فيه أي بشره منه وحب غسله بالماء القليل سبع مرات

غير فرق في ذلك بين غسله بعد هذا بالقليل أو بالكثير وهذا واضح .

(١) كما هو المشهور بين الأصحاب على ما صرح به الحدائق وحكى التصريح به عن الكفعية أيضاً  
(ولكن عن الشيخ) في الخلاف والموسوط اعتبار التعدد حتى في غسله بالكثير (وعن المعتز) موافقته وهكذا  
(عن المنتهى) في أحكام الأوبى (و في الحواهر) تفويته لإطلاق النص على رواية المعتز وإطلاق معافد  
الإجماعات مدعيًا عدم التلازم بين اعتباره ما هما وبما اعتباره في غسل البول بالماء الكثير (وعن نقيب الدين)  
في الجامع التفصيل فيعتبر التعدد في الكثير الرأكد دون الحارث وطاهره التفصيل في مطلق إباء النجس من  
غير فرق بين إباء البولوغ وغيره .

(و على كل حال) الأقوى كما ذكرنا في المتن هو ما عليه المشهور من عدم اعتبار التعدد في غسله  
بالكثير فإن صحيحة البقاع على روايه المعتز وحمله ممن تأخر عنه (وعليه بالتراب أو مرة ثم بالماء مرتين)  
وهكذا الرصوى المؤيد لها (مرة بالتراب ومرتين بالماء) وإن كان مما له إطلاق يشمل القليل والكثير جميعاً .  
(ولكن) عموم مرسله ابن أبي عقيل المحبورة صعبها يعمل الأصحاب المتقدمة تفصيلها في غسل البول  
بالحارث أو بالكر المشتملة على قوله فَيُغْتَسَلُ مشيراً إلى الماء الذي كان في طريق الراوى وكان كراً بقرينتهما  
ذكرناه هناك (إن هذا لا يصيب شيئاً إلا طهره) وهكذا عموم مرسله الكاهلي المتقدمة تفصيلها في ماء المطر  
(كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر) هو أقوى وأطهر في الشمول لمادة الاجتماع فيقدم فيها مع كون المسئلة  
بين المرسلتين وبين صحيحة البقاع والرضوى موهماً من وجه .

فإن الصحيحة وهكذا الرصوى أحسن من ناحية المتنحس الذي أريد تطهيره وهو إباء البولوغ وأعم من  
ناحية الماء الذي قد اريد التطهير به والمرسلتان لا عكس أى كل منهما يخص من ناحية الماء الذي قد اريد  
التطهير به وأعم من ناحية المتنحس الذي يراد تطهيره والمجمع بينهما هو إباء البولوغ الذي اريد تطهيره  
بالكر أو بالمطر .

(هذا مصافاً) إلى ما عن المشهور من تعويلهم في الحكم بعدم التعدد في الكثير على انصراف الماء فيما  
دل على التعدد إلى الماء القليل نظراً إلى كونه المتعارف المعهود في الاستعمالات نوعاً في زمان صدور  
الامر وتشريع

(لا يقال) المسئلة بين صحيحة البقاع والرضوى وبين المرسلتين إن كانت موهماً من وجه فكما إن  
مقتضى اقوالية عموم المرسلتين وأطهريته في الشمول لمادة الاجتماع هو سقوط التعدد فيها وكذلك مقتضاء  
سقوط التعقير فيها أيضاً .

(لأنه يقال) إن المراد من قوله فَيُغْتَسَلُ في المرسلتين إن هذا لا يصيب شيئاً إلا طهره أو كل شيء يراه  
ماء المطر فقد طهره أو الأشياء القابلة للتطهير بالماء لا الأمور الغير القابلة له كالأعيان النجسة أو إباء البولوغ  
قبل التعقير .

على الأقوى (١) وأما بالكثير فمرة واحدة (٢) والأقوى إلحاق كل من لطع الخنزير أو لعابه أو ماء ولوغه (وعليه) فإناء الولوع قبل التعير هو خارج عن عموم المرسلتين موسوعاً فتقى الصحيحة والرضوى فيه سالمين عن المعارض وبعد التعير وقابلته للتطهير بالماء يدخل تحت عموم المرسلتين ويظهر بمجرد الإصابة والرؤية فلا حاجة إلى التمدد أصلاً (ثم إنّه) إذا تم عدم اعتبار التعدد في الكرّ والمطر فهي الجارية بطريق أولى فإنه من أقوى المياه الممتصة كما أشير قبلاً غير مرة .

﴿فتقى شيء﴾ وهو أنه لو قلنا باعتبار التعدد في غسل إناء الولوع في الكثير فلا فرق حيث يد في مصاديقه أعني في مصاديق الكثير فيعتبر التمدد في الجميع (وعليه) فما عن المعتز والمنتهى من كفاية تعاقب المعريتين على الإناء في الجارية بدل غسله فيه مرتين صيف (وأصعب منه) ما عن خصوص المنتهى من كفاية تحريك الإناء وحصصته في الكثير الراكدة بحيث يمر عليه أحرار آخر غير الأحرار التي كانت ملاقية له عن غسله فيه مرتين .

(ووجه الضعف) في الجميع عدم صدق المرتين متعاقبات المعريتين أو بالخصصة والتحريك أصلاً كما صرح في الجواهر ومصاح الفقيه وغيرهما جميعاً (والله العالم) .

(١) كما هو المشهور بين المتأخرين على ما صرح به الحقائق بل عن الكفاية أنه المشهور من غير تقييد بالتأخرين وهو الذي احتاره المدارك والحدائق والخواهر وشيخنا الأنصاري ومصاح الفقيه والعروة . (وعن الخلاف) أن حكمه حكم الكلب استناداً إلى أمرين (أحدهما) أن الخنزير يسمى كلباً لغة فيتناوله حكمه (ثانيهما) أن سائر النجاسات يغسل منها الإناء ثلاثاً كما سيأتي والخنزير من جملتها فيغسل منه الإناء ثلاثاً وهذا القول معك عن المبسوط أيضاً والمصاح ومختصره ومهذب القاصي (وعن طاهر الشهيد) في اللعة وحوب المرتين (وعن المعتز) وابن إدريس والمقنعة بل عن جماعة من الأصحاب الاكتفاء فيه بالمرة . ﴿والأقوى﴾ كما ذكرنا في المتن ما عليه المشهور من وجوب غسله سبعاً (الصحيحة على من حذر كذا) المروية في الوسائل في باب نجاسة الخنزير من النجاسات في حديث قال و سألته عن خنزير يشرب من إناء كيف يصنع به قال يغسل سبع مرآت .

(ودعوى الخلاف) أن الخنزير يسمى كلباً فيتناوله حكمه (صميغة جداً) فإن لعط الكلب إن لوحظ معناه اللعوي فهو كذا سبع عقور من غير اختصاص بالكلب والخنزير فقط وإن لوحظ معناه العرفي المألوف المنصرف إليه الروايات وغيرها فهو خصوص الناح المعروف دون ما يشمل الخنزير .

(وأصعب منها) دعواه الأخرى فإن سائر النجاسات وإن كانت يغسل منها الإناء ثلاثاً والخنزير من جملتها إذا أغمصا الطر عن الصحيحة الواردة فيه بالخصوص ولكن ليس في أول غسلات الإناء المتنجس التراب بخلاف الكلب فكيف يكون حكم الخنزير حكم الكلب (ومثل الدعويين) في الضعف ما عن المعتز من جد الصحيحة على الاستصحاب فإنه محل بلا وجه (قال في المدارك) لا تنقأ المعارض وهو كذا لث (٢) ويظهر وجه ذلك بمراجعة ما تقدم آنفاً في وجه سقوط التعدد في تطهير ولوع الكلب بالماء الكثير فراجع .

مولوعه كما تقدم ذلك في الكلب عيناً (١) فكما اذا ولغ الخنزير في الماء وجب غسله سبعاً فكذلك اذا لطعه  
لبسه او وقع فيه لعابه او صب فيه ماء ولوعه فيجب ايضاً غسله سبعاً نعم اذا وصغ في الإبقاء يده او رجليه او  
احد اعصائه او أصابه عسالة ولوعه فالاقوى كفاية غسله ثلاثاً (٢) وان كان الأحوط مع ذلك غسله سبعاً  
مسئلة ٢٣ - اذا تمسح الإبقاء بميته الحرذ وجب غسله بالماء القليل سبع مرات على الاقوى (٣)

(١) و يظهر وجه ذلك من اراحة ما تقدم مما في وجه لحوق كل من لطع الكلب او لعابه او ماء  
ولوعه بولوعه فراجع

(٢) و ذلك لعدم الدليل هاهنا على العسل سبعاً فيعامل مع الإبقاء حيثئذ معاملة الإبقاء المتنجس  
سائر النجاسات غير ولوع الكلب والخنزير وميته الحرذ الذي سيأتي شرحه و بيانه وستعرف قريباً ان  
الإبقاء المتنجس سائر النجاسات هو مما يجب غسله ثلاثاً لاكثر فانتظر

(٣) كما هو الأشهر على ما في طهارة شيخنا الأنصاري بل المشهور كما في مصباح الفقيه وهو الذي  
احتاره الحدائق والخواهر وشيخنا الأنصاري ومصباح الفقيه (وفي الشرائع) وعن الدفع والقواعد وغيرهم وجوب  
غسله ثلاثاً (ومن طاهر الشهيد) في اللمعة وجوب غسله مرتين (وعن المعتمد) والعلامة في أكثر كتبه بل عن طاهر  
ابن ادريس والمفتحة بل طاهر جماعة من الأصحاب وجوب غسله مرة واحدة وهو الذي احتاره المدارك صريحاً .  
(والاقوى) كما ذكرنا في المتن هو وجوب غسله سبعاً (الموثقة عمار السباطي) المروية في الوافي في باب  
تطهير الإبقاء بالماء القليل من امي عبدالله عليه السلام انه سئل عن الكور والإبقاء يكون فدرأ كيف يغسل وكما مرة  
يعمل قال يغسل ثلاث مرات يصب فيه الماء فيحرك فيه ثم يفرغ منه (الى ان قال) واعد الإبقاء الذي  
نصيب فيه الحرذ مبتاً سبع مرات وقدرها الوسائل في النجاسات في باب انه يغسل الإبقاء من الخنزير  
والفارة سبعاً .

(و بها يظهر لك) ضعف القول بوجوب غسله ثلاثاً فإن المستند فيه ان كان صدر الموثقة فلدينا احص  
منه فيقدم عليه وإن كان غيره فليس فيما بأيدينا من الأحكام ما دل على ذلك (ومن هنا قال في المدارك) ولم  
أقف على نص يقتضي اعتبار الثلاث فيه (وفي مصباح الفقيه) ما يقرب من ذلك (وأضعف منه) القول بوجوب  
غسله مرتين .

(نعم القول بالمرة) قد يكون له وجه غير وجهه وهو تضعيف الموثقة سنداً فيرجع الى اطلاقات الغسل  
ومقتضاها الاحتراء بالمرة .

(ولكن تضعيف الموثقة) كما عن المعتمد استناداً الى افراد الفطحية بها في عتبة الصنف إن عن الشيخ  
في الفهرست إن عماراً حيث معتمد وعن النجاشي والتهذيب توثيقه في النقل والرواية وعن المدّة الاجماع على  
العمل بروايته وعن المقيد انه من الأعلام الذين يؤحد عنهم الأحكام ولا يظن عليهم وعن السهائي توثيقه و  
أن حديثه يجري مجرى الصحاح بل عن مواضع عديدة من المعتمد نفسه التصريح بأن الأصحاب قد عملوا  
مروايته فلا ترد روايته (ومن هنا قال في الحدائق) في تطهير إبقاء الخمر (مالفظه) كم قد عمل في غير موضع من  
كتابه يعني كتاب المعتمد بموثقة عمار وإن تفرد بها (انتهى) .

وأما الكثير فمرة واحدة (١) و الجرد كعمر قيل أنه ضرب من العيران و كبيرها (٢) وقيل انه الذكر من العيران (٣) والعيران جمع فارة والأحوط هو الفصل سبعاً في كل من كبير العيران وذكرها (٤)

(١) و يظهر وجه ذلك بمراجعة ما تقدم في وجه سقوط التعدد في تطهير ولوع الكلب بالماء الكثير بل الأمر هنا أوضح فإن الموثقة الدالة في المقام على الفصل سبعاً بملاحظة ما في صدرها من قول يصب فيها الماء إنما هي في الماء القليل بالخصوص فيبقى عموم مرسله ابن أبي عقيل الواردة في ماء الكر أن هذا لا يصيب شيئاً إلا قد طهره وهكذا عموم مرسله الكاهلي الواردة في ماء المطر كذا شيء يراه ماء المطر فقد طهر سالماً عن المعدس وليست النسبة بين الطرفين عموماً من وجه ويكون تقديم عموم المرسلتين لأطهريته في الشمول لمادة الاجتماع كما كان الأمر كذلك في ماء الولوع فتذكر .

(٢) وفي القاموس و المعدس و عن الصحيح و المفرد وابن سيده انه ضرب من الفار (وعن الأخير) أنه أعظم من الميرنوع (وعن بعضهم) انه أصحم العيران يكون في العلوات (وعن الحافظ) ان الفرق بين الجرد والفار كالفرق بين الجواسيس و النقرة و الحائى والعراب (وفي المدارك) الجرد كبير الفار والمتحصل من مجموع الأقوال المذكورة ان الجرد نوع خاص من الفار أعظم من الفار العادي والظاهر انه المشتهر عند العرب (بموش خرما) .

(٣) و هو الذي سرح به المجمع و حكى عن ابن الأثيرى والزهرى والمحيط والنهاية الأثرية بل عن الأخير انه الذكر الكبير منها والمتحصل من قول هؤلاء ان الجرد ليس نوعاً خاصاً من الفار له الذكر والأنثى كما هو ظاهر الطائفة الأولى بل هو خصوص الذكر منها أو الذكر الكبير منها .

(٤) فإن الفصل سبعاً مترتب على الجرد وهو مرددين الأمرين المذكورين في المتن ومقتضى القاعدة هو الاحتياط أى الفصل سبعاً في كل منهما تفريعاً للذمة عما اشتملت به بقيناً

فيبقى شيء وهو ان المتحصل من مجموع ما تقدم من كلمات اللغويين بطائفتهم هو ان الجرد ليس مطلق الفار بل هو إما نوع خاص منها أو خصوص الذكر منها أو الذكر الكبير منها (وعليه) فما من غير واحد من الأصحاب من حملهم عنوان البحث هو الفارة في غير محله فإن تعدية الحكم الى ما هو أعم من الجرد مشكل كما في الحدائق (وعن المعسر) انه يحتمل ان يكون هذا الحكم مختصاً بالجرد فلا يتناول الفارة (انتهى) .

(وأما ما عن جامع المقاصد) من عدم التفاوت نظراً الى اطلاق اسم الفار على الجميع (ضعيف) وقد أورد الحدائق في الرد عليه (قال) ما ملخصه إن هذا إنما يتحجه إذا ورد في الحر لفظ الفار فيقال إنه يطلق على الجميع لا الجرد الذي لا يطلق إلا على البعض (انتهى) .

نعم عن مسوط الشيخ انه قال بعد الفتوى بالفصل سبعاً في الحمر والأشربة المسكرة ما لفظه وروى مثل ذلك في الفارة أدامات في الإلقاء ولكن من المحتمل قويا ان مراده من الرواية هو موثقه عبد المتقدمة المصروفة بالجرد (مضافاً) الى أن المرسله المحررة عن الجابر مما لا يكفي في المسئلة كما صرح به شيخنا الأنصاري أعلى الله مقامه .

**مسئلة ٢٢ -** اذا قلنا بتنجاسة الخمر كما هو المشهور بين علمائنا رضوان الله عليهم فالاقوى وجوب غسل افاء الخمر بل كل شراب مسكر بالماء القليل ثلاثاً (١).

(١) و تفصيل المسئلة ان المشهور القائلين بتنجاسة الخمر قد اختلفوا في تطهير الإتياء منها على اقوال ( فمن المعيد ) وسائر وحلقه من كتب الشيخ واكثر كتب الشهيد وعن المحقق الثاني وجمع من المتأخرين انه يغسل سماعاً ( وفي خلاف الشيخ ) وعن بعض كتبه الآخر وعن المحقق في غير المعتمر والعلامة في بعض كتبه وعن طاهر ابن ادريس وعن اطعمة المهدب للقاصي وكشف الرموز وجوب غسله ثلاثاً ( وعن اللزمة ) وجوب غسله مرتين ( وعن المعتمر ) والعلامة في اكثر كتبه والروص والمعالم والمدارك الإحتراء بالمرّة وإن سرح في المختلف وحكى عن المعتمر الإحتراء بها بعد إرالة المعين

**والاقوى** كما ذكرنا في المتن اذا قلنا بتنجاسة الخمر هو وجوب غسله ثلاثاً (لوثقة عماد) المروية في الوسائل في الأثرية المحرمة في باب حوار استعمال أوألى الخمر بعد غسلها قال سألته عن الدن يكون فيه الخمر هل يصلح أن يكون فيه حل أوأى أو كأمخ<sup>(١)</sup> اوربنون قال اذا غسل فلا بأس وعن الأبريق وغيره يكون فيه خمر يصلح أن يكون فيه ماء وقال اذا غسل فلا بأس وقال في قدح ادنآء يشرب فيه الخمر قال يغسله ثلاث مرّات سئل أيجريه ان يغسل فيه الماء قال لا يجزيه حتى يبدلكه بيده ويغسله ثلاث مرّات (هذا مصافاً) الى ما تقدم في المسئلة السابقة من موثقته الأخرى الواردة صدرها في مطلق الإتياء القدر الآمرة يغسله ثلاثاً .

(وأما موثقته الثالثة ) الآمرة بالغسل سماعاً المروية في الوسائل في الأثرية المحرمة في باب تنجاسة الخمر عن ابي عبد الله عليه السلام في الإتياء يشرب فيه المعيد فقال يغسله سبع مرّات و كذا لك الكلب فمحمولة على الاستصحاب سمعاً بينها وبين موثقته الأولى أغنى المتقدمة آتفاً في صدر المسئلة الصريحة في الثلاث (كما ان ما ورد) في الأثرية المحرمة في باب حوار استعمال أوألى الخمر بعد غسلها من الروايات الدافية للباس عن اتاء الخمر اذا غسل فهي كصدر الموثقة الأولى ليست الآ في مقام بيان وجوب غسله على الإجمال لافي مقام بيان كيفية غسله فلا ينافي ما ورد في ذيل الموثقة الأولى من الأمر يغسله ثلاثاً .

(وبهذا كله يظهر لك) ضعف سائر الاقوال كلها بأجمعها سيما القول بالمرّة الميقتنى على تصغير عماد ورد روايته اذا تفرد بها والرجوع الى اطلاقات الفصل وذلك لما عرفت في المسئلة السابقة من عدم امكان ذلك بعدما ورد من علمائنا الأعلام في توثيقه حاشير اليه هناك اجالاً .

**وفي شيء** وهو ان ارباب القول بوجوب غسل اتاء الخمر سماعاً قد سرح حلقه منهم بلحقوا كل شراب مسكر بالخمر مع ان الموثقة الثالثة التي هي مستند هذا القول قد وردت في البيد لافي الخمر ولا في كل شراب مسكر ولعل ذلك لعدم القول بالفصل بين التبيد وبين كل شراب مسكر في كيفية تطهير الإتياء منها كما ان بعدم القول بالفصل يتم لما القوي بالغسل ثلاثاً في كل شراب مسكر كما ذكرنا في المتن إذ الموثقة الأولى سرحت

(١) قال في المنجد الكامع ادام يؤتم به ثم قال و خصه بعضهم بالمخللات التي تشمل لتعني الطعام الجمع كوامخ والكلمة من الدخيل ( انتهى )

وأما بالكثير فمرة واحدة (١) وإذا توقف إزالة العين على ذلك وحده ذلك قطعاً (٢) .

مسئلة ٢٥ - إذا قلنا بنجاسة الحمر كما هو المشهور بين علمائنا رضوان الله عليهم فلاقوى أن أوأى الحمر كلها قابلة للتطهير سواء كان صلباً كالنحاس والرخاس ونحوهما أو غير صلب كالخشب والقرع ونحوهما مما يرسب فيه الخمر ويسد فيه (٣) عابته أن غير الصلب يعطف ويوسع في الكر أو العارى حتى ينعذ الماء

بالحمر ففي الباقي يتم الأمر بالإجماع المرتك أو شمول لفظ الخمر لكل شراب مسكر وقد مضى تفصيل الكلام في الشمول له في ذيل لحوق كل مسكر ما يبع بالأصالة بالحمر في النجاسة فراجع (١) ويطهر وجهه ذلك بمراعاة ما تقدم في وجه سقوط التعدد في تطهير ولوع الكلب بالماء الكثير فراجع .

(٢) وحوماً مقدماً وعليه يعمل ماورد في دبل الموقفة الأولى من الأمر بالدلت لا الوحوب التصدي النفس بحيث إذا مرض روال العين بدون ذلك كان مع ذلك واجباً شرعاً فتأمل جيداً .  
(٣) فالجميع قابل للتطهير كما عن الأكثر على ما صرح به العدائق (وبدل عليه مضاعفاً) إلى الموقفة الأولى والثالثة المتقدمين في المسئلة السابقة جملة من الإحصاء الآخر المروية في الوسائل في الأشربة المحرمة في باب جواز استعمال أوأى الخمر بعد غسلها .

(وفي رواية على بن حمزة عليه السلام) سأله عن الشرب في الإباء يشرب فيه الخمر قدحاً عيدان أو باطية (١) قال إذا غسله فلا بأس (وفي رواية أخرى له) وسأله عن دن (٢) الخمر بحمل فيه الحل والزيتون أو شبهه قال إذا غسل فلا بأس .

(وفي رواية) حمص قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أتى أحد الركوة (٣) فيقال إنه إذا حمل فيها الحمر وعلت ثم جعل فيها المختنج (٤) كان أطيب له (إلى أن قال) لا بأس به

(وعليه) فمما عمن الشيع في النهاية وعن ابنى الجعيد والسراج من المنع عن إلقاء الحمر إذا لم يكن صلباً كالخشب والقرع ونحوهما مما لا وجه له يعتمد عليه سوى ما قد يستدل له بأمر من (الأول) أن للحمر حدة وتعوزاً وتستقر أجرائه في باطن الإباء ولا يتألفها الماء (وفيها) أن الماء أشد تعوزاً من الخمر فإذا حفف الإباء ثم وضع في الكر أو الجارى ونفذ الماء في أعماقه طهر وأما سكوت الأخبار المتقدمة عن ذلك أي عن التعفيف والوضع في الكر أو العارى فلا أنها ليست إلا في مقام بيان قابليته للتطهير على الإجمال لا في مقام بيان كيفية تطهير غير الصلب من أوأى المتنجسة بالحمر أو غيرها من النجاسات

(الثاني) جملة من الروايات المشتملة على النهي عن أوأى الخمر (كصحيحة محمد بن مسلم) المروية في الوسائل في الأشربة المحرمة في باب حكم ظروف الشراب عن أحدهما عليه السلام قال سأله عن

(١) الباطية إلقاء من الزجاج صلاً من الشراب (المتجدد) .

(٢) الدن هو الرافود إلقاء كالجب اسفر عنه يجعل فيه الخل ونحوه .

(٣) الركوة إلقاء صغير من جلد يشرب فيه الماء .

(٤) هو العبير العنبي المطبوخ .

في جوفه كما تقدم التفصيل في مسئلة ما ينقد فيه الماء ولا يحرج منه لا بالعصر ولا بالدق والتفصيل فتذكر

سيد قدس سره عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ كل مسكر حرام قال وسألته عن الظروف فقال هي رسول الله ﷺ عن الدماء<sup>(١)</sup> والمرقت<sup>(٢)</sup> وردتم انتم الحنتم بمعنى العصار<sup>(٣)</sup> والمزفت بمعنى الزفت الذي في الرق ويصير في الحوامي ليكون أحوذ للخمر قال وسألته عن الحرارة والعصر والراسخ فقال لا بأس بها .  
(ورواية جراح) المدايني في الباب المذكور عن أبي عبد الله عليه السلام انه منع مما يسكر من الشراب كله ومنع النقيير<sup>(٤)</sup> وليد الدماء (الحديث) .

(ورواية أبي الربيع الشامي) المروية في الوسائل في النجاسات في باب ما يسكره من الأواني عن أبي عبد الله عليه السلام قال هي رسول الله ﷺ عن كل مسكر فكل مسكر حرام قلت فالظروف التي يصنع فيها منه قال هي رسول الله ﷺ عن الدماء والمرقت والحنتم<sup>(٥)</sup> والنقيير قلت وما ذلك قال الدماء القرع والمرقت الدنان والحنتم أحرار حصر والنقيير خشب كان أهل الجاهلية ينقرونها حتى يصير لها أحواف يشدون فيها (وفيها) انه لم يعلم ان وجه النهي في هذه الروايات الثلاث عن أواني الخمر هو عدم قابليتها للتطهير بل لعل النهي عنها هو عن استعمالها في الأكل والشرب لثلاث تسري الأجزاء المتخلطة فيها إلى ما يجعل فيها من المأكول والمشروب كما احتمل ذلك صاحب المدارك آتاهياً تحريماً كما هو ظاهره أو نهياً تنزيهاً بمقتضى الجمع بينها وبين رواية أخرى لحصر قدرها في الوسائل بعد روايته الأولى قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الدماء يكون فيه الخمر ثم يحتمل فيجعل فيه الخل قال نعم فتكون هذه الرواية من أدلة طهارة الخمر .

( ويحتمل قوياً ) بل حزم به الحدائق أن النهي عنها إنما هو من استعمالها في الإتيان ( قال ما ملخصه ) ولو كان النهي عنها إنما هو من حيث نفوذ الخمر فيها وعدم قبولها للتطهير لم يكن لذكر المزفت الذي هو المقيش معنى لأنه لا نفوذ فيه وكذلك الحنتم وهي الحرارة العصار المدهونة بمعنى بها المدهونة كما عن النهاية أي يدهن يقويه و يمنع نفوذ الخمر في مسامته كما في المدارك والمقصود كما في مفتاح الكرامة قبيل الوصوء يسير هو المطلق بما يستلزم .

(قال صاحب الحدائق) ويشير إلى ما ذكرنا قوله عليه السلام في رواية جراح المدايني انه منع ليد الدماء يعني ما ينبت فيه ( قال ) وبالجمله فالظاهر من الاحتمار المذكورة انما هو النهي عن النبت فيها خوفاً من التفسير و

(١) لدماء القرع .

(٢) المزفت كما في الحدائق وسيأتي التصريح به من الجواهر المتقير

(٣) النضار كما ستعرف هو الحرارة الخمر المدهونة يدهن يمنع من نفوذ الخمر ويغير بها ولكن هذا التفسير مما ينافي السؤال ثانياً في ديل هذه الصحيحة عن جرار الخضر ولعل من هنا صرح الجواهر بوجود الاحتمال بل الاشكال في متن الصحيحة ولوقيل ان المراد من الحرارة الخضر في الدليل هو غير المدهونة فيختلف مع النضار في الصدر . قلنا لا يمكن ذلك بل المراد منها هو المدهونة التي لا تنفذ فيها الخمر بقرينة نفي اليأس عنها فالنضار باق على حله .

(٤) النقيير كما سيأتي خشب كان أهل الجاهلية ينقرونها حتى يصير لها أحواف يشدون فيها .

(٥) قد مر الحنتم في ديل هذه الرواية كما سيأتي بالاحرار الخضر ولعل المراد غير المدهونة منها التي يدهن فيها الخمر بقرينه صها فلا ينافي نفي اليأس عنها في الرواية الأولى أعني الصحيحة



مسئلة ٣٦ - اذا قنعى الإباء بسائر النجاسات أعنى غير ولوع الكلب أو الخنزير أو ميتة الجرد فالأقوى وجوب غسله بالماء الطليل ثلاث مرّات (١) .

الإقلاب الى المهرّم لأن الاستعمال بقول مطلق كما طنوه وحيث لا يكون الأحبار من محلّ السحت في شيء ( انتهى )

( أقول ) ويؤيد ذلك مصداقاً الى رواية جراح المداينى رواه عثمان بن عيسى المتقدمة في لعوق الفقاع بالحمر في الحرمة والحاسة فإنها مع ملاحظة ما تقدم هناك عن الواقى في شرحها دل وما تقدم هناك أيضاً عن النهاية من حديث على عليه السلام هي كالصريحة فيما أفاده الحدائق من كون النهى انما هو عن الإبتداء فيها فلا يصير مسكراً فراجعها بدقة .

﴿ بقى شيء ﴾ وهو انه صرح في الشرائع بكراهة ما كان من أواني الخمر حشاً أو قرعاً أو حرفاً غير مدهون وهو المحكى عن الشيخ وأبن ادریس وجمع من الأصحاب دل نسب الحدائق كراهة استعمال غير الصلب من أواني الخمر الى الأكثر بل عن كشف اللثام بسببه الى المشهور وهو مشكل فإن المقصود إن كان استعمالها من قبل التطهير فهو حرام قطعاً لا مكروه وذلك لحاسة الخمر عند المشهور وإن كان بعد التطهير على النحو الذى ذكرنا في المتن فقد يقال انه لا وجه لعدم استعمالها حيث لا حرمة ولا كراهة الا النهى عن الإبتداء فيها كما تقدم من الحدائق

دل الجواهر أيضاً صرح بظهور الاختار في إرادة النهى عن الإبتداء فيها بحافة الإختصار باعتبار ما في الآباء من الدهنية أو السبب السابق المتغير لا مطلق استعمالها ( قال ) كما يشهد لذلك النهى فيها عن المزقة أى المطلق بالزمت وهو المقيس وعن الحنتم وهى كما قيل الجرار الخمر المدهونة ( انتهى ) وهو جيد .

(١) و تفصيل المسئلة انه ذهب جمع كثير من علماءنا الى وجوب غسل الإباء المشجس بسائر النجاسات غير ما ذكر في المتن بالماء القليل ثلاثاً ( وهذا القول ) محكى عن أكثر كتب الشيخ وعن الصدوق و ابن الجنيد والذكرى والدروس والمسالك و جامع المقاصد والوحيد السهائى واختاره الحدائق والجواهر وشيخنا الأنصارى ومصاح العقيه ( وقد حكى عن اللمعة ) والألفية انه يغسل مرّتين .

( وذهب جمع آخرون ) الى وجوب غسله مرّة واحدة وهو المحكى عن أكثر كتب العلامة وعن المفيد وأبن ادریس وسلاّر والمعتبر والنافع والشرائع والبيان والروض والعلامة الطباطبائى وكشف العطاء واختاره المدارك دل عن كاشف اللثام بسببه الى الأكثر دل عن الحلّى دعوى الإجماع عليه نعم في المختلف وعن المعتز الاكتفاء بالمرّة بعد روال العين ولازم ذلك عدم الإكتفاء بالفصلة المربيلة للعين .

﴿ وعلى كل حال ﴾ الأقوى كما ذكرنا في المتن هو وجوب غسله ثلاثاً ( ملوثة عمار ) الساطى عن أبى عبد الله عليه السلام المتقدمة أعليها في تطهير الإباء من ميتة الجرد انه سئل عن الكوز والإباء يكون قد أضيف يغسل وكم مرّة يغسل قال يغسل ثلاث مرّات يصب فيه الماء فيحرك فيه ثم يفرغ منه ذلك الماء ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ منه ذلك الماء ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ منه وقد طهر وقال اغسل الإباء الذى تصيب فيه الجر ذميئاً سبع مرّات .

واما بالكثير فمرة واحدة (١) كما تقدم ذلك عيناً في إنباء الخمر اذا قلنا بحاسته .

( وقد أحاط عنها المختلف ) ضعف السند كما سمعت ذلك من المعتمد أيضاً في تطهير الإنباء عن ميتة الجرد بل وفي تطهيره من الخمر أيضاً فضعف عمداً وردّ روايته اذا تقرّر بها لكونه قطعياً و تبعهما المدارك في التوضيف ولكن الكلد صعب لما اشير هناك الى وثاقة عمار و حاجته عند الأصحاب وقبولهم رواياته و أن تقرّر بها .

( و بالمحملة ) مع وجود الموثقة في المسئلة لا يمكن المصير الى القول بوجوب الغسل مرتين او مرة واحدة سيّما القول بالمرّة فإيه مما يسمى القطع بوجهه فيما اذا تحسّن الإنباء بالدول فإن الماء ان لم يكن أولى بالزيادة كما في الحواهر من الجسد فليس هو بأقل منه قطعاً وقد علمت قبلاً انه يجب تطهير الدول سواء أصاب الثوب او الجسد مرتين لأقل منهما .

( واستدلّ المختلف للقول بالمرّة ) صدر موثقة ممدار المتقدمة في تطهير إنباء الخمر قال سألته عن الدّن يكون فيه الخمر هل يصلح ان يكون فيه خلّ او ماء او كأمخ او زيتون قال اذا غسل فلامأس وعن الإبريق وغيره يكون فيه خمر أ يصلح أن يكون فيه ماء قال اذا غسل فلامأس .

( وفيه مالا يخفى ) فإن إطلاق الغسل في الصدر مضافاً الى كونه في خصوص الخمر مما لا ينفع القول بالمرّة و نالك لما في ذيل هذه الموثقة بعينها من التصريح بالثلاث ( وقال في قدح أو إنباء يشرب فيه الخمر قال تغسله ثلاث مرّات سئل أيجزيه ان يصبّ فيه الماء قال لا يحريه حتى يدلكه بيده ويسله ثلاث مرّات ) فالصدر هو في مقام بيان اصل الغسل على الإجمال و الذيل في مقام بيان كيفية غسله على التفصيل فلا عسرة بالصدر .

( و منه يطهر حال ما أحاط به المدارك ) عن الموثقة الأولى بعد تضعيف سندها بمعارضتها بما رواه ممدار أيضاً من الاكتفاء بالمرّة و الظاهر انه يعني به صدر هذه الموثقة ، اذ ليس لعنّار رواية مصرّحة بالمرّة غير إطلاق صدر هذه الموثقة و كأنّ المختلف والمدارك قد رعا ان صدر هذه الموثقة رواية مستقلة و غفلا عن ان في ذيلها التصريح بالثلاث فلا تغفل .

( نعم قد حكى ) عن المسووط انه قال و يغسل الإنباء من سائر النعاسات ثلاث مرّات ولا يبرأى فيها التراب و قد روى غسله مرّة واحدة والأوّل أحوط ( انتهى ) ولكن في الحقائق المالم تقف على هذه الرواية فيما وصلت من كتب الأخبار ( انتهى ) وقال شيخنا الأصارى و في المرسلة مالا يحصى ( انتهى ) هذا مضافاً الى ما احتمله الحواهر من كون مراد المرسل يسمى المسووط هو ما سمعته من الإطلاق في موثق عنّار يعني به صدر موثقته الثانية المتقدمة آنفاً وهو احتمال قوى .

(١) و يظهر لك وجهه بمراجعة ما تقدم منا في وجه سقوط التعدد في تطهير ولوع الكلب بالماء الكثير بل و ما تقدم منا في وجه سقوطه في تطهير الإنباء المتنجّس بميتة الجرد فراجعهما بدقة .

﴿ بقى في المسئلة أمور احدها ﴾ انه اذا أصاب عسالة الإنباء إنباء آخر فمقتضى نجاسة العسالة كما حقق في محلّها وصدق الإنباء القدر على الإنباء الثاني المصاب بعسالة الأوّل و اندراجّه حيث شدّ في هذه الموثقة (سئل

عن الكور والاباء يكون قدراً (الح) هو وجوب غسله ثلاثاً لكن هذا اذا كانت العسالة من العسلة الاولى  
لا من الثانية او الثالثة وذلك للقطع بعدم زيادة الفرع على الأصل بل يجب حسمه عليه متى ان كانت من  
الثانية ومرتبة واحدة ان كانت من الثالثة والله العالم .

( ثانياً ) انه اذا صب الماء في الاباء حتى امتلأ وظاهر كهيته عن النحر بك فإن المقصود منه ليس  
الأصول الماء الى ادواص القدرة من الاباء وهو موجود نحو انهم في الامتلاء وقد حكى الاكتفاء بذلك  
عن جمع من الاصحاب حكاه عنهم الحديث ( وعليه ) فتأمل الجواهر في الاكتفاء بذلك بدل التبريك مما  
لا يرى له وجهاً وجيهاً .

( ثالثاً ) انه اذا صب الماء في الاباء وافرغ بالاكفاء فلا اشكال وانما اذا افرغ بالة فمن جماعة  
انه يعمى ذلك لكن بشرط تطهيرها بحيث لا يعود الآله الى الابه ثانياً الأطهرة كما عن الرواية  
و عن بعضهم اشترط كون الاباء كبيراً مثبتاً بحيث يشق قلعه .

( افور ) انما اشترط كون الاباء كبيراً مثبتاً يشق قلعه فمما لا وجه له ان يشق منه الامدحل لها في  
رفع الحكم الوصفي . كالمطهرة والمجاسة ونحوهما وان كان لها دحل في رفع التكليفي وانما اشترط تطهير  
الآله فعمم ولكن في كل عسلة من العسلات الثلاث لاني كل عودة لتفريع احدى العسلات الثلاث ولعل مراد  
الجمعة الذين اشترطوا التطهير هو ذلك ولو كانت الآله صغيراً بحيث يحتاج تطهيرها الى العسل  
ثلاثاً فيكفي غسلها لكن عسلة من عسلات الاباء الكبير مرتبة واحدة .

( وقد يناقش ) في وجوب تطهير الآله لا لطلاق الموثقة ولأن الممسول لا يتنجس بماء عسلته ( وفي كلا  
الوجهين ) ما لا يعمى ( اما الأول ) فلأن الموثقة ليست مسوقة لبيان ذلك بل طهرها التفريع بالاكفاء  
كما هو الغالب الشائع دون التفريع بالآله الذي قد يتفق احكاماً في الاباء الكبير المثبت ( و اما الثاني )  
فلأن الممسول انما لا يتنجس بماء عسلته مع حفظ المرتبة بينهما في الطهارة والمجاسة فالممسول الذي يحتاج  
تطهيره الى العسل ثلاث مرات اذا غسل مرة فلا يتنجس بعسلة العسلة الاولى و اذا غسل مرتين فلا يتنجس  
بعسلته الثانية ولكن يتنجس بعسلته الاولى بمعنى انه اذا اصابه عسلة العسلة الاولى فترول عنه  
المرتبة الخاصة من الطهارة التي حصل له بالعسلة الثانية ويعود الى ما كان عليه في العسلة الاولى فتأمل  
جيداً .

( رابعاً ) انه هل يلحق بالآواني الحياض ونحوها مما شبه الأواني في الصورة بل ولا يتفاد ايضاً وان  
لم يصدق عليها اسم الآباء ام لا ( قال في الجواهر ) وجهان بقوى في النفس الأول و طاهر الاصحاب الثاني  
( انتهى ) وهو جيد فيقوى في النفس اللطيف فان المالك الموحود في الأواني موحود في الحياض ونحوها  
قطعاً وان ومن عدم مسعدة العرف في تسميتها إباء بل لا يبعد دعوى انها إباء حقيقة فإن الإباء هو الوعاء

( ١ ) ولو كانت حرقه بان يوضع في الآباء فتمس مقداداً من العسالة فتخرج وتصر ثم تعد الى الآباء ثانياً

وثالثاً الى ان تنتهي العسالة .

**مسئلة ٣٧ -** يستحب الغسل في موارد عديدة ويستحب المسح في بعض الموارد اعني المسح بالماء وفي بعضها المسح بالتراب او بالمحاط (الاول) غسل مالاقي بول الفرس او الغنم او الحمير او اروائها (١) (الثاني) غسل مالاقي الغارة برطوبه (٢) (الثالث) غسل اليد عند مصافحة الناصبي (٣) (الرابع) غسل مالاقي المدي من الثوب او الدن (٤) (الخامس) غسل مالاقي اهل الكتاب برطوبة او لاقي الحمر عند القائلين بطهارتهما (٥) واما القائلون بنجاستهما فالعمل عندهم في هذا الفرس واحد لاستحب (السادس) غسل اليد اذا مسّت الثعلب او الاربع او شيئا من السباع حياً او ميتاً يأساً (٦) (السابع) غسل النجس (٧) (الثامن) مسح مالاقي الحديد رطباً او يأساً فاذا خلق رأسه مثلاً بالموسى او قصّ طفره او حزّ شمره بالمقصّ فيستحب له مسح مالاقي له الحديد

وهو جنس له انواع عديدة كل منها يسمى باسم خاص كالكور والكس والقنح والبريق ونحو ذلك ، (١) وذلك لحصوله من الروايات الآمرة بالعمل بالمحمولة كلها على الاستصحاب جمعاً بينها وبين ما هو صريح في الطهارة وقد مضى تفصيل الكلام مبسوطاً في النجاسات في مسألة اموال الحيوان والبعوض والحمير ورواياتها فراجع .

(٢) وذلك لصحيحة على بن حمزة عليه السلام الآمرة بالعمل بالمحمولة على الاستصحاب جمعاً بينها وبين ما هو صريح في طهارة الغارة وقد مضى ايضا تفصيل الكلام في ذلك في المسئلة الاولى من الاستار فراجع (٣) وذلك لرواية القائلين المرويّة في الوسائل في باب نجاسة الكافر ولو دميّاً ولو ناصباً قل قلت لابي عبدالله عليه السلام القى الدمي في مصفاة فغسلها بالتراب او بالمحاط قلت فالتصب قال غسلها (والرواية) وان كانت هي طاهرة في وجوب المسح والغسل ولكن المصفاة حيث انها محمولة على الغالب المتعارف من كونها مع اليوسفة و من المعلوم ان نجاسة مما لا يرى مع اليوسفة كما تقدم تحقيقه في ادلّ احكام النجاسات فكل من المسح والغسل لا محالة يكون للاستصحاب ومن هنا لم يذكر الرواية في ادله كبر الناصب و نجاسته فتذكر .

(٤) وذلك لروايته الحسين بن ابي العملا الآمرتين بفصل المحمولتين على الاستصحاب جمعاً بينهما وبين ما هو صريح في طهارة المدي وقد مضى تفصيل الكلام في ذلك في المسئلة الثانية من نجاسة المدي . (٥) وذلك للروايات الآمرة بالفصل في كل من مالاقي اهل الكتاب برطوبة ومالاقي الحمر المحمولة كلها عند القائلين بطهارتهما على الاستصحاب جمعاً بينهما وبين ما هو صريح في طهارتهما وقد مضى ايضا تفصيل الكلام في اهل الكتاب والخمر مبسوطاً في محله .

(٦) وذلك لصحيحة بونس المتقدمة في المسئلة الثانية من نجاسة الميتة المحمولة على استحباب غسل اليد عند المسح حياً او ميتاً في حال اليوسفة فقط جمعاً بين الأدلة فراجع

(٧) وذلك لروايته ابي هلال وعمر بن اذينة الآمرتين بفصل القوي المحمولتين على الاستصحاب جمعاً بينهما وبين ما هو صريح في طهارته من الروايات العديدة وقد مضى الكلام في ذلك مفصلاً في آخر النجاسات في المسئلة الرابعة مما وقع الخلاف في نجاسته فراجع .

بالماء (١) (التاسع) مسح اليد بالتراب أو بالمحاط عند مصافحة الذمى (٢)

مسئلة ٢٨ - يستحب الرش بالماء في مواضع عديدة (الأول) رثن الثوب اذا لافى الكلب حافاً (٣)

(١) وذلك للأحذر الآمرة بالمسح بالماء بعد لمس الحديد في الحلق ولحوء المحمولة كلها على الاستحباب جمعاً بينها وبين مادد صريحاً على طهارة الحديد من الإجماع والبررة والاحذر الكثيرة وقد اشير الى ذلك كله في آخر مسئلة من مسائل النجاسات فراجع .

(٢) وذلك لروايه الفلاسى المتقدمة آنفاً في استحباب غسل اليد عند مصافحة الناصى (هذه جملة من الموارد) التى يستحب فيها الغسل أو المسح بالماء أو بالتراب أو بالمحاط مما طهرت عليه على المعاملة ولعل المتتبع فى الاخبار يجد أكثر من ذلك .

(نعم) حكى عن الشيخ فى النهاية وجوب مسح اليد بالتراب عند مس الانسان بيده كلباً أو حراً رماً و ثعلباً أو ارساً أو فارة و ورعة يأساً أو صافح دميماً أو قاصبياً كذلك أى يأساً (وعنه) فى المبسوط استحباب مسح اليد بالتراب اذا أصابته نجاسة يابسة .

(وعن المفيد) مثل ما عن النهاية غير انه لم يذكر الثعلب و الارنب وذكر الكافر مكان الذمى والناصى ولم يصرح بالوجوب وإن كان هو طاهر كلامه (وعن ابن جرير) التصريح بوجوب المسح بالتراب عند مصافحة الكلب أو الخنزير يأساً .

(ولكن عن المنتهى) انه شئ ذكره الأصحاب ولم يثبت (وي الشرائع) وقيل يمسح يأساً ولم يثبت (بل فى الحدائق) انه ذكر جمع من الأصحاب انهم لم يعرفوا للمسح المذكور وجوباً أو استحساناً وحياً ولا دليلاً (النتهى) وهو كذلك فالاعرف لهم دليلاً على المسح بالتراب أو بالمحاط وجوباً أو استحساناً إلا ما تقدم فى مصافحة الذمى (والله العالم) .

(٣) قد ورد فى ذلك روايات عديدة مروية كلها فى الوسائل فى الباب ٢٦ من النجاسات إلا الرواية الثانية فانها مروية فى الباب ١٢ .

(وفى صحيحة حريز) قال اذا مس ثوبك كلب فإن كان حافاً فامسحه وإن كان رطباً فاعسله (وفى رواية الحاصل) تمرهوا عن قرب الكلاب فمن أصاب الكلب وهو رطب فليغسله وان كان حافاً فليصغ ثوبه بالماء (وفى روايه على) عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الكلب يصب الثوب قال انصحه وإن كان رطباً فاعسله (وفى صحيحة على بن حمير) عن ابيه موسى بن حمير عليه السلام قال سألت عن الرجل وقع ثوبه على كلب ميت قال يمسحه بماء ويسكى فيه ولا تأس .

(وفى صحيحة العسل) إذا أصاب ثوبك من الكلب رطوبة فاعسله وإن مسه حافاً فاصب عليه الماء (الحديث) والمشهور هو استحباب الرش أى المضع فى الروايات المذكورة بل فى الجواهر لاختلاف معتدنه فى كون ذلك على جهة البدل عن المعتن أن مذهب علمائنا اجمع ولكن مع ذلك عن صريح جمع و طاهر آخريين الوجوب وفى الحدائق والقول بالوجوب تعبداً لا بحلول من قوه لاتفاق الاحاد عليه من غير معارض .

﴿ اقول ﴾ ان وجوب الرش تعبداً بما هو هو لا للسراية فيبقى القطع بعدمه بل الرش إنما هو للسراية

(الثاني) رُشَّ الثوب إذا لاقى الحرير حاشاً (١) (الثالث) رُشَّ الثوب إذا لاقى الكافر حاشاً (٢) (الرابع)

عائته أنه لراية مرتبة من الحرارة والقذارة لا لراية المحاسة وذلك لكون الإصابة بها مع اليوسة وقد عرفت في محاسة الميتة وفي أول أحكام النجاسات عدم سراية النجاسة مع اليوسة للنص بل للنصوص العديدة بل وللاجماعات المحكية فيما سوى ميتة آدمي وميتة غير آدمي فراجع الموضعين بدقة.

(هذا مصداق) إلى أن المحاسة لو كانت تسرى مع النجاسة فلا يريد رش الرش إلا المحاسة لا مهارة (وعليه) فيدمى القطع كما ذكرنا يكون الرش أنه هو لراية مرتبة من الحرارة والقذارة فيكون هو قهراً للاستحباب بعد عدم سراية النجاسة لا للوجوب وهذا واضح.

(ثم إن لسدوق) رحمه الله قد فصل كما تقدم في محاسة الكلب والخنزير بين كلب الصيد وثلب غير الصيد ففي الثاني قد وافق المشهور وفي الأول حالهم فحكم فيه بعدم محاسبة الثوب معه حاشاً لا شيء وعدم محاسبته معه رطاباً لأنه برش وقد عرفت تفصيلاً الكلام فيه وفي تصحيحه هناك فلا يعيد ثانياً

(١) وذلك لصحيفة علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عن شيخنا المروّنة في المسائل في الباب ١٣ من المسائل قال سألت عن الرجل يصيب ثوبه خمر من قلم يمسحه فذكر وهو في صلاته كيف يصح عنه قال إن كان دخل في صلاته فليمسح وإن لم يكن دخل في صلاته فليمسح ما أصابه من ثوبه إلا أن يكون فيه أثر فيمسحه (الحديث).

(والرواية على بن محمد) المروّنة في الوسائل في الباب ٢٦ من المسائل قال سألت عن خنزير أصاب ثوباً وهو جاف هل يصلح الصلاة فيه قال نعم ينضجه بالماء ثم يسكن فيه (الحديث) وفي قرب الاستدعاء على بن جعفر عليه السلام مثله على ما ذكره الوسائل والحديث

(والظاهر) أن المشهور ما هو الاستحباب أيضاً طاهر المندرج أن ما تقدم أعني في الموضع الأول من المعتمد من أنه مذهب علمائنا أجمع هو راجع إلى كل من علاقت الثوب مع الخشب أو الحرير أو الكافر.

(ولكن مع ذلك كله) قد حكى عن طاهر المقتنع والجامع ومريح التبع في النهاية وأن حرمة في الوسيلة وسائر في رسالته الوجوب وظاهر الحديث أن هذا بل صريحه هو الوجوب انتهى أيضاً كما في الموضع الأول عينا والجميع صعب ومظهر لك وجهه بالتدبر فيما ذكرناه آنفاً في الموضع الأول فتدبر جيداً

(٢) وذلك لصحيفة الحسن المروّنة في الوسائل في الباب ٧٣ من المسائل قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في ثوب انحوس فقال برش بالماء وقد سطر مصاح الفقيه في الاستدلال بها بما حاصله أنا لا أعلم أن الملاء فيه هو ثوب المنحوس بما أنه كافر حتى يتعدى منه إلى كل كافر ولعل الملاء فيه هو كونه مظنة المحاسة لما ستعرف من أنها من إحدى مواضع استحباب الرش (إلى أن قال) فعمدة مستند الحكم في الكافر هو الإجماع المحكي عن المعتمد (قال) وكفى به دلالات الحكم بعد التنازع على المسامحة (انتهى).

(ولعل من هذا) جعل الحدائق موضع الرش هو ثوب المنحوس لأن ثوب مطلق الكافر (ولكن) الذي يهون الحطب أن ثوب مطلق الكافر مع مظنة المحاسة هنا متلازمان خارجاً ولا تظهر الثمرة.

رئ الثوب إذا احتمل ملاقاته مع العارة الرطبة (١) (الخاص) رئ الحد أو الثوب عند الشك أو الظن بإصابة المجاسة له (٢) (السادس) رئ الحد أو الثوب عند الشك في إصابته .

(وعلى كل حال) لأفان هما على الظاهر بالوجوب وقد صرح الحدائق بعدم وقوعه على الغائل به ولم يعمل هو أيضا بالوجوب المسمى الذي الرم به في الموضع الأول والثاني بل صرح هما بالاستصحاب لهما بين الصحيحة المتقدمة وصحيحة معاوية بن عمار المروية في الباب المتقدم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثياب السابريته يعملها المحوس وهم أحناء وهم يشربون الحمر نسائهم على تلك الحال ألبسها ولا أعدها وأصلى فيها ؟ قال نعم (الحديث)

(فور) وبذلك على عدم الوجوب أيضا رواه أبي حنيفة في الباب المذكور ، أبي عبد الله عليه السلام ، أنه سأله عن ثوب المحوس ألبس فيه قال نعم (هذا) مضافا إلى ما تقدم في الموضع الأول مما يشخص به وجه عدم وجوب الرئ في كل مقام كانت الملاقات فيه مع النجاسة جافا لا رطبا .

(١) وذلك لصحيحة على بن حمزة عن أخيه موسى بن حمزة عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٣٣ من المحاسن قال سألت عن العارة الرطبة قد وقعت في الماء فتمشى على الثياب أبصلى فيها قال عمل ما رأيت من أثرها وما لم تره الصحة بقاء (والمشهور) كما صرح في الحدائق هو استحباب المصح (وعن طاهر المعيد) في المقبعة وصريح الشيخ في المهابة عن الوسيلة وسائر وجوب الرئ مع ملاقاتها بآسا

(أقول) أمّا الأمر في الصحيحة بميل ما رأيت من أثرها فهو للاستصحاب قطعا (ومن هذا) حكما في المسئلة الأولى من الآثار باستصحاب عمل ما أصابته العارة برطوبة مما بين الصحيحة وبين ما هو صريح في طهارة الماء وأما الأمر بنصح ما لم تر من أثرها فهو للاستصحاب بطريق أولى لعدم العلم حينئذ بملاقات حتى أن الحدائق الذي قال بالوجوب المسمى في كل من الموضع الأول والثاني قد اعترف هاهنا بالاستصحاب وأما وجوب الرئ مع ملاقاتها بآسا كما تقدم عن المعيد ومن معه فصعب جدا أدلم بحذله مستمداً سوى الصحيحة وقد عرفت (أو لا) أن المصح فيها للاستصحاب (وثانيا) أن مورد الثوب الذي قد احتمل ملاقاته مع العارة الرطبة لا الثوب الذي لا قاهها بآسا .

(وأضعف من ذلك كله) الحكم بوجوب رئ الثوب عند ملاقاته مع الورع أو الثوب أو الأرب بآسا كما عن نهديه الشيخ ووسيلة ابن حمزة أو مع خصوص الورع بآسا كما عن مقعة المعيد ورسالة سائر أدليس فيما نأيدنا من الاحتار ما يدل على الرئ في هذه المواضع لا وجوبا ولا استحبابا (والله العالم)

(٢) وذلك للروايات العديدة المروية كلف في الوسائل في المحاسن بعضها في الباب ٥ وبعضها في الباب ١٦ وبعضها في الباب ٢٧ وبعضها في الباب ٣٠ .

(وفي صحيحة عبد الرحمن) من الحجاج قال سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن رجل يبذل بالليل فيحسب أن البول أصابه ولا يستيقظ (إلى أن قال) يعمل ما استعان أنه قد أصابه ويصح ما يشك فيه من حسده وثبائه (الحديث) .

(وهي حصة المجلس) عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا احتمل الرجل قصاب ثوبه متى فليقبل الذي أصابه



ابوالدَّواب له (١) (السابع) رُش ما أصابه بول البعير والشاة (٢) (الثامن) رُش الثوب الذي أصابه المذي (٣) (التاسع)

فإن طرأ أنه أصابه منى ولم يستيقظ ولم ير مكانه فليتنصحه بالماء (الحديث) .

(وفي حصة عبد الله بن سنان) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أصاب ثوبه حيازة آدم (ألى ان قال)

وإن كان يرى أنه أصابه شيء فنظر فلم ير شيئاً حرأه أن يتنصحه بالماء

(وفي رواية إبراهيم بن عبد الحميد) قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن ثوب يصيبه البول فينفذ إلى الحجاب

الآخر وعن عمرو ومافيه من الحشو قال غسل ما أصاب منه ومس الحجاب الآخر فإن أصبت من شيء منه

فغسله والآخر فغسله بالماء

(وقد يذكر من روايات المسئلة) مكاتبة عبد الرحيم القصير المروية في الوسائل في نواقص الوضوء في

باب حكم البول المشتبه قال كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام في الحصى ببول فيلبي من ذلك شدة ويرى البول

بعد البول قول يتوصلاً وينتصح في النهار مرة (سأ) على كون المراد من البول بقرينة الأمر بالنصح هو البول

المشتبه كما هو ظاهر الوسائل عاينته أن النصح في الأخبار المتقدمة كان عند الشك في إصابة البول مثلاً وفي

المكاتبه يكون عند الشك في بولية ما أصابه .

(وعلى كل حال) إن الأصحاب قد حكموا باستصحاب الرُش عند الشك أو الظن بإصابة النجاسة للمحدد

أو الثوب دون وجوبه ولم يستثن في الحدائق منهم أحداً وهو في محله لانتفاء النجاسة في الظاهر من جهة قاعدة

الطهارة الجارية عند الشك أو الظن فيكون الرُش قهراً للاستحباب وأما الوجوب التعدي فقد احتمله الحدائق

ها هنا كما احتمله قويا في الموضع الأول واحتاده سريحا في الموضع الثاني ولكنه بعيد إلى العاية وسعيف

إلى النهاية .

(١) وذلك لحصة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٩ من النجاسات قال

وسألت عن ابوالدَّواب والبعال والحمير فقال اغسله فإن لم تعلم مكانه فاعسل الثوب كله وإن شككت فامسحه

(أقول) أما الأمر بالغسل عند العلم بالإصابة فهو للاستحباب قطعاً وذلك جمعاً بين الحصة وبين ما هو

صريح في طهارة ابوالدَّواب مما تقدم شرحه في النجاسات في ابوالحيل والبعال والحمير فإذا كان الغسل

عند اليقين بالإصابة مستحباً فالرُش عند الشك في الإصابة بطريق أولى

(٢) وذلك لصحيفة عبد الرحمن بن أبي عبد الله النعماني المروية في الوسائل في الباب ٩ من النجاسات

بطريقين قال في أحدهما سألت عن أبي عبد الله عليه السلام عن رجل يمس به بعض ابوالإنسان أو البهائم أو يغسله أم لا قال يغسل

بول الفرس والحمير والغزل ويصنع بول البعير والشاة وكذلك فلا بأس ببوله (انتهى) فإن بول البعير

والشاة مما وقع التمسك من الأصحاب على طهارته وإن وقع الخلاف في طهارة ابوالدَّواب الثلاثة

(وعليه) فيكون تنصحه مستحباً قهراً لرفع الحرارة ومرتبة من القدارة وأما الوجوب التعدي فهو مما

لم يقل به أحد ها هنا حتى الحدائق الذي قال به في الموضع الأول والثاني واحتمله في الموضع الخامس وليس

ذلك إلا لطهارة بول البعير والشاة فيتعين كون المصح للاستحباب قطعاً

(٣) وذلك لصحيفة محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ١٧ من النجاسات قال

رش الثوب الذي أصابه عرق الحنث من الحلال (١) (المأثر) رش المقعدة التي بها حرج وحرج منها المدي والصخرة بعد الاستنجاء (٢) (الحادي عشر) رش السبع والكمان أي معابد اليهود والنصارى وهكذا بيوت المحوس للصلاة فيها (٣)

سألته عن المدي يصيب الثوب قال ينصحه بالماء ان شاء (الحديث) (ورواية الحسين بن أبي العلاء) المروية في الباب المذكور قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المدي يصيب الثوب قال لا بأس به فلما رددنا عليه قال ينصحه بالماء (انتهى) فان المدي بعد الحكم مطهرته كما حقق في محله يكون الأمر يصح ما أصابه هو للاستنجاء قهراً سيما بقرينة قوله إن شاء في الأولى وبقرينة قوله فلما رددنا عليه في الثانية .

ثم إن مقتضى الجمع بين ما عرفته هاهنا وما تقدم في المسئلة السابقة في المورد الرابع هو التحجير في الثوب الذي أصابه المدي بين القبل والنضح وإن كلاً منهما مستحب لا واجب .

(١) وذلك لرواية أبي بصير المروية في الوسائل في الباب ٢٧ من البحار قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القميص يعمق فيه الرجل وهو حنث حتى ينسل القميص فقال لا بأس وإن أحب أن يرش بالماء عليه .

(وفي الباب المذكور) رواية أخرى في عرق الحنث لا يحلوه عن إجماع قال علي بن أبي حمزة سئل أبو عبد الله عليه السلام وأنا حاصر عن رجل أحب في ثوبه فيعمق فيه فقال ما أرى به بأساً وقال إنه يعمق حتى لو شاء أن يعصره عصره ففعل أبو عبد الله عليه السلام في وجه الرجل فقال إن أبيتم فشيء من ماء فاصحه (انتهى) فإن المراد من قوله أحب في ثوبه أن كان أنه أمسى فيه فالرواية هي من روايات طهارة المدي المحمولة على الثقة كما تقدم في محله وإن كان المراد أنه أحب وهو في ثوبه فهو من روايات طهارة عرق الحنث واستنجاء بجمعه سيما بقرينة قوله عليه السلام إن أبيتم فشيء من ماء فانصحه

(٢) وذلك لرواية سهوان وابن أبي نصر المروية في الوسائل في الباب ١٦ من نواقص الوضوء قال سهوان سأل رجل أبا الحسن عليه السلام وقال ابن أبي نصر سئل الرضا عليه السلام رجل وأنا حاصر فقال إن بي حرجاً في مقعدتي فأوصاً ثم أستمحى ثم أخذ بعد ذلك التدي والصخرة نخرج من المقعدة أو أعيد الوضوء قال قد أنفقت قال نعم قال لا ولكن رشه بالماء ولا تعد الوضوء (انتهى) .

فإن البدن أو الصخرة الخارجة من المقعدة بعد الاستنجاء طاهرة كما تقدم في المسئلة الثالثة من نجاسة المني والآفة أن كانت نجسة بمنزلة الدم لأمر عليه السلام ماعادة الاستنجاء بل بأعادة الوضوء والاستنجاء جميعاً لو كانت بمنزلة الفائط وعليه هذا كانت التدي أو الصخرة طاهرة شرعاً كان الرش للاستنجاء قهراً

(٣) وذلك للروايات العديدة المروية في الوسائل في مكان المصلى بعضها في الباب ١٣ وبعضها في الباب ١٤ (في صحيحه عبد الله بن سنان) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الصلاة في السبع والكتائب وبيوت المحوس فقال رش وصل (وقد روى) هذه الصحيحة بطريق آخر باختلاف يسير في اللفظ (وفي رواية أبي بصير) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في بيوت المحوس فقال رش وصل .

(وفي رواية الحلبي) في حديث قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الصلاة في بيوت المحوس وهي ترش بالماء

(الثاني عشر) رضى أعطان الإبل ومرض البقر والعنم للصلاة فيها (١) (الثالث عشر) رضى موضع الحنفة

قل لأئس به (والظاهر) أن المعروف هو عدم العلم بتجاسة تلك المواضع والأل لوجوب تطهيرها ولو خصوص موضع الحنفة فقط فدا لم يعلم نجاستها فتلك المواضع كلها محكومة بالطهارة شرعاً ومع طهارتها ولو في الظاهر يكون الرضى استصحابياً قهراً، مشروعاً لروايات البقرة والحجارة عنها، وليس على وجه الوجوب لتحصيل الطهارة وروايات المجاسة عنها والأل لما رآها الرضى إلا بعد دون الطهارة ولا على وجه الوجوب التقصى، ودان لما عرفت حاله فلا حتى أن قائله وهو صاحب الحدائق لم يقل به ما ذهب إليه الأل في الموضع الأول والثاني واحتمله في الموضع الخامس كما تقدم.

(ومن هذا كله) يظهر لك ضعف ما حكى عن سائر من فساد الصلاة في بيوت المحوس (أد لوسلم) فسادها، وير مع الفساد بالرض للمصوص المتقدمة أيضاً فلا وجه للقول بالفساد مطلقاً (ومثل ذلك في الصف) ما عدا طهر الأصحاب من التعصیل بين البيع والكسب فلا يكره الصلاة فيهما وبين بيوت المحوس فتكره الصلاة فيها (وقد أحاد العدائق) في تصحيحه حيث قال فلا معنى لفرقهم في هذا أعظم بين بيوت المحوس التي اعتقوا فيها على الكراهة وبين البيع والكسب التي حكموا فيها بعدم الكراهة (قال) فإن الرضى كان يدفع الكراهة في الموصمين وإن كان لا لذلك ولا يستلزم الكراهة في الموصمين (نهي) وقد قوتى سريعاً قبل ذلك بسير ما ذهب إليه ابن إدريس وسائر وأس المراح من عدم التعصیل في الكراهة بين الموصمين أصلاً وهو في محله وسيأتي تفصيل الكلام بسحو أسط في مكان المصلی انشاء الله تعالى فانتظر.

(١) وذلك للروايات العديدة المروية في الوسائل في مكان المصلی في الباب ١٧.

(وهي موثقة سماعة) قال سألت عن الصلاة في أعطان الإبل وفي مرض البقر والعنم فقال إن صحته بالماء وقد كان يأساً فلا بأس بالصلاة فيها فمما مرض الحبل والمعال فلا

(وفي صحيحه تجزئ مسلم) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في أعطان الإبل قال إن تحوت الصبغة على متاعك فأكسده وأصحه ولا بأس بالصلاة في مرض البقر والعنم (ومثلها) صحيحه الحديث بتقديم وتأخير.

(وفي صحيحه على بن حمزة عليه السلام) في كتابه عن أبيه عليه السلام قال سألت عن الصلاة في معاطن الإبل أتصلح قبل أن تصلح ألا إن تحاف على متاعك صبغة فأكس ثم أصبح بالماء ثم صلّ قال وسأله عن معاطن العنم أتصلح الصلاة فيها قال نعم لأئس.

(وفي رواية أحمد بن حنبل) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصلاة في معاطن الإبل فكرهه ثم قال إن حمت على متاعك شيئاً فرضت بقليل ماء وصلّ

(وعن المشهور) كراهة الصلاة في المواضع المذكورة بدون الرضى لا الجرمية وهو في محله فإن أعطان الإبل ومرض البقر والعنم بل وحتى الحبل والمعال والحمير كلها ماهرة شرعاً فقهرأ يكون الرضى استصحابياً لروايات البقرة والأل استقذار عنها وبدونه تكره الصلاة فيها سيما بقرسة لا تصلح أو فكرهه فإيهما شاهدان قويان على الكراهة دون الحرمه (وعليه) فما عن الحلبي من التحريم في المواضع المذكورة وما عن المعيد من التحريم

للسجود عليه اذا كان وسخاً غير نظيف (١) .

## فصل في مطهرة الشمس

مسئلة ١ - الارس اذا اصابها البول وحققها الشمس طهرت على الاقوى على حسب طهرتها بالماء ويترتب عليها تمام آثار الطهارة من حواز السجود عليها والتميم بها وعدم تمسك ما يشرها برطوبة التي غير ذلك من الآثار (٢) .

في خصوص أعطان الأبل في غير محله

(واماً مرسله) عبدالله بن الفضل المروية في الوسائل في الباب ١٥ من مكان المصلى المشتعلة على المهي عن الصلاة في عشرة مواضع منها معاطن الأبل (فهي المكراة) بمقتضى الجمع بينها وبين الأخبار المتقدمة المصرحة بالتصلح او فكرهه (واو سلم) فترفع الحرمة عن المصلى يخوف الصيغة على متاعه ثم كنهه وصحه بالماء فلاوجه للقول بالحرمة مطلقاً .

(وبالجملة) الظاهر من الأخبار المتقدمة كلها هو الكراهة دون الحرمة وأن أحققها كراهة مراعى العزم لنفى الناس عنها بالأش في حلة من الأخبار المتقدمة المؤثقة المصرحة باشتراط النضح فيها ولو لاها لحكمها بنفى الناس عنها رأساً بلا اشتراط بالرش أصلاً وأن أشدها كراهة هي مراعى التحيل والمغال فلا ترتفع كراهتها حتى مع الصبح ودلت للموثقة المتقدمة .

(١) وذلك لما رواه في الوسائل في الباب ٢٢ من مكان المصلى مسنداً عن الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث قال رأيت في المنار التي في طريق مكة يرش أحياناً موضع حبهته ثم يسجد عليه رطب كما هو ورمالم يرش المكان الذي يرى انه نظيف .

(٢) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما صرح به الحقائق والخواهر وغيرهما بل عن كشف الغطاء شهرة كادت تبلغ الإجماع بل عن كشف الحق انه مذهب الامامية وعن السرائر وموسعي من الخلاف دعوى الإجماع عليه صريحاً .

(ولكن مع ذلك قد حكى عن الراوندي) والوسيلة وطاهر النهاية وعن المعشر والمهناي والمحدث الكاشاني ان الأرس اذا اصابها البول وحققها الشمس فحكمها حكم الطاهر في حواز السجود عليه ما لم تضر رطبة بمد الحذف اوله بكر الحسين رطناً (وعن ابن الجنيد) الاحوط نجسها إلا ان يكون ما يداقها من الأعصاء يابسا (وفي المدارك) فالمسئلة محل توقف وفي الحقائق وهو في محله يعنى التوقف .

﴿والاقوى﴾ كما ذكرنا في المتن هو ما ذهب اليه المشهور من ان الأرس اذا اصابها البول وحققها الشمس طهرت حقيقة لأن حكمها حكم الطاهر في خصوص حواز السجود عليه

(و يدل عليه) حلة من الأخبار المروية في الوسائل في الباب ٢٩ من المحاسن :

(ففي صحيحة زرارة) قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن البول يكون على السطح او في المكان الذي يصلى فيه

مسئلة ٢ - الاقوى ان الارض تطهر بتجفيف الشمس لها من اى نجاسة كانت من غير احتصاص بالبول

فقال اذا جمعت الشمس فصل عليه وهو طاهر (وفي رواية ابي بكر الحضرمي) عن ابي جعفر عليه السلام قال يا ابا بكر ما اشرفت عليه الشمس فقد تطهر (قال صاحب الوسائل) وهذا الاسناد عن ابي جعفر عليه السلام قال كلمتا اشرفت عليه الشمس فهو طاهر والطاهر انه يعني بذلك ما في الاستصار فانه قد روي الحديث مع لفظة كل (وفي موثقة عمار السدسني) عن ابي عبدالله عليه السلام في حديث قال سئل عن الموضع القدر يكون في البيت او غيره فلا تصيبه الشمس ولكه قد يسر الموضع القدر قال لا يصل على عليه وأعلم موضعه حتى تفصله عن الشمس هل تطهر الأرض قال اذا كان الموضع قدراً من البول او غير ذلك فأصابته الشمس ثم يس الموضع فالصلاة على الموضع حايمة وإن أصابته الشمس ولم يمس الموضع القدر وكان رطبا فلا يعوز الصلاة حتى يبس وإن كان غير الشمس أصابه حتى يبس فانه لا يحور ذلك

(هكذا في الوسائل) وهو الصحيح (ولكن في الحدائق) هكذا وان كان عين الشمس أصابته حتى يبس فانه لا يحور (قال) وطاهر حجر الحمر لم يضر يده الدلالة على عدم حصول التطهير بالشمس (ثم قال) الا ان حمله من المحدثين نقلوا عن بعض سح التهذيب يدل على الشمس بالمعين المبهمة والنون غير الشمس بالمعين المبهمة والراء أخيراً (انتهى).

وهو من الحدائق عجيب إذ من لواصح ان لفظة عين غلط وذلك لما وقع في الموثقة نسخها من الصحيح بانه اذا كان الموضع قدراً من البول او غير ذلك فأصابته الشمس ثم يس الموضع فالصلاة على الموضع حايمة فكيف يسح بعده بفصل يسير بعدم جواز الصلاة عليه

(ويعجب منه) ما فعله الواقي فذكر الموثقة بالمعطة عن الشمس وقال في الصحيح الموثقة بها هكذا (الى ان قال) وعلى هذا فهو نص فيما قلناه من عدم تطهير الشمس الأرض (قال) وربما يوجد في بعض نسخ التهذيب غير الشمس أصابه بالمعين والراء (قال) وكأنه تصحيف (انتهى) وقد حكى نحو ذلك عن احمد المتين ايسر الكدر غلط كما ذكرنا والصحيح غير الشمس فلا نشتمه

(وفي صحيفه زرارة وحديد بن حكيم الأزدى) قالاً قلنا لابي عبدالله عليه السلام : السطح يصيبه البول او يمال عليه يصل في ذلك المكان فقال إن كان تصيبه الشمس والريح وكان حافاً فلا بأس به الا ان يكون يتهدد مالا

وفي المستدرک في الباب المتقدم ﴿ حلة اخرى من الاحتمار الدالة على المطلوب - (في الرضوي) قال ما وقعت الشمس عليه من الأماكن التي أصابها شيء من النجاسة مثل البول وغيره طهرتها وأما الثياب فلا يتطهر الا بالغل .

(وفي الحضرمي) عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي عليه السلام في حديث قال قلوا ولا أرض يدأير المؤمنين قال اذا أصابها قدر ثم أمت عليها الشمس فقد طهرت .

(وفيها أيضاً) عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام أن علياً عليه السلام سئل عن النعقة يصيبها البول والقدر قال الشمس طهرتها قال لا بأس ان يصل في ذلك الموضع اذا أمت عليه الشمس

(وفيها أيضاً) عن علي عليه السلام في الأرض رملت بالمعدة هل صلى عليها قال اذا طلعت عليها الشمس اومر  
عليها بماء فلا تأمن بالصلاة عليها .

(وي دعائم الاسلام) قال قالوا صلوات الله عليهم في الأرض نصيبها المحاسة لا يصلى عليها الا أن تحفظها  
الشمس وتذهب بريحها مما أصابها من المحاسة فانها اذا صارت كذلك ولم يوجد فيها عين المحاسة ولا ريحها  
طهرت

(و تقريب الاستدلال) بهذه الاخبار واضح طاهر فان محله منها دل اكثر من مصرحة بالطهارة وهي عين  
المطلوب ومنها يصرح بحوار الصلاة على ما حقيقته الشمس وطاهره حصول الطهارة بذلك وان حوار الصلاة  
عليه من آثار طهارته بتحفيف الشمس له .

❦ واحتج من انكر حصول الطهارة للأرض بتحفيف الشمس لها ❦ وان كان حكمها حكم الطاهر في حوار  
السجود عليها «وحوه» :

(الأول) الاستصحاب (وفيه) انه مقطوع بما تقدم من الاخبار .

(الثاني) ان تجوز الصلاة على الأرض التي حقيقته الشمس من البول وتحدوه مما لا يدل على طهارتها بالتحفيف  
ولعل ذلك من قبيل العمى عن الدم اليسير في الصلاة مع كونه نجساً (وفيه) ما اشير اليه آنفاً من ان تجوز الصلاة  
على ما حقيقته الشمس طاهره حصول الطهارة له بذلك وانه من آثار طهارته بالتحفيف (ولو سلم) فيكفيت أغلب  
الأخبار المتقدمة المصرحة بالطهارة مصرحاً .

(الثالث) صحيحة محمد بن اسماعيل بن ربيع المروية في الباب المتقدم في صدر المسئلة قد سألت عن الأرض  
والسلاح يصيبه البول وما أشبهه هل تطهره الشمس من غير ماء قال كيف يطهر من غير ماء

(وفيه) مضافاً الى إحصارها وعدم مقاومتها مع الأخبار المتقدمة والى احتمال حملها على النقية (قال في  
الوسائل) لأنه قول جمدة (انتهى) ان من المحتمل قوتاً ان يكون مراد الإمام عليه السلام هكذا ان الأرض اليس  
كيف تطهر بالشمس من غير أن تبتل بالماء لتجففها الشمس وتطهر .

❦ وفي في ادسئله امران احدهما ❦ ان الريح ليس سبباً مستقلاً للتطهير ولا جزء سبب (واكن للشيخ)  
في الخلاف قبل الحيض كلام قد يتوهم منه كون الريح سبباً مستقلاً للتطهير (قال) الأرض اذا أصابها نجاسة  
مثل البول وما أشبهه وطلعت عليه الشمس او هبت عليها الريح حتى زالت عين النجاسة فإنها تطهر وبحور  
السجود عليها والتيمم بترابها وان لم يطرح عليها الماء (انتهى) .

(كما ان صحيحة زرارة وحديث) المتقدمة المشتملة على قوله عليه السلام ان كان نصيبه الشمس والريح  
وكان جافاً فلا تأمن به قديتوهم منها كون الريح جزء سبب للتطهير بمعنى انها مع الشمس سبب كامل للطهارة  
ولكن كالاتوهمين ضعيفان

(أما كلام الشيخ) فلا أن المختلف فسره بما ملخصه ان المراد هو هبوب الرياح المزيله للأحراء الملاقية  
للنجاسة الموحدة لتفرقها ونقلها الى مكان آخر وانه يؤيد ذلك ما ذكره الشيخ نفسه في الكتاب المذكور و





حاله (١).

مسئلة ٣ - الأقوى عدم اختصاص الحكم أعنى طهارة ما حقيقته الشمس بالأرض فقط بل هو شامل للأرض والبارية والحصر بل ولاشياء التي لا سفل من أبنية وأشجار وما بينهما من الأنوار والأوتاد والأوراق والشعار ويبدو ذلك في جميع هذه الأشياء كلها إذا تنجست بشيء من السحابات وحقيقته الشمس عدم شيء ١٢١

لأنه لا حصة ذات على ذلك ولكن لا تنس عليه المطهر . الشمس لعدم الدليل عليه بل رواه بعضهم صرحاً تحت باعتبار رواية الرازي

١١ - كما يظهر راجعاً من مصباح الفقيه أنه هو في محله فإن لم تنجس الذي أحرقه طلق و يجوز مصادره إلى أنه لا يظهر بالشمس عدم التعمد في مطهرتها من الأرض والبارية والحصر . لأن في الأشجار هو مما يمتنع عن سرق الشمس على وجه الأرض لمطهرها وهذا واضح

(٢) طاهر اختلاف قسم كبر الدرس وصار محكي الميسوط هو اختصاص الحكم بالأرض فقط نظراً إلى اختصاصه على ذكر الأرض خاصة دون غيرها (والحق صريح الخلاف في لتمامه من مصادره والأثر والرازي والوسيلة له في شمس الحكم لا من رواه والحصر في شيخ جليلي في مصادره على ذلك .

ومن الرازي في عدم هذه الآية ولا في عدم الشمس في الحكم إنما هي خاصة بالحصر عليه (وفي شرايع) وأما ما عرفت من كبر الآية واليهما من طهارة الأرض والبارية والحصر في هو شمول الحكم إلا في لهاري والحصر وكذا لا من الأرض والأشجار وما بينهما في جميع طهر الشمس راجعاً

(٣) أو لا في ذلك من استعانة حكمها من جهة من الله من طهارة الأرض والبارية من جهة من حدث لظهور فيها والحصر في مصادره إلى ما في الجواهر من أنه لا فرق في طهارة الأرض والبارية من سراج هو من دعوى بعض الأصحاب لا يرجع عليهم فضلاً عن محابيه عن غير واحد في حديثوا صراح راجع على الأرض من حيث الطهارة أو حكم الطهارة .

(٤) وأما لو كان والحصر في استدلال الشيخ في صفة الخلاف آخر فإن الحكم فيها يصححه على من جعفر عن أحمد موسى بن جعفر بن عطاء الله وفيه في الوسائل في كتابه من الحديث في حديث قورس بن لو في نصيبها لمول على صلح الصلاة في ما حدث من عارض من عدمه ولما

وفي مصادره إلى أنه لا يستدل على كونها من الأرض والبارية من جهة أخرى كسبها من ذلك قال إنني لم أعرف في اللغة فرق بين الحصر والبارية .

(وعن الصحاح) والبارية ومعربان الحصر من البارية (وفي الجواهر) ولما في مصادره عرف هذا الرمي من اختصاص البارية بالمعمولة من القصب والحصر بالمعمود من غيره (مأثورة من بعض من عدم التصريح في الصحاح بالنسبة لعمدة إلى الشمس) وما حمل على التخصيص (الشمس هو غير شمس مصادره) إلى أن لعلي بن جعفر بن عطاء الله في الوسائل في كتابه من الحديث في حصر

مسئلة ٣ - اذا سرت النجاسة كالنول مثلاً الى باطن الأرض القريب الى الظاهر وشرقت الشمس على

هى فى الصلاة على الموضع القدر الجاف وان كان جفافه يغير الشمس فهذه الصحيحة اى الثانية هى مانعة عن الحمل المذكور فى الصحيحة الاولى

(ثم ان فى الوسائل فى الباب ٣٠ من النجاسات صحيحة ثالثة لعلى بن حمزة عليه السلام وموافقة لعماد الساماني تؤيد بان ما أدته الصحيحة الاولى لعلى بن حمزة عليه السلام من تجويز الصلاة على المارية القدرة اذا يست .  
(والظاهر) ان مقتضى الجمع بين كل ما رخص فى الصلاة على الموضع القدر الجاف وبين جملة من اُحذر المسئلة المانعة عن الصلاة على الموضع القدر الجاف اما منطوقاً او معموماً كما اشير قبلاً هو هل اُحذر المنع على موضع السجود وهل اُحذر الترحيع على غير موضع السجود وذلك شهادة الإجماع الذى سيأتي تفصيله فى محله ان شاء الله تعالى .

(وعلى كل حال) لا يتم استدلال الشيخ هنا بإجراء الحكم فى النواري والحصر بصحيحة على بن حمزة عليه السلام الاولى كما لا يتم بصحيحة زرارة ونحوها مما يشتمل على لفظ السطح او المكان او الأماكن فتخيّل إطلاق هذا اللفظ وشموله لكل من الأرض الحالية والمفروشة بالمارية والحصر فى التحيل ضعيف لانصرافه الى الحالية عن هذا كله من دون شموله للمعروض بشيء أداكى بنسبته بالإجماع وغيره لإخراج المرش المتخذ من الصوف والقطن ونحوهما مما لا يطهر شرعاً إلا بالماء .  
(ولعل الأصح) فى المقام هو الاستدلال للنواري والحصر بإطلاق رواية أبى بكر الحضرمي ما اشرقت عليه الشمس فقد طهر .

(واما الأنية) فيمكن استعادة حكمها من الصحيحة الاولى لزراعة المشتمة على السطح او المكان الذى صلى فيه ومن الصحيحة الثانية لزراعة المشتمة على السطح فقط والرصوى المشتمة على الأماكن .  
(واما الأشجار) فليس فى الأخبار ما يصلح لشمولها إلا إطلاق رواية أبى بكر الحضرمي ما اشرقت عليه الشمس فقد طهر (واما المدافسة فى سندها) كما فى المدارك وعن المصنف لأن من جملة رجاله عثمان بن عبد الملك ولم يذكره علماء الرجال على ما ذكره المدارك (فعى غير محله) فإن الرواية مأخوذة عن التهذيب والإستبصار وقد عمل بها الشيخ فى الخلاف قبيل كتب البعض وهكذا المختلف فى مسألتين مربوطتين بالمقام بل عن المعتمد أيضاً تحوير الاستدلال بها فلولاً صلاحيتها لذلك لم يجوز المعتمد الاستدلال بها .

بل يمكن ان يقال ان ظاهر كل من تعدى عن الأرض والنواري والحصر الى الأنية والأشجار وما يتبعهما هو الاستناد الى هذه الرواية ادليس فى الاحكام ما يصح الاستدلال به لشمول الحكم للأنية والأشجار سوى إطلاق الرواية المذكورة (ولعل من هنا ردّ الحقائق) على تصحيح المصنف للسند نقوله وهو عندنا غير مرضى ولا معتمد (انتهى) .

نعم مقتضى إطلاق الرواية او عمومها على رواية الإستبصار كلما اشرقت عليه الشمس فهو طاهر بعد تنقيدها اما على تصحيح الشمس له من صحيحة زرارة وغيرها ان الشمس تطهر كل شيء فقد جف بها ولو كان مما ينقل حرج منها ما حرج بالنص كالتياب للرصوى المتقدم المصرح بان الثياب لا تطهر إلا بالماء

الظاهر حتى جفّ الظاهر والباطن تماماً ظهر الظاهر والباطن جميعاً (١) مالم تكن السراية حارحة عن الحدّ المتعارف (٢) أي كانت عميقة جداً وهكذا إذا سرت النجاسة في البارية والحصر إلى الجباب الآحر فيظهر الجاسان بإشراق الشمس على أحد الحاسين حتى حقتهما (٣) سم إذا سرت النجاسة في السطح أو الحدار إلى الجباب

أو الإجماع كما في الحسد والأواني ونقي الناقى على حاله

(وقد حكى) عن فخر المصنفين أنه كان يرى عموم الحكم في الساعات وإن انفصلت كالخشب والآلات المتعددة من الببات وعن موخر ابن مهدي أنه يؤيده رواية الحصري وعن المستفي والحامع والمبسوط لعاق كل ما عمل من نبات الأرض غير القطن والكتان بالحصر والبواري .

(ولكن الإيضاح) أن العمل بإطلاق الرواية أو عمومها في غير الأرض والمواري والحصر والأنبياء والأشجار وما بينهما مما يمتثل بهما مع عدم فتوى الأصحاب بذلك مشاكلاً جداً سيما مع ما عسى أن يدعى من إصراف الرواية إلى الأمور الغير المنقولة (والله العالم) .

﴿بقى شيء﴾ وهو أنه قد حكى عن طاهر العلامة في النهاية عد الثمرة على الشجرة من المنقول فلا يظهر بتجفيف الشمس لها (و عن جماعة من المتأخرين) عدّها من الغير المنقول كالأشجار والأنبياء والأشجار فيتعريف الشمس لها (وعن المعالم) أن ما ذكره الجماعة أولى إذا كان أوان قطافها

(دع الروضة) أنها من غير المنقول مطلقاً وإن كان أوان قطافها وهو جيد وإن حمل الحدائق الاحتمال فيما ذكره المعالم ولا يلزم له فإنه لا يسفى الإرتياب في كونها من غير المنقول مادامت هي متصلة بها وإن كان أوان قطافها .

(لعمد السمع) ونحوها مما يجري في الماء من غير المنقول وأنها بحكم الأرض كما عن غير واحد و تبهم العروة مشكل جداً وفي مصباح الفقيه لا يخلو عن تأمل .

(وأشكل منه) عدّ العرصات ونحوها مما يجري على الأرض أو عدّ الميذر الكبير كما عن بعض العلماء من غير المنقول بل لا ينفى الاشتكال في عدّها من المنقول فاشكال العروة في ذلك ليس كما يسعى .

(وأما أجراء الأرض) من الأحجار والحصى والرمل ونحوها فالظاهر أنها إن كانت في محلّها فهو من غير المنقول أي بحكمه وإن أخذت منها لفرس عقلاً أي من ماء واحوه فهي من المنقول وإن عادت إليها عد حكمها وهكذا الأمر في أخراة الأنبياء وأقاصها فمادامت هي متصلة بها فهي من غير المنقول وإن انفصلت عنها فهي من المنقول وإن عادت إليها عاد حكمها (والله العالم) .

(١) كما عن التذكرة والمهدّب وحامع المقاصد والمساالك والردص فإن الباطن القريب إلى الظاهر بعدّ هو مع الظاهر شيئاً واحداً فيصدق على المجموع أنه شيء أشرق عليه الشمس حتى جفّ فيظهر (وعليه) فماعز ظاهر المنتهى من تنصيص الطهارة بظاهر الأرض دون باطنها ضعيف .

(٢) على نحو لا يعدّ الباطن مع الظاهر شيئاً واحداً كي يصدق على المجموع أنه شيء أشرق عليه الشمس حتى جفّ فيظهر بل يصدق ذلك على خصوص الظاهر فقط دون الباطن لعمقه وبعدّه عن الظاهر .

(٣) وذلك لكون الحاسين في نظر العرف شيئاً واحداً فيصدق على المجموع أنه شيء أشرق عليه الشمس

الآخر فيشكل الحكم تطهرت بها جميعاً ما يشارك الشمس على أحد الجانبين ولو حققتهما (١)

## فصل في طهارة الارض

مسئلة ١ - الاقوى ان الارض تطهر كلاً من أسفل القدم واسفل الحفّ واسفل النعل جميعاً (٢) من

حتى جفّ فيطهر .

(١) وذلك لعدم كون الحافين من السطح او الحدار في نظر العرف شيئاً واحداً كي يصدق على المجموع انه شيء أشرق عليه الشمس حتى جفّ فيطهر .

(٢) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما صرح في العدائق (بل عن المعالم) والدخيرة انه لا يعرف فيه خلاف بين الأصحاب ( بل في المدارك) وعن الدلائل انه مقطوع به في كلام الأصحاب بل المدارك صرح بأن طاهرهم الاتفاق عليه

(ولكن مع ذلك كله) حكى عن جمع من الأصحاب الاقتصار على ذكر الحفّ والنعل فقط وهو مشعر باحتصاص الحكم بهما (وعن التعرير) الاستشكل في القدم صريحاً (وعن المنتهى) التوقف فيه صريحاً ( بل طاهر الخلاف) قبيل الحيض او صريحه ان أسفل القدم لا يطهر بذلك وإن عني عن نحاسته (وعن جماعة) الاقتصار على أسفل القدم وباطن النعل وتركوا الحفّ (وعن النافع) الاقتصار على القدم والحف وترك النعل (وعن جماعة اخرى) الاقتصار على النعل خاصة وتركوا القدم والحفّ ولعلّ الاقتصار على ما ذكره في جميع هذا كله من باب التمثيل كما استظهره العواهر وغيره لامن باب التخصيص .

﴿وعلى كل حال﴾ الحق هو ما عليه المشهور من ان الارض تطهر كلاً من أسفل القدم والحف والنعل جميعاً

﴿أما أسفل القدم﴾ فبدل عليه جملة من الروايات وقد عقد لها باباً في الوسائل في الدجاسات عنوانه من طهارة من القدم والنعل والحفّ بالمشي على الأرض المطبوعة الجافة .

(وفي صحيحة زرارة) قال قلت لأبي حمزة عليه السلام رجل وطأ على عذرة فمحت رجله فيها أيمفصر ذلك وصوته وهل يجب عليه غسلها فقال لا يغسلها إلا ان يقدحها ولكم مسحها حتى يذهب أثرها ويصلي (وفي حسنة المعلى بن حنيس) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الحرير يخرج من الماء فيمرّ على الطريق فيسيل منه الماء امرّ عليه حافياً فقال أليس ورائه شيء حاف قلت لمي قال فلا بأس ان الأرض تطهر بعضها بعضاً .

(وفي صحيحة الأحمول) عن ابي عبد الله عليه السلام قال في الرجل يطأ على الموضع الذي ليس بنظيف ثم يطأ بعده مكاناً نظيفاً قال لا بأس اذا كان خمسة عشر ذراعاً او نحو ذلك .

(وفي صحيحة العلوي) على رواية الكليني قال نزلنا في مكان بينما وبين المسجد زقاق قدر قدحات على

ونظهر أيضا أسفل كل من القناب وحشة الأقطع وكعب الوكاز والحافر والظلم بل الركبتين واليدين لمن

أبي عبد الله عليه السلام قال من برئتم فقلت في دار فلان فقال إن بينكم وبين المسجد رقفاً قدراً أو فلناله إن يسا و  
بين المسجد رقفاً قدراً وقال لا بأس إن الأرض تطهر بمصها بمصقلت والسر في الرطب طأ عليه فقل لا بأس أمثله  
(وعلى رواية ابن ادرس) في آخر السر آخر هكذا قال قلت له (يعني لأبي عبد الله عليه السلام) أن طرقي  
إلى المسجد في رفاق يسال فيه فرما مررت فيه وليس على حداء فيلق برجلي من مداونه فقال أليس تمشي  
بعد ذلك في أرض يسال فقل لا بأس إن الأرض تطهر بمصها بمصقلت فطأ على الروث الرطب فقال  
لا بأس أنا والله ربما وطأت عليه ثم أصلي ولا أعسله .

(وفي آخر حشة عهدين مسلم) أو صحبته عن أبي جعفر عليه السلام لا بأس إن الأرض تطهر بمصها بمصاً  
(وفي صحيفة أخرى لزراعة) عن أبي جعفر عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٣٠ من أحكام الخلوة قال حرث  
السنة في أثر العائط ثلاثة أحمداً بصرح المعدان ولا يسله ويحور إن يمسح رجليه ولا يمسحهما  
(وفي المستدرك) في الباب ٢٤ من النجاسات قد ذكر عن أبي عبيدة الجذاذ عن كتاب محمد بن محمد الجذاذ  
حديثاً عن أبي حمزة عليه السلام قال في آخره إن الأرض لتطهر بمصها بمصاً .

(وفي المستدرك أيضاً) في الباب المذكور عن دعائم الإسلام هكذا قال قالوا صلوات الله عليهم في المتطهر  
إذا مشى على أرض نضجة ثم على طاهرة طهرت قدميه .

﴿وأما أهل الحف﴾ فيدل عليه مضافاً إلى إطلاق صحيفة الأحول وصحيفة المجلس على رواية الكليني  
وعموم التعديل المتقدم في جملة من الأخبار المتقدمة إن الأرض تطهر بمصها بمصاً (صحيفة حفص بن عيسى)  
المروية في الوسائل في الباب ٣٢ من النجاسات قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام إنى وطأت على عذرة بغضى ومسحته  
حتى لم أرفيها شيئاً ما تقول في الصلاة فيه فقال لا بأس .

(ومرسلة عوالي اللئالي) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المروية في المستدرك في الباب ٢٤ من النجاسات إذا وطأ أحدكم  
الأرض بغضيه فإن التراب له طهور .

(ومرسلة الشيخ) في الخلاف فيمن الحيض قال وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال إذا أصاب حف أحدكم أدى  
فليدلكه بالأرض .

﴿وأما أسفل العمل﴾ فيدل عليه مضافاً إلى ما تقدم من إطلاق صحبتي الأحول والمجلس وعموم التعديل  
بل وجميع ما تقدم في الحف للقطع بعدم الفرق بين الخف والعمل سوى أن الحف يستتر طهر القدم والعمل لا  
يستتره من جهة الشراك وهذا ليس بفارق من جهة الأسفل (مرسلة عوالي اللئالي) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم المروية في  
المستدرك في الباب المتقدم في التعليق يصيها الأذى فليمسحهما وليصل فيهما

(ودكرها المستند) وقال إذا جاء أحدكم إلى المسجد فإن رأى في نعله اثرأ وأدى فليمسحهما و  
ليصل فيهما (وفي المدارك) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هكذا إذا وطأ أحدكم بتعليه الأذى فإن التراب له طهور (وفي الحواهر)  
فطهورهما التراب .

﴿وبقي في المسئلة امران أحدهما﴾ أنه قد يناقش في دلالة صحيفة حفص بدعوى أن نقي الناس فيها إنما

يمشي عليهما (١) .

مسئلة ٣ - لافرق في تطهير الأرض كلام من الأمور المتقدمة في المسئلة السابعة بين ان يكون على نحو المشي عليها اى على الأرض او المسح بها بل وحتى ذلك بها (٢) .

هو لملاحظ كون الحنف م لا يثبت فيه الصلاة منفرداً فالعقوى عن بحاسته هو من هذه الجهة لامن جهة انه مما يظهر مسحه بالأرض .

(وفيه ان الصحيحه) طاهرها السؤال عن طهارة الحنف مسح المسح كما ان الطاهر الجواب ايضاً هو معنى الناس من هذه الناحية لامن ناحيه كونه مما لا يثبت الصلاة فيه منفرداً (ومنه يظهر) حال ما اذا توقف في دلاله المرسلة الثانية للمعالي

(ثانيهما) ان معنى قوله <sup>الصلوة</sup> في حمله من الاحبار المتقدمة ان الأرض تطهر بمسحها بماء هكذا اى تطهر بمسحها بماء بحسبه البعض الآخر ، فباطل القدم او الحنف او العمل يتحقق بمسح الأرض مما عليه عين المسح كالعدرة او غيره . ويظهر بمسحها الآخر الحنف النظيف وهذا المعنى مما استقر به الحدائق و استظهره الجواهر واحتمله المدارك وان احتمل هو معنى آخر ايضاً بأن يكون المراد من المسح الثاني هو مسح القدم او الحنف او العمل وهو التعمير في الكلمة ولكن في الجواهر مما يسمى القطع ، بمسحه مل في المقام معنى ثالث لا ياتي بالدكر وقد يحمل الثمرة ( بين المعنى الاول والثاني ان معنى الاول يختص مطهرية الأرض بمسحها بماء بحسبه الأرض ، بالخصوص بخلافها على الثاني فهو تطهر كلاً من مسح القدم او الحنف او العمل مطلقاً من أي ماء ، بشأن بحاسته و لو من غير الأرض ولكن الثمرة صعبة بل مما يقطع بفساده وذلك للقطع بعدم الفرق في العذرة مثلاً التي أصاب أسفل القدم او الحنف او العمل بين ان كانت على الأرض وأصابته او كانت في موضع آخر غير الأرض (١) فان الأقوى هو الحاق المذكورات جميعاً كما فعله الجواهر في جميعها اوى أغلبها بل وحمله من الأصحاب ايضاً في مسح أسفل القدم والحنف والعمل وذلك للقطع بوحدة الملاك في اكل ولعموم التعليل المذكور في حمله من الاحبار المتقدمة ان الأرض تطهر بمسحها بماء

(٢) فان المشي و ذلك محكيان عن جمع كثير من الأصحاب والمسح محكى عن المفيد وغيره والكل صحيح فان المشي والمسح يستفادان من حمله من الاحبار المتقدمة (واما لذلك) فيدل عليه مرسلة الشيخ في الخلاف المتقدمة (مضافاً) الى ان مسح الحنف مثلاً بالأرض هو إمراؤه عليها واما ذلك بها فهو إمراؤه عليها ثم إعادته من حيث أمره وهكذا من ارأحتي يصدق ذلك ويحصل به النقاء .

(وعليه) فالدلت ان لم يكن أشد تطهيراً من المسح فليس ما قل منه (ثم انه قديم عني) ان مقتضى إطلاق أدلة المسح عدم الفرق بين مسح باطن الحنف مثلاً بالأرض وبين أحد شيئين من أحز آء الأرض من حجر و نحوه وحمله آلة للمسح فيمسح بها باطن الحنف كما صرح به الجواهر وحكى عن طاهر كشف العطاء .

(ولكنه مشكل) كما في العروة بل مع عن ذلك صريحاً شيخنا الانصارى وهو في حمله (كما أنه قديم عني) ان مقتضى إطلاق أدلة المسح هو حواز المسح مكل جسم ولو بفتش ونحوه وهو المحكى عن ابن الحنيد وعن نهاية العلامة ما احتمله وعن الدخيرة تفويته وعن المستند الاحتراء المشي على الآجر والحصير والسمات والحشب (والكل

- مسئلة ٣ - لافرق في مطهريّة الأرض بين أحزائها المختلفة من التراب والحجر والرمل وغير ذلك (١)  
بل ولا الآخر والحصى والدورة (٢) نعم لا يكتفى الأرض المطلوبة بالغير أو المفروشة بالخشب (٣)  
مسئلة ٤ - حكى عن بعض علماءنا انه يفتى في حصول التطهير بالأرض المني عليها خمسة عشر دراعاً (٤)  
والاقوى عدم اعتباره في ذلك العين بأقل من ذلك أحزاً وكفى وإذا لم نزل إلا بأكثر من ذلك وجب الأكثر  
حتى نزل العين .  
مسئلة ٥ - الأقوى بل الأقوى انه يفتى في حصول التطهير بالأرض زوال أوصاف السحاسة بها فلا يبقى  
منها لون ولا رائحة ولا طعم (٥)

(صحيح) بل في الجواهر انه في محله قطعاً (انتهى) وهو كذلك إلا الإحتراء بالمشى على الأرض فيه غير بعيد  
(١) كما حكى ذلك عن جمع من الأصحاب وما يوحى به بمص الإحصار المتقدمة المشتملة على قوله بالتربة فإن  
التراب له ظهور من حصر المطهريّة بالتراب فقط وإن عليه يحمل ما اشتمل على نطق الأرض وليس بشيء  
وإن ما أثبت مطهريّة الأرض وما أثبت مطهريّة التراب ليسا متماثلين كى يحمل المعلق منهما على المقيّد بل  
هما من قبيل أكرم لعالم وأكرم ريداً العالم مصافاً إلى أن التعبير بالتراب إنما هو لكونه الحجر العال من الأرض  
لأخصوصيه له من بين سائر الأجزاء من الحجر والرمل والطين ومحو ذلك .

(٢) كما صرح في المروّة وهو في محله فبأن الكل من أجزاء الأرض غير أن الأمور المذكورة قد طمحت  
بالنار ولا يضرها ذلك بعد عدم خروجها عن الاسم وصدق الأرض عليها .

(٣) وذلك لعدم صدق الأرض على القبر والخشب وما في المروّة من الإشكال في كفايتهما في غير محله  
إن يسقى الحزم بعدم كفايتهما لخروجهما عن الاسم وعدم صدق الأرض عليهما لا الإشكال في كفايتهما  
(٤) قد حكى ذلك عن ابن الحبيب وكأنه استناداً إلى صحيحة الأ حول المتقدمة المصروفة بذلك ولكن  
أظهر أن التحديد فيها خمسة عشر دراعاً أصح وألحقه وبؤيده قوله بالتربة فيها خمسة عشر دراعاً أو نحو ذلك  
(وعليه) فإذا رأت العين قبل هذا الحد أحزاً وكفى وإذا لم نزل إلا بأكثر منه وجب الأكثر حتى نزل

(٥) فإنما في التطهير ما جاء وإن لم يفتى زوال أوصاف السحاسة كما تقدم في المسئلة العاشرة من مسائله و  
لكن ذلك لأدله خاصته ذلك هناك على عدم اعتباره زوالها ولا يقاس عليه التطهير بالأرض كما لم نفس عليه  
التطهير بالشمس أيضاً لعدم الدليل في الأخيرين بل الدليل في التطهير بالشمس كان بالعكس كما أنه في المقام  
أي التطهير بالأرض أيضاً بالعكس لصحيحة ردادة الأولى المصروفة باعتبار زوال الأثر وهو عام يشمل كلاً من  
اللون والرائحة والطعم جميعاً فإن الجميع أثر كما لا يخفى .

وعليه (فما عن جامع المقاصد) ومنظومة لطفاً تأتي من اعتبار زوال الأثر كله هو في محله (وما عن  
كشف العطاء) وشيخنا الأنصاري من عدم اعتبار زوال الوصف أصلاً صحيح لا نقول به

(وأضعف منه) ما في الجواهر من عدم اعتبار زوال الأجزاء الصغار شيئاً بإطلاق المصنوع يعني بها غير  
الصحيحة الأولى لردادة ولسهولة الملة وسماحتها والعسر والحرج ودعوى تعدد زوالها عالماً إلى غير ذلك من  
الوجوه الضعيفة فإن الجميع كما ترى مما لا يفتى ولا يسن .



مسئلة ٦ - الأقوى انه يعتبر في حصول التطهير بالأرض أن تكون الأرض ياسة (١) نظيفة (٢) فلا تكفى الأرض الرطبة ولا القدرة الشجيه .

مسئلة ٧ - الأقوى انه لا يعتبر في حصول التطهير بالأرض أن يكون روال العين بها يد رالت العين من باطن القدم مثلاً بمرا الأرض وقت التحاسه الحكيمه الغير المرييه لا العينية المريئية فيطهر الباطن حيثئذ بالمشى على الأرض او بالمسح او الدلك بها (٣) مم لا يكفى حيثئذ محرد الحماسه مالم يمش عليها او يمسح (١) كما حكى ذلك عن ابن العميد وجماعة من متأخري الأصحاب ونفى عنه الشئ في المدارك واستظهره الحدائق وقواه الدواهر وأفتى به العروة (وبدل عليه) مضافاً الى ذلك كله حصة اعلی من حیس وصحيحة العللى على رواية السراخر.

(وعليه) فاما عن الروضة والرياس ونهاية العلامة والدخيرة والملاحم وفي مفتاح الكرامة من عدم اعتبار اليبوسة وإن حملها المعالم أحوط (فهو ضعيف) لا يصير اليه .

(وأصعب منه) ما عن الرياس من تصفيف الحبرين أغنى حصة اعلی وصحيحة العللى (ومن هذا نظر الدواهر) في ذلك أى في تصفيف الحبرين وقال ضرورة صحة الحبرين بماء على الصنوف الاجتهادية (وقال في الحدائق) ولا معد من لهما الا إطلاق غيرهما من الأحبار ويجب تقييده بهما (انتهى) وهو حيث (واقى ما في مفتاح الكرامة) من دعوى انتفاء فائدة التطهير في أيام المطر لاعتراض اليبوسة ولزوم لحرر والمشفة العظيمة أى في أمام المطر أيضاً فلا يعرف له وجهاً وجهاً أصلاً

(٢) كما حكى ذلك عن ابن العميد والشميد الأول والمحقق الثاني مدعى جماعه من الأصحاب وحتاه المدارك والحدائق والدواهر والعروة (وبدل عليه) مضافاً الى ذلك كله طهر الأخرى المتقدمة كلها ومنها مصروفة الى الأرض المطيعة دون القدرة

(من صحيحة الاحور) المتقدمة في الرجل يطأ على الموضع الذى ليس بتطيف ثم يطأ بعده مكاناً طيعاً قال لا بأس بالحى مما لا يخلو عن إشعار باعتبار الطاقة في الأرض بل ما تقدم من مرسله دعائهم الإسلام كانت صريحه في اعتبار الطهارة بهما بل العقل أصار بما يستفاد بذلك فان العاقل للطهارة مما لا يعطى الطهارة لغيره كما تقدم ذلك في اعتبار الطهارة في الماء الذى يتطهر به وقياس المقام على تراب الولوع هو مع العارق فان التراب هناك ليس بمطهر بل المقصود منه كما تقدم هناك هو الاستعانة به على القلع وإنما المطهر هو الماء بعد التراب

(ومن تمام ما ذكرى) يظهر لك ضعف مدعى الروضة من عدم اعتبار الطهارة في الأرض بل حكى ذلك عن جماعة وعن الرياس الميل اليه واحتاره والذى في حاشيته على العروة صريحاً كما أن ما استدلل به الحدائق لاعتبار الطهارة فيها بالسوى المروى (جعلتلى الأرض مسجداً وطهوراً) ضعيف أيضاً ويظهر لك ضعفه من وجوه بمراجعة ما سبق منا في وجه عدم اعتبار الطهارة في تراب الولوع فراجع .

(٣) وذلك لا إطلاق الروايات بل قد يقال ان الأرض اذا طهرت المحسة العينية المريئية التى لها حرم

او يدلّك بها (١) كما ان الاقوى انه لا يعتبر في حصول التطهير بالارض ان تكون المحاسة حاقة (٢) بل الارض تطهرها وان كانت رطبة غير جافة .

## فصل

### هل النار من المطهرات

مسئلة ١ - يظهر مما حكى عن بعض علمائنا (٣) ان النار هي من جملة المطهرات من قبيح الماء والشمس

كالعدرة او الدول الرطب فالمحاسة الحكمية الغير المرئية التي لا حرم لها كالبول الياس في ماطر القدم وبجوها بطريق أولى .

(وعليه) فما عر بعض العامة من اعتبار كون المحاسة التي يراد تطهيرها بالارض مما له حرم وبعمارة اخرى تكون عينية لاحكمية فهو مما لا ريب في بطلانه كما في المدارك بل يحكى عدم اعتباره عن جمع كثير من اصحابنا بل لم يحك الخلاف فيه من ائمتهم .

(١) كما سرّح به شيخنا الاضاري ونسبه مصباح الفقيه من العروة أيضاً حيث استشكل في كنهه بالمحاسة وهو في محله فبأن المالك في حصول الطهارة هو تحقق احد العناصر المأخوذة في الروايات من المشي او المسح او الدلك دون مبرد المحاسة .

(وعليه) فمع من منظومة الضابطات وكشف المعطاء وأفتى به الجواهر ونسبه والدي في حاشيته على العروة من كفاية معرّد المحاسة ضعيف لا نصير إليه .

(٢) وذلك لا إطلاقاً لروايات بل لعل جملة منها كانت ظاهرة في النجاسة الرطبة ولعل من هذا جعل العروة الاحتياط في كون القدم او النعل رطبة لاحاقه (وعليه) فمع العامة من اعتبار كون المحاسة حاقة لارطبة هو مما لا ريب في بطلانه كما سرّح به المدارك أيضاً بل يحكى عدم اعتباره عن جمع كثير من اصحابنا بل لم يحك الخلاف فيه من ائمتهم (والله العالم) .

(٣) اذ حكى عن الشيخ في النهاية في باب المياه انه قال فان استعمل شيء من هذه المياه النجسة في عجين يبعث به ويحرق لم يكن بأساً كل ذلك الخبز فان النار قد طهرته الخ وعن الاستبصار والفقيه والمحقق الفتوى بذلك سرّاً

(ويظهر من أطلعة المحتلف) ان الشيخ وابن الراجح والمعيد وسلاّر قد أفتوا بأن القدر إذا كانت تعلّى على النار وقطر فيها الدم حار أكل ما فيها عبر أنه اختلاف بعضهم مع بعض في اشتراط بعض الأمور فالشيخ وابن الراجح اشتراط الغلة في الدم والمعيد وسلاّر اشتراط روال عبي الدم وتفرقها بالنار

﴿ اقول ﴾ ويساعد مطهرية النار في الجملة جملة من النصوص :

﴿ منها ﴾ ما ورد في العجين النجس إذا خبز ( كرواية احمد بن محمد بن عبدالله ) المروية في الوسائل في

الكتاب ١٣ من الماء المطلق قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الشر تقع فيها القارة او غيرها من الدواب فتموت

ويعرضه، فإذا عجن العجين مثلاً بماء متنجس بالميتة ثم خبز جازأكله أو إن القدر إذا كانت تغلى على النار فوقع فيها قطرة من الدم مثلاً حار أكل ما فيها ولكنه قول ضعيف شاذ لا يعمل به

فيعجن من مائها أيؤكل ذلك الحمر قال إذا أصابته النار فلا بأس بأكله

(ومرسلة ابن أبي عمير) في الباب المذكور عن رواء عن أبي عبد الله عليه السلام في عجينة عجن وخبز ثم علم ان الماء كانت فيه ميتة قال لا بأس أكلت النار ما فيه .

﴿ ومنها ﴾ ماورد في القدر التي فطر فيها الدم (كرواية زكريا بن آدم) المروية في الوسائل في المحاسن في باب نجاسة الحمر قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطرة حمر أو بيض مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير (إلى ان قال) قلت في به قطرة فيه الدم قبل أكله النار انتاء الله تعالى الحديث .

(ورواية سعيد الأعرح) المروية في الوسائل والباب ٢٤ من الأنظمة المحرمة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قدر فيها حرور وقع فيها قدر أوقية من دم أيؤكل قال نعم فان النار نكس الدم (ورواية علي بن جعفر) عن أخيه عليه السلام المروية في الباب المتقدم قال سألت عن قدر فيها ألف رطل ماء يطبخ فيها لحم وقع فيها أوقية دم هل يصلح أكله فقال إذا طبخ فكل لا بأس .

﴿ ومنها ﴾ ماورد في الحمر المطبوع بالمعدة (كصحيفة الحرس بن محبوب) المروية في الوسائل في الباب ٨١ من المحاسن قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الحمر يوقد عليه بالمعدة وعظام الموتى ثم يعصص به المسجد أيسجد عليه فكثرت إلى يخطئه ان الماء والنار قد طهرناه .

(ومرسلة الصدوق) المروية في الوسائل في الباب ٦٥ من أحكام المساجد قال سئل أبو الحسن عليه السلام عن الطين (إلى ان قال) وعن الحسن يطبخ بالمعدة أيصلح ان يعصص به المسجد قال لا بأس (ويظهر من الوسائل) ان الرواية رواها علي بن جعفر أيضاً .

(هذا) ما وجدته على المجالة من الاخبار التي يظهر منها مطهرية النار في الجملة ولعل المنتفع يجد أكثر من ذلك ولكن في الجميع ما لا يخفى .

﴿ أمّا ماورد في العجين النجس ﴾ فلان رواية أحمد بن محمد بن همد الله ضعيفة قد حكى عن المتأخرين الطعن في سندها وان أحمد وجده عبد الله هما مجهولان .

( هذا مصافاً ) إلى قصور دلالتها على المطلوب لأن معروضا ان العجين قد عجن بماء البشر التي تقع فيها العارة وتموت والبشر قد عرفت انها مما لا تعمل بالميتة ويحويها ولعل المراد من قوله عليه السلام إذا أصابته النار فلا بأس أي ان النار تذهب الحرارة والبرودة التي كانت ترتفع مخرج المقدار ولم ينزع (والله العالم) .

(وامّا مرسله ابن أبي عمير) فهي وان لم تكن ضعيفة ولكنها - مصافاً إلى ما فيها من احتفال كقول العجين فيها قد عجن من ماء البشر التي كانت فيها الميتة بقريضة الرواية السابقة لا الماء القليل وإلى إعراس المشهور عنها حتى أنه لم يحدث عن أحد من الأصحاب الفتوى على طمئنها إلا عن الشيخ في النهاية والإمتصار وعن الصدوق في العقيه والمقنع بل عن أطعمة النهاية الرجوع عن ذلك وعن التهذيب والمسروط عدم الطهارة صريحاً .

## فصل في مطهرة الاستحالة

مسئلة ١ - أحد المطهرات الاستحالة بأن نستحيل الأعيان المحضة او المتحضسة الى الأعيان الظاهرة

(هي معارضة) بمسئتين آخرتين لأن أبا عمير المرويتي في الوسائل في آخر الأسناد (قال في أحدهما) قيل لأبي عبد الله عليه السلام في المعجن بعض من الماء المحض كيف يصنع به قال يباع ممن يستعمل أكل الميتة (وقال في الآخرهما) يدفع ولا يباع .

(وتقرىب معارضتهما) وأصح فإن المعجن المحض لو كان يطهر بالماء إذا حصر لم يقل عليه السلام يباع ممن يستعمل أكل الميتة أو يدفع ولا يباع هذا كله فيما ورد في المعجن المحض .

﴿ وأما ما ورد في القدر التي فطر فيها الدم ﴾ من رواية زكريا ورواية سعيد ورواية علي بن حمزة عليه السلام فالكل ضعيف غير قابل لقطع القواعد الشرعية به ( فإن في طريق رواية زكريا ) محمد بن موسى ومن المحتمل أنه محمد بن موسى بن عيسى أبو حمزة السمان الذي طعن فيه القميون وتكلموا في كثرة ما حكى عن ابن الفصائري وسموه بالعلو علي ما حكى عن المحدثي بل عن ابن الوليد أنه كان يصح الحديث وقد حكى عن ابن إدريس أنه قال ما ذكره شيخنا في نهايته رواه شاذة بحاله لاصول المذهب أوردها في كتابه إيراداً ولا مرجع عن الأدلة القاهرة بمثلها والظاهر أنه يعني بها رواية زكريا وإن حكى عن النهاية أنه احتج بها من رواية زكريا وسعيد (وأما سعيد) فقد صرح المختلف بأنه لا يعرف حله (قال) والإحتجاج به يتوقف على معرفة عدالته (انتهى) وهو كذلك

(وأما رواية علي بن حمزة عليه السلام) فلم يمتنع بها أحد حتى يتكلم حولها سوى ما أفاده في مصباح الفقيه نحو الإجمال وقد أحاد (قال) ولا يحمى عليك أن هذه الأخبار بعد إعراس الأصحاب عنها ومعارضتها بغيرها من الأدلة مما يجب رد علمها إلى أهلها (انتهى) .

هذا تمام الكلام فيما ورد في المعجن المحض وفيما ورد في القدر التي فطر فيها الدم

﴿ وأما ما ورد في الحص المملوح بالمدرة ﴾ فصحيحة إن محسوب وإن لم يطعن في سندها ولكنها قاصرة عن الدلالة على مطهرته بالنار إذ لم يعلم تمسك الحص بالمدرة وعظم الموتى عليه كي يطهره الماء والنار وذلك لفوة احتمال كونها يابس حال إيقادها عليه بل المطنون هو ذلك حدّا لولم يكن مقطوعاً إذ لم يبعد إلى الآن أن يوقد عليه بالمدرة الرطبة .

(مضافاً) إلى أن المتعارف هو ورود الحص على الماء الموسوع في الإباء وهو قليل يجرح عن الإطلاق بمحرّد ورود الحص عليه فكيف يطهره هو والنار معاً فيعرف من هذا كله أن المراد من طهارته هما طهارة الماء كما تقدّم في المسئلة السادسة والثانية عشرة من التطهير بالماء هو أن يزول مهما مرتمة من القدارة الحاصلة بملاقات المدرة وعظام الموتى حفاً من قليل ذوال مرتمة من القدارة الحاصلة بمس الكلب حفاً موسيله المضح أو الصب .

كاستحالة النطفة اسناً أو حيواناً أو دماً فبعضاً أو المدرة دوداً أو الماء المنعشس بولا لحيوان مأكول اللحم أو الغذاء استنجس روئاً لحيوان مأكول اللحم إلى غير ذلك من الأمثلة التي لا خلاف فيها بين علمائنا (١) وإن

(ومن جميع ما ذكر) وصحيحة ابن محبوب يظهر لك حال مرسله الصدوق أيضاً (مضافاً) إلى أن المعروض فيها هو طبع الجص بالمدرّة ومن المعلوم أن المتعارف العام في طبعه هو إيقاعها تحتها لاحتواء فوقه كما في الصحيحة فيكون احتمال تنجس الجص بها حينئذ أبعد وأبعد .

(١) وتفصيل المسئلة أنه لا تراعى هنا في الكرى أى في مطهرية الاستحالة في الجملة سوى ما يحكى عن المنتهى والمعتبر من قول أنه إذا وقع التخرير في ملاءة فاستحل ملجأ والمدرة في الشر واستحلت حمة لم تظهر وهو قول أكثر أهل العلم خلافاً لأبي حنيفة واليهما احتمالاً على ذلك بأن النجاسة قائمة بالأحرار لا بالصغار (تدور) تغيير أوصاف محلها وتلك الأجزاء باقية لانتفاء ما يقتضى ارتفاعها (انتهى)

ومنه هذا القول بقربة الاحتجاج هو صريح الكرى من أصلها أي معناه الاستحالة مع الاعتراض بشعق الصري من قوله (فاستحل) أو (استحلت) (ومن هنا) بسبب إليهما الدوائر وشبهها الأتصاري عدم كون الاستحالة من المظهرات وأنه منهما عجيب .

أقول (وأعجب منه) قولهما وهو قول أكثر أهل العلم مع تصريح الدوائر بأنه لا أعرف لهما موافقاً عليه (قال) سوى ما عساه يظهر من الأردبيلي (انتهى) .

اللهم إلا إذا اراد من أهل العلم العامة دون الأصحاب (نعم في المسألة) راع طويل في جملة من صغريات هذه الكرى وأنه هل تحققت فيها الاستحالة المظهرة أم لا وسيأتي تفصيل تلك الصغريات واحدة بعد واحدة في طي مسائل .

﴿ لم إن الاستحالة ﴾ هو تبدل حقيقة الشيء إلى حقيقة أخرى وتغيير ماهيته إلى ماهية ثانية جديدة كما في الأمثلة المذكورة في المتن في قبل الانقلاب وهو تبدل صفة الشيء إلى صفة أخرى وحاله إلى حال آخر وحاصيته إلى حاصية أخرى جديدة من دون أن يتغير حقيقته وماهيته إلى حقيقة أخرى وماهيته ثانية جديدة وهذا كما في انقلاب الحمر إلى الحبل وانقلاب اللبن العذب إلى اللبن الحذر أو إلى اللبن والحسن وانقلاب الحصرم إلى العصب إلى غير ذلك من الأمثلة لتغير الصفة والحاصية دون الحقيقة والماهية

(ومن هنا) يظهر لك أن مقتضى القاعدة في الاستحالة هو المظهر به لأن الأحكام سواء كانت تكليفية أو وصية تابعة لموضوعاتها فإذا تبدل الموضوع إلى موضوع آخر تبدل الحكم فقرأ بقية الموضوع الآخر بالبرهان فبقى الحكم الأول على حاله كما في عدده الأول إذا استحلت وصارت روئاً لأحد الحيوانات الحلاله محلله بالذات فإنها مع استحالتها باقية على نجاستها حتى يستبرأ العلال وحل لحمه ويظهر بوله وروثه .

(كما أن مقتضى القاعدة) في الانقلاب هو عدم مظهرية من النجاسة لأن الأحكام التكليفية هي أنها تابعة للمناويس التي تبدلت إلى عناوين آخر فيكون العنوان هو الموضوع للحكم الكليفي ولكن الحكم الوصفي كالطهارة والنجاسة موضوعها في نظر العرف هو نفس تلك الأحرار التي لم يتغير حقيقتها وماهيتها وإن تغير

وقع الخلاف في أمثلة المسائل الآتية كلها جميعاً .

مسئلة ٢ - الكلب او الخنزير اذا وقع في المصلحة حتى صار ملجأً والاقوى طهارة هذا الملح لتحقيق

عنوانها وحاصيتها ( فاداً نهانا الشارع ) عن الحمر وانقلب الى العجل لم تنق الحرمة ( واداً نهانا الطيب ) عن اللس الحليب او عن الحصرم وانقلب الاول الى اللس الحائر والثاني الى العنب لم تنق الحرمة ( ولكن اذا قل الشارع ) ان الحمر تحس او علمنا ان هذا اللبن الحليب الحارحي تنجس سؤل او دم او منجوهما وانقلب الحمر الى الخلد او اللس الحليب الى اللس الحائر او الى العنب كانت النجاسة في نظر العرف نافية على حالها الا اذا قدم الدليل على الطهارة كما في الحمر المنقلب الى العجل وذلك لان موضوع الحرمة في نظر العرف وان كان هو ما صدق عليه عنوان الحمر او اللس الحليب او الحصرم ولم يبق ولكن موضوع النجاسة في نظر العرف هو ما يعم ذلك اى نفس تلك الأجزاء النافية على حقيقتها وماهيتها وان قام الدليل بالمعصوم على تمدد النجاسة الى الطهارة فهو والا فالحكم بقى على حاله ولو شك استصحب لبقاء ما يراه العرف موضوعاً للنجاسة .

( وليس من المعيب ) ان عنواناً واحداً ماحوداً في الدليل يكون في نظر العرف بالنسبة الى حكم من القيود المقومة فاداً زال الحكم وبالنسبة الى حكم آخر من الحالات المتبادلة فاداً زال لم يزل الحكم فاداً قال مثلاً لا يصح عند الدائم فعنوان النوم هاهنا من الفيد المقومة فاداً زال الحكم واداً قال اكرم هذا الدائم فهو من الحالات المتبادلة والمناويس المشيرة فاداً قام من النوم لم يرل الحكم بل بقى على حاله مع ان عنوان النوم في كلا الموردین ماحود في لسان الدليل وهذا معنى ما قد يقال ان موضوع الحكم يختلف في نظر العرف بحسب ما يرتكر في أفعالهم وما يتخلطونه من المناسبات بين الحكم والموضوع .

( وبالجملة ) ان مقتضى القاعدة في الاستحالة هو مطهريتها الا ما حرج الدليل ومقتضى القاعدة في الانقلاب هو عدم مطهريتها الا ما خرج بالدليل .

( ومن جميع ما ذكر الى هنا ) يظهر لك ضعف ما تقدم عن المنتهى والمعتسر من الاحتجاج لعدم مطهريه الاستحالة فان النجاسة وإن كانت هي قائمة بالأجزاء لا بالصفات والمناويس ولكن الأجزاء في الاستحالة قد تغيرت حقيقتها وماهيتها لا مجرد أوصافها وخواصها فقهرأ يتبدل الحكم بتبدل الحقيقة والماهية الا ما أبقاه الشارع على حاله ( نعم ) الأجزاء في الانقلاب هي باقية على حقيقتها وماهيتها وإن تغيرت عنوانها وصفها وحاصيتها .

( ومنه يتضح لك ) ان الاحتجاج المذكور انما هو ينفع لعدم مطهريه الانقلاب الا ما حرج بالدليل لا لعدم مطهريه الاستحالة اصلاً فنقول ان النجاسة هي قائمة بالأجزاء لا بالصفات بمعنى ان موضوعها في نظر العرف هو نفس تلك الأجزاء النافية على حقيقتها وماهيتها وإن زال عنوانها وصفها وخصائصها الى عنوان جديد وصفه اخرى وحاصيته ثابته ( وعليه ) فالنجاسة باقية على حالها بقاء موضوعها الا ما حرج بالدليل فتأمل جيداً

الاستحالة<sup>(١)</sup>.

مسئلة ٣ - العن المحس أو المتمسك اذا صارت بوسيلة النار رماداً والأقوى طهارة عدا الرماد لتتحقق

الاستحالة<sup>(٢)</sup>.

مسئلة ٤ - العن المحس أو المتمسك اذا صارت بوسيلة النار دحناً والأقوى ان هذا الدحان طاهر

(١) هذا هو المشهور بين اصحاب رموان الله عليهم بن لم يحك الخلاف في ذلك عن أحد منهم إلا ما عرفته في صدر المسئلة انه من دسئوى والمصر من قول انه إذا وقع الحبر في ملاءة فاستحال مدحاً والعدرة في المشر فاستحال مدحاً لم تطهر الخ كما انك قد عرفت من الدواهر انه لا يعرف لهما موافقاً عليه (انتهى)

وطاهرهما كما اشرنا هناك بن سر يجهما هو تسليم الصغرى اى تحقق الاستحالة ولكنهما يمنعان الكبرى اى مطهرته الاستحالة وعلى كل حال قد عرفت ما في المسئلة السابقة بما لا يريد عليه مطهرته الاستحالة وهو باسناد سليم تحققها في المقام تنتج طهارة الكلب أو الحثري المستحبين الى المذبح وهذا واضح

(٢) اما العن المحس اذا صارت رماداً فالمشهور كما صرح في الدواهر ( قال ) نقلاً وتخصيلاً شهرة كادت تكون إجماعاً ان ذلك لرماد طاهر بل هي صلاة الخلاف وعن المسوط وامتهى و اسرائر وجامع المقاصد والمذبح وكشف اللثام وطاهر لذكرى والتذكير الإجماع عليه (ولكن مع ذلك كله) في اضعفه الشرائع وعن المعتز التردد فيه

(والأقوى) ما عليه المشهور وذلك لتبدل الموضوع الى موضوع آخر (واستدل الخلاف) عليه بعد إجماع المرفق بصحبة الحسن بن محبوب المتقدمة قريباً في مطهرته النار وعدمها قال ماتت أم الحسن عليه السلام عن الحسن "بوقد عليه بالعدرة وعظام الموتى ثم يخصص به المسجد أي يجد عليه فكذب إلى" بحمله ان الماء والنار قد طهره (ويظهر من الدواهر) انه تمخ الخلاف في الاستدلال بها غير واحد من الأصحاب (وكان وجه الاستدلال بها) ان العدرة التى توقد على الحصى تصير رماداً ويحتلط رمادها بالحصى ولو لم يكن ذلك الرماد طاهراً لما حار تخصيص المسجد بذلك الحصى المحتلط بالرماد ولما حار السجود عليه

(وقبه ما لا يحصى وذلك لعدم العلم باختلاط الرماد بالحصى كى اذا حكم بطهارة الحصى علم منه طهارة الرماد أيضاً) إذ المتعارف على الظاهر بعد تمام طبع الحصى هو إزالة ما عليه من الرماد تماماً والحصى في تلك الحال بعد غير محقق كى يحتلط بالرماد بل بعد طبعه وإزالة الرماد عنه ينفق ويسحق ويخصص به المسجد أو غيره .

(مضافاً) الى ان طاهر الصحيح انها موقوفة للسؤال عن الحصى من حيث مماسته مع العدرة التى توقد عليه فأجاب عليه بأن الماء والنار قد طهره وقد عرفت معنى ذلك في آخر الفصل السابق لامن حيث احتلامه بالرماد والآ فجواب الامام عليه السلام بان الماء والنار قد طهره يكون دليلاً على ان العدرة لم تطهر باستحالتها



لتحقّق الاستحالة وهذا اجتماع الدخان شيئاً فشيئاً في مكان خاصّ وثراكم بعضه على بعض حتى صار سواداً تلمس باليد وتحوها فتلك السواد ظاهرة إلا إذا كانت لدهن نجس أو متنجس فإن الحكم بطهارتها حينئذٍ مشكك (١)

وماداً وإلا لما احتاج الجبس المحتلط بالرماد إلى الطهارة بالماء وهذا واضح.

(هذا كله) في العين النجس إذا صارت موصلة النار ماداً (وأي العين المتنجس) إذا صارت ماداً موصلة النار فهي أولى بالطهارة من العين النجس كما حكى عن بعضهم واستحوذ في محكيّ لعالم بقوله وهو حديد. وهو كذلك بل عن غير واحد من الأصحاب دعوى الإجماع على إلحاق المتنجس بالنجس في هذا الحكم (ولكن مع ذلك كله) قد ذكر شيخنا الأنصاري في الاستصحاب عن بعض المتأخرين أنه من قبي الاستحالة بين نجس العين كالعذرة وبين المتنجس العين كالغث المتنجس بالمور أو العذرة ويحوها فحكم في الأول بالطهارة لتبدّل الموضوع فإن المحاسة كانت ثمة لعنوان العذرة وقد اصعدت بحال الثاني فإن المحاسة لم تكن ثمة لعنوان الغث كي يقل أنه اصعدت بل كانت ثمة لذلك الحكم وهو موجود بعد في الخارج ثم ذكر بعده يسير عن جماعة تبعاً للمصنف الهندي ما مرّجه إلى هذا التفصيل أيضاً

(وفي الجميع ما لا يذهب) إلى المحاسة في الثاني وإن كانت للحكم لا لعنوان الغث ولكن لمصادق الجسم للمهموم والمصادق قد تغير ماهيته إلى ماهية أخرى بالاشبه فلا يصلح لإبقاء الحكم الأول عيماً مع تبدل الماهية قطعاً فتأمل حينئذٍ

(١) وتفصيل المسئلة أن العين النجس بل ومنتجس بطريق أولى إذا صارت دخاناً فمشهور بين الأصحاب على ما في الجواهر (قال) نقلاً وتخصيلاً شهرة كادت تكون إجماعاً إلح أن ذلك الدخان طاهر بل عن المنتهى والتدكرة مظاهره الإجماع عليه بل عن المعتمد والبرآثر وحامع المقاصد ما صرح به الإجماع عليه (ولكن مع ذلك كله) تردّد الشرائع في كتاب الأطعمة في طهارته (والأقوى) ما عليه المشهور لتبدّل الموضوع إلى موضوع آخر

(نعم) إذا كان الدخان لدهن نجس أو متنجس فالحكم بطهارته كما ذكر في المتن مشكك (بل عن المصنّف) وبهية العلامة) الحكم بمحاسبته سريعاً معلاً له في الأول بأنه لا بدّ من تصاعد آخر أنه قبل إحالة النار لها بواسطة السحونة (وفرن) روى أصحابنا أنه يستصحب به تحت السماء دون السقف (وقال في محكي الثاني) وهذا يهيئ عن الاستصحاب لدهن النجس تحت الطلال لعدم انعكاس ما يستجذب عن استصحاب آخره ذهنية (انتهى). (وأما ما عن حمل من الأصحاب) واستحوذ الحدائق من منع تصاعد آخره الدهن بدون الاستحالة (فمرو) في غير محلّه) لأنّ الآخر آء الدهنية الباقية على دهيتها محسوسة في السواد المجمعة من دخان الدهن بلا شبه (ثم إنه استدللّ المدارك) لطهارة دخان الاعان النجس بصحة النجس من محبوب المتقدمة في المسئلة السابقة (وهو صميم) فإن النجس الذي يوقد عليه بالعذرة وعظم الموتى أو غيرها لا يصيبه الدخان أصلاً (نعم لو استدللّ) بمرسله الصدوق المتقدمة قريباً في مطهريّة النار وعدمها المشتملة على قوله وعن الجبس يطبخ بالعذرة يصلح أن يحصن به المسعد قال لا بأس كان أولى لأن المتعارف في طبخها أو غيرها هو إيقاد

مسئلة ٥ - العين المجسى او المتنجس اذا سارت بوسيلة النار فعمماً او نجاراً فالأقوى تنعاسه الفحم والدخان جميعاً (١) نعم المخار النجس بمجرد أن أصاب شيئاً لا ينجسه عالم يظهر عليه المداوة والرطوبة .

الوقود تحتها لأفوقها .

ولكن مع ذلك كله أقصاها الدلالة على طهارة دخان الاعيان النجسة او المتنجسة لاالدهن النجس او المتنجس بل انتهى عن الاستصاح بالدهن النجس تحت الظلال ان لم يكن دليلاً على نجاسة دخانه فهو لا محالة مؤيد لها (وبالعامة) أن دخان الاعيان النجسة او المتنجسة وان كان طاهراً للاستحالة ولكن الحكم بطهارته دخان الدهن النجس او المتنجس في غاية الاشكال والله العالم .

(١) اما فحم الأعيان النجسة كالمعدة او المتنجسة كالحطب المتنجس بالبول و الجود ( فالحكمي عن المالك ) وشرح الصغير لصاحب الرياض عدم طهارته وهو الذي قواه الحواهر (وعن الجوزي) والكندية التوقف (وعن جامع المقاصد) واللوامع وظاهر الرياض والروس بل أكثر المتأخرين الطهارة (وعن المعالم) التمسك بين فحم الأعيان النجسة والمتنجسة فالأول نجس والثاني طاهر ( والأقوى ) كما ذكره في المتن عدم طهارته مطلقاً إذ الاستحالة فيه بمعنى تميز الحقيقة والماهية غير معلومة ولا هيئته .

(وعليه) فإذا ثبت في بقاء النجاسة شرعاً فلا يستصحاب حذر لامحاله عن موضوع النجاسة في نظر العرف هو دالك الجسم الحار حتى المجسى ولم يعلم تغير ماهيته بل يعلم عدم تغير الماهية وان تغيرت الصفة (ومن هنا) قال في مصباح الفقيه ولعل من هذا القبيل ما لو سارت النجسة المتنجسة فحمماً إذ لا بعد أن يدعى أن الفحم لدى العرف هو عينه دالك الجسم الملاقى للمجس وقد تغيرت صفته فينتجه حينئذ استصحاب نجاسته على تقدير الثبوت في بقائها (وقال في العروة) وهي صدق الاستحالة على صيرورة الخشب فحمماً تاملاً (الى ان قال) ومع الشك في الاستحالة لا يحكم بالطهارة (انتهى)

﴿ واما مدار الأعيان النجسة او المتنجسة ﴾ فمن كشف اللثام ان الناس مجمعون على عدم التوقفي معه (انتهى) ولكن قد احتاط فيه والذي رحمه الله في حاشيته على العروة احتياطاً لا يترك (بل عن المنتهى) الفتوى بنجاسته صريحاً (قل في محكيته) ان البحار المتصاعدة من الماء المجس اذا اجتمعت منه مداوة على جسم صقيل وتقاطر فان نجس (انتهى) وهو الأقوى كما ذكرنا في المتن فان بخار البول مثلاً او الماء المتنجس ليس شيئاً مما ثنا عرفاً مع ذى البحار وحقيقة اخرى غير حقيقته وماهية جديدة غير ماهيته الأولية بل هو هو عينه غير انه تغيرت أجزائه وتساعدت تدريجاً بوسيلة النار الى الصاء الاعلى

(ومن هنا اذا اجتمعت الأجزاء المنعقدة المتصاعدة بوسيلة النار في مكان واحد شيئاً فشيئاً فيرجع الاسم الأول في بخار البول اذا اجتمع بول وبخار الماء اذا اجتمع ماء وسخار ماء والورد اذا اجتمع ماء ورد كالأول عيناً بل هو أحسن من الأول وأشد راحة

(وبالمجمل) الأقوى ان بحار النجس او المتنجس نجس كما ذكرنا ولكن بمجرد أن أصاب شيئاً لا ينجسه شرعاً عالم يظهر على الشيء مداوة ورطوبة كما بينا في المتن ولعله الى ذلك يشير ما تقدم عن كشف اللثام من أن الناس

مسئلة ٦ - الطين المنتحسر اذا طبع بالنار حتى صار آحراً أو حرقاً ولا قوى عدم طهارته بذلك لعدم تحقق الاستحالة (١) .

مسئلة ٧ - المشهور بين علمائنا ان العدة اذا بقيت في الأرض زمناً طويلاً وتقادم عهدها حتى استحال

محمعون على عدم التوقي منه أى بمجرّد الإصاية (والله العالم) .

(١) قال الشيخ في صلاة الخلاف قبل احكام المساجد (مالعظه) اللس المصروب من طين نجس اذا طبع آحراً أو عمل حرقاً طهرته النار ويقال ابو حنيفة (الى ان قال) دليلنا إجماع العروة ثم ذكر صحيحة الحسن بن محبوب المتقدمة في البحث عن مطهرة النار وعدمها (وعن الميسوط) وجمع كثير الحكم بالطهارة ايضاً (وعن المعالم) الاحتجاج لها بان الدليل على نجاسة مثل الطين بعد زوال العين ليس الا إجماع دون النص وما مدركه الإجماع لا يستصحب الى حالة اخرى كما بعد الطبع فتجرى أصالة الطهارة .

(وعن الشهيد الأول) في غير البيان وجمع كثير من المتأخرين الحكم بعدم الطهارة وهو الذي فوّاه الجواهر ومصباح الفقيه (وعن الروس) الاحتجاج له بعدم خروج الحرف عن معنى الأرض كما لا يخرج الحجر من معناها (الى ان قال) ومن ثم حار السجود عليهما .

(وعن المعالم) الجواب بما حاصله هو صدق اسم الأرض على الحجر دون الخرف وأنه تنسب لهذا جماعة منهم المحقق والمعتبر فحوّز التيمم بالحجر لأنه أرض دون الخرف لخروجه بالطبع عن اسم الأرض (وعن المعتمد) و موضع من المنتهى التوقف في الحكم كما توقف فيه المدارك والحدائق ايضاً

﴿والاقوى﴾ كما ذكر في المتن هو عدم الطهارة لا تنفاه الاستحالة فإن الطين بمجرد صيرورته «لنار آحراً أو حرقاً لا يخرج عن حقيقته ومدينه وإذا فرض روال عنوان الأرض أو الطين عنه وعدم حوازي التيمم به ولا السجود عليه فالمحسنة لم تثبت لعنوان الأرض أو الطين كى فلول برؤاله بل تلك الأجزاء الخاصة وهي باقية على حالها لم تتغير ماهيتها وإن تغيرت صفتها وإذا فرض الشك في مقدّم لجاستها جرى الاستصحاب بالاشبهة لبقاء الموضوع عرفاً

(ودعوى) ان الدليل على نجاسة الطين بعد زوال العين هو الإجماع وما مدركه الإجماع لا يستصحب الى حالة اخرى (ضعيفة جداً) وذلك لما ائتمناه في الأصول من جعية الاستصحاب مطلقاً ولو كان مدرك الحكم في المستصحب هو الإجماع دون النص .

(وأضعف منها) ما تقدم عن الخلاف من ان اللس المصروب من طين نجس اذا طبع آحراً أو عمل حرقاً طهرته النار وذلك لما عرفت في البحث عن مطهرة النار وعدمها من ان النار لا تطهر الا اذا أوجبت الاستحالة و لم توجبها هاهنا ،

وأما صحيحة الحسن بن محبوب فقد عرفت الجواب عنها هناك فلا يعيد وأما إجماع العروة الذي ادّعه الخلاف فقد أجاب عنه الحدائق (قال) أما إجماعه المدّعاة في هذا الموضع وغيره فلا يعفى على المعارف الحائض في الفن ما فيها (انتهى) وهو كذلك .

تراباً فهذا التراب طاهر والأقوى نجاسته لعدم تحقق الاستحالة حقيقة (١).

## فصل

### في مطهرية انقلاب الخمر إلى الخل

مسئلة ٩ - اذ قلنا بمحاسة الخمر كما هو المشهور بين علمائنا فانقلابها إلى الخل مما يطهرها، لا شبهة (٢)

(١) المشهور كما ذكرنا في المتن هو الطهارة بل لم اعثر على مخالف لهم في المسئلة سوى ما أفاده القواعد بقوله وفي تطهير الكلب والحمرين اذا وقع في المباحة صادراً مباحاً والعدرة اذا امتزجت بالتراب وتقدم عليها حتى استحالت تراباً نظر (الشيء) وسوى ما لمسه مفتاح الحرامه إلى الشهيد الأول من التريديد في المسئلة بل عن موضع من المسووط الحكم بعدم الطهارة صريحاً وهو الأقوى كما ذكرنا في المتن.

وبذلك اُدمت تحقق الاستحالة حقيقة فان العدرة مع الاستحالة إلى التراب صلاً وإن تفرقت أجزائها وكانت في الطاهر بصورة التراب ولكنها في الواقع ليست تراب حتى ان الله في اذا اطاع على حقيقة الحال لا يطلق عليه التراب حقيقة وان أطلق فهو بالعبارة والمسامحة

(وعليه) فمتوان العدرة وإن كان رائلاً فعلاً ولكن أجزائها الباقية لم تتغير حقيقةً وماهيته إلى حقيقة أخرى ومهية جديدة وإن تغيرت صفاتها والمجاسه كما اشير قبلاً ليست هي ناشئة في نظر العرف للعموم أي الاسم كي اذا رال رالت بل هي ناشئة في نظرهم لتلك الأجزاء التي لم تتغير ماهيتها فالحكم باق على حاله تبعية وفقاً للموضوع كذلك أي على حاله ولو شك في بقائه استصحاب الحكم انفاء الموضوع العرفي

(ومن هذا كله) يظهر لك ضعف ما عن المتقدم وتعمه المدارك من التعليل للطهارة بأن الحكم معلق على الاسم فيقول برأيه ونقوله (١) جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً فقامت جيداً

(٢) قد عرفت في صدر مطهرية الاستحالة معنى كل من الاستحالة والانقلاب معصلاً وإن مقتضى القاعدة في الاستحالة هو مطهريتها إلا ما حرج بال دليل وقد مثلت له هناك فلا تفعل وإن مقتضى القاعدة في الانقلاب هو عدم مطهريته إلا إذا قام الدليل على مطهريته وهو ليس إلا في خصوص انقلاب الحمر إلى الخل إذا اختلف عند القائلين بمحاسة الخمر في أن الحمر تطهر اذا انقلبت إلى الخل بل المشهور بين علماء الإسلام عموماً هو ذلك.

(وبدل عليه) مضافاً إلى هذا جملة من المصوص المروية في الوسائل في الأثرية المحترمة في باب عدم تعريم الخل وإن الخمر اذا انقلبت خللاً حلت.

(وفي صحيحه زرارة) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الحمر المتينة تجعل خللاً قال لا بأس (وفي موثقة عبيد بن زرارة) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأخذ الخمر فيحملها خللاً قال لا بأس (وفي موثقة أخرى لعبيد بن زرارة) عن أبي عبد الله عليه السلام قال في الرجل اذا باع عصيراً فحسبه السلطان

سواء اعتبرت إلى الحمر بطبيعته و بعلاج وإن كرهه الناس (١) وسواء بقي ما عولج به الحمر من ملح أو غيره.

حتى صاراً خمرأ فجعله صاحبه خلأ فقال إذا تحول عن اسم الخمر فلا بأس به .

(وفي صحيحه ثبت من أبي عمر) وعلى من حذره جميعاً عن حيل قل قلت لأبي عبد الله عليه السلام يكون لي على أر حل الداهم فيعطيني بها خمرأ فقال حدثنا ثم قد قد قال على بمعنى من حذره وأجملها خلأ إلى غير ذلك مما ورد في هذا المعنى .

(وتقريب الاستدلال للجميع) وأصح ما بين النصوص من صحة بالحكمة بعد الانقلاب ولو لم تكن الحمر مما تظهر بعد انقلابها إلى الخل لما حل شربها بعد الانقلاب .

(١) أما حوار علاج الحمر حتى يصير خلأ فقد سرح به أئمة الشرائع والقواعد وحكى عن جمع كثير (من عن غير واحد) أن ذلك مشهور بل في الجواهر أن طاهر الأصحاب خلأ وتحصيلاً الاتفاق عليه (وبدل عليه) مضاف إلى ذلك وظهور أكثر الأخبار المتقدمة مثل قوله بعمل خلأ أو جعله صاحبه حاراً وأجملها خلأ إلى غير ذلك (تصريح جملة أخرى) من الأخبار بذلك المروية في الباب المتقدم

(وفي رواية أبي بصير) عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الحمر تعالج بطلع وغيره ليتحول خلأ قال لا بأس بمعالجتها قلت فأنى عالجتها وطيبنت رأسها ثم كسخت عنها فمظرت إليها قبل الوقت فوجدتها خمرأ أبخل لي إصداكها قال لا بأس بذلك إنما إرادتك أن يتحول الحمر خلأ وليس إرادتك الفساد (وفي صحيحه عبد العزيز بن المهدي) قال كنت إلى الرضا عليه السلام حملت فداك! العصير يصير خمرأ فيصب عليه الخل وشيء يغيره حتى يصير خلأ قال لا بأس به .

(وفي الرضوي) المروي في المستدرک في الباب الذي تقدم عدوانه من الوسائل (ما لفظه) فإن تغير بعد ذلك (بمعنى العصير) صار خمرأ فلا بأس أن يطرح فيه ملحاً أو غيره حتى يتحول خلأ .

(وأما كراهه علاج الحمر) حتى يصير خلأ (فرواية ثاقبة لأبي بصير) عن أبي عبد الله عليه السلام مروية في الوسائل في الباب المتقدم قال سئل عن الحمر يجعل فيها الخل فهل لا إلا ما حاء من قبل نفسه وهي محاولة على الكراهة جمعاً بينها وبين ما تقدم مما هو صريح في حوار العلاج وقد صرح بحملها على ذلك غير واحد بل في الجواهر قد حكيت عليه الشهرة لقصورها عن المعارضة بوجوه (قال) بل لأقنن بمصونها كما في شرح الأستاذ للمعانيح سوى ما عن الشهيد من التوقف في أصل العلاج بالأحدم وهو مسوق بالإجماع وعلحق به (انتهى) .

(أقول) وعلى الكراهة يحمل أيضاً ما ذكره الجواهر وغيره عن العيون عن علي عليه السلام كلوا الحمر ما أفسد ولا تأكلوا ما أفسدتموه انتم .

(ثم إن في الوسائل) في الباب المتقدم رواية ثالثة ورابعة لأبي بصير (قال في الثالثة) سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخمر يصنع فيها شيء حتى تحمص قال إن كان الذي صنع فيها هو الغالب على ما صنع فلا بأس به <sup>(١)</sup>

(١) و الطاهران المعنى هكذا أي أن كان الذي جعل في الخمر هو الغالب عليها فلا بأس .

الى ما بعد الانقلاب عيناً أولم يبق بل اديب واستهلك فيها من قبل الانقلاب (١) .

مسئلة ٢ - كل مكر مابع بالاصالة هو كالخمر وبينها فادا انقلب الى الخمر ظهر (٢) بل وهكذا

(وقال في الرابعة) سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الخمر يجعل خللاً قل لا بأس اذا لم يجعل فيها ما يغلبها (٣) (وهما لا تخلوان عن الاجمال) بل والتنافي بينهما مع بعض إذا المراد من الغلبة فيهما مردد بين الاستهلاك وبين الانقلاب وتبدل الصفة

(وقد فهم الشيخ الطوسي) من الثالثة الاستهلاك (فقال) على ما حكاه الوسائط عند انه خمر شديد متروك لأن الخمر نجس ينجس ما حصل فيها (انتهى) .

وساحب الوسائط حملها على الانقلاب وتبدل الصفة (وافت) (الرابعة) فقد ذكرها الوسائط والواقي باصطفا يغلبها بالفين ثم قال في الوسائط وهو محمول على الكراهة (انتهى) .

وقد ذكرها الجواهر وشيخنا الأتساري ومصباح الفقيه بلفظة يغلبها بالقاف أي إذا لم يجعل فيها ما يغلبها خللاً فيجعل على الكراهة أيضاً .

(و بالجملة) ان الرواية الثالثة التي رخصت في أن يصنع فيها ما يغلبها ان كان المراد من الغلبة فيها هو الاستهلاك فمالمها مردود الى أهله لما استمره في بعض المسائل لا تية من المسح الاكيد عن مزج الخمر ولو كان قليلاً بكثير من الماء ونحوه وان كان المراد منها هو الانقلاب فهي كالرواية الأولى لا بأس بصير قد رخصت في علاج الخمر حتى ينقلب خللاً .

(و افت) الرواية الرابعة التي نهت أن يجعل فيها ما يغلبها فان كان المراد منها هو الاستهلاك فالنهي فيها على القاعدة وان كان المراد منها هو الانقلاب فالنهي فيها محمول على الكراهة كما في الرواية الثانية لا بأس بصير عيناً فتأمل جيداً فان المقام لا يخلو عن دقة .

(١) وقد مرّح بالقسوية وعدم الفرق بين الأمرين في أطعمته الشرائع وحكي ذلك عن أطعمة الفروع و عن طاهر جامع المقاصد بل عن المرتضى وطاهري كشف الثام و منظومة الطباطبائي الإجماع عليه (و لكن مع ذلك كله) قد حكى عن جماعة من اصحابنا التأمل في ذلك بل عن غير واحد منهم المنع الصريح عن بقاء ما عولج به الى بعد انقلابه والافلايحكم بالطهارة .

(والاقوى) ما عليه المشهور من عدم الفرق في ذلك أصلاً لإطلاق النصوص ومنع الإصراف الى الدوران والاستهلاك من قبل الانقلاب فن البقاء الى بعد الانقلاب ليس بعد المدرة والشذوذ كي ينصرف عنه الاحتمار ولا يتمسك بإطلاقها وهذا واضح .

(٢) كما مرّح به في مصباح الفقيه (فقال) لا فرق بين الخمر وسائر المسكرات المذمومة في حليتها وطهارتها عند انقلابها خللاً بل عرفت في محله من ان الحكم بتحاسة سائر المسكرات انما هو لاندراجها في موضوع الخمر حقيقة او حكماً على أحد الاحتمالين بل قد عرفت في ذلك المبحث ان خمر أهل المدينة التي هي بحسب

(١) و الطاهران هذه الرواية الرابعة هي على خلاف الثالثة أي لا بأس اذا لم يجعل في الخمر ما يغلبها بل يلب الخمر بالثلاثة تشترط عليه ما يجعل في الخمر و الرابعة تقتضي عدم غلبة ما يجعل في الخمر على الخمر

العصير العنبي اذا عدل وقلنا سبحانه في هذا الحال فانه اذا انقلب حلاً بطبيعته أو بعلاج (١) طهر (٢) ولو كان انقلابه من قبل دهاب ثلثيه نعم الأخطوط ان العصير اذا كان علياته نفسه لا يمار ان يترك حتى يسير من ذاته خلاً بعلاج (٣)

مسئلة ٣ - اذا امتزج قليل من الحمر بكثير من العسل أو الماء أو الخمر واستهلك فيه لم يحل شرب ذلك، الحل أو الماء أو الخمر أبدأ (٤) إلا اذا فر من انقلاب الحمر القليل الممتزج بالحل الكثير فصار حلاً فيحل الجميع بل ويطهر أيضاً على القول بنجاسة الحمر .

الظاهر مورد الاختار عدلاً لم تكن متحدة إلا من غير العصير الذي قد يقال باحتصاص اسم الخمر به فلا يسمى لارتباب فيه ( انتهى ) وهو جيد .

( وبالحمله ) قد مضى في المسئلة الثانية من نجاسة الحمر حمله من الاختار الصريحه في ان كل مسكر هو حمر إما تريبلاً كما في قوله تريبلاً فما كان عاقته عافه الحمر فهو حمر أو حقيقه كعب هو طاهر قوله تريبلاً و كذا مسكر حمر أو كحل مسكر من الشراب اذا حمر فهو حمر أو إن من العسل حمر أو ان من الرطب حمر أو ان من التمر حمر أو ان من الشعير حمر إلى غير ذلك مما تقدم شرحه هناك .

و عليه فاذا كان كل مسكر مبيع بالامالة حمر حقيقه أو حله أو حمر ان كل حمر اذا انقلب الى الحل فهو طاهر فيثبت ان كل مسكر مبيع بالامالة اذا انقلب حلاً فهو طاهر

(١) وإن ادله حوار العلاج الواردة في الحمر مما يعزى حتى في العصير العنبي و ذلك لوحدة المناسط فيهما وقد حكى حوار العلاج في العصير عن جامع المقاصد ايضاً ان طاهر ما ياتي من منظومة الطاهر الى انه أمر متفق عليه فانتظر يسيراً .

(٢) إذ الظاهر ان مطهنة الانقلاب مما لا يحتص بالخمر فقط أو كحل مسكر مبيع بالامالة بل يعزى حتى في العصير العنبي بل صريح منظومة الطاهر انّه أمر متفق عليه ( قال )

والخمر والعصير ان تخللا في اتفاق طهر - ترا وحللاً

بنفسه أو بعلاج ان يبقى القالب فيه أو ذهب

بل الحوار صريح بالاجماع مقسمه عليه ( هذا مصداقاً ) الى ما تقدم في العصير العنبي من إطلاق الحمر عليه في صحیحة معاوية بن عمار الواردة في المحتج فقال عليه السلام هو حمر لا نثره بل وفي الرصوى ايضاً حيث قال عليه السلام إن أصل الحمر من الكرم إذا أصابته النار أو غلا من غير أن تصيبه النار فهو خمر ولا يحل شربه إلا أن يذهب ثلثاه على النار الخ فاذا كان العصير خمر حقيقه أو تريبلاً و فرضنا ان الخمر اذا تخلل طهر فيثبت ان العصير ايضاً اذا تخلل طهر

(٣) و ذلك للرصوى المروي في المستدرک في الاثرية المحرمة في باب عدم تحريم الحل وإن الخمر اذا انقلبت حلاً حلت قال عليه السلام في كلام له في العصير فإن شئ من غير أن تصيبه النار فدعه حتى يصير حلاً من داته من غير أن تلقى فيه بشئ الخ .

(٤) اد عن السيد في الانتصار ان ذلك لا يجوز عند الامامية ( وفي الحوار ) ولا يحل ولا يطهر



**مسئلة ٢** - اذا كان إناثان في الأول حمر وفي الثاني حل وقد احذف من الإثاء الأول شيء قليل من الحمر وحمل في الإثاء الثاني حتى استهلك فيه لم يحل الثاني بمقتضى ما تقدم آنفاً في المسئلة السابقة ولكن يظهر من حلة من علمنا ان الإثاء الأول المأخوذ منه الحمر اذا انقلب حلاً فيحل الإثاء الثاني المأخوذ منه قليل من الحمر ايضاً بل ويظهر ايضاً على القول بنجاسة الحمر فيكون الانقلاب في الأول علامة لحصول الانقلاب في الثاني ولكنه ليس بمعلوم والأحوط بل الأقوى الاحتساب عن الثاني إلا أن من العلم بحصول الانقلاب فيه كالأول (١).

بمعزٍ الإستهلاك من دون انقلاب واستحاله قطعاً بل وإجماعاً خلافاً لأبي حنيفة ( انتهى )  
( يقول ) وهذا على القول بنجاسة الحمر واضح طاهر فإنه بمعزٍ امتراح قليل منها بكثير من المايح الطاهر يمسح المايح الطاهر وان كان القليل من الحمر مستهلكاً فيه وأما على القول بطهارتها فمقتضى القاعدة وان كان ما ذكره أبو حنيفة من حوار شره بعد الاستهلاك في المايح الحلال الطاهر (ولكن) الروايات الواردة عن الأئمة الطاهرين منعنا عن ذلك جداً ، فراجع الأثره المحرمة من الوسائل الباب ١٨ .  
( وفي رواية مر من حنظلة ) قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما نرى في قدح من مسكر يصب عليه الماء حتى تذهب عاديته ويذهب سكره فقال لا والله ولاقطرة فطرت في حب إلا اهريق ذلك الحب  
( وفي رواية كليب بن معاوية ) قال كان أبو صير وأصحابه يشربون الزبد يكرهونه بأدبهم فحدثنا أما عبد الله عليه السلام فقال لي وكيف صار الماء يحل المسكر منهم لا يشربون منه قليلاً ولا كثيراً فقلت فامسكوا عن شره فاحتجنا عند أبي عبد الله عليه السلام فقال له أبو صير أن ذا حاكماً عنك وكذا وكذا فقال صدق يا أبا محمد ان الماء لا يحل المسكر فلا تشربوا منه قليلاً ولا كثيراً .  
( وفي آخر رواية عمرو بن مردان ) عن أبي عبد الله عليه السلام الواردة في السيد هكذا قلت : إذا كسرت به الماء اشربه قال لا

( وفي رواية زكريا بن آدم ) المروية في النجاسات في باب نجاسة الحمر قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن فطارة حمر أو نبيذ مسكر فطرت في قدر فيه لحم كثير وشرق كثير قال يهراق أو يطرأه أهل الدماء والكلب واللحم غسله وكله الخ .

(١) وتصيل المسئلة انه حكى عن الشيخ في النهاية انه ( قال ) و اذا وقع شيء من الحمر في الحل لم يجز استعماله إلا بعد ان يصير ذلك الحمر حلاً ( و طاهره ) كما احتمل مفتاح الكرامة والخواهر أي إلا بعد أن يصير الحمر الواقع في الحر حلاً (ولكن) ذهب جمع كثير إلى ان المراد هكذا أي إلا بعد أن يصير ذلك الحمر المأخوذ منه حلاً فيكون انقلابه علامة لتحلل الحمر الملقى في الحل ايضاً

( ثم ان هذا الجمع ) قد اختلفوا فيما بينهم فذهب قوم منهم كالمتأخرين في الأطعمة ومفتاح الكرامة والخواهر وجماعة آخرين إلى ان تحلل الأول علامة لتحلل الثاني ايضاً وذهب قوم آخرون إلى عدم كونه علامة له منهم ابن ادریس والشرائع في المسئلة السادسة من لواحق الأطعمة والمافع والتحرير والدروس وجماعة آخرون بل عن جماعة انه المشهور وهو على الظاهر كذلك ( قال ) في الخواهر ومع ذلك كله يشهد له

مسئلة ٥ - اذا قلنا بنجاسة الخمر كما هو المشهور بين علمائنا ووقع في الحمر بعض الأحسام الطاهرة ونجس بها وبقي فيها حتى تخلل الخمر وطهرت فالأقوى ان ذلك الحسم ايضاً يطهر تبعاً (١)  
مسئلة ٦ - اذا نجس الخمر بنجاسة خارجية من دم أو بول ونحوهما ثم انقلبت حلاً لم تطهر على الأقوى (٢).

التشبع لكلمات الأصحاب مع التأمل فيها والتدبر ( انتهى ) .

وكيف كان (الحق) ما ذهب اليه المشهور وذلك لما اشير اليه في المتن من عدم العلم بحصول الانقلاب في الثاني ادل على الحمر القليل المستهلك فيه مما يمنعه الاستهلاك عن الانقلاب كما في الجواهر احتماله (قل) ادل على هذا الاستهلاك والحدوصة من الحل يمنع من ذلك ( انتهى ) وهو جيد في ذلك لم يعلم بالانقلاب ومقتضى الاستصحاب حرمة بل واسته ايضاً على القول بنجاسة الحمر والظاهر ان هذا هو السر في عدم حكم المشهور بالحلية والطهارة .

( وقد أجاد كاتب المزمع ) حيث قال فيما حكى عنه اما انكر من ادريس والمحقق ونصت في التحريم كون تخلل الحمر بالحدوصة علامة على محال ما حمل فيه فيحكم ببقاء الحرمة والنجاسة اذ لا طريق الى العلم بالتحلل ولو درس المزمع ولطهر ، فافهم على الحل والطهارة ( انتهى ) وعليه فما عني غير واحد من ان طاهرهم عدم الطهارة حتى مع العلم بالانقلاب والتخلل ليس كما ينبغي .

( ودعوى ) ان التأمل الجيد مما يشرف العقبة على القطع بعدم طهره الكثير من الحل بتسوية انقلاب قابل من الحمر المستهلك فيه ، مما لا نسلمها لعدم الفرق على الظاهر في طهارة التابع بين القليل والكثير ( واما ما عني اللوامع ) من ان المشهور في التطهير بالمعلاج هو الاشتراط بغلة الحمر على المطروح فيها فلو مرحت الحمر بالحل الكثير فاستهلك في لم يطهر فهو على تقدير تسليمه والاعتراف بان المشهور هو ذلك ليس على اصغر الا من جهة عدم علمهم بالانقلاب القليل من الحمر استحدث في الكثير من الحل لا ان مع العلم به ايضاً يحكمون بعدم الطهارة ( والله العالم ) .

(١) ونقول في مصباح العقبة ( ما عني اعطه ) لكن الحمر بذلك في غير ما حرت له دة بعدم التحرر عن منه في مثل هذه موارد كقفس من التراب او الحجارة او الحصى او الاحرار لم يسه فيها وغيرها مما جرى هذا المجرى في عابه المرأة ( انتهى ) ( وعن المقدس الأردسلي ) والخراساني التعل في الطرح لعين العلاج ( ولكن الأقوى ) مذكور في المتن من الطهارة تبعاً فان مقتضى الاستصحاب لتعليق في الحمر هو الطهارة لانه من قبل ان يتبع فيه جسم طاهر كان يطهر اذا تخلل فيه كما يطهر بعد ما وقع فيه الجسم انطهر بالاستصحاب ومقتضى الاستصحاب التمهيري في الجسم الطاهر الواقع في الحمر هو النجاسة فانه بعد ما وقع في الحمر نجس فيستصحب بنجاسته الى ما بعد الانقلاب ويتعارضان الاستصحابان جميعاً لعدم كون أحدهما سبباً والآخر مسبباً بل هما في عزم واحد فيتسقان الاستصحابان وتصل المونة الى اصاله الطهارة في هذا الحال الحاضر فتأمل جيداً

(٢) وهو المحكي عن جماعة وقواء الجواهر ايضاً واستدل له بوجوب الاقتصار فيما حالف الأصل على المتيق وبأن الظاهر ان الانقلاب مما يطهر النجاسة الحمرية لا غيرها وهو جيد ( نعم ) نفقش في دالته شيئاً

## فصل

### في مطهريّة ذهاب الثلثين من العصير العنبي والزبيبي

مسئلة ١ - بعدم في المسئلة الخامسة من بحاسة الحمر انّ العصير العنبي اذا غلا ولم يذهب ثلثاه فهو ملحق بالخمر في الحرمة إجماعاً وعلى القوا. بحاسة الحمر ملحق به في النجاسة ايضاً على الأشهر الأطهر من غير فرق بين عليانه بالمار او بعيرها كما انه تقدم في المسئلة السادسة ان الاطهر ان العصير الزبيبي اذا غلا هو ملحق بالعصير العنبي المعلق في الحرمة و لبحاسة جميعاً فكما ان العنبي اذا غلا ولم يذهب ثلثاه يحرم وينجس فكذلك الزبيبي عنباً وانما حلية العصير العنبي الذي حرم بالغليان وهكذا الزبيبي على القول بلحقه بالعنبي فهي مذهب ثلثيه إجماعاً وسنّه (١) وهكذا طهارته يكون مذهب ثلثيه عند كل من قل بحاسة العصير العنبي او الزبيبي اذا غلا (٢).

مسئلة ٢ - الأقوى انه يقتضي ذهاب الثلثين الموح لبحلية العصير بل ولطهارته على القول بنجاسته أن يكون بالنار لا بالشمس او بالهواء بل الأقوى انه يمتنع ان يكون عليانه في أول الأمر ايضاً بالدار فاذا

الاصارى لأصالة عدم قول بحاسة الحمر بل مطلق النجاسة للمصاعفة واحتصاص أدله التنجس بما هو طاهر بالذات لانه هو نجس كالحمر (ولكنه) حيراً عدل عن ذلك (وقال) لكن الأقوى ثبوته (التمهي) يعني ثبوت قول النجاسة للمصاعفة

(وبالجملة) ان الخمر اذا نجست بالدم مثلاً بعد الانقلاب يستصحب نجاستها لبقائه ما هو الموضوع في نظر العرف وهو المايح الخارجى الذي لم يتغير ماهيته وان تغيرت صفته وذلك لما عرفت من عدم تغير الماهية في الانقلاب الا في الاستحالة .

(ان قلت) انما استصحب الطهارة التعليقية في الحمر من قبل التنجس بالبحاسة الخارجية واستصحابها حاكم على استصحاب النجاسة التحيزية من بعد التنجس بها الانقلاب فان الحمر من قبل أن تقطر فيها قطرة من الدم مثلاً كانت تطهر اذا انقلبت خلاً فكذلك تطهر بعد ما لا يستصحب

(قلت) كلاً فان الحمر التي تنجست بالدم مثلاً هي في نظر العرف غير الحمر التي لم تنجس بها فما كنا نيقن بطهارته طهارة تعليلية أى اذا انقلب خلاً فقد طهر هو غير ما شك فعلاً في طهارته بعد الانقلاب (وعليه) فلا استصحاب للطهارة التعليقية ولا حاكم على استصحاب النجاسة التنجزية فتأمل جيداً

(١) قال في العواهر سنة مستفيضة حدّ الاستفاضة إن لم تكن متواترة (أقول) بل هي متواترة على الظاهر كما يظهر بمراجعة الأثرية المحرمة من الوسائل الباب ٢ و ٥ و ٧ و ٨ .

(٢) فانه اذا حلّ بعد ذهاب الثلثين إجماعاً وسنّه فكذلك يطهر على القول بنجاسته بالغليان بلا شبهة فان ما دلّ على حليته في هذا الحال بالمطابقة قد دلّ على طهارته ايضاً بالالتزام لأن الحلية أخص من الطهارة فان كل حلال حاز شربه هو طاهر قطعاً ولا عكس .

نثر العصير أو علا بغير النار لم يجعل ولم يطهر ابتداءً وإن ذهب ثلثاه بالنار (١)  
 مسألة ٣ - الأقوى عدم الفرق في حلية العصير وطهارته بذهاب ثلثيه بين أن يكون حالماً وحده أو كان  
 ممزوجاً بشيء آخر من ماء أو عسل أو فاكهة أو نحو ذلك (٢) .

مسألة ٤ - لا اشكال في طهارة الإنباء تبعاً لطهارة العصير بذهاب ثلثيه (٣) وهكذا الآلات التي يستعملها  
 العامل في صنع العصير كالمطعقة وشبهها (٤) لكن الأقوى اعتبار كون الآلات موصوعة في العصير حين ذهاب  
 ثلثيه لا حارحة عنه (٥) وقال بعض علمائنا بطهارة ثوب العامل ابتداءً إذا لاقى العصير من قبل التلثين وهو  
 مشكل (٦) .

مسألة ٥ - لا فرق في معرفة ذهاب التلثين بين احتضاره بالورن أو بالكيل أو بالمساحة (٧) وقيل إن الأولين

(١) قد مضى تفصيل ذلك كله مبسوطاً في أواخر المسئلة الخامسة من محاسن الخمر فراجع ولا يعيد .  
 (٢) قد مضى أيضاً تفصيل ذلك في آخر المسئلة الخامسة من محاسن الخمر مشروحاً فراجع ولا يعيد  
 (٣) ولولا طهارة الإنباء تبعاً لكان طهر العصير بذهاب ثلثيه ممتنعاً جداً بناءً على تنجيس المتنجس كما  
 هو الحق المشهور على ما تقدم في أحكام النجاسات .

(٤) فإن المعلوم من إطلاقات الأحبار وعدم استثناء الإمام عليه السلام الآلات التي يتوقف عليها عادة  
 صنع العصير هو طهرها تبعاً لطهر العصير كما في الإنباء عيناً

(٥) فإن الطهارة التبعية هي على خلاف القاعدة والمنع من مسحها هو ما إذا كانت الآلات حين ذهاب  
 التلثين في العصير فقط طهر تبعاً له وأما إذا تنجست بالعصير من قبل ذهاب ثلثيه وكانت حين طهارة العصير بذهاب  
 ثلثيه حارحة عنه فالحكم بطهارتها حينئذ تبعاً لطهارة العصير في غاية الاشكال

(٦) بل هذا أشكل من الحكم بطهارة الآلات التي كانت حارحة عن العصير حين طهره بذهاب ثلثيه  
 والله العالم .

(٧) فإن الكدر طريق لا يجرار ذهاب التلثين مصافاً إلى أن الجميع منصوص كما يطهر بمراعاة الأثرية  
 المحرمة من الوسائل (وفي رواية عقبة بن خالد) عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الباب ٨ في رجل أخذ عشرة  
 أرطال من عصير العنب صبّ عليه عشرين رطلاً ماءً ثم طبخهما حتى ذهب منه عشرون رطلاً وبقي عشرة  
 أرطال أيسلح شرب تلك العشرة أم لا فقال ما طبخ على الثلث فهو حلال

(وفي رواية ابن أبي يعقوب) عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الباب ٢ قال إذا راد الطلا على الثلث أوقية  
 فهو حرام والمراد أن عصير العنب وهو المعبر عنه بالطلا إذا طبخ ولم يذهب ثلثاه وبقي ثلثه بل بقي أكثر  
 من الثلث ولو أوقيه فهو حرام (قال في مصباح الفقيه) فإن في تحديد الرائد بالأوقية شهادة على أن العشرة  
 في المزيد عليه بالوزن (انتهى) وهو حيّد .

(وفي موثقتي عماد) المرويتين في الباب ٥ تصريح بالكيل (عني أحديهما) ثم تكيله كله فتطهر كم الماء  
 ثم تكيل ثلثه الح (عني أخريهما) فكله شيء واحد حتى تعلم كم هو (بل فيهما تصريح بالمساحة) أيضاً (عني  
 أحديهما) وتجعل قدره قصه أو عوداً فتحدّها على قدر ختمته الماء الح (وفي أخريهما) ثم تضع فيه مقداراً

أحوط بل قيل أن خصوص الأول أحوط (١).

مسئلة ٤ - قل بعض علمائنا أن العصير إذا علا ثم صار دساً يطهر وإن لم يذهب ثلثاه (٢) وهو قول

ضعيف

## فصل في مطهرة الإسلام

مسئلة ١ - الإسلام من المظهورات باتفاق علمائنا (٣) فيطهر بالإسلام بدن الكافر بل وشعره وطفره ووجوهه (٤) بل وصلاته المتصلة به الطهارة من المسلم كالساق والسحمة والدمع والحدودك (٥) نعم الحكم بطهارة نيته التي كانت عليه حين أسلم الملاقاة لحسمه مع الرطوبة في حال كفره مشكل جداً (٦) كما أن الحكم بطهارة بدنه

وحدته حيث يملح الماء الح ( وفي رواية إسماعيل ) في الباب ٥ أيضاً واحديث مقداره يعود ثم طمسته طمحةً قليلاً حتى يذهب ثلثاه النجس .

(١) قل في الحواهر وإن كان الأحوط الأولين ، منى الوزن والكيل (ثم قل) بل قيل الأول ( انتهى ) ( قول ) وأما وجه الأحوطيه في الأولين كون الاحتياط بهما أدق وأضبط من المساحة كما أن الوزن أدق وأضبط من الكيل والمساحة جميعاً .

(٢) حكى هذا القول عن اللوامع والجامع وصنفه الحواهر (فقال) ضعيف كمستنده من أصالة الطهارة ولا باحة وإطلاق دليل طهارة الدرس وحله (قل) لو حوّل الحروج عنه بما عرفت يعنى بمادل على حرمة العصير ونعاسته إذا علا ( ثم قال ) وأصنف منه التمسك ، بإدراجه حيث في الاستعانة أنه هو ليس منها قطعاً ( انتهى ) وهو كذلك

(٣) كما أنك قد عرفت في المحاسن أن الكافر يحس باتفاق علمائنا فيما سوى الكتابي فيه خلاف فقهرأ يكون الإسلام مطهراً للكافر إذا أسلم لتبدل الموضوع إلى موضوع آخر طاهر ومن هنا نرى الخلاف في مطهرته في الحواهر بل عن المنتهى والذكرى وعمرهما الإجماع عليه صريحاً

(٤) وفي الحواهر بمعنى القطع بدات وهو كذلك إذا الشعر والظفر ووجوهها مما تعد من أجزء البدن (٥) وهو طاهر الحواهر أيضاً ممثلاً له بصدى إضافة الأمور المذكورة للمسلم (وهو المفهوم) من محكي البيان أيضاً حيث قال والفصالات الطهارة من المسلم إذا كان علمه بحاجته حارجه لم يطهرها الإسلام ( بل وهو صريح شيخنا الأتصاري أيضاً ، إذ صرح أن الإسلام يطهر به بدن الكافر وعرقه الكائن عليه حال الكفر وسائر الرطوبات الكائنة على بدنه المنتجة به ) ( انتهى ) .

و بالجملة أن الفصالات المذكورة هي مما تعد من أجزء البدن فتطهر بطهارته شرعاً كما في مفتاح الكرامة من التأمل في طهارة عرقه ليس كما يتقضى .

(٦) وقد احتاط فيها صاحب المروء بل طاهر الحواهر هو الحكم بمحاسته وعقله بالاعتصار على المتيقن (قال)

إذا تمتنع عن أعيان النجاسة وقد زالت العين في حال كمره وبقي تطهيره فعلاً مشكلاً أيضاً، وإذا بالمثل في حال كمره ولم يسل ذكره حتى حلف ثم أسلم فالحكم حينئذٍ بعدم وجوب غسل ذكره وأنه مما طهر نعماً لديه في غيه إلا شكال (١).

مسئلة ٣ - إذا أسلم الأبوان فكما اتفهما يطهران بالإسلام فكذلك يطهران ولدهما نعماً (٢) وإذا أسلم احدهما فالولد تابع لمن أسلم منهما (٣)

بل هو مقتضى الدليل و احتمال طهارته نعماً لا شاهد له (انتهى) وهو كذلك فإن ثبانه في الصورة المذكورة هي كسائر الأشياء الملافة للعين النجس برطوبة فيجب تطهيرها .

(١) فإن الإسلام مما يطهر النجاسة الدنية عن الكفر لا النجاسة الماشية عن الأعيان المحضة من بول أو دم ونحوهما .

(و من المحجب ) تقوية الجواهر القول بالطهارة استناداً الى عدم تأثير النجس بالنجس عند الكافر المحجب لم يتأثر بول ونحوه و السيرة وبطلان السنة عن الأمر بذلك مع علته .

(وقد نعت العروة ) في تقوية هذا القول والكل ضعيف فإن عدم تأثير النجس بالنجس ممنوع خصوصاً مع اختلاف الآثار من العدد ونحوه و في كيفية التطهير كالغسل والتراب ونحوه والسيرة على عدم التطهير في الصورة المذكورة غير معلومة ومثلها حلول السنة و ذلك لكفاية إطلاقات أدلة التطهير من المحاسن كما لا يخفى

(٢) قال في الجواهر في الجهاد في الطفل المسمى مع أبيه و إن حكمه حكمهما ( ما لفظه ) ذكرنا أو انني تابع لأبويه في الإسلام والكفر و ما ينشعب من الأحكام كالطهارة والنجاسة وغيرهما ما لا خلاف احده فيه بل الإجماع بقسميه عليه ( انتهى ) .

(٣) قال في الجواهر في المطهرات و نعت ولد في الطهارة ما لا سلام سواء كان أمّاً أو أماً إلحاقاً بأشرف الأبوين ( انتهى ) و ( قال في الجهاد ) في ديل التعليق على قول المحقق فإن أسلم أو أسلم احدهما نعم الولد ( ما لفظه ) ما لا خلاف أحده فيه كما اعترف به بعضهم كحالهم قبل المسمى (قل) قال حصص من عيانت سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل من أهل الحرب إذا أسلم في دار الحرب فظهر عليهم المسلمون بعد ذلك فقال إسلامه إسلام لمعه ولولده الصغار وهم أحرار وولده و متاعه و رقيقه له فأما الولد الكبار فهم في يدي المسلمين إلا أن يكونوا أسلموا قبل ذلك .

(ثم ساق الحديث الى ان قال ) مصافاً الى قاعدة ان الإسلام يعلو ولا يعلى عليه والى حقوق الولد بأشرف أبويه في الحرية في الإسلام أولى وحينئذٍ فهو مسلم وإن سبي مع الكافر معها مع فرس الإسلام الآخر من أبويه ولو في دار الحرب (انتهى) وذكر في الرئيس في الجهاد نحو ذلك عيماً

(افول) ولولا عدم الخلاف في المسئلة لكان للمناقشة في المقام مجال واسع فإن رواية حصص المتقدمة المروية في جهاد الوسائل في باب ان المشرية إذا أسلم في دار الحرب وإن كانت صريحة في تبعه الولد لأبيه في الإسلام ومقتضى إطلاقاتها انه تابع له وإن كانت الأم كافرة ولكن تبعته للأم إذا أسلمت وكان أبوه كافراً غير مستعادة منها وقاعدة ان الإسلام يعلو ولا يعلى عليه ليست بواضحة الدلالة للمقدم و تسرية لحقوق الولد بأشرف أبويه

مسئلة ٣ - لاختلاف بين علمائنا في ان الكافر الأصلي أي من ولد على الكفر اذا أسلم فالإسلام مطهر له وهكذا المرتد الأصلي أي من ولد على الكفر وأسلم ثم ارتد فإذا أسلم ثانياً فلا خلاف أيضاً في قبول إسلامه وأنه مطهر له وأما المرتد عن طهرته أي من ولد على الإسلام وارتد ثم أسلم ثانياً ففي قبول إسلامه وطهرته خلاف (١) والأقوى انه يقبل إسلامه ويترتب عليه أحكامه ومنها الطهارة إلا أحكاماً ثلاثة . وهي وجوب قتله

في الحرمة الى المقام قياس لا نقول به وأولويه المقام عنه غير مقطوعه والمظنونة عنها على فرض تسليمها مما لا تعدى فتأمل جيداً

(١) فمن طهر المعظم وصريح بعضهم ان المرتد العطري لا يقبل منه إسلامه ولا يترتب عليه أحكامه مطلقاً وهو الذي فوّاه الحواهر (وعن التحرير) والشهيدين ولعلامة العلامات في الموخر والمهدد وجماعة من متأجري المتأخرين منهم المحقق القمي انه يقبل إسلامه ويترتب عليه أحكامه ومنها الطهارة إلا الأحكام الثلاثة المذكورة في المتن (وقد يعسر) عن هذا القول بعدم قبول إسلامه طاهر أو قوله «باطناً» (كما انه قد يعسر عنه) بقبول توبته فيما بينه وبين الله

(وعلى كل حال) قد اختار هذا القول مضافاً الى من سمعت شيخنا الأنصاري ومصباح الفقيه وجملة ممن تأخر عنهما (وعن ابن الحنيد) من أصحابنا وعن العامة عموماً عدم الفرق بين المرتد المملوك والعطري أداً وأنه في الجميع يستتاب فإن تاب والآفة قتل وهو من امن الحنيد مع المصوم الآية المصرية بعدم الاستتابة في الثاني صحيح جداً .

﴿وكيف كان﴾ ان في المرتد اخباراً كثيرة كما يظهر من اربعة الوسائل ابواب حدد المرتد من ومراجعة الوافي أيضاً باب حدد المرتد وهي على اقسام اربعة :

﴿القسم الاول﴾ مادل على قبول توبة المرتد وليس فيه دلالة على كونه حلياً او فطرياً (كرواية محمد بن مسلم) عن أبي جعفر عليه السلام في حديث قال فيه . ومن برأ من دين الله فهو كافر ودمه مباح في تلك الحال إلا ان يرجع ويتوب الى الله مما قال .

(ورواية غير واحد من أصحابنا) عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليه السلام في المرتد يستتاب فإن تاب والآفة قتل (ورواية محمد بن دراج) وغيره عن احمد بن محمد في رجل رجع عن الإسلام قال يستتاب فإن تاب والاقتل النج (ورواية الثلاثة) عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام المرتد تغرل عنه امرأته ولا تؤكل ذبيحته ويستتاب ثلاثة ايام فإن تاب والاقتل يوم الرابع الى غير ذلك من الروايات

﴿القسم الثاني﴾ مادل على عدم قبول توبة المرتد وليس فيه ايضاً دلالة على انه مملوك او فطري (كصحيحة محمد بن مسلم) قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن المرتد فقال من رجع عن الإسلام وكفر بما امر الله على محمد بن الله بعد إسلامه فلا توبة له وقد وجب قتله وبات منه امرأته ونفسه ماله على ولده

(والظاهر) ان المراد من قوله عليه السلام بعد إسلامه أي بعد أن كان مسلماً فيشمل المملوك والعطري جميعاً لا بعد أن أسلم والا فتكون الصحيحة طاهرة في عدم قبول التوبة من المرتد المملوك وهو باطل بالإجماع والمنع .

﴿القسم الثالث﴾ مادل على قبول توبة المملوك وهو ما ورد في نهي باحبة الدين كانوا انصارى فأسلموا



وميمونه زوجته يوم ارتد فتعبد منه عدة الوفاة وتزوج غيره ان شئت وانتقل أمواله الى ورثته فهذه الاحكام

ثم رجعوا عن الاسلام و ما سياتى من صحيح على بن جعفر و مرفوع عثمان .

**(القسم الرابع)** ما دل على عدم قبول توبة العطري (كموتقة عمار الساطي) قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول كل مسلم بين مسلمين ارتد عن الاسلام وحده تجزأ توبته وكذا توبته في دينه مباح لمن سمع ذلك منه وامرأته بائنة عنه يوم ارتد ويقسم ماله على ورثته ويعتد امرأته عدة المتوفى عنها زوجها وعلى الامام أن يقتله ولا يستقيبه .

(وروايه عثمان مرفوعاً والصدق مراسلاً) فلا كتب عامل امير المؤمنين عليه السلام اليه اني اصبت قوماً من المسلمين زندقه وقوماً من النصارى زنادقة فكتب اليه اما من كل من المسلمين ولد على العطرة ثم تردى فاضرب عنقه ولا تستدبه ومن لم يولد على العطرة فانه جاهل بالغيب وامّا النصارى فمأهم عليه أعظم من الزندقه . (وصحيفة الحسين بن سعيد) قال قرأت سطراً رجلي الى ابي الحسن الرضا عليه السلام رجل ولد على الاسلام ثم كفر واشرك وخرج عن الاسلام هل يستتاب او يقتل ولا يستتاب ؟ فكتب عليه السلام يقتل (وصحيفة على بن حمزة عليه السلام) عن ابيه ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن مسلم منصرف قال يقتل ولا يستتاب قلت فنصراني أسلم ثم ارتد قال يستتاب فان رجع والا قتل .

(ومقتضى الجمع بين جميع الأخبار) بانقسامها الأربعة وحمل المطلق منها على المقيّد هو قبول توبة المالك وعدم قبول توبة العطري سيما بشهادة رواية عثمان والصدق وصحيفة على بن حمزة عليه السلام المصرحتين بالتفصيل بين العطري فلا تقبل توبته والمالك تقبل .

**(ثم انه يقع الكلام)** في ان ما دل على عدم قبول توبة المرتد الصريح في العطري كما في القسم الرابع او المجهول عليه كما في القسم الثاني هل هو عدم قبول توبته بالنسبة الى تمام احكام الاسلام ومنها الطهارة فاذا أسلم لم يظهر حسمه ولم تصح عباداته او هو قبول توبته الا بالنسبة الى الاحكام الثلاثة فقط وهي وجوب قتله وبينونة زوجته وتقسيم أمواله على ورثته فاذا أسلم طهر حسمه وصحت عباداته .

**(الأقوى كما ذكرنا في المتن هو الثاني)** وذلك لأمور :

**(الاول)** ان ما دل على عدم قبول توبة العطري وإن كان في بدو الأمر قد يتحيز منه انه بالنسبة الى تمام الاحكام الا ان المراد منه بقرينة قوله عليه السلام في الأخبار المتقدمة ودمه مباح في تلك الحال الا ان يرجع ويتوب او يستتاب فان تاب والا قتل او نحو ذلك مما تقدم وعرفت انه لا توبة له بالنسبة الى القتل فالحكى يستتاب فان تاب والا قتل والعطري لا توبة له ولا يستتاب بل يقتل لاجماله

(هذا مضافاً) الى ان ذكر خصوص الاحكام الثلاثة في صحيفه تجزأ من مسلم وموتقة عمار هو من قبيل احتيقن في مقام التعاطف بل من قبيل افتراء الدليل بما يصلح للقرينة فلا يعقد معه الاطلاق بالنسبة الى جميع الاحكام بل المتيقن منها هو الثلاثة فقط وبالنسبة الى باقى الاحكام مرجع الى إطلاق ما دل على ان الاسلام شهادة أن لا اله الا الله والتصديق برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مثل روايتي سماعه وجعل المتقدمين في المسئلة الثالثة من بحاسة الكاهن .

الثلاثة تجري عليه ولو بعد توثقه ورجوعه الى الاسلام ثانياً .

وأما قوله عليه السلام في دين رواية سماعة به حقت الدماء وعليه حرث المناكح والموارث والعطرى خارج عنه بالتخصيص فيكون نتيجة صم رواية سماعة الى ما ورد في العطرى هكذا ان الاسلام شهادة ان لا اله الا الله والصديق رسول الله صلى الله عليه وسلم به حقت الدماء وعليه حرث المناكح والموارث إلا الاسلام العطرى فلا يحق به دمه ولا يبقى روحه المسلمة في حالته ولا يرث هو من مورثه بل يرثه وارثه من حين ارتداده

بل ويرجع ايضاً الى إطلاقات أحاديث التوبة وانها تقبل من التائب من قبل أن يحصره الموت أى من قبل أن يعاين أمر الآخرة كما فسّر في الحديث فإنها مما تشتمل التوبة عن الذنب والكفر جميعاً وقد عُدل بها ولو قتها بابن في الوافي في آخر كتاب الكفر والايمان فالعطرى إذا أسلم وقاب فهو من جزئياتها المستدجة تحتها .  
وأما قوله تعالى إن الله لا يعمر أن يشرك به ويعمر ما دون ذلك فهو محمول على ما اذا مات على الشرك لاما اذا تاب ورجع إلى الاسلام والتوحيد .

﴿ الثاني ﴾ قوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة فإن مفهومه أن من يرتدد منكم عن دمه ولم يمت وهو كافر بل أسلم ثانياً ومات على الاسلام فلا يحبط أعماله ومن المعلوم ان عدم الحبط علامة لقبول إسلامه بعد ارتداده كما ان إطلاق المرتد في الآية الشريفة مما يشمل الملئ والعطرى جميعاً ولا وجه لتخصيصه بالأول فقط كما لا يخفى

(ونظير مفهوم الآية) منطوق رواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام المروية في الوافي في آخر باب التوبة من كتاب الكفر والايمان قل من كان مؤمناً فعمل حراً في إيمانه ثم أصابته فتنة فكفر ثم تاب بعد كفره كتب له وحوسب ما كان عمله في إيمانه ولا يبطله الكفر اذا تاب بعد الكفر

(ورواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام) في الباب المذكور قال من كان مؤمناً صحيحاً وعمل في إيمانه خير أتم أصابته في إيمانه فتنة فكفر ثم تاب وآمن قال يحسب له كل عمل صالح عمله في إيمانه ولا يبطل منه شيء فإن عدم الحبط في الروايتين مقتضى تصريحهما به هو علامة واضحة لقبول إسلام المرتد بعد ارتداده وإطلاق المرتد فيهما كما إطلاقه في الآية مما يشمل الملئ والعطرى جميعاً .

﴿ الثالث ﴾ ما استدله الشهيد الثاني في حدود الروضة والمسالك (وفيل) انه من أقوى أدلة القائلين بقول اسلام العطرى فيما سوى الأحكام الثلاثة ولعله كذلك .

(ومحسّله) ان المرتد العطرى ان قلنا انه بمجرد ان ارتد عن الاسلام حرج عن التكليف الشرعية من صلاة وصيام ونحوهما فلا يكون بعد ارتداده مكلفاً بشيء أصلاً وإن عاش ما عاش فهذا باطل بالضرورة فإنه حتى عاقل قادر فكيف يرتفع عنه القلم ويكون كالبهائم .

(وأما ما ادّعه الحواهر) من امكان منع القطع بعدم سقوط التكليف عنه لظهور الأدلة في تنزيله منزلة الميت (صحيح جداً) فإن تنزيله منزلة الميت في اعتداد روحته منه وقسمه أمواله على ورثته مما لا يدل على تنزيله منزلة الميت في تمام الجهات والألواح الفصل على من مسّه وهو حتى وهذا ايضاً باطل بالضرورة (هذا كله) اذا قلنا ان العطرى قد خرج عن التكليف بمجرد ارتداده وأما اذا قلنا ان التكليف باقية في

حقه على حالها فهذا مما يدل على حوار اسلامه وطهارة حمله به وذلك لاشتراط عباداته بالاسلام والطهارة كما لا يخفى

(ودعوى حوار كونه طاهراً بالنسبة الى نفسه حاشته دون غيره مما لا ترجع الى محصل (ومثلها دعوى سقوط الاشتراط) بالطهارة بالنسبة اليه خاصة فتصح أعماله وان كان محضاً شرعاً فإنها دعوى بالادلة ومجرد تعقلها شوق لا يوجب المصير اليها إلتفاتاً

(وأضعف من الصحيح) دعوى أن نفاء التكليف في حقه مما لا يسيء امتناع إسلامه وطهارته به فإن الإمتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار (قل في الحوار) وله إصدار كثيرة في الشرع (انتهى) فإن الامتناع وإن فرض أنه طراً لا اختيار ولكنه بعد أن طراً وحدث لا ينفصل بقاء التكليف معه من الحكيم العادل مع التعمد الى امتناع صدور العمل من المكلف فعلاً في هذا الحال وهذا واضح طاهر لا يسمى الارتباك فيه

(وأما ما شتهر على الألسن) من أن الامتناع بالاختيار لا يسيء لاختياره فمعناه أنه لا يفتح العقاب عليه لأنه قد نشأ من سوء اختيار المكلف لأنه يصح التكليف معه فعلاً .

﴿ومما يؤيد المطلوب﴾ من قبول إسلام الفطري الذي في الأحكام الثلاثة بل يدل عليه دلالة واضحة ما ذكره الحواضر في الحدود مع أنه ممن لا يرى قبول إسلامه وهو تصريح غير واحد بأن المرتد عن الدين يقضى صلوات أيام ردته وإن كان عن فطرة (قال) بل ولا خلاف معتد به فيه عندهم بل حكى عن غير واحد الإجماع عليه (قال) بل في ناصريات المرتضى إجماع المسلمين على ذلك وهو لا يتم إلا على قبول توبته في غير الأحكام المبرورة (انتهى) وهو جيد .

﴿ومما يؤيد المعاد وبإيضاح﴾ قوله تعالى إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفراً لم يكن الله ليغير لهم ولا يهديهم سبيلاً فإن قوله إن الذين آمنوا يشمل بطلاقه المؤمن الأصلي أيضاً أي من ولد على الإسلام ويظهر منه امكان أن يؤمن ثانياً بعد الكفر والآن لم يقل حل وعلا ثم آمنوا وهذا واضح

﴿ثم إن﴾ من جمع ما ذكر الى هنا يظهر لك ضعف القول الأول في مسئلة عدم قبول اسلام الفطري وعدم ترتب أحكامه عليه مطلقاً (وضعف أدلة الحوار له) من استصحاب كفر الفطري بعد أن أسلم واستصحاب استحالة إجماع كشف اللثام في ادوار ثلث على عدم قبول توبته وقول أبي جعفر عليه السلام في صحيحه تجوز مسلم المتقدم (ولا توبه له) ومرسل عثمان بن عيسى المروي في الوافي في باب الشك من كتاب الكفر ولا يمان عن أبي عبد الله عليه السلام قل من شك في الله تعالى بعد مولده على الفطرة لم يبعث الى خير أبداً (في الاستصحاب) منقطع بامتناع ما دل على أن الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله والتصديق بمرسول الله عليه السلام وبإطلاق ما دل على قبول التوبة الى قبل حصول الموت ومعينة امر الآخرة

(وأما إجماع كشف اللثام) على عدم قبول توبته فهو دليل لسي والمقبض منه عدم قبول توبته بالنسبة الى القتل أو الأحكام الثلاثة دون غيرها ولو سلم أن المراد هو بالنسبة الى تمام الأحكام فهو غير محدد بعد كون المسئلة خلافية كما عرفت .

مسئلة ٢ - قال بعض علماءنا (١) من قال بقول إسلام المرتد الفطري الآ في الأحكام الثلاثة أعني وحيث قتله وبينونة زوجته يوم ارتد وانتقال أمواله إلى ورثته أن المرتد الفطري إذا أسلم وقاب صحت معاملاته

(وأما قول أبي جعفر عليه السلام) فلا نوبة له وإن كان طاهره في مدو لا أمر به بالنسبة إلى إمام الأحكام كما أشير قبلاً ولكن قد عرفت الجواب عنه بما لا مزيد عليه فلا تعيد .

(وأما مرسل عثمان) فلا بد من حمله على حال ذلك فقط لأعلى ما هم حال رواله وحصول اليقين له تأييداً بالله تعالى والتصديق برسول الله صلى الله عليه وآله وذلك محمداً بين أدلة الثبوت وأنها مما نقل الي قبل حصول موت **﴿ وأما القول الثالث في المسئلة ﴾** من عدم الفرق بين المكي والفطري وأنه في الجميع يستتاب فإن تاب والآ فتدفعه مما لا يحتاج إلى البيان بعد النصوص المديدة السابقة للإستتابة في التام وقد أشيرنا في صدر لمسئلة أن ذلك من أبي الجنيد عجيب جداً .

(ووردك والمقام) أن تأييد الشهيد الثاني لهذا القول أعجب (قال في حدود المسالك) ويظهر من أبي الجنيد أن الإرشاد قسم واحد وأنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل (إلى أن قال) ومعلوم الأدلة المعتمدة تدل عليه وتخصيص دعوتها وتقييد مطلقها برأيه عمد لا يعلم عن إشكال ورواية على أبي جعفر ليست صريحة في التفصيل إلا أن المشهور بل المذهب هو التفصيل (انتهى)

وأنت خير من النصوص السابقة للإستتابة في الفطري ليست مقتصرة بموافقة عثمان وصحيفة على بن جعفر عليه السلام بل مرفوعة عثمان وصحيفة الحسين أيضاً صرحنا بعدم الإستتابة فيه ومعه كيف يمكن الميل إلى عدم الفرق بينهما أصلاً (وأعجب من هذا كله) ما يظهر من مصباح العقبة من اختيار جماعة من المخاضرين هذا القول .

(١) هو الشهيد الثاني في حدود الروضة (قال) فلولم يطلع أحد عليه يعني المرتد الفطري أولم يقدر على قتله أو تخرق قتله بوجه وقاب قبلت أو شهيد بينه وبين الله تعالى وصحت عباداته ومعاملاته وطهر بدنه ولا يعود ماله وزوجه إليه بذلك عملاً بالإستصحاب ولكن يصح له تجديد العقد عليها بعد المدّة وفي جوازه فيها وجه كما يجوز للزوج العقد على المعتدة عنه مائناً .

(وقال في حدود المسالك) ويجوز له تجديد العقد عليها بعد المدّة أوفيهما على احتمال الح (وتبعه في ذلك صاحب العروة) فقال لكن يملك ما اكتسبه بعد النوبة ويصح الرجوع إلى زوجته بمقد حديث حتى قبل خروج المدّة على الأقوى (انتهى) .

وقد وافق العروة في هذه الفتوى جمع من أعلام المحققين وأفاضلهم (واعترض الحواجر) في الحدود على الشهيد الثاني (فقال) بعد نقل ما تقدم آنفاً في آخر المسئلة السابقة من المسالك في تأييد أبي الجنيد من عدم الفرق بين المكي والفطري وبعد تضعيفه له بقوله لا يسعى أن يسطر بعد استقرار مذهب الإمامية على خلافه (مدلفظه) .

ونحو ذلك ما وقع له من الإضطراب في قبول نوبة المرتد الفطري باطناً وحمل من ذلك عود زوجته إليه بمقد حديث بعد المدّة أوفيهما في احتمال كالمطلقه مائناً مع أن بينونة الروضة أحد الأحكام الثلاثة التي قد عرفت

كما صحت عاداته فإذا لم يقدر على قتله أو تأخر قتله بسبب من الأسباب صح له لعقد على زوجته بمقد جديد بعد العدة بل وقد خروح العدة وهذا مشكل جداً (١) والأحوط هو أن لا يتزوج بأحد لزوجته ولا بغيره لاني العدة ولا في حارج العدة وأن لا يعامل مع نفسه معاملة من يملك بل معاملة من لا يملك كالصيد بناءً على أنهم لا يملكون والله العالم .

## فصل

### في مطهرية الانتقال في الجملة

مسئلة ١ - حكى عن بعض علمائنا (٢) أن الانتقال هو من المطهرات وهو في الجملة حق صحيح فإذا انتقل الدم مثلاً من الإنسان أو من حيوان آخر دى نفس سألته بالمعنى المتقدم في بحاسة الدول والعائط الى النبق أو الى حيوان آخر لا نفس له سائلة ودم يصير على ذلك زمان يصدق معه الإضافة الى المقتل اليه (٣) طهر الدم وإن لم تحصل معه الاستحالة الحاصلة في انتقال الأعيان النجسة كأثر آء الدول أو العائط أو الدم الى عروق المسامات والأشجار بعد إلقائها في المراعي والساتين فإن انتقالها اليها ليس الا من الاستحالة و تبدل الحقيقة والماهية لأن الانتقال من مكان الى مكان آخر وإذا شك في صدق الإضافة الى المقتل اليه كما في حال امتصاص النبق دم الإنسان من جسمه أو من غير لم يحكم بالطهارة (٤) وأوضح من ذلك إذا علم بعدم الإجماع على عدم قبول التوبة بالنسبة اليها بل يقتضى إطلاق البيسوة واعتدادها منه عدة الوفاة خلاف ذلك أيضاً والله العالم (انتهى) .

(١) ووجه الإشكال أن قول أبي عبدالله عليه السلام في موثقة عنار المتقدمة و امرأته ما نسه عنه يوم ارتدت ويقسم ماله على ورثته وتعتد امرأته عدة المتوفى عنها زوجها الح بل وقول أبي حمزة عليه السلام أيضاً في صحبة محمد بن مسلم ومات منه امرأته وتقسم ماله على ولده ماله ظهور في أن الارتداد عن العطرة هو بمنزلة الموت عند الشارع ولو بالنسبة الى المكاح والأموال لا بالنسبة الى تمام الأحكام ومعه يشكل الفتوى بصحة العقد على روحته في العدة أو في حارج العدة أو على غير روحته وهكذا بالنسبة الى اكتساب الأموال وتملكها لها .  
والأحوط هو ما ذكرناه في المنس من عدم الترويج بأحد وأن لا يعامل مع نفسه معاملة من يملك ولا يترك هذا الاحتياط سيما في الأول فإنه الفرج وأمر الفرج شديد كما في الحديث المروي عن أبي عبدالله عليه السلام فراجع الوسائل في آخر ابواب مقدمات المكاح وآداه

(٢) بل يظهر من الجواهر أنه قال بذلك غير واحد من اصحابنا بل ادعى نفي الخلاف فيه بل الصرورة (٣) ويظهر اعتبار ذلك من الجواهر أيضاً .

(٤) قل في الجواهر فلو شك في انتقال الاسم بعد الانتقال الى الجسم كما اذا دخل شيء من المحاسات المتعلقة بذوات النفوس في بطون غير ذوات النفوس ولم يستقر فيها حتى يتبدل الاسم لم يحكم بالطهارة (انتهى) وهو جيد لاستصحاب المجاسه بعد القطع بعدم تبدل الموضوع وبفائه على حاله اد المفروض عدم الاستحالة و عدم تبدل الحقيقة والماهية سوى الانتقال من مكان الى مكان آخر .

صدق الإصافه الى المنقلب انه كما في دم العلق وهي الدّويه السودا والتي تمتصّ الدّم وتكون بمنزلة الكيس فإن الدم الذي يمتصّه حتى يتفتح ويصير أصناف ما كان من قبل الإمتصاص هو مما يشب الى المنقلب عنه (١) من ابن اوحوان سواء كان الدم بعد في بطنه أو قد بعد الإمتصاص كما هو الغالب دون المنقلب انه

## فصل

### في مطهريّة زوال العين عن بدن الحيوان

مسئلة ١ - اذا زالت عين النجاسة عن بدن الحيوان فبدنه طاهر من غير حاجة الى تطهيره بالماء فإذا أكلت الهرة مثلاً ميتة ثم رآها نثرها من دم واحد ثم شرب من ماء قليل لم يتنجس بذلك الماء (٢) وهكذا ساير الحيوانات

(١) كما صرح به العروة (فقال) ولا بدّ من كونه على وجه لا يسد الى المنقلب عنه ولا لم يطهر كدم العلق بعد مصّته من لا ابن (انتهى) وهو ايضاً حينئذ لا يدرج الدم حينئذ تحت مدوّل على نجاسة دم لا ابن ونحوه مما له نفس سائلة .

(٢) كما هو المشهور على ما صرح به كل من الحدائق ومفتاح الكرامة في الاسرار وحكى ذلك عن غيرهما ايضاً فتنبهوا الجميع الى المشهور اهم قالوا ان الهرة اذا أكلت ميتة ثم شربت من ماء قليل لم يتنجس بذلك الماء غابت أم لم تغب ( و الظاهر ) ان ذكر الهرة في كلامهم إنما هو للتشبيه والآ فم يرد في شأنها بالخصوص آية اورواية .

(وبما يؤيد) ذهب المشهور الى ذلك بل يدلّ على اتفاقهم عليه ما عن المنتهى من انه ليس لأصحابنا الا قول واحد وهو الطهارة بزوال العين (وعن طاهر الخلف) أوصر بها الإجماع عليه (وعن كشف الأستار) معنى الشك عنه (ولكن مع ذلك كله) قد حكى عن مجمع الزهبي ان رفع هذه الحاسة المعلقة في غيبة الأشكال (وعن بعض) مشايخ شيعة الأندلس اختيار ذلك (وفي الحديث) وقيل بالحاسة لأصالة البقاء عليها .

(وعن نهاية العلامة) التفصيل بين أن لا تعب الهرة وبين أن يعيب فهي الأولى بحسب وهي الثاني طهارة لاحتمال ولوعها في ماء كثير فإذا شربت من الإتياء لم يحكم بنجاسته (قال) لا يستصحب طهارته (انتهى) وهو أحد أقوال الشافعية والحنابلة ولهم القول بالطهارة مطلقاً والقول بالحاسة مطلقاً ﴿ ثم ان ما استدلل به لمشهور ﴾ ويمكن الاستدلال به أظهار بدن الحيوان بعد زوال العين عنه أمور عديدة .

﴿ الأول ﴾ الأخبار السنية للناس عن سؤر الهرة ولسماع وهي كثيرة كما يظهر بمراجعة الباب ١ و٢ من أسرار الوسائل (قال في المدارك) في تقريب الاستدلال بها (بالعطف) لأنها بمعنى الهرة وغيرها من السباع لا تكاد تنفك عن الحساسات خصوصاً الهرة فالعالم بمنشأها للحاسة متحقق في أكثر الأوقات ولولا ذلك للزم صرف اللفظ الظاهر الى الفرد النادر بل تأخير البيان عن وقت الحاجة وأنه محتج عقلاً

## فصل

### في مطهرة غيبة المسلم عن النظر

مسئلة ١ - اذا تحسب من المسلم او ثوبه او شيء آخر مما هو تحت يده واختصره وعاب عن النظر

(انتهى) وقد أشار الى هذا التعريف بسحو الاجتنار صاحب الحدائق وحكى عن افعالها ايضاً (اقول) والعمدة من هذه الاخبار ما دل على طهارة سؤر الساع كالأسود والعهود والعمود وسحوها وانها لا تسكن الا البراري والقفار ولا تعيش الا بعيد العيون والبرية وهي عالة من ذوى النفوس السائلة وميتتها بحسب فمع هذه العلة اذا حكم الشارع بطهارة سؤرها علم ان مجرد روال العين عنها مما يكفي في طهارتها .

﴿الثاني﴾ موثقة بخار بن موسى عن ابي عبدالله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٤ من الأسناد الدفعية للناس عن سؤر الحمامة وكل ما ذكر لحمه وسؤر الدار والصقر والعقاب وكل شيء من الطير قال عليه السلام: إلا أن ترى في مقارها دماً فإن رأيت في مقارها دماً فلا تتوسأ منه ولا تشرب (ورواها الوسائل) بطريقين آخرين ايضاً فيهما ريدة قال وسئل عن ماء شربت منه الدجاجة قال إن كان في مقارها قدر لم يتوسأ منه ولم يشرب وإن لم تعلم أن في مقارها قدرأ تتوسأ منه واشرب .

(وتقریب الاستدلال بها) واضح فإن مقار الدار والصقر والعقاب مل والدجاجة ايضاً مما لا يبعث عالة عن المعصية لاغتيادها بأكل الحيف والميتة او القدر فاذا ففي الإمام عليه السلام اليأس عن سؤرها حاله يرفى مقارها دماً علم ان مقارها يطهر بمجرد روال العين عنه من غير حاجة الى تطهيره بالكر أو الحارث

﴿الثالث﴾ الاخبار المأونة للناس عن سؤر الفارة وعما تقع فيه الدرة وتخرج منه حية من قبل أن تموت وقد مضى تفصيلها في كراهة سؤر الفارة او لاشبهه في ان يول الدرة وحرثها بحصان فاذا حكم الإمام عليه السلام بطهارة ما وقعت فيه الدرة وخرجت منه حية علم ان مخرج بولها وحرثها مما يطهر بروال العين عنه (قال شيخنا الانصاري) ويؤيده الاخبار الدالة على طهارة الماص اذا خرج منه الفارة حية مع انها لا تبتعد عن سداسة موضع بعرها ومخرج منبها (وقال في مصباح الفقيه) فهل تستنحي بعد البول وتسبح في الشطوط والأنهار حتى يتحقق احتمال المطهر الشرعي بالنسبة اليها (انتهى) وهو حيد .

﴿الرابع﴾ السيرة القاطعة بين المسلمين كما صرح بها الجواهر وانها قد استقرت على عدم التحرر عن الحيوانات التي يعلم بسدستها ولو عند تولدها بدم الولادة (قال في مصباح الفقيه) ولا عن سؤر الهرة و أشباهها مع علمهم عالة بمشارقتها للمجس ولو في بعض الأرمه وأطمينانهم بعدم علاقتها للمطهر الشرعي بل لو غسل واحد منهم فم الهرة أكنى اكلت الفارة او شربت ماءً نجساً مع علمه عادة بأنها تاكل من طعامه وشرايه بعد عندهم من المجائين (وي الجواهر) بل من غسل شيئاً من الحيوانات يحكمون انه من المجائين (انتهى) وهو كذلك .



واحتملنا أنه طهره في عيبه ثم رجع وعامل مع ذلك الشيء المتنجس بمعاملة الطاهر بأن عمل عملاً يشترط بطهارته كما إذا صلى مثلاً في ذلك التوب فعيبه هذه هي بحكم المظهر له (١) لكن بشرط أن كان ذلك المسلم

﴿ الخامس ﴾ ما استدلل به المدارك وحكى عن المعالم من عدم ثبوت التعدد بفعل النجاسة عن الحيوان وسعهم الحدائق (قال) فإن عدم وجود دليل على التكليف بإزالة النجاسة في مثل ذلك مع عموم السلوى بذلك دليل على عدم التكليف بذلك (انتهى) وهو جيد .

﴿ السادس ﴾ ما تنكث به المدارك من الأصل العملى ( قال ) وقد قطع جمع من المتأخرين بطهارة الحيوان غير الآدمى بمجرد روال المين وهو حسن للأصل (انتهى) وهو ضعيف فإنه بعد روال العين لا مجال لأصل الطهارة إلا استصحاب النجاسة فالو لا الأدلة السابقة على الطهارة لم يكن مجال لأصل الطهارة أصلاً .

(بقى الكلام) فيما تقدم من تفصيل العلامة في النهاية وهو أيضاً صديق فإنه أولاً الأدلة السابقة على الطهارة لم يسمعها محرر د عيبه الحيوان واحتمل ولوعه في الماء الكثير فإن استصحاب نجاسته وعدم ولوعه في الماء الكثير حاكم على استصحاب طهارة الإبه الذى قد شرب منه بعد عيبه فتأمل جيداً (١) وتفصيل المسئلة ان المشهور ان عيبه المسلم عن النظر زماناً يسع فيه التطهير هي بحكم المظهر في الجملة (بل في معناه الكرامة) وهو ظاهر مذهب الأصحاب (قال) كما في تمهيد القواعد (وفي الحواشر) بالخلاف معتد به أحده فيه (قال) بل حكى الإجماع عليه بعض شراح منظومة الطائفي (انتهى) .

(ولكن قد وقع الخلاف) في هذه المسئلة في مواضع :

﴿ منها ﴾ ان عيبه المسلم عن النظر هل هي مطهرة لبده خاصة أو لبده وثيابه وكلما يتعلق به مما في يده وتحت سلطته واحتيازه حكى عن المستند الأول وعن المشهور الثانى

﴿ ومنها ﴾ ان عيبه المسلم عن النظر هل هي مطهرة بالشرط أو مع الشرط

(وعن التمهيد) في حواشى الكتاب عدّها من المظهرات من دون شرط وهو ظاهر الحدائق أيضاً في آخر الأستدراك صريحه (وعن الذكرى) وظاهر كشف الالتباس اشتراط علمه بالنجاسة والتكليف بمعنى كون المسلم مكلفاً (وعن المقاصد العلية) اشتراط علمه وأهليته لإزالة النجاسة كأن يكون مميزاً معتقداً وحوث إدانتها أو استصحابها .

(وعن تمهيد القواعد) اشتراط العلم بالنجاسة فقط (وعن موحر أبى العباس) التفصيل بين مدن الإنسان ولا يشترط فيه شيء وبين غيره كشيائه ونحوها فيشترط فيه العلم بالنجاسة ومشاهدته مستعملاً له فيما يشترط بالطهارة (وعن المنايع) اشتراط العلم بإزالة النجاسة أو الظن بها (وفي المدادك) وعن مجمع الرهمن اشتراط التلبس بما يشترط فيه الطهارة على تأمل لهما في ذلك .

(وظاهر الحواشر) بل صريحه في يدو الأمر اعتبار التكليف بمعنى كون المسلم مكلفاً وعلمه بالنجاسة وتلبسه بما يشترط فيه الطهارة ولكن الذى يظهر منه أخيراً أنه عدل عن هذا كله فاحتار عدم اشتراط التلبس بما يشترط فيه الطهارة وفقاً لمن عدى المدارك ومجمع الرهمن والموجز في الثياب خاصة واحتار أيضاً عدم

اعتبار العلم بالنجاسة وفقاً لظاهر الطائفتين في مطهرته وصرح الراقى في لواعبه وظاهر استاده في كشفه بل لأبي العباس في موحده في خصوص البدن مع الاعتراض بأن المعروف بين من تعرض لذلك اعتباره كما أنه احتار عدم اعتبار التكليف أيضاً بل ولا التعبير ولا الإهتمام بالنجاسة استناداً إلى تحقق الشبهة في جميع ذلك كله أو أكثره

(وصرح المروى) هو لا يشترط بأمر خمسة العلم بالملابسات والعلم بالنجاسة احتجاً أو تقليداً والاستعمال فيما يشترط فيه الطهارة والعلم بشرائط الطهارة واحتمال التطهير في زمان عيده

ومنها \* أن الدليل على معصية عبية المسلم عن الطهارة هو (فمن مضومة الطائفتين) الاستدلال بالسيرة (وعن تعهد القواعد) استناد الأصحاب إلى طاهر حال المسلم لأنه ممتثل بتمرره عن النجاسة (وفي الحواشي) قد استند إلى السيرة القاطعة المرححة للعمل بظاهر حال المسلم من عدم عصيانه وسهوه وسببه على الأصل

(وفي الحقائق) في آخر الاستدلال أن الحكم بما يعم به البدن (قال) ولو لم يكن مجرد العيبة كافياً في الطهارة لورد فيه أثر عنهم ~~كأنهم~~ ولعلنا ذلك ولا مشع الاقتداء بإمام الجماعة حتى يشك لأن عروس النجاسة له بالدول والعائط أمر متيقن ومروى السريان له ممكن ومطلابه أظهر من أن يحتاج إلى البيان (التمه).

(واستدل شيخنا الأنصاري) بظهور الإجماع وظاهر حال المسلم والسيرة القطعية والخرج وما دل على تصديق المسلم وعدم اتهامه (وطاهر المروى) بل صريحه وهكذا طاهر كمن اعتذر التلبس بما يشترط فيه الطهارة كالمدارك ومجمع الرهان وأبو العباس في غير البدن هو الاستناد إلى حل فعل المسلم على الصحة \* ~~أقول~~ والعمدة في الأدلة المتقدمة هي السيرة وظاهر حال المسلم وحل فعله على الصحة ولكن المتيقن من السيرة والأخذ بظاهر حال المسلم من تهرمه عن النجاسة هو قيم، إذا صدر منه فعل مشروط بالطهارة لمطلقاً ولو لم يصدر منه ذلك فإن مع عدم صدوره عنه لا تقطع بالسيرة ولا يكون ظاهره التهره عن النجاسة بما هي هي، لعدم كونه ملزماً به مالم يكن لأجل العمل المشروط بالطهارة فالعمدة في الحقيقة هو حل فعل المسلم على الصحة وعدم الاعتناء باحتمال العلة والسريان أو التعمد والعصيان ودلائل لنقاء العقلاء عامة على عدده.

(وأما الاستدلال) بأنه لو لم يكن مجرد العيبة كافياً في الطهارة لورد فيه أثر فهو ضعيف لكفاية ما ورد في النهي عن نقص اليقين بالشك بطرق عديدة وأما عدم السؤال عند الاقتداء بإمام الجماعة فهو لكونه في مقام إصدار عمل مشروط بالطهارة وعمله محمول على الصحة.

(وأضعف منه) الاستدلال للطهارة بظهور الإجماع عليها وذلك لما في الحقائق من نسيه القول بالنجاسة حتى يعلم روالها إلى صاهر المشهور بل عن المستند دعوى شهرة ذلك صريحاً ومعهما كيف يستدل بالطهارة بالإجماع عليها.

علماً بالمتحقق وعلماً بشرائط ما عمله بعد رجوعه من عيته من الصلاة ونحوها بالطهارة وهل يشترط في ذلك كون المسلم بالعمى (١) أم لا الأحوط اشتراطه مستأداً كان غير البالغ طهراً غير ممسّر كما أن الأحوط أن لا يكون البالغ مضمّن لا يبالي بالنجاسة (٢).

## فصل

### في مطهريّة ردّ العين عن الباطن

مسئلة ١ - إذا رأت عين المجنونة عن الباطن فلدن مما يظهر برؤيا، عنه (٣) من غير حاجة إلى

(ومنه والصعب) أيضاً الاستدلال لها بالحرج فإنّ المستند في الحكم بالطهارة أو كان هو ذلك لوحده الافتقار في دفع البد عن أصحاب الحاجة على مقدار يدفع به الحرج لمطلقاً (وإنّ مدلل على تصديق المسلم) وعدم الشهادة فهو حقّ لدن، وأحرر عن التطهير أمّا قولاً أو عملاً بأنّ كان عملاً مشروطاً بالطهارة لمطلقاً

(ومن جميع ما ذكر إلى هاهنا) يظهر لك أن الحق في الاستدلال هو ما استدلل به العروة من حمل فعل المسم على صحته كما أن الحق في الإشراف هو ما اشترطه العروة من الأمور الخمسة لمقدمة وقد اشرنا إلى الجميع في المتن فإنّ حمل فعل المسم على صحته لا يكاد يكون إلاّ مع تلك الشرائط الخمسة بل الشرط الأخير وهو احتمال التطهير في زمان عيته هو كما يقول به كلّ من قل بمطهريّة عيته مسلم عن النظر إدماج العلم بعدم التطهير في زمان غيبته لا يكاد يقال بمطهريّة الغيبة بما هي هي .

( كما أن من جميع ما ذكر إلى هاهنا) يظهر لك عدم اختصاص الحكم بدن المسلم فقط بل يجري في غيره أيضاً وكلّما يتعلق به كما في بدء وتحت اختياره ودان لعدم اختصاص الدليل وهو حمل فعل المسلم على الصحة بالبدن خاصة فماتقدم عن المستند من الاختصاص ببذنه ضعيف .

(١) قد مضى اشتراط ذلك من الذكرى وظاهر كشف الالتباس وحمله صاحب العروة أحوط وهو كذلك فإنّ المتيقن من أصالة الصحة بمعنى حمل فعل المسلم على المحو المحكّل الحابر هو ما إذا كان بالعمى مكلفاً لا غير بالغ سيّئ إذا كان غير ممسّر (ومن المعجب) ماتقدم من الجواهر من عدم اعتناء الملوع ولا التمييز أصلاً

(٢) واستشكل العروة في الحكم بمطهريّة عيته المسلم عن النظر لو علم من حاله أنه ممسّر لا يبالي بالنجاسة أصلاً وهو في محله إذا متيقن من أصالة الصحة وحمل فعل المسلم على المحو المحكّل الحابر هو غيره (ومن المعجب) ما حكم به الجواهر من مطهريّة عيته المسلم عن النظر مطلقاً حتى إذا علم من حاله عدم الاهتمام والإكتران بإزالة النجاسات لتسامحه في ذنبه وهو كما ذكرنا من الجواهر عجيب

(٣) هذا هو المشهور من الأصحاب بل نفي الخلاف عنه في الحدائق في أحكام النجاسات في المسئلة الأولى مما يجب إزالته من النجاسات (وفي الجواهر) قد ادّعى الاتفاق عليه (قل) بل قل أنه يمكن أن يكون من ضروريات الدين (انتهى) ولعله كذلك

تطهره بالماء لا بقلبه ولا بكثيره فإذا جرح الدم من أصول أسنانه وتنجس به بطن فمه ثم زال الدم أم  
بالصاق أو بالبلع وإن كان حراماً أو مالا يستهلاك شيئاً فمناً طهر بطن الفم فإذا صق فصاقه ظاهر وحداً

(ثم إن المشهور) قد استدلووا لذلك بطائفة من الروايات المروية في الوسائل في النجاسات أعلمها  
في الباب ٢٤ وبمصرها في الباب ٣٩ .

(وفي صحيحة عبد الحميد) قال قلب لأبي عبد الله عليه السلام رجل يشرب الخمر ويصق فاصاب ثوبه من  
صاقه قال ليس بشيء .

(وفي صحيحة ابراهيم بن أبي محمود) قال سمعت الرضا عليه السلام يقول ليستنجي ويغسل ما طهر منه على  
شرح ولا يدخل فيه ، لأن له (ورواه أيضاً) في الباب ٢٩ من أحكام الطلوة وقال فيها قل سمعت الرضا عليه السلام  
في الاستنجاء يغسل ما طهر منه الخ .

(وفي مؤلفه عمري) عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال إنما عليه أن يغسل ما صهر منه يعني المدفوعة  
وليس عليه أن يغسل باطنها .

(وفي مؤلفه أخرى) لعمري قال سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل سبل من دمه الدم هل عليه أن يغسل  
باطنه يعني جوف الأنف فقال إنما عليه أن يغسل ما طهر منه .

(وفي رواية محمد بن مسلم) عن أحدهما عليهما السلام في الرجل يمس أعضاه في الصلاة فيرى دماً كيف يصنع  
أيصرف قال إن كان يابساً فليرم به ولا بأس .

(وفي رواية زرارة) عن أبي حمزة عليه السلام قال ليس المصصة ولا يستشق فرصة ولا سنة إنما عليك أن  
تغسل ما طهر (وقد حمل الحدائق) هذه الرواية الأخيرة مؤيدة لمطلب المشهور لادليل عليه .

(والانصاف) أنه سمي جعل تمام الروايات المتقدمة من المؤيدات لأم الأدلة وذلك لعدم تامة دلالتها  
(وما في صحيحة الأولى) فلائها من أدلة طهارة الخمر لأم أدلة طهر الباطن مرواها .

(ويؤيده) روى الحسين بن موسى المروزي في الوسائل من عهد الصحيحة الأولى ما فصل قال سألت أبا  
عبد الله عليه السلام عن الرجل يشرب الخمر ثم يمسجه من فيه فيصيب ثوبه قال لا بأس .

(ومما) بقه الروايات فلائها الدلالة على عدم وجوب غسل الباطن لا طهره روى . المعنى عنه  
بمعنى أن لو احتج عدم المكلف لأجل الصلاة وتجوها هو غسل ما طهر منه لا بطن وان كان نجساً (بل لا  
يسمى) حمداً الرواية الأخيرة من المؤيدات أيضاً . إنها أحسنه عن المقدم رأساً فإتباعها من روايات الوصوة  
والمراد من غسل ما طهر هو غسله لرفع الحدث لرفع النجس .

(ويؤيد ذلك) ما ورد في الوصوة في باب استحباب المصصة من التصريح بمعنى المصصة والإستشفاف  
من الوصوة لا تتها من الجوف

(والعجب) من الوصافي أنه ذكر رواية زرارة المتقدمة أعني أبواب الوصوة في باب استحباب المصصة  
وذكرها في المعام أيضاً في باب أنه يجب غسل طاهر البدن من المجاسة دون المواطن مع أن بين البابين بون  
بعيد والفصل في أحدهما لرفع الحدث وفي الآخر لرفع النجس .

إذا رعب وتنجس بالدم باطن أنفه ثم انقطع الدم ولم يبق منه أثر طهر باطن الأنف فإذا امتخط فمحاظه طاهر

﴿والصحيح﴾ هو الاستدلال لمطلب المشهور من طهر الباطن برؤاى العين عنه طائفة أخرى من الروايات المروية في أوائل كم. يظهر بمراجعة الباب ١٢ و ١٦ من نواقص الوصوء والباب ٥٥ من المحاسن :

(وعنه رواية محمد بن موسى) عن أمي عبدالله عليه السلام قال سئل عن الرجل يكون في سلاته وجرح منه حب القرع كيف يصنع؟ قال إن كان خرج نظيفاً من العذرة فليس عليه شيء ولم ينتقض وضوؤه .  
(ونظيرها) رسالة حرر من محمد بن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يسقط منه الدواب وهو في الصلاة قال يمضى في صلاته ولا ينتقض ذلك وضوؤه .

(ونقرب الاستدلال بهما) وأصبح قد حب القرع والدود الخارج عن المقدمة قد لاقى العذرة في الباطن بالاشبه ومع ذلك لم يأمر الإمام عليه السلام بغسل المقدمة بعد خروجهما وهو كما يشاهد عن طهارته ما قبله والآ لو حب غسل المقدمة بلا كلام أو صرح بهما لا يخرج عن عادة الأعم الرطوبة لأحد من يداين  
(وعنه رواية محمد بن يحيى) قال سئل رجل أبا الحسن عليه السلام وأما حاصر فقال إن بي جرحاً في مقدمتي فأنوصاً ثم استنصني ثم أجبت بذلك الندى والصفرة يخرج من المقدمة أعمد الوصوء قل قد انقضت قل نعم قال لا ولكن رشه بالماء ولا تعد الوضوء .

(ونقرب الاستدلال بهما) إن الندى والصفرة الخارجتين من المقدمة قد لاقيا عاده في الناس مع العذرة أو من أخرائهما ومع ذلك لم يأمر الإمام عليه السلام بغسل المقدمة بعد خروجهما وإن أمر بالرش وهو للاستحباب كما تقدم في أسئلة ٢٨ من الظهير المأه فمه يعرف بهما شرعاً والآ لو حب غسل المقدمة بالاشبه  
(وعنه صحيحة أخرى لأبراهيم بن أبي محمود) قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن المرأة ولها قميصة أو إزار أو يصبه من بلل الفرج وهي جنب أنصلى فيه قال إذا اعتسلت صلت فيهما

(ونقرب الاستدلال بها) إن اللبن الخارج عن فرج المرأة الحب قد لاقى عادة مني الرجل أو بقائه المتخلطة في باطن فرجها ومع ذلك لم يأمر الإمام عليه السلام بغسل القميص أو الإزار الذي أصابه ذلك اللبن وهو مما يكشف عن طهارة اللب الخارج منها والآ لو حب غسل القميص أو الإزار بلا كلام

(وعنه صحيحة رواية) عن أمي عبدالله عليه السلام قال إن سال من ذكر ك شيء من مدى أو ودى دانت في الصلاة فلا تغسله ولا تقطع الصلاة ولا تنقص له الوضوء وإن بلغ عقبك الحج

(ونقرب الاستدلال بها) إن الودى بالذلل المهمل هو الذى يخرج بعد البول إجماعاً مصافاً إلى أنه قد صرح بذلك رسالة ابن رباط أيضاً المروية في الوسائل في الباب ١٢ من نواقص الوضوء ومن المعلوم أن الودى الخارج بعد البول لا بد من ملاقاته في الباطن مع رطوبات البول المتخلطة في المجرى ومع ذلك لم يأمر الإمام عليه السلام نفسه وهو كما يكشف عن طهارته شرعاً والآ لو حب غسل المخرج بلا كلام

(نعم في الباب المذكور) رواية امرأة بأعادة الوضوء لأجله لكن عن الشيخ حملها على من ترك الاستبراء بعد البول وهو حيث إنه الذى يقتضيه الجمع بينها وبين الروايات الصريحة في نهي الناس عما خرج بعد

بل لا يبعد ان يقال إن الباطن مما لا يتنجس بالأعيان النجسة أصلاً (١) لأنه يتنجس بها ثم يطهر بزوال العين عنه وهذا كان في فمه شيء من الدم فريقه المتصل به طاهر، وإذا دخل أسعفه في فمه وقد أصاب الريق دون الدم لم يتنجس بإسعفه

مسئلة ٣ - ألا يطهر عند لافرق في عدم تنجس الباطن بالعين بين ان كانت العين متكونة في الباطن او

المول والاستبراء وإن سئل على السبق فالأولى لمن ترك الاستبراء بعد البول والثانية لمن استبرأ بعده وراجع الوسائل الباب ١٣ من بوافض الوضوء .

(١) وتفصيل المسئلة ان طاهر الدلمات ومريح الحدائق بل والشهيد علي ماحكي عنهما ان مراد الفقهاء هاهنا هو طهر الباطن بزوال العين عنه لعدم نجسه بها ولكن الجواهر قد استظهر ان مرادهم هو الثاني اي عدم تنجسه بها وادعى ظهور الموثقة الثانية لعدمه في ذلك والله قصده الأصل والعمومات (قال) اد ليس في أدلة النجاسة عموم مثلاً يشمل نجاسة البواطن بها .

(ثم قال) وقد أُحد الأُستاد الأكبر في شرحه على المعاصح حيث قال انه لم يتحقق إجماع على تنجس البواطن لولم نقل بالإجماع على لعدم مضافاً الى الأصول والعمومات (انتهى)

(وقد ذكر الجواهر) في الأُستاد لذلك ثمرة فإذا لاقى شيء مع الباطن كالمس مثلاً وقد ثبت في نقاء العين على الباطن فعلى الأول يحكم بنجاسة الشيء الملاقي للباطن وذلك لاستصحاب نجاسة الباطن ولو لا حتم لنقاء العين عليه وعلى الثاني لا يحكم بنجاسته فإن استصحاب نقاء العين عليه مما لا يثبت الملاقات معها كى يثبت بها نجاسة الملاقي .

(ولكنه) رحمه الله قدس هذه الثمرة في المقام بل نكر الثمرة ه هنا يدعى ان العين ان كانت باقية فهي المنجسة للملاقي وإلاً وملاقي للباطن طاهر لا محالة سواء قدما ان الباطن طاهر بزوال العين عنه او انه لم يتنجس بها أصلاً .

(وقل في العروة) بعد ما استقر عدم تنجس حسد الحيوان او باطن الإنسان بالعين لا تنهما يستعان به ويطهران بزوال العين (ملاحظه) ومما يترتب على الوجهين انه لو كان في فمه شيء من الدم فريقه نجس عدام الدم موحوداً على الوجه الأول فإذا لاقى شيئاً نجسه مخالفاً على الوجه الثاني فإن الريق طاهر والنجس هو الدم فقط فإن أدخل أسعفه مثلاً في فمه ولم يلاق الدم لم تنجس وإن لاقى الدم ينجس بالح

(اقول) اما عدم تنجس حسد الحيوان بعين المخاض فبعد غاية البعد وذلك للأطمين بعدم الفرق بين جسده وحسد الإنسان في تنجسه بدم ومي وجوه من المحاضرات أبدأ غير ان الأول يكفي في طهره زوال العين عنه ولا يكفي ذلك في الثاني .

وأما عدم تنجس باطن الإنسان بعين المخاض فلا يبعد استفادتها من الطائفة الثانية من الروايات كالأو اوبعاً وإن تبعد استفادتها من الموثقة التي أشار إليها الجواهر وذلك لما عرفت من أنها رقيقة الطائفة الأولى جميعاً معادها هو عدم وجوب غسل الباطن لأطهره بزوال العين عنه او عدم تنجسه بملاقاته معها (هذا مضافاً) الى ما سمعته من الجواهر واستاده من ان مقتضى الأصل والعمومات أعنى أصل الطهارة

كانت داخلته اليه من الخارج (١) فكما أنه دأخرج من أصول أمانته الدم لم يسبحس ريقه المتصل به وكذلك إذا دخل إلى فمه دم من الخارج فلا يتنجس أيضاً ريقه المتصل به كذلك أن لا يظهر أنه لا فرق في تنجس الظاهر بالحاجة بين ملاقة معه في الخارج أو في الباطن كانت الحاجة في الشيء متكونة في الباطن أو داخلته اليه من الخارج فالظاهر في جميع هذا كله مما يستحسن مداخلات المداسة (٢) ولا يصح مثلاً إذا وضعه على حرج له

وعومومات ما دل على طهارة الأشياء كلها إلا ما حرج هو عدم نجس الباطن بالعين بعد عدم عموم الأدلة تنجس النجس بغير الباطن إلا أن كما يشمل طاهره وإن شئت قلت أن قاعدة الملاقات وهي تأثير ملاقي النجس برطوبه منصرفه عن الباطن رأساً فيكون مقتضى الأصل والعومومات فيه عدم تنجسها بملاقات النجس.

(١) أمّا العين المتكونة في الباطن فهي مورد أغلب روايات القائمة الثانية المتقدمة آتياً في المسئلة السابقة وأما العين الداخلة اليه من الخارج فهي مورد الصححة الثانية لأراهم من أبي محمود المتقدمة في الطائفة الثانية وذلك لما عرفت من أن الدليل الخارج من فرج المرأة النجس قد لاقي عدة معنى الرشد الداخل اليه أو قديماً المتحاشية فيه

(٢) (عد كلاً) مصداقاً في مسامحته أنه من انصراف قاعدة الملاقات عن الباطن رأساً فيكون مقتضى الأصل والعومومات فيه هو طهارته وعدم نجسه بملاقات العين مطلقاً سواء كانت العين من الداخل أو من الخارج (نعم إن شيعنا لا نصارى) أعلى الله مقامه بعد أن نفى الإشكال في عدم تنجس الواطن بالحاجة مطلقاً سواء كانت متكونة فيها أو داخلته اليها من الخارج واستدل عليه بظهور عدم الجلاء فيه (قال) كما يظهر من شرح الروضة وبانصراف دليل تأثير ملاقي النجس برطوبة إلى غير الواطن (ومثل) بين الواطن التي لا تظهر للنجس كالطين وشبهه فلا يتأثر بالحاجة مطلقاً سواء تكوّن هناك أو دخلت اليها من الخارج وبين ما يظهر للنجس كاللحم والأنف والعين في تأثرهما مطلقاً وإن كان يظهر برؤال العين عنه

(روايت حميد) أن امرئاً بينهما عروا صبح ولا طاهر وبالدليل وهو الأصل والعومومات بعد انصراف دليل تأثير ملاقي النجس برطوبة إلى غير الواطن وإن شئت قلت انصراف قاعدة الملاقات عن الواطن هو مما يشمل الواطن بكلا قسميه جميعاً.

(٢) واستند في الجمع بين قاعدة الملاقات التي أثير اليها آتياً وهي تأثير ملاقي النجس برطوبة تشمل كذا شيء طاهر لأنه من الباطن سواء لاقى من النجس في الخارج أو في الباطن كانت العين في الشيء متكونة في الباطن أو داخلته اليه من الخارج.

(روايت حميد أيضاً) شيعنا لا نصارى معاً بين الواطن التي لا تظهر للنجس كالطين وشبهه فلا يتنجس الجسم الذي دخل اليه ولا في العين كما في ماء العقدة وبين الواطن التي تظهر للنجس كاللحم والأنف والعين فتنجس الجسم الخارجي الذي دخل اليها ولا في العين

(فهو غير واضح أيضاً ولا طاهر) وذلك لجرمان الدليل وهو قاعدة الملاقات في الجمع على حد سواء (والجمل) ملخص الكلام في هذه المسئلة أن الباطن سواء كان مما لا يظهر للنجس كالطين وشبهه أو يظهر له كاللحم وشبهه هو مما لا يتنجس بالعين مطلقاً لانصراف قاعدة الملاقات عن الباطن بكلا قسميه جميعاً وإن



في رحله وأصابه الدم تنحس وإذا أدخله في أنفه وأصابه دم الرعاف تنحس وإن هرس حروح الإصبع نظيفاً بحيث لم يكن عليه أثر الدم وهكذا الحال في ماء الحفنة فإذا لاقى النجس في الخارج تنحس وإذا لاقى العذرة في الداخل تنحس وإن كان قد حرح غير ملوث بالعذرة وإذا أدخل لحم الميتة في فمه أكله ثم أدخل قطعة من الخمر ليأكلها معه ولاقى الخمر مع اللحم في الفم تنحس الحزب وإن رآه من العين هناك (١) ويجب عليه إخراجها كما يجب عليه إخراج اللحم عيماً والله العالم .

الجسم الخارجى الملاقى للعين مما يتنجس بالعين مطلقاً وذلك لشمول قاعدة الملاقات لجميع أقدام ملاقاته بتمامها والله العالم .

(١) كما حكى التصريح بدات في الرخصة وشارحها فسقى على إحداثة وحرمة أكله ولا يسمعه روال العين عنه أصلاً ولو في الباطن .

ثم انه بقى في حاشية المطهرات شيء لا بأس بذكره مختصراً وهو انه قد ذكر في المروة أموراً أخر عدّها من المطهرات غير مذكورها حتى إلى ما من الأمور الأتية عشر وإن سبق من الإشارة إلى بعضها ننحو الإيجاز .

(منها) النعيج كنعيجه فصلات الكافر المتمكنة به فاتها مما تطهر تبعاً بالإسلام وتبعيه ولد الكافر للكافر فإنه ممن يطهر أيضاً تبعاً للإسلام . نعية ولد الكافر للسامي المسلم الذي سباه منفرداً لامع أبيه أو وحدّه . نعية طرف الخمر للخمير في طهارته بالإقبال إلى العمل على القول بحدسه الخمر ونعيجه آلات غسل الميت للميت فإنها مما تطهر تبعاً لطهارة الميت . العسل ونعية أطراف الثر والدلو والحد وثبات الدارح وإنهما مما تطهر تبعاً لطهارة الثر بالرح إذا قلنا بتنجسها بالملاقات ونعية آلات طسح العصير فإنها تطهر تبعاً لطهارة العصير بدهاب الثلث إذا قلنا انه ينحس . العليق ونعية يد العامل في تطهير المجاميع وآلات غسل وبقية الغسالة المتحلقة في المجل وإن لم يمسح بها بطهر بنعيجته طهارة المسؤول بالعمل ونعية ما يجعل في الغيب أو الثمر المتخليل كالخيار والماديجان وبحوهم فإن الجميع كما ينحس تبعاً للغيب أو الثمر إذا صار أحدهما خمراً وقلنا بسجاسة الخمر فكذلك يطهر تبعاً لهما إذا صار أحدهما خللاً

(ومنها) استبراء الحيوان الحلال فإنه مطهر لموله وروثه بل وأمرقه على القول بسجاسته

(ومنها) حجر الإستمحاء فإنه مما يطهر المقعدة من الدلط كما يطهرها الماء

(ومنها) حروح الدم من الذبيحة المقدسة المتعارى فإنه مطهر لما بقى من الدم في حرقها .

(ومنها) برح المقادير الحاصه عن الثر للمجاسات المختلفة الواقعة فيها فإنه مطهر لها على القول

بتنجسها بالملاقات

(ومنها) نيمم الميت بدلاً عن الأعمال الثلاثة عند تعددها فيطهره كما تطهره الأعمال عيماً

(ومنها) الإستمراء بالحرط بعد البول وبالبول بعد المني فإنه مطهر للبلل المشتبه بالخارج بعده

(ومنها) روال التعير في الجارى والثر بل مطلق المانع شئ وحده كان أى سواء رآه التعير نفسه

أو بعلاج .

## فصل

### في أواني الذهب والفضة

وما يلحق بهما من الأواني المتخذة منهما وحرفه السفوف والحديد: الحلال في الجميع يقع في طي مسائل .

مسئلة ١ بحرم استعمال أواني الذهب والفضة في الأكل والشرب على الأقوى (١) والجمهور أن الحرام هو نفس الأكل والشرب منها لا مجرد الأخذ منها أو الوضغ في الفم أو المضغ فيه فإن هذا كله ليس

(وذكر الجواهر) عن كشف المغطاة أمرين آخرين أيضاً (أحدهما) اغتسال المصلوب من قبل أن يصلب فإنه يدل على عدم الملبس المطهر له (ثانيهما) الشهادة لصدق الشهيد فإنها بما يعنى عن عدم الملبس لمطهر له (هذا كله) مصافاً إلى ما تقدم في المسئلة الثانية من المطلق والمضغ من منعه المباح المصروف للمحاشات عند السيّد والمفيد والكاتبى بل و ابن ابي عقيل أيضاً عند الضرورة ومطهر بة المسح للأحسام الصغرى على تدويرها عنها عند السيّد والكاتبى ومطهر بة المصافى لعدم عدم ابن الجوزى من أصحابنا (أقول) إن جملة من الأمور المذكورة تقدمت في ضمن المطهرات نعماً وجملة منها سبأتى الكلام فيها في محلها بعداً وجملة منها عدّها من المطهرات لا يغفلون عن مسامحة كما اعترف به العروة ولكن الأمر مع ذلك كله سهل هين

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل في الحدائق نفى الخلاف عنه بل في المدارك والجواهر وعن جمع آخرين دعوى الإجماع عليه صريحاً (ولكن) مع ذلك كله قال الشيخ في المسئلة ١٥ من طهارة الخلاف (مالفظه) بذكره استعمال أواني الذهب والفضة كدالك المقتضى منها (قال) وقال الشافعى لا يجوز استعمال أواني الذهب والفضة (انتهى)

و ظاهره الكراهة المصطلحة التي هي في قبل الحرمة وذلك بقريضة جعل قوله بالكراهة في قبل قول الشافعى بعدم الجواز وإن حمل كلامه غير واحد مما على الحرمة كالمختلف والمدارك والجواهر وحكى ذلك عن معتز والذكرى أيضاً ولكن عن كشف اللثام إن هذا الحمل بعيد وهو كذلك نعم حكى عن المصنوع وركاة الخلاف التصريح بعدم الجواز ولكنه على الظاهر رجوع عن القول بالكراهة لانه قريته على إرادة الحرمة من الكراهة في طهارة الخلاف (و عن المصنوع) لولا الإجماع لكان القول بذكره استعمال الأواني حساً

(و في الوسائل) في حاشيته الباب ٤٥ من المحاشات (مالفظه) وأعلم أن أكثر الأصحاب على تحريم آنية الذهب والفضة وهو المعتمد (انتهى) وهو كما صرح في كون المسئلة حلاوية (و على كل حال) الأقوى كما ذكرنا في المتن هو حرمة استعمال أواني الذهب والفضة في كل من الأكل والشرب جميعاً لا حوازه على كراهية (و يدل عليه) مصافاً إلى ما في الجواهر من الإجماع (قال) محصلاً ومنقولاً إن لم يكن متواتراً (طائفة من الأخيار) الصريحة أو الظاهرة في الحرمة .

(فعلى زكاة الحلال) في المسئلة ١٠٣ قد روى عن النبي ﷺ مراسلاً أنه نهى عن استعمال آية الذهب والفضة وقال من شرب في آية الذهب والفضة إنما يجرح حرمة بطنه نار جهنم (وفي المدارك) والعدائق وغيرهما أن الجمهور قد روى عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه قال الذي يشرب في آية الذهب والفضة إنما يجرح حرمة بطنه نار جهنم (ورواه المستدرک) في الباب ٣٠ من المحاسن عن البحار عن الرضى وعن عوالي اللئالي جميعاً عن السيوطي مثله باختلاف يسير في اللفظ.

(وفي المدارك) أيضاً والحدائق وغيرهما أن الجمهور قد روى عن النبي ﷺ أنه قال لا تشربوا في آية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها (١) أي لبهم في الدنيا ولكم في الآخرة (وقريب منها) ما رواه المستدرک في الباب المتقدم عن القطب الراوندي عن النبي ﷺ

(وفي الوسائل) في الباب ٣٠ من لباس المعلى روى عن الحاصل بسنده عن البراء بن عازب قال نهى رسول الله ﷺ عن سبغ وأمر سبغ بها عن التحتم بالذهب وعن الشرب في آية الذهب والفضة وقال من شرب فيها في الدنيا لم يشرب فيها في الآخرة الخ.

(وفي الوسائل أيضاً) في الباب ٦٥ من المحاسن روى عن الكليني والرقى بسنديهما عن موسى بن بكر عن أبي الحسن عليه السلام قال آية الذهب والفضة متاع الدين لا يوقنون (وروى مثله) عن الصدوق مراسلاً عن النبي ﷺ (وفي المستدرک) في الباب المتقدم عن الراوندي والمحضرين مثله أيضاً.

(وفي الوسائل) في الباب ٦٥ و ٦٦ من النجاشات روايات عديدة تدل على المطلوب أيضاً (فمن داود ابن سرحان) عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تأكل في آية الذهب والفضة (وعن محمد بن مسلم) عن أبي جعفر عليه السلام مثله باختلاف يسير (وعن محمد بن مسلم) أيضاً عن أبي جعفر عليه السلام أنه نهى عن آية الذهب والفضة.

(وعن الصدوق) في حديث قال نهى رسول الله ﷺ عن الشرب في آية الذهب والفضة (وعن قرب الأسناد) أن رسول الله ﷺ نهاهم عن سبغ منها الشرب من آية الذهب والفضة (وعن الحلبي) عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تأكل في آية من فضة ولا في آية من فضة.

(وفي المسئلة ١٥) من طهارة الحلال روى عن النبي ﷺ مراسلاً أنه نهى عن استعمال أوامير الذهب والفضة (ورواه في زكاة الحلال) أيضاً في المسئلة ١٠٣.

(وفي المستدرک) في الباب المتقدم جملة أخرى من الأحكام الناهية عن الأكل والشرب في آية الذهب والفضة ومن استعمالها قد رواها عن كتاب علي بن جعفر عليه السلام وفقه الرضا عليه السلام ومكالم الأخلاق للطبرسي ودرر اللئالي للأحمائي.

﴿ نعم لسطاعة أخرى من الأخبار ﴾ طاهرها الكراهة (فعلى الوسائل) في الباب ٦٥ من النجاشات (صحيحة محمد بن اسماعيل) بن زبيح قال سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن آية الذهب والفضة فكرهها (الحديث)

مأكّل، بل الأكل هو البلع بعد هذا كَلَهُ و إيصاله إلى الحوف (١) كما أن الظاهر عدم سريّة الحرمة إلى نفس المأكول أو المشروب (٢) فلا يكون المأكول أو المشروب من أواني الذهب والفضة هو كلهم الحرير أو الحر

(وموثقة سماعة بن مهران) عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يسمى الشرب عن آية الذهب والفضة (ورواية عبيد الله بن علي الحلبي) عن أبي عبد الله عليه السلام أنه كره آية الذهب والفضة والآية المقتضية (وفي الباب ٦٤) موثقة يزيد بن أبي عبد الله عليه السلام أنه كره الشرب في الفضة وفي القدر المقتضى وكذلك أن يدهن في مدهن مضمّن والمشقة كذلك (وفي الباب ٦٧) صحيحة على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن المرأة هل يصلح إمساكها إذا كان لها حلقة فضة قال نعم إنما يكره استعمالها يشرب به (الحديث).

إلى غير ذلك من الروايات الظاهرة في الكراهة المصطلحة التي هي في قتال الحرمة ولكن لابد من حمل الجميع على الكراهة بالمعنى الأعم الذي لا ينافي الحرمة واثبتاً بين هذه الروايات وبين جملة من روايات الطائفة الأولى التي كانت صريحة أو كالصريحة في الحرمة كالمشتملة على قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو الإمام عليه السلام إنما يجر حر في بطنه ترحمهم أو فإياهم في الدنيا ولكم في الآخرة أمتع الذب لا يوقون يعني الكفار (١) فما فهمه بعد آثاق من كلام جملة من الأصحاب من أن المحرم هو مجرد الأكل والتناول منها بل الحواهر نسبة إلى طاهر الأصحاب فصيحة جداً فإن الأواني مقدمة للأكل بل وهكذا الوضع في الغم والمصع والإزدراء فيه فإيهما أيضاً مقدمتان للأكل وما في الحدائق والحواهر من أن الأكل هو المصع والإزدراء فصيحة أيضاً بل الأكل هو ما ذكرناه في المتن وصريح به مصباح الفقيه وهو البلع والإيصال إلى الجوف بعد هذا كَلَهُ.

(وعليه) فإذا كان كل من الأكل والوضع في الغم والمصع والإزداء فيه مقدمة للأكل فلا وجه لحرمة شرعاً في بل مقدمة الحرام ليست بحرام على ما حقق في محله إلا ما كان منها علة نامة للحرام فترشح الطلاب حينئذ من ترك الحرام إلى ترك ما هو العلة له لتوقع تركه على تركها، وليست الأمور المذكورة هي علة للأكل والشرب، إلا شبهة لجوار الأكل من الأنية وصحة في الغم وصحة وازدراء فيه ثم إخراج بعد هذا كَلَهُ. نعم إذا كان الاتيان بمقدمات الحرام بمقصد التوصل بها إلى الحرام فهو حرام عقلاً للتحري لا شرعاً عيبراً (٢) وهو المحكى عن الأكثر كما في الحواهر بل عن تأخير عن المسوط كما في الحدائق ونعمهم المدارك صريحاً (ولكن عن المقتد) سريّة الحرمة إلى نفس المأكول والمشروب استناداً إلى قوله عليه السلام إنما يجر حر في بطنه ترحمهم (وفي أطعمة المختلف) وعن الذكرى أنه يلوح ذلك من أبي الصلاح أيضاً (وقد مد) إلى ذلك صاحب الحدائق بل اختاره صريحاً حيث صرح أن المأكول أو المشروب الذي في آية الذهب أو الفضة وإن كان حلالاً دائماً ولكنه حرام عرساً من جهة كونه موضوعاً فيها نظير الحق الشرعي الذي يأخذه بحكم الحاكم الجور مع التمكن من أخذه مقاصد أو يحكم الحاكم العدل فإيه حلال دائماً حرام سحت عرساً

(والحق) هو ما ذكرناه في المتن من عدم سريّة الحرمة إلى نفس المأكول أو المشروب فإن المقصود

عيناً بحيث وجب على الآكل أو الشارب استمراعه إذا أمكنه ذلك بالاصرار عليه ولا حرج بل الحرام كما ذكرنا هو نفس الأكل والشرب فإذا دخل المأكول أو المشروب في حوصه حصل الحرام وسقط النهي بسبب العصيان ولم يجب عليه استمراعه وإن أمكنه ذلك .

مسئلة ٢ - الأقوى حرمة استعمال أواني الذهب والعصاة مطلقاً حتى في غير الأكل والشرب كاستعمالها في الوضوء أو الغسل أو غسل النجاسات ونحو ذلك (١) .

في المحرمات تكون هي نفس المأكول أو المشروب وفي المقام تكون في نفس الأكل أو الشرب .

(و تظهر الثمرة) كما ذكرها الجواهر وأشرنا إليها في المتن في وجوب الاستفراغ وعدمه على الآكل أو الشارب فإن قلنا سرياً الحرمة إلى نفس المأكول أو المشروب وأنه صار كتحريم الحرير أو الحر عيماً فيجب استمراعه بعد الأكل أو الشرب إذا أمكن ذلك بالاصرار عليه ولا حرج والآ لا يجب لأن الحرام على هذا هو الأكل أو الشرب وقد تحقق في الخارج وحصل العصيان وسقط النهي بسببه وليس ما في بطنه الآن من المأكول أو المشروب حراماً كي يجب استفراغه .

(و أما قوله عليه السلام) أنه يحرج في بطنه ندرجهم فهو مما يلائم كلاً من حرمة الأكل أو الشرب أو حرمة المأكول أو المشروب من دون معنى الثاني أبدأ وذلك لما عرفت من أن الأكل ليس هو مجرد المضغ والإزدراء في الفم بل هو البلع وإيصاله إلى البطن بعد المضغ والإزدراء فكما أنه يمكن أن يكون القول المذكور كناية عن حرمة ما دخل في بطنه فكذلك يمكن أن يكون كناية عن حرمة إدخاله في بطنه وإيصاله إلى حوصه .

(هذا وقد يقال) ظهور الثمرة في الأكل أو الشرب من آية الذهب أو العصاة في شهر رمضان فعلى القول بحرمة المأكول أو المشروب يجب على الآكل أو الشارب ثلاث كفارات عتق رقبة وصيام شهرين متتابعين وإطعام ستين مسكيناً لأنه أظفر على حرام والآ فكفارته واحدة .

(و لكن الثمرة صعيقة) لاصرار قوله عليه السلام من أظفر على حرام في شهر رمضان فعليه ثلاث كفارات إلى الحرام الذاتي لا بالعرض من قيد ما حرمة بالنذر وشبهه (وعليه) فعلى كلا القولين في هذه المسئلة يجب كفارة واحدة لا كفارات ثلاث .

(و أضعف من ذلك) ما عني كشف العطاء من ظهور الثمرة فيما إذا أخذ من آية الذهب والعصاة ووضع في فمه للأكل ثم ندم وتاب فإن قلنا سرياً الحرمة إلى المأكول وجب إخراجه من فمه والآ فلا وهو كما ذكرنا أضعف من سابقه فإن الأكل ليس مجرد الوضع في الفم أو المضغ والإزدراء فيه بل هو البلع والإيصال إلى الحوص وهو معد لم يتحقق في الخارج فإذا ندم وتاب قبل البلع وجب إخراجه على كل حال وهذا واضح (١) وهو المحكى عن المبسوط والمصرح به في الشرائع والقواعد بل في المدارك وعن المنتهى والتذكرة

والتحريم والمجمع واللوامع الإجماع عليه وفي الحدائق والجواهر وعن كشف الرموز نفي الخلاف فيه (وبدل عليها) ما صاف إلى هذا كله جملة من النصوص المتقدمه الباهية عن آية الذهب والفضة الشاملة لتمام استعمالها من غير اختصاص بالأكل أو الشرب فقط أو النصوص المصرحة بأنها مناع الدين لا يوفون فتشمل أحياناً استعمالها جميعاً بل وحتى صحبة ابن مريم ورواية عبيد الله بن علي الحلبي المصرحة حتى سكراته

مسئلة ٣ - الاقوى حرمة انحاء أوامى الذهب والنقصة حتى للفقنية والإدخار دون الإستعمال (١) فمن اتخذها ولو للفقنية فقد فعل حراماً ووجب عليه كسرها ومن كسرها فلاأرض عليه أعمى تفاوت قيمتها بعد

آية الذهب والعصا فهما بعد حملهما على الحرمة جمعاً بينهما وبين ما هو صريح وكالصريح في الحرمة بشمالان تمام الإستعمالات طرأ .

( و اما صحيحة على بن جعفر عليه السلام ) المتقدمة المشتملة على قوله سألت عن المرأة هل يصلح إيمانها اذا كان لها حلقة فقهه قال نعم انما يكره استعمال ما يشرب به فلا يظهر منها الإحتصاص بالشرب فقط بل يظهر منها الإحتصاص باستعمال ما يشرب به بمعنى الآية فيقال المرأة وسجوها من الآلات ومن المعلوم أن الاستعمال مطلق يشمل أحوال التصرفات جميعاً من غير احتصاص بالأكل او الشرب فقط

( او من هنا يظهر ) أنه لا يوجد له أفاده الجواهر من وجوب طرح الصحيحة أو تزويلها ( كما أن من جميع ما ذكر ) إلى هنا يظهر لك أنه يحرم استعمال أوامى الذهب والعصا حتى يوضع المأكول او المشروب فيها ولو فرغت عنه حين الأكل او الشرب في وقت آخر ولم يصدق الأكل او الشرب منها وذلك لأن مجرد الوضع فيها ولو مع تعريضها حين الأكل والشرب حرام فإن الوضع نحو استعمال لها وقد عرفت ان مطلق استعمالها حرام ( والله العالم )

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما صرح به جماعة ( قال في الجواهر ) نقلاً وتحصيلاً ( انتهى ) بل عن طاهر المصنف والمعتبر انه لا خلاف عندنا في المسئلة ( ولكن مع ذلك ) قد حكى عن غير واحد التردد في المسئلة وعن المجمع الميكن الى الحوار وفي المختلف قد احتار الحوار سريحاً والظاهر ان امحالف الصريح الى رمن الجواهر منحصراً بالمختلف ( حيث قال في الجواهر ) لأحد فيه خلافاً الا من مختلف الفاص ( انتهى ) ولكن من بعد الجواهر ذهب شيخنا الاصارى الى الحوار ومن بعده مصباح الفقيه .

❖ واستدل المشهور ❖ بحرمة الإبتعاد للفقنية بامور ( منها ) انه تصييع للعدال وهو حرام ( ومنها ) انه تعطيل للعدال فيكون إسرافاً ( ومنها ) ان فيه إرادة للعلو في الارض وهى مهلكة ( ومنها ) رواية محمد بن مسلم المتقدمة في المسئلة الأولى عن أبي جعفر عليه السلام انه لم يسمع عن آية الذهب والعصا فإن إطلاق السوى يشمل حتى الإبتعاد للفقنية .

( ومنها ) رواية موسى بن مكر المتقدمة ايضاً في المسئلة الأولى عن أبي الحسن عليه السلام قال آية الذهب والعصا مدع الدين لا يوقدون .

( ومنها ) صحيحة محمد بن اسماعيل المتقدمة ايضاً في المسئلة الأولى قال سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن آية الذهب والعصا فكرهها الخ فإنها مدخل الكراهة فيها على الحرمة بقريضة ما تقدم هناك مما تشمل الفقنية والا بدخار ايضاً .

( ومنها ) تعليق النبوى فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة .

❖ اقول ❖ ان كلاً من الدليل الاوّل والثامى والثالث وان كان ضعيفاً جداً لا يصلح الإستناد اليه وان كان الكبريات فيها مسلمة لا ريب فيها بل مرجع الاوّل والثامى الى شيء واحد لالى دليلين مستقلين ولكن

الكسر ولا يجوز بيعها إلا للكسر مع الوثوق بالمشتري (١).

مسئلة ٣ - الأقوى حرمة استبعاد أوامى الذهب والفضة للتربيع القرف والمجالس بها ولو قلنا بجواز انعقادها للقبية والأدحار فإن التربيع بها نحو استعمال لها وقد عرفت في المسئلة الثانية حرمة استعمالها مطلقاً ولو عبر الأكل والشرب (٢) هل الأقوى حرمة التربيع بها حتى في المشاهد والمساجد لعدم الدليل على استثنائهما (٣) نعم لا بعد حوار تربيع المشاهد والمساجد بقنادل الذهب والفضة وهي المصايح إذ لا تعد هي عند العرف من أوامى (٤)

ماورد في المسوى عن آية لذهب والفضة وما عثر عليها منافع الدين لا يوقنون وماورد في كراهتها بعد حرمة الكراهة فيه على الحرمة والتعليل المذكور في المسوى كل ذلك صميمية ما تقدم عن طاهر المنتهى والمعتبر من نفى الاعتلاف عندنا في المسئلة مع تكفى على الظاهر في الفتوى بحرمة الاعتلاف للقبية والأدحار شرعاً

(ويؤيدها) ما رواه المستدرک في الباب ٤٠ من المساجد عن ولد الشيخ الطوسي في أماليه عن والده عن الصادق عليه السلام طريقين أمثل عن الدناير والدرهم وما على الناس فيها (الى أن قال) ومن أكثر له معها غل بها ولم يؤد حق الله فيها واتخذ منها الآية فذلك أدى حق عليه وعبد الله عز وجل في كفايه يقول الله يوم يحصى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كسرتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكفرون .

(١) وقد صرح بهذه التمرات الثلاث المترتبة على حرمة الاعتلاف للقبية في كل من الجواهر والجواهر تعريضاً عن المدارك في حوار بيعها بكون المطلوب كسرها مع كون المشتري مأموماً حتى على القول بجواز الاعتلاف للقبية ولعله لاحظ أن المشتري لو لم يكن مأموماً حار أن يستعملها في الأكل والشرب فلا يجوز البيع حينئذ وهو بالنسبة إلى المشتري بما أمورية المشتري وإن كان في محله ولكن بالنسبة إلى الاعتلاف بكون المطلوب كسرها حتى على القول بجواز الاعتلاف للقبية في غير محله .

(٢) فما في الجواهر من دعوى اقتراح التربيع في بحر الاعتلاف الذي قد عرفت معلومية مدعاه في محله وما في مصباح العقيه من أن التربيع بها لا يعد استعمالاً لها عرفاً ضعيف لا نصير إليه .

(٣) وما عن الذكرى من أنه قال في المشاهد والمساجد اظر يعني في التحريم ضعيف وما عن مجمع الأديب من أن دليل التعظيم دليل علو الناس لا يصلح لتخصيص ذلك الحرمة لو كان موجوداً جيداً وجود منه ما في الجواهر من استعماله تعظيم شأن الله سبحانه لا من حرمة ما به (قال) ومن هنا تعرف أنه حتى كان شيء مما يرضى بها مشهد أو مسجد مما يسمى إمامة من مسجد ونحوها دخل في المحرم من ذلك الج

(٤) فما في المسالك من التردد في حوار محلية المشاهد والمساجد بالقناديل من الذهب والفضة للشك في صدق اسم الاعتلاف عليه حقيقة ضعيف باسلف منه ما عن منظومة الطباطبائي من استثنائه القناديل للسيرة المستمرة في حملها شعاراً للمشهد والمسجد فإن طاهر تسليم كون القناديل من أوامى غير أن السيرة قد أخرجهما عن تحت دليل الحرمة وهو كما ذكرنا اصعب

(والصحيح ما في الجواهر) من عدم الشاهد على كون القناديل من أوامى بل الشاهد على خلافه (قال)



**مسئلة ٥** - قال جمع من علماءنا ( ١ ) صحة التطهير من أواني الذهب و الفضة و سوء غسلها وإن كان المتطهر آتياً وقال جمع آخرون صحته ( ٢ ) من كل من أواني الذهب و الفضة والأواني المعصومة وإن كان المتطهر آتياً أيضاً وقال بعضهم ( ٣ ) بطلانه في الجميع و الأقوى هو التصديق في بطلان التطهير من أواني الذهب و الفضة ويصح من الإتياء المقصوب إذا كان بالإعتراف منه لاصته على موضع العسل ( ٤ ) و إن كان والاً فلو سلم أنها من الأواني لم يكن لاستثنائها وجه لحدوث تلك السيرة واستغناء تعظيم شعائر الله بحللاته عن معصيته ( إلى آخر ) ما تقدم آنفاً .

( ١ ) وهم الشيخ في المبسوط و المحقق في المعتمد و الشهيد و الإدكري والبيان على ما حكى عنهم و يظهر هذا القول من المدارك أيضاً إلا في صورة الإحصار و عدم التمكن من استعمال غيره فحكم بالطلان حينئذ لانتهاء الأمر وسقوطه

( ٢ ) إن الصحة هي المصرحة بها في القواعد و المحكية عن المحدث و حواهر ابن الرراج و جامع المقاصد و الهداية بل نسبها الحواهر إلى الأصحاب ( قال ) من غير خلاف يعرف فيه بينهم .  
( ويظهر منه ) أن وجه حكمهم بالصحة أن المحرم هو الإتياع من الإتياء و هو أمر خارج عن الطهارة وقد حكى عن المعتمد أنه قال في وجه صحة التطهير من أواني الذهب و الفضة ( ما عطفه ) لما أن انتزاع الماء ليس جزء من الطهارة بل لا يحصل الشرع فيها إلا بعده فلا يكون له أثر في بطلان الطهارة ( انتهى ) .  
( ٣ ) و هو العلامتان في المسظومة و الكشف أعني كشف العطاء فإن الذي يظهر من الحواهر أنها قد حكما بالطلان وساويا بين إتياء الذهب و الفضة والإتياء المقصوب ( قال ) كما أن غيرهما ساوى بينهما في عدمه يعني عدم الطلان ( انتهى ) .

( ٤ ) أما بطلان التطهير من أواني الذهب و الفضة فلما عرفت من أن استعمالها حرام وقد وقع النصريح بالإستعمال في بعض النصوص المتقدمة في المسئلة الأولى والاستعمال لا ينحصر بخصوص الإتياع منها فقط بل إذا انتزع الماء منها وصته على وجهه أو يده و الوضوء أو على رأسه أو الأيمن أو الأيسر في العسل فكما أن الإتياع منها استعمال لها فكذلك الصب على الوجه أو اليد أو الرأس أو الأيمن أو الأيسر من بعد الإعتراف استعمال لها أيضاً عرفاً فيحرم و هو من أفعال الطهارة فيبعد ( و من المعجب ) ما في الحدائق حيث ادعى الصحة في المقام ودهره الإعتراف بأن جميع ذلك كله استعمال لآنية الذهب و الفضة ( غير أنه قال ) أن النهي عن الاستعمال في الوضوء لا يستلزم بطلان الوضوء كما ذكره بل غايته حصول الإثم بالإستعمال خاصة ( انتهى ) .

( و أما صحة التطهير من الإتياء المقصوب ) إذا كان بالإعتراف فلا أن المحرم و هذا الباب هو عنوان العصب أي التصرف في المقصوب و هذا العنوان مما لا يصدق إلا على الانتزاع من المقصوب دون الصب بعد الإتياع ( و عليه ) فلا يتحد المحرم مع شيء من أفعال الطهارة كى يحرم و يفسد و هذا من غير فرق بين الإحصار بالإتياء المقصوب و عدمه أما مع عدم الإحصار و نقاء الأمر بالتطهير فواضح و أما مع الإحصار به فلا أمر الترتبي أي الموجود في فرض المعصية بالإعتراف منها ولم يقل بكفاية المالك في صحة العبادة كما لا يتعد .

المتطهر آثماً في الإعراف منه أيضاً

مسئلة ٦ - الأقوى حوار استعمال الإباء المقتض على كراهية (١) ولكن منعت عزل الفم عن

( و قد أجاد صاحب الحوار ) رحمه الله في ته فصل في المسئلة كما فصلها فيها محال المشهور في الحكم بالصحة مطلقاً وحالف العلّامتين المتقدمين في الحكم بالطلال مطاقاً و ذهب الى التفصيل بين التطهير من أوالي الذهب والفضة فيبطل ومن الإباء المقتض فيصح يعني اذا كان مالا إعراف منه لا يصبه على موضع الفصل فراجع عن كلامه زيد في علو مقامه .

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب رسوان الله عليهم ( قال في الحوار ) نقلاً وتحصيلاً ( انتهى ) ولكن المحكي عن جامع المقاصد التحريم وتعمد مفتاح الكرامة وقديسب الحرمة الى الشيخ أيضاً في طهارة الحلال في المسئلة ١٥ حيث قال فيها بكره استعمال أوالي الذهب والفضة وكذلك المقتض ( انتهى ) بدعوى ان مراده من الكراهة هو الحرمة في كل من أوالي الذهب والفضة والمقتض .

( ولكم ) قد عرفت ما في المسئلة الأولى ان مراده من الكراهة هو الكراهة بالمصطلحة فيقال الحرمة وذلك بقربة واضحة قد ذكرناها هناك ( وعليه ) فالشيخ محالف مع المشهور في ثلاث المسئلة حيث أفتى بكراهة أوالي الذهب والفضة دون الحرمة لأولى هذه المسئلة بدعوى انه ممن يقتضى بالحرمة في المقتض دون الكراهة ( وعلى كل حال ) الحق هو ما أفتى به المشهور من حوار استعمال الإباء المقتض على كراهية ( اما حوار ) لصحيفة عبدالله بن سنان عن أبي عبدالله عليه السلام في الوسائل في الباب ٦٦ من المعاصات قال لا بأس ان يشرب الرجل في القدح المقتض واعزل فمكه عن موضع الفضة .

( و اما كراهيته ) فلروايات عديدة تقدمت في المسئلة الأولى .

( منها ) صحيفة الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام قال لا تأكل في آنية من فضة ولا في آنية مفضضة فان المهي بالنسبة الى آنية من فضة وإن كان محمولاً على ما هو ظاهره من الحرمة ولكن بالنسبة الى المفضضة لا بد من حمله على الكراهة جمعاً بينها وبين صحيفة عبدالله المصروفة بمعنى اللبس عنها أي لا تأكل في آنية من فضة ولا تأكل في آنية مفضضة ولا أول للحرمة والثاني الكراهة .

( ومنها ) رواية عبدالله بن علي الحلبي عن أبي عبدالله عليه السلام انه كره آنية الذهب والفضة والآنية المفضضة

( ومنها ) موثقة برید عن أبي عبدالله عليه السلام انه كره الشرب في الفضة وفي القدح المقتض الخ فإن مادة كره في رواية عبدالله بن موقفة برید لا بد من حملها على الكراهة بالمعنى الأعم المير المنافي للحرمة بالنسبة الى آنية الذهب والفضة شديدة بالقة بعد المنع من الفعل بمقتضى الجمع بينهما وبين ما تقدم في المسئلة الأولى مما هو صريح او كالصريح في الحرمة و بالنسبة الى الآنية المفضضة او القدح المقتض غير شديدة لم تبلغ بعد المنع من الفعل بمقتضى الجمع بينهما وبين صحيفة عبدالله المصروفة تنفي اللبس عن المقتض

واستدل الحوار ( لحوار استعمال المقتض مضافاً الى الأصل وصحيفة عبدالله بن سنان المتقدمة

( بصحيفة معاوية بن وهب ) أيضاً المروية في الوسائل في الباب ٦٦ من المعاصات قال سئل ابو عبدالله عليه السلام عن

موضع الفضة (١) و الظاهر ان الإتياء المذهب حكمه كحكم الإتياء المصنوع في كراهة استعماله (٢) إن لم يكن أشد .

الشرع في الفدح فيه ستة من فسه قال لادس به إلا أن تكره الفضة فتترعها ( قال في الحواهر ) إن دوالة من المصنوع كما صرح به وكشف اللثام كفا في أنواع الملابس بل و عدة أسببت بل في كشف الأستاذ منه الموهبة و ان كان لا يخلو عن نظر ( انتهى ) .

( أقول ) قد صرح بعض اللغويين أن الفضة بفتح الضاد وتشديد الباء شيء من حديد أو صفر أو نحوهما يشع به الإتياء ( انتهى ) وكأنتها منزلة الطوق تجعل للإتياء فيشع به أي يجمع به ، لا طرف وتحتفظ من التعرق والإيكسار أو تجعل للتزيين والظاهر أنها تجعل في الحدب الأعلى من الفدح في موضع العم بقرينة رواية عمرو بن أبي المقدام في الباب المتقدم قال رأيت أبا عبد الله عليه السلام قد أتى بفدح من ماء فيه فضة من فضة فرأيت يترعها بأسنانه .

( وعلى كل حال ) ان الصحيحة صريحة في حوار الشرع من فدح فيه ستة من فسه فإذا كان ذو الصبة من أقسام المصنوع كما لا بعد ذلك لاصدق العرفي فالصحيحة مما يدل على حوار استعمال المصنوع صريحا كصحيحة عبدالله عينا .

(١) بل المحكى عن جمع كثير هو الوجوب بل عن الكفاية نسبته إلى المشهور بل في الحواهر لاحوال أحده فيه من القدماء والمتأخرين إلا من معتبر المصنف فاستحسنه وتمه الطباطبائي في منظومته واستحسنه المدارك والد خيرة ( انتهى ) ويساعد المشهور صحيحة عبدالله من سنان المتقدمة المشتملة على قوله عليه السلام وأمر فمك عن موضع الفضة فإن طاهر الأمر الوجوب وهكذا ما في آخر مؤنفة يريد المتقدمة من الزيادة على حسب رواية الصدوق كما ذكر الواسطي قال قال أبو عبدالله عليه السلام في آخرها فإن لم يجد بدا من الشرع في الفدح المصنوع عدل بضمه عن موضع الفضة .

( ولكر الحق ) مع ذلك كله مع معتبر و من تمه من استحباب عزل العم عن موضع الفضة دون وجوبه استناداً إلى ما استند إليه في محكي المعتبر من صحيحة معاوية بن وهب المتقدمة آنفاً قال سئل أبو عبدالله عليه السلام عن الشرع في الفدح فيه ستة من فسه قال لادس به إلا أن تكره الفضة فتترعها فإن الصحيحة كالصريحة هي رجحان برع الفضة واستحبابه دون وجوبه وتعيينه و قد عرفت ما أنها في موضع الفضة بقرينة رواية عمرو بن أبي المقدام المتقدمة ولو كان يجب عزل العم عن موضع الفضة لوجب ترعها بنحو المثل والإلزام لانحوا البذر والرححان وهذا واضح .

(٢) فإن النصوص وإن وردت في المصنوع دون المذهب ( ولكن ) المذهب كما عن المتن لا يفرل عن درجة الفضة و عن نهاية الأحكام لتساويهما في المنع والملة وفي الحدائق قد احتمل أولوية المذهب ( قل ) ان لم يكن أولى لا يشتركا في أصل الحكم وفي المدارك و عن المجمع الجرم بأولويته بالمنع وهو كذلك فإن الذهب أمره أشد من الفضة إديقاصح للرجال في الفضة ما لا يتسامح لهم في الذهب فإدكره لهم استعمال المصنوع فالمذهب أولى بالكراهة واستحباب عزل العم عن موضع الذهب ( فما في مصباح العقية ) من ان

مسئله ٧ - يحوز استعمال الآلات المتعددة من الذهب أو الفضة مما لا يصدق عليه عنوان الآية (١) كالسوار والمقش وميل الإكتحال (٢) وما يشده الأسمان (٣) والحلقة تحمل للمراة (٤) والسيف والدرع (٥)

الحرم بذلك في غير محله ضعيف

(وما عن الدجيرة) من انه إثبات للكرامة مع فقد الص أصف و ذلك للقطع بوحدة أملاك فيهما بل بأقوايته في المذهب

(من عن الذكرى) احتمال الحرمة في منه الذهب لقوله في الذهب والحرير هذان محرمان على ذكرور نقى (ولكن الحدائق) قد أحاط به بقوله و الظاهر ضعفه (قال) والحديث المذكور إن ثبت فظاهر منه ارادة اللبس (يعنى لس الذهب) كما يشر اليه ذكر الحرير (انتهى) وهو جيد

(١) وفي الجواهر بعد أن نفى اليأس عما لا يكون من الأواني وذكر التنصيص عليه من القاضلين وغيرهما (قال) لا أحد منه خلافاً من في اللوامع الظاهر وفهم عليه للأصل والعمومات (انتهى)

(٢) وقد حكى عن المعشر والمنهى والذكرى والجمع بينهما التفسير على أحد من الإكتحال من الذهب أو الفضة (بل عن الماهل) استظهار كونه مما لا خلاف فيه .

(٣) والروايات فيما يشده الأسمان عديدة وقد عقد لها باباً في الوسائل في لابس المصلى سماء باب حوار شد الأسمان بالذهب (وهي صحيح محمد بن مسلم) عن أبي جعفر عليه السلام أن أسنانه استرحقت فشدّها بالذهب (وفي رواية الحسن) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الثنية تنقسم أ يصلح أن تشك بالذهب وإن سقطت يجعل مكانها ثنية شاة قال إن شاء ليشدها بعد أن تكون دكية .

(وفي رواية عبد الله بن سنان) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن الرجل يتعصم منه أ يصلح له أن يشده بالذهب فإن سقطت أ يصلح أن يجعل مكانها سن شاة قال إن شاء ليشدها بعد أن تكون دكية .

(٤) وقد صرح بذلك صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٦٧ من المحاسن قال سألت عن المرأة هل يصلح إصساكها إذا كان لها حلقة فضة قال نعم الخ (وصحيحه محمد بن اسماعيل) بن مريع المروية في الوسائل في الباب ٥٤ من المحاسن قال سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن آية الذهب والفضة فكرها فقدت قد روى بعض أصحابنا أنه كان لأبي الحسن عليه السلام مرآة ملينة فضة فقال لا والله إنما كانت لها حلقة من فضة وهي عندي الخ .

(٥) وقد ورد بذلك روايات عديدة رواها الوسائل في أبواب المحاسن في باب حكم الآلات المتعددة من الذهب والفضة وفي الملاصق في باب حوار تحليله السيف والمصحف بالذهب والفضة (وهي رواية صعوان بن يحيى) قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن دى الفقار سيف رسول الله ﷺ فقال عزله حمرئيل من السماء وكان خلقه فضة (ورواها) بطريقين آخر من أيضاً قال في آخر أحدهما وهو عندي .

(وفي رواية السكوني) عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان على سيف رسول الله ﷺ وقائمه فضة وبين ذلك خلق من فضة ولمست درع رسول الله ﷺ وكنت أسحبها وفيها ثلاث حلقات من فضة من بين يديها وثمان من خلفها

وبوجود تحلية السيف بالمصحف بالذهب والفضة (١) ويظهر من بعض الروايات (٢) كراهة تعشير المصاحف بالذهب والظاهر ان التعشير هو أن يكتب في هامش القرآن عند انتهاء كل عشرة آية لفظه عشر كما أنه يظهر من بعض الروايات (٣) كراهة كتابة القرآن أيضاً بالذهب وبكره اتحاد السري من ذهب لالذهب (٤) واتحاد المرآة الملساء من فضة (٥) . . . .

(ويرواه يحيى بن ابي العلاء) قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول درع رسول الله ﷺ ذات الفصول لها حلقتان من ورق في مؤخرها وقال لبسها على \* عليه السلام يوم الجمل .  
(ويرواه محمد بن قيس) عن أبي حمزة عليه السلام وكان له درع يسمى للشيء ﷺ ذات الفصول لها ثلاث حلقات فمئة حلقة بين يديها وحلقتان خلفها (ويستدرك) في الناس المذكورين روايات عديدة أيضاً في هذا المعنى فراجع .

(١) وقد ورد بذلك روايات عديدة رواها الوسائل في الملابس في باب حوار تحلية السيف والمصحف بالذهب والفضة (في رواية حاتم) بن اسماعيل عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن حذيت سيف رسول الله ﷺ كانت فيه كلتا قائمته <sup>(١)</sup> وقدمه <sup>(٢)</sup> (وفي رواية السكوني) عن أبي عبد الله عليه السلام كما تقدمت آتياً قال . كان يعمل سيف رسول الله ﷺ وقائمته فضة الح .

(ويرواه حسنة عبد الله بن سنان) عن أبي عبد الله عليه السلام قال ليس بتحلية السيف بأس بالذهب والفضة (وفي رواية داود بن مرحبان) عن أبي عبد الله عليه السلام قال ليس بتحلية المصاحف والسيوف بالذهب والفضة بأس (وفي المستدرک) في أبواب المعاصيات في باب حكم الآلات المتحدثة من الذهب والفضة روى عن دعائم الإسلام عن حمزة بن محمد بن عمار في حديث ولا بأس بأن يحل السيف والمصاحف بالذهب والفضة  
(٢) وهو مصورة سماعة المروية في تحارة الوسائل في الباب ٦٠ من أبواب ما يكتب به قال سألته عن رجل بعث المصاحف بالذهب قال لا يصلح فقال إنه معيشي فله إن تركته لله حمد الله لك عرجاً (اقول) والظاهر أن في متن الحديث تصحيحاً والصحيح هكذا قال سأله رجل عن تعشير المصاحف بالذهب قال لا يصلح فقال إنه معيشي الح والله العالم .

(٣) وهو رواه محمد بن الوراق المروية في تحارة الوسائل أيضاً في الباب المتقدم آتياً قال عرفت على أبي عبد الله عليه السلام كما سأله فيه قرآن محتم معشر بالذهب وكتب في آخره سورة بالذهب فارتدته إليه فلم يعب منه شيئاً لا كتابة القرآن بالذهب ولا لا معيشي أن يكتب القرآن إلا بالسواد كما كتب أول مرة .  
(٤) وذلك لرواية العصيل بن مسار المروية في الوسائل في الباب ٦٧ من أبواب المعاصيات قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السريز فيه الذهب أ يصلح إمساكه في البيت فقال إن كان ذهباً فلا ، وإن كان ماء الذهب فلا بأس به في قوله عليه السلام فلا أي فلا يصلح وليس معاده على هذا أكثر من الكراهة .

(٥) وذلك لصحيفة محمد بن إسماعيل المتقدمه آتياً قال سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن آية الذهب

(١) قائم السيف معيشه

(٢) القبيبة من السيف ما على طرف مقبضه من فضة وحديد

• • • • • واتحاد المشطة المنقضة (١) والأحوط ترك اتحاد السرح واللحام من الذهب أو الفضة (٢) وهكذا الأحوط ترك اتخاذ الصندوق والسطح والهاون والمحامير والمخار والمكحلة وطروف الغالية والمعجون والعنبر والأقصور والتدك ونحو ذلك من الذهب أو الفضة (٣) نعم لا بأس باتخاذ قصة من فضة أو ذهب فتجعل بيتاً للتعويذ (٤) إلا أن الفضة إذا كانت من ذهب فهي شديدة على العبد للرجال

والفضة فكرهما فقلت قد روى بعض اصحابنا أنه كان لأبي الحسن عليه السلام امرأة مملسة فسد فقل لا والله إنما كانت لها حلقة من فضة وهي عندي الح فإن الطاهر من قوله عليه السلام لا والله الح هو كراهة اتخاذ المرأة المملسة من فضة وإن لم يكره جعل حلقة لها من فضة .

(١) وذلك لموثقة يريد عن أبي عبد الله عليه السلام المتقدم في المسئلة الأولى أنه كره الشرب في الفضة وفي القدح المعصص وكذلك أن يدهن في مدهن معصص والمشطة كذلك

(٢) وذلك لصحيفة علي بن حمزة عن أخيه موسى بن حمزة عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٦٧ من المحاسن في حديث قال وسألته عن السرح واللحام في الفضة أيركب به قال إن كان مموهاً لا يقدر على نزعها منه فلا بأس والآ فلا يركب (وفي المسئلة ٩١) من ركاة الخلاف قد أفتى الشيخ بحرمة استعمال لحام العرس المحلى بالذهب أو الفضة صريحاً (قال) لأنه سرف (انتهى) وهو صعيص لمنع الإسراف .

(وعن الشيخ) والعلامة والمحقق والعلامة المنع من تحلية السيف واللحام بالذهب لما روى أن النبي صلى الله عليه وآله خرج ذات يوم وفي يده قطعة من ذهب فقال هما محرمان على ذكرور أمتي حل لأناهما (انتهى) .

وهو أيضاً صعيص (أما في السيف) فلما تقدم من الروايات الواردة في حوار تحلية السيف والمصعب بالذهب والفضة (وأما النووي) فالظاهر أنه عين النووي المتقدم في آخر المسئلة السابقة من قول النبي صلى الله عليه وآله في الذهب والحريز هذان محرمان على ذكرور أمتي وقد عرفت من الحديث أنه قال والحديث المذكور إن ثبت فالظاهر منه إرادة اللبس (يعني لبس الذهب) كما يشير إليه ذكر الحريز (انتهى)

(٣) فإن الموقوف في النصوص وإن كان هو النهي عن الآية ولكن صدق عنوان الآية على الأمور المذكورة ليس بمعلوم بل المعلوم هو صدق عنوان الظرف عليها ألا أنه مع ذلك حيث يحتمل صدق عنوان الإباء عليها خصوصاً على بعضها بل بعض الأصحاب قد حرم بصدق العنوان المذكور في أكثرها فالاحتياط هنا بما لا يترك .

(٤) وذلك لصحيفة منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في المحاسن في باب حكم الآلات المنقضة من الذهب والفضة قال سألت عن التعويذ يعلق على الحائض فقل نعم إذا كان في حديد أو فضة أو قصة حديد (وفي المستدرک) في الباب المذكور رواية أخرى في هذا المعنى عن أبي حمزة الجواد عليه السلام صريحة في جواز صياغة قصة من فضة للتعويد وحواز شدتها على العبد .

(ودعوى) أن حوار ذلك للحائض لا يدل على حوازه للرجال (صعيصة حدة) لعدم الفرق بين الرجال والنساء في حرمة الأواني بل عليه الإجماع كما عن التذكرة والذكرى وحامع المقاصد وغيرها فلو كانت قصة التعويذ إباء لم محر حتى النساء .

إشكال (١) والأحوط الترك ، نعم لا إشكال في حملها للرجل حال كما لا إشكال في زجره بالسقوف والحيطان بالذهب والعصاة على الأقوى (٢) .

(ودعوى) كونها إنباءً قد خرج في الصحيحه بالتحصيل (وعليه) فلا يتعدى من العصاة إلى الذهب كما عن العلامة الطباطبائي في منظومته وقوله الحواهر (صيفة أيضاً) لعدم صدق الإنباء عليه عرفاً كي لا يتعدى في التحصيل من العصاة إلى الذهب

(قال في مصباح العقيدة) وهذه أن جعل الصحيحة شاهدة لخروجها عن الموضوع كما يشعر به سوق الرواية ويشهد به المرفأ أدلى (انتهى) وظهره التمدى من العصاة إلى الذهب بعد نفيه كون القصة إنباءً بل المروءة قد صرح بالتعدى من العصاة إلى الذهب سرراً (حيث قال) لا بأس بما يصحح بيتاً للفقهاء إذا كان من العصاة بل الذهب أيضاً (انتهى) .

(١) ومثلاً الإشكال احتمال صدق لئس الذهب حيث ذكر وهو حرام للرجال خلال النساء خاصة (ودعوى) عدم صدق اللئس على مثل ذلك ولذا تقدمت الروايات في تحليه السيف بالذهب وهو مما يشد على الوسط عادة (لا بدوا عن ضعف) وذلك لاحتمال صدق اللئس فيهما جميعاً وخروج السيف بالتحصيل والله العالم .

(٢) وقد حكى عن الشيخ في الخلاف أنه لا يصح على تحريمها والأصل الإباحة (وهو حيث ذكره) ومثله ما عن الأردبيلي (وراد في الحواهر) على الأصل العمومات وأعلمه يعني بها مثل قوله تعالى وهو الذي خلق لكم ما في الأرض جماعاً (قال) والسيرة في نحو المشاهد بل وغيره (انتهى) وهو صميم وابن السيرة ، هما متأخرة عن زمن المعصومين فلا حجية لها .

(والصحيح) هو الاستناد في حوارها بعد فقد اللئس على الحرمة التي الأصل كما تقدم عن الشيخ والأردبيلي (وما عن سراديس) من المانع عن ذلك لما فيه من تعطيل المال وصحيفة في غير الأغراض الصحيحة ليس في محله بل جعله الحواهر محل المانع وهو في محله (قال) إذ التلذذ في الملابس والمساكن ونحوها من أعظم الأغراض التي خلق المال لها (انتهى) .

(وفي المدارك) جعل المانع عن ذلك أحوط لما يشعر به دعوى قول الرضا عليه السلام في دليل صحيفة محمد بن إسماعيل بن بريع المروية في الوسائل في الباب ٦٥ من المحاسن أن العباس <sup>(١)</sup> لما عذر عمر له قضيب ملئ من فضة من نحو ما يعمل للصبيان تكون فضته نحواً من عشرة دراهم فأمر به أبو الحسن عليه السلام فذكر (وهو كما ترى ليس في محله أيضاً) فإن أمر أبي الحسن عليه السلام بكسر ما عمل للعباس حين عذر أي احتسب أقصاها الدلالة على كراهة القضيب الملئ من فضة ويشعر بكراهه زجره بالسقوف والحيطان بالدعوى لا على حرمة كي يشعر بحرمتها بالدعوى فتأمل جيداً

(١) ولعل المراد من العباس هنا هو عباس بن علي بن أبي طالب عليه السلام لا عباس بن عبد المطلب وإن المراد من أبي الحسن الذي أمر بكسر القضيب الملئ من فضة هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام لا أبو الحسن الرضا عليه السلام .



## فصل في الجلود وفيه مسائل

مسئلة ١ - المشهور بين علماءنا ان جلد الميتة لا يطهر بالدبغ (١) وهو الأقوى (٢) وقال بعض علماءنا

(١) قد صرح شجرة ذلك جماعة بل عن جماعة اخرى دعوى الإجماع عليه إلا ابن الحنيد بل عن جماعة دعوى الإجماع عليه إلا استثناء أحد بل عن شرح المفاتيح أنه من ضرورات المذهب كحرمة القدس وليس سعيد (ولكن مع ذلك كله) مخالفة ابن الحنيد محقة لأرب فيها قل فيما حكى عنه أنه يطهر جلد الميتة بالدبغ إذا كان من حيوان طاهر العين فيمنع به في كل شيء إلا الصلاة (وقد يسب هذا القول) إلى الشافعي من قدماء أصحابنا .

(وعن الكاشاني) في مفاتيحه موافقة ابن الحنيد في هذا القول (بل قد يستظهر ذلك) من الصدوق أيضاً طراً إلى أنه روى في الفقه مرسلاً عن الصدوق عليه السلام رواية مصرحة بنفى الدس عن حمل اللس والسمن والماء في جلود الميتة وقد صرح في أوّل الكتاب أنه لا يورد فيه إلا ما يعنى به ويحكم بصحته والرواية وإن كانت خالية عن الدس إلا أنها مجتولة على الغالب فيكون الدس هو المطهر لجلد الميتة بعد الإجماع على نجاسة الميتة .

(ولكنه استظهار صعب) بل طاهر ما تقدم من الفقه وما حكى عن المقنع من تحوير النوصا من ماء كان في رقب من جلد الميتة أنه يقول بظاهرة جلد الميتة مطلقاً ولو لم يدس كحرانها التي لا تحلها الحياة كالشعر والصوف والعظم ويحوى ذلك (وي امدارك) وعن المعالم التريدي في المسئلة وهو لأحد بعض الروايات الآتية التي ستعرف حالها

(٢) وذلك لأقسام عديدة من الأختار :

القسم الأول \* ما صرح بأن جلد الميتة لا يدس بالدس (في رواية عبدالرحمان بن الحجاج) المروية في الوسائل في الباب ٦٦ من المساعات قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام اني أدخل سوق المسلمين أعني هذا الحلق الذين يدعون الإسلام يشتري منهم العراء للتجارة فأقول لصاحبها أليس هي دكية فبقول بل يسلح لي أن أبيعها على أنها دكية فقال لا ولكن لا بأس أن تسعها ونقول قد شرط لي الذي اشتريتها منه أنها دكية قلت وما أهدد ذلك قال استحلال أهل العراق للميتة ورمعوا أن دناح جلد الميتة ذكاته ثم لم يرصوا أن يكذبوا في ذلك إلا على رسول الله ﷺ .

(وفي رواية أبي بصير) عن أبي عبد الله عليه السلام في الباب المتقدم في حديث عن علي بن الحسين عليهما السلام كان يبعث إلى العراق فيؤتى مما قبلكم بالعرو فيلبسه فإذا حصرت الصلاة ألقاه والقي القميص الذي يليه فكان يسئل عن ذلك فقال إن أهل العراق يستحلون لباس الجلود الميتة ويرمعون أن دناح ذكاته

(وفي رواية علي بن حمزة عليه السلام) عن أخيه موسى بن حمزة عليهما السلام المروية في أطعمة الوسائل في باب

أنه يطهر بالدُّبُّغ وهو قول ضعيف لا يلتفت إليه .

تحريم استعمال جلد الميتة قال سألته عن الماشية تكون لرحل فيموت بعضها أيسلح له بيع جلودها ودهنها ويلبسها قال لا وإن لبسها فلا يصلى .

(وي المستدرک) فی المحاسن في باب عدم طهارة جلد الميتة «الدمع» روى عن دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد عن آدئه عن علي بن الحسين أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بجلود الميتة وإن دبت وقال الميتة نجسة وإن دبت .

﴿ القسم الثاني ﴾ ما صرح بأن جلد الميتة لا ينتفع به ولو كان جلد الميتة مما يطهر بالدمع وحده استعماله في المأكول والمشروب كان مما ينتفع به لأعالة .

(ففي رواية الفتح بن يزيد الجرجاني) عن أبي الحسن ﷺ المروية في أطعمة الوسائل في باب ما لا يحرم الانتفاع به من الميتة قال كتبت إليه أسأله عن جلود الميتة التي يؤكل لحمها ذكياً فكذب ﷺ لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عصب الخ .

(وي صحبة علي بن الحميرة) المروية في الوسائل في المحاسن في الباب ٦١ قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام جعلت فداك الميتة ينتفع منها شيء فقال لا قلت بلعنا أن رسول الله ﷺ مر بشاة ميتة فقل ما كان على أهل هذه الشاة إذ لم ينتفعوا بلحمها أن ينتفعوا بإهابها قال تلك شاة لسودة بنت زمعة رويها النبي ﷺ وكانت شاة مهرولة لا ينتفع بلحمها فتركوها حتى ماتت فقال رسول الله ﷺ ما كان على أهلها إذ لم ينتفعوا بلحمها أن ينتفعوا بإهابها أن تذكى .

(هكذا في هذه الصحبة) (ولكن في موثقة أبي مريم) في الباب المذكور هكذا قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام السحله التي مر بها رسول الله ﷺ وهي ميتة فقال حاضر أهلها لو انتفعوا بإهابها فقال أبو عبد الله عليه السلام لم تكن ميتة يا أبا مريم ولكنها كانت مهرولة فذبحها أهلها فمر بها فقال رسول الله ﷺ ما كان على أهلها لو انتفعوا بإهابها .

(قال في الجواهر) ولا منافاة بين الحريص لاحتمال تعدد السحلتين (انتهى) وهو حيّد ومثله صرح في الوسائل في الأطعمة المحرمة (وي موثقة سماعة) المروية في الوسائل في الباب ٣٩ من المحاسن قال سألته عن جلود السماع ينتفع بها قال إذا دمت وسميت فانتفع بجلده وأما الميتة فلا .

﴿ القسم الثالث ﴾ ما أمر من بعمل أعماد السيوف من جلود الميتة أن يتخذ ثوباً للصلاة وأن لا يصلى في ثوب أصابه تلك الجلود ولو كان جلد الميتة مما يطهر شرعاً بالدمع لعاز الصلاة في ثوب أصابه تلك الجلود لأنها تدبغ غالباً ولم يجب اتخاذ ثوب آخر للصلاة وهذا واضح .

(ففي رواية قسم السيف) المروية في الوسائل في المحاسن في باب نجاسة الميتة قال كتبت إلى الرضا عليه السلام أني أعمل أعماد السيوف من جلود الحمر الميتة فتصيب ثيابي فأصلى فيها فكذب ﷺ أني اتخذ ثوباً للصلاة الخ (وهي رواية أبي القاسم السيفي) وولده المروية في تجارة الوسائل في باب حوار بيع جلد غير مأكول اللحم قال كتبوا إلى الرّحل جعلنا الله فداك أنا قوم نعمل أعماد السيوف ليست لما معيشة ولا تجارة غيرها ونحن

مصطرون إليها وإنما علاجتنا من جلود الميتة من النعال والحمير الأهلية لا يجوز في أعمالها غيرها فيحل لنا عملها وشرائها وبيعها ومساها بأيدينا وثيابنا ونحن نصلي في ثيابنا ونحن نحتجون إلى حوائث في هذه المسئلة يا سيدنا ضرورتنا فكتب عليه السلام اجعلوا ثوباً للصلاة الخ .

﴿ ثم إن في الخلاف والمختلف وعن المحقق ﴾ الاحتجاج لعدم طهارة جلد الميتة بالدبع بعموم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة تعويلاً على تناوله لجميع أنواع الاتفاع وباستصحاب المعاسة من هذا الدبع وصحبه محمد بن مسلم المروية في الوسائل في الباب ٦١ من المعاسات قال سأله عن جلد الميتة أيلس في الصلاة إذا دس فقال لا ولو دس سبعين مرة .

(وفي الجميع ما لا يخفى) أما الأول فالانصراف إلى بحريم الأكل وأما الثاني فلا لأنه لا محل للأصوم مع وجود الإحصار في المسئلة نهياً وانسأناً وأما الصحيحه فلا أن عدم جوار الصلاة في جلد الميتة وإن دس سبعين مرة ممماً لا يبدل على عدم طهارته بالدبع بل لعله يظهر به ومع ذلك لا تصح الصلاة معه لأنه من أحرار الميتة اجزائها التي تحلها الحياة .

﴿ واحتج ابن الحميد ﴾ لما ذهب إليه من طهارة جلد الميتة بالدبع (صحيحة البعير) بن رواية المروية في أطعمة الوسائل في باب تحرّم استعمال جلد الميتة عن أبي عبد الله عليه السلام في جلد شاة منه فيصب فيه اللبن أو الماء فأشرب منه وأيضاً قال نعم وقال يدس فينتفع به ولا يصلي فيه الخ .

(ويؤيدها الرصوى) المروية في الحدائق في إحسان الميتة (قال) وإن كان الصوف والوبر والشعر والريش من الميتة وعير الميتة بعد أن يكون مما أحل الله تعالى أكله فلا بأس به وكذلك الجلد فإن دباغه طهارته (وقال أيضاً) ودكاة الحيوان ذبحة ودكاة الجلود الميتة الدباغ .

(ومرسلة الفقيه) عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن جلود الميتة يجعل فيها اللبن والسمن والماء ما ترى فيه فقال لا بأس بأن تجعل فيها ما شئت من ماء أو لبن أو سمن وتوصاً منه وتشرب ولكن لا تصل فيها (وموثقة سماعة) المروية في الوسائل في الباب المتقدم قال سأله عن جلد الميتة المملوح وهو الكبيصة من حصص فيه وقال إن لم تمسه فهو أفضل .

(وصحيحة زرارة) عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في أطعمة الوسائل في باب ما لا يحرم الاتفاع به من الميتة قال سأله عن الانهجة تخرج من الحدى الميت قال لا بأس به (إلى أن قال) والصوف والشعر وعظام العيل والجلد الخ فإنه عليه السلام عد الجلد في عداد الصوف والشعر ونحوهما مما يتمتع به من الميتة .

(ورواية أبان بن عثمان) عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في أطعمة الوسائل في باب ما يحرم من الديبحة عن علي الصدوق (قال فيها) وأطلق في الميتة عشرة أشياء الصوف والشعر والريش (إلى أن قال) والإهاب واللبن الخ فإنه عد عليه السلام الإهاب وهو الجلد من جملة ما أطلق في الميتة كالصوف والشعر ونحوهما .

(وفي الجميع ما لا يخفى) في الروايات المتقدمه كلها محموله على التقيّه لموافقته لمذهب العامة ويشهد لذلك مصافاً إلى ما تقدم في القسم الأول من روايتي عبدالرحمان وأبي صير ما ذكره الشيخ في أوّل الخلاف

مسئلة ٤ - الأقوى حواد لا يتفاد بجلد الميتة بل يمكن حسم بعض العين (١) في الأمور المعيرة المشروطة بالطهارة فيحور صنع أحمد السيوف أو الفراء من جلود الميتة ويترع في حال الصلاة ويحور صنع الدلاء من

( قال ) وقال الشافعي كل حيوان طهر في حال حياته فجلده إذا مات يطهر ، والدعاء وهو ما عدى الكلب والخنزير وما تولد منهما وقال ابو حنيفة يطهر الجميع الا جلد الخنزير وقال داود يطهر الجميع وقال الأوزاعي يطهر جلده ما يؤكل لحمه دون ما لا يؤكل لحمه وهو مذهب أبي ثور وقال مالك يطهر الطاهر منه دون الناجس وقال الرهري يحور الا يتفاد بجلد الميتة قبل الدعاء بعده ( انتهى ) وذكر في مفتاح الكرامة من العامة القائلين بطهارة جلد الميتة بالدعاء بجملاً آخر من كثيرين غير هؤلاء فراجع .

❖ واحتج الكشاني ❖ لموافقه مع ابن الجنيث بأمر :

( الأول ) ان عدم حوار لا يتفاد بجلد الميتة الذي صرح به القسم الثاني من الأحكام لا يستلزم الدعاء ( وفيه ) ان ذلك وان لم يستلزمها عقلاً لحوار التمسك بعدم الاعتداع به مع طهارته شرعاً ولكم يستلزمها عرفاً فانه لو كان طاهراً لم يسلب الاعتداع منه .

( الثاني ) ورود أحاديث كثيرة في الاعتداع به وهو مما يكشف عن طهارته ( وفيه ) انها محمولة على التقية كما عرفت آتياً فلا عورة بها ( نعم ان روايتي الصيغتين ) في القسم الثالث من الأحكام قد يقال انه يستلزم دمجها حوار الاعتداع بجلود الميتة في صنع أحمد السيوف والألحى الإمام عليه السلام عنه كما أمر بانعتاد ثوب للصلاة ولكن الذي يدفع القول المذكوران بالجلود المذكورة فيهما المعمولة في أحمد السيوف ان كانت هي ، لا دمع فهذا ممّا يعزى سبحانه ابن الجنيث والكشاني وإن كانت مع الدمع وقد طهرت به فمما معنى أمر الإمام عليه السلام بانعتاد الثوب للصلاة وهل هو الا لتنجاستها .

( الثالث ) حمل المطلق على المقيد وكأنه يسمى بذلك حمل ما دل على عدم الاعتداع بجلود ميتة على ما قبل الدمع وذلك بشهادة صحيحة الحديث المتقدمة ( ولكم ) قد عرفت حال الصحيحة وما أتت بها من الرصوى وما بعده من حمل الجميع على التقية وإن المتنع هو القسم الأول المصرح بعدم طهارته ، لا دمع وهكذا القسم الثاني والثالث ( هذا ) وقد حاور الحدّ صاحب الحوار مع الكشاني رحمه الله حيث قل في تصديق كلامه فلا يسعى الأصحاء الى هذه العرافات ولا يصيب العمر في التشكيك في الضروريات ( انتهى ) .

(١) أمّا جلد الميتة فمن العاصين والشهيديين بل عن جمهور الأصحاب عدم الاعتداع به وعن المعتزلة واهلهم التعميل له بعموم النهي عن الاعتداع به كما في القسم الثاني من الأحكام المتقدمة في المسئلة السابقة وأصاف اليه الذكرى عموم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة ( ولكن مع ذلك كله ) قد حكى عن جماعة منهم الفضائل في النافع والإرشاد تجوز الاعتداع بجلد الميتة لعب الصلاة والشرب

( وأما كل حسم بعض العين ) فمن طاهر الأكثر حرمة الاعتداع به بل عن طاهر الحدائق في مسئلة الاعتداع بالدهن المتنجس في غير الاعتداع بسببها إلى الأصحاب بل عن طاهر مع الدين في شرح الإرشاد وتنقيح الفاضل المقداد الإجماع عليها .

( وقد يستدل عليها ) بمنزل قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير إلخ وقوله تعالى إنما الحمر

جلد الحنزير ويستقى بها للردع لا للشرب ولا للوضوء أو الغسل كما أنه يجوز حمل شعر الحنزير حلاً والميسر والأنصاب والأردام رحى من عمل الشيطان فاحتنبوه وقوله تعالى والرحى<sup>(١)</sup> فاهجر و تعليله عليه السلام في روايه تحف العقول حرمة بيع وجوه المحسن بحرمة الأكل والشرب والإمساك وجميع الثقبات فيه . (ولكن مع ذلك كله حكى) عن المسوط حوار الأيتام بمرحى ما لا يؤكل لحمه وعذرة الإنسان وحرمة الكلال في الردع والكروء وأصول الشجر بالاحلاف وعن التذكرة والفوائد حوار اقتناء الأعيان المجسة لعائدة وعن جامع المقاصد تقريره وعن المختلف في الأظمة والأشربة حوار استعمال شعر الحنزير مطلقاً مستدلاً بأن نجاسته لا يمنع الاتصاف به وظاهر شيخنا الأصارى في مسئلة الانتفاع بنحو العين بل صريحه هو الجواز كما ان صريح مصباح الفقيه والعروة هو الجواز أيضاً .

﴿ وهو الأقوى كما ذكرنا في المتن ﴾ وذلك لروايات عديدة :-

(منها) روايتا الصيقلين المتقدمتين في المسئلة السابقة في القسم الثالث من الأخبار فإنهما تظاهرتان حديثاً في حوار استعمال حلود الميتة في أعماد السيوف غير أنه يجب على من كان عمله ذلك ان يتعد ثوباً للصلاة ولا لنهاء الإمام عليه السلام عنه كما أمره باتخاذ الثوب للصلاة

( ان قلت ) ان الرواية الثانية من الروايتين مشتملة على السؤال عن بيع تلك الحلود وشرائها ومع ذلك سكنت الإمام عليه السلام في الجواب عنهما ولم ينه السائلين عن التصدي لبيعها وشرائها مع أنهما محرمان قطعاً ، فكما أن سكوته عنهما لا يدل على جوازه فكذلك سكوته عن استعمال حلود الميتة في أعماد السيوف لا يدل على جوازه .

(قلت) لا ملازمة بين السكوتين فسكوته عن البيع والشراء وان لم يكن حجة لقيام حجة أقوى على المنع عنهما ولكن سكوته عن استعمالها في أعماد السيوف باق على صحته .

(ومنها) خبر أبي بصير المتقدم في صدر المسئلة السابقة المشتمل على لسر علي بن الحسين عليه السلام من أهل العراق في غير جلد الميتة فإذا حصرمت الصلاة ألقاه وألقى القميص الذي يليه معللاً ذلك عند ما سئل عن سب الإلقاء بأنهم يستعملون لحم الحلود الميتة ويرحمون ان دمه دكانه .

(وعليه) فلو كان لسر حلود الميتة محرماً حتى في غير الصلاة لم يلبس الإمام عليه السلام من ألباسهم أبداً

(ومنها) رواية الرّيان من الصلت المروية في الوسائل في الباب ٥ من لباس المصلي المشتملة على السؤال عن أبي الحسن الرضا عليه السلام عن لسر أمور عديدة منها الكيمحت وعلى الجواب عنه بنفى الناس بهذا كله وقد عرفت في المسئلة السابقة من موثقة سماعة في ذيل احتجاج ابن الحنبل ان الكيمحت هو جلد الميتة المملوح .

(ومنها) صحيحة زرارة المروية في الوسائل في باب عدم نجاسة ماء الشرب قد سألت أبا عبد الله عليه السلام عن جلد الحنزير يجعل دلواً يستقى به الماء قال لا بأس ، وعن الشيخ جعلها على الاستقاء به لسقى الدواب والأشجار ونحو ذلك وهو جيد .

يستقى به للزرع أيضاً ويجوز الاستصباح بالدهن النخس أو المتنجس مع التجنب عنه في الثوب والبدن ويجوز طرح العذرة في المزارع لثقوبة الأرض والزرع وهكذا كل استعمال آخر من هذا القبيل مما لا يتوقف على

(ومنها) صحيحة زرارة وموثقة الحسين بن زرارة في الباب المتقدم الظاهر أن بحسب تقرير الإمام عليه السلام في جواز اتخاذ شعر الخنزير حيلًا يستقى به .

(ومنها) الروايات الواردة في حواجز العمل مشعر الخنزير مثل أن يعمل به الحمال أو يخز به أو غير ذلك وقد عقد لها باب في الوسائل مائاً في التجارة في أبواب ما يكتسب به رداً في الأطعمة المحرمة فراجعها . (ومنها) رواية الرضا عليه السلام في المروية في الباب ٣٠ من دلائل الوسائل قل سألت عن الرجل يكون له العمى يقطع من إلبانها وهي أحباء يصلح أن يستمع بما قطع قال نعم يديها ويرج بها ولا يأكلها ولا يسمها (ودحه دلالتها) على المطلوب واضح ظاهر فإن الإلية المقطوعة من الحي هي ميتة ومع ذلك رخص الإمام عليه السلام في الاستصباح بها .

(وفي الباب المذكور) رواية أخرى في هذا المعنى يظهر منها عدم المنع عن الاصطباح بها سوى أنه يعيب اليد والثوب وهو حرام بمعنى أنه نجس وذلك أو صوح عدم كون تنجيس اليد والثوب بما هو محرماً شرعاً غير أنه يعتبر طهارتهما في الصلاة للإشبهة

(ومنها) رواية ذهب بن وهب عن جعفر بن محمد عليه السلام عن أبيه عليه السلام عن علي عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٢٨ من الأطعمة المحرمة قل أنه كان لا يرى بأساً أن يطرح في المراعي العذرة إلى غير ذلك من الروايات التي يجدها المنتسب في الأخبار .

﴿ بقى أمران أحدهما ﴾ الحواجز عما أشير إليه في صدر المسئلة من أدله المسموع ( فنقول أمّا الإجماعات المحكية ) التي أشير إليها بلغة ( عن جمهور الأصحاب ) أو ( نسبتها إلى الأصحاب ) أو ( الإجماع عليها ) فلا استدلال بها في سبب الوهم بعد ما عرفت من كون المسئلة حلالية ( مصافاً ) إلى أن المتيقن من معاقبة الإجماعات والمنصرف من الآيات مثل قوله حرّم عليكم الميتة الح أو أنما الحمر والميسر الح أو الرجز فاحصر الناهية جميعاً عن بعض الأعيان النجسة وهكذا الروايات الناهية عن الإتياع بحل الميتة المتقدمة في المسئلة السابقة هو الإتياعات الصادرة المتعارفة في كل بحسب حاله من الأكل والشرب ونحوهما من الاستعمالات المنوطة على الطهارة .

( ومنه يظهر ) حال صحيحة الكاهلي أيضاً المروية في الباب ٣٠ من دلائل الوسائل المصروفة بأن ما قطع من اليات العنم ميتة لا يستعمل به وهي أيضاً منصرفه إلى الإتياعات الظاهرة المتعارفة ( وأما رواية نجف العقول ) المروية في تجارة الوسائل في الباب ٢ من أبواب ما يكتسب به فلا بد من حملها على ما لا ينافي الروايات المتقدمة كلها فيكون المراد من جميع التقلبات فيها التقلبات المتوقعة على الطهارة أو جميع أنواع التعاطي كما احتمله شيخنا الأنصاري ويكون المراد من تحريم الإمساك هو الإمساك للوجه المحرّم كما احتمله شيخنا الأنصاري أيضاً وفي هذه الرواية النهي عن اللبس أيضاً ولا بد من حمله على اللبس في حال الصلاة ونحوها مما يشترط بالطهارة لأمطلقاً .



## الطهارة شرعاً

مسئلة ٣ - الأقوى عدم اعتبار الدبع بعد التذكية في طهارة جلود ما لا يؤكل لحمه (١) فالسماع إذا

(ثانيهما) الجواب عن روايتي حريين قد يتخير دلالتهما على عدم حوار الإبتناع بجلد الميتة مطلقاً ولو في ما لا يشترط بالطهارة وقد رواهما الوسائل في الأطعمة المحرمة في باب تحريم استعمال جلود الميتة .

(أحديهما) رواية علي بن جعفر عليه السلام عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن ماشية تكون لرحل فيموت بعضها أصلح له بيع جلودها ودسها ويلبسها قال لا وإن لبسها فلا يصلى فيها .

(والجواب عنها) أن ظاهر قوله عليه السلام لا وإن لبسها فلا يصلى فيها أي لا يصلح بيع جلودها ولا دسها ولبسها ما يلبس على أنها طهارة وأما إذا لبسها ولم يعامل معها بمعاملة الطهارة بل فرعها في حال الصلاة فلا مانع عنه .

(وأحريهما) موثقة سماعة قال سألته عن أكل العنق وتقليد السيف وفيه الكيمحت والغراء فقل لا بأس ما لم يعلم أنه ميتة .

(والجواب عنها) أنه لا بد من حملها ولو حملاً بينها وبين الروايات المتقدمة إما على مرحوحية تقليد السيف وفيه الكيمحت شهادة موثقة الأخرى المتقدمة في المسئلة السابقة في دبل احتجاج ابن العنيد قال سألته عن جلد الميتة المملوح وهو الكيمحت فبحث فيه وقال إن لم تمت فهو أفضل أو على النهي عن تقليده في حال الصلاة بشهادة أن الوسائل قد رواها في التحاسنات في باب طهارة ما يشتري من مسلم هكذا قال أنه سئل أبا عبدالله عليه السلام عن تقليد السيف في الصلاة وفيه الغراء والكيمحت فقال لا بأس ما لم تعلم أنه ميتة .

(١) خلافاً لخلاف الشيخ وما عن مسوطه بل لما عن الشيخين ومصاح المرتضى وبيان الشهيد بل قد يسبب الخلاف إلى الأكثر بل المشهور إلا أن الحدائق صرح بعدم وقوفه على المخالف في المسئلة الأولى على الشيخ المرتضى (وعلى كل حال) الأقوى ما ذكرناه في المتن من عدم اعتبار الدبع بعد التذكية في طهارة جلود ما لا يؤكل لحمه (في ما لا يؤكل لحمه) إذا دس على الشرائع خرج بذلك عن تحت عنوان الميتة التي قام الدليل على نجاستها ودخل تحت عنوان المذكي وإذا شك مع ذلك في طهارة جلده قبل الدبع فالأصل الطهارة وعدم اعتبار الدبع فيه

(هذا كله) مصدراً إلى موثقة سماعة المروية في الوسائل في الباب ٣٩ من المحاسنات قال سألته عن جلود السمك يبيع بها قال إن رعت وسميت فانفع بجلده وأما الميتة فلا فإن الإمام عليه السلام رتب الإبتناع على مجرد الرمي والتسمية من دون اعتبار الدبع بعد ذلك أصلاً .

(بل يمكن) استعادة المطلوب من إطلاق جملة من الروايات المروية في الوسائل في لباس المصلى عليها في الباب ٥ ونصها في ٧ المرحضة جميعاً في الركوب على جلود السمك أو لبسها في غير تعييد بشيء . خرج من إطلاقها اعتبار التذكية بلا إشكال وبقي اعتبار الدبع تحت الإطلاق فتعسك به لرفعه

احتج الشيخ لمذهب إليه عليه السلام من اعتبار الدبع بعد التذكية في جلود ما لا يؤكل لحمه في أول الخلاف في المسئلة ١١ بأمرين (أحدهما) أن التصرف في العلود مما يحتاج إلى دلاله شرعية وبعد الداع لا خلاف في



دُغِيَتْ أَيْ ذُبِحَتْ عَلَى الشَّرَاطِطِ فَجُلُودُهَا ظَاهِرَةٌ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا فِيمَا سِوَى الصَّلَاةِ وَإِنْ لَمْ يَدْبُغْ .

جواز استعمالها وقبل الدباغ لأدليل عليه .

(ثانيهما) رواية على بن أبي حمزة المرومية في الوسائل في الباب ٣ من لباس المصلي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لباس الفراء والصلاة فيها فقال لا تصل فيها إلا فيما كان منه دكيّاً قال قلت أوليس المدكي ما دُغِيَ بالحديد فقال بلى إذا كان مما يؤكل لحمه النخ ومونقه ثديه لساعة المرومية في الوسائل في الباب ٥ من لباس المصلي قال سألت عن لحوم السباع وجلودها فقال أمّا لحوم السباع من الطير والدواب فأنشكره وأمّا الحدود فركموا عليها ولا تلبسوا منها شيئاً تصلون فيه .

﴿ أقول ﴾ أمّا الأمر الأول فعليه أن محرّد عدم الدليل على اعتبار الدبغ بعد التذكية مما يكفي في جريد أصل الطهارة حيثئذٍ وهو أصل شرعي من غير حاجة إلى دليل آخر على عدم اعتباره هذا مصافاً إلى ما استدللنا به من الموثقة والطلاق بجملة من الروايات .

(وأمّا رواية على بن أبي حمزة) فكان الشيخ قد استند فيها إلى مجموع قول الرّأوي وجواب الإمام عليه السلام (أو ليس المدكي ما دُغِيَ بالحديد فقال بلى إذا كان مما يؤكل لحمه) مرعوم أن قوله عليه السلام (إذا كان مما يؤكل لحمه) راجع إلى كون المدكي مادكي بالحديد وإن معهومة هكذا أي إذا كان مما لا يؤكل لحمه فليس المدكي ما دُغِيَ بالحديد بل لا بدّ فيه من اعتبار أمر آخر أيضاً غير التذكية .

(وفيه) أن قوله عليه السلام إذا كان مما يؤكل لحمه صطر إلى نفيه عليه السلام في صدر الرواية عن الصلاة في الفراء إلا فيما كان منه دكيّاً فالرّأوي رعم أن كلاً ما دُغِيَ بالحديد فهو مدكي يجوز الصلاة فيه فقال عليه السلام نعم المدكي ما دُغِيَ بالحديد ويجوز الصلاة فيه لكن إذا كان مما يؤكل لحمه لا مما لا يؤكل لحمه (وأمّا الموثقة الثانية لساعة) فلم يعرف وجه استدلال الشيخ بها أبداً بل هي على خلاف مطلبه أدلّ بالحاط إطلافاً وعدم اعتبار الدبغ في حوار الركوب على جلود السباع وما يبر استعمالها .

﴿ نعم لدارواية واحدة ﴾ فديظهر منها اعتبار الدبغ في جلود التمر بل مطلق السماع بإسقاط الخصوصية وهي رواية أبي مخنف السراج المرومية في الوسائل في التجارة في الباب ٣٨ من أبواب ما يكتسب به قال كنت عند أبي عبد الله عليه السلام إذ دخل عليه معتب فقال بالباب رحلان فقال أدخلهما فدخل فقال أحدهما اني رجل سراج أبيع جلود الثمور فقال مدبوغة هي قال نعم قال ليس به بأس .

(ولكنها مصافاً) إلى قصورها سنداً كما صرح به الحواهر في حاشية الذمائم في القسم الثاني بل احتمل فيها صرياً من التقية (قال) خصوصاً بعد أن كان الرحلان غير معلومين ( انتهى ) هي قاصرة عن مقدومة الموثقة الأولى لساعة فإنها كالصّ في كفاية محرّد الرّمي والتسمية في الانتفاع بجلد السماع من غير اعتناؤ شيء آخر فيه (والأولى) حمل الرواية على الاستحباب دون الوجوب .

(ولعل من هنا) حكم في القواعد والشرائع وحكى عن غيرهما أيضاً استحباب الدبغ في جلدها لا يؤكل لحمه بل في المختلف والشرائع في لباس المصلي كراهه استعماله قبل الدبغ ولكن المعك عن المعتر أنه استند في الكراهة إلى محرّد النفسى عن خلاف الشيخ والمرضى وهو كما ترى ضعيف لا يصلح مدركاً للكراهة

مسئلة ٣ - الأقوى حوار دبع العلود بالأجسام النجسة (١) كما أن الأقوى أنه إذا دبقت بها موى تطهير بالعدل أى بنقما في الكر أو الجارى (٢) .

فأياها حكم من الأحكام الشرعية وهو لا يثبت بمثل ذلك (ودعوى) أن مرجع الكراهة إلى حسن الاحتياط في الشبهة التحريمية ليست كما تسمى فإن حسن الاحتياط أمر آخر غير الحكم باستحباب الدبع أو كراهة تركه كما لا يجهى . (نعم) عن كشف المثلث أنه قد روى في بعض الكتب عن الرضا عليه السلام أن دماغة الجلد طهارته ولكنه على الظاهر من الرضوى المتقدم في المسئلة الأولى في ذيل احتجاج ابن الجنيد وقد عرفت أنه وما أشبههم من الروايات كلها محمولة على التقيّة مصافاً إلى أنه مما لا يحدى في المقام أصلاً لشموله المأكول وغير المأكول والمدككى والميتة جميعاً وهو بهذه السعة مما لا يقول به الشيخ ولا المرئى وإنما فلا باعتدال الدبع في خصوص المدككى من غير المأكول كما تقدم لا مطلقاً .

(١) كحرى الكلاب وسجودهما عن المـوطـون وإدريس والمعتز والمتهنى والدكرى من عدم حوار الدبع بالأجسام النجسة عجيب وما في المختلف من الإجماع عليه أعجب (قال في الحدائق) ولا أعرف للتحريم وجهاً بعد حصول الطهارة بالعدل (انتهى) وهو كذلك (اقول) ولعلّ مرادهم من عدم حوار الدبع بالأجسام النجسة هو دبع العلود بها ثم استعمالها في الحال هذه من غير غسل ولا تطهير والله العالم .

(٢) فما عن ابن الجنيد في مختصره من أنه ليس دبعها المحلل لها إلا محلل طاهر (إلى أن قال) فإذا دبقت شيء من النجس لم تطهر كالدائش<sup>(١)</sup> وإنما تدبغ بخر الكلاب الخ (صحيح جداً) فإن حار الجلد كحال سائر الأشياء المتنجسة إذا دبقت النجاسة في جوفها فتطهر إذا دبقت ثم دبقت في الكر أو الجارى حتى ينفذ فيه الماء العاصم

(وإذا كان مستنده في ذلك) رواه أبى بريد القمي عن أبى الحسن الرضا عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ١٧ من النجاسات أنه سأله عن جلود الدائش التي يتخذ منها العصف قال فقال لا تصل فيها وإنما تدبغ بخر الكلاب .

(قال رواية) مصافاً إلى قصورها سنداً كما في الحواهر قسرة دلالة فإن طاهرها كما سرح به الحدائق وحكى عن المطهر والمنتهى هو النهى عن الصلاة فيها والحال هذه بلا غسل ولا تطهير لا مطلقاً .

(ويؤيد ذلك) ما في الباب المذكور من رواية قرب الأستاذ بسنده عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن أكسية المرعى والحذف تنقع في البول أيسل عليها قال إذا غسلت فلا بأس (ثم لا بد) من حمل النهى عن الصلاة فيها في رواية أبى بريد على الكراهة وذلك لما عرفت في محله من العفو عن نجاسة ما لا يمكن الصلاة فيه وحده كالثكة والخور والحف ونحو ذلك .

(وقد يوجه الكلام المتقدم آنفاً) لأم ابن الجنيد بأنه رحمه الله ممن يقول إن جلد الميتة يطهر بالدبع

(١) حكى عن الجوهري وغيره أن الدائش هو جلد معروف وسيأتي في رواية أبى بريد أن جلود الدائش تدبغ

**مسئلة ٥ -** اذا شك في حلد حيوان أو في لحم حيوان انه هل هو دكي أم لا ولم يحرر تذكيتة بالعلم أو بالبينة  
فمقتضى القاعدة هو البناء على عدم تذكيتة (١)

فيعتبر حيثش في الدبع أن لا يكون بالنحس إباحة المحس لا يطهر المحس  
(اقول) ان حل كلام ابن الحنبل في هذه المسئلة على خصوص حلود الميتة وإن كان غير بعيد بقريئة صدر  
كلامه المتقدم ليس دماغه المحلل لها إلا محلل طاهر فان الحلود التي يحللها الدماغ ما عتقاده هي حلود الميتة  
لا مطلقاً ولكن مع ذلك كله هو كلام صنف فإن حلد الميتة إذا فرس أنه ما يطهر بالدبع كما يقول به  
العامّة ولا يسعى الفرق حيثش بين دفعه بالحسم الطاهر أو بالحسم المحس سوى أنه في الثاني يحتاج إلى  
التطهير دون الأول لأن الثاني لا يطهر إلى آخر ولعل مراده من قوله لم تطهر كالدارس أي لم تطهر بالدبع  
فيحتاج إلى الفصل والتطهير بعداً (والله العالم) .

(١) فإن المشهور بين الأصحاب كما صرح به الحدائق في لباس المصلّي هو ان الاصل عدم التذكية (ولكن  
ذهب المدارك) إلى اصاله الطهارة والحدائق إلى اصالته الطهارة والحدائق جميعاً بالنسبة الأخير في لباس المصلّي  
اصل الطهارة إلى جملة من افاضل متأخري المتأخرين .

﴿والحق مع المشهور﴾ فإن اصاله عدم التذكية بمعنى استحباب عدمها من قبل حاكمه او واردة  
على اصالته الطهارة والحدائق يرتفع بها موضوعها وهو الشك في الطهارة والحلية (ودعوى) ان اصاله عدم التذكية  
معارضه باصاله عدم الموت حتف الله (ضعيفة جداً) اد الآثار الشرعية من حرمة الاكل وعدم حواز اللبس في  
الصلاة والمجاسة ليست هي مترتبة على الموت حتف الله كمن تحرى اصاله عدمه وتعارض اصاله عدم التذكية  
بل الآثار الشرعية كلها مترتبة على غير المدكي وان ذبح فافداً لبعض الشرائط ولم يمت حتف الله .

(وعلى هذا) فتحرى اصاله عدم التذكية بلا معارض لها وبترتب عليه آثاره .

( أما ترتب الحرمة على غير المدكي ) فلقوله تعالى في أول المائدة حرمت عليكم الميتة والدم ولحم  
الخنزير وما اهل لعير الله به والمنحرفة والموقوفة والمتردة والطبيعة وما اكل السمع إلا ما ذكيتم الحج فان  
حلية الاكل فيه مترتبة على المدكي وحرمة مترتبة فقرأ على غير المدكي بل وهكذا قوله تعالى في سورة الانعام  
فكلوا مما ذكر اسم الله عليه الحج فان حلية الاكل فيه ايضاً مترتبة على المدكي وحرمة فقرأ على غير المدكي .  
(هذا مضافاً) إلى انعقاد الاجماع على حرمة غير المدكي من غير اختصاص بما مات حتف الله قطعاً بل  
لعل حرمة هي من ضروريات الدس فصلا عن المذهب .

( واما ترتب عدم حواز اللبس في الصلاة على غير المدكي ) فلمونق اس بكير المروى في الوسائل في  
الباب ٢ من لباس المصلّي المشتغل على قوله ﷺ فان كان ممّا يؤكل لحمه للصلاة في وبره وبوله وشعره وروثه  
والساقه وكل شيء منه حائز اذا علمت انه دكي وقد دكاه الدمج الحج .

( روى حنبل عن أبي حمزة ) في الباب المذكور قال سألت ابا عبد الله وا. الحسن ﷺ عن لباس الفراء  
والصلاة فيها فقال لا تصل فيها الا ما كان منه دكياً الحج فان حواز اللبس في الصلاة في هذين الخسرين مترتب  
على المدكي وعدم الحواز مترتب فقرأ على غير المدكي وهكذا الحال في حديث نافع الموقوف في الباب المذكور

ايضاً قال وكلما انتبت الارض فلا ماس يلمسه والصلاة فيه وكل شيء يجعل لحمه فلا ماس ليس جلده الذكي منه الح .

( واما ترتب النجاسة على غير المدكّي ) فلحديث قاسم الصيقل المروى في الوسائل في الباب ٣٤ من المحاسن قال كتبت الى الرضا عليه السلام اني اعلم اعماد السيوف من جلود الحمر الميتة فتصيب ثيابي فاصلي فيها فكتب الي اتحد ثوباً لصلاتك فكتبت الي ابي جعفر الثاني عليه السلام كتبت الي ابيك عليه السلام مكدا وكدا فصعب علي ذلك فصرت اعلمها من جلود الحمر الوحشية الذكيه فكتب الي كل اعمل الر بالصر برحمت الله فان كان ما تعمل وحشياً ذكياً فلا بأس .

( فان استفاد ) من مجموع قول الراوى فتصيب ثيابي وقول الرضا عليه السلام ( اتحد ثوباً لصلاتك ) ان جلود الحمر الميتة نجسة وانها اذا اصابت الثوب نجسته والمستفاد من قول ابي جعفر الثاني عليه السلام ( وان كان ما تعمل وحشياً ذكياً فلا بأس ) ان خصوص المدكّي من الجلود طاهر وغير المدكّي نجس من غير اختصاص للنجاسة بالميتة فقط اي بما مات حتف انفه بل لم يبعد ان يستفاد من مجموع هذا الحديث ان ما سوى الذكي ميتة .

( وادّخ من ذلك ) دلالة على هذا المعنى اي ان ما سوى الذكي ميتة ( موثق سماعة ) المروى في الوسائل في الباب ٣٩ من المحاسن قال سألته عن جلود السباع يستقع بها قال اذا رميت وسميت فاستقع بجلده واما الميتة فلا ( فان استفاد منه ) انك اذا رميت ولم نسم فهو ميتة لا يستقع بجلده مع انه ليس مما مات حتف انفه قطعاً .

( وممت يؤيد ذلك ) ما في القاموس من تفسير الميتة بغير المدكّي قال ( الميتة ما لم تلحقه الذكاة ) وقال في المنجد ( الميتة مؤثت الميت الحيوان الذي مات حتف انفه او على هيئة غير شرعية ) .

( ثم ان نظير هذه الدعوى طاولها ) في الصفح والوهي دعوى ان اقصى ما يشته اصابة عدم التدكية هو عدم كون هذا الجلد او اللحم مدكّي ، فيترتب عليه الأحكام السلبية من عدم الطهارة وعدم الحلية ونحوهما لا كونه غير مدكّي كي يترتب عليه الأحكام الثبوتية الملائمة لهذه الأحكام السلبية كالنجاسة والحرمة ونحوهما ( ووجه الصفح ) انه اذا ثبت الأصل عدم كونه مدكّي بنحو معاد لس الناقصة وترتب عليه عدم الطهارة وعدم الحلية ونحوهما فلا حاجة الى ثبوت كونه غير مدكّي بنحو العدم التبعي فان ثبوت عدم الطهارة وعدم الحلية مما يكفي بلا كلام .

﴿ هذا وقد اشكل المدارك ﴾ في اصابة عدم التدكية من وجهين ( احدهما ) ان مرجح الأصل المذكور الى الاستصحاب لا دليل على اعتباره .

( وفيه ) ان المحقق عندنا كالمشهور هو اعتباره ( ثانيهما ) انه لو سلم انه يعمل به فهو انما يفيد الطن والنجاسة لا يحكم بها الا باليقين او الطن الذي ثبت اعتباره شرعاً فإدأ تجري قاعدة الطهارة في الجلد المشكوك تدكيته كما تجري في الدم المشتبه بالطاهر والمجس ( قال ) ويشهد له قول الصاق عليه السلام في صحيحه الحلي صل

فيها حتى تعلم انه ميتة بعينه .

(قال) وفي رواية اخرى ما علمت انه ميتة فلا تصل فيه (وفيه) ان استحباب عدم التذكية بعد تسليم العمل به وانه ميتاً بعيد الظن وتسلم ان النجاسة مما يحكم بها بالظن الذي ثبت اعتماده لا يبقى محال لا حراً وقاعدة الطهارة في الحلد المشكوك طهارته وذلك لكون الاستحباب حاكماً او وارداً كما اشرنا على اصل الطهارة وتفصيل الحال اكثر من ذلك مشروح في محله .

(واما صحيحة الحلبي) فتامها في الوسائل في النجاسات في باب طهارة ما يشتري من مسلم هكذا قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الحف الذي تباع في السوق فقال اشتر وصل فيها حتى تعلم انه ميتة بعينه (والا امام عليه السلام) وان رخص في الصلاة في الحف الغير المعلوم كونه ميتة ولكنه لا من حيث كونه مشكوكاً بل من حيث كونه مأخوذاً من سوق المسلمين وسيأتي التصريح باستثناء ذلك في المتن بلا فصل (لم) ان الرواية الأخرى التي أشار إليها المدارك وهي صحيحة على من أبي حنيفة المروية في الباب المتقدم ونظيرها موثقة سماعة المروية في الباب المتقدم أيضاً وحسنه جعفر بن محمد المروية في لباس المصلي في الباب ٥٤ بل وحسنه الحلبي المروية في لباس المصلي أيضاً في الباب ٦١ المشتملة على كراهة الصلاة فيما لم يعلم تذكيره مرخصة جميعاً في الصلاة في المشكوك تذكيره .

ولكن المنصرف من الكل ان الترخيص فيها ليس الا من جهة الشراء من سوق المسلمين أو من يد المسلم ولو في غير السوق لا من جهة كونه مشكوك التذكية مما هو مشكوك والا لم يقل عليه السلام في موثقة ابن بكير المروية في الوسائل في الباب ٢ من لباس المصلي فالصلاة في وبره (الى ان قال) وكل شيء منه جاز اذا علمت انه ذكي النخ ولم يقل عليه السلام في خبر اسماعيل بن عيسى الآتي (عليكم أن تسئلوا عنه إذا رأيتم المشركين يبيعون ذلك)

اد لو كان معبراً بالشك مما يكفي في حوار الصلاة في المشكوك لم يعتز العلم بالتذكية في الموثقة ولم يجب علينا السؤال عنه كما في الخبر إذا رأينا المشركين يبيعونها واحتملنا انهم اشتروها من المسلمين وهذا واضح

﴿ كما ان الحدائق أيضاً قد أشكل ﴾ في أصالة عدم التذكية من وجوه :

(الاول) حريان قاعدة الحل عند الشك في التذكية المعتمدة بصحبة سليمان بن جعفر المروية في الوسائل في لباس المصلي في الباب ٥٤ عن العدد الصالح المشتملة على السؤال عن الرجل يأتي السوق فيشتري حبة قراء لا يدري أدكية هي أم غير ذكية أيسل فيهما قال نعم ليس عليكم المسئلة الخ (وفيه) ان قاعدة الحل كما اشرنا آنفاً محكومة لأصالة عدم التذكية وأما الصحيحة وأمثالها مما رخصت في الصلاة في المشكوك تذكيره فهي من جهة الشراء من سوق المسلمين لا من جهة انه مشكوك

(الثاني) رواية السكوني المروية في الوسائل في الباب ٥٠ من المحاسن المشتملة على ترخيص أمير المؤمنين عليه السلام في الأكل من سفره وجدوها في الطريق وفيها اللحم والخمر والجبن والبيض ولا يدري سفره

إلا إذا أحده من سوق المسلمين (١) أو من يدا المسلم ولو في غير السوق . . . . .

مسلم أو سفرة مدحوسى ( وفيه ) ان الترحيم فيه كما سيأتى اما هو لأجل كونه مطروحة في بلاد المسلمين  
لأن حيث كونها مشكوكة لا يعلم حالها .

( الثالث ) ان مرجع أصالة عدم التذكية الى استصحاب عدمها ومثل هذا الاستصحاب ليس بحجة مضافاً  
الى انه معارض باستصحاب طهارة الجلد من حال الحيث ( وفيه ) ان الاستصحاب كما أشرنا آنفاً هو حجة عندنا  
وتحقيقه في محله واستصحاب عدم التذكية هو حاكم على استصحاب طهارة الجلد من حال المعية من قبيل حكومة  
استصحاب الحرمة التعليقية من حال العينية الى حال الريبية على استصحاب المعية المطلقة من قبل غليان  
الزبيب الى بده وتفصيل ذلك بنحو أبسط مشروح في محله .

( الرابع ) ان مرجع أصالة عدم التذكية الى استصحاب عدم المدوحية وهو على قسمين عدم المدوحية  
في حال الحيث وعدم المدوحية في حال رهاق الروح اما عدم المدوحية في حال الحيث فلم يكن حكمه  
المعاسة واما عدم المدوحية في حال رهاق الروح فحكمه النجاسة ولكن لم يكر في السابق كى يستصحب .  
( وعليه ) فما كان في السابق لا أثر له وما له الأثر ليس له حالة سابقة ( وفيه ) ان عدم المدوحية أمر واحد  
مستمر عرفاً فيستصحب من السابق الى اللاحق عاينته انه في السابق لم يكن ذا أثر وفي اللاحق له أثر وهذا  
المقدار مما يكفى في الحريان فان المدار في كون المستصحب ذا أثر كونه كذلك في هذا الحال لا في السابق  
فاذا استصحب عدم المدوحية الى الحال العاصر وهو حال رهاق الروح ثبت موضوع النجاسة والحرمة لأن  
أحد الجزئين معزز بالوحدان وهو رهاق الروح والآخر معزز بالأصل وهو عدم كونه مذوحاً فيترتب عليه  
حكمه قهراً من النجاسة والحرمة جميعاً فتأمل جيداً

(١) فان سوق المسلمين أمانة على التذكية بلا خلاف فيها بين الأصحاب رضوان الله عليهم .

﴿ ويدل على أمانيته عليها ﴾ مضافاً الى عدم الخلاف فيها واستمرار السيرة عليها روايات مستفيضة  
اولم تكن متواترة كما يظهر بمراجعة الوسائل ( في النجاسات ) باب طهارة ما يشتري من مسلم ومن سوق المسلمين  
( وفي الذنائح ) باب حوار شراء الذنائح واللحم من سوق المسلمين ( وفي الأطعمة المباحة ) باب حوار اكل الحسن  
ومدحه مما فيه حلال وحرام ( وفي لباس المصلى ) باب جواز الصلاة فيما يشتري من سوق المسلمين وباب كراهة  
الصلاة في الجلد الذى يشتري من مسلم يستعمل الميتة بالدبح .

( ففي صحيحه المرتضى ) عن الرضا عليه السلام قال سألت عن الرجل يأتى السوق فيشتري حبة هرا لا يدرى  
أذكية هى أم غير ذكية أبصلى فيها فقل نعم ليس عليكم المسئلة إن انا حمفر عليه السلام كان يقول إن العوارج  
صيقوا على أنفسهم بحالهم ان الدب أسع من ذلك ( ومثلها ) صحيحه الحمفرى عن العبد الصالح عليه السلام .

( وفي صحيحه اخرى للمرتضى ) عن الرضا عليه السلام قال سألت عن الحفاى بأتى السوق فيشتري الخف لا  
يدرى أذكى هو أم لا ما تقول في الصلاة فيه وهو لا يدرى أبصلى فيه قال نعم انا اشتري الخف من السوق وصرع  
لى وأصلى فيه وليس عليكم المسئلة .

( وفي رواية الحسن بن الجهم ) قال قلت لأبى الحسن عليه السلام أعترض السوق فأشتري خفاً لا أدري أذكى



فيبنى على تذكيره (١) وإذا أحده من يد الكافر ولو في سوق المسلمين لم ينفع (٢) وإذا كان يد المسلم مسبوقة هو أم لا قال صلّ فيه قلت هل عمل قال مثل ذلك قلت إني أصيق من هذا قال أثر غيب عما كان أبو الحسن عليه السلام يفعل .  
(وفي حصة الصلاة) أنهم سألوا أبا جعفر عليه السلام عن شراء اللحوم من الأسواق ولا يندى ما صنع القصابون فقال كل إذا كان من سوق المسلمين ولا تسئل عنه .

(وفي حمر اسماعيل بن عيسى) قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن حلود الغراء يشتريها الرجل في سوق من أسواق الحلّ أيسئل عن دكانه إذا كان البائع مسلماً غير عارف قال عليكم أن تسألوا عنه إذا رأيتم المشرّكين يبيعون ذلك وإذا رأيتم يسلّون فيه فلا تسألوا عنه (انتهى) يعني إذا رأيتم المسلمين يسلّون فيها فلا تسألوا عنهم عن دكانها (وفي موثقة إسحاق بن عمار) عن العبد الصالح عليه السلام أنه قال لا بأس بالصلاة في الغراء اليماني وفيما صمغ في أرض الإسلام قلت فإن كان فيها غير أهل الإسلام قال إذا كان الدواب عليها المسلمين فلا بأس .  
(وفي رواية أبي الحارث) قال أبو جعفر عليه السلام والله إني لأعترس السوق فأشتري بها اللحم والسم والجبن والله ما أظن كلهم يسمنون هذه البربر وهذه السودان .

(وفي رواية الكوفي) عن أبي عبد الله عليه السلام إن أمير المؤمنين عليه السلام سئل عن سمرة وجدت في الطريق مطروحة يكثر لحمها وحزها وحسها ويصها وبها سكين فقال أمير المؤمنين عليه السلام بقوم ما فيها ثم يؤكل لأنه يفسد وليس له بقاء فإذا جاء طاسها عروا له الثمن قبل له يا أمير المؤمنين لا يندى سمرة مسلم أم سمرة مجوسى فقال هم في سمرة حتى يعلموا إلى غير ذلك مما لا حاجة إلى استقصائه لكثرة وعدم الخلاف في المسئلة .

(١) فإن الأحبار المتقدمة كما يستفاد منها حجية سوق المسلمين فكذلك يستفاد منها حجية يد المسلم ولولم يكن في السوق من الأسواق ما هو وما لا خصوصية له سوى أن البائع فيه مسلمون (وفي رواية بكر بن حبيب) المروية في الوسائل في الأطعمة المباحة في باب حوار أكل الحسن عن أبي عبد الله عليه السلام اشتر من رجل مسلم ولا تسئل عن شيء (ومن هنا) قال في المدارك في لباس المصلّى ويكفى في الحكم بدكاة العطل الذي لا يعلم كونه ميتة وجوده في يد مسلم أو في سوق المسلمين (انتهى) .

(٢) فما زعمه الحقائق وصريحه في لباس المصلّى من أن ذلك مما يذم ليس كما ينسب فإن الأخبار المتقدمة الواردة في سوق المسلمين كلها منصرفة إلى ما إذا كان البائع مسلماً فإن سوق المسلمين بما هو هوماً لا مدحلية له سوى أن البائع فيه مسلم والأقسام الجدار أو السقف أو الأرض بما هو هوماً لا خصوصية له بحيث إذا باع الكافر في سوق المسلمين كانت يده أمانة على التذكية وإذا باع في غيره لم تكن أمانة عليها .

(هذا مضافاً) إلى ما تقدم في حمر اسماعيل بن عيسى من قوله عليه السلام عليكم أن تسألوا عنه إذا رأيتم المشرّكين يبيعون ذلك .

(نعم) إذا كان البائع محلّه في سوق المسلمين وثق في كونه مسلماً أو كافراً بنى على إسلامه كما يشهد به موثقة إسحاق بن عمار المتقدمة (قال في الحواهر في الحلود) مضافاً إلى جريان أحكام الإسلام على مثله ممن وجد في أرض المسلمين من ردّ السلام وتقبيله ونحوه (انتهى) وهو جيد



بيد الكافر بيد المسلم أيضاً لا تمنع (١) إلا إذا احتملتنا احتمالاً يعتقد به أن يد الكافر أيضاً كانت مسوقة بيد المسلم وأن المسلم إنما أحده من الكافر لأجل سبق يد المسلم على يد الكافر بيد المسلم حيثئذ تنفع (٢).  
مسئلة ٦ - لافرق في الحكم بتدكية ما يؤخذ من سوق المسلمين أو من يد المسلم ولو في غير السوق بين أن كان الباع ممن لا يستحل حلد الميتة بالدبيع ولا يستحل ذباجة أهل الكتاب أو كان ممن يستحلها ففي كلتا الصورتين ينشئ على تدكية ما اخذ منه ويسلّى فيه وإن كره الصلاة في الصورة الثانية (٣) كما لافرق أيضاً

(١) خلافاً لما عن كشف الغطاء من نفى الناس عن الجلود التي يؤتى بها من بلاد الكفار إذا احدثت من ايدي المسلمين ولذواهر أيضاً في الجلود وفي لباس المصلّى فحكم فيهما جميعاً بالتدكية واستند في الأول الى السيرة والاجماع المنقول والاطلاق الأخصار وسهولة الملة وسماحتها وهي الثاني الى رجحان قوة يد المسلم على يد الكافر.

(وهي الجميع ما لا يحضى) فإن السيرة المتصلة الى زمان المعصوم ممنوعة والاجماع المنقول في هذه الصورة وهي سبق يد الكافر على يد المسلم غير معلوم والأخصار كلها منصرفة عن هذه الصورة وسهولة الملة وسماحتها مما لا يثبت به التدكية ورجحان قوة يد المسلم على يد الكافر صمعه اوضح من ان يخفى  
(والحق) كما اشرنا في المناس ان يد المسلم اذا كانت مسبوقه بيد الكافر لا دليل على امارتها على التدكية فتحري اصاله عدم التدكية وترتب عليه النجاسة والحرمة جميعاً.

(٢) لأصالة الصحة في يده وإن شئت قلت في فعله واحده من الكافر وأنه لا يأخذه منه إلا على وجه صحيح وهو سبق يد المسلم على يده.

(٣) وملخص المسئلة ان العامة كما تقدم في المسئلة الأولى من الجلود في ذيل تصعيب احتجاج ابن الجبير هم يستحلون جلود الميتة بالدبيع بل يستحلون ذباجة أهل الكتاب أيضاً كما صرح به الخلاف في الذباجة فيقع الكلام في هذه المسئلة في ان البايع المسلم اذا كان ممن يستحلها، فهل يحكم مع ذلك بتدكية ما اخذ منه ويسلّى فيه (مقول) نعم يحكم بها نعماً للمشهور على ما حكى عن روس الحبان بل يظهر من المدارك ان عليه حمل الاصحاب وقتاوبهم.

(وبدل على) الحكم بالتدكية حيثئذ اطلاق الأخصار المتقدمة في المسئلة السابقة الواردة في سوق المسلمين (مضافاً) الى ما في العواهر من السيرة المعلومة وهو حق بل السوق في عصر الأئمة لم يكن إلا للعامة فقط وهم كما سمعت يستحلون جلود الميتة بالدبيع ويستحلون ذبائح أهل الكتاب ومع ذلك كله قد عرفت ترخيص الأخصار المتقدمة كلها فيما يؤخذ من سوقهم (إلا انه حكى) عن التذكرة والمنتهى والتحرير وكشف اللثام والشافيه ونهاية الشيخ والمحقق الثاني عدم الحكم بتدكية ما في يد مستحل الميتة بالدبيع وان اخبر بالتدكية لأصالة عدم او لعدم حصول الظن بالتدكية.

(بل عن نهاية الأحكام) وكشف اللثام عدم إباحة ما في يد المسلم المحمول حاله فكيف بما إذا علم أنه ممن يستحلها به (وعن التحرير) اعتبار كون المسلم ممن لا يستحل ذبائح أهل الكتاب.

(وعن الشهيد) وبمع من تأخر عنه التفصيل في مستحل الميتة بالدبيع فاستقرت القبول إذا أخبر بالتدكية

في ذلك أي في الحكم بالتذكية بين إخبار البايع بأنه مدكّي وبين عدم إجباره به (١)

مسئلة ٧ - المطروح في ملاد المسلمين من الحلد أو اللحم إذا كان عليه أثر الاستعمال وقرائن التذكية فهو كالمخود من سوق المسلمين أو من يد المسلم ولو في غير السوق في الباء على تذكيته وحليته فيصلّي في الحلد

وتردّد فيما إذا سكت عنها ولم يحصر عن شيء (ثم ذكر) روايتي عبدالرحمن بن الحجاج وأبي بصير المتقدمين في المسئلة الأولى في القسم الأول من الأخبار .

﴿أقول﴾ أما عدم الحكم بتذكية ما يوحد من مستحلّ الميتة بالدبح أو من يستحلّ دنانج أهل الكتب أو من أسلم المحبّول حله استناداً إلى أصالة عدم التذكية أو عدم حصول الطن بها فيردّه إطلاقاً لا حصر المتقدمة في المسئلة السابقة الواردة في سوق المسلمين كما ذكره . بل السوق كلّها كان لهؤلاء وهم يستحلّون الأمرين جميعاً ومع ذلك كلّهم قد أطلق الإمام عليه السلام في الترخيص ولم يفصل .

(وأما رواية عبدالرحمن بن الحجاج) فمضافاً إلى طعن المدارك في سندها لاشتماله على عدّة من المجاهيل أقصاه الدلالة على أن العراء التي اشترى بها الرأوي من أهل العراق وهم يستحلّون حلد الميتة بالدبح لا يبيعها على أنها ذكية وابن ذلك من الحكم مكوّن ذلك ميتة أو غير مدكّي وإلا لم يجر بيعها ويقول قد شرط الذي قد اشترى بها منه أنها ذكية وقد صرح الإمام عليه السلام بحوار ذلك فيها فتذكر .

(وأما رواية أبي بصير) الموثقة برواية عبدالله بن سنان المروية في الوسائل في لباس المصلّي في الباب ٣٨ قال سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول أهدبت لأبي حنيفة فرو من العراق فكان إذا أراد أن يصلّي نزعها فطرحها (فمضافاً) إلى طعن المدارك أيضاً في سندها لاشتماله على عدّة من الضعفاء (أقصاه) الدلالة على حسن الاحتياط بذرعه الفروحين الصلّاة لاحتمال كونه من حلود الميتة التي يستحلّها أهل العراق بالدبح لأعلى الحرمة .

(هذا كلّهم) مضافاً إلى حوار حمل هذه الروايات الثلاث على كراهة ما يشتري من مستحلّ الميتة بالدبح (شهادة صحيحة الحلبي) المروية عن أبي عبدالله عليه السلام في الوسائل في الباب ٦١ من لباس المصلّي قال نكرو الصلّاة في الفراء إلا ما صنع في أرض الحجاز أو ما علمت منه ذلك .

(١) وقد صرح بعدم الفرق في ذلك كل من صاحبي المدارك والجواهر في لباس المصلّي من كلام الثاني مشعر بإطلاق الأصحاب عليه وليس يبعد إدلّم بحث عن أحد التفصيل هاهنا إلا ما تقدم عن الشهيد في خصوص مستحلّ الميتة بالدبح لاستقرب القبول إذا أحرر بالتذكية وعردّد فيما إذا سكت عنها ولم يخبر عن شيء (وعلى كل حال) يدلّ على عدم الفرق بين أحرار البايع بالتذكية وعدمه إطلاقاً لا أخبار المتقدمة في المسئلة السابقة الواردة في سوق المسلمين بل أكثرها كانت ناهية عن السؤال معلّلاً في بعضها بأن الدين أوسع من ذلك .

(ومن هنا يشّعه) حمل رواية الأشعري المروية في الوسائل في الباب ٦١ من لباس المصلّي قال كتب بعض أصحابنا إلى أبي جعفر الثاني عليه السلام ما تقول في العرو يشتري من السوق فقال إذا كان مصموراً فلا بأس ، على أصليّة ما كان مصموراً أي ما أحرر البايع بتذكيته وإن لم يجب السؤال عنها بل ولعلّه لا يستحب أيضاً لما يلوح من قوله عليه السلام قبل قوله إن الدين أوسع من ذلك : إن الحوارج ضيقوا على أنفسهم بحالهم

(ونظير رواية الأشعري) رواية أبي تمامه المروية في الوسائل في الباب ٣ من لباس المصلّي قال قلت لأبي

## ويؤكل اللحم (١)

مسئلة ٨ - الأظهر أن ما سوى الكلب والخنزير والإنسان من الحيوانات التي لا يؤكل لحمها كالسباع والماروح والحشرات كلها قبل للتذكية (٢) فأبداً ذبح على الشرائط فيبقى على الطهارة وإن لم يعز الصلاة

حضر الثاني عليه السلام إن بلادنا ماردة فما تقول في لئس هذا الورق فقال إلس منها ما أكل وضمن بناءً على كون المراد هكذا أي ما أكل لحمه وضمن تذكية .

(١) وفقاً للمدارك وما عى كشف العطاء واللوائح بل عى الأخير نسته الى ظاهر المعنى والطلقة الثالثة (وبدل عليه) مصفاً الى ما استدل به الجواهر من تحكيم الظاهر على الأصل وإيماء موثقة استحقاق عمار المتقدمة في المسئلة ٥ لا بأس بالصلاة في الفراء اليماني وفيما صنع في أرس الإسلام قلت فن كان فيها غير أهل الإسلام قل اذا كان الغالب عليها المسلمي فلا بأس (رواية السكوني) المتقدمة هناك في آخر الاحبار وقد كانت مشتملة على سيرة وحدث في الطريق وفيها اللحم الكثير وعبره وقد أمر أمير المؤمنين عليه السلام بأكل ما فيها بعد تقويمه .

(بل وصحيحة حمص بن المحثري) المروية في حجج الوسائل في الذبح في باب ان الهدى اذا عجز قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام رحن ساق الهدى فمط في موصح لا يقدر على من يتصدق به عليه ولا يعلم انه هدى قل يذبحه ويكتب كتاباً انه هدى يصعه عليه ليعلم من مر به انه صدقه وفي الباب روايتان احريين بهذا المصمون فراجع .

(٢) وما استدل به لغايته للتذكية او يمكن الاستدلال به لذلك أمور .

(الأول) ما استظهره الحدائق من عدم الخلاف فيه ( قل ) الرابع الطاهر انه لا خلاف بين الأصحاب رسوان الله عليهم فيما أعلم ان ما عدى الكلب والخنزير والانسان من الحيوانات الطاهرة تقع عليه الذكاة (انتهى) .

(الثاني والثالث ) ما عى الشهيد في الذكرى من ان الأصح وقوع الذكاة على الطاهر في حال الحيات كالسباع لمعوم الأ ما دكيتم وقول الصادق عليه السلام لا تصل فيما لا يؤكل لحمه ذكاة الذبح او لم يدكه فيطهر بالتذكية (انتهى) .

(الرابع) صحيحة علي بن أبي حمزة المروية في الوسائل في الباب ٢ من لباس المصلى قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن لباس الفراء والصلاة فيها فقال لا تصد فيها الا ما كان منه ذكياً قال قلت أو ليس المدكي ما دكي بالحديد قال بلى اذا كان مما يؤكل لحمه .

(الخامس ) صحيحة علي بن يقطين المروية في الوسائل في الباب الخامس من لئس المصلى قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن لباس الفراء والسمور والفتك والثعالب وجميع الجلود قال لا بأس بذلك

﴿ اقول ﴾ أما ما استظهره الحدائق من عدم الخلاف في ذلك ففي الجواهر لم تحققه (قال) بل المحقق خلافة (انتهى) .

وهو كذلك (فان المسوح) قد صرح الشرائع في الدمايح بعدم وقوع التذكية عليها (وي الجواهر) انه

في احرائه لكونه مما لا يؤكل لحمة .

المشهور على ما قيل ( انتهى ) نعم عن المرتضى والشهيد وقوعها عليها بل عن غاية المراد مستته الى ظاهر الاكثر وعن كاشف اللثام الى المشهور ( واما الحشرات ) فتردد فيها الشرائع وقد أشبهه انه لا تقع ( قال في الجواهر ) وفاقاً لاكثر بل المشهور ( انتهى )

( واما السباع ) كالأسود والسمور واليهود والنعالب فتردد أيضاً فيها الشرائع ولكن قل والوقوع أشبه بل في الجواهر وفاقاً للمشهور ( قال ) بل في غاية المراد لا تعلم محالاً بل عن بعض دعوى الاتفاق عليه بل عن السرائر الإجماع عليه ( انتهى ) .

( واما قوله تعالى الآما ذكيتكم ) فلا يبعد دعوى ظهوره بقرينة صدره حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله به والمصحفة والموقوفة والمتردية والنطيحة وما اكل السبع الا ما ذكيتم في خصوص ما يؤكد لحمة بل الجواهر في الجلود قد ادعى القطع بذلك ( قال ) كما يدل عليه المستثنى منه ( وقال في الذمائم ) لا يسكر ظهور سوقها من النصوص الواردة في تعبيرها في مأكول اللحم من الحيوان بل يمكن دعوى القطع بذلك ( انتهى ) .

( واما قول الصادق عليه السلام ) لا نسل فيما لا يؤكل لحمة ذكاه الذبح اولم يدركه فالظاهر ان مقصود الشهيد منه هو ما في دليل موثقة ابن بكير المروية في الوسائل في الباب ٢ من لباس المصلي قال عليه السلام وان كان غير ذلك مما قد نهيت عن اكله وحرّم عليك اكله فالصلاة في كل شيء منه فاسنة ذكاه الذبح اولم يدركه . ( ولا ينافي ) ان أقصاء الدلالة على ان يحرم الأكل هو مما يقل التذكية نحو الموحدة الجزئية واما جميع أمراءه فلا ( وما ادعاء الجواهر ) من ظهوره في ان الذبح تذكية لكل حيوان فضعيف .

( نعم صحيحة على بن أبي حمزة ) لا تغلوا عن ظهوره في ذلك فان السائل قد زعم ان كل ما ذكيت بالحديد فهو مذكيت يجوز الصلاة فيه والامام عليه السلام صدّقه في ان كل ما ذكيت بالحديد فهو مذكيت غير انه شرط عليه ان يكون مما يؤكل لحمة ليحوز الصلاة فيه ( وأظهر من هذه الصحيحة ) صحيحة على بن يقطين بل هي صريحة في العموم وان جميع الجلود مما لا ناس به ، يعني اذا ذكيت فلا عشاء في الحقيقة في هذه المسئلة على هاتين الصحيحتين .

﴿ ثم انا إذا يشئت ﴾ في هذه المسئلة من وجود دليل عام يظهر منه قابلية عموم الحيوانات للتذكية إلا الكلب والخنزير والابسان ( فهل الأصل ) في الحيوان المشكوك قابليته للتذكية هو عدم التذكية ( أو الأصل ) مفاده بالتذكية على الطهارة التي كانت في حال حياته ( الأطهر ) كما احتاره غير واحد من الأعظم بل لعله الأشهر او المشهور هو الأول .

( قال في الجواهر في الجلود ) فالأقوى حينئذ التمسك بأصالة عدم التذكية في كل حيوان شك في قابليته لها وعدمه ( انتهى ) .

( وفي رسائل شيخنا الأنصاري ) في الرأية في التنبية الخامس للشبهة التعريمية الحكمية ( ما لفظه ) إن أصل الإباحة في مشته الحكم اما هو مع عدم أصل موضوعي حاكم عليه فلو شك في حل اكل حيوان

## فصل في واجبات التخلي وفيه مسائل

مسئلة ١ - يجب في حال التخلي وفي حال الدخول في الحمام بل وفي كل حال ستر العودة عن نظر الغير اليها كما يحرم النظر الى عورة الغير ايضاً (١) .

مع العلم بقبوله التدكية حري أسالة العل وإن شك فيه من جهة الشك في قبوله للتدكية فالحكم الحرمة لأسالة عدم التدكية لأن من شرائطها قابلية المعلن وهي مشكوكة فيحكم بعدمها وكون الحيوان ميتة انتهى .

(وقال صاحب الكافية) في التنبيه الأول للرائحة (ما لعله) فلا تجرى مثلاً أسالة الإباحة في حيوان شك في حليته مع الشك في قبوله التدكية فإنه إذا دبح مع سائر الشرائط المعتبرة في التدكية فأسالة عدم التدكية تدرجها فيما لم ينفك وهو حرام إجماعاً كما إذا مات حنف أمه (الى ان قال) وذلك بأن التدكية إنما هي صارة عن فرى الأوداح الأربعة مع سائر شرائطها من خصوصية في الحيوان التي بها يؤثر فيه الطهارة وحدها أو مع الحلية ومع الشك في تلك الخصوصية فالأصل عدم تحقق التدكية مع حرمة الفري سائر شرائطها كما لا يخفى (انتهى) .

﴿وباحتملة﴾ إن تم وجود دليل عام كالصحيحين أو غيرهما يظهر منه قابلية عموم الحيوانات للتدكية إلا الحيوانات الثلاثة المتقدمة فهو والأصل في الحيوان المشكوك قابليته للتدكية هو عدم التدكية لأن الدخ مع الشرائط المعتبرة إنما يؤثر في بقاء الطهارة السابقة الموجودة في حال الحيات أو في حدوث الحلية في لحمه إذا كان في الحيوان خصوصية يعتبر عنها بالقابلية فإذا شك في وجود تلك الخصوصية والقابلية وقد وقع الدخ في الخارج مع الشرائط المتقدمة فالأصل عدم حصول ذلك الأثر به أى بقاء الطهارة السابقة أو حدوث الحلية في لحمه ويكون هذا الأصل حاكماً على استصحاب طهارته من حال حياته لأنه سمي والثاني مسبى وتفصيل الكلام في السبى والمسبى مشروح في محله .

(١) ويدل على الحكمين بعد الإجماع محصلاً ومتقولاً كما في الجواهر بل إجماع علماء الإسلام كما عن المعسر والمستهمى والتحرير وحامع المقاصد والروى بل في الجواهر ضرورة الدين في الجملة وهي غير بعيدة (الأخبار المستفيضة) التي كادت تكون متواترة وهي على طوائف :

( منها ) ما دل على الحكمين جميعاً (ومنها) ما دل فقط على وجوب ستر العودة عن نظر الغير اليها (ومنها) ما دل فقط على حرمة النظر الى عورة الغير فراجع الوسائل الباب ١ من أحكام الجلوة والباب ٣ و٦ و٩ و١١ و١٢ و١٥ و١٦ و٢١ و٢٢ من آداب العمام وباب تحريم النظر الى النساء الأجانب في أبواب مقدمات النكاح .  
﴿فمن الطائفة الأولى﴾ رواية الحسين بن زيد عن الصادق عليه السلام عن أبياته عن النبي ﷺ في حديث المناهى قال إذا اغتسل أحدكم في ماء من الأرض فليحادر على عورته وقال لا يدخل أحدكم الحمام إلا بميزر

ولهي أن ينظر الرجل إلى عورة أخيه المسلم وقال من قاتل عورة أخيه المسلم لعنه سبعون ألف مدثر وهي المرأة أن تنظر إلى عورة المرأة الح

(ورواية تحف العقول) عن التميمي رضي الله عنه أنه قال يا علي ابتاك ودحول الحمام بمصر ميرد ملعون ملعون الناظر والمنظور إليه (وفي رواية محمد بن جعفر) عن بعض رجاله عن أبي عبد الله عليه السلام قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله الناظر والمنظور إليه في الحمام بلاميزر إلى غير ذلك من الروايات.

ومن الطائفة الثانية (ورواية محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام) قال سألت عن الحمام قال ادخله بإزار (وفي رواية رفاع بن موسى) عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلا بميرد (وفي رواية المصالح) قال رسول الله صلى الله عليه وآله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجلس على مأتمة يشرب عليها الحمر من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلا بميرد إلى غير ذلك من الروايات.

ومن الطائفة الثالثة (صحيفة حرير عن أبي عبد الله عليه السلام) قال لا ينظر الرجل إلى عورة أخيه (وفي رواية عبد الله بن سنان) عن أبي عبد الله عليه السلام قال من دخل الحمام ففض طرفه عن المظر إلى عورة أخيه آمنه الله من العميم يوم القيامة.

(وفي رواية الصدوق) في عقاب الأهمال عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال من أطلع في بيت جاره فنظر إلى عورة رجل أو شعر امرأة أو شيء من جسدها كان حقاً على الله أن يدخله النار مع المنافقين، إلى غير ذلك من الروايات.

ثم إن هاهنا أموراً يحب التنبيه عليها أحدها (أنه قد يقال باستفادة وجوب ستر العورة من حرمة النظر إلى عورة الغير فإن الناظر إذا حرم عليه أن ينظر إلى عورتنا فيحرم علينا أن نكشف له لانه إعادة على الأثم فيجب علينا التستر منه (وقد بناقش) فيه بأن ذلك إنما يتم إذا كان الناظر مكلفاً وأما إذا كان غير مكلف ولو كان مميزاً فلا يحرم عليه النظر كي نستفيد منه وجوب التستر (أقول) إن المناقشة وإن كانت في محلها ولكنك قد عرفت من الطائفة الأولى والثانية من الاختيار وجوب ستر العورة عن نظر الغير إليها من غير حاجة إلى استفادته من حرمة النظر إلى عورة الغير كي لا يتم الأمر في التستر عن المميز الغير المكلف.

ثانيها (أنه حكى عن بعض متأخري المتأخرين أنه أشكل عليه الأمر في حرمة النظر إلى عورة الغير بحيث قال ولولم يكن عورة خلاف الإجماع لأمكن القول بكراهه النظر دون التحريم وذلك لاشتغال بعض الروايات بل بجله عنها على مادة كره كما يظهر بمراجعه الواقفي في باب الحمام وستر العورة ومراجعة الوسائل الباب ٣ و ٩ و ١٠ من آداب الحمام.

(ففي مرسله الصدوق) في الفقيه قال روى عن الصادق عليه السلام أنه قال إنما أكره النظر إلى عورة المسلم فأما النظر إلى عورة الدمي ومن ليس بمسلم فهو مثل النظر إلى عورة الحمار (وفي موثقة ابن أبي عمير) وإن اضطرب منها قال سألت أبا عبد الله عليه السلام أتتحرر الرجل عند صب الماء ترى عورته أو يصب عليه أو يرى



هو عورة الناس قل كان أبي يكره ذلك من كل أحد (وفي رواية أن من تجدد ذكره دخول الحمام لا يمير وفي رواية زيد بن علي بن الحسين عليه السلام) وكره دخول الحمامات بمير مبرر .

(والجواب عن الجميع) أن مادة كره وإن كانت محبة طبعها الأصلية معصية إلى الكراهة المصطلحة التي تقابل الحرمة ولكن استعمالها في الأحكام في الحرمة غير عربي كما في جملة من الأحكام المتقدمة والمسئلة الأولى من الأولى مثل قوله سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن آية الذهب والعصاة فكرهها أو كره آية الذهب والعصاة أو كره الشرب في الفضة .

وهو ثقة سماعة المتقدمة في المسئلة ٣ من العلود المستمعة على قوله عليه السلام أما لحوم السباع من الطير والدواب فانا نكرهه ، إلى غير ذلك من الموارد الكثيرة (وفي المقام) لا بد من حملها في الجميع على الحرمة أو على المعنى الأعم العبر المنافي للحرمة وذلك مشهادة ما تقدم من قوله عليه السلام لعنه سبعون ألف ملث أو ملعون مدعون أولم ير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الماطر والمنطور إلى غير ذلك من القرائن القطعية على الحرمة

نلاحظها ﴿﴾ أنه ورد في جملة من الأحكام المروية في الوسائل في الباب ٨ من آداب الحمام تمير وعورة المؤمن على المؤمن حرام ، بإداعة سره أو بميره أو نعييه وأنه ليس المراد من العورة المسمى المعروف أي السوءة .

(وعلى صحيحه عبدالله بن سنان) عن أبي عبدالله عليه السلام قال سألت عن دعوى مؤمن على المؤمن حرام ، فقال نعم قلت أعني عليه فقال ليس حيث تذهبون إنما هو إداعة سره .

(وفي رواية حذيفة بن منصور) قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام شيء يقول الناس دعورة المؤمن على المؤمن حرام ، فقال ليس حيث يذهبون إنما عورة المؤمن أن يزل ركة أو يتكلم شيء يعاب عليه فيحفظ عليه لميره بها يوماً ما .

(وفي رواية زيد الشحام) عن أبي عبدالله عليه السلام دعورة المؤمن على المؤمن حرام ، قال ليس أن ينكشف يرى منه شيئاً إنما هو أن يروى عليه أو يعيه هذه الروايات الثلاث بعد ما سرت العورة بالمعنى المذكور لعلها تنافي حرمة النظر إلى عورة المؤمن بالمعنى المعروف أي السوءة .

(ولكن الجواب عنها) أن دليل حرمة النظر إلى عورة المؤمن ليس محصوراً بالعارة المذكورة المشهورة أعني عورة المؤمن على المؤمن حرام كي إذا فسرت العورة فيها بغير السوءة اشكل الأمر علينا بل دليلها الروايات الكثيرة المتقدمة جهة منها الصريحة أو كالصريحة في أن المراد من العورة هي السوءة لا إداعة السر مثل قوله عليه السلام ونهى أن ينظر الرجل إلى عورة أخيه المسلم أو من تأخذ عورة أخيه المسلم إلخ أولم ير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الماطر والمنطور إليه في الحمام لا يمير أو من دخل الحمام فعمس طرفه عن النظر إلى عورة أخيه أو من أطلع في بيت حارة فنظر إلى عورة رجل الخ .

(وعليه) والمراد من أمط العورة في العارة المشهورة وإن فرض أنه إداعة السر ولكن دليل حرمة النظر إلى عورة المسلم بمعنى السوءة مما لا يتحصر بذلك كي يشكل الأمر عليها



مسئلة ٣- لا فرق في وجوب ستر العورة عن نظر الغير إليها ولا في حرمة النظر إلى عورة الغير بين ان يكون الغير عاقلاً او مجنوناً ذكراً او انثى بالغاً او غير بالغ ادا كان مميزاً (١) نعم لا يجب ستر العورة عن الطفل الغير المميز ولا يحرم النظر إلى عورة الطفل الغير المميز (٢)

مسئلة ٣- يجب ستر العورة عن نظر الكافر او الكافرة إليها (٣) ولكن الاقوى عدم حرمة النظر إلى عورة الكافر والكافرة (٤)

( واما ما في الجواهر ) والحدائق والوسائل بل وطهارة شيخنا الانصاري ومصباح الفقيه ايضاً من التكليف الشديد بإرادة المعين جميعاً من لفظ العورة في العساة المشهورة فليس كما ينبغي بعد تسليم حوار استعمال اللفظ في معنيين فان الروايات الثلاث مما تعني إرادة العورة بمعنى الوأنة بلا شبهة حيث يقول عليه السلام ليس حيث تذهبون ويدعون اوليس ان ينكشف قبري منه شيئاً وحينئذ كيف يمكن أن يراد منه المعنيين جميعاً ( هذا كله ) مضافاً إلى معارضة الروايات الثلاث المتقدمة مع رواية حسان سدير عن علي بن الحسين عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٩ من آداب الحمام عليه السلام في هذه الرواية لم يأت سدير بأية وجهه وحده في بيت المسلح من الحمام عرافة فلا ارادهم بالإيراد واستدل لهم بقول رسول الله ﷺ عورة المؤمن على المؤمن حرام فلو كان المراد من العورة في العساة المذكورة غير الوأنة لم يتم الاستدلال المذكور ولا كلام وهذا واضح .

(١) كذلك لا إطلاق منه من الأحكام المتقدمة مثل قوله عليه السلام ملعون ملعون الناطر والمطوّر إليه او لعن رسول الله ﷺ الناطر والمطوّر إليه في الحمام الاميرر أو فلا يدخل الحمام الا بميرر الى غير ذلك من الاطلاقات

(٢) ودلت الانصاف الاحكام عن الامير المميز بل للسيرة القطعية ( هذا مضافاً ) الى ما استدلل به شيخنا الانصاري لعدم العمرة بغير المميز بطراً او منظوراً بقوله ويدل عليه في الجملة حوار تفصيل المرأة ابن حمس سنين وتفصيل الرجل بنت حمس سنين ( انتهى ) وهو حيث فإيه ان لم يكن دلالة قطعية على المطلوب لجواز المناقشة فيه بعدم استلزام التعميل النظر إلى العورة فهو لا محالة مؤيد قوي .

(٣) ودلت لا إطلاق الأحكام المتقدمة فلا ينبغي فرق في الناطر بين كونه مسلماً او كافراً بل لعل التستر عن الكافر أوجب وأهم .

(٤) وهو المحكى عن الحر العامل في كتاب البداية وهو ظاهره في الوسائل ايضاً حيث عقد باباً في آداب الحمام لحوار النظر إلى عورة الهائم ومن ليس بمسلم بغير شهوة ( وهو المحكى ) عن طاهر الصدوق ايضاً في الفقيه .

والظاهر انه لمسلته المتقدمة في المسئلة ١ روى عن الصادق عليه السلام انه قال انما اكره النظر إلى عورة المسلم فاما النظر إلى عورة الدمي ومن ليس بمسلم فهو مثل النظر إلى عورة الحمام وهو مختار الحدائق ايضاً للمرسلة المذكورة .

( وحسبنا من أبي عمير ) المروية في الوسائل في الباب ٦ من آداب الحمام عن غير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام



مسئلة ٣ - العورة هي القمل والدبر (١) وقبل الرجل هو الغضيب والأثنيان (٢) فلا يجب على الإنسان ستر أكثر من قبله ودبره (٣) ولكن يستحب له ستر السرة والركبة وما بينهما (٤) .

(١) كما هو المشهور بين الأصحاب على ما حكى التصريح بذلك عن جماعة بل عن السرائر أنه ما جماع أهل البيت عليهم السلام وعن الخلاف أنه ما لا جماع وعن المعتبر والمنتهى وجامع المقاصد وغيرهم الاجماع على ما يقرب من ذلك ولكن عن التحرير التوقف في تحديد العورة وعن الكرنى إلحاق العجان بالقمل والدبر والعجان كما صرح به الجواهر هو ما بين الإتيين والدبر وعن القاسمي والحلي أن العورة هي من السرة إلى الركبة وعن المرتضى جعل ذلك رواية بل قد ينسب إلى الحلبي إلى تصف الساق .

(٢) كما صرح به كل من الحدائق والمدارك هنا وفي لباس المصلي والجواهر ولباس المصلي فقط من حكى التصريح بذلك عن جمع كثير بل عن جماعة أنه المشهور .

(٣) ويبدل عليه مصافاً إلى أن مقتضى الأصل هو ذلك لطائفة من الروايات (كمرسلة أبي يحيى الواسطي) المروية في الوسائل في آداب الحمام في باب حد العورة عن بعض أصحابه عن أبي الحسن الماضي عليه السلام قال العورة عورتي العنق والدر والدر مستورة بالإتيين فإذا سترت الغضيب والبيصتين فقد سترت العورة قال (قال) الكليني وفي رواية أخرى فأمّا الدبر فقد سترته بالإتيان وأمّا القمل فاستره بيديك .

(ورواية تخرج حكيم) المروية في الباب المذكور قال قال الميمني لا أعلمه إلا قال رأيت أبا عبد الله عليه السلام أو من رآها متحرراً وعلى عورته ثوب فقال إن الغضيب ليست من العورة (وفي الجواهر) في لباس المصلي أن لمحمد ابن حكيم خبر آخر قال فيه أن الركبة ليست من العورة .

(ومرسلة الصدوق) في الباب المذكور أيضاً قال قال الصادق عليه السلام الغضيب ليس من العورة (ورواية علي بن جعفر) عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ١٣٠ من مقدمات النكاح قال وسألته عن الرجل يكون سلعن فغذه أو إليته العرج هل يصلح للمرأة أن تنظر إليه وتداويه قال إذا لم يكن عورة فلا بأس إلى غير ذلك من الروايات

(٤) وذلك لطائفة أخرى من الروايات كما يظهر بمراجعة الوسائل في نكاح العبيد والإماء في باب من زوج أمته من عبده وفي أحكام المساحدة في باب كراهة كشف العورة والسرة وفي آداب الحمام في باب استحباب طلي العورة وفي أبواب الملابس في باب كراهة التمرى .

(وفي رواية الحسين بن علوان) عن جعفر عن أبيه عليه السلام أنه قال إذا روج الرجل أمته فلا ينظر إلى عورتها والعورة ما بين السرة والركبة .

(وفي رواية السكوني) عن جعفر عن أبيه عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله قال كشف السرة والغضيب والركبة في المسجد من العورة .

(وفي رواية مشير النبال) أن أبا جعفر عليه السلام دخل الحمام فأنزله بإزار وعطى ركنيه وسرته ثم أمر صاحب الحمام فطلى ما كان خارجاً من الإزار ثم قال اخرج عني ثم طلى هو ما نعتته بيده ثم قال هكذا فافعل .

مسئلة ٥ - الأقوى عدم وجوب ستر حجم العورة بمعنى ثوبها (١) فإذا لبس ثوباً ضيقاً جداً ملتصقاً

(وفي رواية النخال) في حديث الأرحمة قال إذا تمرّى أحدكم نظر إليه الشيطان فطمع فيه فاستتره  
ليس للرجل أن يكشف ثيابه عن قنذبه ويجلس بين قوم .

(وفي المستدرک) في آداب الحمام في باب استحباب ستر الركبة والسرة وما بينهما روايات عديدة أيضاً  
في هذا المعنى بعضها كرواية السكوني عياً وبمعناها بإسقاط المحدث وفي بعضها عورة الرجل ما بين الركبة إلى  
السرة وفي بعضها المحدث عورة .

(ثم إنّه قد يتجمل) التامى بين الطائفة الأولى وبين جملة من روايات الطائفة الثانية فإن الأولى مما  
تحسر العورة بالقل والدر وانّ ما سواها ليس بمورة وجملة من روايات الثانية ناطقة بأن العورة هي ما بين  
السرة والركبة (ومن هنا قد يلتصق) إلى نصف السند في الطائفة الثانية أو إلى حملها على التقية لموافقتهما  
للعمامة .

(ولكن الظاهر) عدم التناهي بينهما فإن العورة هي لكفة هي كل شيء يستره الإنسان حياة من غير  
احتصاص بالسواة فقط فالعورة التي يجب سترها نحو السرة والإبرام ولا يجب سترها سواها هي ما صرحت  
به الطائفة الأولى أي القل والدر والعورة بالمعنى الأعم التي يستحب سترها من دون إبرام به هي السرة  
والركبة وما بينهما فحيث أن الطائفة الأولى صريحة في عدم وجوب ستر أكثر من القل والدر والثانية ظاهرة  
في وجوب سترها بين السرة والركبة فيعمل الظاهر على ما لا ينافي المصريح ويكون المراد من الثانية هو الاستحباب  
الذي هو المشهور بين الأصحاب بل عن الخلاف الإجماع عليه .

(١) وتفصيل المسألة أنه حكى عن جماعة عدم وجوب ستر الحجم صريحاً وعن جماعة أخرى ما طاهره  
ذلك وعن جماعة ثالثة دعوى وجوبه (والأقوى) كما ذكرنا في المتن عدم وجوبه إن كان المراد من الحجم التثوء  
ولعلّ مراد القائلين بوجوبه هو الحجم بمعنى الشبح بل صرح الجواهر بأنه لا يسمى المحدث في عدم وجوبه  
إن كان المراد من الحجم التثوء (وعلى كل حال) يدل على عدم وجوب ستر الحجم بمعنى التثوء صدق الستر  
إذا كان السائر مما يحجب اللون والشبح جميعاً وإن لم يحجب الحجم بمعنى التثوء فإذا شك مع ذلك في وجوب  
ستره فالأصل عدمه .

(هذا مضاهياً) إلى ما رواه في الوسائل في آداب الحمام في باب إحراء ستر العورة بالنورة عن محمد بن عمر  
عن بعض من حدثه أن أبا جعفر عليه السلام كان يقول من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلا بميرد  
قال فدخل ذات يوم الحمام فتثوء فلما أن أظفقت النورة على يده ألقى الميزر فقال له مولى له يا بني أنت وأمتي  
إنك تثوصينا بالميزر ولزومه وقد ألفتته عن نفسك فقال أما علمت أن النورة قد أظفقت العورة .

(وقرب من ذلك) رواية أخرى في الباب المذكور وفيها فقال عليه السلام كلاً أن النورة ستره (ووجه دلالتها  
على المطلوب) واضح طاهر لوصوح أن النورة مما لا يستر الحجم بمعنى التثوء عادة وإن ستر البشرة والشبح  
جميعاً فلو كان ستر الحجم بمعنى التثوء واجباً شرعاً لما ألقى الإمام عليه السلام الميزر عند إطلاق النورة على يده  
ولكن مع ذلك في النفس من الحديثين شيء لاستبعاد إلقاء الإمام عليه السلام الميزر ولو مع مستورثة فرض العورة

بيدته على نحو يعرف به طول العودة وغلطتها فلا بأس وإن كان الأحوط مع ذلك ستره (١) وأما حجم العودة بمعنى شحها فالأقوى وجوب ستره (٢) فإذا ليس ثوباً رقيقاً يرى من وراءه شح عورته لم يجز ذلك وإن

بالنودة بشمام المعنى حتى حجباً .

(١) كما صرح به المروى في الحجة كما تقدمت من الأصل والحبرين وإن كانت قائمه على عدم وجوب ستر الحجم بمعنى النود . ولكن مع ذلك موضوع حسن الاحتياط عملاً وشرعاً هو مجرد الاحتمال وهو موجود في المقام لعدم العلم واقعاً بعدم وجوبه .

(٢) وبذلك عليه - مصداقاً إلى عدم صدق ستر العودة مع شهادة الشيخ وعليه يحتمل ما في معناه الكرامة من أن الحجم إذا ظهر وإن لا يقال في العرف أنه ستر عورته بمعنى الإغلاق (التهذيب) وإن ادعى مصداق الفقيه صدقه بدون ستر الشح وهو ممنوع جداً - (حاشية من الروايات) المروية في الوسائل في الباب ٢٢ من لسان المصطفى - مصراً به بجوار الصلاة في ثوب واحد إذا كان كثيفاً

(في صحبة محمد بن مسلم) عن أبي جعفر عليه السلام فقلت له ما ترى للرجل يركب في قميص واحد فقال إذا كان كثيفاً فلا بأس الخ (وفي رواية أبي مريرم الأصاغي) قال صلى بن أبو حمزة عليه السلام في قميص بلا إزار ولا رداء فقال إن قميصي كثيف فهو يجزى أن لا يكون على إزار ولا رداء .

(وفي صحبة أخرى) لمحمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال سألت عن الرجل يركب في قميص واحد أو قماطاً (١) أو قما عذوً وليس عليه إزار فقال إذا كان عليه قميص صديق (٢) أو قباء ليس بطويل العرج (٣) فلا بأس الخ وفي الباب ٢١ حديث قال فيه عليه السلام عليكم بالصديق من الثياب فإن من رق ثوبه رق دينه الخ .

ودلالة هذه الروايات على المطلوب واضحة فإن مع كثافة الثوب لا يرى شح العودة كما لا يرى لونها (ودعوى) أن كثافة الثوب مما لا تمنع إلا عن اللون فقط دون الشح ممنوعة جداً نعم إن الثوب الكثيف لا تمنع عن الحجم بمعنى النود إذا كان صديقاً جداً ملاصقاً بالبدن تماماً وقد عرفت أن نود العودة ممّا لا يجب ستره .

(ثم إن في الوسائل) في الباب ٢١ من لسان المصطفى مرفوعة محمد بن حماد إلى أبي عبد الله عليه السلام قال لا تصل فيما شئت أو وصف بمعنى الثوب المصغر وفي الباب المذكور حديث آخر قال فيه عليه السلام لا يقوم أحدكم بين يدي الرب جلّ جلاله وعليه ثوب يشق الخ .

(قال الشهيد) في محكي الذكرى معنى شقّ لا تحت عند الشرة ومعنى وصف حكى الحجم (انتهى) والظاهر أن مراد الشهيد من الحجم هنا الشح فنكون المرفوعة على هذا التفسير من أدلة المطلوب كما أن الظاهر أن تفسير (وصف) بالثوب المصغر في نظر الشهيد ليس هو من الأئمة عليهم السلام وإلا فالثوب المصغر كما أنه يحكي الحجم كذلك يحكي الشرة أيضاً كما في الرجاج عياً بل هو إمام من الشيخ كما احتمله غير واحد أو

(١) المراد بالطاق ما لا طانة له ، قاله في الوافي .

(٢) الصديق هو الكثيف

(٣) فرج القبا بين الفاء وفتح الراء شقوقها ، قاله في الوافي .

لم ير لونها من البياض أو الحمرة ونحوهما .

مسئلة ٦ - اتفق علمائنا رضوان الله عليهم على وجوب الاستنجاء من البول لأجل الصلاة ونحوها مما يعتبر فيه طهره البدن (١) كما اتفقوا على أن الاستنجاء من البول لا يحره إلا الماء فقط ولا يكفيه التمسح بالأحجار وشبهها أبداً (٢) .

من الراوى كما حرم به الواي (وعن حصة الشيخ) في التهذيب (أو صف) بواو واحد والظاهر أن فيه سقط إد ليس للصف معنى يناسب المقام .

(وعن كاشف اللثام) احتمال "و صف" ما عجم الصاد من الصب أو الصق وهو بعيد والأصح (أو وصف) وقد سقط منه الواو (وبى مرفوعة عهد من يحيى) في الباب المتقدم قال أبو عبد الله عليه السلام لا تصل فيما صف أو صف بمعنى الثوب الثقيل .

(وبى الواي) في الباب ٢ من لباس المصلى (أوسف) بالتين ولعل الثاني أقرب لما عرفت من أن (أو وصف) بواو واحد ليس له معنى يناسب المقام ولكن (أوسف) قد ذكر له بعض اللغويين معنى قد يناسب المقام (قال) أوسف الشيء أي ألصق بعضه ببعض فكأن المراد من الثوب الذي صف أي لصق بالبدن شديداً حتى طهر حجم العورة وثوبها

ولكن الظاهر أن الأصح في المرفوعين جميعاً (أو وصف) بواو من لا بواو واحد ولا بواو لا بالصاد ولا بالتين أي حكى الحجم كما تقدم من الشهيد بمعنى به التمسح كما استظهرنا والله العالم بحقائق الأمور .

(١) بل في الجواهر عدة من ضروريات المذهب وليس بعيد (نعم حكى عن أبي حنيفة) العموم مما قل من الدرهم وفي الجواهر أنه لم يوجب غسل ولا عبر غسل (انتهى) ويعنى بغير غسل التمسح بالأحجار وشبهها وعلى كل حال يدل على المطلوب أعنى وجوب الاستنجاء من البول للصلاة ونحوها مضافاً إلى الإجماع بل ضرورة المذهب الأحاديث المروية في الوسائل في الباب ١٨ من نوافذ الوضوء والباب ١٠ من أحكام الخلوة بل مطلق الأحاديث الدالة على وجوب الاستنجاء من البول ولو لم يكن فيها تصريح بأنه للصلاة ونحوها بل كل حصر دل على وجوب إزالة النجاسات عن البدن للصلاة ونحوها وقد اشير إليها وإلى أبوابها بنحو الإجمال في أحكام النجاسات فراجع .

(٢) وقد صرح بالإجماع في المسئلة جمع كثير لاحاجه إلى ذكر أسمائهم (هذا مضافاً) إلى أن مقتضى الأصل هو ذلك أيضاً أعنى عدم إجراء غير الماء فإن المطهر توقيعى ولم يرد من الشرع في التطهير من البول إلا الماء .

بل وقد صرح بعدم إجراء غير الماء (صحيحه زرارة) عن أبي حمزة عليه السلام المروية في الوسائل في الباب من أحكام الخلوة قال لا صلاة إلا بطهور ويجزئك عن الاستنجاء ثلاثة أحجار بذلك جرت السنة من رسول الله ﷺ وأما البول فإنه لا بد من غسله .

(ورواية بريد بن معاوية) المروية في الباب المذكور عن أبي حمزة عليه السلام أيضاً أنه قال يجرى من العائط المسح بالأحجار ولا يجزى من البول إلا الماء .

مسئلة ٧ - الأقوى وجوب عمل مخرج البول بالماء مرتين ولا يعجز غسله مرة واحدة (١)

﴿ نعم في المسئلة روايات ثلاث ﴾ قد يتخيل دلالتها على خلاف المطلوب :

(الأولى) رواية سماعة المروية في الوسائل في الباب ١٣ من نواقض الوضوء قال قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام اني أتبول ثم اتمسح بالأحجار فيحيى مني البول ، يقصد مرأوبلى قال ليس به بأس .  
(الثانية) موثقة حسان بن سدير في الباب المذكور قال سمعت رجلاً سأل أبا عبد الله عليه السلام فقال إني ربما بليت فلا أقدر على الماء ويشد ذلك عليّ فقال إذا بليت وتمسح فامسح ذكرك بريقك فإن وجدت شيئاً فقل هذا من ذاك .

(الثالثة) موثقة ابن بكير المروية في الوسائل في الباب ٣١ من أحكام الخلوة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يبول ولا يكون عنده الماء فيمسح ذكره بالعائط قال كل شيء يابس ركي  
﴿ وفي الجميع ما لا يخفى ﴾ أما الأولى فلا بها حبيبه سداً قد أعرس الأصحاب عنها كما صرح في الجواهر (مضافاً) إلى ما في دلالتها من الإجمال إذ هي كما صح أن يستدل بها لكفاية التمسح بالأحجار في الاستنجاء من البول فذلك صح أن يستدل بها لعدم تنجيس المتنجس كما تقدم في أحكام النجاسات في مسئلة تنجيس المتنجس بل وإلى ما في جهتها من الموافقة للعامة لما عرفت هناك في آخر المسئلة من مصير الشافعي بل المحمود إلى حواز الاستنجاء من البول بالأحجار قياساً له على العائط فتحمل على التقية .  
(قال في الجواهر) ويؤيده أنها مروية عن الكاظم عليه السلام وقد كانت التقية في زمانه في عاية الشدة (انتهى)  
(وأمّا الثانية) فلاها قاصرة عن الدلالة على أن التمسح بحجر وبعود مطهر لمخرج البول كالماء وإلا فما وجه قوله عليه السلام فامسح ذكرك بريقك فإن وجدت شيئاً فقل هذا من ذاك بل الظاهر أن مخرج البول باق على نجاسته بعد التمسح وإن المراد من مسح ذكره بريقه هو مسحه به في غير مخرج البول فإن وجد شيئاً قال هذا من ذاك ولم يقل أنه بلل خرج من المخرج وتمسح وبمسح الروال أو الموضع الآخر من البدن فتأمل جيداً .  
(وأمّا الثالثة) فمدد القطع بأن كل شيء يابس ليس بركي لجواز أن يمس بعض الأعيان النجسة وليس بركي بالضرورة من الدين إن المراد أن كل شيء يابس هو كالركي الطاهر في عدم تنجيسه وعدم سريانه النجاسة منه إلى غيره ما دام كونه يابساً فذكره بعد البول لإدماجه بالعائط وبمس يكون من هذا القليل جداً وهذا مما لا ننكره ولا ينفع الحسم

(١) وتسهيل المسألة أنه اختلف الأصحاب بما على قولين (فذهب جمع كثير) إلى أن أقل ما يعجز عن الماء في الاستنجاء من البول هو مثلاً ما على الحشفة وقد ينسب هذا القول إلى الأكثر بل إلى المشهور (وذهب جمع آخرون) إلى الاكتفاء بما يزول به العين ويسمى غسلاً (وقد يظهر) من بعض أداب هذا القول اعتبار مرور الماء على المحل بعد زوال العين في الفسلة الواحدة .

(ثم إنهم اختلفوا أيضاً) في تفسير المثليين الواقع في كلمات أداب القول الأول (فذهب جمع كثير ومنهم شيخنا الأنصاري إلى أن المراد من المثليين هو الفسل مرتين) (وذهب جمع آخرون ومنهم المدارك والحدائق والجواهر ومصاح العقبة إلى أن المراد من المثليين هو الفسل مرة واحدة عايته أنه يعتبر في الماء أن يكون



تقدر المثليين لتحقيق العلة .

( والظاهر ) أنه تظهر الثمرة من المثليين بهذا التفسير وبين القول الثاني في المسئلة فيما إذا تحقق الفصل بأقل من المثليين فعلى القول الثاني يكفى بخلافه على القول بالمثليين بهذا التفسير .  
 ﴿ والأظهر من القولين في المسئلة ﴾ هو القول الأول كما أن الأظهر من التفسيرين هو التفسير الأول .

( أما أظهرية القول الأول ) فلرواية شريط بن صالح عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٢٦ من أحكام الخلوة قل سألته كم يحزى من الماء في الاستنجاء من البول فقل مثلاً ما على الحشفة من اللؤلؤ .

( ولا يصح ) إلى تصنيف المدارك و لحدائق سندها بعد انحصار ما يصلح مدركاً للمشهور بهذه الرواية وظهرهم الاستناد إليها . لا صرح في المختلف باحتجاج الشيخ بها واعترف المدارك بأن الأصل فيها هي الرواية المذكورة .

( ومن هنا ) صرح الجواهر باحتمال ضعفها بالشهرة المحصلة والمنقولة وصرح شيعتنا الأصحاب بأن سد الرواية لا يحلوا عن اعتداد بل في مصاح الفقيه لا ينتمى الالتفات إلى قصور السند في مثل هذه الرواية المشهورة المعمول بها عند الأصحاب بحيث عبروا بمتنها في فتاوبهم ( انتهى ) .

( نعم في قبل رواية شريط بن صالح ) ( مرسله الكيى ) في الباب المذكور . ردوى أن يفصل بمثله من الماء إذا كان على رأس الحشفة وغيره ( ومرسله أخرى لشريط ) في الباب المذكور أيضاً عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال يحزى من البول أن تفصله بمثله .

( والمرسلتان ) كلناهما قاصرتان عن المعارضة لرواية شريط بن صالح .

( أما الأولى ) فلأن المرسل وإن كان هو الكيى ولكن لم يظهر منه تقويتها ولا عمله بها ( مصافاً ) إلى أن مقتضاها الاجتزاء في التطهير من البول بفصلة واحدة في كل من رأس الحشفة وغيره وهذا خلاف الروايات المستقيمة أو المتواترة المتقدمة في المسئلة من التطهير بالماء الماطقة كلها باعتدال الفصل مرتين في كل من الثوب والبدن جميعاً .

( وأما الثانية ) فلما عن الشيخ في التهذيب من الطعن في سندها ( وفي الجواهر ) أنها مرسله لأخبار لها وموهونة بإعراس المشهور عنها ( هذا مصافاً ) إلى ما في المرسلتين من احتمال كون المراد من مثله هو مثل البول لا مثل ما بقى على الحشفة وإن احتمله الشيخ وخصوصاً الأخيرة ولكنه عملاً ووجه له ومن المعلوم أن مثل البول يكفى للفصل مرتين وأكثر .

( وأما أظهرية التفسير الأول ) فلأن الإصاف أن المتبادر من قول يحزى من الماء في الاستنجاء من البول مثلاً ما على الحشفة هو الفصل مرتين كل مرة . مثل ما على الحشفة شيئاً مع ملاحظة الأخبار المستقيمة أو المتواترة الواردة في تطهير الثوب أو البدن من البول المبرحة جميعاً بالمرتين ومع إرتكاز عدم الفرق في تطهير

بل يستحب غسله ثلاث مرّات (١) .

مسئلة ٨ - لا يعتبر في الاستنجاء من البول الدلك (٢) بل يكفي صب الماء على مخرج البول مرّتين .

الجسد من البول بين رأس الحشفة وغيره .

(ودعوى) أن المراد من المثلين لو كان هو ، فعلى أن كان المثل الواحد غسله وقد ثبت أن الغسل لا بدّ فيه من أغلبية مائها على المحاسة واستيلائها عليها وذلك مستحب في كلّ واحد من المثلين (صحيحة حدّث) فإن المقصود من الغلبة إن كان هو روال العين بالغلبة فهذا مما يحصل المثل وإن كان غير ذلك فلا سلّم اعتماده .

﴿هذا وقد يستدلّ لهؤلاء الأكثرون بالعسل مرّة واحدة في الاستنجاء من البول (بحسنه من المعيرة) مروّته في الوسائل في الباب ١٣ من أحكام الغلوة عن أبي الحسن عليه السلام قال قلت له للاستنجاء حدّ قال لا [حتى] يبقى مائتة قلت بمائة ومئتي الربع قال الربع لا ينظر إليها (رويه) أن العسنة قريبة الريح طاهرة في الاستنجاء من الغائط دون البول .

﴿وقد يستدلّ أيضاً لذلك بما يطلق جملة من الروايات التي يظهر تفصيلها من إجماع الوسائل الباب ١٨ من نواقض الوضوء والباب ٩ و ١٠ و ٢٦ و ٣١ من أحكام الغلوة (ففي آخر صحيحة زرارة) عن أبي جعفر عليه السلام وماء البول فإنه لا بدّ من غسله

(وفي صحيحة حماد بن راجح) عن أبي عبد الله عليه السلام إذا انقطعت درة البول فصب الماء (وفي موثقة يونس ابن يعقوب) قال قلت لأوصوه الذي اقترسه الله على العباد من ماء من الغائط أو بل قال يغسل ذكره ويداه الغائط ثم يتوضأ مرّتين مرّتين إلى غير ذلك من الإطلاقات الكثيرة .

﴿والجواب عن الجمع﴾ أن الكلّ في مقام بيان أصل وجوب غسل الذكر بماء وأنه لا يجري عنه غيره لا في مقام كونه غسله بماء (وعليه) فلا تعارض بين الإطلاقات وبين رواية شيطان صالح المصروفة بالمثلين الطاهرة في العسل مرّتين الواردة في مقام بيان كيفية غسله بالماء كما أن في تطهير الثوب أو البدن من البول كان إطلاقات كثيرة أمرة بالعسل من غير تقييد فيها بالماء أو المرّتين فكما أنها لم تعارض الروايات المصروفة بل مرّتين لعدم كونها في مقام بيان كيفية التطهير فكذلك في المقام عيناً .

(١) وذلك لصحيحة زرارة المروّبة في الوسائل في الباب ٢٦ من أحكام الغلوة قال كان يستحبّ من البول ثلاث مرّات ومن الغائط بالمدر والخرق (قال في الوسائل) ذكر صاحب المصنّف أن صمير كان عائداً إلى أبي جعفر عليه السلام انتهى .

ومقتضى الجمع بينهما وبين رواية شيطان صالح الواردة في مقام البيان المصروفة بمعنى ما على الحشفة هو حمل هذه الصحيحة على الاستنجاء كما حكى ذلك عن الأصحاب رسول الله عليهم

(٢) كما صرح به الحدائق ويشهد له إطلاقات المصنّف والفتاوى بل ربما تقدم في المسئلة ١ من التطهير بالماء من قوله عليه السلام في صحبتي الحسين بن أبي العلاء والربطى بعد ما سئل السائل عن البول يصيب الجسد

مسئلة ٩ - اذا سى الاستنجاء وصلى ثم تذكر بعد ما صلى انه لم يستنج بطلت صلاته ووجبت عليه الإعادة إن كان الوقت باقياً والقضاء إن لم يكن الوقت باقياً (١).

مسئلة ١٠ - اذا لم يجد الماء ليستحمي به من البول وحب عليه إزالته العين عن مسح البول بالتمسح بحجرٍ ونحوه (٢) وذلك تحميلاً للمحبة من وتقليلاً لها أي جمعها من الانتشار أو بدون التمسح يسرى البول قال صب عليه الماء مرتين في ماء هو ماء فإن التعليل على الظاهر ليس إلا لمعاط ان البول هو كالماء في كفايه صب عليه ملاحظة إلى الدلت وأصرح من ذلك ما تقدم هناك من مرسله الطيني قال وروى أنه ماء ليس بوسخ فيحتاج أن يذلك .

(١) فإن المسئلة كما صرح به المدارك في أحكام الوضوء هي من حرثت إحلال المصلى بإزالة المحاسة عن يده أو يده سياناً وصلى وهو بهذه المحاة وقد مضى تفصيل الكلام في أحكام التحاسات في المسئلة ٥ من الإحلال بإزالة المحاسة عن الثوب أو البدن وعرفت هناك ان الحق فيها هو بطلان الصلاة وإعادتها وقتاً وجارحاً وإن كان صريح الحدائق أن ظاهر الأصحاب هو جعل هذه المسئلة جارحة عن مسئلة من صلى في المحاسة نسياناً واستند في ذلك إلى اختلاف أقوال المسائلين

(يعني تلك المسئلة) قد ذهب المشهور إلى الإعادة مطلقاً وقتاً وجارحاً وذهب الشيع في بعض اقواله والمعتز ومنه من متاخرى المتأخرين إلى عدم الإعادة مطلقاً لا وقتاً ولا جارحاً وذهب الاستصار والعاضل في بعض كتبه ومشهور المتأخرين إلى التفصيل بين الوقت فيعيد وجارحه فلا يعيد

(وأما في هذه المسئلة) فلم يحك الخلاف عن أحد في قبل المشهور القائلين بالإعادة وقتاً وجارحاً إلا من اس الجنيد فحصل بين الوقت فيعيد وجارحه فلا يعيد وعن الصدوق حيث فصل بين نسيان الاستنجاء من البول فيعيد والغائط فلا يعيد .

(وعلى كل حال) الحق أن من نسي تطهير الثوب أو البدن من المحاسات سواء كانت المحاسة بولاً أو عائطاً أو غيرهما وسواء كان البدن الذي نسي تطهيره هو موضع الاستنجاء أو سائر مواضع البدن ثم صلى وهو بهذه الحالة بطلت صلاته شرعاً وحب عليه الإعادة وقتاً وجارحاً وتفصيل الكلام كما ينضم ويحق قدمسى هناك مستقياً فلا يعيد ثانياً .

(٢) قد حكى ذلك عن جمع كثير من أصحابنا بل استظهر الحواهر وشيخنا الأنصاري من مذهبهم أنه المشهور وليس بعيد وان استظهر مفتاح الكرامة من المتأخرين عدم وجوبه بعد الاندق من الكل على عدم طهارة المحل بغير الماء حتى في حال المعر وقدان الماء وان كان قديهم طهرته به في حال المعر بعض القمارات مثل قور الشرائع ويجب عمل موضع البول بالماء ولا يجري غيره مع القدرة ولكنها غير مقصودة بالاشبهة

(وعلى كل حال) قد استدكوا لوجوب إزاله العين بالتمسح بحجرٍ ونحوه عند تعذر الماء بوجوه :  
(الأول) ما عى المحقق والعلامة بل وعى الذكرى أيضاً من أن الواجب هو إزاله العين والأثر إذا تعدر إزالة الأثر بالماء بقي وجوب إزالة العين على حاله .

(وقد أورد عليه) عبارات معتله ولعل الجامع بين الكل أن المرتكب إذا تعدر بعض آخرائه سقط الأمر

المتعلق به والباقي مما يحتاج إلى أمر حديد وهو منتف في المقام (وفيه) أن الأمر الجديد وإن كان مستقياً ولكن قاعدة الميسور كما سيأتي نكهي .

(الثاني) ما عن العلامة من الاستدلال بموثقه ابن مكير المروية في الوسائل في الباب ٣١ من أحكام الحلوة قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يسول ولا يكون عنده الماء فيمسح ذكره بالعائط قال كل شيء يابس زكي .

(وفيه) أن الاستدلال إن كان بقوله فيمسح ذكره بالعائط فمدا من فعل الرجل ولم يصدر من الإمام عليه السلام ما دل على وجوبه وأما إذا كان الاستدلال بقوله عليه السلام كل شيء يابس زكي فالمراد منه كما تقدم قدلاً في المسئلة ٥ بعد القطع بأن كل شيء يابس ليس زكي وذلك لحوار أبي بيس بعض الأعيان النجسة وليس بركي بالضرورة من الدين هو أن كل شيء يابس يكون كالركي الطاهر في عدم تنجيسه وعدم سريانة النجاسة منه إلى غيره مادام كونه يابساً وهذا مما لا ينفع المقام بلاشبهة .

(الثالث) ما عن الوسائل من الاستدلال بخبر زرارة وعنه عن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام المروية في الباب ٢٠ من أحكام الحلوة قال سألت عن ظهور المرأة في العاس إذا طهرت وكانت لا تستطيع أن تستنحي بالماء أنها إن استنحت اعتقرت <sup>(١)</sup> هل لها رحمه أن تنوضاً من خارج وتنشفه بقطر أو خرقة قال نعم لتنقى من داخل بقطر أو خرقة .

(وفيه) ما أورده شيخنا الأنصاري من أن الداحل مما لا يجب غسله كي إذا تمذر غسله ووجب تنقيته بقطر أو خرقة صح الاستدلال به للمقام (قال) إلا أن يراد من الداحل ما يظهر عند فمودها للتخلي بحيث يجب غسله مع القدرة لكونه من الطاهر (انتهى) .

(الرابع) ما استدلل به الحواهر واحتمل رجوع الوجه الأول إليه من قاعدة الميسور التي مدركها (السوى) إذا أمر تكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم (والعلويان) المرويتان عن عوالي اللئالي الميسور لا يسقط بالمسور وما يدرك كله لا يترك كله (ولكنه) استشكل أخيراً في دخول ما نحن فيه تحت القاعدة لظهورها فيما له الأفراد أو ما له الأجزاء دون الفصل أو المسح (قال) نعم هي حارية في متعدد غسل وفيما إذا أمكن غسل البعض ونحو ذلك (انتهى) .

واستشكل فيه أي في دخول ما نحن فيه تحت القاعدة شيخنا الأنصاري أيضاً نظراً إلى جريان القاعدة فيما له جزء خارجي كالمركبات أو ماله جزء ذهني تحللي كالمقيدات بقيود نظير الصلاة عن سنن أو عن قلة أو عن طهارة والغسل هاهنا معاً لاجزاء له لا خارجاً ولا ذهنياً .

(الخامس) ما استدلل به الحواهر أبساً من وجوب تغيير خرقة المستعاضة عند الصلاة (وفيه) أن كلاماً من تعبير الخرقة والقطنة محل الكلام كما سيأتي في محله فلا يستدل به للمقام .

(السادس) ما استدلل به شيخنا الأنصاري من قوله والرجل فاحجر (قال) وأقل مراتب المهجر والاحتجاب

(١) أي صارت عاقراً فلا تلد .

إزالة عينها (ثم قال) وفي مثل هذه يسمى ماله مراتب تحرى قاعدة الميسور .

(السابع) ما استدلل به شيخنا الأتصاري أيضاً من إطلاق حسنة ابن المعبرة المروية في الوسائل في الباب ١٣ من أحكام الخلوة عن أبي الحسن عليه السلام قال قلت له للإستنجاء حدثاً قال لا حتى ينتهي مائمه قلت يبقى مائمه ويبقى الريح قال . الريح لا يبصر إليها بناءً على شمولها للإستنجاء من البول أيضاً وكون المراد من النقاء هو روال العين عابته أنه بقيد إطلاقها في حال القدرة بمادل على وجوب غسل البول بالماء ويبقى إطلاقها في حال المعجز على حالها .

(وقد أورد عليه رحمه الله) بنفسه من وجهين (أحدهما) أنها ظاهرة بقرينة الريح في الإستنجاء من الفائط (ثانيهما) أنه لو كان المراد من النقاء روال العين وقبده في حال القدرة فالمسل بالماء خرج الحد من كونه حدثاً . فلا يتم قوله حتى ينتهي مائمه .

(وأورد عليه) مصباح الفقيه أيضاً من وجهين آخرين (أحدهما) أن دليل القيد وهو مادل على وجوب عمله بالماء ممّا له إطلاق يشمل حالتي المعجز والقدرة جميعاً فإذا تعدد القيد سقط التقييد .

(ثانيهما) أن ظاهر الحسنة هو السؤال عن الحد الذي به يحصل الطهارة شرعاً ومقتضى الاستدلال المذكور أن في حال المعجز يحصل الطهارة بمجرد النقاء وهو خلاف ما صرح به المدارك والعدائق والجواهر جميعاً من الإجماع على عدم طهارة الممثل في الإستنجاء من البول بغير الماء أبداً .

﴿ أقول ﴾ وتحقيق المقام أن بناءً على تعيينه الأحكام للمصالح والمفاسد كما نسب إلى مشهور العدلية أن الحسنة هي ماله مفسدة بلا شبهة وجبته يستقل العقل بتقليلها كمّاً وكيفاً إذا أمكن (مضافاً) إلى أن قاعدة الميسور التي صرح شيخنا الأتصاري في قاعدة الاشتغال بأنه شاع بين العلماء بل بين جميع الناس الاستدلال بها في المطالب (قال) حتى أنه يعرفها العوام بل النسوان والأطفال ممّا لا مانع من شمولها للمقام فإنها كما تحرى فيما له الأفراد أو الأجزاء فكذلك تجرى فيما له المراتب كما في المقام فإن إزالة النجاسة هي كذلك أي ماله مراتب فإذا تعدد بعضها لم يسقط الآخر .

(ومن هنا يشبه الاستدلال) بقوله تعالى والرحز فاهجر فإن إزالة العين بالتمسح بحجر ونحوه هي مرتبة من مراتب الهجر فتجب عند تعدد جميع مراتبه (ومن تمام ما ذكر) يظهر لك حال ما إذا تنكس من غسل محرّج البول بالماء مرة واحدة لأمريتين فإن الفصل مرة أن لم يكن أولى من التمسح بحجر ونحوه فليس بأقل منه بلا شبهة (ومن هنا) قوى الوجوب في الجواهر من غير تأمل وإن كان يظهر من شيخنا الأتصاري التأمل فيه وهو على الظاهر في غير محله .

﴿ بقى شيء ﴾ وهو أنه حكى عن بعض المحققين من متأخري المتأخرين استظهار عدم وجوب تخفيف النجاسات من إطلاق الأخبار المسوغة للصلاة مع النجاسة عند تعدد الماء فإنها قد أذنت في الصلاة معها من غير تمرّن لتخفيف النجاسة بالتمسح بحجر ونحوه .

(وفيهِ) أن الأخبار المذكورة كما تقدم تفصيلها في أحكام النجاسات في المسئلة ١ من الموارد التي يحلّي في

الى الثوب او موضع آخر من مدته فتشتر الحاسة (١)

مسئلة ٩٩ - انفق علماءنا رضوان الله عليهم على وجوب الاستنجاء من العائط (٢) كاتعافهم على وجوب الاستنجاء من البول عيناً وانفقوا ايضاً على الاكتفاء والاستنجاء من العائط بكل من الماء او ثلاثة أحجار (٣) النحس كلها منسرفة إلى صورة سوسة العين في الثوب من الدم أو البول أو المني و نحوه ذلك لا صورة كونها رطبة بحيث امسك إداتها بالتمسح بمحجر و نحوه كى يستظهر من إطلاقها حينئذ عدم وجوب إزاله عنها فتأمل الأخبار جيداً .

(١) واكثر الحاسة مما لا يدور بالاشمة (ومن هذا) مراح شحما الأتصاري ووجوب التدهط (قل) حتى لا يتنجس به ثوبه او موضع آخر من مدته (انتهى)

(٢) ويدل على وجوب الاستنجاء من العائط (مضافاً) الى الإجماع كما سرح في الجواهر بمحصله ومقوله وإلى مدل على اشتراط الصلاة بعده الحسية مطلقاً من البول والعائط وغيرهما (الأخبار المستفيضة) الدالة بالمخصوص على الاستنجاء من العائط المروية في الوسائل في الباب ٩ و ١٥ و ١٣ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٣ و ٣٧ من أحكام الخلوة ولعل المتتبع في الأخبار يجد أكثر من ذلك فتشع

(٣) أما الاكتفاء في الاستنجاء من العائط بالماء (فيدل عليه) مضافاً إلى الإجماع كما سرح به الجواهر بمحصله ومقوله ومدل على مطهره الماء مما تقدم تفصيله في محله (الأخبار المستفيضة) المروية في الوسائل في الباب ٩ و ١٥ و ١٣ و ١٣ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٣ من أحكام الخلوة والعمدة هي الباب الأخير

(قال في الجواهر) فما ينقل عن عطاء أنه محدث وعن سعيد بن المسيب أنه قال هل يعمل الألساء وما عن ابن الزبير وسعد بن أبي وقاص من انكار الاستنجاء من العائط بالماء لا يحى عليك ما فيه (انتهى) وهو كذا . واما الاكتفاء بثلاثة أحجار (فيدل عليه) مضافاً الى الإجماع كما سرح به الجواهر أيضاً بمحصله ومقوله (الأخبار المستفيضة) كما يظهر به مراجعة الوسائل الباب ٩ و ٢٦ و ٣٠ من أحكام الخلوة .

(وهي صحيحة زرارة) عن أبي جعفر عليه السلام قل لا صلاة إلا بطهور و يحرك من الاستنجاء ثلاثة أحجار مدلك حرت السنة من رسول الله ﷺ واما البول فإنه لا مد من عمله .

(وفي رواية زرارة) عن أبي جعفر عليه السلام فلا سألته عن التمسح بالأحجار فقال كان الحسين بن علي عليه السلام يمسح بثلاثة أحجار .

(وفي صحيحة أخرى لزرارة) عن أبي جعفر عليه السلام قال حرت السنة في أثر العائط ثلاثة أحجار أن يمسح المجان الخ والمجان فسرّه الوافي بالدبر .

(وفي رواية يريدين معاوية) عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال يحرى من العائط المسح بالأحجار ولا يحرى من البول إلا الماء .

(وفي مضمة زرارة) قال كان يستنجي من البول ثلاث مرات ومن العائط بالمدر والحرق (قل صاحب الوسائل) ذكر صاحب المفتي أن صمير كان عائداً إلى أبي جعفر عليه السلام (انتهى) وفي الرواي والحدائق بالمدر والحرق وفي الأخير المدد جمع أقله ثلاثه و هو اشتد به هو جنس كالخزف لا جمع

وإن كان الاستنجاء بالماء أفضل (١) وأفضل منه الجمع بين الماء والأحجار جميعاً فيستنجي أولاً بثلاثة أحجار

والاعتماد في التثليث على الأحجار السابقة

(وفي المستدرک) في الباب ٢٢ من أحكام الخلوة أحجار كثيرة في الاكتفاء بثلاثة أحجار لاحاجة إلى ذكرها (وعلى كل حال) فما حكى عن قوم من الريدته من أنه لا يجوز الاستنجاء بالأحجار مع وجود الماء هو مما لا يصح إليه بل قد يستعمل في الاكتفاء بالأحجار مع وجود الماء من الضرورات ولعله كذا.

﴿ نعم لما جملة من الروايات ﴾ في الوسائل في أحكام الخلوة بعضها في الباب ٩ و بعضها في الباب ١٠ وبعضها في الباب ٣٠ يظهر من الجميع عدم حوار الاكتفاء بالأحجار مع وجود الماء

(في مؤلفه عمار الساطي) عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل ينسى أن يعد دبره بالماء حتى صلى إلا أنه قد تمتع بثلاثة أحجار بل إن كان في وقت تلك الصلاة فليعد الصلاة وليعد الوضوء وإن كان قد مضى وقت تلك الصلاة التي صلى فقد حارت صلاته وليتوضأ لما يستعمل من الصلاة.

(وفي رواية عيسى بن عبد الله) عن أبيه عن حدة عن علي بن الحسين قال قال رسول الله ﷺ إذا استنجى أحدكم فليوتر بها وترأ إذا لم يجد الماء (قل في الوافي) والحدائق في ضميرها يعود إلى أداة الاستنجاء أمداول عليها بالقرينة (انتهى).

(وفي رسالة أحمد) المرفوعة إلى أبي عبد الله عليه السلام قال جرت السنة في الاستنجاء بثلاثة أحجار ابتكار و يتبع بالماء

(كما أن المستدرک) في الباب ٢٢ من أحكام الخلوة ذكر جملة أخرى من الأحجار من هذا القبيل (في بعضها) الاستنجاء بالماء في كتاب الله (إلى أن قال) وهو حاق كريم وليس لأحد تركه (وفي آخر) وسئل رسول الله ﷺ عن أمر أم أنت الحاء فاستنجت بماء فقال لا يجرها إلا أن لا تجد الماء (وفي ثالث) فاتبعوا الماء الأحجار.

(وفي رابع) أن حريث قال يا محمد كيف نزل عليكم واتم لا تستنجون بالماء. (والجواب) أن هذه الأحبار في مجال الإجماع بفسميه والأحبار المستقيمة الصريحة في حوار الاكتفاء بالأحجار لا بد من حملها على الاستنجاء بأفضلية الماء وإذا مر من إنباء بعضها عن هذا العمل فلا بد من رد علمه إلى أهله فإنهم أولى به.

(١) ويدل على أفضلية الماء - مصافاً إلى أنه مما لا خلاف فيه على الظاهر بل عن الغنية وكشف اللثام الإجماع عليها بل عن المنتهى نستفاد إلى أهل العلم وكآته لم يعنى بما تقدم من عطاء وسعيد وابن الزبير وسعد من النكار الاستنجاء من المائط بالماء وإلى الأحبار المتقدمة آتياً الظاهرة جميعاً في عدم الاكتفاء بالأحجار مع وجود الماء كلها على استحياب الماء وأفضليته عاماً بين الأحبار -

(رواية مسعدة بن صدقة) عن حمزة عن أبيه عن إمامه عليه السلام المروية في الباب ٩ من أحكام الخلوة أن النسي عليه السلام قال لبعض سائليه نساء المدينة أن مستحبين بالماء ويسألن فانهن مطهرة للجواشيء مديحة للمواسير (وجملة من الروايات) المروية في الوسائل في أحكام الخلوة في باب استحباب أحجار الماء على الأحجار



ثم بالماء (١) .

مسئلة ١٢ - يجب في الاستنجاء من الغائط بالماء على ظاهر المحرج دون باطنه وقد ورد بذلك نص (٢) .

مسئلة ١٣ - لا يكفي ثلاثة أحجار في الاستنجاء من الغائط إذا لم يحصل بها النقاء بل يجب الريادة

عليها حتى يحصل النقاء (٣) .

الواردة أكثرها في قصة الأنصاري الذي كان هو أول من استنجى بالماء .

(وفي بعضها) قال كان الس يستنجون بالأحجار فأكل رجل من الأنصار طعاماً فلان بطنه فاستنجى بالماء

فأنزل الله تبارك وتعالى فيه أن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين (وفي بعضها) قال رسول الله ﷺ يامعشر

الأنصار إن الله قد أحسن إليكم النشاء فماد تصنعون ؟ قالوا استنجى بالماء

(١) ويبدل على أصلية الجمع مصاف إلى الممالات في هذه الظاهر من عن المعترض دعوى الإجماع

عليها بل عن المنتهى يستدل إلى أهل العلم وإن قال في المدارك لولا الإجماع المنقول على هذا الحكم لكان للمناقشة

فيه من أصله مجال ولكنه مما لا يصح إليه (مرسلة أحمد) المتقدمة آنفاً قال حرث السنة في الاستنجاء ثلاثة

أحجار أنكر ويشع بالماء (ومارواه المستدرک) في الباب ٢٥ من أحكام الحلوة عن عوالي الدالي عن فخر المصنفين

قال روى عن علي بن الحسين أنه قال كنتم نمرود نمرأ وأنتم اليوم تملطون ثلثاً فادعوا الماء الأحجار

(وحكى عن المعترض والمنتهى) أنهما قد روياه عن الجمهور عن علي بن الحسين والثلث هو المثلث الرقيق

والروايتان محمولتان على الاستحباب بعد ما عرفت من الإجماع والأحجار المستفيضة في حواش الأكتفاء بكل من

الماء أو الأحجار (هذا وقد يخصص) أصلية الجمع بين الأحجار والماء بصورة التعدد عن المحل وهو على

الظاهر مما لا وجه له لعدم الشاهد عليه.

(ثم إن ظهر الروايتين) هو تقديم الأحجار على الماء وإن حكى الإطلاق عن كثير من عباراتهم ولكنه

بملاحظة أنه في قتال الروايتين (هذا مضافاً) إلى ما ذكره المدارك علّة للتقديم وهو تشريه اليد عن مباشرة الجاسة

(نقول) ومضافاً إلى أنه لو قدم الماء فلا يبقى مجال على الطاهر للأحجار بخلاف العكس فيبقى الأجزاء الصغار

الدقيقة بالمحذر الممسّس عنها بالأثر في كلمات الأصحاب كما سيأتي في بعضها الماء

(٢) وهو موثقة بحمار المروية في الوسائل في الباب ٢٩ من أحكام الحلوة عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث

قول إنما عليه أن يغسل ما ظهر منها بمعنى المقعدة وليس عليه أن يغسل باطنها (بل وصحيفة إبراهيم بن

أبي محمود) المروية في الباب المذكور قال سمعت الرضا عليه السلام يقول في الاستنجاء يغسل ما ظهر منه على الشرح<sup>(١)</sup>

ولا يدخل الأئمة (هذا مصاف) إلى ما في الحديث من نهي الحلاف في المسئلة .

(٣) وذاك بالإجماع القطعي بل الإجماعات في ذلك فوق الاستفاضة (وفي المدارك) هذا موضع وفاق بين

العلماء (وفي مصباح الكرامة) إجماعاً (وفي الحواهر) محصلاً ومنقولاً إلى غير ذلك (ويبدل عليه) مصافاً إلى

الإجماعات وروى أن العين إذا بقيت في المحل بعد ثلاثة أحجار فهي نجسة قطعاً ويجب الاستنجاء منها بلا شبهة

(إطلاق حسنة ابن المعيرة) عن أبي الحسن عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٢٥ من المجاسات قل قلت

للاستنجاء حدثاً قال لا حتى ينقى مائة الخ .

ويستحب في صورة الريادة القطع على الوتر (١).

مسئلة ١٥ - إذا حصل النقاء بأقل من ثلاثة أحجار فالأحوط ان لم يكن الأقوى هو عدم الاكتفاء به حتى يكمل ثلاثة أحجار (٢)

(وإطلاق موثقه يونس بن يعقوب) المروية في الوسائل في الباب ٩ من أحكام الحلوة قال قلت لأبي عبد الله الوضوء الذي افترسه الله على العباد لمن جاء من العائط أو قال عَلَيْهِ السَّلَام يغسل ذكره ويذهب العائط ثم يتوضأ مرتين مرتين وأما الروايات المصرحة بثلاثة أحجار كما تقدمت في المسئلة ١١ فهي بالنسبة إلى عدم الزيادة بخولة على الغالب المتعارف من حصول النقاء بها عادة فلا مفهوم لها

(١) وهو المحكى عن جمع كثير وبذل عليه رواية عيسى بن عبد الله المتقدمة في المسئلة ١١ عن أبيه عن جدّه عن علي بن عَلَيْهِ السَّلَام قال قال رسول الله وَاللَّهِ إذا استسحى أحدكم فليوتر بها وترأ الح وإليها يشير المدارك بقوله وهو مروى في بعض الأخبار بل الجواهر قد استدلل بها صريحاً .

(٢) وتصيد المسئلة أن في صورة حصول النقاء بأقل من ثلاثة أحجار (قد ذهب جمع كثير) إلى وجوب التثليث من الحدائق نسبة إلى المشهور بل عن جماعة حكايه الشهرة عليه من غير اختصاص بالحدائق بل عن المعتمد الإجماع عليه .

(وعن جمع آخرين) ان استعمال الثلاثة سنة أو عادة وهو كلام يحتمل الوجوب والاستصحاب (وعن المذهب) أنه قال وإن نفى بواحد فيسفى ان يستعمل حجرتين سنة وهو ظاهر في الاستصحاب (وفي المختلف) والمدارك والجواهر وجماعة من متأخري المتأخرين التصريح بجواز الإقتصار على الأقل إذا حصل به النقاء .

❖ واستدل المشهور ❖ لوجوب التثليث وإن حصل النقاء بالأقل باستصحاب المحاسبة باستصحاب ما لمعية الأجراء الصغار العالقة بالمحل التي لا تكاد تزول بالأحجار بلع ما بلغ عددها حتى يشق العقوبتها ولم يشق المعو إلا بعد إمرار الثلاثة عليها وإن لم تقلعها وبالأحجار المقدمة في المسئلة ١١ المصرحة بثلاثة أحجار تصريحاً .

❖ واستدل القائلون بجواز الإقتصار على الأقل إذا حصل به النقاء ❖ بإطلاق حسنة ابن المغيرة عن أبي الحسن عَلَيْهِ السَّلَام المروية في الباب ٢٥ من المحاسنات قال قلت للإستسقاء حدثاً قال لا حتى ينقى مائة قلت ينقى مائة وينقى الريح قال الريح لا يطر إليها (وإطلاق موثقه يونس بن يعقوب) المروية في الباب ٩ من أحكام الحلوة قال قلت لأبي عبد الله عَلَيْهِ السَّلَام الوضوء الذي افترسه الله على العباد لمن جاء من العائط أو قال يغسل ذكره ويذهب العائط ثم يتوضأ مرتين مرتين

(ويعطى المسح والاستسقاء) كرواية زرارة المروية في الوسائل في الباب ٣٥ من أحكام الحلوة قال سمعت أبا جعفر عَلَيْهِ السَّلَام يقول كان الحسين بن علي عَلَيْهِ السَّلَام يتمسح من العائط بالكرسف ولا يغسل وصحيحة زرارة المروية في الوسائل في الباب ٢٦ من أحكام الحلوة قال كان يستسجى من البول ثلاث مرّات ومن العائط بالمدر والحرق (وباستبعاد وجوب الإمرار تعبداً) من غير فائدة (وبأن) الأخبار المشتملة على العدد لاحجة في مفهومها لكونها واردة مورد الغالب من عدم حصول النقاء إلا بذلك .

مسئلة ١٥ - يكفى في الاستنجاء من العائط كل جسم قالح للنجاسة حجراً كان أم غير حجر (١)

﴿ اقول ﴾ أما استدلال المشهور القائلين بالتثليث باستصحاب المجاسة أو باستصحاب مانعية الأجزاء الصغار بالتقريب المتقدم (فعما لا يسمى) مع وجود النص في طري المسئلة جميعاً (وأما استدلال القائلين بالأقل) بإطلاق موثقه يونس أو بمطلفات المسح والاستنجاء (فعما لا يسمى أيضاً) فإنها في مقام بيان تشريع أصل الاستنجاء من العائط ولو عبر الماء بحجر وسحوه لا في مقام بيان كفيته وما يعسر فيه من العدد ونحوه .  
(وأما اعتماد وحوب الإمرار تعدداً) من غير فائدة فلا يلتفت إليه إذا اقتضته الدليل بل صح أن يقال إنه ليس بغير فائدة بل هو لحصول الطهارة شرعاً من قبيل العسله الثانيه في التطهير من البول بعد روال العين بالأولى .

(و أما دعوى ) أن الأحجار المشتملة على العدد لا حجة في مفهومها لكونها واردة مورد الغالب فصحية حدّها فإنها وإن كانت بالنسبة إلى عدم الريادة كذلك لورودها مورد الغالب . (ومن هنا) قلنا أنه إذا لم يحصل المقء أحياناً ثلاثة أحجار وجبت الريادة عليها (ولكنها) بالنسبة إلى الأقل ليست كذلك وذلك لحصول النقاء بحجر أو حجرين نوعاً لا ثلاثة سيما في الصدر الأوّل الذي كانوا يسرون بهراً كما تقدم عن علي عليه السلام في دليل فصلته الجمع بين الماء والأحجار وقد عكّله في رواية أبي حنيفة المروية في المستدرک في الباب ٢٥ من أحكام الحلوة بأنهم كانوا يأكلون السر

(نعم يمكن أن يقال) إن أظهر الأحجار المشتملة على العدد المصروفة ثلاثة أحجار هي صحيحة درارة المشتملة على قوله عليه السلام ويجزئك من الاستنجاء ثلاثة أحجار وطهوره في عدم إحراء الأقل وإن كان مما لا يشكر ولا يكاد يصح إلى دعوى عدم ظهور أحجار العدد في الوحوب فإنها لو صحت فيما سوى الصحيحة فهي الصحيحة مميوعة ولكن طهورها مما لا يقاوم ظهور حسنة ابن المعيرة في أن الحد للاستنجاء من العائط هو المقاء سواء حصل بأكثر من ثلاثة أحجار أو بأقل

(ودعوى ) أن المراد من الاستنجاء فيها هو خصوص الاستنجاء من البول لا يلتفت إليها بل المراد هو الاستنجاء من العائط قطعاً بقرينه ما في دليلها من الريح فإن الريح لا يكون إلا في العائط لا في البول ( كما ان دعوى ) أن المراد من الاستنجاء فيها هو خصوص الاستنجاء بالماء لا بالأحجار لا يلتفت إليها أيضاً لعدم الدليل عليها .

( ولكن مع ذلك كله ) رفع اليد عن المشهور سيما مع اعتصاد قولهم ببعض الأحبار التي قد رواها المستدرک في الباب ٢٢ من أحكام الحلوة وهو سريع أو كالصريح في عدم جوار الاحتراء بالأقل مثل قول النبي ﷺ وليستنج ثلاثه أحجار أمكرا ولا يستنجي أحدكم بدون ثلاثة أحجار أو نهانا رسول الله ﷺ أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار إلى غير ذلك من الأحمار في غاية الاشكال .

(وعليه) فلا حوط كما ذكرنا في المتن أن لم يكن هو الأقوى عدم الاكتفاء بالأقل من ثلاثة أحجار وإن حصل به النقاء ( والله العالم ) .

(١) كما هو المشهور بين الأصحاب على ما في العداائق شهرة كادت تكون إجماعاً كما في الجواهر (بل

فالجسم الصيفلى الذى لا يقطع النحاسه مما لا يكفى (١) .

مسئله ١٤ - يشترط فيما يستنجى به سواء كان حجراً أو غير حجر أن يكون طاهراً (٢) وأن لا يكون

الشيخ (في الخلاف) قد ادعى الإجماع عليه صريحاً ثم استدلل له (برواية ابن عباس) أن النبي ﷺ قال إذا مضى أحدكم لحادثه فليتمسح بثلاثة أحجار أو ثلاثة أعواد أو بثلاث خثيات من تراب (ومصممة رداً) المتقدمة في المسئلة ١١ قال كان يستنجى من البول ثلاث مرات ومن الغائط بالمدر والحرق (وعن القميه) دعوى الإجماع أيضاً في المسئلة .

(ولكن مع ذلك كله) قد حكى عن سائر عدم إجراء الاستنجاء إلا ما كان أصله الارض (وعن ابن السراج) جواز استعمال الحرق والقطر إذا لم يتمكن من الأحجار (وعن ابن العنيد) تجوز التمسح بالكرسف أو ما قام مقامه إذا لم يحضر الأحجار وأنه قال ولا أحتار الاستطاة بالآخر والحزب إلا ما ألسه طين أو تراب .

✽ أقول ✽ والحق في المسئلة هو ذهب إليه المشهور فإن من راجع الوسائل الباب ٩ و٢٤ و٣٠ و٣٤ من أحكام الغلوة وهكذا المستدرك الباب ٢٢ بعد كلام من الأحجار والمدر والعز والحرق والكرسف والأعواد وخثيات من تراب المذكوراً في الأحجار والمستفاد من المجموع هو حوار الاستنجاء بكل جسم قابع للنحاسه من غير اختصاص بالمذكورات فقط بلا حاجة إلى صم عدم القول بالفصل إليها كما فعله العواهر بل ولا إلى الاستدلال بطلاق حسنة ابن الميمية المتقدمة في المسئلة السابقة المشتملة على قوله ﷺ حتى ينقى مائة أو إطلاق موثقة يواس بن يعقوب المتقدمة هناك أيضاً المشتملة على قوله ﷺ ويذهب الفائض

(والعجب) من العداائق أن مع وجود الأمور المذكورة في النصوص توقف في الحكم المذكور تبعاً لشيحه (قال) لعدم الدليل الواضح على العموم (انتهى) .

(١) فإن المقصود من الاستنجاء بالأحجار ونحوها هو قلع النحاسه كما يستفاد من قوله ﷺ في الحسنة المشار إليها آنفاً حتى ينقى مائة أو من قوله ﷺ في الموثقة المشار إليها آنفاً ويذهب الفائض ومن المعلوم أن الصيفلى مما لا يقطع النحاسه .

(ومن هنا) قد اعترض في الشرائع أن لا يكون ما يستنجى به صيفلياً يرق عن النحاسه (في القواعد) وعن الموجز أن لا يكون ما يرق عن النحاسه (وعن جماعة) ذكر عدم الصفاة (وعن غير واحد) ذكر عدم المروحة (وعن الروم) اعتبار القلع والكدر في محله .

(نعم) إذا انفق أحياناً حصول القلع به فالأظهر الأجزاء كما احتاره العواهر وحكى التصريح به عن بعضهم وأما ما عن نهاية العلامة بل عن جماعة من عدم إجراء حتى مع القلع فالظاهر أنه مما لا وجه له .

(٢) كما هو المشهور على ما صرح به العداائق بل عن الغنية والمنتهى والتحرير والدلائل وشرح الفاضل الإجماع عليه (ويدل عليه) مضافاً إلى الإجماعات (مرسلة أحمد) المتقدمة في المسئلة ١١ المرفوعة إلى أبي عبد الله قال ﷺ حرت السمة في الاستنجاء بثلاثة أحجار ابتكار ويشع بالماء (وما رواه المستدرك) في الباب ٢٢ من أحكام الحلوة عن غوالي اللثالى عن فخر المحققين عن النبي ﷺ أنه قال وليستنج ثلاثه أحجار أنكر والمراود

رطباً بعد لا يشف المحل بل يزيده التلوث والإتشار (١) .

مسئلة ١٧ - إذا خرج مع العائط نجاسة أخرى كالدّم فيتعين الإستمحاء بالماء (٢) وهكذا الأمر إذا وصل إلى المحل نجاسة أخرى كاللؤلؤ أو استنحى بحجر متنجس بغير العائط فيتعين إبعاده أيضاً (٣) نعم إذا استنحى بحجر متنجس بالعائط والأقوى عدم تعين الماء حينئذ بل المحل باق على حاله لا يؤدي فحور الإستمحاء بثلاثة أحجار طاهرة (٤)

من الحجر المذكور هو الحجر الغير المستعمل كما أن المقصود من الغير المستعمل أن يكون طاهراً لا نجساً باستعماله في الإستمحاء ويحرم بل لا يبعد انصرافه على الاستنحاء بالأحجار إلى الحجر المكر فيكون هو دليلاً على المطلوب أيضاً

(هذا مع ما استدل به) من أن المحس من لا يظهر النجس وهو حيث فإب فاقد الشيء لا يعطى الشيء (وقد يستدل) بأن المحل محس بملاقات الحجر المحس فلا يكون الحجر مطهراً له ولكنه أحسن من المدعى وذلك لعدم استعمال الحجر النجس بعد جرد المحل بحجرين طاهرين من قبله ولا تسرى حينئذ نجاسته إلى المحل .

(١) قد حكى هذا الشرط في مفتاح الكرامة عن جمع كثير وفي الحدائق عن الأكثر وذكر له من الأصحاب تعليقات .

(منها) ما عن التذكرة من أن الرطب لا يشف المحل يعني لا يشف رطوبات العائط العائقة بالمحل وهو كذلك إذا لم تكن الرطوبة يسيرة .

(ومنها) ما عن العلامة في النهاية من أن الرطب لا يزيل النجاسة بل يزيد التلوث والإتشار وهو أيضاً كذلك إلا إذا كانت الرطوبة يسيرة جداً فلا عبرة بها حينئذ وليس الكلام فيها .

(ومنها) أن اللؤلؤ الذي هو على الرطب ينجس بإصابة النجاسة فيتنجس الحجر ويكون من استعمال الحجر النجس وهو ضعيف جداً فإن الحجر كان طاهراً قبل استعماله وقد تنجس بالمحل وهذا مما لا يصح وإلا فلا يتفاوت في ذلك بين أن كان رطباً أو يابساً فإنه مما يتنجس بالمحل لامحالة .

(٢) كما هو ظاهر الأصحاب وسريع العروة وذلك لانصراف أخبار الإستمحاء بالأحجار إلى غير هذه الصورة فلا يقطع حينئذ بارتقاع النجاسة إلا بالماء .

(٣) وجهه يظهر مما تقدم آنفاً في وجه تعين الماء إذا خرج مع العائط نجاسة أخرى كالدّم .

(٤) وملخص الكلام هاهنا أن في الإستمحاء بحجر متنجس وحده بل أقوال (فقد يقال) بتعين الماء بعد ما استنحى بحجر متنجس مطلقاً ولو كان تنجسه بالعائط (وقد يقال) بقاء المحل على حاله الأولي من قبلية الطهارة بالأحجار الثلاثة بعد ما استنحى بحجر متنجس مطلقاً ولو كان تنجسه بغير العائط وذلك لأن المحل نجس فلا يتنجس بالنجس أي نجس كان فإذا استنحى بعد هذا بثلاثة أحجار طاهرة طهر المحل (وقد يعرض) بين نجاسة الحجر بغير العائط فتعين الماء أو بالعائط فيبقى على حاله الأولي (قل في الجواهر) اقواها الأول .

مسئلة ١٨ - يعتري الاستنحاء بالأحجار عدم يموسة المحلّ فاذا تفوّط ولم يستنج بالماء ولا بالأحجار حتى يمس المحلّ لم يكف حينئذٍ الاستنحاء بالأحجار (١) بل لابدّ من الاستنحاء بالماء  
مسئلة ١٩ - الأقوى حوار الاستنحاء بالحجر المستعمل في الاستنحاء إذا كان طاهراً فعلاً بأن ازيلت  
المجاسة عنه أمّا بفسل أو بحدك أو بكسر موضع المجاسة (٢) .

(أقول) بل أقواها الأخير وإن كان الحجر منجساً بغير الفائط كالبول مثلاً فالمحلّ قد تغيّر حكمه  
الاشبهه فإنّ المجسّ معاً يختلف بحسب الأحكام من حيث اغتسال العدد في تطهيره وعدمه ومن حيث القابلية  
للتطهارة بالحجر وعدمه ومن حيث المعو عن قليله في الصلاة وعدمه وهكذا وإذا تغيّر حكمه تعين قهراً  
تطهيره بالماء .

(و عبارة اخرى) إذا استنحى بحجر منجّس بالبول مثلاً وتمسّس المحلّ به فيندرج المحلّ حينئذٍ  
تحت الأدلة القائمة على تطهير المنجّس بالبول بالماء ولا يجرى استصحاب بقاء المحلّ على حاله الاولى من  
قابليته للتطهارة بالأحجار أبداً فإن البقي الساق قد انتقض باليقين وهو دليل تطهير المنجّس بالبول بالماء  
وأنه لا يعجزه غيره وهذا واضح ظاهر .

وأما إذا كان الحجر منجّساً بالماء فالمحلّ لا يرداد نجاسة ولا يكاد يختلف حكمه بل باق على حاله  
الأولى باستصحاب فاداً استنحى حينئذٍ مثلاًه أحجار طاهرة طهر المحلّ  
(١) فإنّ الأحجار بعد يموسة المحلّ مما لا تغلغ المجاسة والأحجار مصروفة عن هذه الصورة فيتعين  
ابداً قهراً والأصحاب وصواب الله عليهم لم يتعرضوا لذلك وكأنه لو صوّحه وعدم الخلاف فيه فاهملوه  
والله العالم .

(٢) حكى عن جمع كثير من الأصحاب عدم إحراء المستعمل وعن بعضهم اعتبار كون الحجر بكرة  
(وقد يقال) ان طهر هؤلاء عدم إحراء المستعمل مطلقاً ولو كان طاهراً فعلاً بفسل ونحوه (وقد ينزل كلامهم)  
على المستعمل النجس فعلاً لا الطاهر بفسل ونحوه .

(ولكن الإصاف) ان التزليل الأخير وإن أمكن في كلام من قال ولا يعجزى المستعمل ولا المجس كما  
في القواعد فيكون المراد من المستعمل أي المنجّس فعلاً والمراد من النجس أي المين النجس كما في الشرائع  
حيث يقول ولا يستعمل الحجر المستعمل ولا الأعبان النجسة ولكن لا يمكن هذا التزليل في كلام من منع  
عن استعمال كل من الحجر المستعمل والحجر النجس كما عن الوسيلة .

(وعلى كل حال) قد حكى عن كشف الغطاء لتصريح بعدم حوار استعمال المستعمل وان عمل (كما  
حكى عن المعتبّر) والمنتهى والتحرير والمهابة وابن إدريس والشهيدين والمحقق الثاني وابن هادي وغيرهم التصريح  
بجواز استعمال المستعمل إذا كان طاهراً فعلاً بفسل وبكسر ونحوهما (بل قد يقال) ان طهر المعظم هو ذلك  
(بل الحدائق) قد صرّح بعدم الخلاف فيما بينهم (بل عن المصنّيع) دعوى الإجماع عليه صريحاً .

(وكيف كان) ان أقصى ما يمكن الاستدلال به لعدم إحراء المستعمل ولو كان طاهراً فعلاً بفسل ونحوه  
هو استصحاب نجاسة المحل بعد استعماله والمرسله المتقدمه في المسئلة ١٦ المشتملة على قول أبي عبد الله عليه السلام



مسئلة ٢٥ - إذا تعدى الفائض عن المخرج ووصل إلى محل لا يعتد وصوله إليه بتعريض استعمال الماء حينئذ لم يكف استعمال الأحجار وشبهها أبداً وإن فرس مع ذلك صدق الاستنجاء على إزالته (١) .

حرت السنة في الاستنجاء بثلاثة أحجار أنكار والنوى المتقدم هناك قال وليستنج بثلاثة أحجار أنكار ولكن الاستنجاء محكوم لأصل الرأفة عن اعتبار عدم الاستعمال في الحجر ولو كان طاهراً فعلاً لأن الثاني سمي والأول مسمى .

وأما الإنكار في المرسلة والنوى فالمقصود منها على الظاهر أن لا يكون الحجر نجساً بالاستعمال في الاستنجاء لا أن مجرد الاستعمال مما يضر ولو كان الحجر طاهراً فعلاً بعد ونحوه فإن ذلك بعيد جداً لا يستعده العرف من الدليل أبداً .

(١) و تفصيل المسئلة أنه لا خلاف على الظاهر في تعين الاستنجاء بالماء مع تعدى الفائض في الجملة (بل هو المعتمد) أنه مذهب أهل العلم (وهو جماعة) دعوى الإجماع عليه .

(ولكنهم اختلفوا) اختلافاً شديداً في معنى التعدى (ومن جمع كثير) أن المراد هو التعدى عن المخرج بل هو جماعة دعوى الإجماع عليه (ومن جمع آخرون) أن المراد هو التعدى عن حواشي الدبر بأن لم يبلغ الإيتين بل عن غير واحد الإجماع على ذلك .

(ومن مجمع البرهان) والمحقق الحواري ما ملخصه أنه لو لا إجماع التذكرة على أن التعدى هو ما يتعدى عن المخرج لقلنا بالاستنجاء بالأحجار مطلقاً إلا إذا نقاض التعدى بحيث خرج عن العادة ووصل إلى الآلية (وفي المدارك) والحدائق ومن الدلائل ينبغي أن يكون المراد وصول الفائض إلى محل لا يعتد وصوله إليه ولا يصدق على إزالته اسم الاستنجاء (وفي الجواهر) أن الظاهر منهم إرادة التعدى عن المحل الذي يعتد وصول النجاسة إليه وإن لم يخرج عن مسمى الاستنجاء .

﴿ أقول ﴾ لا إشكال في أن الأحبار حالية عن اعتبار عدم التعدى سوى ما حكاه المدارك عن المعتمد (من النوى) يكفى أحدكم ثلاثة أحجار إذا لم يتجاوز محل العادة (وما رواه المستدرک) في الباب ٢٢ من أحكام الخاوة عن عوالي الثاني عن فخر المحققين أنه قال مرسلأ وروى زرارة عن أبي حمزة عليه السلام أنه قال يجزى من الفائض المسح بالأحجار ما لم يتجاوز محل العادة

(فعمدة المدرك) لاعتبار عدم التعدى هي أصراف أخبار الاستنجاء بالأحجار عن صورة التعدى ومن المعلوم أن نطاق التعدى عن المخرج لا يكون خارجاً عن منصرف الأحبار بل الخارج عن منصرفها هو ما إذا تعدى الفائض عن المخرج ووصل إلى محل لا يعتد وصوله إليه فعند ذلك لا تشمله أخبار الاستنجاء بالأحجار ويجزى أصحاب النجاسة معه أي مع الاستنجاء بالأحجار ويتعين الماء حينئذ وإن فرس عدم خروج إزالتها بالأحجار عن مسمى الاستنجاء .

فاذاً يكون التحقيق ما أفاده صاحب الجواهر (غير أنه رحمه الله أشكل على نفسه) بأن لازم ذلك نجاسة ماء هذا الاستنجاء بعد خروجه عن منصرف الأدلة (وأجاب عنه) بأن طاهر الأصحاب هناك الحكم بطهارة ماء الاستنجاء حتى يتعدى تعدياً يخرج به عن مسمى الاستنجاء (ثم قال) فتأمل (انتهى) وأنت خبير أن



مسئلة ٢١ - يعتبر في الاستنجاء من الغائط بالماء زوال العين والأثر جميعاً وبالأحجار وما أشبهها روال العين فقط دون الأثر والظاهر أن مراد علمائنا رسول الله عليهم من الأثر هو الأثر الحراء الصغار العالقة بالمحل التي لا تزول عادة بالأحجار وما أشبهها إلا بالماء والدلك (١).

مع التعدي عن المخرج ووصول الغائط إلى محل لا يعتمد وصوله إليه يصرح المورد عن منصرف أحوار الاستنجاء مطلقاً سواء كان بالأحجار أو بالماء فلا الحجر حينئذ يطهر المحل ولا الاستنجاء بالماء حينئذ يكون عسائه طاهرة وإن فرض عدم خروج الأزالة مع ذلك عن مسمى الاستنجاء.

(وآء، ما ادّعه الجواهر) من أن طاهر الأصحاب هناك هو طهارة الماء في هذا العرض فهو ممنوع جداً ولعله إليه أشار بقوله (فتأمل) فتأمل حينئذ.

(١) أما اعتبار زوال الأثر في الاستنجاء بالماء فهو المشهور كما استظهره الجواهر وإن استشكل في اعتباره غير واحد (ومن بعض المتأخرين) أنه لا ذكر له في الروايات (وفي المدارك) فلم تقف فيه على أثر (و) الحدائق) ما يقرب من ذلك (وعن فخر الإسلام) أنه لا دليل على وجوب إزالة الأثر (وآء، عدم اعتبار رواله في الاستنجاء بالأحجار) وما أشبهها من المعتبر وفخر الإسلام الإجماع عليه.

ثم أنهم احتلوا احتلاقاً شديداً في معنى الأثر الذي اعتمد المشهور رواله في الاستنجاء بالماء ولم يعتبروا رواله في الاستنجاء بالأحجار بالإجماع.

(ومن بعض المتقدمين) أنه الملوثة المكتسبة من مجاورة الخارج (واعترض عليه الحدائق) بأن فيه من التمثل ما لا يحمي وهو كذلك وإن مال إليه في مصاح العقبة وعثر عنها بالبروكة واللصوقة.

(ومن مجموع القوائد) أنه ما يتخلف على المحل بعد مسح النحاسة وتنشيقها وأنه غير الرطوبة لأنها من العين (واعترض عليه) بأنه غير متحقق ولا واضح وهو كذلك.

(وعن الأردبيلي) أنه الرائحة وأن إزالتها في الاستنجاء بالماء مستحب دون الأحجار (وفيها) أن الة تلي بإزالة الأثر في الماء قد صرح هو بعدم العرة الرائحة فكيف ينزل كلامهم عليها (هذا مضافاً) إلى ما في الجواهر من أن حكمه بالاستنجاء (بمعنى استصحاب إزالة الرائحة في الاستنجاء بالماء) لا أعرف مأخذه (انتهى) وهو كذلك فلا يعرف له مأخذ.

(وعن بعضهم) أن المراده الرسم الدال على المعاسة وعن الروض تنزيل الرسم على اللون وليس بعيد وستعرف حال اللون.

(وقيل) إن المراده الرطوبة المتخلفة بعد قلع الجرم (واعترض عليه) بأن الرطوبة هي من العين فيجب إزالتها وهي كذلك.

(وعن بعضهم) أنه النحاسة الحكمية الناقية بعد إزالة العين فيكون إشارة إلى اعتبار تعدد غسل في الاستنجاء بالماء (واعترض) عليه شيخنا الأنصاري بأنه في غاية الضعف وهو كذلك لعدم اعتبار التعدد في الاستنجاء بالماء إذا كان من الغائط إجماعاً كما عن المنتهى.

(وعن الفاضل المقداد) أنه اللون وحيث أنه عرس لا يقوم إلا بمحل فوجوده دليل على وجود العين فيجب

مسئلة ٣٣ - لا يعتبر في الاستنجاء من العائط سواء كان بالماء أو بالأحجار وما أشبهها روال الرائحة بل يظهر المحل ولو كانت الرائحة باقية فيه (١) .

إرالتها في الاستنجاء بالماء (واعترض عليه) من وجوه أهمها أن اللون معفو عنه نصاً وفتوى (وقد حار عن الاعتراض) بأن المعفو عنه هو ما لا يمكن إرأته ( وفيه ) أن دليل المعفو كما تقدم في المسئلة ١٠ من كيفية التطهير بالماء هو مطلق لا مقيد (وفي الجواهر) وعن المالک والعاصل الميسر والوحيد المصنعي أنه الأجراء اللطيفة العالقة بالمحل التي لا تزول عادة إلا بالماء .

( وعن كشف الغطاء ) ما يقرب من ذلك بل مرجعه إليه كما صرح به شيخنا الأنصاري وصرح أيضاً بأن هذا الوجه الأخير هو أوضح التفسير وهو كذاث فإن أراد من الأثر كما ذكرنا في المتن هو الأجراء الصفار العالقة بالمحل وحيث أنها تعد من مراتب العين فيجب إرالتها في الاستنجاء بالماء وحيث أنها مما لا يمكن إرالتها عادة بالأحجار فيعرف من ذلك المعفو عنها بل طاهر الأحجار كما عن العاصليين والشهيديين والمحقق الثاني وغيرهم هو طهارة المحل بالأحجار مع وجود تلك الأجراء فيه .

(وأما النقاء) في حصة ابن المفيرة المتقدمة في المسئلة ١٤ وغيرها قال قلت للإستنجاء حدثاً قل لا حتى ينقى مائة فهو محتلف في نظر العرف عن الاستنجاء بالماء لا يصدق إلا مع زوال تلك الأجراء الصفار وأما مع الأحجار فيصدق حتى مع بقاء تلك الأجراء التي لا يمكن إزالتها عادة بالأحجار وشبهها إلا بالماء والدلت وهكذا الأمر في عنوان ذهاب العائط في موثقة يونس بن يعقوب المتقدمة هناك فتأمل جيداً

(١) وتوسيع المقام أنك قد عرفت في المسئلة ١٠ من كيفية التطهير بالماء أنه لا يعتبر في تطهير الشيء عدم بقاء أوصاف النجاسة من اللون والرائحة والطعم بل تقدم هناك عن إجماع العلماء على عدم وجوب إزالة اللون والرائحة .

(واستدلنا هناك) على عدم إزالة الأوصاف مضافاً إلى إجماع المعترضين بطلاقات الفصل وبمصلحة من الأحجار الواردة بعضها في اللون وبعضها في الرائحة وكان ما ورد في الرائحة ( حصة ابن المفيرة ) عن أبي الحسن عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٢٥ من المحاسن قال قلت له إن الاستنجاء حدثاً قل لا حتى ينقى مائة قلت فإنه ينقى مائة وينقى الريح قال الريح لا ينظر إليها (وروايه أخرى) في الباب المذكور بعد ما سئل الرضا عليه السلام عن الرجل يستنجى فيجد الريح من أطعمته ولا يرى شيئاً فقال لأشئ عليه من الريح .

ولكن مع ذلك كله قد تعرض أصحابها لعدم العبرة بالرائحة ثانياً فصرح جمع كثير بعدم العبرة بها ( بل في المدارك ) أنه مذهب الأصحاب لا أعلم فيه مخالفاً ( بل عن الشهيد ) وكاشف الغمام دعوى الإجماع عليه صريحاً .

(واستدل عليه الجواهر) مضافاً إلى ذلك بالأصل وإطلاق الأثر بالعسل وصدق تحقق البقاء والإدخال مع بقائها ( قال ) وعدم دخولها تحت أسماء النجاسات ( انتهى ) ويشير بتحقيق البقاء إلى الحسنة المشار إليها آنفاً وبالأدلة إلى موثقة يونس بن يعقوب المروية في الوسائل في الباب ٩ من أحكام الخلوة المشتملة على قول أبي عبد الله عليه السلام يغسل ذكره ويذهب العائط .

مسئلة ٢٣ - الأقوى عدم إحراء توزيع الأبحار الثلاثة على موضع المعالجة من يتمسح بكل حجر  
مثلاً ثلث الموضع (١) بل الواحد إمرار كل حجر من الأبحار الثلاثة على تمام الموضع (٢)  
مسئلة ٢٤ - الأقوى إحراء حجر واحد في جهات ثلاث من الأبحار الثلاثة فستحكي بكل جهة  
منها تمام الموضع مرة واحدة ويظهر المحل (٣) .

(نعم عن الشهيد) الاعتراض على عدم العبارة بالرائحة بأنها ترفع أحد أوصاف الماء وذلك يفتقر المعالجة  
(وقد احتج عنه) تارة ، ليعرف عن الرائحة وأخرى بأن الرائحة إن كان محلها الماء بحسب لاعتداله وإن كان  
محلها اليد أو المخرج فلا (قال في المدارك) وهذا أحوط وعن جامع المقاصد أنه استعوده أيضاً وعن الدخيرة  
أنه استحبته (اقول) وأحوط من الكل أن يقال إن العارق هو المص أي بين الماء وبين اليد أو المخرج  
(١) لكن قال في مفتاح الكرامة وقد ضاع على إحراء التوزيع أحوط الأصحاب (وعن الدخيرة) أنه  
المعروف من مذهب الأصحاب (في الجواهر) أنه المشهور بل عن بعض الأصحاب يحطه من عدم منع لتوزيع  
قولاً للإمامية .

(٢) كما صرح به الشرائع وعن شرح الألفية أنه الأصح وهو المحكي عن الشهيد في جميع كتبه وقد  
دل إليه الحدائق وقواه الجواهر ومصباح الفقيه صريحاً بل عن المعانيخ وشرحها بسنه إلى الشهرة وعلى كل  
حال هو الأقوى كما ذكرنا في المتن وذلك لأنه المتبادر من الموضع دون التوزيع كما لا يخفى .  
(٣) حكى عن جمع كثير عدم إحراء حجر واحد في جهات ثلاث بل عن شرح المعانيخ بسنه إلى الشهرة  
(و من جمع آخرين) كثيرين أيضاً إجزائه وهو الذي قواه الجواهر وصاحب المروة بل عن شرح الألفية  
والروض وغيرهما نقل الشهرة عليه .

(واستدل لعدم الإحراء) باستصحاب النجاسة وبظاهر صحيحة زرارة المتقدمة في المسئلة ١١ المشتملة  
على قوله **ثلاث** وبحديث عن الاستسقاء ثلاثة أبحار بل بكل حجر مشتمل على لفظة ثلاثة أبحار وأربعة أبحار  
**واستدل بالإحراء** بأمور أوجهها خمسة (الأول) أن المراد من ثلاثة أبحار هو ثلاث مسحات  
ولو بحجر واحد فلو كانت عشرة أسواط فيحرق مرة عشر مرات ولو بسوط واحد (وقدره المدارك)  
بأن إرادة المسحات من الأبحار محال لأقربية عليه وإن قامت الأقربية في المشقة به على إرادته امرات من  
الأسواط وهو حينئذ .

(الثاني) أن الجهات الثلاث في الحجر الواحد إذا انفصلت بعضها عن بعض أحرأت قطعاً فكذلك مع  
الاتصال (قول في المختلف) وأي عاقل يعرف بين الحجر متصلاً بغيره ومتفصلاً (واشهى) وقد رده المدارك بأن  
العارق هو المص وهو أيضاً جيد فان المص دل على الثلاثة ومع الاتصال لا ثلاثة .

(الثالث) قول المص **وإذا جلس أحدكم لحاحته** فليتمسح ثلاث مسحات المؤيد بالسوى المروي  
في المستدرک في الباب ٢٢ من أحكام الحلوة عن عوالي الثاني عن فخر المحققين (قال) وروى عن المص **فإذا**  
أنه قال وليتمسح ثلاث مسحات (ولعل) التوسيع واحد واحتلاف اللفظ قد نشأ من الرواة  
(وعلى كل حال) رده المدارك بأمرين (أحدهما) أن الرواية مجهولة الأسناد والظاهر أنها عامية

## فصل في محرمات التخلي وفيه مسائل

مسئلة ١- لا يجوز استعمال القسلة ولا استدسها في حال التخلي ببول ولا غائط لاهي الصحارى ولا

فلا يسوع التعلق بها وهي كدالك ( نائيهما ) انها مطلقة والحجر المتصمس بالاحجار مقيسد والمقيسد يحكم على المطلق ( أقول ) بل الظاهر انصراف ثلاث مسحات تنصبها إلى المسح ثلاثة أحجار ولا حاجة حينئذ إلى حمل المطلق على المقيسد

( الرابع ) انه لو استحجر ثلاثة اشخاص بحجر واحد دى جهات ثلاث كل شخص منهم بجهة واحدة منه لأحرأكل حبة منها عن حجر واحد ( وعليه ) فإذا استنجى احدهم بجهة واحدة فكما ان الحنتين الباقيتين نعمان لشخصين آخرين فكذلك نعمان لهذا الشخص ايضاً ( وفيه ) ان المقيس عليه ليس أمراً متسالمًا عليه كى يستدل به في المقام

( نعم ) إذا سألناه فلا يندفى حينئذ الفرق بينه وبين المقام كما مر في مصاح الفقيه حيث يظهر منه تسليمه له في دليل التعليق على قول المصنف ولا يستعمل الحجر المستعمل الح ومع ذلك انكر كفاية دى جهات ثلاث لشخص واحد .

( الخامس ) ان المقصود من الاستنجاء ثلاثة احجار هو قلع النجاسة ثلاثة أحسام طاهرة فالعلة لها وهو كما يحصل ثلاثة احجار مستقلة فكذلك يحصل بحجر واحد دى جهات ثلاث وهو حينئذ حداثاً ( ومحصله ) ان الدليل وإن كان قاصراً عن شمول المقام لعظاً ولكن نحن نقطع بوجود الملاك فيه عيناً فيجوز .

( هذا مضاف ) إلى إقتضاء الاستصحاب ايضاً دالك به إذا استنجى بجهة واحدة فالحبة الثانية كانت مما يعزى التمسح بها عن حجر واحد من قبل التمسح بالأولى بلا شبهة فكذلك يجوز فعلاً بالاستصحاب إذ من المعلوم ان التمسح بالأولى هو من قبيل تبادل الحالات للحجر ويكون منشأ لظروا الشك في بقاء صفة من صفاته لا من قبيل تبدل الموضوع كى يصير بالاستصحاب وهكذا الكلام عيماً يعزى في الحبة الثالثة ايضاً و به يتم المطلوب ويقدم هذا الاستصحاب على استصحاب المجاسة الذي استدل به المسكرون للإجزاء لأن هذا سببى وذلك مسببى .

بقي شيء وهو ان إذا لم نقل بأجزاء حجر واحد دى جهات ثلاث لعدم اليقين بوجود المناط فيه ولا بحريان الاستصحاب بالتقريب المتقدم فاللزم حينئذ هو الفرق بين الحجر الواحد وبين الحرقرة الطويلة حداثاً او الصخرة العظيمة التي لها اطراف عديدة فان المناط لو شك في وجوده في الأول فلا يفسى التشكيك في وجوده في الحرقرة الطويلة او الصخرة العظيمة وما أشبههما ( وما عن المعتز ) من عدم إجزاء الحرقرة الطويلة إلا بعد تقطيعها فهو ضعيف بل في الجواهر لا يخلو عن جود .

في الأنثية (١) .

مسئلة ٢ - الاحوط من الاقوى ترك كل من استقبال القبلة بمقادير بدنه او طوف ذكره و موله فاذا

( ومن هنا ) حكى عن طاهر المتهنى ان النزاع هو في غير الحائط والثوب ( قال ) لأنه لو تمسح بالحائط او بثوب واحد ثلاث مسحات اجزاً ( وذهب مصباح الفقيه ) مع اختياره عدم إحراء دى الجهات الثلاث إلى كعبية أطراف الصحرة العظيمة او الخرق الطويلة التي تمد أطرافها بنظر العرف بممرلة الأشياء المستقلة المنفردة

( وقدم صاحب المدارك ) مع كونه من الماسين أيضاً ، لقطع بإحراء الخرق الطويلة إذا استعملت من جهاتها الثلاث ( قال ) تمسكاً بالعموم المح و إن كان في تمسكه بالعموم ما لا يحصى فإن مقصوده على الظاهر من العموم كما فهمه الدوائر هو إطلاق النقاء في حسنه ان المعيرة المتقدمة مرات عديدة المحتملة على قوله قلت للإستسحاء حد قال لا حتى ينفي مائمه فإن الإطلاق لو اُحد به لم يبق فرق فيه بين الحجر والخرقة الطويلة

( ولو قيل ) إن في الحجر دليلاً ، الحصوص على التثليث ( قلنا ) إن لنا في الحرق أيضاً دليلاً ، الحصوص عليه وهو لفظ الخرق فإنه جمع أقله ثلاثة .

( ومنه يظهر ) ما في تبعية الحدائق للمدارك في الفرق بين الحجر والخرقة الطويلة حيث استقر كلام المدارك ( وقال ) فصراً للإشراط يعني به التثليث إن تم على مورد النص يعني الحجر ( انتهى ) ( وبالجملة ) ان الصحيح في وجه الفرق بين حجر واحد ذي جهات ثلاث وبين الخرق الطويلة حدّاً على القول بالفرق بينهما هو دعوى القطع بوجود المناط في الثاني دون الأول .

( فيكون ملخص الكلام ) من أول المسئلة إلى ما هنا هو إحراء حجر واحد ذي جهات ثلاث للقطع بوجود المناط فيه وللاستصحاب بالتقريب المتقدم ( ولو تقرر لنا ) عن القطع بوجود المناط فيه وعن الاستصحاب بالتقريب المتقدم فلا ينفي الإرتياب في وجود المناط في الخرق الطويلة بالاحاجة إلى تقطيعها والصحرة العظيمة بالاحاجة إلى كسرها والحائط بالاحاجة إلى هدمه فتأمل جيداً

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما صرح به جمع كثير ( وقال في معناه الكرامة ) أنه نص عليه جمهور الأصحاب إلا من ذكره ( بل عن السرائر ) أنه الظاهر من المذهب ( بل في الخلاف وعن العمية ) دعوى الإجماع عليه صريحاً

( ولكن مع ذلك كله ) قد حكى عن سائر التحريم في الصحاري والكرامة في الدور ( وعن المفيد ) الكرامة في الصحاري والإباحة في البنيان وهو الذي يظهر مما حكاه المختلف عنه فما نسب إليه غير واحد من التحريم في الصحاري ليس كما ينبغي بل عن الروس أنه سهو وهو كذلك ( وعن ابن الحنيد ) موافقة المفيد على ما صرح به المختلف ( وفي المدارك وعن جماعة ) الكرامة مطلقاً ( وعن النهاية ) احتمال التحريم في الاستقبال مطلقاً وأما الاستدبار ففي خصوص المدينة ومحاذيها لاستدعاء الاستدبار فيها استقبال بيت المقدس

والحق هو ما ذهب إليه مشهور الأصحاب من حرمة استقبال القبلة واستدبارها في حال التحلي

استقبل القبلة في حال التحلي بمقاديم مدنه فقد فعل حراماً وإن حُرِّف طرف ذكره عنها وكان الدول إلى غير القبلة وهكذا إذا حُرِّف طرف ذكره إلى القبلة وكان الواجب إليه فقد فعل حراماً أيضاً وإن لم يكن مقادير

مطلقاً سواء كان في الصحراء أو في الماء (وبدل عليه) مضافاً إلى ما سمعته من الرازي من أنه الظاهر من المذهب ومن الخلاف والتقنية من الإجماع عليه صريحاً جملة من الروايات :  
(وفي الخلاف) قال وروى عن النبي ﷺ أنه قال إنا أنالكُم مثل الوالد في دأني أحدكم العائط فلا يستقبل القبلة ولا يستديرها بيول ولا غائط .

(وفي الوسائل) في الباب ٢ من أحكام الحلوة ذكر رواية الحسين بن زيد عن الصادق عن آبائه عليهم السلام أن النبي ﷺ قال في حديث الماعى إذا دخلتم العائط فتجسّسوا القبلة قال وبهى رسول الله ﷺ عن استقبال القبلة بيول ولا غائط .

(وفي الباب المذكور) رواه عيسى بن عبدالله الهشمى عن أبيه عن حماد عن علي عليه السلام قال قال النبي ﷺ إذا دخلت لمجرح فلا تستقبل القبلة ولا تستديرها ولكن شرقوا أو غربوا (ورواه المستدرك أيضاً) واختلاف يسير في اللفظ (وفي الباب المذكور أيضاً) مرفوعة تقدم بحديثي قال سئل أبو الحسن عليه السلام حدث العائط قال لا تستقبل القبلة ولا تستديرها ولا تستقبل الريح ولا تستديرها (ويظهر) من الورد أن أنه رواه الصدوق في العقيقة عن الحسن بن علي عليه السلام وفي المقنع عن الرضا عليه السلام وأنه رواه الشيخ أيضاً عن الحسن بن علي عليه السلام عليهما السلام .

(وفي الوسائل) في الباب ١٥ من أحكام الحلوة ذكر مرفوعة علي عليه السلام من إبراهيم قال جرح أبو حمزة من عند أبي عبدالله عليه السلام وأبو الحسن موسى عليه السلام قائم وهو علام فقال له أبو حمزة يا علام أين يصح العرب عندكم فقال احتسب أومية الساحد وشطوط الأنهار ومساقط الثمار ومنازل النزال ولا تستقبل القبلة بباط ولا بول وارفع ثوبك وضع حيث شئت (ويظهر من الوسائل) أن الطبرسى أيضاً قد رواه في الاحتجاج ، اختلاف في اللفظ (كما أنه يظهر من المستدرك) في الباب ١٢ من أحكام الحلوة أنه قد رواه المسمودي أيضاً في إثبات الوصية واختلاف في اللفظ .

(وفي المستدرك) في الباب ٢ من أحكام الحلوة ذكر عن الرازدي في نوادره بأساده عن موسى بن جعفر عليه السلام عن آبائه عن رسول الله ﷺ أنه بهى أن يسول الرجل وجهه ناد للقبلة  
(وفي الباب المذكور) ذكر عن المحار عن العلاء لمحمد بن علي بن إبراهيم القمي كلاماً قال فيه فلا يجوز أن يستقبل القبلة بقل ولا بدم والملة في ذلك أن الكعبة أعظم آية لله في أرضه وأحل حرمه ولا تستقبل بالعمودين الفصل الدبر الخ .

(وفي المستدرك) أيضاً في الباب ٤ من أحكام الحلوة ذكر عن مناقب من شهر آشوب حديثاً عن الحسن بن علي عليه السلام في صفة التحلي قال فيه نعم تعد الممشى في الأرض الصحيح حتى تتوارى من القوم ولا تستقبل القبلة ولا تستديرها .

﴿ في أمور أحدها ﴾ أن المدارك قد حمل أحبار المقام لصعب استدعا على الكراهة وعن جملة من متأخر

بدنه إليها ولم يصدق عليه أنه مستقبل القبلة (١)

المؤخرين حملها على استحباب التحجب وكان الحملين لأنه أولى من الطرح (وهو غير معلل) فإن الأحبار بعد تعددها وكثرتها وعمل المشهور بها واستدعاهم إليها لوضح عدم المدرك في المسئلة سواء لامحالة للمناقشة في سندها وحملها على غير ما هو ظاهرها فراراً عن الطرح.

﴿ثانيها﴾ أنه حكى عن بعض الطعن في دلالتها لاقتراح النهي عن استقبال القبلة واستدبارها ببعض المكروهات كاستقبال الريح واستدبارها أو بعض المستحبات كاحتجاب أوعية المساحد وشدوط الأئمة و مسقط الثمار ومبارك البرال ونحو ذلك (وفيه) مضافاً إلى أن حجة من الأحبار المتقدمة لم تكن مقترنة بشيء مما ذكرنا اقتراح المجرمات ببعض المكروهات أو اقتراح الواجبات ببعض المستحبات كثر في الأحبار ومجرد ذلك مما لا يقتضي رفع اليد عما أؤتمنت النهي أو الأمر صيغة أو مادة من الحرمة أو الوجوب إلا بمقدار قيام الدليل على الخلاف وهذا واضح.

﴿ثالثها﴾ أنه حكى عن سائر أنه استند في حكمه بكراهة الاستقبال في الدور إلى رواية محمد بن إسماعيل المروية في الوسائل في الباب ٢ من أحكام الطلوة قال دخلت على أبي الحسن الرضا عليه السلام وفي مرأه كيف مستقبل القبلة وسألته قال من دل حذاء القبلة ثم ذكر ما يحرف عنها إجمالاً لقبوله وتعطيماً لها لم يبق من مقدمه ذلك حتى يعمره (ويظهر من الوسائل) أنه قد رواها الرضا أيضاً في المحاسن بسنده عن رسول الله ﷺ

(ثم إن سائراً) رحمه الله كأنه استفاد من وجود كيف مستقبل القبلة في منزل أبي الحسن عليه السلام حوار الاستقبال ومن قوله عليه السلام ما يحرف عنها إجمالاً لقبوله كراهته (وفيه ما لا يخفى) ومن مجرد وجود كيف مستقبل القبلة في منزل أبي الحسن عليه السلام مما لا يدل على الحوار وذلك لحوار كون المنزل للمعبر وقد سكن عليه السلام فيه مؤقتاً وأما قوله عليه السلام ما يحرف الج فليس مما ينبغي حرمة الاستقبال وجوب الإحراف كما لا يخفى.

﴿رابعها﴾ أن من المحتمل أن المعيد رحمه الله قد استند في حكمه بالكراهة في الصغاري إلى ما فعله المدرك في الأحبار من حملها على الكراهة وفي حكمه بالحوار في الدور إلى وجود كيف مستقبل القبلة في منزل أبي الحسن عليه السلام وأنت قد عرفت ضعف المستندين فلا يعيد الكلام فيهما ثانياً

﴿خامسها﴾ أن ما تقدم من احتمال النهاية التحريم في الاستقبال مطلقاً وفي الاستدبار في خصوص المدينة ومجاذبها لاستدعائه استقبال بيت المقدس (ومن الشهيد) أن هذا الاحتمال مما لا أصل له (قال) في الجواهر ولعله كذلك.

(أقول) هذا مضافاً إلى أن الاستدبار لو سلم عدم حرمة في حد ذاته فلا وجه لحرمة في المدينة ومجاذبها لاستدعائه استقبال بيت المقدس وذلك لعدم الدليل على حرمة استقبال بيت المقدس في حال التحلي وإن كان هو مما ينبغي احترامه بلا شبهة.

(١) اختلف الأصحاب رضوان الله عليهم في بيان المراد من الاستقبال والاستدبار (وإن حكى عن



**مسئلة ٣ -** المدار في صدق استقبال القبلة في المتحلى هو على مقادير يده كالصدر والطن والركبتين فإذا كانت معادية للقبلة فهو مستقبل لها من غير فرق في ذلك بين كون المتحلى واقعاً أو حالاً أو مصطحباً فالمصطحب على الأيمن مثلاً أو الأيسر إذا تحلى وكان رجلاً إلى القبلة أو رأسه إليها لم يكن مستقبلاً لها ولم يفعل حراماً وأما المستلقى على ظهره فالمدار في صدق استقباله للقبلة أن يكون رجلاً إليها بحيث لو قام لكان مستقبلاً لها بمقادير يده كما أن المكبوع على وجهه هو بعكس المستلقى على ظهره فالمدار في استقباله للقبلة أن يكون رأسه إليها ورجلاه إلى عكسها (١) .

**مسئلة ٤ -** الأحوط بل الأقوى إلحاق حال الاستنجاء بحال البول والغسل فكما أنه إذا استقبل القبلة أو استدبرها في حال البول أو لغسل فقد فعل حراماً فكذلك إذا استقبلها أو استدبرها في حال الاستنجاء من البول أو الغسل فقد فعل حراماً أيضاً (٢) .

(الأكثر) أنهم قد أطلقوا وكأنهم أحالوها إلى العرف كما فعل الجواهر سريعاً (عن الروض) والمسالك أنهما على نحو الاستقبال والاستدبار في الصلاة (وعن مجمع الفوائد) أن المراد هو الاستقبال أو الاستدبار بالبدن (عن الروضة) والفصل الميسر والمحقق الثاني أن المدار على مقادير البدن وعكسها (وعن أُلوية الشهيد) أن المراد هو الاستقبال أو الاستدبار بالمعورة (وعن الفصل المقداد) المحرم هو الاستقبال بالفرج دون الوجه والبدن فمن نال مستقبلاً وحرف ذكره عنها لم يكن عليه بأس (وعن الموضح) أن المراد هو الاستقبال والاستدبار بالفرج (وعن المسوط) والسرائر والتحرير أن المراد هو الاستقبال والاستدبار بالبول والغسل .

(أقول) والطاهر أن مرجع الجميع إلى قولين (أحدهما) أن المحرم هو الاستقبال أو الاستدبار بمقادير البدن أو مماخيره (ثانيهما) أن المحرم هو الاستقبال أو الاستدبار بالمعورة .

(والأحوط) كما فعل شيخنا الأصاوي بل الأقوى كما ذكرنا في المتن هو رعاية الأمرين جميعاً (فإذا استقبل القبلة) في حال التحلى بمقادير يده فقد فعل حراماً وإن حرف ذكره عنها فإنه مضافاً إلى أنه يشمل في هذا الحال كل حر دل على النهي عن الاستقبال أو الاستدبار بشئ أصلاً ما دل على النهي عن الاستقبال بفرجه أو قبله أو دبره فإن الفرج مما لا يحصر بطرف ذكره الذي حرّفه عن القبلة بل أصل الذكر والبيضتان والذين كلمها فرج وهو مستقبل القبلة .

(وإذا حرف ذكره إلى المسألة) ونال إليها فقد فعل حراماً سواء لم يكن مقادير يده إليها ولم يصدق عليه أنه مستقبل القبلة وذلك حيث يشمل حينئذ كل حر دل على النهي عن الاستقبال بفرجه أو قبله أو بوله .

(١) هذه المسئلة مما لا تحتاج إلى آية أو رواية فإنه بعد ما نمت بالدليل حرمه استقبال القبلة في حال التحلى مستقبل كل من المواقف والحائس والمصطحب عند العرف هو بمقادير يده وفي المستلقى هو بطن فدميه كما في المحتصر وفي المكبوع بعكسه كما صرح في الجواهر واستقباله هو ما يكون رأسه إلى القبلة ورجلاه إلى عكسها .

(٢) وذلك لمؤتة عمار السامطى المرويتة في الوسائل في الباب ٣٧ من أحكام العلوة عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت لرحل يريد أن يستمحي كيف يقعد قال يقعد كما يقعد للعائط قال وإتباعاً عليه أن يقبل ما ظهر منه

مسئلة ٥ - الأقوى عدم وجوب التشريق أو التعريب على المتخلي في الأماكن التي قبلتها في جهة الجنوب أو الشمال ما يكفيه الإعراف عن القبلة بمقدار يحرجه عن صدق استقبال القبلة (١) وإن كان الاحوط

وليس عليه أن يقبل بإطنه (ولم رسالة الصدوق) في الباب المذكور قال سئل الصادق عليه السلام عن الرجل إذا أراد أن يستنجي كيف يقعد قال كما يقعد للعائط .

(ومن هنا) حكى الإلحاق عن الدخيرة والدلائل واستظهره الحدائق وما إلى شيعه الأئمة وأما احتمال المدارك (وإن حكى عن كشف الغطاء) القطع بعدم مدعية أن رواية عامر وردت ردّاً للمدعية لأن لهم في قومهم للإستنجاء نحواً آخر من زيادة التعريب وإدخال الأئمة ولكنه عبر واضح ولا طاهر، ولا يمكن رفع اليد بسبب ذلك عن ظاهر الروايتين .

(وقد تبين في عدم الإلحاق صاحب الجواهر) مدعية أنه لم يعلم إرادة السائل من الكسبية ما دا (ثم قال) فتأمل (النتيجة) (وفي) أن صرح قوله عليه السلام يقعد كما يقعد للعائط بعد اشتغال النهي عن الاستقبال والاستدبار في هذا الحال أنه يقعد كما يقعد للعائط في ترك الاستقبال والاستدبار (ولعله) إليه أشار أخيراً بقوله فتأمل .

(ثم إننا لو لم نلما) عن ظهور الروايتين فيكما إطلاق ما تقدم في المسئلة ١ من قول النبي ﷺ إذا دخلتم العائط فتجنبوا القبلة وادخلت المحرّح فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها فيهما يشعرون حال الاستنجاء بلا شبهة ولا يتنافيان مثل قوله ﷺ فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها، ولا عائط فإن حرمة الاستقبال والاستدبار في حال البول والعائط بهذا وأمثاله لا ينافيان حرمتها في حال الاستنجاء أيضاً بل دليل آخر وهذا واضح .

(١) وهذا هو الظاهر من كلام الأصحاب على ما صرح به في مفتاح الكرامة (ولكن عن بعض المحققين) أن التشريق أو التعريب أي في الأماكن التي قبلتها في جهة الجنوب أو الشمال واجب واستند في ذلك إلى ما صرح به في رواية عيسى بن عبدالله المتقدمة في المسئلة ١ المشتملة على قول النبي ﷺ ولكن شرّفوا أو غير بوا .

(وأينده رواية زرارة عن أبي حمزة عليه السلام) المروية في الوسائل في الباب ١٠ من القبلة قل لا صلاة إلا إلى القبلة قل قلت أين حد القبلة قل ما بين المشرق والمغرب قلته (واستظهر المدارك) استحباب التشريق أو التعريب لرواية عيسى ويظهر من الحدائق الميل إليه واحتمل الاستصحاب صاحب الجواهر

﴿أقول﴾ والأقوى كما ذكرنا في المتن عدم وجوب التشريق أو التعريب أي في الأماكن التي قبلتها في جهة الجنوب أو الشمال فإن ترك الاستقبال مما يكفيه الإعراف عن القبلة بمقدار يحرجه عن الإقبال من دون حاجة إلى كونه محدّ التشريق أو التعريب .

(وأما رواية عيسى بن عبدالله) فهي قاصرة سنداً ودلالة عن اثبات استحباب التشريق أو التعريب فضلاً عن الوجوب (أما قصورها سنداً) فلما في المدارك والجواهر من الاعتراض بصحتها من حيث السند وقصورها عن اثبات حكم مغالمة للأصل (وأما قصورها دلالة) فلما احتمل الحدائق ونسبه الجواهر ومصاح الفقيه من

هو الإحراف بحدّ التشريق أو التفرّيب (١) .

مسئلة ٦ - إذا اشتبه القلة على المحتل فيحب عليه العحص والاحتياط حتى يعرفها ويبحثها في حال التحلي (٢) نعم إذا تعحص واحتشد ولم يرتفع الاشتباه - فعد ذلك بتحجير عقلاً ما لم يطرأ القلة في جهة معينة ان المراد من التشريق أو التفرّيب فيها هو الميل عن القلة ذات اليمين أو ذات اليسار لا التوجه إلى جهة الشرق أو الغرب .

( ويؤيده ) ان المراد من التشريق أو التفرّيب فيها لو كان معناه الحقيقي لاحتمل ذلك بالأماكن التي قبلتها في جهة الجنوب أو الشمال دون الأماكن التي قبلتها في جهة الشرق أو الغرب كما في كثير من بلاد الحجاز وغيره من التشريق أو التفرّيب فيها مما لا يدور ومن العمل ان يعدد المسمى والتشريك في قوله ولكن شرّفوا أو عرّفوا خصوص الأماكن التي قبلتها في جهة الجنوب أو الشمال دون ما سواها

( وأما رواية زرارة ) المشتملة على قول أبي جعفر عليه السلام ما بين المشرق والمغرب قلة كله (والذي يظهر) من موثقة عمار المرديّة في باب ١٥ ايضاً من القلة عن أبي عبدالله عليه السلام رضى صلى على غير القلة فيعلم وهو في الصلاة قد ان يمرع من صلاته قبل ان كان متوجّهاً فيها بين المشرق والمغرب فليحوّل وجهه إلى القلة ساعة يعلم وان كان متوجّهاً إلى در القلة فليطرح الصلاة ثم يحوّل وجهه إلى القلة ثم يعفتح الصلاة ( أن ما بين المشرق والمغرب ) قلة في خصوص حال الحمل أو السيان لا مطلقاً .

بل الظاهر من قوله عليه السلام فليحوّل وجهه إلى القلة ساعة يعلم الخ ان ما بين المشرق والمغرب ليس بقلة وإنما هو يحزى عن القلة في خصوص حال الحمل والنسيان فقط لا غير وهذا واضح

(١) كما صرح به العروة وذلك لما فيه من المبالغة في الإحراف فيكون ترك الاستقبال معه أوضح ( هذا مصافاً ) إلى ما فيه من العمل برواية عيسى بن عبدالله لو كان المراد من التشريق أو التفرّيب فيها معناه الحقيقي

(٢) كما صرح بذلك صاحب الحواهر وغيره فيحب العحص مقدّمه لا مثيل المهي عن الاستقبال والإستدبار ( واحتمل في المدارك ) سقوط العحص بمجرد الاشتباه ( قال ) للثبوت في المقصود وهو قريب ( انتهى ) ( و قال في الحقائق ) والظاهر أن وجه قرينه أن مقتضى صحیحة ابن سنان الدالة على أن كل شيء فيه حرام و حلال حتى تعرف الحرام بعبته فتدعه وتطأها ذلك ( انتهى ) ( واستظهره صاحب العقيه ) ان الشبهة غير محصورة فلا يجب الفحص عن القلة ( قال ) ويؤيده طريقة المتشرعة حيث لم تجدهم يتفحصون عن القلة عند إرادته التخلّي ( انتهى ) .

أقول عليه السلام اما سقوط العحص بمجرد الاشتباه فهو اشتباه محض وان مقتضى له موحود وهو العلم الاحتمالي بالتكليف ( وأما صحیحة ابن سنان ) وظاهرها مما طاهره حريان قاعدة العمل في تمام اطراف العلم الاجمالي بالحكمة ولو كانت محصورة فلم يسمع من أحد من الأصحاب العمل بهذا الطاهر سوى ما ذكره شيخنا الأصمدي في الشبهة التحريمية الموصوغة من أنه حكى عن طاهر بعض حوار المخالفة القطعية .

( وأما كون الشبهة غير محصورة ) فهو من مصاح العقيه عجيب ( وأما استقرار طريقة المتشرعة ) على عدم العحص فان كان عند اشتباه القلة مجموع حدّاً وإن كن مع عدم الاشتباه فهو غير مجد .

والأفيمير عليه عقلاً اجتنب تلك الجهة استقلالاً واستدباراً (١).

مسئلة ٧ - إذا دار أمر المتخلّي بين أن يستقبل القلة وبين أن يستدبرها بأن لم يتمكن من غيرها ولظاهر تميت الاستدبار عليه (٢) كما أنه إذا دار أمره بين أن يستقبل القلة ويستدبرها وبين أن يتخلّى مكشوف العورة مع وجود السطر المحترم والمتعس عليه أن لا يختار كشف العورة (٣)

مسئلة ٨ - لا يجوز الاستنجاء بالعظم ولا بالروث (٤) وهو سرّ جس كل ذي حراك لخيال والفعال والجمير

(١) ووجه التميم عقلاً أن مع العلم الإجمالي بوجود الحرام في أحد الأطراف الأربعة وعدم الممكن من تحصيل العلم التفصيلي به أو تحصيل العلم ولا من الإحتياط وترك الأطراف جميعاً يستعمل العقل بحجية العاين لا محالة (وإن شئت قلت) نفي ترجيح الجهة الموهومة على الجهة المظنونة (ولعل من هذا) قال شيخنا الأصمري في وجوب العمل به بمعنى الظن وجه (قال) لعدم استقلال العقل بالتحجير في مثله (انتهى) وهو جيد.

(٢) وذلك لأن حرمة استعمال القلة في حال التخلّي هي أهم من حرمة استدبارها في هذا الحال ولو توفّق في أهميتها فاحتمل الأهمية في حاسنها دون الآخر مما يكفي في وجوب ترجيح أحد المتراخين كما حقق في محله (ولعل من هذا) قد ذهب المدارك والخواهر وشيخنا الأصمري إلى لزوم مراعات الاستقبال في هذه الحالة فما يظهر من مصباح الفقيه من التردد في هذه الصورة ومن المروءة من التحجير في هذه الصورة بين الاستقبال والاستدبار فهو ضعيف جداً وإن جعل الثاني رعاية الأول أحوط

(٣) ووجهه يظهر مما تقدم آنفاً في وجه الدوران بين الاستقبال والاستدبار فإن حرمة كشف العورة إما هي أهم أو محتمل الأهمية وكل منهما مما يكفي في الترجيح في باب التراخي (ولعل من هذا) قد ذهب أيضاً كل من المدارك والخواهر وشيخنا الأصمري إلى رعاية كشف العورة في هذه الصورة الثانية فما يظهر من مصباح الفقيه من التردد أيضاً في هذه الصورة - فهو في غير محله.

(٤) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل عن جمع كثير دعوى الإجماع عليه نعم عن التذكرة احتمال الكراهة بل الوسائل قد صرح بها نصيحاً في عنوان الباب ٣٥ من أحكام الحلوة حيث قل فيه باب كراهة الاستنجاء بالعظم والروث الخ.

(ومستند المشهور) بعد الإجماعات المحكيّة الأحبار الكثيرة كما يظهر بمراجعة الوسائل والعلل والمستدرک

(في رواية لثب المرادى) عن أبي عبد الله عليه السلام قال سأله عن استنجاء الرجل بالعظم أو العر أو العود فقال أما العظم والروث فطعام الحنّ وذلك مما اشترطوا على رسول الله ﷺ فقال لا يصح بشيء من ذلك.

(في رسالة الخلاف) قال وروى سلمان قال أمرنا رسول الله ﷺ أن نستمحي بثلاثة أحجار ليس فيها رحيق (١) ولا عظم (في رسالة الصدوق) قال إن وفد الحنّ جاءوا إلى رسول الله ﷺ فقالوا يا رسول الله متعنا

والأحوط ترك الاستنجاء بالبرأيضاً (١).

مسئله ٩ - لا يجوز الاستنجاء بما يطعمه الإنسان من خسر وغيره (٢) بلا خلاف فيه يحكى عن قطعهم الروث والعظم فذلك لا يمسح بهما (في حديث المناهي) ونهى أن يستنجى الرجل بالروث والرمة (٣)

(وفي رسالة المحققين) عن النبي ﷺ أنه قال لا تستنجوا بالعظم والروث فيهما راد إحوالكم الجسد (في مرسله عوالي الثاني) أن النبي ﷺ قال ما رويته لعل العيات تطول ثم بعدى فاعلموا الناس أنه من استنجى بعظم أو روث فأنا منه بريء (وعن أبي داود) أنه رواه باختلاف يسير.

(وفي رسالة الشهيد) وروى أن النبي ﷺ حمل إليه الاستنجاء حجراً وروثه ولقى الروث واستعمل الحجرين (وفي رواية المصنف) عن المحتسب عليه السلام ولا تمسح بالضم والبرمة والروث

(وفي حديث طويل لعبد الله بن مسعود) قال النبي ﷺ هؤلاء حن نصيب سألوا منى متاعاً فمتعتهم بالعظم والبرمة والروث فقلت يا رسول الله إن الله من يستنجى بها فقال قد نهيت الناس عن الاستنجاء بها.

(وعن الدارقطني) أن النبي ﷺ نهى أن يستنجى مروث أو عظم وقال إنهما لا يطهران (أقول) وأولاً الإجماعات المحكيّة في المسئلة لأشكال الحكم فيها بالحرمة لصف سد الأجزاء ودلائلها أيضاً لمكان قوله عليه السلام في رواية ليث لا يصلح وفي مرسله الصدوق لا يمسح فكنّا نجعلها شاهدين للكراهة في الجميع وإن كان قوله عليه السلام في رواية روضة فنامنه بريء مما يأتى عن الحمل على الكراهة ولكمها قاصرة سنداً (وعلى كل حال) أولاً اعتبار الاحتمار المذكورة سنداً ودلالة عمل الأصحاب كما صرح به العوالم وشيخنا الأنصاري لم يمكن العزم في المسئلة بالحرمة أبداً.

(١) فإن شيئاً في روايته المتقدمة وإن مثل عن البرمة والإمام عليه السلام قد عدل في الجواب إلى الروث وهو كما في العوالم مما يشعر بعدم الشك في المعروف ولكن مع ذلك كله الأحوط كما ذكرنا في المتن ترك الاستنجاء به لرواية عبد الله بن مسعود المتقدمة (ولما رواه المستدرك أيضاً) عن دعائم الإسلام قالوا نهوا ﷺ عن الاستنجاء بالعظام والبرمة وكل طعام.

(٢) ويدل على عدم الجواز فيما يطعمه الإنسان من خسر وغيره (الإجماعات المحكيّة) عن جمع من الأصحاب المؤيدة بعدم نقل الخلاف في المسئلة عن أحد (وما استدلل به) في محكي المعتبر من أن المأطوم له حرمة يمنع من الاستنجاء به (وما تقدم) في المسئلة السابقة من رواية المصنف عن المحتسب عليه السلام ولا تمسح بالمقدمة والرمة والروث (ورواية الدعائم) ونهوا ﷺ عن الاستنجاء بالعظام والبرمة وكل طعام

(هذا مضافاً) إلى ما ورد في خصوص الاستنجاء بالبرمة من الروايات الكثيرة الشديدة جداً كما يظهر من إجماع الوسائل والمستدرك في باب تحريم الاستنجاء بالخبز وحكم التربة الحسينية والمأطوم وفي الأئمة في آداب المأثمة في باب وجوب إكرام البرمة وبراءة تفسير البرهان أيضاً في أواخر النحل في ذيل قوله تعالى وضرب الله مثلاً قرة كانت آمنة الح.

أحد من علمائنا، بل لا يجوز الاستنجاء بكل ذي حرمة ولو لم يكن مطعوماً كالقرآن المجيد والثرية الحسينية ونحوهما (١)

مسئلة ٩٠ - إذا استنحى بما يحرم الاستنجاء به من العظم أو الروث أو المطعوم أو ذي حرمة ولو لم يكن مطعوماً فالأقوى حصول الطهارة به وإن كان آثماً في فعله (٢)

وحيث نذكر لك رواية واحدة منها، والقبه هي بمعناها وإن احتلت ألباط (وهي رواية الكليني بسنده عن عمرو) قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول في حديث إن قوماً أقرغت عليهم النعمة وهم أهل الترتار فعمدوا إلى معج الحنطة فحملوه حراً عجاًء وحملوا يتجولون به صياهم حتى اجتمع من ذلك حبل عظيم قال فمر بهم رجل صالح على امرأة وهي تتمر دات يصر لها فقال ويحكم انقوا الله عز وجل ولا تفتروا ما لكم من نعمة فعالت كذلك نحوهم، المدحوع أما ما دام ترتارنا يجري في بلادنا الحاف الجوع قل فأسف الله عز وجل وأصعب لهم الترتار وحس عنهم فطر السماء وست الأرض قل فاحتجوا إلى ذلك لحبل فيه كحل ليقيم بينهم سلبيران ﴿بقي شيء﴾ وهو ان طاهر الأصحاب كما صرح في الجواهر هو تميم الحكم إلى كل مطعوم (وعن بعض الأصحاب) تخصيص الحكم بالمحترم منه (بل عن بعضهم) تخصيصه بالحس فقط (وفي المداوك) تخصيصه بما كان مطعوماً بالفعل.

(أقول) والحق ما هو ظاهر الأصحاب من التميم إلى كل مطعوم فإن كل ما يطعمه الإنسان من حبه وغيره هو نعمة من نعم الله جل وعلا يجب احترامه ويحرم الاستنجاء به وإن كان هو مما يختلف امراده في الاحترام شدة وضعفاً (وعليه) فما في الجواهر من تعويض الاستنجاء ببعض البقول واللحم وما عن النهاية والموجز من تعويض الأخير خاصة بل عن شرح الموجز نقل الشهرة عليه هو مما لا يعلم عن ضعف والله العالم.

(١) ويدل على حريان الحكم في كل ذي حرمة ولو يكن مطعوماً (مضافاً) إلى ما في الجواهر من عدم غوره على مخالف فيه (أن الاستنجاء) بماله احترام شرعاً هو هتك للدين واستخفاف به وهو حرام عقلاً والشرع لا يتخطى عن حكم العقل بل الظاهر ان الاستنجاء بالقرآن المجيد والثرية الحسينية وما جرى محرامهما في الاحترام مما يباح حد الكفر والإنداد يجب قتل فاعله ان كان الارتداد عن فطرة ولا في سنتين فإن تاب فهو والأقل

(ويؤيده) ما عن الشيخ في كتاب الأمان من رواية طويلة مشتملة على قصة موسى من موسى الهاشمي وإدخاله الثرية الحسينية في دبره استهزاء من يتداوى بها واحتقاراً للحسين عليهما السلام حتى صاح النار النار الطشت الطشت وخرج منه كبد وطحاله ورثته وفؤاده ومات لعنه الله وأجزاه وقد شاهد ذلك يوحنا بن سريون المصري المتطسب فآخذ برور قبر الحسين عليه السلام وهو على دسه ثم أسلم بعد هذا وحسن إسلامه.

(٢) و تفصيل المسئلة انه (قد حكى عن جمع كثير) حصول الطهارة بما يحرم الاستنجاء به ولو كان فاعله آثماً بل عن شرح الموجز نقل الشهرة عليه (وعن جمع آخر من) عدم حصول الطهارة به بل عن ظاهر الدخيرة نقل الشهرة عليه أيضاً (وعن غير واحد التفصيل) بين ما يوجب استعماله الكفر فلا يطهر وبين ما يوجب الاتم فيطهر.

(وعن شرح العاقل) احتمال التفصيل بين ما تعلّق النهي بالاستنجاء به كالعظم والروث وبين ما كان حرمه الاستنجاء به من جهة احترامه لأمن جهة تعلّق النهي به بالخصوص ففي الأوّل لا يطهر وفي الثاني يطهر.

(وهو الذي قوّاه الجوهر) يدعوى أن النهي في الأوّل وإن كان مما لا يقتضى العباد عقلاً ولكنه مما يقتضيه عرفاً ويظهر منه أخيراً إلحاق المطعوم بالعظم والروث لما في رواية لث من التحليل مكوّنهما طعام الجسد فيتسرى الحكم إلى طعام الإبر وأما سائر المحترّمات فلا يستجاء به هو كالأشياء بالحدود المستوصب ويطهر مع حصول الإثم به إن كان مع العلم والإلصاق والآ فلا إثم أيضاً.

(وتوقف الحدائق) في المسئلة وتردّد بين القول بعدم لأن الطهارة حكم شرعي والشارع قد نهى عن الأمور المذكورة وأما قوله عليه السلام في حصة ابن المغيرة المتقدمة مكرراً في واحدة التحلي في جواب السائل قلت للاستنجاء حدّ قال لا حتى ينقى مائة وليس هو في مقام بيان ما يستنجى به فلا محوم له ولقوله عليه السلام في روايته لث المتقدمة في المسئلة ٨ لا يصلح شيء من ذلك وبين القول بالطهارة لاحتمال كون النهي إنما هو من حيث الإحترام فلا يتنافى الحكم الوصفي وحصول الطهارة بها.

﴿أقول﴾ أما الاستنجاء بما يوجب الكفر فيجب إخراجُه عن محلّ المراع حدّاً لوضوح عدم حصول الطهارة به للمستنجى مع المحاسبة الداسة الطارئة له من جهة الكفر وأما فيما سواه فالأقوى كما ذكرنا في امتن حصول الطهارة به وإن كان الفاعل آثماً مستحقاً للعذاب وذلك لما ترفت في المسئلة ١٥ من واحدة التحلي أنه يكفي في الاستنجاء من العائط كدّ حسم قلع للمحاسبة ومجرّد التحريم في ادعاءات لا يقتضى العباد عقلاً ولا عرفاً وقوله عليه السلام في رواية لث لا يصلح فليس معاده الآ الحكم التكليفي فقط حرمة أو كراهة لا الوصفي، نعم قد مضى آنفاً في المسئلة ٨ في ديل رواية الدارقطني أنهما لا يطهران يعني العظم والروث ولكنها رواية عامية فلا عبرة بها.

(ومن تمام ما ذكر إلى هنا) يظهر لك ضعف ما عن الشيخ من الاحتجاج لعدم الطهارة بأنه منهي عنه والنهي يدلّ على العباد وما عن المعتبر من الاحتجاج له بأن الملع من استصحاب النجاسة في حال الصلاة شرعي فيقف زواله على الشرع أمّا ضعف الأوّل فلما أشير إليه من عدم اقتضاء التحريم في المعدلات الفساد الآ إذا كان النهي وصيغاً كالنهي عن بيع العلام حتى يحتمل أو عن نكاح العبد حتى يادن مولاه وأما ضعف الثاني فلما عرفت في محله من أن حصول الطهارة بكل حسم قلع للمحاسبة أمر يستفاد من الأخبار فيكون فرعياً

﴿بقي شيء﴾ وهو أنه إذا استنجى مما يوجب الكفر والإرتداد ثم تاب ورجع إلى الإسلام وارتفعت النجاسة الذاتية أما لكونه مرتدّاً كلياً يقلّ ثوبته فلا كلام أو لكونه فطريّاً وقد قلنا بقول ثوبته فيما سوى القتل وبينونة زوجته وقسمة أمواله على ورثته لم يحتاج إلى إعادة الاستنجاء ثانياً أبداً فإن الطهارة الشخصية قد ارتفعت بالأوّل وإن حصلت معه النجاسة الذاتية الناشئة من الكفر والإرتداد فإنها ارتفعت بالذاتية



## فصل

### في مستحبات التخلي ومنها الاستبراء

وهه مائل

مسئلة ١ - يستحب للمتخلى امور ( منها ) أن يشتر بدنه خلف جدار ونحوه بحيث لا يراه أحد (١) (ومنها) أن يطلب مكاناً مرتفعاً أو ذا تراب كثير لئلا يتضح البول عليه (٢) (ومنها) أن يعطى رأسه إن كان مكشوفاً (٣)

بإثنية والرجوع الى الإسلام ولا مقتضى لإعادة الاستنجاء ثانياً أصلاً من قبيل ما اذا أصاب الكافر دم فعليه بالماء ثم أسلم فلا يحتاج حينئذٍ الى تطهير موضع الدم ثانياً .

( والمحب ) من الحواره وانه في مطهره الإسلام قد حكم بأن الكافر اذا أسلم به عين المعاصه ورالت العين بمسح ونقيت المعاصه الحكيمه ثم أسلم بطهر بدنه نعماً من عرجاجة الى تطهير موضع الإصاصة وها هنا يحكم بأنه اذا استنجى بما يوجب الكفر والإرتداد ثم أسلم فلا بد له من إعادة الاستنجاء ثانياً مع ان اللازم كان هو العكس فإن الإسلام مما يرفع المعاصه الدائيه لا المعاصه العرسيه التي رالت عينها بمسح ونحوه ونقيت حكمها على حاله .

(١) ويدل على استحباب ذلك روايات كثيرة مرويه في الوسائل اعلمها في الباب ٤ من أحكام الخلوة ومعها في الباب ١٥ (وهي رواية الاحتجاج) عن ابي الحسن موسى بن جعفر عجل الله تعالى فرجه قال يتوارى خلف الجدار ويتوقى أعين النجار ( وفي رواية حماد ) عن أبي عبد الله عليه السلام واذا أردت قضاء حاجتك فأبعد المذهب في الأرض

(وفي رواية مجمع البيان) عن أبي عبد الله عجل الله تعالى فرجه في حديث له في شأن لقمان ولم يره أحد من الناس على بول ولا عائط (وفي روايه الشهيد) عن السيّد عجل الله تعالى فرجه انه لم ير على بول ولا على عائط ( قال ) وقال عجل الله تعالى فرجه من أنى العائط فليستشر ، الى غير ذلك من الروايات .

(٢) ويدل على استحباب ذلك رواية عبد الله بن مسكان المرويه في الوسائل في الباب ٢٢ من أحكام الخلوة قال كان رسول الله ﷺ أشد الناس توقياً عن البول كان إذا أراد البول يعمد الى مكان مرتفع من الأرض او الى مكان من الأمكنة يكون فيه التراب الكثير كراهية أن يستصح عليه البول

( وفي الباب المذكور ) روايات اخرى في هذا المعنى المؤيده جميعاً بالأخبار الآمرة بالتوقى من البول المرويه في الوسائل في الباب ٢٣ من أحكام الخلوة وبما سيأتي من النهى عن استقبال الريح سوله المشعر يكون العلة هي رد الريح بوله اليه بل رواية النجار الآتية مما تصرّح بهذه العلة تصريحاً قاطعاً

(٣) وقد حكى عن جمع كثير الحكم باستحباب تغطية الرأس بل عن المعشر والذكرى والمعاينح الاتفاق عليه (وفي الوسائل) في الباب ٣ من أحكام الخلوة قد ذكر عن المقمعة انه قال إن تغطية الرأس إن كان مكشوفاً

(ومعها) أن يرفع رأسه بأن يعشيه شوبه أو بردائه أو بعمائه (١) (ومعها) التسمية عند الدخول في الكعبه وعند التكشف للدول أو العائط وعند الخروج وإقرا التسمية أن يقول بسم الله (٢) (ومعها) الدعاء

عند التحلي سنة من سنن النبي ﷺ .

(وفي الحقائق) قال قال الشيخ المعبد وليخط رأسه إن كان مكشوفاً ليأمن بذلك من عبث الشيطان ومن صور الراحة الحسنه الى دعائه وهو سنة من سنن النبي ﷺ (قال صاحب الحقائق) وفيه دلالة على ورود النفس به (انتهى) وهو كذلك .

(١) إن تقطيع الرأس هو غير تقطيعه كما استظهره الحقائق . في الجواهر من حاجة يعنى مغايرتهما (قال) لذكرهم له مستقلاً عنها (انتهى) فتعصيه الرأس تحصل بلبس قلنسوة أو عمامة وجوهما ولكن تقطيعه لا يحصل إلا بذكر يعشيه شوبه أو بردائه أو بعمائه (ومن هذا) قال في المدارك انه ذكر الشيخان انه يستحب التقنع فوق العمامة لما رواه علي بن أسباط مرسلاً عن الصادق عليه السلام انه كان اذا دخل الكعبه يرفع رأسه ويقول سرّاً في نفسه بسم الله وبالله الخ (انتهى)

وكان الشيخين قد استعدا من المرسدين ان الصادق عليه السلام عادة يكون مع القلنسوة أو العمامة غير انه اذا دخل الكعبه رفع رأسه بردائه أو بعمائه فوق القلنسوة أو العمامة ، وعلى هذا فيكون التقنع أحسن وأضيق من التقطيع كما صرح به في مصباح الفقيه .

(وعلى كل حال) يدل على استحباب التقنع مرسله على بن أسباط المذكورة المروية في الوسائل في الباب ٣ من أحكام الحلوة (ومرسله الفقيه) المروية في الباب ٥ قال وكان الصادق عليه السلام إذا دخل الخلاء يقنع رأسه ويقول في نفسه بسم الله وبالله الخ انتهى .

( ورواية أبي ذر ) عن رسول الله ﷺ المروية في الباب ٣ أيضاً قال في وصيته . له يا أبا ذر استعني من الله فإني - والذي نفسي بيده - لا أظن حين أذهب الى العائط متقنعاً مثومي استعياه من الملكين اللذين معي الخ

( وفي المستدرک ) في الباب ٣ من أحكام الحلوة ذكر عن دعائه لا سلام ان أهل البيت عليهم السلام روي ان رسول الله ﷺ كان اذا دخل الخلاء يقنع ورأسه ولم يره أحد .

(وفي هذا الباب رواية اخرى) عن علي عليه السلام ان رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن يتنحج وبين يديه لباس عطاء رأسه ثم دعه وإذا أراد أن يبرق فمل مثل ذلك وكان إذا أراد الكعبه غطاً رأسه (انتهى) .

والظاهر ان المراد من التقطيع في هذه الرواية في الموارد الثلاثة هو التقطيع كما في رواية الدعائم من فعلها أي يحمل ردائه أو ثوبه فوق رأسه فيتنحج أو يسرق أو يدخل الكعبه لا أن رأسه كان مكشوفاً والناس بين يديه فيعطى رأسه بعمامته مثلاً ثم يتنحج أو يبرق الخ فإن ذلك بعيد جداً .

(٢) أمّا المستند لاستحباب التسمية عند الدخول في الكعبه بعد الاتفاق المحكي عن المعتمد (قال) في الجواهر وهو المعتمد (انتهى) فهو مرسلاً على بن أسباط والفقيه المتقدمان أيضاً وصحيحة معاوية بن

بالماء إذا دخل الكيف وإذا استوى حالساً وإذا ترحل أي استطلق بطنه وعند النظر إلى ما يخرج منه وإذا استنحى وإذا فرغ وإذا خرج (١) (ومنها) أن يمسح بطنه بعد ما خرج عن الغلاء (٢) ويقول الحمد لله الذي أخرج عني أذى وأبقى في قوتي بها من نعمة لا يقدر القادرون قدرها (ومنها) تقديم اليسرى عند الدخول في الغلاء وتقديم اليمنى عند الخروج (٣) (ومنها) الابتداء في الاستنحاء بالمقدمة ثم الإحليل (٤) (ومنها) أنه إذا استنحى من العطش ثلاثة أحجار ولم يكف الثلاثة وحثت الريادة فيستحب أن لا يقطع إلا على ور (٥)

عمار المرويتي في الوسائل في الباب ٥ من أحكام الحلوة ومرفوعه سعد بن عبد الله المرويتي في الباب المذكور أيضاً

(وأمّا المستند) لاستحبابها عند التشبه بغيره صلى الله عليه وسلم في الباب المذكور ورواية السكوني فيه وقد علق الإمام عليه السلام التسمية فيهما عند الكشف بأن الشيطان يفسد بصره عنه حتى يفرغ (وأمّا المستند) لاستحبابها عند الخروج فهو صحيحة معاوية بن عمار أيضاً فراجع .

(١) والمستند في هذا كله هو الأحبار المرويتي في الوسائل في الباب ٥ و ١٨ من أحكام الحلوة والباب ١٦ من الوضوء فراجع الأبواب الثلاثة بدقة .

(٢) كما في القواعد والحدائق وحكي عن المهرية والتحرير والمستند على الظاهر مرسلة الفقيه المرويتي في الوسائل في الباب ٥ من أحكام الحلوة قال وكان عليه السلام إذا دخل الغلاء يقول الحمد لله الذي لم يؤدني فاداً يخرج مسح بطنه وقال الحمد لله الذي أخرج عني أذى إلى آخر ما ذكر في المتن

(٣) حكى ذلك عن الشيخ ومخافة بل في المدارك وعن الدلائل والدخيرة أنه المشهور بل عن الغنية دعوى الإجماع عليه (ولكن عن المعتمد) أنه قال ولم أجد به حجة غير أن ما ذكره الشيخ وجماعة حسن (التهذيب) وقد يعكس ذلك بالمرق بينه وبين المسجد وهو مجرد استعسان لا يثبت به الاستحباب (نعم) عن الصدوق ذكر ذلك في الغيبة (قول في الحدائق) والظاهر أن مثله من أرباب النصوص لا يذكر ذلك إلا عن بعض بلعه فيه (التهذيب) وهو كذلك .

(ثم إن المحكي) عن ظاهر بعض الأصحاب اختصاص الحكم بالنيان نظراً إلى أن معنى الدخول والخروج لا يصدق في غيره وهو حسد (ولكن) عن جمع كثير أن المدار في الصحراء على موضع الجلوس وهو مشكل

(٤) والمستند في ذلك موثقة عمار الساباطي المرويتي في الوسائل في الباب ١٣ من أحكام الحلوة قل سألته عن الرجل إذا أراد أن يستنحى بالماء يبدأ بالمقدمة أو بالإحليل؟ قال بالمقدمة ثم بالإحليل

(٥) والمستند في ذلك قد مضى في المسئلة ١٣ من واحيات التحلى وهو رواية عيسى بن عبد الله المشتملة على قول رسول الله ﷺ إذا استنحى أحدكم فليوتر بها وترأ إذا لم يكن الماء (وعن المعتمد) أن الرواية من المشاهير .

(ومنها) أن يعتمد على اليسرى ويفتح اليمنى (١) (ومنها) الاستبراء من البول (٢) و كفيته عند مشهور علمائنا أن يعصر من المقعدة الى الاثني عشر ثلاث مرات ومن أصل الذكر الى رأسه ثلاث مرات ويعصر رأس

(١) ذكره الشهدان في اللعنة وشرحها و عن العلامة وأبي العباس ذكره أيضاً بل في الحدائق ذكره حملة من الأصحاب (قال) ولم أقف فيه على نص (ثم قال) وأسند في الذكرى إلى روايه عن النبي ﷺ (قال) وقال العلامة في المصباح لأنه عليه السلام علم أصحابه الإكراه على اليسار (قال) وهما أعلم بما قالوا .

(٢) فإنه يستحب على المشهور بين الأصحاب كما في المحلف والمدارك وعن الدلائل والدخيرة وغيرهما (والأقوى الوسيلة والمنية) وجوب الاستبراء دون استجمانه (بل عن الشيخ) أنه عقد ماناً في الاستبراء أو جوبه استناداً إلى (صحيحه) حماد بن الحنري) عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ١٣ من أواخر الوصوء في الرجل يبول قال يستره<sup>(١)</sup> ثلاثاً ثم إن سال حتى سلق الساق فلا يسأل .

(وصحيحه) محمد بن مسلم) المروية في الباب ١١ من أحكام الخلوة قال قلت لأبي حمزة عليه السلام رجل بال ولم يكن معه ماء قال يعصر أصل ذكره الى طرفه ثلاث عترات ويستر طرفه فإن حرج بعد ذلك شيء فليس من البول ولكنه من الحائل<sup>(٢)</sup> والظاهر أن مراده عليه السلام من قوله فليس من البول أي ليس من البول كي ينتقض به الوضوء وإن كان ينتجس به الثوب إذا لاقاه إذا لم يفرغ منه أنه بال ولم يكن معه ماء يغسل به المخرج .

وكيف كان (قد يحاب عن الشيخ) بالمنع عن الوجوب وأن الطاهر من الأصحاب الاستصحاب (وهي الجواب ما لا يعمى) (وقد يحاب عنه) بعدم كون الجملة الخبرية المستعملة في مقام الطلب طاهرة في الوجوب (وهي) أن الجملة الخبرية على ما حقق في محله إن لم تكن هي أظهر في الوجوب من صيغة الأمر فليست هي في الظهور أقل منها .

(وعن المعالم) المناقشة في إسناد الوجوب الى الشيخ استناداً الى استعماله لفظ الوجوب في غير موضع فيما هو اعم من الواجب والمندوب (وليس يبعد) .

(وعن البهائي) ما محصله أن الأمر بالاستبراء في الحديثين غيري قد شرع لأجل أن لا ينتقض الوضوء بما يخرج من الليل بعد الاستبراء فيكون استجمانياً فحراً لا وجوباً لوضوح عدم وجوب ذي المقدمة هاهنا شرعاً كي تجب مقدمته كذلك (وهو جيد جداً) .

(وأحد منه ما أحاط به الحدائق) عن الشيخ من الروايات الصاهرة في عدم وجوب الاستبراء وحوار تركه (كصحيحه) جميل بن دراج) عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الباب ٣١ من أحكام الخلوة قال إذا انقطعت درة البول فصب الماء (ورواية الصرمي) المروية في الباب ٢٤ قال رأيت أبا الحسن عليه السلام عبر مرة يبول ويتناول كوراً صغيراً ويصب الماء عليه من ساعته .

(ورواية روح بن عبد الرحيم) المروية في الباب ٣١ أيضاً قال مال أبو عبد الله عليه السلام وأما قائم على رأسه ومعى أداة أو قال كوز فلما انقطع شعث البول قال بيده هكذا إلى فتناول الماء فتوضأ مكانه (يعني به أنه استنجى من البول) .

(١) التتر - الجذب بشدة .

(٢) الحبال عروق في الظهر قاله في الواقع .

ذكره ثلاث مرّات (١) ولكن الأقوى حوار الاكتفاء بمصر ذكره من أصله إلى رأسه ثلاث مرّات والأحوط ان يصمر رأس ذكره أيضاً ولو مرّة وأحوط منه العمل بقول المشهور .

(١) هذا هو المشهور بين علمائنا كما صرح به المدارك في سنن العمل وحكى النصريح به عن الدكري ولدخيرة أيضاً (ولكن عن الصدوق) في الهداية والعقبة انه مسح من عند المقعدة إلى الاثنين ثلاث مرّات ثم ينثر ذكره ثلاث مرّات وهو المحكى عن والده في الرسالة وعن الوسيلة والمراسم ونهاشي الشيخ والملاءمة والسرائر والمافع وغيرهم

(وعن مقدمة المفيد) يمسح بإصبعه الوسطى تحت اثنيه إلى أصل القصب مرّتين أو ثلاثاً ثم يصع مسحة تحت القصب وإبهامه فوقه ويمرّهما عليه بغير انقطاع فويّ من أصله إلى رأس الحشفة مرّتين أو ثلاثاً وقد ينسب إليه انه قال إلى رأس الحشفة مرّة أو مرّتين أو ثلاثاً (وعن المرتضى وابن الحنفية) انه ينثر الذكر من أصله إلى طرفه ثلاث مرّات وهو الذي اختاره المدارك وحكى عن الذخيرة .

(وقد حكى عن عليّ بن بادويه) الاكتفاء بمرّتين أو ثلاثاً (وعن المهدّث) انه قال يحدث القصب من أصله إلى رأس الحشفة دفعتين أو ثلاثاً ويعصرها يمين الحشفة وهو المحكى عن أبي الصلاح أيضاً (هذه خلاصة الأقوال) المحكية عن علمائنا في كيفية الاستبراء

﴿ واما النصوص ﴾ فهي حسنة عبد الملك بن عمرو المروية في الوسائل في الباب ١٣ من نواقص الوصوء عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يسول ثم يعبد بعد ذلك ملأً قال اذا مال فخرط ماء بين المقعدة والاثنين ثلاث مرّات وعمر ما بينهما ثم استنجى فإن سال حتى يبلغ السوق فلا يزال .

( وصحيحة محمد بن مسلم ) المتقدمة آنفاً قال قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل مال ولم يكن معه ماء قال يصمر أصل ذكره إلى طرفه ثلاث عسرات وينثر طرفه فإن خرج بعد ذلك شيء فليس من البول ولكنه من الحماض

( وصحيحة حماد بن المحمدي ) المتقدمة آنفاً أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يدول قال ينثر ثلاثاً ثم إن سال حتى يبلغ الساق فلا يزال .

(ثم إن في المستدرک) في أحكام الحلوة في باب استحباب الاستبراء قد ذكر حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله يوافق حسنة عبد الملك حديثاً آخر عنه يوافق صحيحة حماد وحديثاً ثالثاً عنه أخر ينثر الذكر من غير تقيد فيه بالثلاث ومقتضى حمل المطلق على المقيد حمله على الثلاث فيوافق صحيحة حماد أيضاً وذكر أيضاً في نواقص الوصوء في باب حكم الليل المشتبه الرصوى المشتمل على مسح أسفل الاثنين ونثر الإحليل ثلاثاً

﴿ أقول ﴾ والمعدة في المسألة هي الحسنة والصحيحةتان (أما الحسنة) فلم يحدث عن أحد من الأصحاب العمل بها بحيث يفتى بالإقتصار على حرط ماء بين المقعدة والاثنين ثلاث مرّات إلا ما تقدم من عليّ بن بادويه (وعليه) فيبقى له الصحيحتان فقط ومقتضى الجمع بينهما بعد ظهور كل منهما في الورد في مقام البيان هو حوار الإقتصار على نثر الذكر ثلاثاً وحمل نثر الطرف في صحيحة محمد بن مسلم على الاستصحاب لحلو صحبته حفص عنه والمفروض وروده في مقام البيان (مضافاً) إلى ان الذكر اذا نثر من أصله إلى طرفه فقد حصل نثر

مسئلة ٢ - اذا خرج من المتخلى بعد الاستبراء من البول بلل مشته اى مردد بين البول وغيره فهو  
م لا يلتفت إليه شرعاً فيكون طاهراً ولا يكون ناقصاً للصوء انداً (١)

مسئلة ٣ - إذا خرج من المتخلى قبل الاستبراء من البول بلل مشته فهو محكوم بالدولية فيكون  
نجساً وناقصاً للصوء (٢)

طرقه صمماً

(ولكن الاحوط) مع ذلك تترط فيه أيضاً ولو مرة (و أحوط منه) العمل بقول المشهور من الحرطت  
التسع (و أفضل الكل) ما لو اصاب اليها التمتع المحكى عن التذكرة والدروس و مفتاح العلاح بل و المس  
هنية المحكى عن التذكرة و الذكرى و الدروس و إن لم يكن عليها دليل بالخصوص كما نص عليه غير واحد  
ولكن فيهما المبالغة والاستظهار الأكيد في استجراح ما بقي من البول في المحرى وهو حسن

(١) بالاحلاف في ذلك كله كما عن السرائر و غير واحد من ائمة من بل عن شرح الفاضل نقل  
الاتفاق عليه (و يدل عليه) مصفاً الى ذلك ما تقدم انما في حصة عبدالمك وصحيحة حفص من قوله عليه السلام  
(فلا يلى) و في صحيحة محمد بن مسلم (فليس من البول ولكنه من الحوائط) و في الروى المروى في المستدرك  
في وافي الصوء في باب حكم البول المشته هكذا (فالتفت الى شيء منه ولا تنقص وضوءك ولا تغسل منه نوبت).  
(و اما صحيحة محمد بن عيسى) المروية في الوسائل في الباب ١٣ من نواقص الصوء قال كتب إليه رجل  
هل يجب الصوء مما خرج من الذكر بعد الاستبراء فكتب نعم (فمن الشيع) حملها على الاستحباب تارة  
وعلى التنية اخرى لما افقته العامة (وهو جيد) بالنسبة الى الحمل على التنية فان حمل قوله عليه السلام نعم على  
الاستحباب في جواب السؤال عن الوضوء بميد جداً.

(٢) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل عن ابن ادریس وغيره من الحلاف فيه ولكن الظاهر ان المسئلة  
مع ذلك ليست إجماعية باستمره من المقصود و التهديد (وعلى كل حال) يدل على المشهور مصفاً الى  
ما تقدم في كيفية الاستبراء من المصوم الدالة معهوداً على انه اذا خرج بلل قبل الاستبراء فيجب الاعتناء به  
و انه بول و ليس من الماء بل (طائفة من الروايات) الظاهرة فيمن بالول لم يستمره منه الأمرة كلها بالوضوء  
اذا وجد بللاً و بعضها بالوضوء و الاستبراء جميعاً المروية في الوسائل في الباب ٥ من ابواب الحناء  
(كصحيحة الحلبي) قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الرجل يغتسل ثم يجد بعد ذلك بللاً وقد كان بال قبل  
ان يغتسل قال ليتوضأ و إن لم يكن بال قبل الغسل فليعد الغسل.

(وصحيحة محمد بن مسلم) قال قال ابو جعفر عليه السلام من اغتسل وهو جنب قبل ان يبول ثم يجد بللاً فقد  
انقص غسله و إن كان بال ثم اغتسل ثم وجد بللاً فليس ينقص غسله ولكن عليه الصوء لأن البول لم يدع شيئاً.  
(وموقفه سماعة) قال سألت عن الرجل يغتسل ثم يغتسل قبل ان يبول فيجد بللاً بعدما يغتسل قال يعد الغسل  
فإن كان بال قبل ان يغتسل فلا يعد غسله ولكن يتوضأ و يستنجي (وصحيحة معاوية بن ميسرة) قال سمعت  
ابا عبد الله عليه السلام يقول في رجل رأى بعد الغسل شيئاً قال ان كان بال بعد جماعه قبل الغسل فليتوضأ وإن لم يمل  
حتى اغتسل ثم وجد البول فليعد الغسل

﴿ نعم لما طاعة أخرى من الروايات ﴾ مروية في الوسائل بعضها في الباب ١٢ من بواقي الوضوء وبعضها في الباب ١٣ طاهرها عدم الاعتناء بالليل الخارج بعد البول مطلقاً من غير تقييد فيها بكونه بعد الاستبراء (كصحيحة ابن أبي يعفور) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نال ثم توضأ ثم قام إلى الصلاة ثم وجد بللاً قال يتوضأ بعد ذلك من الحوائض (وفي صحيحة حريز) وكل شيء خرج منك بعد الوضوء فإنه من الحوائض أو من البواسير وليس شيء فلا تفسله من ثوبك إلا أن تقذره.

(أو رواية اسماعيل بن عبد الحاق) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام قلت الرجل يبول و ينتفص و يتوضأ ثم يجد البلل بعد ذلك قال ليس ذلك شيئاً إنما ذلك من الحوائض.

(ولكن هذه الروايات) كلها محمولة على ما بعد الاستبراء بمقتضى الجمع بين الروايات

﴿ و بالجملة ﴾ لما طوائف ثلاث من الأحبار (طائفة) دأله على الاعتناء بالليل الخارج بعد البول وهي صحيحة الحلبي و ما بعدها (وطائفة أخرى) دأله على عدم الاعتناء بالليل الخارج بعد البول وهي صحيحة ابن أبي يعفور و ما بعدها (وطائفة ثالثة) قد استأما في كيفية الاستبراء فتصدت هي بين الاستبراء وعدمه فإن كان الليل الخارج هو بعد الاستبراء من البول فتدل منطوقاً على عدم الاعتناء به وإن كان بدون الاستبراء فتدل مفهوماً على الاعتناء به وهي حسنة عبد الملك و ما بعدها.

وهذه الطائفة الثالثة هي الشاهدة على الجمع بين الطائفة الأولى و الثانية فتحمل الأولى على ما قبل الاستبراء و الثانية على ما بعدها.

(ومن أمام ما ذكر إلى هنا) يظهر لك ضعف ما عن بعض متأخري المتأخرين من الميل لولا الإجماع في المسئلة إلى العمل بإطلاق الطائفة الثانية و الحكم بعدم الاعتناء بالليل الخارج بعد البول مطلقاً ولو بدون الاستبراء و حمل الأمر بالوضوء في الطائفة الأولى منطوقاً في الثالثة مفهوماً على الاستحباب ( و وجه الصعب) أن مع وجود الطائفة الثالثة التي هي كالصريحة بل صريحة جداً في التفصيل لا يكاد يبقى مجال للعمل بإطلاق الطائفة الثانية أصلاً.

﴿ بقي أمران أحدهما ﴾ أنه حكى عن المتقدمة ما ملخصه أن على المحتب من قبل اعتنائه أن يبول وإذا لم يتيسر له ذلك فيأتي بالخرط الممهودة في الاستبراء من البول فإذا فعل ذلك وخرج منه بعد العمل ببلل وليس عليه وضوء ولا إعادة الفسل ولا رم ذلك أنه إذا اكتفى بالبول فقط ولم يستبرأ منه بالخرط ثم اعتسل وخرج منه ببلل فلا وضوء عليه وهو كما عرفت خلاف النصوص والفنادر كما أن لارمه أنه إذا لم يتيسر له البول وأتى بالخرط فقط واعتسل ثم وجد بللاً فلا يبيد الفسل وهو ضعيف جداً لما استعرفه في محله.

﴿ ثانيهما ﴾ أنه حكى عن الشرح في التهذيب أنه بعد أن ذكر صحيحتي محمد بن مسلم ومعاوية بن ميسرة المتقدمين آنفاً في الطائفة الأولى من الروايات الأمرين بالوضوء على المحتب الذي نال ولم يستبرأ منه على الظاهر واعتسل ثم وجد بللاً قد صرح بأن الوضوء للاستحباب و أنه احتمل أيضاً أن ما خرج منه كان بولاً فيجب عليه حينئذ الوضوء و حكى عنه نحو ذلك بعينه في الاستبصار بعد ذكر موثقة سماعة المتقدمة



إذا علم يقيناً أنه ليس ببول (١) بل وليس معه أحزائه أيضاً (٢)

مسئلة ٣ - إذا مال ولم يستبرأ منه ثم غل المحرج ونوصباً وصلى ثم خرج اللبل المشته أعاد الوضوء خاصة دون الصلاة (٣)

مسئلة ٥ - حكى عن جمع من علمائنا (٤) استحباب الإسترأ حتى للمساء ويستبرأ عن عرضاً ولكن الأصح استحبابه للرحال خاصة (٥)

بين الصحيحين

(وات حير) أنه لا وجه لحمل الأمر بالوضوء في الروايات المذكورة على الاستحباب بل هو للوجوب فإنه بال ولم يستبرأ منه كما هو ظاهرها بل هو صريح الطائفة الثالثة المأصلة فيكون اللبل معكوماً بالدولية فيجب الوضوء قهراً .

(١) فإن المراد من اللبل الخارج بعد البول قبل الإسترأ منه في كل من المصوم والفناوى هو اللبل المشته المردد بين كونه بولاً أو غير بول مما هو ظاهر شرعاً وليس مناقض للوضوء من ودي أو مدي أو غيرهما وأما إذا عرس أحياً فإنه علم يقيناً أنه ليس ببول فلا هو نجس ولا هو ناقص للوضوء فإنه خارج عن مورد المصوم والفناوى بلاشبهة

(٢) فإنه إذا علم أن اللبل الخارج قبل الإسترأ ليس ببول ولكن احتمال أنه خرج معه أحزاء البول كفى ذلك في كونه بولاً مشتهياً فيحكم عليه بالنعاسة والمافسة للوضوء (ومن هنا) ذكر في مفتاح الكرامة عن استده كاشف العطاء أنه قوى أن خروج الرطوبة قبل الإسترأ ناقص ولو علم أنه مدي أو مدي مع احتمال دخول رطوبته فيها ( انتهى ) وهو جيد ( وقد بسأعه صحيحه عند الله من سنن ) لأنه تفصيلها في عدم نافية الودي للوضوء المصرحة بأن الودي منه الوضوء قال <sup>عليه السلام</sup> لأنه يخرج من ديرة البول الخ

(٣) وقد صرح بعدم إعادة الصلاة الملامة في القواعد وحكى عن غير فوائده أيضاً وعن المعتر والذكرى وغيرهما وهو حق إذ لا حاجة إلى إعادتها بعدما وقعت جامعاً لشرائطها من الطهارة وغيرها فإن الإسترأ لم يكن شرطاً لصحة الوضوء ولا لصحة الصلاة وإنما أمره استحباباً مخافة أن يخرج بول قبل الإسترأ فيكون ناقصاً وناقصاً للوضوء أن كان متوضئاً بعد البول قبل الإسترأ والمفروض هنا أنه لم يخرج منه بل حتى توضأ وصلى فيعاد الوضوء لا تقاؤه بل للصلوة .

(٤) منهم العلامة في المنتهى والنهاية فثبتوا الإسترأ للأنثى وقالوا أنها تستبرأ عرساً ( وعن ابن الجفيد ) أنه إذا بال المرأة تمسحت بعد بولها .

(٥) كما صرح به المدارك في سنن الحلوة ( وقال في سنن العمل ) وفي الاستحباب الاستبرأ للمرأة فولان طهرهما المدم ( وفي الحديث ) أن مورد الأحبار إنما هو الرجل فالقول بالتعدية مع عدم الدليل مشكل ( انتهى ) وهو كذلك .

( وفي العواهر في سنن الحلوة ) قد استظهر قصر استحبابه على الرجل خاصة ( قال ) لعدم الدليل عليه بالنسبة إلى النساء ( انتهى ) وهو كذلك أيضاً ( بل الحديث ) قد استظهر من الأكثر الاختصاص بالرجل ( بل عن

## فصل

### في مكروهات التخلي

مسئلة ١ - يكره للمتخلى أمور (ممن) الجلوس على شطوط الأنهار والآبار والطرق النافذة وتحت الأشجار المنمرة وأبواب الدور وأقضية المساحد ومنازل النزال (١) بل الأحوط أن يعامل مع المتخلى في منازل

الروض والدخيرة) أن الاشتراء تمت للذكر اجماعاً (انتهى) (وعليه) للمرأة إذا ماتت ولم تستر ثم وجدت بالأشياء ما هو طاهر بحكم الأصل وليس مضافاً للصوة إذا توصلت بعد النول قبل الاشتراء وذلك للاستصحاب (بل في الدواهر) يمتنع القطع بعدم حرمان حكم المشقة قبل الاشتراء بالنسبة إليها (انتهى) وهو كذلك (١) وذلك لجملة من الروايات المروية في الوسائل في الباب ١٥ من أحكام العلوقة (في بعضها) تنهى شطوط الأنهار والطرق النافذة وتحت الأشجار المنمرة ومواضع اللعن قليل له وأين مواضع اللعن قال أبواب الدور (وفي بعضها) احتسب أقضية المساحد وشطوط الأنهار ومساكن الثمار ومنازل الرجال (وفي بعضها) نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يتخوى على شجر ثم ماء يستمد منه أو نهر يستعذب أو تحت شجرة فيها تمرتها .

(وفي رواية الكرخي) المروية بطرق عديدة عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ ثلاث من فعلهن ملعون المتخوى في حل النزال والمناجعة الماء المنصب وسد الطريق المسدوك (قال في الواقي) يعنى الملتصق بالمناجعة الذى يعتمده المارة على النوبة .

(وفي بعضها) نهى رسول الله ﷺ أن يضرب أحد من المسلمين حذاء تحت شجرة أو بركة قد أنعمت لكان الملائكة الموكلين بها قال ولذلك يكون أسأ إذا كان فيها خلل لأن الملائكة تحصرها

(وفي بعضها) ذكره النول على شط نهر حار وكرهه أن يحدث إساءة تحت شجرة أو بركة قد أنعمت (وفي بعضها) قد أئتمت (وفي بعضها) أو على قارعة الطريق (وفي بعضها) لا تسلم على المحدث ولا تتخوى عليها

نقى أمور أحدها أنه حكى عن الصدوق في العقبه عدم تحوير جلوس المتخلى في فيء الرجال وتحت الأشجار المنمرة (وعنه في الهداية) مثله بإضافة شطوط الأنهار والطرق النافذة وأبواب الدور (وعنه في المقبعة) مثل ما من الهداية بإضافة أقضية المساحد (وعنه بعض المحدثين) أن الحرم بالدواهر مع ورود النهي والأمر واللحن في البعض مع عدم المعارض سوى مسألة الرأفة مشكل (قال في الحقائق) وهو جيد .

(اقول) والجزم بالحرمة في الموارد المذكورة مع عدم فهم الأصحاب لحرمة من الأشجار إلا من عرفت مشكل أيضاً سيما مع كون الجلوس في تلك الموارد مما نعم به النوى ولو كان حراماً كسابر المحرمات لا شتم وبان (هذا مضافاً) إلى ما في غير واحد من الأخبار التفسير مكره (وعنه الغيبة) الإجماع على استحباب اجتناب الفوارع والمشارع دون وجوهه

(ولكن مع ذلك كله) الأحوط كما ذكرنا في المتن أن يعامل مع المتخوى في منازل النزال معاملة المحرم

النرا لمعاملة المحرام فيتركه متاناً (ومنها) استقبال الشمس أو القمر واستندارهما (١) والأحوط بل الأقوى كما تقدم نظيره في استقبال القبلة في حرمت التحلي ترك كل من استقبال الشمس أو القمر بمقادير يده أو طرف ذكره فلا يستقبل الشمس أو القمر في حال التحلي بمقادير يده وإن حرّف طرف ذكره عنهما وكان البول إلى غيرهما ولا يحرّف طرف ذكره إليهما ويول وإن لم تكن مقادير يده إليهما (٢)

ودلت لما تقدم من رواية الكرخي المروية بطرق عديدة الصريحة في كون المشعوط في طلّ النزال ملعوباً (والله العالم).

﴿ثاني﴾ أنه حكى عن المحدث الثاني وحله من متأخري المتأخريين تفسير الأشجار المنمرة بما من شأنها الإثمار وإن لم تكن مثمرة فعلاً بل ولو لم يتلّس بعد بالإثمار لعدم ملوعها ذلك الحدّ الخاص من العمر مستندين في ذلك إلى عدم اشتراط بقاء المبدء في صدق المشتق (وفيها ما لا يخفى) فإن الأخبار المتقدمة طاهرة في الإثمار المعلى بكان قوله والتلّس أو تحت شجرة فيها ثمرتها أو قد أثمرت أو قد أبيضت أو إذا كان فيها حملها

(نعم) أو لا ظهور تلك الآثار لعلها معقاتهم لكن لا لعدم اشتراط بقاؤه في صدق المشتق فإنه (أو لا) خلاف التحقيق (وثانياً) أنه لو قلنا بذلك لكان المشتق حقيقة في الأعم من التلّس وه، انقضى عنه المبدء لا مطلقاً حتى فيما لم يتلّس به بعد فإنه محاذ فيه ما لا يخاف بل لعدم كون المبدء في مثل الشجرة المنمرة هو الفعلية كما في القائم والقاعد ونحوهما بل هو الشائية كما في السم القاتل والسيب الفاطح ولو لم يتلّس بعد بالقتل أو القطع أبدأ

﴿ثالثها﴾ أن في القواعد وعن نهاية الشيخ والوسيلة والسرائر إضافة مواضع التلّس على المواضع المنقذمة وكأنه لا حرار كون المناط في الكراهة في جملة من تلك المواضع لولا كلها هو التلّس فتعدى منها إلى كل مكان فيه هذا المناط عيناً (والله العالم).

(١) وبذلك على كراهة ذلك للمتعلّي جملة من الروايات المروية في الوسائل في الباب ٢٥ من أحكام الحلوة (وهي رواية السكوني) هي رسول الله ﷺ أن يستقبل الرجل الشمس والقمر بوجهه وهو يقول (وي رواية الكاهلي) لا يبولن أحدكم ووجهه باد للقمر يستقبل به

(وفي مرسله الكليني) قال وروى أيضاً لا تستقبل الشمس ولا القمر (وفي مرسله الصدوق) قال وفي خبر آخر لا تستقبل الهلال ولا تستديره يعني في التخلّي (وفي حديث المناهي) ونهى أن يبول الرجل ووجهه باد للشمس

(٢) والسر في ذلك كله أنه إذا استقبل الشمس أو القمر بمقادير يده شملته المرسلمان وإن حرّف طرف ذكره عنهما وكان البول إلى غيرهما (مضافاً) إلى أن أصل الذكر والأنثيين والذرية والجميع مستقبل لهما وأما إذا حرّف طرف ذكره إليهما وبطل فتشمله نية الأخبار الناهية عن الاستقبال بالفرج وإن لم تكن مقادير يده إليهما (ومن هنا) قد احتاط شيخنا الأصمدي في المقام وفي استقبال القبلة جميعاً بل هو في المقام قد استظهر فوق الاحتياط وصريح بأن كلاً من الاستقبال باليد وبالغرة مكروه فراجع.

(ومنها) استقبال الريح واستدبارها (١)

﴿ بقى أمور أحدها ﴾ أنه حكى عن هداية الصدوق ومقنعة المفيد عدم الحوار ههنا ولكن المشهور كما في المعتائق والجواهر هو الكراهة دون الحرمة ، بل عن العيبة الإجماع على استحباب أن لا يستقبل الشمس والقمر دون الريح ، ولعلّ فهم الأصحاب قرينة جلية على عدم إرادة الحرمة من الأخبار أو الوجوب ( مصافاً ) إلى أن المقام من الأمور التي نعم بها البلوى حداً فلو كان حراماً كساير المحرمات لو وصل إليها حرمة واشتهرت بين المسلمين شهرة عظيمة .

( وقد يستدل ) لعدم حرمة بأن المرفوعتين المتقدمتين في المسئلة الأولى من مصنفات التخلي المشتملتين على النهي عن استقبال القبلة هما حديثان عن النهي عن استقبال الشمس والقمر وهو استدلال ضعيف كما لا يخفى .

﴿ ثانياً ﴾ أن جملة من الأخبار المتقدمة كانت في خصوص الدور ولكن المحكى عن صريح جمع كثير وظاهر الأكثر هو التعميم إلى العائط أيضاً وليس بعيد لإطلاق المرسلين ولا وجه لحملها على المقيد كما هو كاشف اللثام لعدم التامى هما كى بحمل المطلق على المقيد ( هذا مصافاً ) إلى عدم انعكاس العائط من الدور عادة فإذا ثبت الحكم في الدور ثبت في مورد العائط أيضاً .

﴿ ثالثاً ﴾ أنه حكى عن فقيه الصدوق وهدايته التصريح بالاستقبال والاستدبار جميعاً ( وعن صريح جماعة ) وظاهر غير واحد الاختصاص بالاستقبال فقط ، بل عن شرح الإرشاد الإجماع عليه ولكن الظاهر أن مرسله الصدوق المتقدمة (لا تستقبل الهلال ولا تستدبره) كافية في التعميم بصحبه عدم الفصل بين الهلال والشمس وقد حكى عن بعض علماء المتأخرين التعميم أيضاً استناداً إلى هذه المرسلات وهو في محله .

﴿ رابعاً ﴾ أن ظاهر جملة من الأخبار المتقدمة اختصاص الحكم بحال الدور فقط دون حال الجلوس والتمشؤ له ولكن إطلاق المرسلين مما يساعد التعميم ( ولعلّ من هنا ) قد حكى عن طاهر الهداية كراهة الجلوس للدور .

(١) وبدل على كراهة ذلك لمتحكى مصافاً إلى ما عن العيبة من الإجماع عليها في خصوص الاستقبال (مرسومة محمد بن يحيى) المروية في الوسائل في الباب ٢ من أحكام الخلوة قال سئل أبو الحسن عليه السلام ما حدّ العائط قال لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولا تستقبل الريح ولا تستدبرها (ومرفوعة عبد الحميد) بن أبي العلاء وغيره المروية في الباب المذكور قال سئل الحسن بن علي عليه السلام ما حدّ العائط قال لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولا تستقبل الريح ولا تستدبرها .

(ورواية الحاصل) المروية في الباب ٣٣ من أحكام الخلوة في حديث الأربعة ولا يستقبل بوله الريح (وروايه العلل) لمحمد بن علي بن إبراهيم القمي المروية في المستدرک في الباب ٢ من أحكام الخلوة ولا يستقبل الريح لمأثور أحدهما أن الريح تردّ الدور فتصيب الثوب وربما لم يعلم الرجل ذلك أو لم يعد ما يفعله والعلة الثانية أن مع الريح ملكاً فلا يستقبل بالعورة .

﴿ بقى أمران أحدهما ﴾ أنه حكى عن جماعة الاختصاص على الاستقبال بالدور فقط (وعن كتب الشهيد)

## (ومنها) الأكل والشرب والسواك في الحلاء (١)

تعميم الحكم في الحديثين ( وفي المدارك ) و من جماعه مهم الصدوق في الهداية تعميم الحكم في الحديثين و هي الاستقبال والاستدبار جميعاً وهو الصواب

أما تعميم الحكم في الحديثين فتصريح روايتي الحصول والعلل بالدول وتصريح المرفوعتين بالعائط و ان لم تصرح بالدول بل المراد من حد العائط فيهما كما صرح به الجواهر هو التحلي فيستفاد منهما حكم كل من الدول والعائط جميعاً ( وفي الحديثين ) أنه يمكن فهم حكم البول منه بناء على ان المراد من العائط المعنى اللغوي ( قال ) بالتقريب الذي ذكره في دلالة قوله تعالى او جاء أحد منكم الى العائط ( انتهى ) وهو جيد

وأما تعميم الحكم في الاستقبال والاستدبار فتصريح المرفوعتين بهما ( وما في الجواهر ) من ان طاهر الأصحاب الإعراس عنهما لأن طاهرهم قصر الحكم على الاستقبال بالدول دون العائط ودون الاستدبار ( فليس كما يسمي ) وذلك لما عرفت من المدارك وجماعه مهم الصدوق في الهداية تعميم الحكم في الحديثين والمعمتين جميعاً فلا إعراس .

﴿ تأنيها ﴾ أنه حكى عن طاهر الصدوق في الهداية والعقبة وانقبح حرمة الاستقبال والاستدبار دون الكراهة الغير المنافية للجواز وقد يساعده طاهر المسمى في الجميع ولكن الأصحاب لم يفهموا منه الحرمة ولعل ذلك قرينة على عدم إرادتها منه ( مصافاً ) الى ان ذلك مما يعم به البلوى ولو كان حراماً شرعاً كما يبر المحرمات كالكذب والقيبة ونحوهما لاشتهر وبان

(١) أما كراهة الأكل في الحلاء ( فمرسلة الصدوق ) المروية في الوسائل في الباب ٣٩ من احكام الخلوة قال دخل ابو جعفر الباقر عليه السلام الحلاء فوجد لقمة خبز في القدر فاخذها وغسلها ودفعها الى مملوك معه فقال تكون معك لا تأكلها اذا حرحت فلما حرج قال للمملوك أين اللقمة فقال اكلتها يا بن رسول الله فقال عليه السلام انها ما استقرت في حوف أحد إلا وحتت له الجنة فادب فأتت حرماً بنى اكره ان استخدم رجلاً من أهل الجنة ( وروى ايضاً ) في الباب المذكور روايه اخرى عن الحسين بن علي عليهما السلام مثل هذه القصة عيناً باختلاف في اللفظ

( وأما كراهة الشرب في الحلاء ) ففي الجواهر وعن المعتمد الاحتجاج لها تصحش الشرب فيها مائة النفس وأصاف اليه الجواهر معوى حر اللقمة المقدمه آناً والكل صعب ( ومن هنا ) قال في الحديثين وألحق الأصحاب الشرب ولم أقف انه على دليل ( انتهى ) وهو كذلك ولكن الأمر في الكراهة والاستصحاب أسهل مما في الحرمة والوجوب ولعل العجبتين يكفيا في إثبات الكراهة وإدا وقت في المعوى فلا أقل من مساوات الشرب مع الأكل في هذه الجهة لوحدة الملاك فيهما ( والله العالم ) .

( وأما كراهة السواك في الحلاء ) فلما رواه الشيخ بسنده عن الحسن بن أشيم المروى في الوسائل في الباب ٢١ من احكام الخلوة قال اكل الإنسان يذهب البدن والتدلك بالحرف يملئ الحسد والسواك في الحلاء يورث السحر ( قال صاحب الوسائل ) ورواه الصدوق عن موسى بن جعفر عليه السلام مثله ( ثم انه حكى عن المقتضى ) عدم الحوار ها هنا وهو كما في الجواهر صعب فإن إثبات الكراهة لولا تسالم الأصحاب عليها يمثل هذه الرواية مشكل

(ومنها) البول في حُجر الحيوان بتقديم الجيم (١) (ومنها) البول في الماء راكداً وحارياً (٢)

فكيف بالحرمة .

(١) ويدلّ على كراهه ذلك مضافاً إلى ما عرّضنا من قطع أكثر الأصحاب به بل هي الحواهر بلا خلاف أحده فيه (ما أرسله الحواهر) عن النبي ﷺ أنه نهى أن يسال في الحُجر (قال) المؤيد بما رواه الجمهور عن عبد الله بن سرحين أن النبي ﷺ نهى أن يسال في الحُجر وما عكّله المدارك من أنه لا يؤمن من خروج حيوان يلمسه .

(ثم إنّه حكى عن هداية الصدوق) الحكم بعدم الحوار هاهنا وهو صعب جداً فإن جميع ما تقدم في وجه الكراهة (ولا نسلم الأصحاب عليها فاصر عن إنسانها شرعاً فكيف بإثبات الحرمة به) والله العالم .

(٢) ويدلّ على كراهه ذلك (مضافاً) إلى ما في الحواهر من تصريح كثير من الأصحاب بها بل عرّضنا المدخلة وشرح الفصل أنها الأشهر (مجملة من الروايات) المأثورة كما يظهر بمراجعه الوسائل الباب ١٦ و ٢٤ و ٣٣ من أحكام المخلوطة .

(وفي حديث المصطفى) ونهى أن يبول أحد في الماء راكداً فإنه منه ذهاب العقل (وفي بعضها) يورث المسيلان وعمر شرح الإرشاد أنه يورث العصر ولعلّ مدركه روايه (وفي رواية العللي) عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تشرب وانت قاتم ولا تطف بقدر ولا تمل في ماء نقيع فإنه من فعل ذلك فأصابه شيء فلا يلو من إلا بعينه الحج .

(وفي صحيحه عه بن مسلم) مثل ذلك وزيادة (وفي بعضها) قلت له يبول الرجل في الماء قال نعم ولكن ينحرف عليه من الشيطان (وفي بعضها) قال أمير المؤمنين عليه السلام أنه نهى أن يبول الرجل في الماء الجاري إلا من ضرورة وقال إن للماء أهلاً (وفي بعضها) من تخلّى على قبر أو بول قائماً أو مال في ماء جاري (إلى أن قال) فأصابه شيء من الشيطان لم يدعه إلا أن يشاء الله (وفي بعضها) قال لا يبول أحدكم في سطح الهواء ولا يبول في ماء جار (إلى أن قال) فإن للماء أهلاً .

نعم لما جملة من الروايات مرويّة في الوسائل في الباب ٥ من الماء المطلق طاهرها عدم كراهة البول في الماء الجاري (وفي صحيحه الفصيل) لا بأس بأن يبول الرجل في الماء الجاري وكره أن يبول في الماء راكداً (وفي رواية عمه) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبول في الماء الجاري قال لا بأس به إذا كان الماء حاراً (وفي موثقة ابن مكيّر) لا بأس بالبول في الماء الجاري ولكن الجميع محمول على أحقية الكراهة في الجاري بالنسبة إلى الراكد كما يظهر ذلك من الحدائق أيضاً وعن المشهور أن البول في الراكد أشدّ كراهة ومرجعها إلى ما ذكرناه من أحقية الكراهة في الجاري بالنسبة إلى الراكد .

نقى شيء وهو أنه حكى عن الهداية والمقنعة وعلى من ما يويه أنه لا يحوز البول في الماء راكداً ولا ناس به في الجاري (اقول) أما الحرمة في الراكد فصيفان الأصحاب لم يفهموا من الأخبار سوى الكراهة ولعلّه ملحاط ما فيها من التعليقات المشعرة بالكراهة بل وقع التصريح بها في صحيحه الفصيل المتقدمه آنفاً (مضافاً) إلى أن ذلك من الأمور التي نعم بها البلوى ولو كان حراماً كشرب الخمر وتحموه

بالزهد كذا التعلو طفيهما (١) (ومنها) الاستنجاء باليمين (٢) (ومنها) الاستنجاء باليسار وفيها حاتم عليه اسم الله (٣)

### لاشهر وبيان

(وأما نهي الناس) في الحاري فإن كان المقصود منه ما لا ينافي الكراهة فهو حق وإن كان المقصود منه هو الإباحة المتسوية طرفها فهم محدوجون بما تقدم من الأحبار (وأما صحيحة الفصيل) وما بعدها لما فيه ناس فقد عرفت أنها محمولة على أحقية الكراهة في الحاري بالنسبة إلى الراكد لأعيانها رأساً

(١) وقد حكى عن الأكثر التسوية بين الدول والمناطق (بل عن الذكرى) إلحاق الفائط بالدول بالطريق الأولى (بل الجرائق) بسبب الإلحاق كذلك إلى الأصحاب ولعله ملحاط ما في غير واحد من الأحبار من التعليل بأن للماء أهلاً فيتعدي الحكم فيه من الدول إلى المناطق بالأولوية (قال شيخنا الأساري) ولعله يعني التعليل منشأً لإلحاق الأصحاب كما حكى عنهم عموماً (انتهى).

(٢) (قال في الحوار) إلا خلاف أحده فيه (اقول) ويبدل عليه مصفاً إلى ذلك منه من الروايات المروية في الوسائل في الباب ١٢ من أحكام الحائض (في بعضها) هي رسول الله ﷺ أن يستنجي الرجل بيمينه (وهي غير واحد منها) الاستنجاء باليمين من الحيض (وهي رسالة الكليني) وروى أنه لا بأس إذا كانت باليسار عليه (وهي رسالة الصدوق) إذا كانت اليسار ممثلة (وهي بعضها) إذا مال الرجل فلا يمس ذكره بيمينه (قال في الحوار) ومنه يستفاد كراهة الاستبراء بها (ثم قال) وظاهر النص والفتوى دخول الاستنجاء فيه يعني الاستنجاء بالأحجار (انتهى) وهو كذلك.

(ثم إنه حكى عن لقمة) والمذهب وإسناده عدم الحوار ها هنا (وعن الهداية) مثل ذلك إلا إذا كانت بيساره علة والكل كما نرى من التعبير بالجماع منه لا يظهر منه أكثر من الكراهة (مصفاً) إلى أن الأصحاب لم يهملوا من الأخبار الحرمه ولعله قريبه وصحة على عدم إرادتها منها بل المقام هو من الأمور التي تعم بها البلوى بلا شبهة فلو كان حراماً كما هو المحرّمات لكانت حرمة واضحة معروفة جداً

(٣) وهو المحكي عن كثير من صحابنا (ويبدل على كراهة) مصفاً إلى ذلك جملة من الروايات المروية في الوسائل في الباب ١٧ من أحكام الخلوة.

(وهي رواية أبي بصير) عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال أمير المؤمنين عليه السلام من نقش على حاتم اسم الله عليه يحو له عن اليد التي يستنجي بها في المتوضي (وهي حديث الأربعة) عن علي عليه السلام مثله (وهي رسالة الكليني) أيضاً مثله.

(وهي رواية الحسين بن خالد) الصوفي قال قلت لأبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام الرجل يستنجي وخاتمه في أصبعه ونقشه لا إله إلا الله فقال أكره ذلك له فقلت جعلت فداك أليس كان رسول الله ﷺ وكل واحد من آلائه يفعل ذلك وخاتمه في أصبعه قال بل ولكن أولئك كانوا يتحتمون في اليد اليمى فبقوا الله واضطروا لأنفسكم الحج (ورواه الكليني) أيضاً وقال فيها وكان نقش حاتم رسول الله ﷺ رسول الله ﷺ وسياتي في موثقه عمار ما يدل على المطالب أيضاً.

(وفي قبال الروايات) المتقدمة رواية وهب بن وهب المروية في الباب المتقدم عن أبي عبد الله عليه السلام



أو أحد أسمائه الآخر غير لفظة الله (١) بل يسمى إلحاق أسماء الأبياء والأئمة عليهم السلام بل وقاطمة سلام الله عليها باسم الله تبارك وتعالى (٢) (ومنها) الدخول في الحلاء وفي يده حاتم

قال كان نقش حاتم أمي المرأة لله جمعاً وكان في يده يستنجي بها وكان نقش حاتم أمير المؤمنين عليه السلام الملك لله وكان في يده اليسرى يستنجي بها (وقد حملها الوسائل) على النقبة لموافقته لها أو على بيان الجواز.

(أقول) والمصحيح رد الرواية وطرحها كما فعل الحداثق وعدم الاعتناء بها رأساً (قال) وراوى الرواية المذكورة عامي حدث بل من أكذب البرية على جعفر بن محمد عليه السلام كما صرح به علماء الرجال (انتهى) **بقي شيء** وهو انه حكى عن الصدوق في العقبه والمقتنع مظاهره حرمة الاستنجاء باليسرى وفيها حاتم عليه اسم الله (وقد يساعده) قوله عليه السلام في ديل روايه الحسين رحاله المتقدمة فائقوا الله وانظروا لأنفسكم ولكن الذي يدعى الحرمة حداً مصفاً إلى ان الأصحاب لم يفهموها من الأحبار وهو موهن قوى تصرفه عليه السلام في صدر الرواية بالكراهة فقال اكراه ذلك له.

(١) وقد حكى عن جمع كثير من أصحابنا إلحاق ما في أسماء الله عز وجل محتمسها ومشتركها بعد التقصيد باسم الله تعالى (أقول) وهو الظاهر من خبر أمي أيوب الأنبي في كراهة الدخول في الحلاء وفي يده حاتم فيه اسم الله المشتعل على قوله أدخل الحلاء وفي يدي حاتم فيه اسم من أسماء الله تعالى قال لا الح. (٢) وهو المحكى عن جمع كثير من أصحابنا فألحقوا باسم الله تعالى أسماء الأنبياء والأئمة بل عن جامع المقاصد ومظاهر الوسيلة إلحاق اسم فاطمة عليها السلام ايضاً (وفي الحداثق) ان المستند هو التعظيم ولا بأس به (انتهى) وهو كذلك (وفي المدارك) وهو حسن (انتهى) وهو كذلك ايضاً.

(نعم قد يظهر) من حرم معاوية بن وهب الراى أن عدم إلحاق اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم باسم الله تعالى فكيف سائر الأنبياء وقاطمة سلام الله عليها حيث يقول قلت له الرجل يريد الحلاء وعليه حاتم فيه اسم الله تعالى فقال ما أحب ذلك قل فيكون اسم محمد قال لا بأس ولكن لم يعلم ان المقصود من اسم محمد المقفوش على الحاتم هل هو كان اسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو اسم من سمي بمحمد.

(مصفاً) إلى ان عدم الإلحاق في الدخول في الحلاء مما لا يدل على عدم الإلحاق في وضعه في اليسرى حين الاستنجاء بها فان التوهين في الثاني أشد فيلحق دون الأول فلا يلحق

(بل حكى عن جمع من أصحابنا) إلحاق حاتم نفسه من حجر زمر بما فيه اسم الله فيكره الاستنجاء بيد فيه هذا الحاتم (والمستند) هو ما عن الشيخ يسلمه عن علي بن الحسين عن عبد ربه المروى في الوسائل في الباب ٣٦ من أحكام الخلوة قال قلت له ما تقول في العصر يتخذ من أحجار زمزم قال لا بأس به ولكن إذا أراد الاستنجاء برعه (لكن في الواقع) ما لفظه في كثير من المسح زمزم مكان زمزم (قال) وكأنه الصواب إذ لا يعرف حجارة يؤتى بها من زمزم (انتهى) وهو كذلك وعليه فلا إلحاق المذكور ضعيف جداً (والله العالم).

فيه اسم الله أو الشيء من القرآن أو معه درهم فيه اسم الله (١) (وعنها) طول الجلوس على الخلاء (٢) (ومنها)

(١) ويدل على ذلك كله جملة من الروايات المروية في الوسائل في الباب ١٧ من أحكام الحلوة (كرواية أمي أيوب) قال قلت لأمي عبدالله عليه السلام أدخل الخلاء وفي يدي خاتم فيه اسم من أسماء الله تعالى قال لا ولا يجامع فيه (وموثقه عمار الساطي) عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال لا يمسه الحنث درهماً ولا دبساً عليه اسم الله تعالى ولا يستحمي وعليه خاتم فيه اسم الله تعالى ولا يجامع وهو عليه ولا يدخل المحرج وهو عليه (والسهي) في صدر الموثقة وإن كان متوجهاً إلى خصوص الحنث ولكنه في الاستنجاء والمجامعة ودخول المحرج بمناسبة الحكم والموضوع طاهر في التوجه إلى العموم كما لا يخفى من عبر اختصاص بالحنث فقط (وعليه) فلا حاجة إلى تميم دلالتها بعدم القول بالفصل كما فعل الحوار.

(و رواه معاوية بن عمار) عن أبي عبدالله قال قلت له الرجل يريد الخلاء وعليه خاتم فيه اسم الله تعالى فقال ما أحب ذلك قال فيكون اسم عهد قال لا بأس.

(و رواية قرب الاستناد) إلى علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألت عن الرجل يجامع ويدخل الكيف وعليه الخاتم فيه ذكر الله أو الشيء من القرآن يصلح ذلك قال لا (و رواية عياث) عن جعفر عن أبيه عليه السلام أنه كره أن يدخل الخلاء ومعه درهم أبيض إلا أن يكون مصروباً (وحكى عن بعض علماءنا) أنه مخصوص بالدرهم الذي عليه اسم الله تعالى والطاهر من الدمض هو الصدوق رحمه الله حيث قال في محكي الهداية (ما لفظه) ويكره للرجل أن يدخل الخلاء ومعه مصحف فيه القرآن أو درهم فيه اسم الله تعالى إلا أن يكون في صرة.

**في شيء** وهو أنه حكى عن الصدوق في العنبر المميز بعدم الحوار (فقل) ولا يجوز للرجل أن يدخل الخلاء ومعه خاتم عليه اسم الله أو مصحف فيه القرآن.

(ولكن الحكم) بعدم الجوار مشكل مع قوله عليه السلام في رواية معاوية بن عمار ما أحب ذلك وهو كالصريح في الكراهة وأصرح منه قوله في رواية قرب الاستناد يصلح ذلك قال لا وأصرح من الجميع قوله في رواية عياث أنه كره أن يدخل الخلاء ومعه درهم أبيض الح ولعل مراد الصدوق من عدم الجوار هو الكراهة بقريضة ما حكى عن هدايته آنفاً ويكره للرجل أن يدخل الخلاء الخ.

(و من العيب) ما يظهر من الحوار من تأمله حتى في الكراهة فضلاً عن الجريمة نظراً إلى ما تقدم في كراهة الاستنجاء بالبار وفيها خاتم عليه اسم الله من رواية الحسين بن خالد وقد صرح على طريق الكليبي بأن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يدخل الخلاء ويديه اليمنى خاتم نفسه محمد رسول الله ولكنها لا تقوم بحذر المعام بلاشبهة لأنها أكثر عدداً وأظهر دلالة وأقرب اعتباراً ( والله العالم ).

(٢) وذلك للروايات المروية في الوسائل في الباب ٢٠ من أحكام الحلوة (ففي جملة منها) طول الجلوس على الخلاء يورث البسور (وفي بعضها) الواسير (وفي بعضها) الباسور (وفي بعضها) يصحح الكند ويورث منه الباسور ويصعد العجزة إلى الرأس.

التنقوص على القبر أو بين القصور والتعجيل بالمتنقوص (١) (ومنها) البول قائماً أو مطمحا به من مكان مرتفع في الهواء (٢) أي يكره أن يسول في الهواء من مكان مرتفع عال إلى مكان أسفل (ومنها) غسل المرأة فرج روحها من غير سقم (٣) (ومنها) التكلم على الخلا (٤)

(١) وذلك للروايات المروية في الوسائل في الباب ١٦ من أحكام الخلوة (وفي صحيحه محمد بن مسلم) عن أبي حمزة عليه السلام قال من تخلّى على قبر أو مال قائماً أو مال في ماء حار (لئى ان قال) فأصابه شيء من الشيطان لم يدعه إلا أن يشاء الله (وفي بعضها) ثلاثة يتخوف منها الحيوان التنقوص بين القصور والمشى في حف واحد والرجل بنام وحده (وفي حديث الأربعة) لا يجتولوا الرجل عند طعامه حتى يفرغ ولا عند عطشه حتى يأبى على حاجته .

(٢) أما كراهة البول مطمحا به من مكان مرتفع في الهواء فالحكمة من الروايات في الوسائل في أحكام الخلوة الباب ١٢ و ١٥ و ١٦ و ٣٣ (وفي غير واحد منها) البول قائماً من غير علة من الحفاء (وفي صحيحه محمد بن مسلم) ما عرفته آتياً (وفي بعضها) يتخوف عليه أن يلتبس به الشيطان أى يتخله (وفي بعضها) وكره أن يحدث الرجل وهو قائم (لعمري بعضها) لا يكره البول قائماً إذا طلى بالمودة (وفي بعضها) نهي الناس عن ذلك بل في بعضها أن من جلس وهو متنور حيف عليه العتق

(وأما كراهة البول مطمحا به) من مكان مرتفع في الهواء فالحكمة من الروايات في الوسائل في الباب ٣٣ من أحكام الخلوة (وفي رواية السكوني) نهي النبي صلى الله عليه وآله أن يطمح الرجل بوله من الصبح ومن الشيء المرتفع في الهواء (وفي رسالة الصدوق) مثله متقدم وتأخير (وفي حديث الأربعة) لا يسول أحدكم في سطح الهواء .

(وفي رواية صحيح) يكره للرجل أن يطمح بوله من السطح في الهواء (قال في الحدائق) ولا ينافي ذلك ما تقدم في استصحاب انقياد مكان البول بأن يكون على مكان مرتفع من الأرض (قل) إذا لا ارتفاع المعتسر هناك هو بقدر ما يؤمن معه من الترشح (انتهى) وهو جيد جداً .

❦ نفي شيء ❦ وهو أنه حكى عن هداية الصدوق عدم الحوار في كل من البول قائماً والبول مطمحا به في الهواء (وصعده يظهر أن) مما تقدم متأخر مرة فإنه مضافاً إلى أن الأصحاب لم يفهموا ذلك من الأحاديث ولملكه قرينة واضحة على عدم إرادته منها وإن مثل هذه الأمور التي تعم بها البلوى لو كان حراماً لاشتهر وبأن قد وقع التصريح بالكراهة في بعض الروايات المتقدمة (فقال) وكره أن يحدث الرجل وهو قائم من نفسه فيها من التعليلات من كونه من الحفاء أو يتخوف عليه أن يلتبس به الشيطان ويحو ذلك قرينه حلية على الكراهة (والله العالم) .

(٣) والمستند هو رواية يونس بن يعقوب المروية في الوسائل في الباب ٣٨ من أحكام الخلوة قال لا يبيح الله عليه السلام المرأة فصل فرج روحها فقال ولم من سقم قلت لا قبل ما أحب للحرمة أن تفعل وأما الأمة فلا يصح ما ح (٤) ويدل على كراهة التكلم على الخلا (رواية أبي بصير) المروية في الوسائل في الباب ٤ من أحكام الخلوة قال لى أبو عبد الله عليه السلام لا تتكلم على الخلا فإن من تكلم على الخلا لم تنص له حاجته

إلا يذكر الله تعالى (١) أو يحكيه الأذان (٢) بمعنى أنه إذا سمع الأذان وهو في الحلاء فيقول مثل ما يقول

(ورواية صفوان) في الباب المذكور عن أبي الحسن الرضا عليه السلام أنه قال نهى رسول الله ﷺ أن يجلس الرجل آخر وهو على الفأط أو يكلمه حتى يفرغ.

(والظاهر) أن لأجل الروايتين حكى عن المشهور الفتوى بالكراهة (بل في الجواهر) ولعله لاجتلاف في الحكم بين الأصحاب (انتهى) بل في العقب قد صرح على ما حكى عنه بعدم الجوار فضلاً عن الكراهة ولكن عدم الجوار بعيد جداً مع عدم فهم الأصحاب ذلك من الروايتين ولعله قرينة واضحة على عدم إرادته منهما شيئاً مع ملاحظة كون المقدم مما نعلم أنه البلوى فلو كان حراماً لكان من الضروري الذي لا رتاب فيه أحد (هذا مصافاً) إلى ما في الأولى من التمهيد المناسب للكراهة دون الحرمة الموحدة لاستحقاق العقاب في الآخرة.

(١) وبدل على الرحمة في ذكر الله في الحلاء وأنه ليس بمكروه (مصافاً) إلى ما تقدم في استصحاب التسمية عند الدخول في الكيف وعند الكشف للبول أو العائط وعند الخروج وما تقدم في استحباب الدعاء لما تكرر إذا دخل الكيف وإذا استوى حالاً وإذا ترحل وعنده المطر إلى ما يجرح منه وإذا استمع وإذا فرغ وما سبأني في عدم كراهة حكيه الأذان في الحلاء (جملة من الروايات) المروية في الوسائل في الباب ٧ من أحكام الخلوة.

(فهي رواية الحلبي) عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بذكر الله وانت تقول فإن ذكر الله حسن على كل حال (وفي صحيح أبي حمزة) عن أمي جعفر عليه السلام قال مكتوب في التوراة التي لم تغير أن موسى سأل ربه فقال الهى أنه يأتي على مجلس أعرك وأهلك أن أدركك فيها فقال يا موسى إن ذكرى حسن على كل حال (وفي رواية) سليمان بن خالد) وداود بن سليمان مثل ذلك عينا باختلاف في اللفظ إلى غير ذلك من الروايات.

(بقى شيء) وهو أنه يظهر من الروايات المروية في الوسائل في أحكام الخلوة بعضها في الباب ٣ وبعضها في الباب ٥ وبعضها في الباب ٧ أنه يكون ذكر الله في الغلاء سراً لاجترأ (فهي رواية علي بن أسباط) كان إذا دخل الكيف يفتح رأسه ويقول سرآ في نفسه بسم الله والله الح (وفي رسالة الصدوق) مثل ذلك (وفي رواية قرب الأسناد) عن الصادق عليه السلام قال كان أمي يقول إذا عطس أحدكم وهو على حلاء فليحمد الله في نفسه.

(٢) وبدل على الرحمة في حكيه الأذان في الحلاء وأنه ليست مكروهة مصافاً إلى شهرتها بين الأصحاب كما صرح به غير واحد (جملة من الروايات) المروية في الوسائل في الباب ٨ من أحكام الخلوة (فهي رواية أبي بصير) قال قال أبو عبد الله عليه السلام إن سمعت الأذان وانت على الحلاء فقل مثل ما يقول المؤذن ولا تدع ذكر الله عز وجل في تلك الحال لأن ذكر الله حسن على كل حال.

(وفي صحيح محمد بن مسلم) عن أمي جعفر عليه السلام أنه قال له يا محمد بن مسلم لا تدع ذكر الله على كل حال ولو سمعت المسادي ينادى بالأذان وانت على الحلاء فاذا ذكر الله عز وجل فقل كما يقول المؤذن.

(وفي رواية المديني) قال قلت لأبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام لا شيء علة يستحب للإسان إذا سمع الأذان يقول كما يقول المؤذن وإن كان على البول أو العائط فقال لأن ذلك يزيد في الرزق.

## المؤذن وإلا تلاوة آية الكرسي (١)

(ثم إن) بهذه الروايات الثلاث يظهر لك ضعف ما في الروضة من نفي السد لحكاية الأذان في الخلاه وصف ما عن الروض أيضاً من إبدال الحيضات بالحولقة لكونها ليست ذكراً وانه لا يصح على استحباب حكايته على الخصوص بل يظهر من العدايق ان جملة من المتأخرين قد أنكروا النص على ذلك واعتدروهم بأن نظرهم غالباً كان مقصوداً على التهذيب وهو خال عن هذه النصوص الثلاثة .

﴿في شيء﴾ وهو ان الروايتين الأولى قد علفت حكاية الأذان في الخلاه مكنون الأذان ذكر الله ومن اعلوهم ان الحيضات ليست من الذكر ولكن الظاهر ان ذلك لتعليق فلا إشكال

(١) و يدل على الرخصة في تلاوة آية الكرسي في الخلاه وعدم كراهتها فيها بعد التصريح بذلك عن كثير من المتأخرين (مارواه الشيخ) بسند صحيح عن عمر بن يزيد المروزي في الوسائل في الباب ٧ من أحكام الخلوة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن النسيح في المخرج وقرائه القرآن قال لم يرحس في الكيف اكثر من آية الكرسي وحمد الله أو آية (ورواه الصدوق) وقال أو آية الحمد لله رب العالمين وهو الأصح

(وعلى كل حال) طاهر الصحيحه عدم الترحيص في شيء من ذكر الله في الكيف سوى آية الكرسي وآية الحمد لله رب العالمين على رواية الصدوق وهذا منافي لجميع ما تقدم و اشير اليه آلفاً في استثناء ذكر الله واستثناء حكاية الأذان من الروايات الكثيرة الدالة على الرخصة سيما المصرية حيث ذكر الله حسن على كل حال (و الصحيح) حمل هذه الصحيحه على عدم الرخصة في القرآن سوى آية الكرسي و آية الحمد لله - رب العالمين وإن كان السؤال أعم من ذلك و أوسع (ثم إن) طاهرها بحرم تلاوة القرآن في الخلاه - سوى آية الكرسي و آية الحمد لله رب العالمين .

(و يؤيدها) رواية السكوني في صلاة الوسائل في الباب ٤٧ من قرائه القرآن ولو في غير الصلاة المشتملة على قول على عليه السلام سبعة لا يقرأون القرآن الركوع و السجدة وفي الكيف وفي الحمام والمساء والمساء والعائض . (ولكن مقتضى الجمع بينهما) وبين صحيحه الحلبي المروية في الوسائل في الباب ٧ من أحكام الخلوة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام والعائض والركوع والحجب القرآن فقال يقرأون ما شئوا حمل الروايتين على الكراهة وهل صحيحه الحلبي على الجوار المعنى الأعم العبراني في الكراهة في الجمع بجور قراءة القرآن على كراهية نعم إن سور العرائم مما تجرم على الحب والعائض والمساء لا دلالة خاصة ستأتي في محلها انشاء - الله تعالى فهي خارجة عن المقام تخصيصاً .

﴿بقي أمور الأول﴾ أن جملة من الأصحاب قد استثنوا من كراهة التكلم على الخلاه موارد أخر غير ما تقدم .

(ممنها) الكلام لحاجة يصرقونها وهو في محله فإن أدلة الضرر برفع الحرمة فكيف بالكراهة (ومنها) رد السلام حكى ذلك عن المتهنى وهو أيضاً في محله فإن رد السلام واجب والمكروه لا يراحم الواجب .

(ومنها) الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم أحد لها على المعالجة دليلاً يدل على استثنائها بالخصوص (ومنها) الحمد بعد المجلس وكأنته لرواية قرب الأسناد المتقدمة في استثناء ذكر الله فتذكر .

## فصل

### في موجبات الوضوء

وهي ستة (١) البول والمائط والريح والنوم وروال العقل باعفاء أو جنون أو سكر والاستحاضة القليلة وهي الموحدة للموضوء خاصة دون الغسل وتفصيل الكلام في الجميع في طي مسائل عديدة

(ومنها) تسميت العاطس وفيه تأمل كما في مفتاح الكرامة وذلك لعدم اندراجه في الذكر نعم هو مندرج في الدعاء ولادليل على استثناء مطلق الدعاء سوى الأدعية المأثورة المشار إليها في مستحبات التخلي .  
**﴿الثاني﴾** انه حكى عن الأكثر أنهم عدوا من مكروهات التحلي البول في الارض الصلوة وكأنه استناداً الى رواية عبدالله بن مسكان المتقدمة في مستحبات التحلي في دليل استحباب ذلك مكان مرتمع او دى ترى كثير لئلا يتصح البول عليه

**﴿الثالث﴾** انه ذكر في العروة من جملة مكروهات التحلي البول في الحمام ولم أحد على العجالة مدر كاله سوى ما ذكره المستدرك في باب نوادر ما يتعلق بأبواب الحلاء عن جميع الأحناف قال المشي <sup>عليه السلام</sup> عثرون حصة تورث الفقر (الى ان قال) وفي حرم آخر والبول في الحمام (اقوال) و لعل المراد هو البول في ماء الحمام او المواضع التي يجلس فيها الناس للتنظيف لا مطلقاً ولو في حلاء الحمام والأقالير مستمرة على البول في خلائه ولعلها متصلة برمان المصومين فتكون هي دليلاً قوياً على عدم المنع لأكرامة (والله العالم) .

(١) ويطلق على كل من السنة المذكورة الحدث الأصغر كما انه يطلق على كل من موجبات الغسل الآتية في محلها الحدث الأكبر (والحدث) قد يطلق على نفس الفعل الخارجي فإذا بال مثلاً او تعوضاً فيقال لعملة هذا انه حدث (وقد يطلق) على الأثر الحاصل من الفعل الخارجي وهي الحالة المحصورة الحاصلة للإنسان بسبب ذلك الفعل فيقال له انه حدث وهكذا الأمر في لعط الطهارة عبداً (فقد يطلق) على نفس تلك الأفعال الخارجية من الوضوء والفعل واليستم وقد يطلق على الأثر الحاصل منها وهو الحالة المحصورة الحاصلة للإنسان بسبب تلك الأفعال .

(والإيضاح) ان المتبادر من اللفظين هو الأثر دون الفعل وقد يقار بالاشتراك بينهما لفظياً وأما اذا اطلق لعط الحدث على الأعيان الخارجية كالبول والمائط ونحوهما فهو محار بلا شبهة .

(وعلى كل حال) إن كلاً من الحدث والطهارة أمر وجودي فهما صدان لا يضمنعان وليس الحدث عديمياً كما نسب الى بعضهم ولا الطهارة عديمياً بأن يكون الوجودي هو الحدث وهي القدرة المعنوية المانعة عن الصلاة والطهارة هي رفع تلك الحالة كما يميل اليه مصاح الفقيه

**﴿ثم انه قد يطلق على الستة المذكورة اسباب الوضوء﴾** ونحن قد أطلقنا عليها تبعاً لجماعة موجبات الوضوء وحكى عن جماعة اخرى انها توافق الوضوء والكل صحيح غير ان نافض الوضوء اعم وأوسع فإن

مسئلة ١- ان كلاً من البول والغائط والريح موجب للوصوء باتفاق علمائنا (١) سواء خرج من الموضع الطبيعي أو من مخرج انفق له بحسب الحلقة في غير الموضع الطبيعي (٢) أو اسدً الموضع الطبيعي وانفتح غيره وخرج منه (٣) وأما إذا لم يسد الموضع الطبيعي وانفتح غيره وخرج منه قبل أن يصير معتاداً بتكرار الخروج منه كما إذا خرج من مخرج أو من قرح بها مما جعل الخلاف بين علمائنا والأقوى أنه ناقض أيضاً للوصوء حتى في أول مرتبة (٤) . . . . .

الوطى مثلاً ناقض للوصوء قطعاً وليس سبب ولا موجب للوصوء بل الفصل فقط بل وهكذا العجس أو النعاس أو نحوهما من موجبات الفصل فهو ناقض للوصوء وليس سبب ولا موجب له بل للفصل فقط على الأصح الأقوى من كفاية كدر غسل عن الوضوء كما سيأتي في محله .

(١) وفي الجواهر إجماعاً محصلاً ومقبولاً ( بل في المدارك ) إجماع بين المسلمين ( أقول ) و يدل عليه مصداقاً الى ذلك الأحكام المتواترة أو القرينة من المتواتر المروية كلها في الوسائل أكثرها أو كثيرها في الباب ١ و ٢ من نواقض الوضوء ( كصحيحة زرارة ) عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يوجب الوضوء إلا من عاظم أو بول أو ضربة تسمع صوتها أو قسوة تجد ريسها .

( ورواية زكريا بن آدم ) قال سألت الرضا عليه السلام عن الساور <sup>١٦</sup> أينفص الوضوء قال إنما ينقض الوضوء

ثلاث البول والغائط والريح

( ورواية الفصل ) قال سئل المأمون الرضا عليه السلام عن معص الإسلام فكتب اليه في كتاب طويل ولا ينقص

الوضوء إلا عاظم أو بول أو ريح أو نوم أو خناسة الى غير ذلك من الروايات المتواترة .

(٢) فكل من الثلاثة المذكورة موجب للوضوء ناقض له في هذه الصورة الثانية أيضاً بإحلال فيه من

أحد وفي المدارك هذا الحكم موصع اتفاق وعن المنتهى دعوى الإجماع عليها .

(٣) فكل من الثلاثة المذكورة موجب للوضوء ناقض له في هذه الصورة الثالثة أيضاً بإحلال فيه من

أحد من عن المنتهى دعوى الإجماع عليها ولا يبعد استعادة الاتفاق من المدارك أيضاً في هذه الصورة الثالثة كما

في الثانية عيناً فراجع .

(٤) في هذه الصورة الرابعة أقوال أربعة ( فمن المشهور ) اعتبار الاعتقاد فقطل الاعتقاد متكرر الخروج

منه ليس بناقض ( وعن خلاف الشيخ ومبسوطه وابن الرراج اعتقاد الخروج من تحت المعدة فإذا خرج من

فوقه فليس بناقض ( وعن ابن ادريس ) والتدكرة وغير واحد من متأخري المتأخرين انه ناقض مطلقاً ( وعن

شارح الدروس ) والرياس انه ليس بناقض مطلقاً

( واستدل المشهور ) بمصراف قوله تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط الى الموضع المعتاد وما في جملة

من روايات المسئلة من قوله عليه السلام لا ينقض الوضوء إلا ما خرج من طرفيك أو من طرفيك الأسفلين أو الأسفلين

الكدين أسمع الله تعالى بهما عليك فلو كان الخروج من غير المعتاد أيضاً ناقصاً لما كان وجه للتنبيه بالطرفين .

(١) في الوافي وفي الحدائق بإسقاط لفظة (من) .

(٢) علة في حوالى المقدمة وقد يكتب بالسبب أيضاً .



( واستدل الحلاف ) للقول الثاني مما يلخصه أن الخارج من فوق المعدة ليس معانط والخارج من تحت المعدة عانط سواء كان مع الإعتيادام لأودلث لعموم الآية وعموم صحيحة ررارة المتقدمة آنفاً في صدر المسئلة لا يوجب الوضوء إلا من عانط أو بول الخ ( واستدل ابن أدریس ) للقول الثالث بعموم الآية وعموم جملة من الأخبار كالروايات الثلاث المتقدمة آنفاً في صدر المسئلة .

( وقد يستدل للقول الرابع ) بأنه مقتضى الأصل ومقتضى إصراف الآية والأخبار إلى الموضع الطبيعي ولو صار معتاداً بشكر الخروج منه

**﴿ أقول ﴾** والحق أن كلما خرج من الإنسان وسمى بولاً أو عانطاً أو ضرطاً أو فسوة فهو ناقض للوضوء بالاشبهة وإن لم يكن من الموضع الطبيعي ولم يصر بعد معتاداً بشكر الخروج منه من ولو فرض خروجه من فوق المعدة وذاث للقطع بأن الملاك في الجميع واحد وهو التسمية من دون دخل للمخرج فيه أصلاً وأما التقييد بطريقك الأسفلين في جملة من الأخبار بمعنى بهما المحرجين الطبيعيين فهو عالمي لا عمدة به وإصراف الآية والروايات الثلاث المتقدمة آنفاً في صدر المسئلة إليهما ليس أقوى من التقييد بهما صريحاً في إسان الدليل بعد القطع بوجود الملاك في غيرهما أيضاً فبدأ بكون الأقوى هو القول الثالث من الأقوال الأربعة وإن كان ما استدلل به لهذا القول صحيحاً جداً فإن الآية ولروايات الثلاث مصيرتان إلى الموضع الطبيعي فلا عموم لهما كي يستدل به للمعام والصحيح هو الاستدلال له بالقطع بوجود الملاك كما فعلنا ( ومنه يظهر لث ) صواب ما استدلل به الحلاف أيضاً للقول الثاني وهو اعتبار الخروج من تحت المعدة من محو الآية والصحيحة .

( وأضعف من ذلك كله ) ما تقدم من استدلال المشهور للقول الأول فإنهم قد رجموا أن المخرج الغير الطبيعي إذا صار معتاداً بشكر الخروج منه يدرج في مصرف الآية وفي الروايات المقيدة بالطرفين وهو خلاف الصواب فإن مصرف الآية وهكذا المقصود من الطرفين في الأخبار المصرحة بهما هو المخرج الطبيعي ومن المعلوم أن الغير الطبيعي لا يصير طبعياً وإن صار معتاداً بشكر الخروج منه فتأمل جيداً

**﴿ بقي أمران أحدهما ﴾** أن الإعتياد الذي اعتسره المشهور في المخرج الغير الطبيعي هل يتحقق بالخروج مرة واحدة وفي المرة الثانية يكون ناقصاً كما عن الأئمة الإسترآدأى أو بالخروج مرتين فيكون في الثالثة ناقصاً كما الروس أو بالخروج ثلاث مرات فيكون في الرابعة ناقصاً كما عن بعض المتأخرين أو يرجع فيه إلى العرف كما عن المحقق الثاني وحرم به المدارك وحوه أقواها الأخير لوقلنا باعتبار الإعتياد في المخرج الغير الطبيعي . **﴿ ثانيهما ﴾** أنه وقع في جملة من أخبار المسئلة تقييد ناقصية الريح بسماع صوتها أو وجدان ريحها ولكن الظاهر أن اعتبارهما من باب الطريقية في طرف الشك لامن باب الموضوعية بحيث لا يقتنى بالريح إذا لم يسمع صوتها ولم يوجد ريحها وإن علم بها بل طاهر الجواهر أو صريحه أن المسئلة إجماعية .

( مل صحيحة معاوية بن عمار ) أيضاً المروية في الوسائل في الباب ١ من نوافض الوضوء قال قال أبو عبد الله **﴿ إن الشيطان يتفح في دبر الإنسان حتى يحيل إليه فمخرج منه ريح فلا ينقض الوضوء إلا ريح يسعها ﴾**

كما ان الأقوى ان الريح الخارج من فرج المرأة مما لا ينقض الوضوء (١)

مسئلة ٢ - النوم موجب للوضوء (٢)

او يجدر بها ظاهرة في طريقه الوصفين عند الشك لافي موضوعيتهما .  
( وأظهر منها ) في الطريقية عند الشك ( رواه عبد الرحمن بن ابي عبدالله الصري ) في الباب المذكور  
انه قال للصادق عليه السلام أحد الريح في نطس حتى أطر أنها قد حرجت فقال ليس عليك وضوء حتى تسمع الصوت  
او تعد الريح ثم قال إن أليس يجلس بين إثنين الرجل فيحدث ليشككه .  
( وأصرح من الجميع ) في نفي الموضوعية ( ما رواه علي بن حمزة ) في الباب المذكور عن أخيه موسى  
بن حمزة عليه السلام قالوا: لأنه عن رجل يكون في الصلاة فيعلم ان ريحاً قد حرجت فلا يجد ريحها ولا يسمع صوتها  
قال يعيد الوضوء والصلاة ولا يعتد بشيء مما صلى إذا علم ذلك يقيناً .

( وفي الرصوى ) المروى في المستدرک في الباب المذكور ( ما لفظه ) وإن استيقنت أنها حرجت فأعد  
الوضوء سمعت وقعها او لم تسمع وشمنت ريحها او لم تشم

( وعليه ) فد في ابدارك من بعد نقل صححة معارفة المتقدمه آتياً وصححة زرارة المتقدمة في صدر  
المسئلة من ان مقتضى الرواية ان الريح لا يكون ناقصاً الا مع أحد الوصفين مما لا يثبت اليه ( وفي الجواهر )  
لمعه لا يريد الخلاف في ذلك ( قال ) والآ كان ما قدمناه حجة عليه من الإجماع وإطلاق كثير من الأحبار  
مع ظهور القيد فيما ذكرنا ( انتهى ) يعنى في الطريقية لا الموضوعية

(١) وملخص الكلام انه اذا خرج ريح من قبل المرأة كما يشفق ذلك كثيراً على ما ادعى او من ذكر  
الرجل اذا افاق أحياناً ( من التذكرة ) القطع شاقصية الأول اى ما يخرج من قبل المرأة لأن له متقدماً الى  
الجوف ( و من جملة من الأصحاب ) تدفنية كل من الأول والثاني اى الخارج من قبل المرأة وذكر الرجل و  
كأنه لا إطلاق للريح في بعض الأحبار او لا إطلاق ما يخرج من طرفيك الأسفلين .

( و عن انتهى ) عدم الإلتباس بهما وهو الذى استظهره المدارك ( قال ) لانتفاء الإسمين ( انتهى ) يعنى  
بهما الصرطة والفسوة المصرحتين باسمهما في صحبة زرارة المتقدمة في صدر المسئلة ( وهو الأقوى ) لأن  
الإسمين لا يصدقان على ما يخرج من القليلين بلاشبهة والمراد من الريح في الأحبار او مما يخرج من طرفيك  
الأسفلين ليس الا ما صدق عليه الإسم لا مطلق الريح وأما التعليل لناقصية ما خرج من قبل المرأة بأن له  
منعداً الى الجوف فضعيف جداً ما لم يصدق عليه الإسم ويندرج في الدليل وهذا واضح

(٢) كما هو المشهور بين الأصحاب بل عن جمع كثير دعوى الإجماع عليه بل عن التهذيب إجماع المسلمين  
عليه ( ويدل عليه ) مصافاً إلى هذا كله الروايات المستفيضة جداً المروية في الوسائل أكثرها في الباب ٣١ و٣٢  
من نوافض الوضوء وهي على طائفتين مطلقة ومقيدة بالعلية على القلب والأذن أو بدهات العقل

أما الطائفة الأولى فهي بعضها لا ينقص الوضوء إلا ما خرج من طرفيك أو النوم ( وفي بعضها )  
إنما وجب الوضوء بما خرج من الطرفين خاصة ومن النوم ( وفي بعضها ) من نام وهو راكع أو ساجد أو ماش  
على أي الحالات فعليه الوضوء ( وفي بعضها ) لا ينقض الوضوء إلا حدث والنوم حدث ( وفي بعضها ) من وجد طعم

إذا كان عالماً على الفلوس والأذن (١) في جميع الأحوال كلها سواء كان في حال القيام أو القعود أو الإصطباح (٢).

النوم قائماً أو قاعداً فقد وجب عليه الوضوء إلى غير ذلك من الروايات

﴿ رَأَتْهَا الطائفة الثانية ﴾ (في صحيحة زرارة) قال قلت له الرجل يسام وهو على وضوء أتوجب الخففة والحققان عليه الوضوء فقال يا زرارة قد تنام المين ولا يسام القلب والأذن وإذا نامت المين والقلب والأذن وجب الوضوء الخ (وفي حديث الأرمأة) عن علي عليه السلام إذا غلط النوم القلب وجب الوضوء الخ (وفي رواية - سعد) عن أبي عبد الله عليه السلام قال أدنان وعينان تنام العينان ولا تنام الأذنان وذلك لا ينقص الوضوء فإذا نامت العينان والأذنان انقضى الوضوء (وفي موثقة ابن بكير) قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام قوله تعالى: وإذا قمتم إلى الصلاة ما يعني بذلك إذا قمتم إلى الصلاة قل إذا قمتم من النوم قلت ينقض النوم الوضوء فقال نعم إذا كان يقلب على السمع ولا يسمع الصوت

(وفي المستدرک) في الباب ٣ من وافق الوضوء عن تفسير المياشي رواه ابن بهدا المعنى (في الخلاف) والمختلف وعن المنتهى والتبيان إجماع المفسرين على ذلك (وفي صحيحة) معمر إذا حصى عليه الصوت فعد وجب عليه الوضوء (وفي صحيحة أخرى لزرارة) والنوم حتى يذهب العقل (وفي صحيحة عبد الله) إذا ذهب النوم بالعقل فليعد الوضوء.

(١) كما سمعت التقييد بذلك في جملة من الأخبار وعن بعض الأصحاب تقييد النوم بالغالب على الحاسنتين أو المطل للحواسين أي السمع والبصر أو غير ذلك من التعميرات ومقتضى الجميع واحد وهو عدم كفاية معرّد نوم المين في نقص الوضوء ما لم تنم المين والقلب والأذن جميعاً بحيث لا يرى ولا يسمع وهو معنى ذهب العقل في الصحيحتين الأخيرتين.

(٢) كما هو المشهور أيضاً بين الأصحاب بل عن جماعة دعوى الإجماع عليه أي على نافية النوم في جميع الأحوال كلها وقد عرفت ذلك من غير واحد من روايات الطائفة الأولى (حاشاً لما عن الشافعي) من أنه إذا نام مصطبجاً أو مستلقياً أو مستنداً انقضى الوضوء (وعن أبي حنيفة) وأصحابه لا وضوء من النوم إلا على من نام مصطبجاً أو متوركاً قائماً من نام قائماً أو راکعاً أو ساجداً أو قاعداً سواء كان في الصلاة أو في غيرها فلا وضوء عليه.

(وعن المالك والأوزاعي) واحد واسحاق أنه إن كثر النوم نقص الوضوء وإن قل لم ينقص (بل عن أبي موسى الأشعري) وأبي مجلز وحيد الأعرج وعمر بن دينار أنه لا ينقص الوضوء بالنوم سجالاً إلا أن يتيقن خروج حدث (ومن الصحيح) أن مع هذه الأقوال من العامة لا سيما الأخير منها قد سمعت من التهذيب إجماع المسلمين على نافية النوم للوضوء.

﴿ بل قد يلوح مما حكاه الحدائق ﴾ عن علي بن بابويه في الرسالة وأنه في المنع من حصرهما ناقض الوضوء بالنول واللمس والعائط والريح إن النوم عند الصدوقين أيضاً ليس منقضى بالعمامة (بل قد يلوح ذلك مما حكى عن الفقيه أيضاً من أنه روى فيه (موثقة سماعة بن مهران) المروية في الوسائل في الباب ٣ من نواقض الوضوء أنه سأل عن الرجل يحقق رأسه وهو في الصلاة قائماً أو راکعاً فقال ليس عليه وضوء (وأنه روى

فيه أيضاً مرسلًا) قال سئل موسى بن جعفر عليهما السلام عن الرجل يرقد وهو قاعد هل عليه الوضوء فقال لا وضوء عليه ما دام قاعداً إن لم يعرج (أي لم يسقط على الأرض) (قال صاحب الوسائل) هذا محمول على الثقة.

(وقال في المختلف) فإن كانت هاتان الروايتان مدعياً له يضي للصدوق فقد صارت المسئلة خلافية انتهى (بل عن التذكرة) أنه نسب صريحاً إلى الصدوق أنه حكم بعدم لزوم الوضوء لمن قام قاعداً بدون انزعاج والظاهر أن منشأ النسبة هو هذه المرسلات.

(وغيره من الروايتين) حلة أخرى من الروايات المروية في الوسائل في الباب ٣ من نوافض الوضوء (في رواية عمران بن حمران) من نام وهو جالس لا يعتمد النوم فلا وضوء عليه (وهي رواية بكر بن أبي بكر) إذا نام الرجل وهو جالس مجتمع فليس عليه وضوء وإذا نام مصطحباً فعليه الوضوء (وهي صحيحة عند الله بن سنان) في الرجل هل ينقص وضوؤه إذا نام وهو جالس قال إن كان يوم الجمعة في المسجد فلا وضوء عليه وذلك أنه في حال ضرورة.

﴿أقول﴾ أما موثقة سماعة فليس لها دلالة على خلاف ما ذهب إليه الأصحاب فإن الحقة ليست هي يوماً يغلب على القلب والأذن كي تكون ناقصة فإن الماط في نفضية النوم كما عرفت من صحيحة زرارة وغيرها هو غلبته عليها.

(وأما صحيحة عبدالله بن سنان) فلم يعلم أيضاً مخالفتها لما ذهب إليه الأصحاب لاحتمال كون هي الوضوء إنما هو لمشقة الخروج عليه من المسجد في يوم الجمعة من جهة الرحام لامن جهة عدم نفضية النوم للوضوء بل مقتضى الجمع بينهما وبين روايتي السكوني وسماعة المرويتين في الوسائل في الباب ١٥ من التيمم أنه يتيمم ويصلّى معهم وبعد إذا انصرف كما حكى ذلك عن الشيخ أيضاً.

١ نعم مرسلات الصدوق وروايتي عمران ومكر من أبي بكر (طاهرة أو صريحة في خلاف ما ذهب إليه الأصحاب من نفضية النوم في جميع الأحوال كلها كما صرح به بعض مافي الطائفة الأولى من الأخبار ولكنها محمولة على الثقة كما فعل الوسائل والحدائق بل الجواهر قد أوجب الطرح رأساً

﴿في شيء﴾ وهو أن المشهور بين الأصحاب وطاهر الأخبار المتقدمة بل صريح بعضها أن النوم من حيث هو حدث مستقل (ولكن المصنف) إلى العامة كلهم أو حكمهم وإلى بعض أصحابنا والظاهر من بعض أخبارنا وصريح بعضها الآخر أن النوم إنما يوجب الوضوء لكون الغالب على النائم هو الحدث فإذا فرض أنه يتقن بعدم الحدث فلا شيء عليه.

(في رواية الكناي) عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٣ من نوافض الوضوء قال سألته عن الرجل يحقق وهو في الصلاة فقال إن كان لا يحفظ حدثاً معه إن كان فعلية الوضوء وإعادة الصلاة وإن كان يستيقن أنه لم يحدث فليس عليه وضوء ولا إعادة.

(وفي رواية الفضل) عن الرضا عليه السلام وأما النوم فإن النائم إذا علم عليه النوم يفتح كل شيء معه

مسئلة ٣ - كلما أزال العقل من إغماء أو حشون أو سكر فهو موحى للصوء بانفك علمائنا (١) .

مسئلة ٤ - الاستحاضة القليلة هي الموحية للصوء خاصة دون الفصل فيجب لكل صلاة وضوء على-

واسترحى فكان أغلب الأشياء عليه فيما يخرج منه الريح موحى عليه الصوء لهذه العلة  
(أقول) أما رواية الكسائي فهي قابلة ولو مع التكلف للتأويل بأن يكون المراد ان الرجل الذي خفق  
في الصلاة إن كان قد أخذ في النوم سحداً لا يحفظ الحدث ولا يلتفت إليه إن أحدث فعليه الصوء وإعادة  
الصلاة لأن النوم حينئذ عال على القلب والأذن وإن يقن أنه لم يحدث لعدم بلوغ نومه إلى هذا الحد فلا  
شيء عليه

(وأما رواية العسل) فهي صحيحة إصافاً في ان موحية النوم للصوء إنما هو لعدة الحدث على المائم  
لا لكونه حدثاً في حد ذاته مستقلاً ولكنها تحمل على التفة لموافقتها للعامة مضافاً إلى انه لا ثمرة بين  
القولين في المسئلة إلا في بعض الصور السادة حدثاً التي هي بحكم العدم وهو ما إذا نام المائم حتى استولى  
نومه على القلب والأذن جميعاً ولكن مع ذلك قد علم أنه لم يهرج منه ربح فعلى الأول قد انتقص وضوءه وعلى  
الثاني لم ينتقص .

(١) د من التذكرة منه الخلاف في ذلك الى الشافعي وهو مؤيد بعدم الخلاف فيه بين علمائنا (وعن  
الكفاية) نسبه إلى أصحابه و النهاية إلى علمائنا وعن الحاصل انه من دين الإمامية بل عن جماعة او أكثر  
الاصحاب نقل الإجماع عليه بل عن التهذيب أن عليه إجماع المسلمين .

﴿أقول﴾ وبذلك عليه مضافاً الى الإجماعات وان اكتمى بها الحوار وغيره (الصحيحة الثانية لردارة)  
المتقدمة في المسئلة السابقة المشتملة على قوله عليه السلام والنوم حتى يذهب العقل (وصحيحة عبد الله)  
المتقدمة هناك ايضاً المشتملة على قوله عليه السلام اذا ذهب النوم بالعقل فليعد الصوء فإن الظاهر منهما ان العلة  
في نافية النوم للصوء ليس إلا ذهاب العقل معه فيثبت النقص حيثما ثبتت العلة بل في المدارك وحب الإغماء  
والسكر بطريق أولى .

وما يظهر من الحوار والحدائق وغيرهما من (دعوى) ان ذهاب العقل في الصحيحتين إنما هو لتحديد  
اليوم الناقص من دون دخول لروال العقل في النقض أصلاً أو انه حديد فيه مع النوم منصفاً اليه لا مطلقاً ما أزال  
العقل ليس كما ينبغي فإن مجرد كونه في لسان الدليل لتحديد اليوم الناقص بمعنى ان اليوم الذي بلغ الى  
هذا الحد هو الناقص للصوء دون ما سواه لا ينافي الظهور في كون العلة في نافية اليوم البالغ بهذا الحد هو  
زوال العقل معه فيثبت النقص حيثما ثبتت الزوال وتحقق .

(وقيل زوال العقل) على جماع الصوت الماخوذ في غير واحد من الأخبار المتقدمة حدثاً للنوم الناقض  
كما يظهر ذلك من صاحب الحدائق رحمه الله في غير محله لأنه مع الفارق فإن العرف يستفيد من الأول العلة  
ومن الثاني المعرفية من قبل قوله عليك بتقليد هذا الرجل المحتجب او عليك بتقليد هذا الرجل العال  
فالوصف في الأول علة وفي الثاني معرف وكلاً منهما وصف قد أحد موضوعاً للحكم في لسان الدليل .

(هذا كله) مضافاً الى ما ورد من النص في نافية خصوص الإغماء وهو ما رواه المستدرک في الباب ٣

حدة وسيأتي بيان أقسام الاستحاضة من القليلة والمتوسطة والكثيرة وبيان حكم كل قسم منها مفصلاً في الأعمال الواجبة إنشاء الله تعالى فانتظر .

مسئلة ٥ - ان كل موجب من موجبات الغسل الآتية في محلها إنشاء الله تعالى من الحماة والموت والحيض والاستحاضة الكثيرة أو المتوسطة والمفاس ومن الميت والموت هو ناقض للوضوء ايضاً لكن لا يجب بعد . فقط كما في الحماة والموت أو الغسل والوضوء معاً على المشهور كما في النقية أي فيما سوى الحماة والموت وإن كان الأصح في الجميع حوار الإكتفاء بالغسل فقط كما ستعرف تفصيلاً ذلك في غسل الجنابة إنشاء الله تعالى (١) .

من لواقض الوضوء عن دعائم الإسلام عن حمزة بن محمد عليه السلام قال ان المرء إذا توضأ صلى بوضوئه ذلك ما شاء من الصلوات ما لم يحدث أو يسه أو يجمع أو يعمى عليه ( وعن كشف اللثام ) انه حكى عن بعض الكتب حرراً صريحاً في ان الإغماء ناقض ولعله هذه الرواية ويحتمل انه غيرها .

﴿ وعن التهذيب ﴾ الاستدلال للمطلوب مسجعه معمر بن خلاد المروزي في الوسائل في الباب ٤ من لواقض الوضوء قال اما الحسن عليه السلام عن رجل به علة لا يقدر على الإضطجاع والوضوء يشد عليه وهو قاعد مستند بالوسائد وربما أعمى وهو قاعد على تلك الحال قال يتوضأ قلت له ان الوضوء يشد عليه لهال علة فقد إذا حصى عليه الصوت فقد وجب عليه الوضوء ( وعن الأئمة الإسترأدي ) متابعة الشيخ في الاستدلال بها لكن في خصوص السكر الذي حصى عليه الصوت لا مطلق السكر ولا مطلق ما زال العقل .

( وعلى كل حال ) هو استدلال صميم فان الإغماء لغة هو النوم والارتباط له بالإغماء أو الجنون أو السكر أبدأ ( وأضعف منه ) وهن ان قوله عليه السلام إذا حصى عليه الصوت مطلق يشمل الجميع وذلك لرجوعه الى الرجل الذي أعمى وهو قاعد وليس بمطلق ( ولعل أضعف من الجميع ) ما أدعاه الحواهر من ان التأمل في الرواية مما يقتضى ان المراد بالإغماء سبباً مع اعترافه بان المقول عن الصحاح والقاموس ان الإغماء هو النوم .

﴿ وقد يستدل ايضاً ﴾ برواية الفصل المتقدمة في آخر المسئلة السابقة المشتملة على قوله عليه السلام فان المأثم اذا حلب عليه النوم يفتح كس شيء منه واسترحى فكان أغلب الأشياء عليه فيما يخرج منه الريح فوجب عليه الوضوء لهذه العلة ( وفيه مضافاً ) الى ما عرفت من ان الرواية محمولة على النقية لم نعلم بوجود العلة المذكورة فيها من علة خروج الريح من المأثم في المعنى عليه أو الجنون أو السكران

(١) والمعملة ان كلما بوجوب الغسل هو ناقض للوضوء ايضاً كما من الشهيد في معكى الألفية وإنما اقتصر الأصحاب في عدد نواقض الوضوء على الستة المتقدمة في صدر هذا الفصل من البول والآنط والريح والنوم وزوال العقل والاستحاضة القليلة لأجل انها نواقض الوضوء ولا توجب هي الا الوضوء فقط بخلاف موجبات الغسل فانها نواقض الوضوء وهي لا توجب الا الغسل فقط أو الغسل مع الوضوء جميعاً على الخلاف في جزاء ما سوى غسل الجنابة من الوضوء وعدمه .

( وعلى كل حال ) لا ينفى الإتيان في ان كل موجب من موجبات الغسل هو ناقض للوضوء بلا شبهة

مسئلة ٦- إذا احتمعت أسباب متمددة وموجبات محتلفة للوضوء كما إذا نال ونعوط ونام كفى وضوء واحد من الجميع ولا يحتاج إلى تعيين الحدث الذي يتطهر منه ابتداءً (١)

مسئلة ٧- لا يجب الوضوء بغير الأمور الستة المتقدمة من البول والغائط والريح والنوم والرواح

لأنه حدث بل حدث أكبر مضافاً إلى استعداده «فصيته عالماً من الاحبار أيضاً

﴿أما الحنابلة﴾ فللمصنف كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٢ من نواقض الوضوء (وهي صحيحة زرارة) قال قلت لأبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام ما ينقض الوضوء فقال ما يخرج من طريق الأسفلين من الذكر والمذبر من الغائط أو البول أو مسمى أو ريح أو النوم حتى يذهب الغفل (وفي حديث عيون الأخبار) عن الرضا عليه السلام ولا ينقض الوضوء إلا غائط أو بول أو ريح أو نوم أو حنابة.

﴿وأما الحيض﴾ فلكونه أعظم من الحنابة كما سرح به رواية سعيد بن يسار المروية في الوسائل في الباب ٢٢ من الحيض فإذا كانت الحنابة نافذة للوضوء وكان الحيض أعظم منها فهو انقض منها وهذا واضح ﴿وأما الاستحاضة الكثيرة أو المتوسطة﴾ فالأصل القليلة إذا كانت نافذة للوضوء فالكثيرة والمتوسطة بطريق أولى.

﴿وأما النفاس﴾ فلكونه جماً محتباً كما نال عليه الأصحاب ويستفاد ذلك من روايتين في الوسائل في الباب ٣ من الحيض فإذا كان الحيض نافذاً للوضوء فالنفاس مثله بل هو عينه فإنه حيض قد احتبس لرزق الولد ﴿وأما من الميت﴾ فلا يطابق الأصحاب القائلين بكونه موحاً للفصل إلا السيد القائل باستصحاب غسل من الميت دون وجوبه على حديثه فإنه كان حديثاً كان نافذاً للوضوء بلا شبهة وقدم في بعض روايات المسئلة الثانية قوله عليه السلام لا ينقض الوضوء إلا حدث.

﴿وأما الموت﴾ فلما يظهر من جملة من الروايات المروية في الوسائل في الباب ٣ من غسل الميت أن غسل الميت هو غسل الحنابة وإن الميت يموت عند موته وقد عرفت أن الحنابة هي نافذة للوضوء.

﴿ثم إن النمرة﴾ في نافذة موح الفصل للوضوء وعدمه ربما يظهر فيما إذا كان المكلف متوضئاً ثم من الميت واعتدل فعلى القول بانتفاء الوضوء بموح الفصل يجب فعلاً ضم الوضوء إلى غسله للصلاة على المشهور من عدم كفاية الغسل عن الوضوء إلا غسل الحنابة وعلى القول بعدم انتفاؤه لا يحتاج إلى الوضوء وهكذا الأمر إذا كانت المرنة الحاملة متوضئة فوسعت حملها ورأت النفاس لحظه واعتدل فعلى الأول يجب ضم الوضوء إلى غسلها وعلى الثاني لا يجب.

(١) (قال في المدارك) في نية الوضوء هذا مذهب العلماء كافة (وقد الجواهر) بالاحوال أحده (اقول) أما كفاية وضوء واحد عند اجتماع أسباب مختلفة فلخروج المقام على الظاهر من مسئلة التداخل وعدمه عند تعدد الأسباب فلا يجري فيه النزاع الجاري هناك.

(وتوضيحه) أنه إذا قال حدثاً إن طهرت فأعتق رقبة وإن أظفرت فأعتق رقبة فظاهر وأظفرت بها هنا يقع النزاع المعروف (من المشهور) عدم التداخل ووجوب العتق مرتين مرةً للظهار ومرةً للإفطار (وعن جماعة) التداخل وكفاية عتق واحد من الجميع



العقل والاستحاضة القليلة و على هذا فلا يجب الوضوء بخروج المذى (١) وإن استحبّ والمذى هو الذى

(و عن ابن ادریس ) التمسيل فإن اختلف جنس السب كما في المثال فلا تدخل و إن اتحد بأن تكرر الإبطار مثلاً مرتين أو أكثر فيندخل والتداخل يتصور على قسمين تداخل الأسباب بمعنى أن السب الاول هو المؤثر في وجوب الحراء دون الثاني والثالث وتداخل المسببات بمعنى أن السب الثاني ايضاً قد أثر في الوجوب عاينته انه يشكّ الوضوء الثاني في الاول ويتأكد الاول بالثاني فيكون هناك وضوء واحد أكيد .

( ويخرج من هذا النزاع المعروف ) ما اذا لم يكن الجزاء قابلاً للتكرار كالقتل في قوله إن ارتد فاقتله وإن قتل نفساً فاقتله وارتد و قتل نفساً محترمة فإن كان الجزاء قابلاً للتأكد كما في المثال فيبتدئ وضوء قتله بتعدد السب وإن لم يكن قابلاً للتأكد كما في الحدث الأصغر و هى الحالة المحصورة التى اشير اليها في صدر الفصل وتخصّص بأحد الأسباب الستة من البول والعائط والريح وأحوالها فلا يتكرر الجزاء ولا يتأكد ( وأما عدم الحاجة ) إلى تعيين الحدث الذى يتطهر منه فلا أن الوضوء مما لا يختلف حقيقة باختلاف الأسباب الموحجة له كى يجب تعينه بتعريف السب الموحج له بأن ينوى الوضوء من البول مثلاً أو من العائط أو من الموم وهكذا وإن حار القول باختلاف الحقيقة والماهية في الأعمال لاختلافها في الآثار فعمل الجملة يجري عن الوضوء اتفاقاً وعمل الحيض مثلاً لا يجري على المشهور فيمكن القول هناك وضوء بتعيين الفصل بتعريف السب الموحج له فينبوئ انه يقتل من الجملة أو من الحيض مثلاً وهكذا فتأمل جيداً

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل عن العلامة في جملة من كتبه نسبه الى علماء بل في الخلاف و عن العتبة الإجماع عليه صريحاً ( ولكن مع ذلك ) قد حكى عن ابن الحنبل ان المذى إن خرج عقيب شهوة ففيه الوضوء ( وعن طاهر التهذيب ) موافقته إن كان الخارج كثيراً فوق المادة ولكن الحدائق قد احتمل ان هذا من التهذيب لمجرد الجمع بين الأخبار لا أنه مذهبه ومحتاره ( و في المدارك ) ان المسئلة موضع تردد بل تقدم في المسئلة الثانية من نجاسة المني ان ابن الجنيّد قال بأن المذى الحارج عقيب شهوة نافض للوضوء وليس ولم يكنف بالمقص فقط كما ان المحكى عن العامة انهم يرون المذى مطلقاً نافضاً ونجساً

﴿ و الأقوى ﴾ كما تقدم في نجاسة المني انه انس منافس ولا نجس أما عدم نجاسته فلا يبعد الكلام فيه ثانياً وأما عدم نافضيته مع تقدم الكلام فيه هناك فلا حصار كثيرة بعد الإجماعات مروية كلها في الوضوء بل بعضها في الباب ٩ من نواقض الوضوء والبقية في الباب ١٢ .

( ففى صحبة ابن أبي عمير ) ليس في المذى من الشهوة ولا من الانعاط <sup>(١)</sup> ولا من القلة ولا من مسّ الفرج ولا المصاحفة وضوء ولا يغسل منه الثوب ولا الحسد ( وفي مرسله ابن رباط ) وأما المذى يخرج من شهوة ولا شيء فيه

( و هي مرسله الصدوق ) قال كان أمير المؤمنين عليه السلام لا يرى في المذى وضوء ولا يغسل ما أصاب الثوب منه ( قال ) وروى ان المذى والودى بمنزلة الصاق والمحاط فلا يغسل منهما الثوب ولا الإحليل ( و في حسنة

(١) من المذ بالظاء وهو مع المص بالصاد بمعنى واحد والمراد هو الاستمسك بالأسنان هكذا قيل ولكن في المجمع

عبط الذكر من باب نفع اذا انتشر ( الى ان قال ) واسط الرجل اذا اشتبه الحمار

يريد ( لا ينقض الوضوء ولا يغسل منه ثوب ولا جسد .

( وفي صحيحه زرارة ) فلا تغسله ولا تقطع له الصلاة ولا تنقض له الوضوء ( وفي حقه محمد بن مسلم ) لا يقطع صلاته ولا يغسله من فعله ( وفي رواية عنه ) لا يرى في المدي وضوء ولا غسل ما أصاب الثوب منه ( وفي صحيحه زيد الشحام ) قلت لأبي عبد الله عليه السلام المذي يمض الوضوء قال لا ولا يغسل منه الثوب ( وفي رواية عمر بن حنظلة ) ما هو عندى الا كالجماعة ( وفي رواية عمر بن يزيد ) المشتعلة على تقعيده وصبعته فأمدى ليس عليك وضوء ( وفي صحيحه عبد الله بن سنان ) والمذي ليس فيه وضوء الى غير ذلك من الروايات **﴿ وثم ما استدلل به ابن الحنيد ﴾** أو يمكنه الاستدلال به لمذهبه من وجوب الوضوء في المذي الخارج غيب الشهوة فطائفة اخرى من الروايات المروية في الوسائل في الباب ١٢ من فواقض الوضوء ( وفي صحيحه علي بن يقطين ) قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن المذي أينقض الوضوء قال إن كان من شهوة نقض ( وفي رواية أبي بصير ) قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام المذي يهرج من الرجل قال أحده لك حداً قال قلت نعم جعلت فداك قال فقال إن خرج منك على شهوة فتوضأ وإن خرج منك على غير ذلك فليس عليك فيه وضوء .

( وفي رواية الكاهلي ) قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن المذي فقال ما كان منه شهوة فتوضأ منه ( وفي صحيحه محمد بن إسماعيل ) عن أبي الحسن عليه السلام قال سألت عن المذي فأمرني بالوضوء منه ثم أعدت عليه سنة اخرى فأمرني بالوضوء منه وقال إن علياً عليه السلام أمر المقداد أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واستحسب أن يسأله فقال فيه الوضوء .

( وفي صحيحه يعقوب بن يقطين ) قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يمدى وهو في الصلاة من شهوة أو من غير شهوة قال المدي منه الوضوء .

**﴿ وفيه مضاف ﴾** إلى ان الصحيحين الأخيرين قد أوجبا الوضوء في المدي من غير تقييد فيهما بالخارج غيب الشهوة بل الصحيح الأخير قد صرح بالاطلاق تصريحاً ان مقتضى الجمع بين الروايات كلها هو حمل الطائفة الثانية على الاستحباب كما فعله المختلف واستحسنه المدارك وحكي عن جماعة فيستحب الوضوء من المدي الخارج عن الشهوة بل من مطلق المدي لصحيفة يعقوب بن يقطين المصرحة بالاطلاق تصريحاً غايته ان الاستحباب في الأول أشد وأكد .

( ولعل من أقوى ) التواحد على الاستحباب صحيحه محمد بن إسماعيل المتقدمة آنفاً فإنها مروية في الباب المتقدم بطريق آخر أيضاً قال في آخرها بعد ما أمر الأمام عليه السلام في صدرها مرتين بالوضوء من المدي قلت وإن لم أتوضأ قل لا بأس فيكون هو كالصريح في ان الامر بالوضوء استحبابي يجوز تركه .

( نعم هذه الصحيحة ) بطريقها معارضة لموقفه اسحاق بن عمار المروية في الباب المتقدم المشتعلة على أمر علي عليه السلام مقداداً ان يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المذي فقال ليس بشيء فإن كلاً من الصحيحة والموقفة بحكي قصه واحدة فتقول احدهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالوضوء وقد عني الأخرى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس

يخرج عالماً عقيب الشهوة بملاعبة أو تفصيل وسعوهما وقد يخرج بغير ذلك أيضاً ولا يخرج الودى (١) شيء وهذا هو عين المعارضة .

(اللهم) إلا أن يحمل اختلاف الروايتين على نكر راقصة فأمر السي والى في أحدهما بالوصوء اعنى استحباباً وفي الأخرى قال ليس شيء ولكنه حل بعيد .

(بقي قوله عَلَيْكَ) في صحيحة على بن يقطر إن كان من شهوة نقص فنقول إنه يحول على مرتبة من المقص الموححة لاستصحاب الوصوء دون المقص الكامل الناعت لوجوبه كل ذلك لتصريح الطائفة الأولى وهي أكثر عدداً وأصح سنداً وأوضح دلالة بأنه ليس في المذى شيء حتى في الخارج عن الشهوة

(وأما توهم) حل الطائفة الثانية على التفتة لموافقها للمعصية فهو بعيد لأنهم يدعون النقص في مطلق المذى وصحيحة على بن يقطر وروايتي أبي بصير والكاهلي قد فصلت بين الخارج من شهوة وغيره

(نعم يجرى احتمال التفتة) في صحيحة محمد بن إسماعيل ويعقوب بن يقطين الآخرين بالوصوء من المذى من غير تفصيل فيه بل مع تصريح في الأخير بالاطلاق ولكن مع ذلك فلهما على الاستصحاب لعله أقرب وأظهر والله العالم .

(١) بالاحلاف فيه بين الأصحاب بل في الخلاف والمدارك والمعدائق وعن التذكرة والفنية الإجماع عليه . (وبدل عليه) مصداقاً إلى ذلك كله وحلو الروايات العاصرة لنواقض الوصوء المشار إليها في المسئلة ٢٥١ من هذا الفصل عن ذكر الودى (وإلى الأحكام الواردة) في عدم الالتفات إلى البلل الخارج بعد البول والاستبراء المشار إليها في مستحبات التغلّي بناءً على أن البلل الخارج بعد البول مردّد بين البول والودى دون المذى والودى فإن المذى كما تقدم في المتن يخرج عالماً عقيب الشهوة والودى كما سيأتي يخرج عقيب الانزال والأدواء .

(صحيحة زرارة) عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ١٢ من نواقض الوصوء قال إن سأل من ذكرك شيء من مذى أو ودي وأنت في الصلاة فلا تفسله ولا تقطع له الصلاة ولا تنقص له الوصوء الخ

(ولا يصح لنا مرسله ابن رباط) الآية المتعرصة لذكر كل من المذى والودى والودى وقد يستحكم حكم كل من المذى والودى وأهملت حكم الودى فإن الإجماع لا يدل على تقييد الوصوء كما لا يحق

(ولا يصح لنا أيضاً صحيحة عبد الله بن سنان) عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ١٢ من نواقض الوصوء قال ثلاث يخرج من الإحليل وهو المنى وفيه الفسل والودى فمنه الوصوء لأنه يخرج من ديرة البول فالودى ليس فيه وصوء وإنما هو بمنزلة ما يخرج من الأنف فإنها بمنزلة كما عن الشيخ والعلامة بل ظاهرة بنفسها من دون حاجة إلى الحمل على الودى الخارج عقيب ديرة البول قبل الاستبراء منه فإنه لا محالة يخرج معه من أحراء البول ما ينقص به الوصوء إذا توصاً بعد البول فلا فصل قبل خروج الودى .

(ودعوى) أن أجزاء البول الخارجة معه مستهلكة فيه فلا موجب للنقص (وإن من هنا) قد النجاء

بإدخال المهملة وهو الخارج عقيب البول (١) ويشبه المنى في السبب والغلبة ولا يخرج الودي (٢) بالذال المجمع وهو الخارج عقيب الإبرال والأدواء (٣) ولا يخرج الدم غير دم الحيض ودم الاستحاضة ودم النفس سواء خرج من القبل أو الدبر أو من غيرهما كدم الرعاف والحجامة وسجوها (٤) ولا يخرج شيء من الدبر

الحوار ونسب مصباح الفقيه إلى عمل الصحيحة على النقية أو الاستحاضة كما احتدل هذا العمل صاحب الوسائل أيضاً فهي صحيحة جداً فإن الأجزاء الولية الخارجة مع الودي في فرس عدم الاستبراء من البول كثيرة ليست مستهلكة في الودي فهي الموحدة للنقض لا الودي المستخرج معها فتأمل جيداً

(١) إجماعاً وائماً لا إجماع فيظهر بمراعاة كلمات الأصحاب وأما المنى فيظهر بالتأمل في صحيحة عبدالله بن سنان المتقدمة أنها المشتملة على قوله عليه السلام لأنه يخرج من دبرية البول وفي مرسله ابن رباط عن بعض أصحابنا عن أبي عبدالله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ١٢ من نواقض الوضوء قال يخرج من الإحليل المنى والمدي والودي والودي فأما المنى فهو الذي يسترخى له العظام ويعتر منه العسجد وفيه القبل وأما المدي يخرج من شهوة ولا شيء فيه وأما الودي فهو الذي يخرج بعد البول وأما الودي يخرج من الأدواء ولا شيء فيه .

(٢) لا خلاف فيه بين الأصحاب بل في الحدائق والحوار الإجماع عليه (ويدل عليه) مصافاً إلى ذلك وحلوا الروايات الحاضرة لنواقض الوضوء عن ذكر الودي (مرسله ابن رباط) المتقدمة أنها الصريحة بأنه لا شيء في الودي (ومرسله الصدوق) المروية في الوسائل في الباب ١٢ من نواقض الوضوء قال وودي ابن المدي والودي بمرسله المصنف والمحدث فلا يصل منها الثوب ولا الإحليل (بل ومرسله حريري) ممن أخرجه عن أبي عبدالله عليه السلام المروية في الباب المذكور قال الودي لا ينقض الوضوء إنما هو بمنزلة المحاط والذواق (ولكن) في الوافي قد ذكر المرسل وفيها الودي بالذال المهملة وعليه فتكون هي من أدلة عدم نقض الوضوء بالودي لا بالودي .

(٣) أما خروج الودي عقيب الإبرال فهو الذي صرح به المجمع وحكى عن الشهيد الثاني والصدوق (بل عن جماعة) التصريح به ويساعدهم الثمرة وأما خروج عقيب الأدواء فهو الذي صرح به مرسله ابن رباط المتقدمة آتياً في الودي والظاهر أنه لا تنافي بينهما وذلك لجواز خروج عقيب الإبرال والأدواء جميعاً (ثم إن الأدواء) جمع داء وهو المرض (قال في الحدائق) ولعل المعنى أنه يخرج بسبب الأمراض (ثم قال) وقد بعض مشايخنا من بعض نسخ الاستبصار الأوداج بدل الأدواء (انتهى) .

(٤) لا خلاف فيه بين الأصحاب بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه (ويدل عليه) مصافاً إلى ذلك وحلوا الأجزاء الحاضرة لنواقض المروية في الوسائل في الباب ١ و٢ من نواقض الوضوء عن الدم سيما صحيحة زرارة قال قلت لأبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام ما ينقض الوضوء فقال ما يخرج من طرفيك الأسفلين من الذكر والدبر من الغائط أو البول أو منى أو ربح والنوم حتى يذهب العقل الخ (أخبار مستفيضة) بل لها متواترة كما يظهر بمراجعة الوسائل الباب ٦ و٧ و١٦ من نواقض الوضوء والباب ٢ من قواطع الصلاة الصريحة كلها في نفي نافسية دم الرعاف والحجامة ودم القروح وكل دم سائل .

غير العائط كحبّ الفرع وسجود إذا لم يكن متلطخاً بالمعدرة (١)

(نعم لنا روايات ثلاث) يظهر منها انتقاض الوضوء بخروج الدم في الحملّة مرويةً جميعاً في الوسائل في نواقض الوضوء بعضها في الباب ٦ وبعضها في الباب ٧  
(وفي الأولى) الرعاف والقيء والتحليل يسيل الدّم إذا استكرهت شيئاً بمقصر الوضوء وإن لم تستكرهه لم ينقض<sup>(١)</sup>.

(وفي الثانية) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أصابه دم سائل قل يتوضأ ويعيد قل وإن لم يكن سائلاً توضأ ونسى الحج

(وفي الثالثة) رأيت أبي صلوات الله عليه وقد رغب بعد ما توضأ دماً سائلاً فتوضأ (ولكن) عن الشيخ جعل الجميع على النية لموافقتهما للعامة أو على الاستحباب وزاد في الأخيرين العمل على غسل الموضع (قل) فإنه يسمى وضوءاً (انتهى) وهو كذلك.

(١) وتفسير المسئلة أنه لا خلاف عندنا في أن ما يخرج من القبل أو الدبر غير البول والغائط والمنى والريح لا ينقص الوضوء إلا إذا حاطه شيء من النواقض (قال في المدارك) وهذا الحكم مجمع عليه بين الأصحاب (ثم قال) وخالف فيه أكثر العامة فحكموا بأن جميع ما يخرج من السيلين ينقص الوضوء سواء كان طاهراً أو نجساً (انتهى) وحكى الإجماع على ذلك عن التذكرة أيضاً والنهاية والدلائل وظاهر المستتهى  
﴿أقول﴾ ويندب على إطلاق ما ذهب إليه أكثر العامة من أن كل ما خرج من السيلين ينقص الوضوء مصداقاً إلى جماعنا والروايات المحاصرة للمواقض في أمور معدودة سيما صحيحة زرارة المتقدمة آنفاً في خروج الدم المصححة بأن ناقص الوضوء هو ما يخرج من طرفيئ الأسطين من الذكر والدبر من الغائط أو البول أو ممي أو ريح أو نوم حتى يذهب العقل الحج (حمله أخرى من الروايات) المروية في الوسائل في الباب ٥ من نواقض الوضوء

(وفي بعضها) في الرجل يخرج منه مثل حبّ القرع قال ليس عليه وضوء (وفي بعضها) ليس في حبّ القرع والديدان الصفار وضوء إنما هو بمنزلة القمل (وفي بعضها) في الرجل تسقط منه الدواب وهو في الصلاة قال يسمى في صلاته ولا ينقض ذلك وضوئه.

(وفي بعضها) سئل عن الرجل يكون في صلاته فيخرج منه حبّ القرع كيف يصنع قال إن كان خرج نطيعاً من المعدرة فليس عليه شيء ولم ينقض وضوئه وإن خرج متلطخاً بالمعدرة فعليه أن يعيد الوضوء الحج إلى غير ذلك

(نعم لنا رواية) واحدة في الباب المتقدم تعالف في مظاهرها ما ذكرناه (قال) في الرجل يخرج منه مثل حبّ القرع قال عليه الوضوء (وقد أحاط عنها) الوسائل بأحويه عديدة أصحها ما عن الشيخ من حملها على كون

(١) (والظاهر) أن المراد من قوله عليه السلام (إذا استكرهت) أي أن كلا من الرعاف والقيء والدم السائل بتخليل الاستئذان أن كان بمقدار تكرهه فهو ينقض الوضوء والإفلا.

ولا يجب أيضاً بالحقنة (١) ولا بالقلة ولو كانت شهوة للجماع أو كانت ملذة في المحرم دون المحلل (٢) ولا لمس الفرج مطلقاً سواء كان الممسوس طاهره أو باطنه وسواء كان فرج نفسه أو فرج غيره كان الفير رجلاً أو

العبث متلطخاً بالعدرة وهو حبيد سيما بملاحظة كون الغالب فيه هو ذلك دون الخروج لطيفاً تقريباً فإنه من الشاذ الدادر .

( ثم إنه إذا حرج شيء ) غير النواقض وقد شك في حلوه عن الناقض فلا أصل لحلوه عنه وعدم خروج شيء آخر معه ( وعليه ) فما عسى ابن الجنيد في خصوص الدم المشكوك حلوه عن الناقض من الحكم بالنقض استناداً إلى قاعدة الاشتغال صريحاً جداً فإن الأصل المذكور حاكم على قاعدة الاشتغال كما حقق في محله (١) خلافاً لما عسى ابن الجنيد من أنها ناقصة للوصوء (قال في مفتاح الكرامة) ولم يوافق على ذلك أحد من أصحابنا فيما أحد (وفي الحدائق) لم نقف له على دليل (انتهى) وهو كذلك سوى ما قد يتمييز من إطلاق جملة من الأحرار الدالة على انتفاء الوصوء مما يجرى من السيلين المروية في الوسائل في الباب ٢ من نواقض الوصوء ولكن تقدم آنفاً في دليل خروج الدم صحبة زرارة التي فسرت الخارج منهما بالعائط والبول والمني والريح مصافاً إلى إصراف الأحرار المذكورة إلى خروج ما هو متكوّن في الداخل لا خروج ما دخل إليه من الخارج كما هو الحقنة .

(ثم إن طاهر ابن الجنيد) إن الناقض هو خروج الحقنة لا دخولها في الحوف ( وإلاً ) فغفر على من جعفر عن موسى عليه السلام المروي في الوسائل في الباب ١٦ من نواقض الوصوء حجة عليه حيث قال سأئنه عن الرجل هل يصلح أن يستدخل الدواء ثم يمسى وهو معه أينقص الوصوء قال لا ينقص الوضوء ولا يمسى حتى يطرحه بل طاهر قوله عليه السلام ولا يمسى حتى يطرحه أنه يمسى بعد الطرح بدون أن يتوصاً ثانياً فيكون الضر دليلاً على عدم انتفاء الوصوء بالدواء مطلقاً لا بدخوله في الدرس ولا مخرجه منه .

(٢) خلافاً لما حكاه المختلف عن ابن الجنيد من أنه قال من قتل شهوة للجماع ولذة في المحرم نقص الطهارة والاحتياط إذا كانت في محل إعادة الوضوء ( انتهى ) (قال في مفتاح الكرامة) ولم يوافق على ذلك أحد من أصحابنا فيما أجد ( انتهى ) .

(أقول) ويدل على المشهور مصافاً إلى خلو الروايات العاصرة لمواقض الوضوء عن القلة المروية في الوسائل في مجموع الباب ١ و ٢ من نواقض الوصوء ( جملة من الروايات المروية في الباب ٩ (وفي بعضها) ليس في المندى من الشهوة ولا من الإبط ولا من القلة ولا من مس الفرج ولا من المصاحبة ووضوء (وفي بعضها) ليس في القلة ولا المندى ولا مس الفرج ووضوء (وفي بعضها) سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القبلة تنقص الوضوء قال لا بأس (وفي بعضها) والقبلة لا تنقض منها .

واحتج ابن الجنيد رحمته مرواه أبي بصير المروية في الباب المتقدم أعني التاسع من نواقض الوصوء عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا قتل الرجل المرأة من شهوة أو مس فرجها أعاد الوضوء (وأجاب عنها المختلف) بحملها على الاستحباب وكأنه جماً بينها وبين الروايات المتقدمة وحملها المظاهر على الاظهر أو النص (وأجاب عنها الوسائل) بالحمل على التقية لموافقتها لها (قال) لما قاله جماعة من الأصحاب (أقول) هذا مصافاً إلى خلو



امرأة محللة أو محرمة كان المس بشهوة (١) أو غير شهوة ولا يجب أيضاً بالفقهية

الرواية المذكورة عما أفاده ابن الجنييد من تقييد القلة بكونها بشهوة للجماع ولغة في المحرم .  
(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب كما صرح في المدارك ( بل في الجواهر ) شهرة كانت تكون إجماعاً (قل) بل هي إجماع (التميم) وفي الخلاف قد نسب هذا القول إلى علي عليه السلام وجمع من العامة ثم ذكر عن جمع كثير منهم أقارب عديدة وتفصيل عجيبه  
(ثم استدلل) على عدم النقص عندنا بإجماع العرفه وباستصحاب الطهارة (وصحيحة زرارة) وقد رواها المشايخ الثلاثة عن أبي جعفر عليه السلام وهي في الوسائل في الباب ٩ عن نواقض الوضوء قل لبس في القلة ولا مباشرة ولا مس الفرج وضوء .

(وبرواية قيس بن طلق) عن أبيه قال قدمنا على نبي الله صلى الله عليه وآله فحاج رجل يدعى فقال يا رسول الله ما جرى في مس الرجل ذكره بعد ما يتوضأ فقال وهل هو الأصغر منه (التميم) .  
(ولكن) مع ذلك كله قد حكى عن ابن الجنييد أن مس باطن الفرج ناقض للوضوء مطلقاً ومس ظاهر الفرج من الغير شهوة ناقض وجوباً إذا كان محلاً واحتياطاً إذا كان محرماً وقد احتل البقل عنه كما في مفتاح الكرامة ولكن الذي يظهر بمراجعة المحتل والمدارك هو ما ذكرناه .  
(وحكى عن المدوف) في العقبة أنه من مس الرجل باطن دبره أو باطن إحليله (١) فعليه أن يعيد الوضوء وإن كان في الصلاة قطع الصلاة وتوضأ وأعاد الصلاة وإن فتح إحليله أعاد الوضوء والصلاة  
(أقول) ويدل على المشهور مصداقاً إلى ما سمعته من الخلاف من الأدلة العديدة وإلى حلول الروايات الحاضرة لنواقض الوضوء عن مس الفرج حلة من الروايات الصريحة في نفى البأس عنه المروية في الوسائل في الباب ٩ من نواقض الوضوء .

(ففي غير واحد منها) ولا من مس الفرج أو ولا من مس الفرج (وفي بعضها) سأله عن رجل مس فرج امرأته قال ليس عليه شيء (وفي بعضها) سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يمس بدكره في الصلاة المكتوبة فقال لا بأس به .

(وفي موثقة عمار بن موسى) عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة تكون في الصلاة فتظن أنها قد حاست قل تدخل يدها فتمس الموضع فإن رأت شيئاً أصرفت وإن لم تر شيئاً أتممت صلاتها .  
(ودلالاتها على المطلوب واضحة ظاهرة) حيث قال عليه السلام في فرض عدم رؤيتها شيئاً مع مسها الموضع أتممت صلاتها ولم يأمرها بإعادة الوضوء

(وفي موثقة سماعة) قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يمس ذكره أو فرجه أو أسفل من ذلك وهو قائم يصلي يعيد وضوئه فقال لا بأس بذلك إنما هو من حسده (قال في مصباح العقبة) وقضية العلة المنصوبة عدم الفرق بين طاهره وباطنه (أقول) نعم وهكذا العلة المنصوبة في رواية قيس بن طلق المتقدمة .



سواء كانت في الصلاة أو في غيرها (١) ولا بالإرتداد سواء كان عن ملة بأن ولد على الكفر ثم ارتد أو كان عن فطرة بأن ولد على الإسلام ثم ارتد وعلى هذا فالمتوصي إذا ارتد ثم رجع إلى الإسلام من قبل أن يحدث حدثاً فوضوئه باق على حاله (٢) وصح له الايمان بالصلاة وبحجها بشرط بالطهارة بلا شبهة

❦ واحتج ابن الحميد والصدوق على ما ذكره المختلف وغيره ( برواية أبي بصير ) المتقدمة آنفاً في الفسلة عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا قُتل الرجل المرأة من شهوة أو من فرحها أعاد الوضوء (وموافقة عمار بن موسى) عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٩ من وافي الوضوء قال سئل عن الرجل يتوضأ ثم يمسه بطن دبره قال نقض وضوئه وإن لمسه بطن إبطيه فعليه أن يعيد الوضوء وإن كان في الصلاة قطع الصلاة وتوضأ ويعيد الصلاة وإن فتح إبطيه أعاد الوضوء وأعاد الصلاة (وقد أحيب عن الروايتين) بالحمل على التخييل نادرة وصحف السند أخرى والحمل على الاستصحاب ثالثة ولعل الأول أقرب (قال في الوسائل) لموافقتيهما للثقة (قال) لما قاله جماعة من الأصحاب ( انتهى ) هذا مصافاً إلى عدم مطابقة شيء من الروايتين مع نصيب ابن الحميد على الثقة فتأمل جيداً (١) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل في الخلاف قد ادعى إجماع الفرق عليه (ولكن مع ذلك) ذكر في المختلف أنه قال ابن الحميد من قهقه في صلاته متعمداً لنظر أوسع ما أصحكه قطع صلاته وأعاد وضوئه (وقال في معارج الكرامة) ولم يوافقه على ذلك أحد من أصحابنا فيما أحد (أقول) ويبدل على المشهور مصفاً إلى إجماع الخلاف وحلوا الروايات العاصرة للموافق (ما رواه الوسائل) في الباب ٦ من وافي الوضوء من زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال القهقه لا تنقض الوضوء وتنقص الصلاة ( ومرسل الصدوق ) في الباب المذكور قال قال الصادق عليه السلام لا يقطع التسمم الصلاة وتقطعها القهقه ولا تنقض الوضوء .

❦ واحتج ابن الحميد بمصدره سماعة المروية في الباب المذكور قال سألته عما ينقص الوضوء قال الحدث (إلى أن قال) والضحك في الصلاة والقيء (وهو) ما عن الشيخ من حملها على التقية لموافقتها للعامة وحكي عنه تحوير حملها على الاستصحاب أيضاً (أقول) ومؤيد التقية ما ذكره في الخلاف من أنه قال أبو حنيفة وأصحابه إن كانت القهقهة في الصلاة نقصت الوضوء (قال) وهو قال الشامي والعمري والثوري ( انتهى ) .

(٢) وذلك للاستصحاب بل لخلو الأخبار العاصرة للمواقف عن ذكر الإرتداد وهو دليل في الحقيقة على عدم ناقصيته للوضوء وعلى هذا فالمرتد في حال ارتداده باق على طهارته الحديثة ولا يمنعها نجاسته الحنية الطارئة لأجل الكفر ولا إرتداد ولا وجوب قتله في العطري بل وفي الملقى أيضاً أن استتب ولم يرجع وكون القهري بمنزله الميت في بعض الآثار كانتقال أماله إلى ورثته وانفصال زوجته عنه واعتداده بمنعده الوفاة من حين ارتداده لا يوجب كونه بمنزله في تمام الآثار حتى انتعاض وضوئه بالموت والإلحاح المسل بمسئته من قبل أن يقتل وهو باطل بالضرورة .

(وقوله تعالى) لئن اشركت ليحطن عملك أو من يكفر بالإيمان فقد حط عمله ليس دليلاً على انتقاص الوضوء بالشرك أو بالإرتداد بل الحط هو معنى ذهب الثواب على العمل كما صرح به الجواهر بل ذهب الثواب أيضاً مشروط بالموت على الكفر كما هو مفاد قوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فبمات وهو كافر فأولئك حطت أعمالهم بل هو معاد روايتين أيضاً تقدمتا في مطهرة الإسلام وقد صرحنا بأن المرتد إذا رجع وتوب يحسب له كل عمل خير عمله في أيام إيمانه والموت على الكفر هو غير حاصل في المرتد إذا قرص رجوعه وتوبته حتى في العطري منه الذي يجب قتله شرعاً فإن وجوب قتله كذلك بما لا يتناهي إسلامه فعلاً كما عرفت في محله.

﴿بقي شيء﴾ وهو أنه حكى عن العامة أنهم قالوا كلهم أو حلهم ساقية أشياء أخر أيضاً للوضوء غير ما تقدم كالقيء والجماع والقيح والصديد والرطوبة وتقليم الظفر واحد الشعر ولبس المرأة ومس هرج الهيمة وأكل لحم الحور أو النقر وشرب الناهما وأكل ما مسته النار والفرقة في البطن وإشاد الشعر وكلام العجن والكذب والعبية والقذف وقتل النقة والرعوث والقمله والدمادنتف الأبط ومس الكلب ومصافحة المحوسى (قال في الجواهر) وكان من شأن ذلك كله القياس والاستحسان ومس الاحبار المختلفة (انتهى).

(أقول) إن في إخبارنا - كما يظهر بمراجعة الوسائل في أنواع مختلفة من نواقض الوضوء وإن ورد شيء كثير في عدم ناقضيته - جملة من الأمور المذكورة من بعض ما لم يذكر أيضاً كالجماء<sup>(١)</sup> والقلس<sup>(٢)</sup> وملاقات النول والمائط للذن والإنعاط وهو الاستمسك بالأمثان أو انتشار الذكر على ما تقدم في الهامش والمصافحة وأكل لحم الغنم وشرب لبنه ونبوله وأنوال الأبل والبقر وأكل الطعام وخروج الدمى والصرة من المفعدة.

(ولكن ورد أيضاً) في إخبارنا ما دل على ناقضيته جملة من الأمور المذكورة وغيرها مما لم يقل به أحد من الأصحاب حتى ابن الحبيب كالضحك في الصلاة والقيء والإكثار من الشعر الناطل وطلم العير والكذب ومس الكلب ومصافحة المحوسى والكذب على الله ورسوله والأئمة والعبية كما يظهر كل ذلك بمراجعة الوسائل الباب ٦ و ٨ و ١١ من نواقض الوضوء والباب ٢ من أبواب ما يمسه عنه الصائم والواقي في باب الغيبة والبهت.

ولكن بعد أن لم يعمل الأصحاب شيء من تلك الاحبار وأجمعوا على عدم انتقاص الوضوء بالأمور المذكورة لاند من حملها إما على التقية لموافقتها للعامة أو على الاستحباب بمعنى جمل الأمر بالوضوء في بعضها على البدل وجعل مادة النفس في أكثرها على مرتبة من النقص الباعث لاستحباب الوضوء لا النقص الكامل الباعث لوجوب الوضوء أو على نقص الثواب لا نقص العمل من أصله أو جمل مادة الوضوء في بعضها على غسل اليد (قال الشيخ) فيما حكى عنه لأن ذلك بمعنى وضوء (انتهى) وهو كذلك إلى غير ذلك من المعامل.

(١) قال في الجمع الجماء كقرب صوت مع ريح يخرج من أقم عند شدة لامتلاء

(٢) والقلس ما يخرج من الجوف ملء أقم أو دونه فاذا أكثر فهو قبيح.

## فصل فيما يجب له الوضوء

### وفيه مسئلة الواحدة

مسئله ١ - لا يجب الوضوء وجوباً نفسياً في حد ذاته (١) كوجوب الصلاة والركعة والاسنوم وبحود ذلك

(١) هذا هو المشهور بين الأصحاب بل عن جماعة نقد الإجماع عليه (ولكن مع ذلك) عن المذكري أنه حتى قولاً بوجوب الطهارة الثلاث أجمع بحصول أسبابها وجوباً موسعاً لا يتصيق إلا بطل الوقت أو تصيق وقت العادة المشروطة بها (وعن قواعد الشهد) ان القول المذكور هو للجماعة وإن ذهب بعض الأصحاب إلى الوجوب النفسي في الغسل.

(ولكن المدارك) قد مال إلى هذا القول أعني وجوب الطهارة الثلاث أجمع على نحو ما تقدم آنفاً بل اختاره سريعاً استناداً (إلى إطلاق قوله تعالى) إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم إلخ بدعوى ان المعنى هكذا أي إذا أردتم القيام إلى الصلاة فغسلوا إلخ والإرادة مما تتحقق قبل الوقت وبمده (وإطلاق جملة من الروايات) المروية في الوسائل بعضها في الباب ١ من نواقض الوضوء وبعضها في الباب ٣ وبعضها في الباب ٢٣ من أبواب الجنابة وبعضها في الباب ١٧ من أبواب الحيض.

(في صحيحه عبدالرحمن) ان علياً عليه السلام كان يقول من وجد طعم النوم قاعداً أو قائماً فقد وجب عليه الوضوء (وفي صحيحه زرارة) فإذا نامت العين والأذن والقلب فقد وجب الوضوء (وفي موثق مكرس أعين) إذا استيقنت انك أحدثت فتوصاً (وفي صحيحه أخرى لعبد الرحمن) عن الرجل يواقع أهله أيام على ذلك قال: الله يتوقى النفس في غناها ولا يندى ما يطرقه من اللبنة إذا فرغ فليغتسل.

(وفي صحيحه محمد بن مسلم) ما لم تر شيئاً فتنمسل (يعني الحائض إذا لم تر الدم بعد إدخال القطعة) ثم إن المدارك حسن حلول أخبارنا عنها عن التفصيل بين الوقت فيجب وقبله فيستحب مع عموم البلوى به وشدة الحاجة إليه مؤيداً لمحتاره من وجوب الطهارة الثلاث عسباً (وعن الدخيرة) انه قد سلك في المقام على نهج ما سلكه المدارك عسباً.

**﴿اقول﴾** والحق ما ذهب إليه المشهور من عدم وجوب الطهارة الثلاث من قبل دخول الوقت نفسياً إلا من بعد دخول الوقت غيرتاً للصلاة ونحوها مما يشترط بالطهارة.

(ويبدل عليه) بعد الإجماعات المحكية أمور (منها صحيحه زرارة) عن أبي حمزة عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ٢ من الوضوء قال إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة ولا صلاة إلا بطهور (ودعوى) ان المشروط بدخول الوقت هو وجوب مجموع الطهور والصلاة والمجموع مما ينتهي بانتفاء أحد جزئيه فلا يباي دأ وجوب الطهور وحده مع انتفاء الشرط وعدم دخول الوقت (صيفة جداً) ادلو كان الطهور واجباً من قبل الوقت لقال عليه السلام إذا دخل الوقت وجب الصلاة ولم يقل وجب الطهور والصلاة.

(ومنها جملة من الروايات) الظاهرة في الوجوب الثبوري بل لعل بعضها صريح فيه المروية كلها في الوسائل

بل إنما يجب هو عقدة الغيرة أي للصلاة الواحدة (١) غير صلاة الميت (٢)

بعضها في الباب ١ من الوضوء وبعضها في الباب ١٥ وبعضها في الباب ١٤ من الحنيفة .  
(فعى رواية العمري) إنما أمر الوضوء وبدأه لأن يكون طاهراً إذا قام بين يدي الجدار ( وفي رواية الفقيه ) إن عله الوضوء التي من أحلها صار على العمد عمل الوجه و الدراعين و مسح الرأس و القدمين و لقيامه بين يدي الله ( وفي رواية الكليني ) في حديث طويل و الجهاد في سبيل الله و الطهور للصلاة الح ( و منها ) ان الطهور لو كان واحداً محصوراً أسبابها ولو من قبل الوقت و يتصدق وقتها من الوقت لو رد الأمر به و حوثاً عند الاحتضار و لأمر السي و الأئمة صلوات الله عليهم أجمعين أصحابهم بالطهور عند القتال في الحروب لحصول الظن بالوفات حينئذ و لم يسمع ذلك إلى الآن من أحد .

( و دعوى ) ان قوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة يعني إذا أردتم القيام إليها و أن الإرادة منه يتحقق قبل الوقت و بعده ( سمعته ) لا تشهد عليها بل المراد هو نفس القيام وهو لا يكون إلا بعد الوقت فتكون الآية من أدلة الوجوب الغيري لا النفسي .

( ولو سلم ) ان المراد هو إرادة القيام إلى الصلاة و أن الإرادة قد تكون من قبل الوقت فمع ذلك طاهر اشتراط وجوب الوضوء بإرادة القيام إلى الصلاة هو الوجوب الغيري أي للصلاة ولا يستحيل ان يتقدم وجوب المقدمة على وجوب ذي المقدمة إذا كان منشأً بخطاب مستقل كما إذا قال لعبد ادخل السوق فلماً دخل قال له اشتر اللحم و وجوب المقدمة إنما يستحيل تقدمه على وجوب ذي المقدمة إذا كان ترشيعاً لا منشأً بخطاب مستقل على حدة .

( و مثل هذه الدعوى في الصف ) ما لو قيل إن الوضوء من قبل الوقت لولم يكن واحداً فكيف يحرى غير الواجب عن الواجب ( ووجه الصف ) هو حوار ذلك عقلاً لا يمكن اشتغال غير الواجب على تمام مصلحة الواجب عبر ان هناك ما مانعاً عن إيجابه و تحميمه على المكلف و يرتفع المانع بدخول الوقت ( و أمّا الإطلاقات ) التي تضمنت بها المدارك فهي من قبيل إطلاق الأحكام الآمرة بحسن الثوب و المدن أو الأواني من غير تقييد فيها بأنه للصلاة أو لغيره الأكل كل ذلك أمكلاً على و صوح الإشتراط و ان الجميع غيرى شرطى لا نفسى استقلالى .

( ثم إن الثمرة العملية ) بين الوجوب النفسى و الغيرى تطهر فيما إذا قلنا بوجوب قصد الوجه و أردنا التوصل من قبل الوقت فعلى المشهور يقصد الاستصحاب النفسى لوقيد به كما سيأتى أو إحدى الغايات المذكورة و على القول بالوجوب النفسى يقصد الوجوب وهذا واضح .

(١) و ذلك ما جماع المسلمين بل بالضرورة من الدين فلا حاجة إلى الاستدلال بقوله تعالى و إذا قمتم إلى الصلاة فاعسلوا الح أو بالأخيار الواردة في هذا المعنى المروية كلها في الوسائل في أبواب مختلفة من الوضوء .

(٢) فإن صلاة الميت مما لا يشترط بالطهارة كما ستعرف في محله أشاء الله ( قال الرضا عليه السلام ) في رواية العمري و العلل المروية في الوسائل في الباب ١ من الوضوء و إنما حوتنا الصلاة على الميت بغير وضوء لأنه ليس فيها ركوع و لا سجود و إنما يجب الوضوء في الصلاة التي فيها ركوع و سجود

وللطواف الواجب (١) ولمس كتابة القرآن أو اسم الله تعالى إذا وجب الممسّ منه من غير قصد وشبهه (٢)

## فصل

### فيما يستحب له الوضوء

#### وفيه مسائل عديدة

مسئلة ١ - يستحب الوضوء للصلاة النافذة بل يتوقف صحتها عليه (٣) ويستحب أيضاً من قبل دخول الوقت نهياً لصلاة العريضة في أول وقتها (٤) ويستحب أيضاً للحائض عند وقت كل صلاة فتنوضاً وتقعّد في موضع طاهر وتذكر الله تعالى وهكذا يستحب لها الوضوء إذا أرادت أن تأكل (٥) ويستحب أيضاً للأدنان

(١) قال في الجواهر في الحجّ بلا خلاف أحده فيه بل الإجماع نفسه عليه (اقول) و يدلّ عليه مصافاً إلى ذلك الأخبار الكثيرة التي عقدناها في الوسائل وهو الباب ٣٨ من الطواف أظهرها صحيحة محمد بن مسلم قال سألت أحدهما عليهما السلام عن رجل طاف طواف العريضة وهو على غير طهور قال يتوضّأ ويمسح طوافه وإن كان تلوّثاً ثم وضاً وصلى ركعتين .

(٢) وإنما يجب الوضوء لمس كتابة القرآن أو اسم الله تعالى إذا وجب الممسّ منه من غير قصد وشبهه من جهة حرمة مسّها بغير وضوء كما هو المشهور ويأتي تفصيله انشاء الله تعالى في أحكام الوضوء فانظر .

(٣) فإن الصلاة مطلقاً سواء كانت واحدة أو عدة مشروطة بالطهارة متوقفة عليها وإذا وجبت هي إذا استنجت وحتّى مقدّمته إذا استنجت (و يدلّ) على اشتراطها مطلقاً بالطهارة مصافاً إلى الإجماع بل الضرورة إطلاق جملة من الروايات المروية في الوسائل في الوضوء بعدها في الباب ١ و بعضها في الباب ٦ و بعضها في الباب ٤ .

(في رواية القداح) ومرسلة الصدوق افتتاح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم (وفي مرسلة الصدوق) عن الصادق عليه السلام الصلاة ثلاثة أثلاث ثلث طهور وثلث ركوع وثلث سجود (وفي مرفوعة بعض اصحابنا) ثمانية لا يقل الله عنهم صلاة وعدّ منهم ترك الوضوء (وفي صحيحة رداة) إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلاة ولا صلاة إلّا بطهور (انتهى) فإن الصلاة الأولى وإن كانت واحدة ولكن الثانية مطلقة .

(وفي مرسلتي الصدوق و عبد العظيم الحلي) لا صلاة إلّا بطهور إلى غير ذلك ممّا يحده المتنوع (هذا) وقد حكى عن بعضهم وجوب الوضوء للصلاة المندوبة وكأنّه يعني بذلك توقف مهيئتها عليه وإلّا فلا معنى لوجوب المقدّمة مع استحباب ذي المقدّمة

(٤) و ذلك لمرسلة الشهيد في لذكرى وفندواها الوسائل في الباب ٤ من الوضوء (قال) روى ماؤثر الصلاة من آخر الطهارة حتّى يدخل الوقت (قال في الجواهر) مصافاً إلى إمكان تعليله باستحباب الصلاة في أول الوقت ولا يمكن إلّا بتقديمه (وقال في الحقائق) و يدلّ عليه أيضاً ماورد في الأخبار من الأمر صلاة الفريضة حين يدخل الوقت (انتهى) .

(٥) أمّا استحباب الوضوء للحائض عند وقت كل صلاة (فلجملة) من الروايات المروية في الوسائل في

والإفاعة بل الإقامة تتوقف صحتها عليه (١) ويستحب أيضاً لسجدة الشكر (٢)

الباب ٤٠ من الحيض أتمتها متناً (صحيحة زرارة) عن أبي جعفر عليه السلام إذا كانت المرأة طامئاً فلا تمحل لها الصلاة وعليها أن تتوضأ وصوء الصلاة عند وقت كل صلاة ثم تفعد في موضع طاهر فتذكر الله عز وجل وتستحبه وتبذل له وتعمده كمقدار صلاتها ثم تفرغ لماحتها .

(وأما استحباب الوضوء لها) إذا أرادت أن تأكل (فلزواية معاوية بن عمار) في الباب المذكور أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال تتوضأ المرأة الحائض إذا أرادت أن تأكل وإذا كان وقت الصلاة توضأت واستقبلت وهكلت وكسرت وتلت القرآن وذكر الله عز وجل (انتهى) (وعن ابن بابويه) وطاهر ولده في العقبه هو الوضوء والحكم الأول وما إلى الحدائق وذكر عن شيخنا التوقف .

(وقد يساعدكم) لفظة وعليها أن تتوضأ في صحيحة زرارة (بل في الرصوى) المروي في المستدرک في الباب ٢٩ من الحيض ويجب عليها عند حضور كل صلاة أن تتوضأ وصوء الصلاة وتمحس مستقبل القبلة وتذكر الله بمقدار صلاتها كل يوم .

(وفي الجميع ما لا يخفى) وفي هذا وأشابهه ليس إلماً نعم بها البلوى حدّاً فلو كان واحداً لكان ذلك مشهوراً بين المسلمين بل كان من ضروريات الدين من قبيل وجوب الصلاة والزكاة ونحوهما وليس فليس وهذا واضح .

(هذا مصافاً) إلى ما هي حسنة ريد الشحام المروية في الباب المتقدم اعني الباب ٤٠ من لفظة ينبغي وهي كالسريحة في الاستحياء قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول ينبغي للحائض أن تتوضأ عند وقت كل صلاة ثم تستقبل القبلة وتذكر الله مقدار ما كانت صلى (وطاهر من ذلك) في الاستحباب ما ورد في المستدرک في الباب المتقدم اعني الباب ٢٩ عن دعائم الإسلام عن أبي جعفر عليه السلام (قال في آخره) وإنما يؤمرن بذكر الله كما ذكرنا ثم عيماً في الفصل وإستحساناً له (انتهى) ومن المعلوم أن ذكر الله إذا كان مستحباً كان الوضوء المشروع لأجله كذلك .

(١) أما استحباب الوضوء إذا كان فيدل عليه مضافاً إلى الإجماعات المحكية عن جماعة (المرسد المعروف) في كتب العروغ كما نص عليه الجواهر في الصلاة لا تؤذن إلا وأنت متطهر (قال) آخر حق و سنة أن لا يؤذن أحد إلا وهو طاهر (وفي المستدرک) في الباب ٨ من الأذان والإقامة قد روى عن دعائم الإسلام عن جعفر بن محمد عليه السلام قال لا بأس أن يؤذن الرجل على غير طهر ويكون على طهر أصل ولا يقيم إلا على طهر

(وأما استحباب الوضوء للإقامة) بل توقف صحتها عليه كما استقر به الجواهر في الصلاة فيدل عليه مصافاً إلى ما تقدم آنفاً من حصر الدعائم (مخلف من الرداءات) المروية في الوسائل في الباب ٩ من الأذان والإقامة (ففي بعضها) لا بأس أن يؤذن الرجل من غير وضوء ولا يقيم إلا وهو على وضوء (وفي بعضها) سألته عن المؤذن يحدث في أدائه أو في إقامته قال إن كان الحدث في الأذان فلا بأس وإن كان في الإقامة فليتوضأ وليقيم إقامة (وفي بعضها) فإن أقام وهو على غير وضوء أيسلّى بإقامته قال لا إلى غير ذلك .

(٢) وذلك لرواية عبد الرحمن بن الحجاج المروية في الوسائل في الباب ١ من سجدة الشكر بعد أبواب

وللطواف المندوب (١) بدلاً مناسك الحج كلها (٢) غير الطواف الواحد ذلك لما عرفت آنفاً في الفصل السابق من وجوب الوضوء له دون استحبابه ويستحب أيضاً لدخول المساجد (٣) ويتأكد استحبابه إذا أراد المحلوس فيها (٤)

التعقيب عن أبي عبد الله عليه السلام قال من سجد سجدته الشكر لنعمة وهو متوضئ كتب الله له بها عشر صلوات ومعنى عنه عشر خطايا عظام .

(١) وذلك لرواية ابن فضال المروية في الوسائل في الباب ١٥ من أبواب السعي قال أبو الحسن عليه السلام لا تطف ولا تمس إلا بوضوء (وطاهر النهي) وإن كان اشتراح الطواف مطلقاً بالوضوء ولكن مقتضى الجمع بينها وبين ما هو صريح في عدم اشتراح الطواف المندوب به هو مجرد استحبابه للطواف المندوب من دون توقف صحته عليه (وأما مدلولاً صريحاً) على عدم اشتراحه به فهو صحيحته عند من مسلم المروية في الوسائل في الباب ٣٨ من الطواف قال سألت عن رجل طاف طواف الفريضة وهو على غير ظهور قال يتوضأ ويميد طوافه وإن كان نطوئاً عما توضأ وصلى ركعتين .

(وأصرح من ذلك) روايات أخرى في الباب ٢٨ (كرواية عبد من ردارة) عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال لا بأس أن يطوف الرجل النافلة على غير وضوء ثم يتوضأ ويصلي (الحديث) (ورويته الأخرى) قال قلت له انسى أطوف النافلة وأنا على غير وضوء قال توضأ وصل وإن كنت متمسداً .

(نعم في بعض الروايات) المطلقة يحكم بعدم الاعتماد بالطواف إذا كان على غير وضوء ولكنه محمول على الطواف الواجب جماعاً به بين الروايات المتقدمة (وعليه) فما عن أبي الصلاح من اعتبار الوضوء في الطواف المندوب لا إطلاق ببعض النصوص في غير محله .

(٢) وذلك لصحيفة معادة من عمر المروية في حج الوسائل في الباب ٢٨ من الطواف قال قال أبو عبد الله عليه السلام لا بأس أن يقضى المناسك كلها على غير وضوء إلا الطواف بالبيت والوضوء أفضل (وهي رواية يحيى الأزرق) في الباب ١٥ من السعي ولو أنهم مناسكه بوضوء لكان أحب إلي (وهي رواية علي بن حمزة) عن أخيه عليه السلام في الباب المذكور قال سألت عن الرجل يصاح أن يقضى شيئاً من المناسك وهو على غير وضوء قال لا يصلح (وقد ورد في استحباب الوضوء) لكل من السعي والوقوف بعرفات والمشر والرمي أحبار كثيرة كما يظهر بمراجعة الباب ١٥ من السعي و٢٠ من إحرام الحج والوقوف بعرفة ١١ من الوقوف بالمشر و٢ من رمي الجمرة .

(٣) وذلك لروايات عديدة مروية في الوسائل في الباب ١ من الوضوء (في بعضها) عليكم باتيان المساجد فيها بيوت الله في الأرض من أتاها متطهراً طهره الله من ذنوبه وكتبه من زواره (وفي بعضها) أن بيوتني في الأرض أساجد فطوبى لمن دخلها متطهراً في بيته ثم زارني في بيته إلى غير ذلك من الروايات (٤) وذلك لمرسلة العلأ المروية في الباب المتقدم آنفاً عن رواء عن أبي حمزة عليه السلام قال إذا دخلت المسجد وائمت تريد أن تجلس فلا تدخله إلا طاهراً (الحديث) .



ويستحب أيضاً تلاوة القرآن (١) والكتابة (٢) ولمس المصحف دون مس الكتابة فإن مس الكتابة بغير طهر حرام كما سيأتي في أحكام الوضوء وهكذا يستحب الوضوء لتعليق المصحف (٣)

(١) وذلك لمرسلة ابن عهده امرؤينة في الوسائل في الباب ١٣ من أبواب قراءة القرآن ولو في غير الصلاة قال الصادق عليه السلام لقارئ القرآن بكل حرف يقرأه في الصلاة قائماً مائة حسنة وقاعداً خمسون ومتطهراً في غير صلاة خمس وعشرون حسنة وغير متطهر عشر حسنة (وفي حديث الأربعة) في الباب المذكور لا يقرأ العبد القرآن إذا كان على غير طهور حتى يتطهر.

(وفي حديث محمد بن الفضل) في الباب المذكور عن أبي الحسن عليه السلام قال سألته اقرأ المصحف ثم بأحدي البول فأقوم فأبول واستمحي وأعمل يدي وأعود إلى المصحف فأقرأ فيه قال لا حتى تنوء للصلاة

(قال في المحواهر) أي مثل الوضوء للصلاة وهو كذلك (ثم إن) طاهر الحديث وإن كان هو حرمة القراءة فلا وضوء ولكن مقتضى الجمع بينهما وبين ما هو مريح في الحوار كما روى الوسائل في الباب ١٢ من الوضوء بل وبين ما تقدم آنفاً من مرسله ابن عهده المشتبهة على قوله عليه السلام وغير متطهر عشر حسنة هو محلهما على استحباب دون الاستحباب مع الطهارة.

(٢) وذلك لمصحبة علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ١٢ من الوضوء أنه سئل عن الرجل يحل له أن يكتب القرآن في الألواح والصحيفة وهو على غير وضوء؟ قال لا

(وطاهر الصحيفة) وإن كان هو الحرمة ووجوب التوضي للكتابة

(ولكن قال صاحب الوسائل) هذا محمول على الاستحباب أو على استلزام الكتابة لمس بعض الكلمات أو على التقييد (ومرّح الحديث) هي المسئلة ٣ من العبارات الواحدة للوضوء وعدم وقوفه على قائل بمضمونها سوى المحدث الكاشاني وأن طاهر الأكثر حملها على الكراهة.

(أقول) ويؤيد الحوار دون الحرمة بل يدل عليه حسنة داود بن فرقد المروية في الوسائل في الباب ٣٧ من الحيض أمصرحة بحوار تعليق الحائض التمويد على نفسها وأن تقرأ وتكتبه ولا تصيبه يدها ووجه التأييد بل الدلالة عدم حلول التمويد عن الآيات القرآنية ولا أقل من السلسلة وهي آية من القرآن الكريم أو من أسامي الجلالة فإذا حار ذلك للحائض فليحدثك لا صغر بطريق أولى.

(٣) ويدل على استحباب الوضوء لكل من مس المصحف دون الكتابة ولتعلقه (مؤثقة إبراهيم بن عبد الحميد) عن أبي الحسن عليه السلام مروية في الوسائل في الباب ١٢ من أبواب الوضوء قال المصحف لا يمسه على غير طهر ولا جنساً ولا تمس خطه لا تعلقه أن الله تعالى يقول لا يمسه إلا المطهرون (فإن المؤثقة) وإن كانت هي مشتملة على النهي عن كل من مس المصحف ومس خطه وتعليقه بغير طهر ولكن النهي في الأول للكراهة حملاً بينها وبين مرسله حرير عن أحبره عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الباب المتقدم قل كان إسماعيل بن أبي عبد الله عليه السلام عنده فقال يا بني اقرأ المصحف فقال إني لست على وضوء فقال لا تمس الكتابة ومس الورق وأقرأه.

بل وهكذا النهي عن تعليقه أيضاً للكراهة وذلك لحسنة داود بن فرقد المشار إليها آنفاً المصراحة بحوار تعليق الحائض التعريض على نفسها والتمويد مما لا يخلو عن الآيات القرآنية ولا أقل من السلسلة وأسامي

ولطلب الحاجة (١) وللإقدام من السر من قبل أن يدخل على أهله (٢)  
ولكن من الروح والزوجة في ليلة الرضا من قبل أن يصل أحدهما إلى الآخر (٣) ولمن أراد  
النوم (٤) ويتأكد استحبابه للجنب إذا أراد أن ينام (٥) وهكذا يستحب الوضوء للجنب إذا أراد  
أن يأكل أو يشرب (٦) أو أراد أن يغسل الميت ولغسل الميت إذا أراد أن يأتي أهله من قبل غسل

الحالة فإذا حاز ذلك للحائض وللحدث بالأسفر بطريق أولى  
(ولم من هنا) قد حكى عن الشيخ وغيره حمل الموثقة على الكراهة في غير من كذبة القرآن وهو  
في عكسه.

(١) وذلك لحسن عبدالله بن مسكان عن أبي عبدالله عليه السلام مروية في الوسائل في الباب ٦ من الوضوء قال  
سمعت يقول من طلب حاجة وهو على غير وضوء فلم تقص فلا يلوم إلا نفسه (ولرسلة الصدوق) في الباب  
المذكور قال وقال الصادق عليه السلام إني لأحب ممن يأخذ في حاجته وهو على وضوء كيف لا تقص حاجته  
(٢) قال في الحقائق لما رواه الصدوق في المقنع قال ورد عن الصادق عليه السلام قال من قدم من سفر فدخل  
على أهله وهو على غير وضوء ورأى ما يكره فلا يلوم إلا نفسه.

(٣) وذلك لرواية أبي بصير المروية في الوسائل في الباب ٥٥ من مقدمات النكاح قال فيها فقال أبو  
جعفر عليه السلام إذا دخلت فمرها قبل أن تصل إليك أن تكون متوضئة ثم أت لا تصل إليها حتى تتوضأ وصل  
ركعتين ثم تحمد الله وصل على محمد وآل محمد (الحديث).

(٤) وذلك لجملة من الروايات المروية في الوسائل في الباب ٩ من الوضوء (وفي بعضها) من تطهر ثم  
آوى إلى فراشه ثم وفرشه كسجده (وفي بعضها) فإن ذكر أنه ليس على وضوء فليس من دناءه كذا ما كان  
لم يزل في صلاة ما ذكر الله (وفي بعضها) من مات على طهر فكأنما أحيا الليل (وفي بعضها) لا ينم المسلم وهو  
جنب ولا ينام إلا على ظهور.

(٥) وذلك لصحيفة الحلبي المروية في الوسائل في الباب ٢٤ من الجهاد قال سئل أبو عبدالله عليه السلام  
من الرجل أبسقى له أن ينام وهو جنب فقال يكره ذلك حتى يتوضأ (ولمؤتقة سماعة) في الباب المذكور قال  
سألت عن الجنب يجنب ثم يريد النوم قال إن أحب أن يتوضأ فليفعل وأفضل أحب إلي وأفضل (الحديث).  
(٦) وذلك لصحيفة الحلبي المروية في الوسائل في الباب ٢٠ من الحديث عن أبي عبدالله عليه السلام عن أبيه  
قال إذا كان الرجل جنباً لم يأكل ولم يشرب حتى يتوضأ (وفي صحيفة عبد الرحمن) في الباب المذكور قال  
قلت لأبي عبدالله أيأكل الجنب قبل أن يتوضأ قال أما لتكسل ولكن ليفسل يده والوضوء أفضل.

(وقد يحمل الوضوء) في الصحيحين على غسل اليد وهو بعيد بل ممتنع في الصحيفة الثانية لأنه جعل  
فيها الوضوء في قال غسل اليد ثم غسل اليد مستحب لهذه الصحيفة وأفضل منه ما في رواية السكوني في الباب  
المذكور من غسل اليد والمضمضة وأفضل منه ما في صحيفة زرارة في الباب المذكور من غسل اليد والمضمضة وغسل  
الوجه وأفضل من الجميع الوضوء.

المس (١) و للمعاصم إذا أراد العود إلى الجماع (٢) و لجماع الحامل (٣) و يستحب توسيته الميت قبل غسله (٤) و يستحب الوضوء أيضاً لصلاة الميت (٥) و لإدخال الميت في القبر (٦) و للمتجديد لغير حدث

(١) و يدل على استحباب الوضوء للمجzub إذا أراد أن يغسل الميت ولفاسل الميت إذا أراد أن يأتي أهله من قبل غسل المس (حسنه شهاب بن عبد ربّه) المروية في الوسائل في الباب ٢٢ من الحاشية قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحب يغسل الميت أو من غسل ميتاً له أن يأتي أهله ثم يغسل فقل سواء لا بأس بذلك إذا كان جنباً عند يده و توساً و غسل الميت وهو جنب وإن غسل ميتاً توساً ثم أتى أهله و يجزئ غسل واحد لهما (وهذا المضمون عيناً) ما عن الرضوي .

(ثم إن في المدارك) في أول الكتاب و عن جمع ممن تأخر عنه تفيد استحباب الوضوء لغسل الميت الذي أراد أن يأتي أهله ما إذا كان جنباً وهو مما لا وجه له (قال في الحقائق) في آخر غسل الميت و الرّواياتان المذكورتان بمعنى الحسنه و الرسوى ثابتهان بخلافه (انتهى) وهو كذلك لا خلافهما .

(٢) و ذلك لما في رواية الحسن بن علي الوشاء المروية في الوسائل في الباب ١٣ من الوضوء قال كان أبو عبد الله عليه السلام إذا جامع و أراد أن يعاود توساً و صوء الصلاة (في رسالة عثمان بن عيسى) عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام المروية في الوسائل في الباب ١٥٣ من مقدمات المكاح قال إذا أتى الرجل حديثه ثم أراد أن يأتي الأخرى توساً هذا

(وقد يدعى) استحباب الوضوء للمعتلم أيضاً إذا أراد الجماع بل حكى عن جمع من الأصحاب الفتوى بذلك وكأنه استناداً إلى الرّوايتين يدعى أن الملاك فيهما واحد وهو الحاشية المشتركة بين الجامع والمعتلم ولكن القطع بذلك مشكل كما في الجواهر .

(٣) و ذلك لما روى في الوسائل في الباب ١٣ من الوضوء عن الصدوق بسنده إلى أبي سعيد الحدرى في وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي عليه السلام قال يا علي إن حملت امرأتك فلا تحامها إلا وأنت على وضوء فإنه إن قضى بشكها ولد يكون أمي القلب بخيل اليد .

(٤) و ذلك لحملة من الروايات المروية في الوسائل في الباب ٦ من غسل الميت (في رواية عبد الله بن عبيد) قال نطرح عليه حرقه ثم يقدس فرجه ثم يوضو الصلاة (في رواية أبي خزيمة) قال تبدأ فتغسل يديه ثم توسيته وضوء الصلاة إلى غير ذلك من الأخبار

(٥) و ذلك لرواية عبد الحميد بن سعيد المروية في الوسائل في الباب ٢١ من صلاة الجسار قال قلت لأبي الحسن عليه السلام الجسار يخرج بها و ليست على وضوء فإن ذهبت أنوضأ فاتتنى الصلاة أبحرمتي أن أصلي عليها وأنا على غير وضوء فقال تكون على طهر أحب إلي

(٦) كما عن العاصلي و مستند الاستحباب هو ما في (موثقة الحلبي و محمد بن مسلم) المروية في الوسائل في الباب ٥٣ من الدهن المشتعلة على قوله عليه السلام توساً إذا أدخلت الميت القبر (في الرسوى) المروية في المستدرک في الباب ٣٤ مثله و تقرير الاستدلال بهما واضح إذا المعنى هكذا أي إذا أردت إدخال الميت القبر توساً (قال في الحقائق) في الآداب المقارنة للدفن (ما هذا لفظه) وهذا التجوز في التعبير شائع في الكتاب العزيز

بمعنى ان المتوضئ مع انه على طهر يستحب له تجديد وضوئه قيتوضاً ثانياً (١) بل لا بعد حريان استحباب التجديد في الغسل أيضاً (٢) كما إذا غسل للرياءة مثلاً ثم حدّده بعد ساعة قبل أن يأتي بالرياءة ويستحب الوضوء للكون على الطهارة أيضاً (٣) .

والسنة السوية كقوله عز وجل إذا قمتم إلى الصلاة فاعلموا الآية وقوله فإذا قرأت القرآن فاستمعوا لله وللرسول لئلا تكونوا من الخاسرين (١) وهو جيد بالنسبة إلى الثاني .

(وأما ما في صحيحة محمد بن مسلم) المروية في الباب ١ من عمل المس قلت فمن أدخله القصر عليه الوضوء قال لا إلا أن يتوضأ من تراب القصر إ شاء الله تعالى (فهو لدعج) نوهم كون إدخال الميت في القصر من موححات الوضوء كالقول والغائط وصحهما فقال عليه السلام لا إلا أن يتوضأ أي يتنظف ويغسل يده من تراب القصر (ويمكن من الصحيحة) كما فعل الوسائل على نفي الوجوب فلا يناق الاستحباب المستفاد من الموثقة (وقد يقل) إن المراد هكذا : أي إلا أن يتيمم بتراب القبر وهو بعيد جداً .

(١) ودلت لروايات كثيرة مروية كلها في الوسائل في الباب ٨ من الوضوء (وفي بعضها) من حدّد وضوئه لغير حدث حدّد الله توبته من غير استعمار (وفي بعضها) الوضوء على الوضوء نور على نور (وفي رواية) محمد بن مسلم الوضوء بعد الطهور وعشر حنات فتطهروا (وفي مرسله) سمدان الطهر على الطهر عشر حنات (وفي بعضها) كان النبي صلى الله عليه وآله يحدّد الوضوء لكل فرصة وكل صلاة إلى غير ذلك من الروايات .

(ثم إن) مقتضى إطلاق الإخبار المتقدم عدم اعتبار فصل زمان كثير بين الوضوء التيسبي والتجديدي أي زمان يحتمل فيه طرد الحدث وعدم تذكره كما عر بعض امتاخرين ولا أن يكون التجديدي لأجل الصلاة ويحويها مما يشترط بالطهارة بل التجديدي هو مستحب نصي في حدّ ذاته كما سرّح به الحواهر لا عيري لأجل الصلاة ويحويها .

(ولو سلم) أنه للصلاة فمقتضى إطلاقها هو استحباب تجديد الوضوء ولو مكرراً لأجل صلاة واحدة كما إذا حدّد وضوئه لصلاة الطهر مثلاً ثم حدّده ثانياً لأجلها من قبل أن يصلي الطهر فما عر الذكرى وطاهر الغيبة من عدم استحباب التجديد لصلاة واحدة أكثر من مرة ضعيف لا نعرف له وجهاً وجيهاً .

(٢) كما حكى ذلك عن بعضهم ويندّ عليه إطلاق ما في بعض الروايات المتقدمة من ان الطهر على الطهر عشر حنات فإن إطلاقه مما يشمل الغسل أيضاً (ولكن) في الحقائق أن طاهر الأصحاب احتصاص التجديد بطهارة الوضوء (وفي الحواهر) قوى العدم سرياً وتبعه العردة وهو ضعيف لما ذكرناه .

(٣) وذلك لرواية الأمامي سنده عن انس المروية في الوسائل في الباب ١١ من الوضوء في حديث قال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وآله يا انس أكثر من الطهور يزد الله في عمرك وإن استطعت أن تكون بالليل والنهار على طهارة فافعل فانك تكون إذا مت على طهارة شهيداً (ولرواية الصدوق) المروية في المستدرک في الباب المذكور في حديث قال فيه قال أمير المؤمنين عليه السلام وإن قدر أن لا يكون في جميع أحواله الا طاهراً فليعمل الخ وفي المستدرک في الباب المذكور قال النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله للذي شكى إليه قلة الرزق أدم الطهارة يدم عليك الرزق .

مسئلة ٣ - ان المحدث ما لحدث الاكثر اذا توصاً وضوءاً متدوياً كوضوء العائض إذا أردت أن تأكل أو المحب إذا أراد أن ينام أو المحامع إذا أراد العمود إلى الحمام فلا شبهة في أن وضوءه هذا ليس برفع للحدث

(ثم إن صاحب المستند) قد حمل هذا النحو من الوضوء أي للكون على الطهارة من الوضوءات المستحبة غيرتاً وهو طهر العروة بل صريحه في عادات الوضوءات الواحدة وهكذا في الوضوءات المستحبة وأما الوضوء الذي يستحب نفسياً فهو ما لم يفسد فيه غاية من العايات حتى الكون على الطهارة ولكن عن غير واحد من الأصحاب تفسير الوضوء استحب نفسياً بهذا النحو من الوضوء بل عن كشف اللثام أنه مما لا خلاف فيه وعن الطباطبائي الإجماع عليه (أقول) والتحقيق أن الوضوء الغير المتدو هو ما كان عايتة تحت الأمر سواء كانت العدة فعلاً مباشراً كما في الوضوء لصلاة النافلة أو للأذان والإقامة أو لخدمة الشكر وسجودك أو فعلاً نسبياً كالوضوء للكون على الطهارة فإذا توصاً لأحدى العايات فوضوءه هذا غيري وإذا توصاً لا لأحد عايتة من العايات بل لكونه محسوساً في حد ذاته كما هو ظاهر بعض الروايات المتقدمة آنفاً في التحديدي أعني قوله الوضوء على الوضوء، ورد على تور، أو ما رواه الوسائل في الباب ١٦ من الوضوء عن النبي ﷺ يقول الله من أحدث ولم يتوصاً فقد حلفي أو ما رواه استدرك في الباب المذكور عن النبي ﷺ من توصاً لكل حدث (إلى أن قال) رزق من الدنيا بغير حساب.

فهو وضوء نفسي وإن ترتب عليه قهراً الكون على الطهارة فإنه من قبيل ترتب الخواص والعوائد المحبوبة على المطلوب النفسي كالهوى عن العشاء على الصلوة أو غيره على غيرها فلا ينافي نفسيته في حد ذاته فتأمل جيداً

**(نفي شيء)** وهو أنه قد بدع على استحباب الوضوء لأشور آخر أيضاً غير ما تقدم كله :

(ومنها) الوضوء لزيارة قبور المؤمنين (قال في الجواهر) إنه أفتى به جماعة بل في الحدائق أنه المشهور ولكن قال ولم أفت بعد الفحص على مستند وعن كشف اللثام أيضاً عدم العثور على النص ولكن في المدارك وعن الذكرى والدلائل وجود النص

(ومنها) وضوء القاضي إذا أراد الجلوس في مجلس القضاء حكى ذلك عن الزهراء ولكن في الحدائق والجواهر من كشف اللثام عدم العثور على النص.

(ومنها) وضوء العاس للحيث إذا أراد أن يكفنه حكى ذلك عن جميع كثير من قد يسب ذلك إلى الأصحاب ولكن صرح الحدائق هاهنا وفي التكمين بعدم الدليل عليه كما أن الجواهر أيضاً قد صرح هاهنا بعدم الوقوف على المستند

(ومنها) الوضوء قبل غسل الجنابة حكى ذلك عن الشيخ في كتابي الاحبار استناداً إلى رواية أبي بكر الحضرمي سأله ما جعفر عليه السلام كيف يصنع إذا أحبب فقال غسل كفك وفرحك وتوصاً وضوء الصلاة ثم اغتسل

(أقول) ان الرواية مروية في الوسائل في الباب ٣٣ من الجنابة ولكن ذكر في الباب روايات كثيرة في

وإنما يرتفع حدثه بالمثل ولكن غير المحدث بالأكبر إذا توسأ وصوء مندوباً فالأقوى أن وصوئه رافع للمحدث مطلقاً وبحوز له الدخول به في الصلاة الواجبة ونحوها مما يشترط بالطهارة (١) .

نفى الوصوء في غسل الجنابة وفي مسحها ليس قبله ولا بعده وصوء وفي الباب ٣٤ كل غسل قبله وصوء إلا غسل الجنابة .

(وعليه) فاللزام محل هذه الرواية على التعبد كما فعله الوسائل ويشهد له غير واحد من الروايات المروية في الباب ٣٣ (ففي مسحها) سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الجنابة (إلى أن قال) قلت إن الناس يقولون يتوسأ وصوء الصلاة قبل غسل وجهه وقالوا في وصوءه نفى من العسل وأبلغ (وفي مسحها) قلت لأبي حمزة عليه السلام إن أهل الكوفة يرددون عن علي عليه السلام أنه كان يأمر بالوصوء قبل الغسل من الجنابة فقال كذبوا على علي عليه السلام ما وجد ذلك في كتاب علي عليه السلام قال الله تعالى وإن كنتم حساً فاطهروا

(ومنها) الوصوء قبل أكل الطعام وبعده قد ذكره المستند في الوسائط المستحبة ونبه العروة في خصوص قبل الأكل ومستند الجميع روايات كثيرة مرورية في أسعمه الوسائل في الباب ٢٩ من آداب المائدة (ففي مسحها) الوصوء قبل الطعام وبعده يديان الففر ( وفي مسحها ) يريدان في الرق ( وفي مسحها ) ينبت النعمه الى غير ذلك .

(ولكن عن أحسالك) إن المراد من الوصوء هاهنا هو غسل اليد (ويشهد له) رواية الموسوي وأحمد بن رباب بإسنادهما عن هشام عن الصادق عليه السلام المروية في الوسائل في الباب المذكور المشتملة على قول رسول الله صلى الله عليه وآله من سرف أن يكسر حير بيته فليبتوسأ عند حضور طعامه ومن توسأ قبل الطعام وبعده غش في سعة من رزقه وعوفي من البلاء وراى الموسوي قال هشام قال لى الصادق عليه السلام والوصوء هنا غسل اليدين قبل الطعام وبعده ( انتهى )

(١) و تفصيل المسئلة له لأخلاف كما يظهر من الحقائق في المقام العاشر من نية الوضوء ومن الجواهر هاهنا في أن الوصوء المندوب له لمة النافعة رافع للحدث بالاشبهة بحوز الدخول به في صلاة الفريضة ونحوها مما يشترط بالطهارة كالطواف الواجب ملاكلام فيه من أحد ( ولكن الخلاف ) كل الخلاف فيما سواه من الوصوء المندوب كالوصوء لدخول المساجد أو تلاوة القرآن أو السجدة الشكر ونحو ذلك مما لا يشترط صحبته بالطهارة وإن كان كماله مشروطاً به (ففيه أقوال) ممدتها أربعة .

(الأول) رفع الحدث به مطلقاً وهو الذى استظهره الحقائق وحكام عن جماعة من متأخري أصحابنا بل في المدرك إنه الظاهر من مذهب الأصحاب بل عن السرائر دعوى الإجماع عليه ( الثاني ) عدم رفع الحدث به مطلقاً وهو المحكى عن الشيخ في جواب المسائل الحليّات بل وفي المسوط أيضاً .

(الثالث) رفع الحدث به إلا إذا توسأ وصوء مطلقاً وهو المحكى عن المنتهى .

(الرابع) رفع الحدث به إلا في التحديدي فإذا انكشف فساد الأول لم يجز الدخول بالتالي في العريضة

مسئلة ٣ - إذا اجتمعت عايات متعددة للوضوء سواء كانت كلها واجبة أو كلها مندوبة أو كانت مختلفة فيصح للتموضي في قصد الغايات كلها ما جمعها ويناب على الجميع بنماها (١) كما أنه إذا قصد عاية واحدة صح له الايمان بساير الغايات أيضاً فإذا توساً للصلاة مثلاً صح له الطواف الواجب ومس كتابة القرآن أيضاً فإنه إذا توساً للصلاة فقد اربع العتد وإذا ارتفع الحدث لم يبق مانع عن الطواف الواجب ومس كتابة القرآن بلا شبهة .

وهو المحكى عن التذكرة .

﴿ واستدل للقول الاول ﴾ بوجوه عديدة (منها) أنه متى شرع الوضوء كان رافعاً للحدث إلا بمعنى لصحة الوضوء إلا ذلك (وفيه) أنه مصادرة محضة لإدخلة كل شيء يحسه فمن الحايث أن يكون الوضوء صحيحاً بمعنى أنه يوجب كمالاً في العاية كالجوس في المسجد أو تلاوة القرآن ونحوهما ولا يكون رافعاً للحدث على نحو يصح الدخول به في الصلاة ونحوها مما يشترط بالطهارة وهذا واضح .

( ومنها ) ما استدل به صاحب المدارك رحمه الله ( قار ) بعد ما نقل الوجه الاول وناقش فيه ( ما لفظه ) والأجود الاستدلال عليه بعموم ما دل على أن الوضوء لا ينتقص إلا بالحدث كقوله عليه السلام في صحبة إسحاق بن عبد الله الأشعري لا يفيض الوضوء إلا حدث (قال) وفي صحبة زرارة لا يفيض الوضوء إلا ما خرج من طرفيك والنوم وغير ذلك من الأخبار الكثيرة (انتهى) .

(وفيه) أن المراد من الحدث في الصحيحة الاولى وما خرج من طرفيك في الصحيحة الثانية وما جرى معراجها مما هو مروي في الوسائل في الباب ٣٦٢١ من نواقض الوضوء هو البول والمائط والريح ونحو ذلك ومن اعلوم أن الأمور المذكورة قد استقصى به الوضوء مطلقاً حتى وضوء الحائض للأكل أو الجنب للنوم أو المجامع للمود إلى الجماع .

(وعليه) فبجهد اشتقاس الوضوء بالأمور المذكورة مما لا يدل على انه قبل الانتقام كان هناك طهارة قد صح الدخول بها في الصلاة ونحوها وهذا أيضاً واضح .

(ومنها) ما استدل به الحقائق وإليه يرجع عمدة ما افاده المحققون من ملخصه أن الأخبار الواردة مدركاً للوضوئات استند به أكثرها أو كثير منها هي بلفظ الطهر أو الطهور أو الطهارة ولا معنى لكون الوضوء طهراً أو طهوراً أو طهارة إلا كونه مزيلاً للحدث الموحود قبله (انتهى) وهو حيد متين وبه يتمتن القول الأول في المسئلة وبظهر لك ضعف ساير الأقوال كلها فتأمل جيداً .

(١) فإنه قد قصد امتثال أوامر تسمية متعددة بالعايات المختلفة فقهرأ يناب على الجميع بل صح أن يقال إنه قد ترشح من تلك العايات المختلفة أوامر غير به متعددة إلى الوضوء الواحد عايتة أنه يدك بمعها في بعض ويتأكد بمعها بعض فإذا قصد امتثال الجميع فيناب على الجميع بناءً على ما حققناه في الاصول من أن قصد امتثال الغيرى مقررب كالمقضى بعينه سيما الأوامر المبرية المتعلقة بالطهارات الثلاث فإنها مقرربة يناب عليها حتى عند القائلين بعدم الثواب على الأمر الغيرى ولذا قد اشكل عليهم أمر الطهارات الثلاث وصاق عليهم الأمر جدآ في التخلص عنه ولهم كلمات طويلة حول ذلك مفصلة قد اشرنا إلى الجميع في تطبيقنا على



مسئلة ٤ - الوضوء بعد أي غسل كان هو بدعة (١) والوضوء قبل أي غسل كان هو مستحب إلا غسل الجنابة فلا وضوء قبله ولا بعده لا وجوباً ولا استحباباً (٢) .

الكيفية فراجع

(١) و ذلك لرواية عبدالله بن سليمان المروزي في الوسائل في الباب ٣٣ من الجنابة قال سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول الوضوء بعد الغسل بدعة (ومثله) رواية سليمان بن خالد عن أبي حمزة عليه السلام في الباب المذكور قال الوضوء بعد الغسل بدعة (بل ذكر الوسائل) عن المعتز أنه قال روى عن عدة طرق عن الصادق عليه السلام قال الوضوء بعد الغسل بدعة

(اقول) و بهذه الروايات يثبت إجماعاً في الوضوء المتقدمة في الوضوء التحديدي الوضوء بعد الظهور عشر حسات وهكذا إطلاق مرسله سعدان المتقدمه هناك أيضاً الظاهر على الظاهر عشر حسات .  
(وعليه) فما عن المجلسي من استظهار استحباب الوضوء بعد الغسل مع الفصل وأن البدعة هو الوضوء بعده بلا فصل صيف لا شاهد عليه ( و مثله ) حل الفصل في الروايات المتقدمة على غسل الجنابة دون غيرها أو حل البدعة فيها على ما إذا تروى بعد الغسل بداعي الوجوب دون الاستحباب فإن جميع ذلك كله صماً لا شاهد عليه كما أشرنا .

(٢) و ذلك لما رواه الوسائل في الباب ٣٤ من الجنابة عن الكليني بسنده إلى أبي حمزة عن رجل عن أبي عبدالله عليه السلام قال كل غسل قبله الوضوء الا غسل الجنابة (قال) ورواه الشيخ بسنده إلى ابن أبي عمير عن حماد بن عثمان أو غيره عن أبي عبدالله عليه السلام قال في كل غسل وضوء إلا الجنابة (اقول) لا اشكال في ان الكليني هو أصبغ من الشيخ في حفظ متن الحديث وعليه فلا اعتماد في مرسله ابن أبي عمير هو على متن الكليني لا على متن الشيخ ولو أخذنا بمتن الشيخ فيجب حمله على ما قبل الفصل أي في كل غسل قبله وضوء إلا الجنابة وذلك لما عرفت آنفاً من أن الوضوء بعد الفصل بدعة

(ثم إن في الباب المذكور) رواية لملي بن يقطين عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال إذا أردت أن تعتزل للجمعة فتوضأ واعتسل وهذه مؤيدة لمرسله ابن أبي عمير .

(نعم في الباب ٣٣) مرسله للكليني رحمه الله قال و روى أنه ليس شيء من العمل فيه وضوء إلا غسل يوم الجمعة وهي بظاهرها تدعى مرسله ابن أبي عمير فإن مرسله ابن أبي عمير أثبتت الوضوء فيما سوى غسل الجنابة مطلقاً من غير اختصاص بالجمعة فقط ولكن مرسله الكليني أثبتته في خصوص غسل الجمعة فقط إلا أنه لا بد من حل هذه المرسله على تأكد استحباب الوضوء في غسل الجمعة دون ما سواه و إذا لم يمكن هذا العمل فالترجيح لمرسله ابن أبي عمير وذلك لإجماع الأصحاب على العمل بمراسيله دون مرسله الكليني إذ لم يعلم عمله بمرسلته التي أرسلها فكيف بعيره

(كما ان في الباب المذكور) مرسله أخرى هي لمحمد بن أحمد بن يحيى قال ان الوضوء قبل الغسل وبدعه بدعة ولكن لا بد من حملها جمعاً بينها وبين مرسله ابن أبي عمير على غسل الجنابة فهو الذي يكون الوضوء قبله وبدعه بدعة لا سابقين الأعمال فانها مما يستحب قبلها الوضوء وان كان بعده بدعة كما عرفت .

(ثم إن ظاهر) مرسله ابن أبي عمير وإن كان هو وجوب الوضوء قبل كل غسل إلا غسل الحنابة ولكن مقتضى الجمع بينهما وبين الروايات الكثيرة المروية في الباب ٣٣ التي يستفاد من مجموعها أن كل غسل يحزى عن الوضوء سواء كان غسل حنابة أو غيرها هو حملها على استحباب الوضوء قبل كل غسل إلا الحنابة فلا يكون قبله ولا بعده وضوء لا رجحاناً ولا استحباً وسيأتي تفصيل الكلام تنحو أسط في المسئلة ٢ من الفصل الأخير في غسل الحنابة .

\* \* \*

(هذا) آخر الجزء الأول من خلاصة الحواهر ويتلوها الجزء الثاني  
أو له أفعال الوضوء والحمد لله أولاً وآخراً .

فهرست مافی الجزء الاول من خلاصة الجواهر

صفحة	صفحة
١٩٢ في العفو عن نجاسة ثوب المريضة للصبي	٢ حطية الكتاب
١٩٨ في العفو عن نجاسة الثوب او البدن اذا اسطر	٣ مقدمة في جملة من فروع التقليد
١٩٨ في الاحلال مارالة المجاسة عن الثوب او الدن	١١ في الماء المطلق والمضاف
٢١٤ في الموارد التي يصلح في النجس	١٥ في الماء الحار
٢١٨ في حكم ادخال النجاسة في المسعد	١٨ في ماء الحمام
٢٢٣ في مطهريّة الماء وبيان كيفية التطهير به	١٩ في الماء القليل
٢٢٣ في مطهريّة الشمس	٢٦ في الماء الكرّ
٢٨٠ في مطهريّة الارض	٣٣ في ماء الشر
٢٥٧ هل النار من المطهرات	٣٧ في ماء المطر
٢٨٧ في مطهريّة الاستحالة	٢٠ في الماء المستعمل في غسل النجاسات
٢٩٤ في مطهريّة انقلاب الخمر الى الخلّ	٢٢ في ماء الاستنقاء
٣٠٠ في مطهريّة ذهاب الثلثين من العير العنبي والرئيس	٢٧ في الماء المستعمل في رفع الحدث
٣٠٢ في مطهريّة الاسلام	٥٢ في اسنار الحيوانات
٣٠٩ في مطهريّة الانتقال في الجملة	٥٩ في نجاسة البول والمآظ
٣١٠ في مطهريّة زوال العين عن بدن الحيوان	٦٨ في نجاسة المنى
٣١١ في مطهريّة غيبة المسلم عن النظر	٧١ في نجاسة الدم
٣١٣ في مطهريّة زوال العين عن الباطن	٧٧ في نجاسة الكلب والخنزير
٣٢٠ في اداني الذهب والفضة	٨٢ في نجاسة الميتة
٣٣٣ في الجلود	١٠١ في نجاسة الكافر
٣٥١ في واجبات التغلّي	١٢٤ في نجاسة الحمر
٣٧٨ في محرّمات التحكي	١٢٥ في نجاسة عرق العذب من الحرام
٣٨٩ في مستحبات التغلّي ومنها الاستبراء	١٣٨ في نجاسة عرق الابل والجلالة
٣٩٧ في مكروهات التغلّي	١٥٠ في امور وقع الخلاف في نجاستها
٤٠٨ في موجبات الوضوء	١٧١ في حرمة اكل النجس او المتنجس
٤٢٦ فيما يجب له الوضوء	١٧٤ في ادالة النجاسات عن الثياب والبدن
٤٢٨ فيما يستحب له الوضوء	١٧٧ في العفو عن دم الفروج والجروح
	١٧٩ في العفو عن الدم اذا كان اقل من الدرهم
	١٨٩ في العفو عن نجاسة ما لا يمكن الصلوة فيه وحده لغيره

الاعلاط المطمعية للجزء الاول من حلاصة الجواهر

صفحة	سطر	الحطاً	المصواب
٥	٢٤	وتشكك	وتشك
٦	٣	مسئله	مسئله ٥
٧	١١	هي تعارض	في تعارض
٢٧	١٠	واحد	واحداً
٣٤	١٠	وحديث ابي بصير	و حديث ابي بصير المروى في الوسائل في الباب ١٤/ من الماء المطلق
٣٨	١٢	التيمر	التغير
٣٨	٢٠	فاختلط	فاختلطاً
٢٩	رأس الصفحة	في الماء المستعمل في غسل النجاسات	في الماء المستعمل في رفع الحدث
٥١	رأس الصفحة	في الماء المستعمل في غسل النجاسات	في الماء المستعمل في رفع الحدث
٥١	١٨	لاعتسال العنب	لااعتسال العنب
٥٣	٢	هو الالتقاء في الجملة	هو الالتقاء
٥٧	١٥	جمع	جمعاً
٥٩	٢٤	(١-٣)	(١ و ٢ و ٣)
٦٠	١٤	النهود	المهود
٦٥	٢	منها	منهما
٨٣	٢٣	ازالة الاجزاء	ازالة الاجزاء المتعلقة
٨٨	٣	وكتب عليه	وكتب اليه
٨٨	٢٥	جيداً	جيد
٩٢	٥	محله	تحلّه
٩٧	٢٣	انعه الميته	انفحة الميته
١٠٠	١	قبل زوال الحياة	بعد زوال الحياة
١٠٠	١٩	( اما محمد )	( ابا محمد خ ل )
١٠٠	١٩	الرجل	للرجل
١٠١	٨	من قبل	من قبيل
١٠١	٩	والظروف طاهر	والمظروف طاهر

صفحة	سطر	العنوان	المواضع
١٠١	١٣	كفرهن	كفرهن
١٠٥	١٩	المتبوع	المتبوع
١٠٨	٢٥	الكفر الجاحد	كفر الجاحد
١١٣	١٩	(١٤)	(١)
١١٧	٥	ابن يعقوب	ابن ابى يعقوب
١١٨	٢٩	لاجماع	الاجماع
١٢٣	٣	فاذا اصاب	فاذا اصاب الثوب
١٢٨	٢٣	وفى الطرسى	وفى مرسله الطرسى
١٣٨	٩	يزيد بن على عليه السلام	زيد بن على عليه السلام
١٣٨	١٦	لامجال	ومعه لامجال
١٣٨	١٩	عه	منه
١٣٨	٢٠	ارتها	وانتها
١٥٥	١٦	وفى بعضها	وفى بعضها تعليل
١٥٨	٢٨	فصلى فيه	فصلى فيه وهو لا يصلّى فيه
١٥٩	١١	من ان	عن ان
١٦٦	١	سئل	سئلته
١٦٧	٣	فى تنجس	فى تنجيس
١٧٠	٥	تنجس المتنجس	تنجيس المتنجس
١٧٣	رأس الصفحة	نجاسة الخمر	حرمة اكل النجس والمتنجس
١٧٧	٢٢	حب	حب
١٧٨	١٩	الحقيقة	الحقيقية
١٨١	٢٥	سواء	سواء كان
١٨٥	٢٨	(فيه)	(وجه)
١٨٥	٢٨	او وغائطه	او غائطه
١٨٩	٧	اول الدم	اى للدم
١٩٢	٢٨	(ابا محمد)	(ابا محمد خ ل)
٢٠٥	٢٩	المستلم	المستلة
٢٣١	٥	لا فرق	فرق
٢٣٥	٥	بوسيلة	بوسيلته

الضبط	الضبط	الضبط	الضبط
صفحة	سطر	الضبط	الضبط
٢٤٠	٢٩	امر بالفعل	امر بالصّب والذى امر بالفعل
٢٤١	١	عرعت	عرفت
٢٤٩	٢	الحسن	الحسن
٢٥٣	١٣	لعد	لعدم
٢٥٤	١٠	ما فى المتن	فى المتن
٢٥٥	٣٠	اوّل من مرة	اوّل مرة من
٢٦٤	٢	فى التعصيف	فى التعصيف
٢٦٤	٧	فان الماء	فان الماء
٢٨٢	٢٨	مع	مع
٢٨٣	٨	فى محله	فى غير محله
٢٨٣	٣	بالارض	بالارض
٢٨٩	١٤	الفيد	القيود
٣٠٠	٢٣	التعليق	التعليق
٣٠٢	٢١	بما تعدّ	هى مما تعدّ
٣١٢	٢٣	مدن حاله	من حاله
٣١٨	٢٠	ملاقى الجنس	ملاقى النجس
٣٢٢	١٤	فان الاوائى	فان الاخذ من الاوائى
٣٢٧	٢٥	بالسمة	فتكون الكراهة بالنسبة
٣٢٩	٢٢	ملتصبة	ملتصبة
٣٣٧	١٤	ولم يشبه	ولم ينه
٣٣٨	٦	فراجعها	فراجعها
٣٣٩	٢	تطهير	تطهير
٣٣٩	٢	تذكىة	تذكيته
٣٥٢	٢٩	او يصب عليه	او يصب عليه الماء
٣٥٨	١٩	التنوء	التنوء
٣٦٧	٢٧	وجود الماء كلها	وجود الماء المعمولة كلها
٣٧٣	١٤	باستصحاب	بالاستصحاب
٣٨٣	١٤	وذا دخلت	و اذا دخلت
٣٨٦	٢٦	الكثير	الكثيرة

صفحة	سطر	الحطأ	الصواب
٣٨٩	٢٣	المؤيد	المؤيدة
٣٩٣	١٥	اد نال	ادا نال
٣٩٦	١	ادا علم يقيناً	الا ادا علم يقيناً
٤٠٨	١٣	اقوال	اقول
٤٠٩	٢٧	او الاسلمين	او الاسلمين
٤١٠	٢٣	كما الروض	كما عن الروض
٤١٣	٢٤	يتقن	يتقن
٤١٤	١٠	ما ذا نام	ما ادا نام
٤١٤	١٣	دعي التدكرة	اد عن التدكرة
٤١٥	٥	.	انتفاض الوضوء به الا الغسل فقط
٥١٥	٢٩	جزاء	إجزاء
٤٢٣	٢٩	في المصمغ	في المصمغ
٤٢٥	١٤	لاقضيته	ناقضيه
٤٢٥	١٧	لاقضيته	ناقضيه
٤٢٥	٢٣	يجل الامر	حل الامر
٤٢٦	٣	مسئلة الواحدة	مسئلة واحدة
٤٢٧	١٥	ترشيعاً	ترشيعياً
٤٢٧	٢٨	انشاء الله	انشاء الله تعالى









